

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تمت إشراف

الأستاذ حسن النكاشاني
مدير إدارة مكتبة النقص

الدكتور نسيم عطية
رئيس مجلس أمناء المكتبة

المجلد العشرون

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الدار المصرية للمسئوعات وخدمات النكاشاني الخامس
الطبعة: ١٩٨٧ - ١٩٨٦

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي — القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامي أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الخبر العشرون

الطبعة الأولى
١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار : الدار العربية للموسوعات

القاهرة : ٩٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت : ٧٥٦٦٣٠

مَطْبَعَةُ عَقْلٍ

٣٠ جامع المطار - جبلة مصر
٩٤٢٠٨١ ج

١٩٨٧/٢٠٢٤ رقم التوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

مسرة الفكر

مؤتمرات

الجزء العشرون

مؤتمرات الميس

مؤتمرات مسجلة

مؤتمرات طبي علم

كلية

كلية عمال التوجيه

كلية في مشروع

كلية

لائحة المخازن والمشتريات

لجنة ادارية

لجنة استشارية

لجنة القطن المصرية

لجنة شئون الاحزاب السياسية

لجنة شئون الموظفين

لجنة قضائية

لجنة قربية

مجلس

مؤتمرات خاصة ذات طابع علم

مؤتمرات صلبة

منهج ترتيب «موسوعة المبادئ»

بوت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبله اسم الراى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارسنته ترتيباً ابجدياً طبقاً للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمة وامكثات هذه المادة للقبوب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بديء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتعارية جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعياً ايضاً من منطق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعمة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقرص السبل الى الالمام بما ادى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند راي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى ومتعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقترته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيهات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تطرق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد خيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب
المكتب الفني بمجلس الفتوى على إصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وإن
كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذراً للتوصل اليها لتقديم العهد
بها ونفاذ طبيعتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم تسن طبعها الى
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية
الحديثة ويخفف على القارئ في الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل في إعلام
الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلاً في محكمته الإدارية العليا والجمعية
العمومية لنفسى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العمومية أو من قسم الرأي مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في ذلك الفتوى بدلاً من ذلك بالرقم الذي
صدرت فيه الفتوى الى الجهة الإدارية التي طلبت الرأي وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة
أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التي أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ — في ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التي صدرت الى جهة الانارة طالبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملبا بالموضوع الذي يبحثه . وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقبه الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق في نهاية الموضوع . وعلى الدوام لن تحل التعليقات أرقابا بسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن تكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذي يجدر أن يتبعه في استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات بلامة الا أنه وجب أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التي تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد .

والله ولي التوفيق ...

حسن التوفيق ، نعيم عطية

قناة السويس

الفصل الأول : شركة قناة السويس

الفصل الثاني : مجال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس

الفصل الثالث : هيئة قناة السويس

الفرع الأول — موظفو هيئة قناة السويس

الفرع الثاني : مجال هيئة قناة السويس

الفصل الرابع : مسائل متنوعة

الفصل الأول

شركة قناة السويس

تساعده رقم (١)

المبدأ :

ان الاعفاء المقرر لشركة قناة السويس بمقتضى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية المؤرخة اول فبراير سنة ١٩٠٢ والبند الرابع من الاتفاقية المؤرخة في ٧ من مايو سنة ١٩٣٦ والمصدق عليها بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٧ ، مقصور على الرسوم (رسوم الوارد والرصيف والانتاج وغيرها) المقررة على البضائع التي تسالونها الشركة من الخارج ولا يسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى رسوم الانتاج المقررة على بعض المنتجات المحلية .

ان رسم الانتاج على المنتجات المحلية ينظمه القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٢٢ الخاص برسم الانتاج على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحلية وهذا الرسم وان سنى كذلك الا انه ضريبة لا يجوز طبقا للمادة ١٢٤ من الدستور انشاؤها ولا تعديلها ولا إلغاؤها الا بقانون كما لا يجوز ، طبقا للمادة ١٢٥ من الدستور ، اعفاء احد من ادائها في غير الاحوال المبينة بالقانون وذلك فان اعفاء الشركة التجارية لقناة السويس من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم ، بقرار من مجلس الوزراء مخالف للمادة ١٢٥ من الدستور ولا يحكم القانون رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٢٢ التمسك بالمر .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأى نجتمعاً بجلسته المنعقدة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ موضوع إعفاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية الذى يتلخص فى أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ إعفاء شركة قناة السويس من رسوم الانتاج على ما تستهلكه من المنتجات المحلية الخاضعة لهذا الرسم ، وذلك بصفة مؤقتة ولدة الحروب فقط ثم قرر بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ و ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ استمرار هذا الإعفاء .

وقد انتهى رأى القسم الى أن الإعفاء المقرر لهذه الشركة بمقتضى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المؤرخة فى أول فبراير سنة ١٩٠٢ والبند الرابع من الاتفاقية المؤرخة فى ٧ من مايو سنة ١٩٣٦ والمصدق عليها بالقانون رقم ١٩٣٧ مضمون على الرسوم (رسوم الوارد والرميف والانتاج وغيرها) المقررة على البضائع التى تستوردها الشركة من الخارج ولا يسرى هذا الإعفاء بالنسبة الى رسوم الانتاج المقررة على بعض المنتجات المحلية .

ورسم الانتاج على المنتجات المحلية بنظمه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم الانتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية بولتخص المادة الاولى من هذا القانون على أنه « يجوز أن تقرر بهراسيم رسوم انتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل بهراسيم يبيع القوانين والمراسيم المسول بها الآن والمخاصمة برسوم الانتاج » .

وكل برسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة تبقى له قوة القانون الى أن يصدر فى شأنه قانون ملى المفعول .

وأن رسم الانتاج - وأن سمي رسماً - الا أنه ضريبة لا يجوز طبقاً لمادة ١٣٤ من الدستور انشاؤها ولا تعديلها ولا إلغاؤها الا بقانون كما يجوز طبقاً للمادة ١٣٥ من الدستور إعفاء أحد من أدائها فى غير الاحوال المبينة بالقانون .

وليس في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم الانتاج على المنتجات المحلية ولا في اتفاقية سنة ١٩٣٦ المصدق عليها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ نص على الغاء شركة قناة السويس من هذه الشريعة .

ولذلك فان الغاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم بقرار من مجلس الوزراء مخالف للمادة ١٣٥ من الدستور ولاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ .

(فتوى رقم ١٧/١/١٦٣ - في ١٣/٢١/١٩٤٨)

مساعدة رقم (٢)

المبدأ :

ان حق الحكومة المصرية في تعيين مدير للشركة العالمية لقناة السويس البحرية المحول لها بمقتضى المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لا يزال قائما لم يتناوله أى تعديل أو إلغاء .

ملخص الفتوى :

استعراض قسم الرأى مجتمعا موضوع حق الحكومة المصرية في تعيين مدير للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بجلسته المنعقدة في ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ ان المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ نصت على ان مدير للشركة تعيينه دائما الحكومة المصرية ويختار بقدر الامكان من بين المساهمين الاكثر مصلحة في المشروع .

وانه في يوم ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ صدر فرمان آخر في شأن هذا الامتياز جاء في مقدمته ان الغرض منه بيان مفصل للالتزامات والحقوق التي تخضع بها الشركة وندن في المادة التاسعة على ان الحكومة المصرية تحتفظ بحق تعيين مندوب لدى الشركة تقوم الشركة بفتح مربيته ويكون الاشراف على تنفيذ الشروط الواردة في هذا فرمان .

ونص في المادة ٢٠ من هذا الفرمان على تعيين
لرئاسة وإدارة الشركة لمدة عشر سنوات من تاريخ ابتداء استغلال الامتياز .

كما نص في المادة ٣٢ على موافقة الحكومة على نظام الشركة الملحق
بالفرمان وعلى أن هذه الموافقة تعتبر ترخيصا في تكوين الشركة على شكل
المساهمة .

وأن المادة الثانية من نظام هذه الشركة نصت على خضوعها لقيود وشروط
الامتياز طبقا لفرمان ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفرمان ٥ من يناير
سنة ١٨٥٦ .

كما نصت المادة ٢٤ من النظام على أن الشركة يديرها مجلس مؤلف
من ٢٢ عضوا يطلون الامم الرئيسية ويؤلف من بين أعضائه لجنة للإدارة .

كما نصت المادة ٣٧ على أن لجنة الإدارة هذه تؤلف من رئيس مجلس
الإدارة وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة .

ونصت المادة ٤٢ على اقامة مندوب أعلى من أعضاء مجلس الإدارة
ورئيسا للعمل بالإسكندرية .

وقد بحث القسم وجهة نظر الشركة التي تتلخص في أن حق الحكومة
المصرية في تعيين مدير للشركة المقرر بالمادة الثانية من فرمان ٣٠ من نوفمبر
سنة ١٨٥٦ قد نسخ بما نص عليه في فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ من تأليفه
لجنة إدارة تغطي بإدارة الشركة .

وقد انتهى رأى القسم الى عدم الموافقة على وجهة نظر الشركة والى
أن حق الحكومة المصرية في تعيين مدير للشركة العالمية لعنسة السويس
البحرية المخولة لها بمقتضى المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ ٢٩ من نوفمبر
سنة ١٨٥٤ لا يزال قائما لم يتناوله أى تعديل أو إلغاء وذلك للأسباب الآتية :

١ — أن هذا الحق مخول للحكومة المصرية بمقتضى الفرمان الاصلى
الذى منح الامتياز به وهذا الفرمان مقيد للشركة وقد نص في المادة الثانية من
نظامها على خضوعها لجميع الشروط والقيود التي تضمنها هذا الفرمان .

٢ - لا يمكن القول أن هناك الغاء ضمينا لهذا الحق استنادا إلى أن فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ قد نص على تشكيل لجنة إدارية لأن هذا الفرمان نفسه قد تضمن تعيين مدير للشركة هو بجانب النص على اللجنة الإدارية المختار إليها .

٣ - أن وجود مندوب أعلى لمجلس الإدارة لا يتعارض مع وجود مدير للشركة لمعملها وسلطتها مختلفان فالأول نائب عن مجلس الإدارة أما المدير فهو موظف في الشركة .

٤ - أن عمل مندوب الحكومة والغرض من تعيينه يختلفان عن عمل المدير والغرض من تعيينه فالأول يعتبر رقيا على الشركة من جانب الحكومة معين للإشراف على تنفيذ الشروط والقيود المتعلقة بالالتزام أما الثاني منوط به حركة الشركة العملية .

٥ - أنه ليس هناك تعارض بين اختصاص مجلس الإدارة واللجنة الإدارية المقترحة منه واختصاص المدير ، لأن هذا الأخير يعمل تحت إشراف هاتين الهيئتين .

(متوى رقم ٤٤/٦/٤٧ - في ١٩٤٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

أن إذا كان الاتفاق ينصن احكاما متنوعة بعضها يدخل في اختصاص الجمعية العمومية والبعض الآخر يدخل في اختصاص مجلس الإدارة فإن القواعد العامة تقضى بأنه إذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تعين عرضه بجملة على الجمعية العمومية للشركة كما أن تعيين أعضاء مصريين في مجلس الإدارة من المسائل التي تختص بها الجمعية العمومية للشركة اتفاقية لجانا المساوية للجمعية العمومية .

ملخص الفتوى :

قد بحث بسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ موضوع الاتفاق بين الحكومة المصرية والشركة العالمية لقناة السويس البحرية الذى يتلخص فى ان مجلس ادارة الشركة اصدر قرار فى ٥ من ابريل سنة ١٩٤٩ بالتصديق على وثائق الاتفاق الذى أبرمه مندوبوه مع مندوبى الحكومة المصرية فيها ما يتعلق بتعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة . فقد قرر عرضه على الجمعية العمومية للشركة للمصادقة عليه .

وتستطلع وزارة التجارة والصناعة الراى فى المسائل الثلاثة الآتية :

١ - ما هو حكم نظام الشركة فى وجوب عرض الاتفاق ولحقاقه كوحدة لا تتجزأ على الجمعية العمومية للشركة او عدم وجوب ذلك .

٢ - جهة الاختصاص فى تعيين اعضاء مجلس الادارة المصريين .

٣ - مدى التزام الشركة بقرار مجلس الادارة فى شأن هذا الاتفاق ولحقاقه فيها هذا التصديق على تعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة .

وقد انتهى رآى القسم فى المسالتين الاولى والاخرة الى ان نظام الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لم يواجه بنص خاص حالة اتفاق يتضمن احكاما منوعة بعضها يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية والبعض الاخر يدخل فى اختصاص مجلس الادارة بيد ان القواعد العامة تقضى بانه اذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تعين عرضه بجلسته على الجمعية العمومية للشركة .

اما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فان القسم يرى ان تعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة من المسائل التى تختص بها الجمعية العمومية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

لا يعطى الالتزام الممنوح للشركة حقا سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها وللحكومة أن تقوم بأي عمل ليس من شأنه المساس بهذا التطاق .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا موضوع العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بجلسته المنعقدة في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتبين أن الالتزام الممنوح لشركة قناة السويس مقصور على استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها . وقد نص على ذلك صراحة في المادة الثالثة من اتفاقية ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ إذ جاء فيها (أنه باتفاق الطرفين من المعلوم أن الشركة ليس لها من فرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها) .

كما نص في البند العاشر من فرمان الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ المحدد لشروط الالتزام على أن الحكومة المصرية تتجلى للشركة من الانتفاع بالأراضي غير المملوكة للأفراد التي تكون لازمة للقناة وملحقاتها .

ومن هاتين المادتين يتضح أن حق الشركة على الأراضي ليس حق ملكية بل حق انتفاع محدد بالفرض الذي منح من أجله وهو استغلال القناة البحرية .

وتزعيما على ذلك حولت الحكومة المصرية بمقتضى المادة الأولى من اتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ حق الاستيلاء في حدود الأراضي المحتفظ بها للقناة البحرية على كل موقع أو نقطة استراتيجية ترى لزومها للدفاع عن البلاد على ألا يكون في هذا الاستيلاء إعطالة للملاحاة .

كما نص في المادة الثانية من الاتفاقية ذاتها على أن للحكومة المصرية أيضا بالتقيود السابقة أن تستولى لحلجة مصالحها الادارية (البريد والجمارك والذكك وما إليها) على كل موقع غير لازم لحاجة الشركة تراه مناسباً .

وقد ورد هذان النصان في المادتين العاشرة والحادية عشرة من اتفاقية ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ وأفسحت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من هذه الاتفاقية أن الحكومة المصرية تتبع بارتفاق المرور عبر القناة في النقط التي تراها ضرورية سواء بالنسبة الى مواصلاتها الخاصة أو بالنسبة الى حرية حركة التجارة والجمهور دون أن يكون للشركة أى حق في تحصيل أجور أو اتناوت بأى وجه من الوجوه .

ويتضح من ذلك أن الحكومة المصرية بصفتها مائحة الالتزام بقيت شركة في حق الانتفاع بالأراضى التي تخلت للشركة من بعضها لإدارة مرافقها العامة وعلى الأخص مرفئى اللناع والمواصلات وحق الحكومة هذا لا يتقيد الا بتقيد واحد وهو عدم اعطية الملاحة في القناة .

ولما كانت القناة وجرورها وجانبها مما سينشأ موقعه الكوبرى ليست داخلة في الدومين المشترك فإنه لا حاجة الى بحث المركز القانونى بالنسبة الى هذا الدومين لأن الاراضى موضوع البحث انما تنطبق عليها النصوص السابق الإشارة اليها وحدها .

ومنى كان الأمر كذلك فإنه لا حاجة الى الحصول على موافقة شركة قناة السويس على انشاء هذا الكوبرى وانما يكون الاتصال بها للتشاهم على لريقة تنظيم ادارة المرفقين في منطقة الكوبرى بحيث لا يعطل احدهما لاخر .

لذلك انتهى رأى القسم الى ما يأتى :

اولاً - أن للحكومة المصرية الحق في انشاء كوبرى عبر قناة السويس في موضع تختاره ولا يتوقف استعمالها لهذا الحق على قبول شركة قناة السويس .

ثانياً - أن التزام الحكومة فيها يتعلق بإنشاء هذا الكوبرى ثم ادارته

ومصباته وأعماله ينحصر في نراعاتها الا يترتب على ذلك اعانة الملاحة في القناة إما ما هو مفروض من أن وجود الكوبرى سيترتب عليه وجوب اتخاذ الحذر والحيلة عند مرور السفن فلا يجوز أن يترتب عليه منج أى حق لشركة قناة السويس .

ثالثا — اذا رأت الحكومة المصرية أن تقبل بعض شروط الشركة التى لا يفرضها عليها القانون رغبة فى التعاون على ادارة المرفقين فان هذا لا يكون منها سوى حل سياسى متروك لها لتقديره .

رابعا — أنه اذا أمكن التمام مع الشركة فى حدود مشروع العقد الذى وافق عليه القسم فيمكن أبرامه بكتابين متبادلين أو يأخذ شكل اتفاق يوقعه وزير المواصلات وكل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

خامسا — وأما اذا لم يتيسر التمام مع الشركة فى حدود مشروع العقد المشار اليه فان للحكومة المصرية أن تقوم بشراء الكوبرى ملتزمة ضمان عدم اعانة مرفق النقل البحرى .

(فتوى رقم ٢٦٨ — فى ١٥/١١/١٩٥٠)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

حق شركة قناة السويس طبقا للاتفاقات المبرمة بينها وبين الحكومة لا يعمد أن يكون حق انتفاع ناقص يحده القدر اللازم لادارة المرفق العام واستغلاله . أما حق الحكومة بمنحة الامتياز لهذه الشركة فى الانتفاع بالقناة وادارة اية مرافق عامة بها فهو حق غير مقيد الا بقيد واحد وهو عدم املقة أو تعطيل المرفق الذى تديره الشركة وعلى ذلك اذا — وضعت الحكومة فى قاع القتال كبلات للتليفونات والتلغراف فالتما تفعل ذلك فى حدود حقها طالما أنه لا يعوق الملاحة فى القناة . وبالتالي تسأل الشركة عن تلف هذه

الكابلات البحرية وفقا للقواعد العامة المتعلقة بالمسئولية التقصيرية اذا ثبت ان هذا التلف كان نتيجة خطأ الشركة او تلعبها . ولا عبء بما تلحق به الشركة في هذا الصدد من كتب ترفع عنها هذه المسئولية تبايناتها مع موظفيها بمصلحة التليفونات والتلغرافات اذ ليس لايهما اختصاص في ان يبرم اتفاقية لا يتلائم مع احكام الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة ويخالف الاحكام العامة في القانون .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المتعقدة في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ مسئولية شركة قناة السويس عن اضرار كابل بحرى لمصلحة التلغرافات والتليفونات بواسطة احدى كراكبتها . وببين انه يتلخص في أن احدى كراكبت شركة قناة السويس اظف الكابل البحرى الذى وضعته بمصلحة التلغرافات والتليفونات في قناة السويس في المنطقة الواقعة بين حوض شريف والجزيرة رقم ٢ ببورسعيد ومنذها طولبت الشركة بدفع التعويض ورفضت الدفع على أساس انها غير مسئولة مما يحدث للكابلات البحرية نتيجة للحوادث ايا كانت على الاخص المرتبطة على تنفيذ الاعمال او الملاحة في القناة واستندت الى كتب مبادلة بينها وبين المصلحة في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٣٠ وسبتمبر سنة ١٩٣٠ واخرى مبادلة في ١٧/١٢ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٨ وتقول الشركة ان هذه الكتب تتضمن اتفاقا بينها وبين المصلحة مقتضاه .

اولا — انه لا يجوز اعتبار الشركة مسئولة باى حال من اى عطل قد يصيب الخطوط وبوجه خاص لا يجوز مطلعا تحصيل الشركة مسئولية قطع الكابلات الموضوعه تحت الماء سواء كان ذلك ناشئا عن خطأ من البواخر او من اى سبب آخر وفي هذه الحالات تكون نفقت اصلاح على حساب الحكومة .

ثانيا — انه نظرا الى ما لقناة السويس وشروط استغلالها من وضع خاص فان مصلحة التلغرافات والتليفونات لتحصل وحدها ما يترتب من عطل او خسارة قد تصيب كابلاتها لاى سبب كان وبناء على ذلك تؤكد المصلحة

لشركة القناة بأن البواخر والراكب والمائتات وعن العموم كل ما يجر للنفاء
ان تكون موضع مطالبه تنشأ من الاسباب سالفة الذكر .

وقد لاحظ القسم ان العلاقة بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة
السويس كانت محل بحث في مناسبات سابقة وانه انتهى في ذلك البحث الى
ان حق الشركة على الاراضى اللازمة لانشاء القناة واستغلالها وادارتها
وصيانتها — هو طبقا للاتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية وبينها —
مجرد حق انتفاع يتحدد بطبيعته بالقدر اللازم لتأمين الشركة من القيام
بإدارة هذا المرفق واستغلاله اذ ان الحكومة لم تتنازل للشركة من حق انتفاع
مطلق تستأثر به — دون الحكومة مائحة الامتياز — بالنسبة الى حرم القناة
نفسه والى الاراضى اللازمة لصيانتها واستغلالها وقد عبرت كل من الحكومة
والشركة عن هذا بوضوح في المادة الثالثة من اتفاقية ٢٢ من ابريل
سنة ١٨٦٩ اذ جاء فيها ان الطرفين تراضيا على التفاهم على انه ليس للشركة
من افرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونهوها وهذا النص
يستبعد كل فكرة في تلك الشركة للاراضى او احتكار الانتفاع بها او انتقاص
حق الحكومة بالنسبة اليها وهو يؤكد ان ما اعطى للشركة هو حق انتفاع
ناقص ومحدود بالفرض الذى اعطى من اجله وان الحكومة بصفتها مائحة
الالتزام بقيت شريكة في حق الانتفاع لإدارة أية مرافق عامة وحق الحكومة
هذا لا يتقيد الا بتقيد واحد هو عدم اعاقبة المرفق العام الذى تديره الشركة
او تعطيله .

ويترتب على ذلك ان الحكومة المصرية اذ تفسح كايالات التليفونات
والطغرافات في قاع القناة انها تفعل ذلك في حدود حقها طالما ان وضع هذه
الكايالات لا يعوق الملاحة او يعطلها .

وبإدراك الامر كذلك فان المسئولية عن تلف هذه الكايالات يرجع فيها
الى القواعد القانونية العامة المنطوقة بالمسئولية التقصيرية فتعتبر شركة قناة
السويس مسئولة عن هذا التلف اذ ما ثبت أنه نتج عن خطأ من الشركة او
التابعين لها .

اما الكتب التى تستند اليها الشركة لماثها صادرة من موظفين بالمصلحة

وليس لهم اى اختصاص فى ابرام الاتفاقات وعلى الاخص ما يقرر منها حكما لا يتلائم مع احكام الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة ويخالف الاحكام العامة فى القانون .

لذلك انتهى رآى القسم الى ان شركة قناة السويس مسئولة عما يصيب كابلات التليفونات والطغرافات الموضوعة فى قاع القناة من تلف اذا ثبت ان هذا التلف ناتج عن خطأ من جانبها أو جانب تابعيها .

(قرارى رقم ١٤٨ — فى ١٩/٢/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

اتفاق شركة قناة السويس مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجيا بمناصب مصرية المولد ، اى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق التدم بولادتها لأب يتبع بهذه الجنسية عند الولادة — نصوص كل من اتفاقيتى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٩ يتحدثان فى هذا المعنى .

ملخص الحكم :

ان الشارع كان حريصا على تمصير شركة قناة السويس تهيدا لأبلاوتها الى الحكومة بعد اذ شارف عقد التزامها على الانتهاء ، فتم الاتفاق فى سنة ١٩٣٧ (الاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) على شغل بعض مراكز الشركة تدريجيا بمناصب مصرية المولد ، اى التى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتبع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلما عينت الشركة الى اختيار عناصر متحصرة ، رأت الحكومة — سدادا لخرائع التأويل — ان تحذف بحلول عبارة « مصرى المولد » بما نصت عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من انه هو المولود لأب بعد مصريةا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ ، ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . واذا كان القصد من هذا النص هو تمصير الشركة بانفساح مجال التوظيف فيها للمصريين الصبيين الامسلاء

لا المتحصرين ، واشراك المصريين بنسب معينة بمساعدة في ادارة
المرمق الذى تقوم عليه الى ان يؤول برمته الى الايدى المصرية ، فان ما ورد
في المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ لا يخرج في جوهره عن معنى
ما تضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ في هذا الشأن ، ولا يعدو ان يكون ترديدا
له على نحو من الدقة والتحديد اقتضاهما موقف الشركة بمنعها من اى
خلاف في المساويل ، وذلك لاتحاد الحكمة من هذا الشرط في كل من
الاتفاقيتين .

(طمن رقم ٨٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

النص في اتفاقية سنة ١٩٤٩ لشركة قناة السويس على ان يكون المرشح
المصرى لبعض مناصبها مولودا لاب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥
والمادة ١/٦ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — وجوب ان يكون
دخول الاب الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح للوظيفة يقطع
النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة او بعدها .

ملخص الحكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٣٩ التى تحكم
وضع المظمون لصالحه تستلزم ان يكون المرشح المصرى للتوظيف بشركة
قناة السويس مولودا لاب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥
والمادة ٦ (فقرة ١ ، ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
وبماذ هذه المادة — في ضوء المناقشات والاعمال التحضيرية التى سبقتها
والغاية التى استهدفتها — ان الشارع انما اراد بلفظ « مولود » في هذا
الاجل ان يكون دخول الوالد في الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه
المرشح ، اى ان تكون الجنسية المصرية التى لحقت لاب — بالتطبيق للمواد
الابن منهنها — قد ثبتت له وقامت به فعلا ولادة الابن الذى تلقاها

منها بحق الذم ، وهذا هو التعبير الذى استعمله الشارع فى المادة السادسة من المرسوم بقانون سنالك الذكر والذى مول فيه على وقت الولادة لا على مجرد قبيلها ، أخذاً فى ذلك ، من بين المذاهب المتصددة التى تمتد بوقت الحمل أو بالأصلح من وقتى الحمل والولادة أو بلائرة بين الحمل والولادة أو بوقت الولادة ، بهذا المذهب الأخير يقطع النظر عن التغير الحاصل فى جنسية الوالد قبل الولادة أو بعدها .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

قناة السويس — شركة قناة السويس بعض سنداتنا وأيدانها محفظة أوراقها المالية دون استهلاكها حتى صدور قانون تأميم الشركة — الممولة هذه السندات الملكية الحكومية المصرية تطبيقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ — عدم الاعتداد بما تجريه الشركة بعد تأميمها من استهلاكات السندات .

ملخص الفتوى :

أن السندات التى اشترتها شركة قناة السويس قبل تأميمها وأودعتها محفظة أوراقها المالية دون استهلاكها وظلت مودعة بها حتى يوم ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فتمسكتها قوائم السندات الباقية دون استهلاك حتى هذا التاريخ — هذه السندات لم تستهلك وأن الدين الثابت بها لا يزال قائماً ولم ينقض بإحاد الذمة .

وبالنظر الى أن هذه السندات ظلت مودعة محفظة الأوراق المالية للشركة دون استهلاك حتى تاريخ تأميمها فإن ملكيتها تؤول الى الحكومة المصرية طبقاً للادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ونصها « تؤم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة

مصرية) ينتقل الى الدولة جميع ما لها من اموال وحقوق وما عليها من التزامات . . يؤيد هذا النظر أن فوائض الاستهلاكات التي اعنتها شركة السويس المالية بعد التأمين تلغى أن بعض السندات التي سبق أن اشترتها الشركة وألت الى هيئة قناة السويس قد استهلك بعد التأمين ، وبما يقطع بأن الشركة المؤمنة اذا اشترت السندات المشار اليها من قبل انها تصدت ان تضيفها الى أوراقها المستثيرة ولم تكن تقصد استهلاكها .

ويعين القول بأن الاستهلاكات التي تكون الشركة قد أجرتها بعد تأمينها في ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ لا يعتد بها ذلك أن المشرع لم يعترف لها في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاق الاسس ، بال شخصية الاعتبارية الا بالشرع اللازم لتحقيق بغض الاغراض التي توضحها ، وهذه الاغراض مقصورة على أبرام الاتفاقات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأمين ولتنفيذ هذه الاتفاقات وحراسة الاموال التي نص الاتفاق النهائي على تركها لمستحقى التعويضات واستثمارها لحساب ذوى الشأن فيها الى ان يتخذوا في شأنها قرارا وفقا للاتفاق النهائي وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لتبعضها بالشخصية الاعتبارية في ظل أى قانون اجنبى يبيع احكامه ذلك وفي حدود الاغراض التي تقررها وذلك بعد تعديل نظامها على الوجه الذى يتفق مع احكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وبوجه خاص فيما يتعلق باستبعاد كل ما ينصل بقناة السويس البحرية من هذا النظام ، وقد وردت هذه الاغراض على سبيل الحصر فى المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاقية الاسس .

وفضلا مما تقدم عن السندات موضوع النزاع المشار اليها قد انتقلت ملكيتها من الحكومة بامتيازها خلفا عليها للشركة المؤمنة الى هيئة قناة السويس وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وفئة مالية مستقلة عن شخصية الدولة وفئتها المالية مما يحول دون قيام اتحاد الفئة لاختلاف شخصية الدائن وشخصية الدين .

الفصل الثاني

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس

قاعدة رقم (٩)

المادة :

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس - تعيينهم - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس - استئناؤهم عند التعمين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة - ليس من مقتضاه اعتبارهم حاصلين على المؤهل - نتيجة ذلك - عدم سريان القواعد الخاصة بنوى المؤهلات على غير المؤهلين .

ملخص الحكم :

ترتب على المدوان الاثيم على مصر ، طبقا لما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس ، تصفية العمل فى قاعدة القناة وواجهت البلاد ازمة بطلالة نظرا الى أن الغالبية العظمى من موظفى وعمال شركة قاعدة القناة لا يحملون مؤهلات دراسية . ورغبة من الحكومة فى المساهمة فى القضاء على هذه الازمة ، ونظرا الى ان هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الادارة اذا التحقوا بها . لذلك فقد طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تيسير التحاقهم بالوظائف الحكومية . وقد تضمنت المادة الاولى من القانون بيان الموظفين المقصودين بأحکله وهم المصريون دون غيرهم من رعايا الدول الأخرى ، الذين تركوا العمل بسبب توقف الشركات التى تمارس نشاطها فى حياطة القاعدة ، وتيسيرا على جهات الادارة فى تعيينهم على درجات الميزانية فى اقرب وقت فقد تضمنت المادة الثانية

تخصيص بعض الوظائف لشغلها من بين هؤلاء وحدهم فنص في المادة الثانية « يخصص لتعيين الموظفين والعمال المشار اليهم في المادة الاولى وظائف الدرجة الثامنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجين من الهيئة وعمال اليومية الخالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ في تاريخ انتهاء العمل بميزانية السنة المالية (١٩٥٧/١٩٥٨) ويكون تعيينهم في هذه الوظائف وفقا للاحكام المقررة في القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية » كما نص في المادة الثالثة على انه « استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ يجوز تعيين الموظفين المذكور في المادة الاولى مع المجاوزة من شرط صلاحية المرشح للتعيين فيها » ويبين من هذه النصوص ان الاصل هو ان التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ يكون وفقا للاحكام المقررة في القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكادر العمال غير انه رغبة من الحكومة في المساهمة في القضاء على أزمة البطالة التي تربت على تصفية العمل في قاعدة القناة نتيجة للعقدان الغادر على البلاد ونظرا الى ان هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تنيد الادارة اذا التحقوا بهما فقد تضمنت المادة الثالثة استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ اعفاء المذكورين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة متى ثبت صلاحية المرشح للتعيين فيها . وعلى مقتضى ما تقدم فان هذا الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثالثة انها هو تاصر على مجرد اعفاء المرشح للوظيفة من شرط الحصول على المؤهل عند تعيينه فلا يمتد هذا الاستثناء الى اعتبار الموظف حاصلا على المؤهل العلمي المطلوب للوظيفة ومن ثم فلا تسرى في حقه القواعد والاحكام القانونية السارية على من لديهم المؤهل العلمي .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

عمال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس - اعاقه غلاء المعيشة -

خضم فرق الكادريين منها - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢/١٩

و ١٩٥٠/١٢/٢ و ١٧/٨ و ١٠/٨ - ١٩٥٢ في هذا الشأن - أثر تطبيقها
على أحد هؤلاء العمال المعين في الدرجة التاسعة في ظل كادر سنة ١٩٣٩ -
خصم ٣ جنيهات من اعانة الغلاء المستحقة له .
ملخص الحكم :

بين من مطالعة قرارات مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير
سنة ١٩٥٠ ، ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ١٧ من أغسطس ، ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٥٢ في ٥. أن اعانة غلاء المعيشة انها تهدف جيعمها الى استقطاع
ما يوازي أى زيادة يحصل عليها الموظف نتيجة لتطبيق احكام الكادر الملحقه
بالقانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة وقد أصدر
ديوان الموظفين في هذا الشأن الكتاب الدورى رقم (٥٨) لسنة ١٩٥٢ ،
مبيناً القواعد التى تتبع في هذا الصدد وضرب لذلك الامثال وقد جاء بالبند
رابعا من الكتاب الدورى سالف الذكر ما يأتى : (بالنسبة الى المعينين
في أول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء
عندما يحل موعد استحقاقها على أساس المرتبات التى نالها زملاؤهم
المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة)
أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيهما أقل . ويخصم من الامانة التى
يستحق لهم على هذا الأساس مقدار الزيادة (ان وجدت) بين المرتب
الذى كان مقررا للمعين في نفس الدرجة أو المرتبة في الكادر السابق
وبينه في الكادر الحالى) . ولما كان سنة ١٩٣٩ يقضى بتحديد راتب
ثلاثة جنيهات شهريا لمن يعين في الدرجة التاسعة سواء كان من الحاصلين
على مؤهلات علمية ، أو من غير ذى المؤهلات ، بينما حدد القانون
رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ بداية مربوط الدرجة التاسعة بستة جنيهات
شهريا . فمن ثم يتعين - تطبيقا لاحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة
في شأن اعانة غلاء المعيشة السالفة الذكر خصم الفرق بين المرتب الذى
كان المسمى - وهو من غير ذى المؤهلات - يستحقه طبقا لاحكام كادر
سنة ١٩٣٩ وهو ثلاثة جنيهات والمرتب الذى منح اياه طبقا لاحكام الكادر
الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - وقدره ستة جنيهات شهريا ،
من اعانة غلاء المعيشة وهو ما اتبعته المسلحة في شأنه ، وهو التطبيق
طبق لاحكام القانون .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/١٤)

الفصل الثالث

هيئة قناة السويس

الفـرـع الأول

موظفو هيئة قناة السويس

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — تعيين موظفيها — خبرتها — ومنه للاحقة موظفي
الهيئة مادام قد تم في ظلها — موافقة الموظف على سريتها عليه أو تطبيق
الشروط التي أوردتها للتعين .

لمخص الحكم :

تنص المادة الأولى من لائحة وكلاء موظفي هيئة قناة السويس على
أن تسرى أحكامها على كل موطن ، يعين بالهيئة وذلك وفقاً للجدول المرفقة
بها ، كما تسرى على الموظفين الذين كانوا يعملون بالمرافق قبل وبعد
٢٠ من يولية سنة ١٩٥٦ ، وأن تلغى جميع اللوائح والأحكام التنظيمية
مبشيرة قبل العمل بها مع عدم الإخلال بشرط نهاية مدة الخدمة المنصوص
عليها في عقود أو خطابات التعيين بين الشركة المؤتمنة والموظفين الذين عينوا
من ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فإن المدعى إذ عين في ظل أحكام هذه
لائحة فانها تسرى عليه بأثر حال مباشر دون اشتراط الحصول منه على
موافقة بسريتها عليه ، لأن علاقته بالهيئة وهي مؤسسة عامة إنما هي علاقة
وظيفية وليست علاقة تعاقدية ، فلذا كان المدعى قد وقع اقراراً عليه
أن يبيد اطلاعه على شروط التعيين التي ستطبق عليه ووافق عليها ،
أن ذلك لا يعنى أن يكون اجراء شكلياً حتى يكون الموظف على بينة تامة

من امره وبما لا يؤثر مطلقا على خضوع المدمى لاحكام اللائحة سالفة الذكر .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

هيئة قناة السويس هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة — موظفوها يعتبرون موظفون عموميون — خضوعهم للاحكام والانظمة المقررة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التامين او اللوائح التى توضع لهم خاصة — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل موظف من خلية الهيئة .

ملخص الحكم :

ان هيئة قناة السويس هى هيئة مستقلة ، يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارتها واعضائه المنتخبين ومديرها العام وتحديد مكافآتهم واعفاء البعض منهم من مناصبهم واعتداد ميزانيتها وحسابها الختامى قرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة الذى هو مرفق عام تولى من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان السياسى لمصر ، مهمة فى ذلك اساليب القانون العام ، وبمستخدمة من الوسائل ما يلائم هذا المجرى المائى وتوابعه الذى هو جزء من الملك العام للدولة بما فى ذلك ميناء بورسعيد ، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وبسلطة ادارية هى تسط من اختصاصات السلطة العامة مع قدر من الاستقلال فى مباشرة شئونها يتيح لها المرونة التى تقتضيها طبيعة نشاطها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تيعيهم لؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وان كانوا مستقلين عن موظفى الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التامين او اللوائح التى توضع لهم خاصة . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة

بالطعن في قرار فصل المدمى من خدمة الهيئة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، وذلك بناء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وهى التى تنص بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالنصل فى المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية القضاء ككلية : . . . رابعا — الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

(طعن رقم ٩٤٧ سنة ٤ ق — جلسة ١١/٢٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

تعيين موظفى هيئة قناة السويس وتثبيتهم — خلو لائحة موظفى الهيئة من نصوص تنظيم الاختيار اللازم للتثبيت أو الكيفية التى يجرى بها — يجيز للإدارة تنظيمها بما تراه محققا لمصالح الوظيفة بمرعاة طبيعتها — مثال بالتنسبة لتعيين فى وظيفة ضابط ميناء — فصل ضابط الميناء المعين تحت الاختيار إذا رفض إعادة أداء الامتحان فى مادة التخصص (بإدارة الميناء) التى لم يحصل على النسبة المقررة للنجاح فيها ، بلقرغم من حصوله على هذه النسبة فى جميع مواد الامتحان .

ملخص الحكم :

إن الاختبار لغة ومعناها ، هو الوقوف على مدى استعداد الموظف للعمل المرشح له من حيث الكفاية والسلوك الوظيفى ويرجع فيه الى تقدير الجهة الرئيسية للموظف ، الأمر الذى لا يتأتى معه وضع ضوابط له فى القانون ، فإذا كانت لائحة موظفى هيئة قناة السويس وقد خلت بنصوصها من تنظيم لهذا الاختبار أو الكيفية التى يجرى بها ، فإن ذلك يعنى ترك الأمر فيه كله لجهة الإدارة تنظمه بالطريقة التى تراها محقة للفرس منه لمصالح الوظيفة بمرعاة طبيعتها وعلى ذلك إذا رأى القائلون بالأمر

في الهيئة أن يكون الاختبار بطريقة معينة تناسب والاعمال التي يقوم بها الى الموظف ، فقررنا ، بالنسبة لضباط الميناء الجدد الذين يعينون تحت الاختبار أن يكون تدريبهم على الاعمال قبل قيامهم بأية مسئولية إدارة ستة اسابيع يجرى بعدها اختبارهم تحريراً في بعض العلوم وشواها في البعض الآخر وعملياً في ادارة مكتب الميناء فان هذا الاجراء ليس له أية مخالفة للقانون ولا يتعارض مع المادة (١٠) من اللائحة وهي الخاصة بالتعيين تحت الاختبار — كما يقول المدمى — والصحيح أن الامر بالتدريب والامتحان ان هو الا تنفيذ للامارة المشار اليها بالطريقة التي تمكن الادارة من الوتوف على صلاحية الموظف للعمل الموكل اليه حتى اذا اتضحت صلاحيته ثبت في وظيفته . وترتبا على ما تقدم فان المدمى اذا عين لأول مرة في وظيفة ضابط ميناء وهذه الوظيفة بحسب الكادر تعتبر أدنى درجات وظائف البحريين طبقاً للمادة ١٠ من اللائحة كان تعيينه تحت الاختبار ولذلك جرى عليه الامر بالتدريب ثم الامتحان وحصل فيه على ٥٥٪ وهي اكثر من النسبة المشترطة للنجاح بالنسبة للمجموع الكلى للدرجات ، الا ان المسؤولين من ادارة الميناء رأوا أنه وان كان المدمى ٨٩ حصل على النسبة المطلوبة لاعتباره ناجحاً بصفة عليا الا ان درجاته في مادة التخصص وهي ادارة مكتب الميناء كانت اقل من ٦٠٪ (١٧ من ٣٠ درجة) فوضعو له نظام تدريب لفترة معينة يجرى بعدها اختباره عليها من جديد في هذه المادة لكي يطمئنوا على سلامة الملاحة بالقناة ولكن المدمى رفض اعادة الامتحان وأصر على الرفض بحجة أن لائحة التوظيف لا تستلزمه من جهة ومن جهة أخرى فإنه سبق أن دخل الامتحان ونجح فيه بالنسبة المطلوبة فلا يجوز بعد ذلك للهيئة أن تطلب اختباراً من جديد .

ومدامت الهيئة حين اصدرت الامر بالتدريب ونظام الامتحان لم يجعل التثبيت متوقفاً على نتيجة النجاح فيه بالنسبة المطلوبة وانما ارادت به أن تستجمع عناصر التقدير في الموظف للوقوف على مدى صلاحيته للوظيفة وبالتالي فان لها كامل الحق أن تكرر هذا الاختبار حتى تطمئن على سلامة ادارة المرفق لم لها في النهاية حرية التقدير في التثبيت من عدمه دون التقيد بنتيجة الامتحان الذي لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر التقدير بجانبه عناصر أخرى فاذا كانت الهيئة قد وجدت في الدرجة التي حصل عليها المدمى في مادة ادارة الميناء وهو العمل المرشح له ما يحتاج معه

الى المزيد من التدريب ثم اعادة الامتحان ، فليس فيها مغلطة ما يتنافى او يتعارض مع طبيعة الاختبار المفروض على المدعى ان يؤديه قبل تثبيته في وظيفته وكان الواجب على المدعى ان يذعن لهذا الامر الصادر من رؤسائه ومتعلقا بعمله ، ورفضه له خروج على المسلك الوظيفى وعدم تمكن الرؤساء من تقدير عنصر الصلاحية فيه بالنسبة لمرق عالى يجب ان ينسب فيه موظفوه بالكفاية العالية والطاعة والا اخلل سير المرق .

فاذا كانت المذكرة المقدمة من مدير التحركات والتي انبثى عليها صدور القرار بفصل المدعى من الخدمة تضمنت ان المدعى يتخذ موقفا ينطوى على الكبر من عدم الانقياد لنصائح رؤسائه ، هذه النصائح التي تهدف الى استكمال تكوينه ليستطيع تأدية واجباته في المستقبل على وجه مرض كما ان اصراره على معارضة الاوامر الصادرة اليه بهذا الشأن وهو في مستهل حياته في خدمة الهيئة لا يبشر باي مكان تقويمه في المستقبل والمدعى لم ينكر في دعواه انه رفض اطاعة الامر الصادر باعادة امتحانه ، كما انه لم ينكر حصوله على ١٧ درجة من ٣٠ في مادة ادارة الميناء ، فاذا راي عضو مجلس الادارة المنتدب ازاء ذلك عدم صلاحية المدعى للوظيفة وبالتالي الاستغناء عن خدمته ابلان فترة الاختبار فان قراره يكون مستبدا من اصول ثابتة ومستقلصا استخلاصا سائفا .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تعيين موظفى هيئة قناة السويس تحت الاختبار - مدة هذا الاختبار - فصل الموظف قبل انتهائها لعدم الصلاحية غير مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ان لائحة موظفى هيئة قناة السويس ، اذ نصت في المادة ١٠ منها على ان التعيين تحت الاختبار يكون لمدة ستة شهور يجوز تجديدها.

لأدلة ستة شهور أخرى — فليس معنى ذلك الإبقاء على الموظف حتى نهاية هذه المدة ولو اتضح عدم صلاحيته قبل انتهائها ، فالأدلة هنا تمسح بها حد أدنى للتثبيت في الوظيفة ، ومن ثم إذا كانت الهيئة قد رأت في موقف الدمى إزاء الخطة المرسومة للاختبار ما لا يبرر بإمكان تقويمه مستقبلا باستغنت عن خدماته قبل مضي المدة المحددة للاختبار ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس وتثبيتهم — عدم التلازم بينهما

ملخص الحكم :

أن لائحة موظفي هيئة قناة السويس أوردت حكما خاصا للتعيين وآخر للتثبيت في الوظيفة وبذلك فلا تلازم بين التعيين والتثبيت فقد يكون الشخص صالحا للتعيين في الوظيفة لتوافر الشروط التي يتطلبها القانون فيه وفي الوقت نفسه لا يكون صالحا للعمل أبان فترة الاختبار بحسب رأى الجهة الإدارية التابع لها الموظف فلا يثبت ويفصل من عمله .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس تحت الاختبار — السلطة المختصة بتقديم التقرير بالصلاحية للتثبيت — تقديمه من أحد الرؤساء في المجالس — لا يترتب عليه أى عيب شكلى يبطله .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٠ من لائحة موظفى هيئة قناة السويس لم تشترط أن يكون التقرير بصلاحيه الموظف المعين تحت الاختبار أو عديها صادرا من الرئيس المباشر ، وكل ما اشترطته أن يقدم التقرير من رئيس هذا الموظف فليس من الضرورى أن يقدم من الرئيس المباشر فإذا قدم التقرير من أحد رؤساء المدعى غير المباشرين فلا يترتب على ذلك أى عيب شكلى يشوب التقرير ويجعله باطلا ، ذلك أن الغرض من وضعم للتقارير ابان فترة الاختبار هو تمكين السلطة التى تملك تقدير صلاحية الموظف أو عدم صلاحيته من تصرف حالة الموظف وإصدار القرار المناسب لحالته ، وبإدراك أن الرد فى النهاية فى تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار هو للسلطة التى تملك التعيين بما لا يترتب عليه أى عيب شكلى يشوب التقرير بالبطلان مادام أن هذا التقرير ليس ملزما للسلطة المذكورة وتلك تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدم صلاحيته بالاستناد إلى هذا التقرير أو إلى أية مناسـر أخرى تستند منها قرارها ، وهى مستقلة بهذا التقدير بلا معقب عليها مادام قرارها يكون خاليا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

الفرع الثاني

عمال هيئة قناة السويس

قاعدة رقم (١٧)

المبينا :

هيئة قناة السويس — عمالها — علاقتهم بها تنظيمية تحكمها لائحة العمال التي وضعت الشركة المؤمة بعض أحكامها ، واستمدت البعض الآخر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى — استمرار العمل بهذه القواعد بصور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتميم الشركة للعالمية لقناة السويس البحرية — القص في لائحة الجزاءات على جواز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة وبدون اعلان في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردى سالف الذكر مقتضاه جعل حكم هذه المادة نصا منديجا في هذه اللائحة — سريانه في حق عمال الهيئة باعتباره قاعدة تنظيمية من قواعد النظام اللائحة الذي يخضعون له في علاقتهم بها — صدور قرار بفصل العامل بسبب الغياب غير المشروع بالاستناد الى لائحة الجزاءات المشار اليها — لا يؤثر في صحته مخالفته للأحكام الخاصة بالتحقيق والاذنارات والمواعيد والاجراءات التي يستلزمها قانون عقد العمل الفردى السالف الذكر والقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ للفصل لهذا السبب .

ملخص الحكم :

أن علاقة المدعى ، وهو عامل ، بهيئة قناة السويس علاقة لائحية تنظيمية تحكمها لائحة العمال التي وضعت الشركة المؤمة بعض أحكامها

واستهدت البعض الآخر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى . وقد أصبحت هذه الأحكام جميعا أيا كان مصدرها بصدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المماثلة لقناة السويس البحرية ، هي القواعد التنظيمية التى تحكم علاقة المسمى بالهيئة وتتضمن الفقرة الثانية من المادة ٥٩ من هذه اللائحة وهى الواردة فى الباب السادس .. الخاص بالجزاءات بأن « تتم أحكام لائحة الجزاءات التأديبية والمحقق لها المعتمدين من مصلحة العمل الأحكام المنصوص عليها فى هذه المواد ... » وقد صدرت لائحة الجزاءات لعمال الشركة وملحقاتها المتم لها ، واعتُمدت من مصلحة العمل ، وتضمنت عدداً لأنواع المخالفات التى يمكن أن يرتكبها العامل والجزاءات المقررة لكل مخالفة منها فى كل مرة من المرات وجاءت فى ختام اللائحة « ملحوظة : (١) يجوز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون اعلان فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى » .

وقد عدلت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المشار اليه على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها لرب العمل إنهاء علاقة العامل بغير اعلان سابق ودون مكافأة أو تعويض اذ نصت على أنه « يجوز لصاحب العمل تسريح العبد دون سبق اعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض الا فى الحالات الآتية ١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ - اذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من سبعة أيام متوالية . على أن يسبق الفصل اذار كتابى من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الاولى وانقطاعه ثلاثة أيام فى الحالة الثانية ... » واذا اجازت لائحة الجزاءات لعمال هيئة قناة السويس فصل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون اعلان ، وأهالت فى بيان نطاق هذه الرخصة وحدود استعمالها الى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فلن مقتضى هذا جعل حكم المادة ٤٠ المستفاد من قانون عقد العمل الفردى نصاً منمجا فى اللائحة المذكورة يسرى فى حق عمال الهيئة الا بماضاهه تطبيقاً لهذا القانون فى شأنهم بل بوصفه قاعدة

تنظيمية من قواعد النظام اللأصى الذى يخضعون له فى علائقهم بالهيئة
منظمة الصلة بالقانون المشار اليه . ومن ثم فلا صحة للنعى على القرار
المطعون فيه بخالفته لأحكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ او
لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى ألفاه وحل محله . وقد نصت
المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧
بنظام هيئة قناة السويس على ان تبقى نافذة كل النظم والقواعد واللوائح
المالية والادارية والحسابية المعمول بها فى الهيئة التى لا تتعارض مع
أحكام هذا القانون ، وذلك حتى يصدر ما يعطلها او يلغيها او يستبدل
غيرها بها . ولما كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انما يعمل فى نطاق
يميد من مجال أعمال أحكام لائحة جزاءات عمال الهيئة آنفة الذكر التى
استقلت بها هذه اللائحة ، فان صدور هذا القانون لا يمكن ان يمس
أحكام اللائحة المذكورة بتعديل ما ، كما ان القرار المطعون فيه الصادر
بفصل المدعى من الخدمة ، وقد استند الى أحكام لائحة الجزاءات المشار
اليها المستقلة بذاتها ولم يبين على حكم من أحكام الرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر فى صحته كون هذا القانون كان وقت
صدوره قد أُلغى بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فلا وجه للتحدى
بخالفته القرار المذكور . لأحكام أى من هذين القانونين فى شأن التحقيق
والانذارات والمواعيد والاجراءات التى يستلزمها لفصل العامل بسبب
الغيب غير المشروع ، مادام المطبق ليس هو أحكامها بل أحكام لائحة
جزاءات عمال الهيئة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الجزاءات التى توقع على عمال هيئة قناة السويس — وضرع لائحة
الجزاءات جنوداً لأنواع المخالفات وجزاءات متدرجة لكل منها — اختلاف
هذه المخالفات عن تلك المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٤٠ من
الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ حتى ما كان منها يتصل بالغيباب —
مثال بالنسبة لفصل العامل مع صرف مكافأة كجزاء مقرر فى اللائحة عن الغيباب

بدون إذن أو عذر مقبول — رهين بـاجتماع عنصرين : معاودة ارتكاب المخالفة .
خميس مرات متتالية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وقوع المخالفة الاولى ،
٢ . بمجموع مدد الغياب — اختلاف هذا النوع من الغياب عن الغياب بدون
سبب مشروع أكثر من ١٥ يوما خلال السنة الواحدة المخصوص عليها في ختام
اللائحة بالإحالة الى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سلك النكر سواء
في موضوعه أو في أوضاعه واحكامه ، فلا يشترط فيه تكرار الغياب في فترات
متعددة ولا يرد عليه قيد التدرج في الجزاءات الذي شرع للغياب الآخر .

ملخص الحكم :

ولئن كانت لائحة الجزاءات لعمال هيئة قناة السويس قد وضعت
جدولا لأنواع المخالفات المخلفة والجزاءات المترتبة لكل منها الا انها
اضافت الى ذلك المخالفات المخصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٠
من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بمعد العمل الفردي
وهي تختلف عن تلك الواردة بالجدول حتى ما كان منها متعلقا بالغياب
ذلك ان البند الاول من اللائحة الذي عدد المخالفات المتعلقة بمواعيد
العمل ونص على التدرج في الجزاء عليها بحسب عدد مرات تكرار ذات
المخالفة في المدد التي حددها ، انها تتناول حالات ثلاث هي : (١) التأخير
عن مواعيد الحضور بدون إذن أو عذر مقبول واذا لم يترتب على التأخير
تعطيل عمال آخرين (٢) التأخير عن مواعيد الحضور بدون إذن
أو عذر مقبول اذا ترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين (٣) الغياب
بدون إذن أو عذر مقبول ، ولم يقرن هذا الغياب بتحديد مدة
معينة كحد أقصى لا يجوز فصل العامل قبلها ، بل اجاز فصل العامل
مع صرف مكافاته « اذا تكررت نفس المخالفة لخمس مرة في خلال ثلاثة
شهور من تاريخ وقوع المخالفة الاولى » وبذا جعل جزاء الفصل في هذه
الحالة منوطا بتكرار الغياب خمس مرات خلال ثلاثة اشهر ، اي رهينا
باجتماع عنصرين هما معاودة ارتكاب المخالفة مرات متوالية وقصر المدة ،
لا بمجموع مدد هذا الغياب ، ولو كان الغياب ليوم واحد في كل مرة ،
أو لخمس ايام في المجموع خلال ثلاثة اشهر ، ولو لم يجاوز هذا المجموع
خمس عشر يوما . اما الغياب دون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر

يوما خلال السنة الواحدة الذى نصت اللائحة فى ختلها على جواز فصل العامل بسببه بدون اعلان مع حرمانه من المكافاة بالاحالة فيه الى نص المذمة ٤. فقرة خابسة من الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ غايته يختلف عن الغياب المتكتم ذكره سواء فى موضوعه او فى اوضاعه واحكامه ومن ثم فلا يرد عليه هذا التدرج الذى شزع للغيب الآخر ، بل لا يشترط فيه تكرار الغياب فى فترات متعددة — وهذا وحده كلف لاستجماده مسكرة التدرج — اذ يكفى ان تبلغ مدة الغياب ولو مرة واحدة ، سبعة ايام متوالية ، او ان تبلغ هى او مجموع هذه ازيد من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ قى — جلسة ١٩/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

لائحة جزاءات عمال هيئة قناة السويس — اجازتها فصل العامل فى حالة الغياب بدون سبب مشروع اكثر من خمسة عشر يوما بخلاف الشبهة الواحدة — السنة المعتبرة فى حساب هذه المدة تكون بمرأاة بدء الخدمة ولا ترتبط بالسنة الميلادية — اساس ذلك هو ان المواظبة على الغياب تقاضى بالمدة الحاصل فيها بالنسبة الى الوحدة الزمنية التى لا يسمح فيها بتجاوز هذا التكر وهو الذى حددها المشرع بسنة كاملة ليا كان يتوفا ونهايتها — هذا الاساس هو المتبع فى نظام الاجازات علمية وبغيره يقرت الحكمة من النص فى الدفعة الاولى للتعين اذا لم يصنف تاريخه بدء السنة الميلادية — يؤيد هذا القنظر نصوص كادر عمال اليومية بالنسبة للاجازات الاعتيادية ، ونصوص قانون موظفى الدولة بالنسبة للاجازات الاعتيادية والمرضية .

ملخص الحكم :

ان السنة المعتبرة فى حساب مدة غياب العامل البرر لفصله ونفسا للائحة جزاءات عمال هيئة قناة السويس تكون بمرأاة بدء خدمته ولا

ترتبط بالسنة الميلادية . إذ اعتد النص في الغياب بدون سبب مشروع الذي اجيز فصل من يكون متغييا لأكثر من خمسة عشر يوما وأن يتع خلال السنة الواحدة أى في بحر سنة ما من سنتين خدمته . وشئى من البيان أن المواخذة على الغياب تقاس بالمدة الحاصل فيها هذا الغياب بالذسية الى الوحدة الزمنية التي لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر . وقد حدد الشارع هذه الوحدة الزمنية بسنة كاملة ، أيا كان بعدها ونهايتها ، ولم يجعل خلالها سنة ميلادية لاتعدام الارتياس أو للتلازم بينهما من جهة ، ولأن هذا من جهة أخرى هو أساس الحسب المتبع في نظام الإجازات عامة ، وبغيره تقوت الحكمة من النص في السنة الأولى للتعيين إذا لم يصاحب تاريخه بدء سنة ميلادية ، يؤيد هذا التفسير أن كادر مجال اليومية الحكوميين نص على أن الإجازة الاعتيادية هي ١٥ يوما في السنة الأولى من مدة خدمة العامل جاعلا العبرة بسنة الخدمة وأن التساوي رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تحدثت في المواد ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٢٦ منه على الإجازات الاعتيادية والمرضية للموظفين والمستخدمين وحدد مبدؤها في السنة الواحدة ، وفي السنة الأولى من خدمة الموظف ، وفي كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة . معتدا في ذلك كله بسنة الخدمة لا بالسنة الميلادية . ومهما يكن من أمر في شأن السنة التي تحسب على أساسها مدة الغياب المبرر لفصل العمل ، فإن الثابت أن المسمى قد تغيب بغير إذن ٢١ يوما خلال السنة التي تبدأ في أول أبريل سنة ١٩٥٩ وتنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ وسبعة عشر يوما خلال سنة ١٩٥٩ الميلادية بمرعاة أنه تغيب يوم أول أبريل سنة ١٩٥٩ عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول ، وأنه جاوز من هذا الغياب في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٩ بوقته من العمل يوما واحدا . وبذلك يكون قد جاوز مدة الغياب المسموح به في كلتا الحالتين ، فضلا عن أنه تغيب في المدة من ١٦ الى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ أى أكثر من سبعة أشهر متوالية كانت وحدها كيلة بتهريب أعمال حكم الفترة ٥ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ في جهة .

قاعدة رقم (٢٠)

المبحث :

غياب العايل مدة تزيد على خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة —
تقدير مشروعية سبب الغياب — مرده الى رأى الهيئة للاعتبارات التى تنفرد
بوزن ملامتها بحسب طبيعة العمل ومقتضياته فى المرفق — لا معتب عليها فى
ذلك مادام قرارها قد قام على سبب صحيح ، وأبغى وجه المصلحة العامة ،
وخلا عن عيب اساءة استعمال السلطة — لا إزام على الهيئة بإجراء تحقيق
لتحرى صحة سبب الغياب ومشروعيته — اقلية الدليل على ذلك على العايل
المتغيب .

ملخص الحكم :

ان الانذار والوقوف لا يجبان المخالفة التى تتكون من مجموعها الواقعة
القانونية المبررة لانزال حكم الفصل فى حالة مجاوزة الغياب لخمسة
عشر يوما خلال السنة الواحدة ، وتقدير مشروعية سبب الغياب بعد
التثبت منه أى قبول العذر وصلاحيته كمبرر للغياب غير المأذون من
عدمه ، مرده الى رأى الهيئة للاعتبارات التى تنفرد بوزن ملامتها بحسب
طبيعة العمل ومقتضياته فى المرفق الذى تقوم عليه ، والتى تكون منها
معيقتها واقتناعها تبعا لظروف العذر الذى يبيحه العايل . بما لا معتب
عليها فى ذلك مادام قرارها قد قام على سببه الصحيح المستند من اصول
لها وجود ثابت فى الاوراق وأبغى وجه المصلحة العامة لتبطله فى حسن
سير العمل فى ذلك المرفق بمراماة خطورة مسؤولياته ، وخلا من غيب اساءة
استعمال السلطة ذلك العيب الذى لم يقم المدعى الدليل عليه ، ولا إزام
من القاتون على الهيئة بإجراء تحقيق لتحرى بنفسها صحة سبب الغياب
ومشروعيته . اذ الاصل فى الانقطاع عن العمل بدون اذن سابق انه سلبى
خلاف الواجب فى حق الوظيفة العامة ، وعلى المتغيب الذى يدعى العكس
اعلمة الدليل على ذلك .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

القواعد المطبقة في شأن عمال هيئة قناة السويس — فصل أحدهم
لثبوت ارتكابه تزويرا في شهادة ميلاده التي تقدمها كمسوغ لتعيينه — صحة
قرار فصله دون مكافأة أو تعويض في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام
هيئة قناة السويس في المادة ١٦ منه على أن « تبقى نافذة كل النظم
والقواعد واللوائح المالية والإدارية والحسابية المعمول بها في الهيئة
والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك حتى يصدر ما يجعلها
أو يلغيها أو يستبدل غيرها بها » .

وقد كانت لائحة الجزاءات التأديبية الملحقة بلائحة ممال الهيئة — وهي
المدرجة لها بمقتضى المادة ٥٩ منها والمعمول بها وقت صدور قرار فصل
المدعى في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ والتي ظلت سارية الى أن الغيت
وحلت محلها اللائحة التي وضعتها الهيئة وتنذت اعتبارا من أول يولية
سنة ١٩٦٢ — تنقض بجواز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة وبدون
اعلان في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وقد كانت هذه المادة
تنص على جواز أن يفسخ صاحب العمل العقد دون سبق اعلان العامل
ودون مكافأة أو تعويض في الحالات التي حدتها . ومنها ما ورد في البند ١١
منها وهي حالة ما « اذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات
أو توصيات مزورة » .

لذا كان الثابت بحكم جنائي نهائي أن المدعى ارتكب تزويرا بتغيير
الحقيقة في المستخرج الرسمي الخاص بتاريخ ميلاده بحيث لا يمكن
اعتبار هذا المستخرج صحيحا وذلك بقصد التوصل الى تعيينه في وظيفة

بالهيئة في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ تعيينا تم بسبب واقعة القتل هذه بالخلفاء لقواعد التعيين المقررة وقتذاك والتي كانت تقضى بعدم جواز التعيين في مثل وظيفته الا اذا كلفت سن المرشح تتراوح بين ٣١ ، ٣٥ سنة في حين انه كان قد جاوز هذه السن الامر الذي اوقع الجهة التي امرت بالتعيين في الخطأ بفصله الذي لو عرفت حقيقته في حينها لما أمكن جمعاً حدوث التعيين للفقدان شرط الصلاحية المقررة بالنسبة الى السن ومن شأن هذه القس المسد لكل شيء ألا يفيد منه فاعله بحصانة ما يمكن ان تلحق القرار الاداري الذي بنى عليه بل انه في ذاته يشكل عيباً في تكوين العلاقة القانونية التي نشأت بين العامل ورب العمل جعله مكون مفرد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في المادة ٤٠ منه الإكالة اللاحقة العامل وللأثرة الجزاءات التأديبية الملقاة بها وهي المعمول بها وقتذاك في هيئة إدارة المصالح وليس من الاسباب المبررة لفسخ العقد وبالتالي لانتهاء مدة العمل برب العمل وذلك دون انذار مسبق للعامل ودون أية مكافأة أو تعويض .

(طعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

الفصل الرابع

مسائل متنوعة

قائمة رقم (٢٢)

المادة :

نقطة السويديس — المساكن الملحق بها والمخصصة لسكنى موظفيها
وعمالها — لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إجراءات
الإماكن وتنظيم العلاقات بين التاجرين والمستأجرين — أساس ذلك — اعتبار
بإرفاق النقل بقناة السويديس من قبل المرافق الحكومية المنصوص عليها في
المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

المفصلي القليوي :

نقض المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ المعمول به
من ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ على أنه : « لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ بشأن إجراءات الإماكن وتنظيم العلاقات بين التاجرين
والمستأجرين على المساكن الملحق بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة
لسكنى موظفي وعمال هذه المرافق » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع إنما يقنى بتعبير « المرافق الحكومية »
المرافق العامة تغلباً للأصل في هذه المرافق التي تقوم عليها الحكومة
غالباً طلبية لحاجات الجمهور المختلفة بما يدخل في صميم وظائفها
ويقوم عليه كيانها وذلك دون تفرقة بين هذه المرافق بحسب نوعها
أو طريقة أدائها فكلها مرافق عامة سواء في تلك المرافق الإدارية
أو الاقتصادية أو غيرها وسواء في ذلك ما تديره الحكومة إدارة مباشرة من
طريق الاستغلال المباشر أو تديره بواسطة المؤسسات العامة التي لا تعدو

أن تكون مصلحة عامة منحت قسما من الاستقلال المالى والإدارى بأضفاء الشخصية المعنوية عليها ، وتخصيص مواردها المالية لخدمة مرفق عام معين .

ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة المالية لقناة السويس البحرية ونصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ، أن النقل بقناة السويس مرفق عام كان يدار بطريق الالتزام بمعرفة الشركة السابقة حتى تاريخ تأميمها فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ حيث تولت إدارته مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وهى الهيئة المسماة لقناة السويس ، ومن ثم نهى من قبيل المرافق الحكومية المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

المشار إليها .

ولا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن المحقة برفق القناة والمخصصة لسكنى موظفيها وعملها ، يؤيد هذا النظر أن المشرع لم يصد بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وما سبقه من تشريعات استثنائية ، الأمرين العسكريين رقمى ٢١٥ و ٥٩٨ والمرسومين بقبائون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ، بسوى حماية المستأجرين من مسف الملاك أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة من حالة الحرب ، ولا مجال لتطبيق أحكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتهت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التأجير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة بمساكن لموظفيها وعملها وحدهم رغبة فى انتظام العمل بها وتأجيرها المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضى بانقضاء رابطتهم بها .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يجوز إخراج المنتفع من المسكن بالطريق الإدارى ولو كان شغفه له سابقا على العمل بهذا القانون وذلك إذا زال الغرض الذى من أجله أعطى السكن » .

فانه ترتيبا على ما تقدم اذا كانت علاقة العمل التي تربط الشركة المؤممة بعمالها قد انصبت منذ ترك الضحية ، وكان عقد الاجار المبرم بينه وبين الشركة ينص على أن العقد يعتبر مفسوخا بقوة القانون بمجرد خروج العامل من عداد مستخدمى الشركة ، فان مقتضى ذلك وجوب اخلاء المسكن الذى كان مؤجرا له اعتبارا من هذا التاريخ فاذا امتنع عن اخلاء المسكن فانه يجوز للهيئة العامة للقناة اخراجه منه بالطريق الادارى .

(فتوى رقم ٤٧٢ — فى أول أغسطس سنة ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — قيام هذه الهيئة بالاشراف على شركة البواخر الخديوية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ ، وانتفاع الهيئة بورش الشركة وما يتبعها من اراض ومنشآت تبعا لذلك — عدم التزام الهيئة اداء مقابل عن هذا الانتفاع سواء فى الفترة السابقة على تأميم تلك الشركة او اللاحقة عليه .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم النقل البحرى على نقل ملكية بواخر البوستة الخديوية وكافة ابوالها وموجوداتها والمنشآت والموجودات المرتبطة بها او المكملة لها الى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات التى حلت محلها المؤسسة العامة للنقل البحرى بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وبمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ نيظ بهيئة قناة السويس الاشراف على شركة بواخر البوستة الخديوية (الورش وما يتعلق بها) وتنفيذا لذلك طلبت هيئة قناة السويس استئلام هذه الورش وما يتعلق بها من اراض ومنشآت مما ينظل ضمن ابوال الدولة العاملة التى كان قد

رخص لشركة بواخر البوستة الخديوية بالانتفاع بها وألغى الترخيص بقرار من مجلس الوزراء في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد ناط القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بهيئة قناة السويس الاشراف على تلك الورش وما يتعلق بها ، فان ذلك يعنى أن المشرع قد قصد أن تتلحق الهيئة بلك الورش وأدخل هذا الانتفاع في اختصاصاتها المنصبة على المرفق الذى تقوم عليه . ويؤيد ذلك أن الهيئة تتولى مرافقا بحريا تديره وتشرف عليه وتتلفع في هذا السبيل بكل العناصر والمنشآت التابعة لها ، فإذا اتبع لها عنصر أو منشآت جديدة لتشرف عليها بمقتضى نص فى القانون فان ذلك يعنى اتصال هذه المنشآت بنشاط الهيئة ولزومها له ، ولا تلزم الهيئة بأداء مقابل عن انتفاعها بها لتعارض ذلك مع قيام الهيئة أصلا لتتولى هذا الانتفاع لمصلحة المرفق الذى يديره ، مما يعد تطبيقا لجدا التخصيص في ادارة المرافق العامة عن طريق المؤسسات والهيئات العامة ، حيث لا يسيح أن تسفل احداها بادارة مرفق عام مع أداء مثل انقاع عن عناصره وموجوداته ، وما يفسك اليه من عناصر أخرى .

وينبنى على ذلك ألا تلزم هيئة قناة السويس بأداء مقابل انتفاع عما ناط بها القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ الاشراف عليه من ورش وبواخر البوستة الخديوية وما يتعلق بهذه الورش من أراض ومنشآت ، طالما انها من أموال الدولة العامة .

وقد تأكد هذا النظر تشريعا بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣ الذى أمم شركة بواخر البوستة الخديوية (الورش وما يتعلق بهما من مخازن ومقارنات وخلاعه) ونقل ملكيتها الى الدولة وجعل الاشراف عليها لـهيئة قناة السويس .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى عدم التزام هيئة قناة السويس بأن تؤدي مقابلا عن انتفاعها بالورش المشار اليها وما يتبعها من أراض ومنشآت .

قاعدة رقم (٢٤)

المبستدا :

هيئة قناة السويس — ادارتها المرفق القناة بحالته التي كان عليها وقت العمل بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس — شمول هذه الحالة لشبكة الخطوط التليفونية الخاصة بأجهزة المرفق واتصالاته — صدور القرار الجمهوري رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة هيئة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر — ليس من ثماره إلغاء حق هيئة قناة السويس في إدارة شبكة الاتصال التليفوني المشترك اليها — ان ذلك عدم احقية المواصلات السلكية واللاسلكية في اقتطاعه اي مقابل من تلك الشبكة .

ملخص الفتوى :

ان النزاع المعروف خلاص في ان شركة قناة السويس المؤممة كانت قد اقامت شبكة تليفونات على نفقتها وفي الاراضي المخصصة لتسيير سبل الاتصال بين اجهزته واتصالاته في مختلف الجهات التي يشملها . وبعد تأميم الشركة واستناد مسئولية ادارة المرفق الى هيئة قناة السويس طالبتها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بمقابل سمحه « اناؤه » من تلك الشبكة لمعارضت هيئة قناة السويس في هذه المطالبة . والذي لا نزاع فيه بداءة ان شركة القناة المؤممة كان لها طغراف خلاص بها تستخدمه في الشئون المتعلقة باعمالها ويمرور السفن في القناة ، ولم تكن الحكومة تتولى شسيتها في هذا الطغراف الخاص ، ثم استقبلت الشركة بالاتصال الطغرافي اتحسالا تليفونيا بعلم الحكومة ودون اي احتراض منها . وعلى مقتضى هذا كان يدخل في موجودات المرفق الذي كانت الشركة تدبره شبكة الاتصال التليفوني الخاص بأجهزة المرفق واتصالاته ، وقد تولت هيئة قناة السويس غداة انشائها عام ١٩٥٦ — ادارة مرفق القناة بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الحالة تشمل الشبكة المشتركة

اليها ولذا كان للهيئة أن تدير هذه الشبكة بمعرفة خاصة - وبغير تدخل أية جهة أخرى - وذلك في إدارتها لمرق القناة بشتلاته وقت التأميم . غير أنه في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر ، وقضى في مادته الأولى بأن تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها « هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية » وتتولى إدارة مرقق المواصلات السلكية واللاسلكية . وبالنظر إلى أن هذا المرقق مرقق قومي فإن الأصل في اختصاص الهيئة المذكورة أن يشمل إدارة المرقق في جميع أنحاء الجمهورية . ولكن هذا الأصل يغير ترك - لتعديه الأوضاع القائمة أو التالية التي تبعد عن الهيئة إدارة بعض المرقق أو جانب محلي منه ، وذلك بالقدر الذي تفرضه هذه الأوضاع إذا كانت تحظى بحماية قانونية تبرر استمرارها . وبمثل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه . كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ قد عهد في مادته الخامسة إلى هيئة قناة السويس بأن تتولى القيام على شئون مرقق القناة وإدارته واستغلاله وتحسينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرقق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس .

وعلى مقتضى هذا النص يكون للهيئة إدارة مرقق القناة بحالته وقت تأميم الشركة ويرجع في بيان هذه الحالة إلى أحكام الاتفاقات المبرمة مع الشركة في التزامها بإدارة المرقق وكانت هذه الاتفاقات تجعل للمرقق الذي كانت تتولاه الشركة المؤمة ظراف خاص بها - استبدال به التليفون دون معارضة من الحكومة بطمها . وبهذا كانت حدود المرقق تشمل ذلك الظراف ومن بعده التليفون الخاص - وهي الحدود التي تبين اختصاصات هيئة القناة بالنسبة إلى المرقق طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، ويظل هذا الوضع على ذلك لا يؤثر فيه أو ينال منه صدور القرار الجمهوري رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، إذ لا شك في أن هذا القرار ليس من شأنه أن يلغى تشريعات سابقة عليه .

ولما كان ذلك فانه يظل لهيئة قناة السويس الحق قانوناً في ادارة شبكة الخطوط التليفونية القائمة بين اجهزة المرفق واتصاله في مختلف لجهات التي يشملها ، دون أن يكون لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أي حق في ادارة هذه الشبكة لمخالفة ذلك لاختصاص هيئة قناة السويس أي مقابل نقدي « اتلوة » عن هذه الشبكة حيث لا يوجد أساس قانوني لهذه المطالبة ، فلم يخول الهيئة قرار انشائها مثل ذلك الحق .

هذا وإن ادارة هيئة قناة السويس لتلك الشبكة لا يعارض فكرة التخصيص في نظرية المؤسسات العامة لأن حق هذه الادارة بمصدره القانوني ولأن مرفق قناة السويس الذي تديره الهيئة يتطلب وجود هذه الشبكة كضرورة لتيسير سبل الاتصال بين اجهزة واقسام المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية أن تدير او تقتضى أي مقابل من شبكة التليفونات التي تصل اجهزة واقسام مرفق قناة السويس كما أن لهيئة قناة السويس ادارة هذه الشبكة في قبيلها على ادارة ذلك المرفق .

(بتوى رقم ٧٨٢ — في ١٩٦٤/٩/٦)

قامدة رقم (٢٥)

المبدأ :

رسوم الملاحاة والارشاد والقطر التي تملك هيئة قناة السويس فرضها طبقاً للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ — تحديد طبيعتها — فصل القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ في هذا الشأن واعتباره ايها رسوماً .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح هيئة قناة السويس سلطة تحصيل الرسوم والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الاداري

ينص في مادته الأولى على أن « يكون للرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس حق الامتياز العام الضامن للمبالغ المستحقة للخرانة العامة وتحصل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري » .

وجاء بمذكرته الأيضاحية « أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن نظام هيئة قناة السويس ينص في مادته العاشرة على تخويل الهيئة سلطة فرض رسوم الملاحة والأرشاد والقطر ، ولما كانت طبيعة هذه الرسوم أنها من الفرائض العامة حيث تفرضها الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، الأمر الذي يقتضى أن تحصل بطريق الحجز الإداري تطبيقاً للفترة (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والتي إبلحت توقيع الحجز الإداري للوفاء بالضرالب والاتاوات والرسوم الجبركية بجميع أنواعها ، إلا أنه رأى للعضاء على كل شك يثار في طبيعة تلك الرسوم ، أن يعد مشروع القانون المرافق بما يحقق تحصيل الرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بطريق الحجز الإداري .

ويبين من ذلك أن المشرع قد فصل بنص تشريعى في طبيعة المقابل الذى تتقاضاه هيئة قناة السويس من أعمال الملاحة والأرشاد والقطر وغيرها ، فوصفه صراحة بأنه رسم تفرضه الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، وأفصح في المذكرة الأيضاحية أنه استهدف وهو بصدد إصدار القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ المشر اليه العضاء على كل شك قد يثار في طبيعة تلك الرسوم .

قِسْوَات مِسْـلَحَة

الفصل الأول : الرواتب والبِدلات

الفصل الثاني : الأَجْزَاءُ

الفصل الثالث : النقل لوظيفة مدنية

الفصل الرابع : التطوع

الفصل الخامس : الاستِبداع والاستِغناء من الخِدمة

الفصل السادس : المفقود والغائب أثناء الحملات العسكرية

الفصل السابع : المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض

الفصل الثامن : أحكام عسكرية

الفصل التاسع : كليات عسكرية

الفصل العاشر : مسائل متنوعة

الفصل الأول

الرواتب والامتيازات

قاعدة رقم (٢٦)

— دا —

استثناء الضباط المتقاعدين أو المحالين إلى المعاش للخدمة بالقوات مسلحة — الرواتب المستحقة لهم في هذه الحالة — يمكن أن تكون كمداً ي بمقدار الفرق بين مرتباتهم السابقة في القوات المسلحة وبين المعاش يتقاضونه ، وذلك طبقاً لنص المادة ١٤٧ من القانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٩ التي اقتضت على وضع هذا الحد الأدنى ولم تضع حداً أقصى كقاعدة .

نص الفئوى :

أن المدعى كان ضابطاً بالقوات البحرية ثم أحيل إلى المعاش بقرار جورى صدر بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٥٨ والتحق وظيفة برشد بهيئة قناة السويس حتى استدعى بتاريخ ١٢ من جابر سنة ١٩٥٩ للعمل بالقوات المسلحة استناداً إلى المادتين ١٣ و ١٤٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية ضباط في القوات المسلحة ، وتنص أولاهما على أنه يجوز أن يستدعى خدمة في القوات المسلحة : ١ — الضباط المتقاعدون : — ٢ — ضباط احتياط : — ٣ — المكلفون بأوامر خاصة .. وتنص ثانيتهما على أنه يجوز استخدام بعض الضباط المحالين إلى المعاش ممن اكتسبوا خبرة خاصة كضباط احتياط ، وفي هذه الحالة يمنحون مكافآت شهرية لا تقل عن الفرق بين الماهية مضافاً إليها المرتبات التي كانوا يتقاضونها والمعاش المقرر لهم . »

ويلاحظ بادئ الأمر أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ - المشار إليه قد أُلغى بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ويرجع تاريخ هذا الإلغاء إلى أول يولية سنة ١٩٥٩ (المادتان ٢ و ٣ من القانون الأخير) .

وقد استمدى الضابط للعمل في القوات البحرية بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ أى في ظل القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ - ومن ثم فإنه يمثل وفقا لحكم المادة ١٤٧ من هذا القانون التي تنص على أنه « يجوز استدعاء بعض الضباط المحالين إلى المعاش ممن اكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة وفي هذه الحالة يمنحون مكافآت شهرية لا تقل من الفرق بين الراتب مضاعفا إليه التعويضات التي كانوا يتقاضونها والمعاش المقرر لهم » .

ويستفاد من هذا النص أن مقدار المكافأة التي تمنح للضابط المستدعى من بين الضباط المحالين إلى المعاش هو مبلغ لا يقل عن الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه قبل إحالته إلى المعاش وبين مقدار المعاش المقرر له .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون تقدير المكافأة الممنوحة للضابط على أساس الفرق بين مرتبه السابق وبين معاشه غير مخالفه لأحكام القانون .

ولا وجه لمعاملة هذا الضابط طبقا لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن توأمة خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وذلك بمنحه كإيل مرتبه الذي كان يتقاضاه من هيئة قناة السويس قبل استدعائه ، لا وجه لهذه المعاملة لأنها مقصورة على ضباط الاحتياط الذين يستدعون للخدمة في القوات المسلحة بهذه الصفة ، أما الضابط المذكور فإنه لم يستدع إلا بصفته ضابطا متقاعد (محالا إلى المعاش) واستنادا إلى أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الخدمة والفرقية للضباط في القوات المسلحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية إلى أن تحديد مكافأة السيد/ الضابط المحال إلى المعاش من مدة استدعائه للخدمة في القوات .

حزبة بمقدار الفرق بين مرتبه السابق في هذه القوات وبين المعاش المقر .
قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون .

هذا . وتلاحظ الجمعية ان المادة ١٤٧ من القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ تقدم ذكره قد اقتضت في تحديد المكافاة التي تمنح للشباط المحال الى جيش عند استعداده للخدمة في القوات المسلحة على وضع حد ادنى لهذه مكافاة ، والاصل ان التحدد على الخصوص في صدد المرتبات والمكافآت . يجب ان يكون ثابتا او على الاقل ذا حد اقصى وحد ادنى ، ولهذا تشير جمعية بتعديل التشريع - في هذا الخصوص - بوضع حد اقصى لك المكافاة .

(غتوى رقم ٢٦٣ - في ١٦/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٧)

ابدا :

حساب مدة الاستدعاء اجازة استثنائية بهامية كاملة - عدم انطباق هذا الحكم قبل نقل الجنود الى الاحتياط - عدم استحقاق الجنود الذي يستبقى من انتهاء مدة الخدمة الاجبارية وقبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية بهامية كاملة - اتفقوا رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية شباط اقشرف والمساعدين وشباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - استبقوا بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم لالزامية اصبحوا بعد العمل بهذا القانون يعملون طبقا لاحكام المادة ٥٠ .
سالف الذكر ومن تاريخ العمل به بدلا من تاريخ سابق .

الخص الفسوى :

ان ما نص عليه المادة ٥٠ من هذا القانون معطلة بالقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٦ من احكامها مدة استدعاء رجال الاحتياط من موظفي حكومة ومستفديها اجازة استثنائية بهامية كاملة لا تنطبق قبل نقل

المجنّد الى الاحتياط ولا يستحق المجنّد الذى يستبقى بعد انتهاء مدة الخدمة الاجبرية وقبل نقله الى الاحتياط الاجرة الاستثنائية بمرتبة المشار اليها ، على ان هذا لا يسرى على من يستبقون بعد اتمام مدة خدمتهم الالزامية بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذى تنص المادة ١١ منه على انه « يجوز لشعبة التنظيم والادارة استبقاء بعض المجندين الذين اتموا مدة خدمتهم الالزامية واستحقوا النقل الى الاحتياط لمدة سنة شهور اخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط وتخصص تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالمراد الاحتياط » ومقتضى ذلك ان المستبقين بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم الالزامية اصبحوا بعد العمل بهذا القانون يعاملون طبقا لاحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها لا من تاريخ سابق اذ ليس لهذا القانون اثر رجعى .

وثرانيا على ما تقدم كله فان المجندين من العاملين بالحكومة الذين استبقوا بعد اتمام مدة خدمتهم الالزامية تطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بالمراد الاحتياط عن مدد الاستبقاء اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وتعتبر مدة الاستبقاء اجرة استثنائية باهية كاملة تطبقها لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ ولا يسرى هذا الحكم عن المدد السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المجندين المستبقين فى الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الالزامية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط استحقاق هؤلاء المجندين لمرتباتهم المقررة لوظائفهم بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

(نقوى رقم ٥٥٤ - فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة بإقرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ فإن المشرع قرر منح أفراد القوات المسلحة الذين تتوافر فيهم شروطا معينة مكافأة ميدان — يحق للمكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذ المكافأة ومقابل التهجير أعمالا لأحكام القوانين سالفه الذكر التي أوجبت الاحتفاظ للمقابل المكلف أو المستدعى أو المستبقى بمستحقاته المدنية كاملة — لا يجوز لأدارة أدنى أن تتضمن مخالفة لأحكام هذه القوانين .

ملخص الفتوى :

ولما كان المشرع قد منح أفراد القوات المسلحة الذين تتوافر فيهم شروط معينة مكافأة ميدان بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة المعدل بقراره رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ فإنه يحق لكل من المكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذه المكافأة ومقابل التهجير . ولا يعتد في هذا الصدد بما قضى به القرار الاول من عدم صرف مقابل للتهجير لأفراد القوات المسلحة لأن هذا القرار أدنى مرتبة من القوانين سالفه الذكر التي أوجبت الاحتفاظ للمقابل المكلف أو المستدعى أو المستبقى بمستحقاته المدنية كاملة ، ومن ثم فإنه يتمين أعمالا لقاعدة تدرج الاذونات التشريعية تظليل أحكام هذه القوانين والاتفات مما تضمنه القرار المذكور من حكم مخالف .

وإذا كان المشرع قد عدل عن مبدأ الحظر بإصداره القرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل للقرار السابق وكان القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ الذى يمنح مقابل التهجير قد خلا من نص يقرر مثل هذا الحظر إلا بالنسبة للمتدرب أو الممار على النحو السالف بيانه فإن كلا القرارين يكون قد اتسق في نصوصه مع أحكام القانونين المخاض اليهما وبالتالي يزول ما كان قائما من تعارض بين النصوص يستوجب تقديم أحدهما على الآخر .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصومية لقصى الفتوى والتشريع الى
احتية المكلف والمستدعى والمستبقي بالقوات المسلحة في الجبع بين مقابل
التجبر ومكافاة الميدان .

(ملف ٧٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٩)

قائمة رقم (٢٩)

المبدأ :

العامل المستدعى للاحتياط — استحقاقه للأجر الإضافي في كل وقت
يقوم فيه جهة عمله الاصلى بصرفه الى اقرانه من ينساون معه في جنبج
الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم في العمل — اساس ذلك — نص المادة
(٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية
معدلا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتوى :

بحسب القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل المادة (٥١) من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص على ان
« يستبدل بنص الفقرة اولا والفقرة الاخيرة من المادة (٥١) من القانون
رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ النص التالي :

« اولا : تحسب بحد استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة
من العاملين بالجهات المتصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة
في اجارة استثنائية بمنزب واجنسر كامل ويحفظ لهم طوال هذه المدة
تفراتيلهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية
والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها من العلاوات والبدلات ومكافآت وخلافه
الانتاج التي تصرف لاقرائهم في جهات عملهم الاصلية علاوة على ما تدفعه
لهم وزارة الحربية من مدة الاستدعاء . »

ومفاد ذلك هو احتفاظ من يستدعى للاحتياط من العاملين المشار اليهم
بما تقدم طوال مدة الاستدعاء بترقياتهم وعلاواتهم الدورية واستحقاقهم
خلال هذه الفترة لكافة ما يؤدي لاقترانهم من الحقوق المادية والمعنوية
والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدايات والمكافآت وجوائز الانتاج ،
وقد استهدف المشرع من ذلك عدم الاضرار بالمستدعى لاداء شرف الخدمة
العسكرية وحتى لا يكون الاستدعاء سببا في حرمانه مما كان سيحصل
عليه ، لو لم يتم استدعاؤه ، اسوة باقرانه ممن يتساوون معه في جميع
الظروف ، ومن ثم اوجب المشرع الاحتفاظ بالحقوق والمزايا المشار اليها
بافتراض وجوده بينهم .

ومن حيث ان عبارة الحقوق والمزايا المادية والمعنوية التي يحتفظ بها
المستدعى للاحتياط طبقا لما سلف بيانه من العموم والانتساع بحيث يندرج
تحتها ادارات الاجور الاضافية ومن ثم فانه يكون للمستدعى للاحتياط الحق
في ان تدرج اليه هذه الاجور في كل وقت تقوم فيه الإدارة بصرفها الى
اقرانه في جهة عمله الاولى ممن يتساوون معه في جميع الظروف وذلك
بافتراض وجوده معهم في العمل .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المستدعى
للاحتياط للاجر الانتساق في كل وقت تقوم فيه الإدارة بصرفه الى اقرانه في جهة
عمله الاساسية ممن يتساوون معه في جميع الظروف وذلك بافتراض وجوده
معه في العمل .

(ملف ٧١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

قامدة رقم (٣٠)

المجلس :

ضباط الشرف والمساعدون وضباط الصف والمساکر المتطوعون
ومجددو الخدمة — اعادة فلاح المعيشة — اعادة فلاح المعيشة التي تمنح الى
ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساکر المتطوعون ومجددو

الخاتمة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتثبيتها على أساس مرتباتهم المستحقة في ١٩٥٠/١١/٢٠ ، بعد تسوية حالاتهم طبقا للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ أو على أساس رواتبهم قبل هذه التسوية أى الاعانتين اكبر — سرياته دون اثر رجعى باعتباره منشأ الحق لم يكن مقررا قبله — عدم صرف غروى عن الملقى •

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجدى الخدمة قضى فى مادته الاولى بان تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى افراد هذه الطائفة على أساس الرواتب التى استحققت نتيجة تسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ السابق الاشارة اليه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس رواتبهم قبل هذه التسويات فى هذا التاريخ أى الاعانتين اكبر ، ونهى فى مادته الرابعة على ان يعمل به اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١. ومفاد النص صريح ان افراد طائفة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجدى الخدمة الذين تمت امدادهم من احكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر باعادة تسوية مرتباتهم وفقا لهذه الاحكام كانت تمنع لهم اعانة غلاء المعيشة مثبتة على أساس مرتباتهم قبل التسوية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نزولا على ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو أجره بعد هذا التاريخ لا تترتب عليها أية زيادة فى اعانة الغلاء وان الممول عليه فى تقدير اعانة غلاء المعيشة عند تثبيتها هو المركز القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان التغيير فى هذا المركز الذى ينبى ان يؤخذ فى الاعتبار هو التغيير الذى نشأ بسببه القانونى خلال هذا الشهر أو قبله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لم روى خروجا على الاصل المتقدم ان تثبت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لأفراد هذه الطائفة على أساس المرتبات التى استحققت لهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة تسوية حالاتهم

ونفا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بأثر رجعي يردد الى ذلك التاريخ. وترتبيا على هذا يكون غير صحيح ما ذهب اليه الحكم المظنون فيه من أن القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ قد جاء مقررا ومؤكدا لحق افراد الطائفة المذكورة في تثبيت اعانة غلاء المعيشة لهم دون مساس بها عسى أن يكون مستحقا لهم من مروق مالية سابقة على تاريخ نفاذه في اول نوفمبر سنة ١٩٦١ ويكون الصحيح بداهة في التفسير السليم أن هذا القرار الجمهوري قد جاء منشئا لمركز ثانوي ومستحدثا لحق لم يكن له وجود سابق من قبل ومن ثم فانه يسرى بآثره الحالى المباشر بما لا يسمح برجمية الأثر ولا يجوز صرف اية مروق من الماضي .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٢/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ — استمرار العمل بجميع القرارات والأوامر والتعليمات الواردة بوائح القوات المسلحة ما دامت لا تتعارض مع نصوصه — سريان احكام الكراسة الصادرة من ادارة تدريب الجيش الممول بها من اول يونيو ١٩٥٨ — تقريرها حصة معينة لضباط القوات المسلحة هي توفير مسكن اميرى لضباط في محطات الاستدعية او استحقاقى بدل نقدي في حالة عدم وجود المسكن — حصول ضباط الحرس الجمهوري على هذه الميزة المعينة يترتب عليه حرمتهم من بدل السكن — وجود بعض ضباط شرطة بالحرس الجمهوري كسرية امن يتبعون مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية — عدم استفادتهم من الحكم السابق .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ينص

في المادة الثانية من قانون الإصدار على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والأوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة في الاتيين السورى والمصرى . لهذا » لا تتعارض مع نصوصه . . . » وأن المادة ٧٥ من هذا القانون تنص على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بمسبأ في ذلك العلاوات الدورية ونفسا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . أما انتعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية » .

كما تنص المادة ٨٦ على أن « تحدد ذات البدلات والعلاوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية » وأن الدلائل من كمللى القيادة العامة القوات المسلحة رقم ١٢/٢/٤ المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورقم ٢٠٣/٢٩/٦٦/٢١٩ المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٦ أن قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في المادة المسبقة لم يمتد بعد أن الكرامة المتقدمة من إدارة تدريب الجيش الممبول به . ا اعتبارا من أول من يونيه سنة ١٩٥٨ في شأن شروط صرف بدل السكن من الممبول بها حاليًا - لذلك تكون الأحكام الواردة في الكرامة المشار اليها والمضادة بقرار من مدير تدريب الجيش هي الواجبة الأعمال حتى يصدر القرار الجمهورى المنظم لبدلات هؤلاء الضباط .

ولما كان البند ثالثا من العمل من هذه الكرامة المنظم للمرتبات والبدلات المقررة للضباط ينص في الفقرة (٢) من بند البدلات على ما يأتى :

(أ) يستحق الضابط والمساعد والامام مسكأ امريا في محطته المستدييه ويصرف لهم بدل مسكن عندما لا توجد مسكن امرية .

(ب) يجوز للضابط المتزوج الذى يخصص له مسكن امرى ولا يشغله ان يستولى على نصف بدل المسكن بشرط ان يكون مقبلا مع عائلته في نفس المحطة التى يقدم بها .

(ج) طلبات صرف بدل السكن يجب ان تؤيد بشهادة من ضابط اشغال المنطقة بأنه لم يتيسر للطالب الحصول على مسكن امرى في المدة المطلوبة صرف بدل السكن عنها .

ولما كان المنشور رقم ٢٢٤ - ١٩٣٥ الصادر بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يولييه سنة ١٩٣٥ ينص على أنه « تحيط وزارة المالية وزارات الحكومة ومصالحها علما بأنه قد تقرر اتباع القواعد الآتية لحاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مباني الحكومة على أجور مسكنهم ».

أولا - الموظفون المزمعون بالإقامة في مساكن يدفعون إيجار المنزل على أن لا يتجاوز ١٠٪ من المأهية .

ثانيا - الموظفون المرخص لهم بالإقامة في مساكن حكومية يدفعون إيجار المنزل على أن لا يتجاوز ١٥٪ من المأهية .

والمزمعون بالسكن هم الذين تقضى مصلحة العمل بوجودهم في المساكن التي اعدتها لهم الحكومة على أن يكون تقدير ذلك متروكا للمصالح المختصة .

لذلك فقد خلصت الجمعية العمومية من مقارنة الأحكام الواردة بمراسلة تدريب الجيش المشار إليها بالأحكام المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر إلى أن مجال تطبيق كل منها مختلف فبينما ينظم قرار مجلس الوزراء كيفية محاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مباني الحكومة على أجور مسكنهم فإن كراسة إدارة تدريب الجيش تقرر ميزة عينية لضابط القوات المسلحة هي التزام الجيش توفير مسكن أميري للضابط في محطته المستندية وفي حالة عدم وجود هذا المسكن يستحق الضابط بدلا نقديا من هذه الميزة هو بدل السكن أما إذا وجد المسكن فإنه يحرم من هذا البدل - يؤكد هذا النظر ما نص عليه في البند (٥) من بند بدل السكن من أن الضابط الأمرب الذي خصص له مسكن أميري ولا يشغله يحرم من بدل السكن - وأن ضباط القوات المسلحة لا يسرى في شأنهم قواعد قرار مجلس الوزراء المشار اليه الخاصة بمحاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مباني الحكومة على أجور مسكنهم وأن الأحكام الواردة في كراسة تدريب الجيش المشار إليها هي الواجبة التطبيق على حالتهم .

ولما كانت الحطة المستندية بالنسبة لضباط الحرس الجمهورى
فى الحالة المعروضة انما هى مكان وحدتهم ومقر عملهم الرسمى المكلفين
بإدائه وهو فى هذه الحالة المكان الذى يقيم فيه السيد رئيس الجمهورية
حيث انهم المنوط بهم القيام على حراسته .

ولما كان الثابت من الاوراق ان العقار الذى يقيمون فيه انما يقع
بمئسرة البكرى بالعمارة رقم ١٧ (١) بشوارع الظبية المأمون اى فى منطقة
وحدة الحرس الجمهورى واقامة السيد رئيس الجمهورية .

لذلك فان لضباط الحرس الجمهورى يحرمون من بدل السكن المستحق
لهم مادام قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو المسكن الامرى
مع الزامهم بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء ولا ينطبق على حالاتهم
احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

اما بالنسبة لضباط شرطة سرية الامن المشار اليهم بكتاب قيادة الحرس
الجمهورى سالف الذكر فانه لا يتمتعون القوات المسلحة وانما يتمتعون
بمصلحة الشرطة بوزارة الداخلية والحقوق فقط بالحرس الجمهورى كسرية
ان تخضع من الناحية القيادية للحرس الجمهورى وعلى ذلك فانه لا ينطبق
عليهم الراى السابق بشأن بدل السكن .

لذلك انتهى الراى الى ان ضباط الجيش الملحقين بالحرس الجمهورى
فى الحالة المعروضة - يحرمون من بدل السكن المستحق لهم ماداموا
قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو المسكن الامرى مع الزامهم
بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء مع عدم انطباق احكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه على حالاتهم .

قاعدة رقم (٣٢)

لهيذا :

سوف يبدل التمثيل الاصلي للمحققين الحربيين ورؤساء مكاتب مشريات
وزارة الحربية في الخارج يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥
سنة ١٩٦٥ - بدل التمثيل الاصلي المستحق للمحققين الحربيين ورؤساء
كاتب مشريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد باقتضية نقل من
سنتين يصرف على اساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠٠ جنيها سنويا ومن رتبة
لواء والعميد بعد مدة خدمة سنتين فاكتر يصرف اليهم هذا البدل على
اساس ١٠٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية - صرف بدل التمثيل
الاصلي لمن هم في رتبة اقل من العميد باقتضية نقل من سنتين من المحققين
ورؤساء المكاتب بذات النسب المقررة للمستشار بالخارجية بنسوبة الى البدل
الاصلي المقرر لهم ومقداره ٧٥٠٠ جنيها سنويا - ومن رتبة اللواء والعميد
باقتضية سنتين فاكتر وللمساعدى المحققين العسكريين بذات النسب المقررة
لنظرائهم في السلك الدبلوماسى بنسوبة الى البدل الاصلي المحسوب على
اساس اول ربط الرتبة العسكرية - عدم سريان حكم المادة السادسة
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين
الدبلوماسى والقضلى بالاعفاء من الضرائب على البدلات المستحقة للمسكرين
العاملين بالخارج .

للمجلس القومى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها
السابقة بشأن بدل التمثيل الاصلى والمصادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤
واستبان لها ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة

والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٦ على أنه (تحدد نكبات البدلات والعلوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية) .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٢ :
المعدل بالقرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ على أنه (يصرف للملحقين الحربيين والبحريين والجويين ومديري مكاتب المشتريات بدل تمثيل أصلي بواقع ٧٥٠ جنيهًا سنويًا ويصرف لهم بدل تمثيل إضافي بالنسب المقررة للمستشار

أما الملحقون ومديرو مكاتب المشتريات من رتبة اللواء والعميد بمعد خدمة سنتين وأكثر فيعاملون من الناحية المالية معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسي المعاملين لهم في المهابة .

ويصرف الى الملحقين الحربيين ومديري مكاتب المشتريات ومساعدتهم البدلات الأخرى المقررة لهم يصلهم أفراد عسكريين بنفس المراتب التي تصرف لرتبهم في الجمهورية . . .) .

وكان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقمصلي ينص في المادة ٢٢ على أنه (يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقمصلي أمالة غلاء المعيشة وأمانة عائلية وبذل تمثيل أصلي وبذل إنابة وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الخارجية) .

كما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقمصلي ينص في مادته الثانية على أنه (يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقمصلي بدل تمثيل أصلي لمواجهة النفقات التي يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا وذلك طبقا للنفقات المبينة بالجدول الآتي : (وقد حدد هذا الجدول لكل وظيفة من وظائف السلكين مئة تأبئة مالم يقرر في المادة ٢٠٠٠ جنيه سنويًا والوزير المخوض ١٥٠٠ جنيه والقيام بالأعمال ١٠٠٠ جنيه والمستشار ٦٠٠ جنيه) .

وكانت المادة الرابعة من هذا القرار تنص على أنه (تحدد ثلث بديل التمثيل الإضافي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالخارج وكذلك بديل الاغتراب الإضافي للموظفين الإداريين والكتبيين المنصوص عليه في المادة (٨) بقرار من وزير الخارجية .) .

وقد صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي ونص في مادته الأولى على أنه (يستبدل بجدول وظائف ومرتبات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الجدول المرافق والأحكام الملحق به) .

ونص في مادته الثانية على أنه (تلغى ثلث بديل التمثيل الأصلي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعيّنين بالبعثات في الخارج . . وكذلك قواعد صرفها المطبقة في تاريخ العمل بهذا القانون وتحل محلها الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية) .

ونص في المادة الثالثة على أنه (يمنع بديل التمثيل الأصلي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعيّنين بالبعثات في الخارج بواقع ١٠٠٪ من أول الراتب المالي للوظيفة) .

ونص في المادة الخامسة على أنه : (يمنع بديل تمثيل إضافي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعيّنين بالبعثات في الخارج . . . في حدود الاعتمادات المدرجة في الموازنة بمراعاة مركز مصر في البلاد المختلفة ومستوى ظروف المعيشة فيها ويصدر بتحديد ثلث هذا البديل قرار من وزير الخارجية) .

ونص في المادة السادسة على أنه (يسرى على بديل التمثيل الأصلي المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالديوان العام خفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ . .

أما بدلات التمثيل والأغراب الأصلية والإضافية والعلاوة العائلية المقررة في الخارج فلا يسرى عليها خفض المقرر بالقانون المذكور .

ولا تخضع البدلات والمبالغ المنصوص عليها في الفئتين المسابقتين للهراتبين .

وبناء على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اصدر وزير الخارجية القرار رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ ونص في مادته الاولى على (الغاء نسب بدل التمثيل الاضافي ... المعمول بها حاليا في الخارج) .

ونص في المادة الثانية على (العمل بنسب بدل التمثيل الاضافي الموضحة في الجداول المرفقة وذلك اعتبارا من اول اغسطس سنة ١٩٧٥) .

وبيّن من استقراء هذه الجداول ان بدل التمثيل الاضافي قد حدد على اساس نسبة معينة من قيمة بدل التمثيل الاصلى المحدد بنسبة ١٠٠٪ من اول الربط المالى للوظيفة في السبيليين الدبلوماسى والفنصلى مع المقيمة في هذه النسبة من بلد الى آخر .

ومن حيث انه قد سبق للجمعية العمومية ان قررت بجلسته ١٩٧٧/٥/٤ — ان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ — الصادر بنسائه على نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لجنبل القوات المسلحة هي الاساس في تحديد ثبات بدل التمثيل الاصلى وبذل التمثيل الاضافى للمسلمين في الخارج من جنبل القوات المسلحة ، وانه لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظم السلكين الدبلوماسى والفنصلى لان هذا القانون لم يتعرض في احكامه لما تنولوه للقرار بالتنظيم من مسائل مالية تتعلق بفئة معينة من ضابط القوات المسلحة الذين يعملون بالخارج كبلحين حربيين او رؤساء مكاتب المشتريات ، وبالنسبة لغير هؤلاء العاملون بفرجين من نطاق المخلصين بحكام هذا القانون ولا يستمدون حكم الا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث انه فيما يتعلق ببذل التمثيل الاصلى فقد بينت الجمعية العمومية فتواها لاسبابها اساس تحديده وفقا لاحكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ قررت أنه يتحدد بمبلغ ثابت مقدار ٨٥٪ جنبها سنويا للمحققين الجريين ورؤساء مكاتب المشتريات بالخارج ممن هم في رتبة أدنى من اللواء أو العميد بأقدمية سنتين فأكثر ، أما بالنسبة لهؤلاء فإنه لما كانت أحكام هذا القرار تقتضى معاملتهم معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسي المعادلين لهم في الماهية فإن المساواة في المعاملة تقتضى أن تتم المعاملة على أساس واحد فيكون في تحقيق المساواة المطلوبة وحدة أساس حساب البدل وليس ذات «مقداره» ، ولما كان يدل التمثيل الأصلي الذي يصرف للدبلوماسيين يحدد — وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ — على أساس ١٠٠٪ من بداية الربط المالي للفترة المالية لعضو السلك الدبلوماسي فإن وحدة الأساس في المعاملة تستوجب حساب ذات النسبة (١٠٠٪) للواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين فأكثر على أساس بداية الوظيفة العمومية وليس على أساس بداية ربط الوظيفة الدبلوماسية المتأخرة .

ومن حيث أن وزارة الجريبة لم تأت بجديد تدميها لطلبها إعادة النظر في فتوى الجمعية العمومية المشار اليها، واقتصرت على تبيان ما قد يترتب على أعمال هذه الفتوى من تخفيض لبذل التمثيل الأصلي الذي كان يصرف لشاغلي رتبة اللواء والعميد بأقدمية سنتين فأكثر وغيرهم ممن يعادلون معاملة نظرائهم الدبلوماسيين المعادلين لهم في الماهية باعتبار أول الربط المالي لرتبتهم يقل من أول الربط المالي للوظائف المتأخرة بالسلك الدبلوماسي والهنصلي ، فإن ذلك وهذه لا تقوم سبباً بدمو الهدر العدول من الفتوى طالما أن النتيجة المتوقعة إنما تترتب على تطبيق أحكام القانون على وجهها السليم .

ومن حيث أنه بالنسبة لبذل التمثيل الإضافي فإن أحكام قراره رئيسية الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ واضحة في التمييز بين طوائفه الثلاثة :

الأولى : طائفة المحققين الجريين والبحريين والجوئين ومندوبي مكاتب المشتريات من رتبة العميد بخدمة تقل من سنتين والرتبة الأدنى — وهؤلاء يمنحون بدل التمثيل الإضافي بالنسب المقرر للمستشار بوزارة

الخارجية طبقا للجدول المرفقة لقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، منسوبة الى بدل التحويل الاصلى المقرر لكل منهم ومقداره (٧٥٠ جنيها) .

والثانية : هي طائفة المحققين ومديرى مكاتب المشتريات من رتبة لواء او اعيد بائقنية سنتين فاكتر وهم يعاملون معاملة نظرائهم الدبلوماسيين المعلنين لهم فى الماهية .

والثالثة : طائفة مساعدى المحققين ويعاملون معاملة نظرائهم اسوة بالطائفة الثانية .

وبناء على ذلك فان بدل التحويل الاضافى للطائفة الثانية والثالثة يحدد على أساس النسبة المحددة لنظرائهم منسوبة الى قيمة البدل الاصلى الذى يجب تحديده على أساس نسبة ١٠٠ ٪ من أول مربوط رتبهم العسكرية .

ومن حيث أن احالة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ فى تحديد مقدار بدل التحويل الاضافى للعسكريين المعروضة حالتهم الى ما هو مقرر للمستشار بالخارجية بالنسبة للطائفة الاولى والى ما هو مقرر للنظراء فى السكن الدبلوماسى والقنصلى بالنسبة للطائفتين الثانية والثالثة انما يستتبع الاخذ بذات النسب التى حددها وزير الخارجية بالجدول المرفقة لقراره رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ وان ترتب على ذلك خفض فى قيمة البدل المستحق مادامت تلك هى النتيجة الطبيعية لتطبيق النص القاضى بالاخالة .

ومن حيث أنه لا وجه للقول باستمرار تطبيق مقادير ونسب البدلات التى كان مخولا بها قبل صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما لأن نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ قد اُحالت الى المعاملة المالية بعباراته غير مقيدة بالنصوص السارية على الدبلوماسيين وقت صدور هذا القرار ومن ثم لم يلى لم تستمر الاحكام التى كانت مطبقة حينئذ وانما اُحالت الى المعاملة المالية حسبها تكون وبأى تغيير يطرأ عليها ، وطالما اننا اُلمن نص يحدد حقوقا مالية فانه لا يجوز التوسع فى تفسيره الى حد الإيذاء على

المعاملة المالية للنظر بعد تعديلها لاثادة قرينة المشبه به منها رغم تغيرها .

ومن حيث أنه اذا كان العمل بالنسب الحالية الواردة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ يلحق بالمسكرين حيفا ويخل بالمساواة بينهم وبين الدبلوماسيين حسبها قرر مندوب وزارة الحربية أمام هيئة الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩٧٧/١٢/٢٨ التي نظرت فيها هذا الموضوع ، فإن تغيير هذا الوضع لا يمكن أن يتحقق الا بتدخل تشريعي بالأداة المناسبة .

ومن حيث أنه بالنسبة لاعفاء البدلات التي تستحق للسلميين العسكريين في الخارج من الضرائب ، فإنه ولئن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببغض الاحكام المتعلقة بنظام السلميين الدبلوماسي والقنصلي قد قررت اعفاء بدلات التثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والعلاوة العائلية المقررة في الخارج لاعضاء السلميين الدبلوماسي والقنصلي من الضرائب فإن العسكريين السلميين بالخارج لا يفيدون من هذا الاعفاء الضريبي ومراجع ذلك أن النص الوارد في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ - بمعاملة البعض منهم بمعاملة نظرائهم من اعضاء السلميين الدبلوماسي والقنصلي من حيث بدل التثيل الاصلى والاضافى ومعاملة البعض الآخر بمعاملة نظيره في عتدين السلميين من حيث بدل التثيل الاضافى - لا يمكن تفسيره على وجه يسوغ اعفاءهم من الضريبة لأن الضريبة كاصل عام - فرضا واعفاء - لا تكون الا بقانون . ينص صراحة على فرضها أو الاعفاء منها .

ولقد تضمنت المادة ١١٩ من الدستور الدائم الصادر في ١٩٧١/٩/١١ هذا الاصل الصام فمنصت على أنه (انشاء الضرائب وتعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعنى أحد من ادائها الا في الاحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد اذاً غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون) .

وبناء على ذلك فإن الأحالة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ يجب قصرها على ما تفهيمه بمسارقتها الصريحة بالمساواة في المعاملة المالية أى في كيفية حساب الاستحقاق ولا يجوز مد تلك الأحالة إلى الاعفاء من الضريبة لأن هذا القرار كدادة تشريعية يقصر عن أن يحقق هذا الأثر بالإعفاء من الضريبة ، ومن ثم يتعين لمساواة العسكريين بالدبلوماسيين في هذا الصدد أيضا إجراء تعديل تشريعى بالأداة المناسبة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى ما يأتى :

أولاً : تأييد لقواعدها الصادرة بملزمة ١٩٧٧/٥/٤ والى انتمعه الى :

(أ) « أن صرف بدل التمثيل الاصلى للملحقين الهريين ورؤساء مكاتب مستتريات وزارة الحربية فى الخارج انها يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ » .

(ب) « أن بدل التمثيل الاصلى المستحق للملحقين الهريين ورؤساء مكاتب مستتريات وزارة الحربية فى الخارج حتى رتبة العميد بأقدمية تقل عن سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت بمقداره ٧٥٠ جنيها سنويا لكل منهم ، أما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة بسنتين وأكثر فيصرف لهم هذا البديل على أساس ١٠٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ثانيا : أن بدل التمثيل الإضافى يصرف لمن هم فى رتبة أقل من العميد بأقدمية تقل عن سنتين من الملحقين ورؤساء المكاتب بذات النسب المقرر للمستشار بالخارجية منسوبة الى البطل الاصلى المقرر لهم وبمقداره ٧٥٠ جنيها سنويا ، وأن هذا البديل الإضافى يصرف لمن هم فى رتبة اللواء أو العميد بأقدمية بسنتين بكثرة وإسعادى الملحقين العسكريين بذات النسب المقرر لنظراتهم فى السلك الدبلوماسى منسوبة الى البطل الاصلى المحسوب على أساس أول ربط الرتبة العسكرية .

ثالثا : ان الاعفاء من الضرائب المنصوص عليها بالمادة الخامسة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ ، يعمق الاحتكام المصلحة بنظام السكينة الديموقراطية والقطبي لا ينسرى على البنود المستحقة للمعسكريين العاملين بالخارج .

رابعا : ان منساقاة المعسكريين بالكبطومانيين في حمة البيلات وفي الاعفاء من الضرائب المقررة عليها يستلزم تدخل تشريعي بالأداة المناسبة .

(ملف ٧٦٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣)

المادة :

ان المشرع حدد مدة الخدمة الالتزامية الممنولة المؤجلة المتوسطة وفوق المتوسطة بستين على ان يمنحوا خلال السنة الشهر الأخيرة من هذه المدة مكافأة شهرية شاملة تعادل بداية الاجر المقرر لاتقائهم في الجهاز الإداري للدولة — مودى ذلك ان هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا اصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المشار اليها يتم صرف مقابل الجهود الإضافية على اسمها .

مفخص الفتوى :

من حيث ان قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى في مادته الرابعة بان مدة الخدمة العسكرية الالتزامية سنتان للحاصلين على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ، على ان يمنحوا مكافأة شهرية شاملة تعادل بداية الاجر المقرر لاتقائهم في الجهاز الإداري للدولة طوال السنة الشهر الأخيرة من خدمتهم الالتزامية ، كما ان القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ينص في المادة ٥١ منه على ان « يستحق المعسكريون المرتببات المقررة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

المجندين من قوى المؤهلات المتوسطة ينحون مكافأة شهرية شاملة تعادل أول مربوط الفئة المقربة لمؤهلاتهم في الجهاز الإداري للدولة وذلك طوال مدة الستة أشهر الأخيرة من مدة خدمتهم الإلزامية » .
كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى بصرف مقابل جهود إضافية لأفراد القوات المسلحة بحد أقصى ١٠٠٪ من الراتب الأصلي للرتبة والدرجة والتمويضات الثابتة التي يقطع منها احتياطي المعاش ، وقرار وزير الدفاع رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر تنفيذا له ، يتضمن صرف مقابل جهود إضافية للمجندين بواقع ١٦٪ مدا الموجودين بمناطق معينة .
غيرفرون بنسب مختلفة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع حدد مدة الخدمة الإلزامية لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بستتين ، على أن ينحوا خلال الستة أشهر الأخيرة من هذه المدة ، مكافأة شهرية تعادل بداية الاجر المقرر لأقرانهم في الجهاز الإداري للدولة ، ومن ثم فإن هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا أصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المشار إليها ، وأذ تقرر صرف مقابل جهود إضافية لأفراد القوات المسلحة بنسبة معينة من الراتب الأصلي للرتبة أو الدرجة فإن صرف هذا المقابل لهؤلاء المجندين خلال الستة أشهر المذكورة إنما يكون على أساس ما يتقاضونه فعلا خلال هذه الفترة .

(ملف ٩٤١/٤/٩٦ — جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

الفصل الثاني

الاجازة

قائمة رقم (٢٤)

المبدأ :

جواز منح اجازة خاصة بدون مرتب مرافقة الزوج بالنسبة لضباط القوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٩ منه على أنه « يجوز لوزير الحربية بناء على اقتراح لجنة الضباط أن يمنح الضباط اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب مدة لا تتجاوز أربع سنوات وتعتبر مدة الاجازة الدراسية خدمة بالقوات المسلحة كما ينص هذا القانون في المادة ٩٠ منه على أن « تنقسم الاجازات التي تمنح للضباط الى :

١ - اجازة صاعية

٢ - اجازة مرضية

٣ - اجازة نقد

٤ - اجازة استثنائية

٥ - اجازة مرضية

وبمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٠/١٠/١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ اضيفت المادة ١٠٠ مكرر الى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على أن يعمل بغيرها الاولى اعتبارا من

١٩٧١/٩/٣٠ وبمقتضاها الثانية والثالثة اعتباراً من ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، وقد نصت تلك المادة على أن لا يجوز منح الضباط أجازة خاصة بدون راتب بما لا يجاوز أربع سنوات للاستئناف التي يتيقنها الضابط وتقدرها لجنة الضباط المختصة حسب مقتضيات الخدمة .

ويبقى الضابط أثناء الإجازة الخاصة خاضعاً لقانون الاحكام العسكرية ولسائر النظم العسكرية

ولا يجوز النظر في أمر ترقية الضابط أثناء وجوده في إجازة الخاصة وتحدد أقدميته عند عودته من الإجازة الخاصة وفقاً لحكم المادة ١٣٧ .

ومما يذكر أن قواعد خدمة ضباط القوات المسلحة كانت تظم الاجازات الدراسية والاجازات المساعية والمعارضة والمرضية ولم تكن تعرف نظام الاجازات الخاصة التي تمنح لأسباب من بينها مرافقة الزوج حتى ١٩٧٢/١٠/١٠ حيث أضيفت المادة ١٠٠ مكرراً الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بتعديل القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ التي تناولت هذا النوع من الاجازات بالتلخيص .

وبناء على ذلك فإنه وإن كانت الإدارة قد صدقت على منح المعروضة حالتها إجازة التي طلبتها فإنه يعمى اعتبار تلك الإجازة إجازة دراسية استناداً الى الطلب الثاني الذي تقدمت به ، وإلى أن القانون وقت هذا الطلب لم يكن يسمح لضباط بأجازة خاصة لمرافقة الزوج حسبها ذكرت الوزارة ولا محل للقول بأن الباعث على منح هذه الإجازة هو تكمين المعروضة حالتها من مرافقة الزوج فإن هذا الباعث ليس من شأنه التأثير في طبيعة الإجازة التي منحت وفقاً للأوضاع المقررة قانوناً وقت منحها ، كما أن صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ المنظم للاجازات الخاصة اعتباراً من ١٩٧١/٩/٣٠ ليس من شأنه المساس بأوضاع من حصل على إجازة دراسية وفقاً للاحكام المتعلقة بالاجازات الدراسية .

لذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى اعتبار الإجازة الممنوحة للمعروضة حالتها إجازة دراسية تتخلل في مدة خدمتها .

(ملف ٨٩٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/٤)

الفصل الثالث

الفصل الوظيفية

قائمة رقم (٢٥)

المادة :

تسوية معاشات الضباط المتقولين من ناحية القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم — اتباع إحدى الطريقتين الواردين بالمادة ١٨ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وفقاً لاختيار الضابط — في حالة اختيار الطريقة الاولى لا تنطبق من مواد المرسوم بالقانون الخاص بالمعاشات العسكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ بتحديد تلك المعاش المختلفة وبين ان حده الاقصى .

ملخص التبرير :

اصدر مجلس قيادة الثورة قرار بجلسته المنعقدة في ١٩٥٦/٥/٢ بنقل بعض ضباط الجيش من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٥٦/٥/١٤ على هذا النقل وعلى القواعد التي تتبع في تنفيذه والتي سبق ان قررها مجلس قيادة الثورة .

ولئن كان هذا القرار قد نظم وضع الضباط المتقولين الى وزارة التربية والتعليم ، بان جعل لهم وضعاً خاصاً من حيث الدرجة والاقضية ، الا انه لم يعالج تسوية معاشاتهم عند ترك الخدمة ، مما يتعين معه الرجوع الى القواعد العامة في هذا الصدد ، وهي التي تضمنها المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

وتنص المادة ٥٤ من هذا المرسوم بقانون على ان الضباط المتقولين من خدمة الجيش العامل الى الخدمة الملكية ابتداء من ٤ من يونية سنة ١٩٢٩

تاريخ نشر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يعلمون حتما بمقتضى المادة ١٨ من القانون المذكور ، وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ على أن « يسوى معاش الضباط الموجودين في الخدمة العامة وينقلون الى الخدمة الملكية بعد ان يكونوا قد اكتسبوا حقا في المعاش طبقا لقوانين المعاشات العسكرية بإحدى الطريقتين المبينتين بعد حسب رغبتهم :

(أ) يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة الملكية ويضاف الى هذا المعاش من كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من خمسين جزءا من ماهيته الاخرة او متوسط الماهية في السنة او السنتين الاخيرتين حسب الحالة .

فاذا قلت مدة الخدمة الملكية عن سنة او سنتين يكون حساب هذا المتوسط على أساس الماهية التى استولى عليها الضابط عملا خلال مدة خدمته الملكية .

(ب) يسوى المعاش طبقا لاحكام هذا القانون من مجموع مدد خدمتهم الملكية والعسكرية . وتطبق احكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدد الخدمة العسكرية .

اما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقا في المعاش عند قبوله في الخدمة الملكية فيسوى معاشه او مكافأة طبقا لاحكام الفقرة ب السابقة .

فاذا ما اختار الضابط الطريقة الاولى تمين الرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لتسوية معاشه وفقا لاحكامه من مدة خدمته العسكرية .

وبين من الاطلاع على احكام هذا المرسوم بقانون أن المادة ١٨ منه تلغى بأن الضباط الذين يفصلون من قوة الجيش قبل بلوغهم السن المحددة للاستفتاء من خدمتهم ، او يعزلون دون سبب حقوقهم في المعاشات او المكافأة ، لهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى القواعد المدونة بالفقرة الثانية من المادة ١٤ والاداد ١٥ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون .

ولما كان القرار الصادر بنقل الضباط من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم يتضمن عزلهم من قوة الجيش نقلا الى وزارة التربية والتعليم دون سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ، فانه يتعين تسوية معاشات هؤلاء الضباط وفقا للنصوص المشار اليها في نهاية تلك المادة ، مع ملاحظة أن المادتين ١٦ و ١٧ من قانون المعاشات العسكرية هما اللتان تنطبقان على حالة السادة الضباط ، وتحدد الأولى مقدار المعاش الذي يمنح لكل ضابط حسب رتبته ، وتبين الثانية الحد الأقصى الذي لا يمكن لهذا المعاش أن يتجاوزه . ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن تسوية معاشات السادة الضباط المنقولين من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ، تكون بإحدى الطريقتين المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك حسب اختيار الضباط ، ومع ملاحظة أنه في حالة اختيار الطريقة الأولى ، لا تنطبق من مواد المرسوم بقانون الخاص بالمعاشات العسكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ واللتين تعلتان بتحديد مئذات المعاش المخطئة ويبيان هذه الأنص .

(انتهى رقم ١١ — في ١٩٥٧/١/٩)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

ضباط الشرف غير الحاصلين على مؤهلات عالية — نقلهم الى الوظائف المدنية — يتعين أن يكون الى الكثر المتوسط — أساس ذلك من نص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الخدمة والترقية لضباط الشرف والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يقتضى في المادة ٤٥ بان تكون ترقية الملازم شرف الى رتب الضباط الشرفية

التأهيلية حتى رتبة رائد شرف متى أمضوا المدة التي نصبت عليها . وإن المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمجلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ تنص بأن ضباط القوات المسلحة من غير خريجي الكليات العسكرية غير الحاصلين على مؤهلات جامعية لا تكون ترقيتهم بالانتمية إلا إلى رتبة معينة لا تجاوز رتبة مقدم حسب المؤهل الحاصلين عليه .

ومؤدى ذلك كله إلى أن المشرع قد وقف بضباط الشرف وبين لا يحملون مؤهلات عالية من غير خريجي الكليات العسكرية عند حدود معينة لا يتعدونها وهي حدود تكاد تكون متطابقة مع الحدود التي تقف بها الترقية في الكادر المتوسط في الوظائف المدنية .

وعلى ذلك فإن نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضباط الشرف إلى الوظائف المدنية يعمين أن يكون إلى الكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الحدود التي ما كان لهم أن يتجاوزها وهم في السلك العسكري ويكون نقل النقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف الحاصل على دبلوم المدارس الصناعية إلى الكادر المتوسط مطابقا للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضباط الشرف إلى الوظائف المدنية يعمين أن يكون إلى الكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الحدود التي ما كان لهم أن يتجاوزها وهم في السلك العسكري .

وعلى ذلك فإن نقل النقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف الحاصل على دبلوم المدارس الصناعية إلى الكادر المتوسط يكون مطابقا للقانون .

قاعدة رقم (٢٧)

فلهذا :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط القوائين المسجلة معقدة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ - نصها على الاقل بموجب ما يقتضاه الضابط المقتول في الوظيفة المدنية من رواتب وتمويضات مدنية عن مجموع ما كان يقتضاه بالوظيفة العسكرية - المقصود بالتمويضات المدنية - عجم ويروى هذا التعبير في القوانين المنظمة للموظفين المدنية - يتعين تفسيره في ضوء احكام قوانين القوات المسلحة - يقصد بالتمويضات في ضوء هذه القوانين ، كل ما عدا الراتب الاصلي المقرر للوظيفة - اما زاد بموجب ما يقتضاه الضابط المقتول في وظيفته المدنية عن مجموع راتبه وتمويضاته بالقوات المسلحة - لا يستحق اضافة قيمة البدلات العسكرية .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٢ لسنة ١٩٦٢ المنشور بعدد الجريدة الرسمية الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٦٢ تضمن نقل ٥٠٠ الى الادارة المحلية ، وبالرجوع الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تبين ان المادة ١٤٨ منه معقدة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه في حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينتقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها . ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة العاشرية من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في

مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها .

وفي كلتا الحالتين اذ تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصلة شخصية حتى يتم استئفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد الاعلى للقوات المسلحة .

ومن حيث أن كلمة « التعويضات » هي تعبير ورد في القوانين الخاصة بالقوات المسلحة ومنها القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تواعد خذنة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ولم يرد هذا التعبير في القوانين المدنية كقانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة الملغى كما لم يرد في لائحة نظم العاملين بالقطاع العام بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم يعمى لتفسيرها ومعرفة المقصود بها الرجوع الى احكام قوانين القوات المسلحة سالفه البيان .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تبين أنه ينص في المادة ٧٥ منه على أن رواتب الضباط هي الرواتب الاسلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الثورية ومما لا هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون .

اما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية .

ومؤدى ما تقدم أن التعويضات في القوانين العسكرية يقصد بها البدلات والعلاوات الاضافية التي تمنح للعسكريين فاذا ما ذكرت في المادة ١٤٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعنلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ في مجال بيان المعاملة المالية للضباط المنقول الى وظيفة

مدنية وصفت بالتعويضات المدنية التي يتقاضاها من وظيفته المدنية المنقول اليها لما تعنى كل ما عدا الراتب الاصلى المقرر للوظيفة .

نهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن عبارة تعويضات مدنية الواردة في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ يقصد بها البدلات والملاوات الانسانية التي تمنح للموظف في وظيفته المدنية بالإضافة الى راتبه الاصلى — وعلى ذلك فان السيد الذى كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة مقدم وعين بقرار جمهورى في وظيفة سكرتير عام مساعد من الدرجة الاولى طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة منح المكافأة الشهرية المقررة لهذه الوظيفة وقدرها ٣٥ جنيها وزاد بذلك مجسوع ما يتقاضاه في وظيفته المدنية من مجسوع راتبه وتعويضاته بالقوات المسلحة فانه لا يستحق اضافة قيمة البدلات العسكرية .

(فتوى رقم ٦ — بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

نقل العسكريين الى المسلك المدني — تحديد الدرجات المدنية التي يوضعون عليها واتبعيتهم فيها — المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الكفومة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكري بالقوات المسلحة — تحديدها الدرجة المدنية التي ينقل اليها احدهم — المعايير التي وضعتها اللجنة الاولى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ في صدد تحديد الدرجات

المدنية التي يوضع عليها العسكريون عند نقلهم إلى هذه الدرجات وأقدميتهم فيها - هي سلكية تؤدي إليها نصوص القانون المشار إليه .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط النشئة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالمقاتلات المسلحة ينص على أنه في حالة نقل أحد الأفراد إلى وظيفة مدنية ينتقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها .

ويجوز أن ينتقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته في مربوطها إذا كان مخبوع راتبه وتمويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن اللجنة الأولى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد رأت بجلستها المنعقدة في ١٩٦٦/٢/٢٢ بالنسبة لنقل العسكريين إلى السلك المدني وتحديد الدرجات المدنية التي يوضعون فيها إذا تقرر نقلهم وتحديد أقدميتهم فيها أن يكون على النحو التالي :

١ - إذا كان النقل من رتبة أو درجة عسكرية إلى درجة مدنية معادلة فتحدد الأقدمية بحسب تاريخ الحصول في الدرجة أو الرتبة العسكرية المنقول منها على راتب أصلي يساوي أول مربوط الدرجة المدنية المنقول إليها أو يجاوزه إذا كانت أداة النقل ويقصد بالراتب الأصلي الراتب الذي كان يقاضاه الفرد العسكري طبقاً لجدول المرتبات الملحق بالقانون الذي تم النقل في ظله دون البدلات والتعويضات العسكرية ، إلا لا يمتد بها في مجال تحديد التعادل بين الرتب العسكرية والدرجات المدنية .

٢ - إذا تم النقل إلى درجة مدنية أرغم من الدرجة المماثلة للرتبة أو الدرجة العسكرية في هذه الحالة إن يبلغ مجموع راتب المنقول وتعويضاته بداية مربوط الدرجة التالية ، وإن يصدر بالنقل قرار جمهوري وفي هذه الحالة فتحدد الأقدمية في الدرجة المدنية من تاريخ النقل .

وهذا الذى ارتأته اللجنة فى فتاها سائلة الذكر هو الذى تؤدى اليه
موصى القانون المذكور...

(فتوى رقم ٢٤٠ — بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧)

مادة رقم (٢٩)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة جنسية طبقا للمادة ١٢١ من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين
وضباط الصف وعسكري القوات المسلحة — نص المادة ١٢١ المشار اليها على
انه اذا تقاضى الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية راتبا وتعويضات مكنته نقله الى
مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية ادى الفرق
بصفة شخصية حتى يتم استيفائه بالترقية او العلاوات او التعويضات —
المعمول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية هو الرواتب
والتعويضات التى كان يحصل عليها فى هذه الوظيفة والتى لها صفة الثبات
والاستقرار دون تلك التى لا تنتم بهذه الصفة — عدم جواز ائتمان علاوة
الفرز ضمن التعويضات التى تؤدى الى الفرد المنقول الى وظيفة جنسية
طبقا للمادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف وعسكري
القوات المسلحة تنص على انه « فى حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة
مدنية ينتقل فى الدرجة التى يحظى بها المقرر لرتبته أو فوجته العسكرية
فى مبروطها وتخصب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مبروطها » .

ويجوز أن ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لدرجته أو درجته في مربوطها إذا كان مجموع راتبه وتمويضاته يساوي بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفي كلتا الحالتين إذا تقلص الفرد المنقول إلى الوظيفة المدنية راتباً وتمويضات مدنية تقل في مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استغلاؤه بالترقية أو العلاوات أو التمويضات .

ومن حيث أنه ولئن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفوض وزير الحربية أو أي سلطة في تحديد التمويضات التي تحسب للمسامين وضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية عند النقل إلى وظائف مدنية وذلك على خلاف القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة الذي نصت المادة ١٤٩ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ على أن تحدد التمويضات العسكرية التي تحسب للضباط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة ، وقد خول وزير الحربية هذا الاختصاص بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ فإن تفسر أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في هذا الشأن يكون وفقاً لقواعد التفسير العادية ودون تقييد بالقرارات التي يصدرها وزير الحربية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى الضباط إلا بقدر اتفاقها مع هذه القواعد وبرامها أن تمسرد القوات المسلحة جميعاً أي كانت القوانين التي تحكمهم ومع اختلافها أنها يجمعهم تنظيم واحد متكامل .

ومن حيث أن المشرع قد حدد في المادة ١٣١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب وتمويضات الوظيفة المدنية إذا تلت من هذا المجموع بصفة شخصية .

والمعول عليه في تحديد مجموع ما يتقاضاه في الوظيفة العسكرية الرواتب والتعويضات التي كان يحصل عليها في هذه الوظيفة العسكرية التي لها صفة الثابت والاستقرار دون تلك التي لا تتسم بهذه الصفة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للأنواع المسلحة رع الأفراد قسم الميزانية رقم ١٥٤/٣/٥٩ (٤٢٠٥) المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨، أن ملاوة القفز ليس لها صفة الدوام إذ هي مشروطة بأن يخدم الفرد وحدات معينة ملاوة على أن يقوم بتأدية القفزات .

ومن حيث أنه لذلك فإن ملاوة القفز لا تدخل ضمن التعويضات التي يؤدي إليه عند نقله إلى الوظيفة المدنية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن ملاوة القفز التي كان لرتيب أول/ يتقاضاها في وظيفته العسكرية لا تدخل ضمن التعويضات التي تحسب طبقاً للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ عند نقله لوظيفة مدنية .

(ملف ٢٥/١/٣٣ — جلسة ٢٦/٣/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٤٠)

بِسْمِ اللَّهِ

أحقية المنقول إلى وظيفة مدنية في الاحتفاظ بملاوة القفز التي كان يتقاضاها بالقوات المسلحة قبل نقله إلى وظيفته المدنية .

تخص الفتوى :

حدد المشرع بملئضى المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ :
١ يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية إلى وظيفة مدنية بها لا تقل من مجموع ما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنية إذا ظلت عن هذا.

المجموع بمحنة شنيعة وذلك رغبة من المشرع في المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدرج حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوة أو التعويضات التي يستحقها بوظيفته المدنية . ومن ثم فلا يدخل في قصد المشرع ما يصرف لفراد القوات المسلحة بسبب غرض فالمعمول عليه في تحديد مجموع ما يتلقاه فرد القوات المسلحة في الوظيفة العسكرية بالراتب والتعويضات التي كان يحصل عليها بما له صفة الثبات والاستقرار دون تلك التي لا تنسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة فرع الإيراد - قسم الميزانية رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٤/١٠/١٩٦٨ أن علاوة القفز ليس لها صفة الدوام إذ هي مشروطة بأن يخدم الفرد بوحدة معينة علاوة على قبالة بتأدية القفزات ، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن التعويضات التي تؤدي للمنقول إلى وظيفة مدنية ، وعليه فانه لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بعلاوة القفز عند نقله إلى الوظيفة المدنية .

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣ في المشار إليه فلا ينال من تلك النتيجة لانه قضى بالاحتفاظ بعلاوة القفز لأحد خريجي مدرسة المظلات الذين يعد القفز أملاً أصلياً بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه في الحالة الماثلة لأن المطلوب إبداء الرأي بشأنه تقاضى علاوة القفز بصفة عرضة بسبب تفضله إحدى طرق القفز ولذلك فلا يعتبر البديل بالنسبة له من البدلات الثابتة التي تحسب ضمن مرتبه عند نقله إلى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية الصالح المعروضة حالته في الاحتفاظ بعلاوة القفز عند نقله إلى الوظيفة المدنية .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

الأصل وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكريين بالقوات المسلحة ان يتم النقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبة العسكرية في مربوطها والاستثناء ان يتم النقل الى الدرجة التالية للدرجة المقررة للرتبة العسكرية اذا ما توافر شرطاه - المرتب الاصلى في الحالة الاولى هو المرتب الذى كان مقررا لرتبة العسكرية ، وفي الحالة الثانية هو اول مربوط الدرجة المدنية - الفرق بين المرتب الاصلى وبين مجموع المرتب والتعويضات في الوظيفة العسكرية يؤدى بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او التعويضات الاخرى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكريين بالقوات المسلحة ينص في المادة ١٢٥ منه على انه « في حالة نقل أحد الأفراد الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على اول مربوطها . ويجوز ان ينقل في الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية وفي كلتا الحالتين اذا تعاضى الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية راتبه وتعويضات مدنية تقل عن جوع ما كان يتلقاه في الوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او العلاوات او التعويضات » . فمقتضى احكام هذه المادة ان المشرع بين احكام النقل الى الوظائف المدنية في حالتين : الحالة الاولى وهى التى نصت عليها الفقرة

الاولى وجمعلتا أصلا للنقل وتتضمن نقل الفرد الى الدرجة التى يدخل راتبه المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها ، والحالة الثانية وهى التى نصت عليها الفقرة الثانية وتعتبر استثناء من هذا الأصل وفيها ينتقل الفرد الى الدرجة التالية للدرجة المقررة لرتبته العسكرية وذلك بشرطين : الاول أن يبلغ مجموع مرتب الفرد وتعويضات العسكرية بداية مربوط الدرجة المدنية او يزيد والثانى أن يصدر بالنقل قرار من رئيس الجمهورية ، أما عن المرتب الاصلى الذى كان يتقاضاه الموظف المنقول ، فان نصوص المادة ١٢٥ المذكورة واضحة الدلالة على أنه الراتب الذى كان مقررا لرتبته العسكرية فى الحالة الاولى وانه أول مربوط الدرجة المدنية فى الحالة الثانية باعتباره الحد الأدنى لهذه الدرجة والذى لا يجوز التعمين بأقل منه ونمنا لغائون موظفى الدولة المعمول به وتقتضى ، على أن يؤدى للمنقول فى الحالتين الفرق بين مرتبه الاصلى وبين مجموع مرتبه وتعويضاته فى الوظيفة العسكرية وذلك بصفة شخصية حتى يستنفذ بالطريقة او العلويات او التعويضات الأخرى ، وآية ذلك أن المشرع جعل المناسط عند النقل فى الحالتين المذكورتين . « الراتب المقرر لرتبته العسكرية » كما نص فى الفقرة الثالثة الخاصة بأداء الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده ، انها تسرى « فى كلتا الحالتين » الواردتين فى الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة ١٢٥ بادية الذكر . ولا محل للقول بان مؤدى الفقرة الثانية المذكورة هو أن يشمل المرتب الاصلى للموظف المنقول مجموع مرتبه وتعويضاته فى الدرجة العسكرية المنقول منها استنادا الى ما ورد بالمذكرة الايضاحية فى شأن نص هذه الفقرة من « أن الموازنة قد أجريت فى هذا النص بين مجموع الراتب والتعويضات العسكرية ولم يدخل فى الاعتبار ما سوف يستولى المنقول بالاضافة الى ذلك من تعويضات مدنية فوق الراتب الاصلى المحدد للدرجة المدنية » — لا محل لذلك لأن هذا الذى ورد فى المذكرة الايضاحية يعنى أن الموازنة المذكورة هى التى تؤخذ فى الاعتبار كشرط لى يجوز نقل الموظف الى الدرجة التالية التى يزيد أول مربوطها على المرتب المقرر للرتبة العسكرية مرتبا أصليا فى الوظيفة المدنية المنقول اليها ، وأيا كان الأمر فى تفسير ذلك ، فانه لا يجوز الاعتداد بما ورد فى المذكرة الايضاحية اذا كان على خلاف المفهوم الواضح

من نصوص الفترات الثلاث من المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه سيما
وان المشرع نص صراحة على تطبيق حكم الفترة الثالثة على الحالتين اللتين
ينطبق عليهما الفترتان الاولى والثانية على ما سلف البين .

(طعن رقم ٦٧٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٣)

ملاحظة رقم (٤٢)

المبدأ :

احكام المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط
الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعسكريين
بالقوات المسلحة — مجال تطبيقها هو نقل أحد هؤلاء من القوات المسلحة
الى وظيفة مدنية — لا يجرى حكمها على حالة تعيينه في وظيفة مدنية ونفا
الشروط المقررة للتعيين في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي
الدولة .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار احكام الفترة الاولى من المادة ١٢٥ من القانون
رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وهي التي يستند اليها المادى ببيان
أن مجال تطبيقها هو نقل أحد أفراد القوات المسلحة (من ضباط الشرف
والمساعدين وضباط الصف والعسكريين) الى وظيفة مدنية ، فلا يجرى
حكمها على حالة تعيين أحد هؤلاء الأفراد في وظيفة مدنية وفق الاحكام
والشروط المقررة للتعيين في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة والمعمول به وقتئذ — وقد ترقى هذا القانون الأخير بين النقل
والتعيين ، فنص في الحالة الاولى على أن يكون التعيين في الدرجة السادسة
بلكادر العالى رهينا بتوافر المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وان يجتاز
المرشح بنجاح امتحان المسابقة التي تعقد لهذا الغرض ، وأن يصدر قرار
التعيين من الوزير أو من يفوضه قانونا في ذلك ، وأن يوضح المعين
شحت الاختبار ، وتعتبر الاقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها

(تراجع المواد من ١٦ الى ٢٥) ، أما النقل فله أحكامه الخاصة به فهو مشروط بأن يكون بين وظائف متباعدة في نوع الكادر وأن يعرض النقل على لجنة شئون الموظفين في الجهتين المعنيتين الأمر بالاستعداد من نصري المادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون .

(طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

تصديق رئيس الجمهورية على قرارات لجان الضباط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ . في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة . ولأن كان لازما لتنفيذ هذه القرارات الا ان هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهورية — القانون لا يوجب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالنقل الا في الحالة التي ينتقل فيها الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته في مربوطها — اذا كان النقل الى درجة يدخل راتب الضابط في مربوطها فانه يكفي صدور قرار من لجنة الضباط يصدق عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما قد يقضى به القانون من اجراءات اخرى لاتمام النقل كان تصبح الجهة المنقول اليها من موافقتها على النقل متى كان ممكنا وجازا قانونا وفقا للاحكام المنظمة لموظفيها وذلك بالاداء القانونية التي ترتب ذلك .

ملخص الحكم :

ولئن كان التصديق على قرارات لجان الضباط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة لازما لتنفيذ هذه القرارات — الا ان هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهورية — يؤكد ذلك أن المادة ١٤٩ لم توجب صدور قرار منه بالنقل الا في الحالة التي ينتقل.

فيجوز الانتقال إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لترتبه في مربوطها - أما إذا كان النقل إلى درجة يدخل راتب الضابط في مربوطها فإنه يكفي في شأنه صدور قرار من لجنة الضباط بالموافقة عليه يصدر عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما قد يقضى به القانون من إجراءات أخرى لاتمام النقل إلى الوظيفة التي ووفق على نقل الضابط إليها .

فإذا كان قرار لجنة الضباط الذي صدق عليه رئيس الجمهورية في شأن المدمى هي التوصية بنقله إلى وزارة الخارجية فإن هذه التوصية التي لا تعتبر حسبها سبق البيان بمثابة قرار جمهوري بالنقل - لم يكن من شأنها إلحاق المدمى بأحدى وظائف السلك الدبلوماسي بل كان يتعين لاتمام نقله أن يستوفى هذا النقل أوضاعه بأن تصحح الجهة المنقول إليها من موافقتها عليه متى كان ممكنا وجائزا قانونا وفقا لأحكام المنظمة لوظائفها وذلك بالأداة القانونية التي ترتب هذا الأمر .

(ملعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

نقل الضباط إلى وظيفة مننية - المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ - ستكونها عن بيان المرتب الذي يمنح للضابط عند نقله إلى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لترتبه العسكرية في مربوطها - كيفية تحديد هذا المرتب - منح الضابط المنقول نفس المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمعدلة بالقانون رقم ١٢٨

سنة ١٩٦٢ تنص على الآتي : (في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السالسة من القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله اليها .

وفي كلتا الحالتين اذا تناهى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتمويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالترقية أو العلاوات أو التمويضات .

وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة) .

وتنص المادة ٧٥ من القانون المذكور على الآتي :

(رواتب الضباط هي الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون ، أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الإضافية) .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ١٤٩ سالفة الذكر أنه في حالة نقل الضابط الى وظيفة مدنية ، اما أن ينقل الى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وقد سكنت النص في هذه الحالة من بيان أرتب الذي يمنح له في الوظيفة المدنية ، واما أن ينتقل الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وفي هذه الحالة تحدد النص المرتب الذي يمنح له الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل اليها ، وفي الحالتين حرص المشرع على ألا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول في الوظيفة المدنية من وتمويضات حتى لا تضطرب ظروفه المعيشية فنص على منح الفرق بين

مرتبات وتعويضات عما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية من رواتب. الاثنان بصفة شخصية حتى يتم استئنافه بالترقية أو العلاوات، أو التعويضات .

ومن حيث أن الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاسكان والمرافق بالقرارات الجمهورية أرقام ٣٤٧٧ و ٤١٦٨ لسنة ١٩٦٥ و ٣٦٤١ لسنة ١٩٦٦ نقلوا الى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر المرتب الذي يمنح لهم في الوظائف المدنية المنقولين اليها ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفق احكام القانون الذي تخضع له هذه الوظائف وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام هذا القانون يستصحب المسائل المنقول مرتبه في الوظيفة المنقول منها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة التي نقل اليها باعتبار أن الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية في الجهتين المنقول منها والمنقول اليها واحدة أو مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضباط المنقولين الى وزارة الاسكان بالقرارات الجمهورية المسار اليها نفس المرتبات الاملية التي كانوا يتقاضونها في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث أن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ١٤٩ سسلفة الذكر على الضباط المشار اليهم بمقتضى اجراء المفاضلة بين مجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات أصلية وتعويضات في الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات في الوظيفة المدنية ، ماذا قل المجموع الاخير عن المجموع الاول أدى اليهم الفرق بين المجموعتين بصفة شخصية على أن يستند بالترقية أو العلاوات أو التعويضات التي يحصلون عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك فان المرتبات المحددة للضباط المنقولين الى وزارة الاسكان والمرافق بالقرارات الجمهورية المشار اليها آنفا لا تعتبر مرتبات اساسية في الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ولا يعتد بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذي يتفق مع احكام المادتين ١٤٩ و ٧٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بالقرارات الجمهورية المعروضة طبقا للفترة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط بالقوات المسلحة لا يستحقون بصفة أصلية في الوظيفة المدنية الا المرتب الاصلى الذى كانوا يتقاضونه في الوظيفة العسكرية ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاصلى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كانوا يتقاضونه في الوظيفة العسكرية من مرتبات وتعويضات حتى يستند هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

(تمتوى رقم ١٠٨٦ - بتاريخ ١/١٢/١٩٦٦)

قامعة رقم (٤٥)

المادة :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ نصها على احتفاظ الضابط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتقاضاها في وظيفته العسكرية بصفة شخصية - قرار وزير الحربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات والتعويضات التى تحسب للضباط عند نقلهم الى وظيفة مدنية - هذا القرار يعتبر كاشفا للحكم المنصوص عليه في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ - اثر ذلك - امتداد اثره الى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - سريان هذا القرار على حالات النقل التى نصت قبل صدوره متى تم النقل وفقا لاحكام المادة ١٤٩ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط

التضحية والتفريضة لضباط القوات المسلحة ممثلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، تنص على أنه :

« في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينتقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها ، وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها ، متى أن يباح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله اليها ، وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالتفريضة أو العلاوات أو التعويضات ، وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة » وقد آل اختصاص القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليه في المادة ١٤٩ سالف الذكر الى وزير الحربية طبقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ . ثم صدر قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد التعويضات التي تحسب للضابط عند النقل الى وظائف مدنية وهي بدل السكن وبدل الملابس وبدل الوصف وعلاوة أركان الحرب وراتب الطيران ونص هذا القرار في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وبتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩ و ٢٠/٥/١٩٦٩ أبدت إدارة الفتوى بالجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات أنه يعمى على وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى التى نقل اليها السيد/ النقيب طيار سابقا ان تقوم مباشرة باعادة تسوية راتبه طبقا للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الصدد (التى تضمنها قرار وزير الحربية المشار اليه) بغض النظر عما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر بنقله فيها يتعلق بتحديد راتبه وبدلاته متى كان التحديد الوارد في هذا القرار لرتبه وبدلاته غير متفق مع القواعد التنظيمية سيج صواب ما قد يكون مستحقا لمبادئه من فروق نتيجة لهذه التسمية .

ويبدى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن هذه الفسوى انتهت الى تطبيق قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ على حالات النقل التى تمت قبل صدوره باعتبار أن هذا القرار ليس منشأ لحكم قانونى جديد : وسيؤدى تطبيقها الى إعادة تسوية حالات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القرار المذكور الأمر الذى يؤدى الى تغيير الأوضاع التى استقرت قبل صدور هذا القرار .

ومن حيث أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ قضت باحتفاظ الضباط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتقاضاها فى وظيفته العسكرية المنقول منها بالصدر وفى الحدود وبالشروط المنصوص عليها فى المادة المذكورة ومن ثم فإن الضباط المنقول يكون بمسدد قواعد عامة تحدد مستحقته على وجه لا خيار فيه لجهة الإدارة التى تقتصر دورها على مجسرد تطبيق هذه القواعد على الحالات التى تعرض لها ، وقرار الإدارة بتحديد مستحقته الضابط بها يخالف القواعد التى نص عليها القانون لا يكتسب أية حصانة بغوات ميعاد الستين يوما على صدوره .

ومن حيث أن القانون ترك تحديد البدلات والتعويضات العسكرية التى تحسب للضباط عند نقله الى وظيفة مدنية الى قرار يصدر من وزير الحربية ، وقد صدر هذا القرار فعلا برقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ محسدا البدلات والتعويضات التى تحسب للضباط بصفة عامة عند نقلهم الى وظائف مدنية ، ومن ثم فلا يكون ثمة محل لاستزام صدور قرار بتحديد هذه البدلات والتعويضات بالنسبة لكل حالة نقل على حدة .

ومن حيث أن قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ما هو الا مقرر أو كائس للحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر منشأ لحكم قانونى جديد ، ومن ثم يرتد أثره الى تاريخ نفاذ القانون المذكور فينطبق على حالات النقل التى تمت فى الفترة التى سبقت صدور القرار الوزارى المذكور طالما تم النقل وفقا لأحكام

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ محلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريانه على النقل الذى يتم فى الفترة اللاحقة لصدور القرار .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات العسكرية التى يحتفظ بها الضابط المتكول يسرى من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريانه على حالات النقل اللاحقة لصدور القرار .

(انتهى رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

بين من مقارنة نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — بنصوص قوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين العاملين بالقطاع العام السابقة عليه ان المشرع استبعد نخب خارج الشركة من نطاق التنظيم النقابى للعاملين بالشركات مع ابقائه على جواز نقل العامل وليس نخبه خارج الشركة — اثر ذلك — لا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى ١٩٧٨/٧/١ نخب العامل خارج الشركة كما يمنع انتهاء النخب الذى تم الى خارج الشركة فى ظل العمل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة الملقى كان ينص فى المادة ٢٦ على ان « يجوز نقل العامل من وحدة الى اخرى من الوحدات التى تطبق احكام هذا القانون » كما يجوز نقله الى الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها والعكس .. » .

وكان ينص في المادة ٢٨ على أن « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتكون مدة النخب سنة قابلة للتجديد .. »

ولقد صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين الجدد والذي القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٥٤ على أنه « مع مراعاة النسبة المئوية المقررة في المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقل العامل من وحدة إلى أخرى من الوحدات التي تسرى عليها أحكامه ، كما يجوز نقله إلى الهيئات العامة والأجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة بها وللوحدات القطاع العام والمكس .. الخ » .

ونص في المادة ٥٦ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نخب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتنظم اللائحة التنفيذية والقواعد الخاصة بالنخب » .

وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى ينص في المادة ٢٦ على أن « يجوز نقل العامل من أي جهة حكومية مركزية أو محلية إلى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما يجوز نقل العامل إلى الاقتصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أو جهة وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة مركزية أو محلية ويتم ذلك بقرار من .. » .

وكان ينص في المادة ٢٧ على أن « يجوز نخب العامل للقيام مؤقتا في إحدى الجهات المشار إليها في المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة ويتم النخب بقرار من الرئيس المختص المشار إليه في المادة السابقة ، وتكون مدة النخب سنة واحدة قابلة للتجديد .. » .

ومصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الجديد وعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ وألغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٥٢ على أنه « ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها في شركة أخرى داخل القطاع أو في قطاع آخر أو تابعة للجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول إليها ، ويتم النقل في الحالات المشار إليها بقرار من السلطة المختصة بالتميين .. » .

ونص في المادة (٥٥) على أنه « يجوز لدواعي العمل بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه نائب العامل إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو إلى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة في ذات الشركة ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ويحد أقصى سنتين » .

ومن حيث أنه يبين من استمراء النصوص السابقة أن قانون العاملين المدنيين بالدولة الملغى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يميز في المادة ٢٦ منه النقل من وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى جهات القطاع العام والعكس وكان يميز كذلك في المادة ٢٨ منه التنب داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة أو إلى وحدات القطاع العام بينما أتى قانون العاملين المدنيين بالدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — والمعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ — وأجاز في المادة ٥٤ منه النقل من وحدات الجهاز الإداري للدولة إلى وحدات القطاع العام والعكس في حين أن المادة ٥٦ منه أجازت تذب العامل للقيام مؤقتاً بمسبل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى وسكت عن جواز تذب العامل إلى جهات القطاع العام ..

وبالمثل فإن قانون العامل بالقطاع العام (الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١) كان يميز في المادة ٢٦ منه النقل من وحدات القطاع العام إلى جهات الجهاز الإداري للدولة والعكس كما أجاز في مادة ٢٧ منه التذب داخل وحدات القطاع العام وفيها بينها أو إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة بينها أتى قانون العاملين بالقطاع العام الجديد — رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ ، وأجاز صراحة في المادة ٥٢ منه النقل من وحدات

القطاع العام إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والعكس ثم إنت المادة ٥٥ منه وأجازت نذب العمال إلى وظيفة مماثلة أو تتوافر فيه شروط شغلها أو إلى وظيفة تملو وظيفته مباشرة في ذات الشركة وسكنت عن جواز نذب العمال إلى وحدات القطاع العام الأخرى أو إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة مطلقا فعمل القانون الملغى ..

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المشرع يكون قد قصد استبعاد النذب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانوني للعاملين بالشركات ويقتضي على جواز النقل وليس النذب إلى خارج الشركة ومن ثم فإنه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه لا يجوز نذب العامل إلى خارج الشركة ، وبالتالي فإنه يتعين انتهاء النذب الذي تم إلى خارج الشركة في ظل العمل بأحكام القانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز نذب العمال بإحدى شركات القطاع العام للعمل في وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التاريخ تنتهى حصة حالات النذب القائمة إلى خارج الشركة ..

(ملف ٢٣٦/٦/٨٦ — جلسة ١٣/٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والمرتبة لضباط القوات المسلحة — النقل إلى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل في مربوط للراتب المقرر للرتبة العسكرية — النقل إلى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية — في الحالة الأخيرة يتحدد المرتب الذى يمنح في الوظيفة المدنية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة —

الضابط المنقول يستصحب مرتبه في الوظيفة المنقول منها بشرط ألا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المنقول اليها طبقا للمادة ١٤٩ المشار اليها بتعين اجراء المقتبلة بين مجموع ما كان يتقاضاه من مرتبات اصلية وتعويضات ومجموع ما يتقاضاه من مرتبات وتعويضات في الوظيفة المدنية فان قل المجموع الاخير عن المجموع الاول ادى اليهم الفرق بصفة شخصية على ان يستند بالترقية او العلاوات او التعويضات التي يحصل عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية — المرتبات المحددة للضباط المنقولين يقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر مرتبات اساسية في الوظائف المدنية المنقولة اليها ولا يثبت بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذي يتفق مع احكام المائتين ٧٥ و ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — لا وجه للاستناد الى ما قصت به بعض المحاكم العمالية من ان هذه المرتبات تعتبر بأكملها مرتبات اساسية .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تنص على انه « في حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لمرتبه العسكرية في مربوطها وتصبب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية لدرجة التي يدخل الراتب المقرر لمرتبه العسكرية في مربوطها على ان يمنح أول هذا المربوط وتصبب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها . وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استيفاءه بالترقية او العلاوات او التعويضات . وتحدد التعويضات العسكرية التي تصبب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة وتنص المادة (٧٥) من القانون المذكور على ان « رواتب الضباط هي الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بها في ذلك

المعلاوات الدورية ونمّا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون .
لها التعميـضات فتشمل البدلات والمعلاوات الاضافية » .

ومن حيث ان المستفاد من نص المادة (١٤٩) سالفـة الذكر — على ما سبق أن رآته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ — انه في حالة نقل الضابط الى وظيفة مدنية اما ان ينقل الى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية ، وقد سكـت النص في هذه الحالة من بيان المرتب الذي يمنح له في الوظيفة المدنية ، واما ان ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية ، وفي هذه الحالة حدد النص المرتب الذي يمنح له في الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التي نقل اليها ، وفي الحالتين حرص المشرع على الا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول في الوظيفة المدنية من مرتبات وتعميـضات عما كان يتقاضاه في الوظيفة العسكرية من رواتب وتعميـضات حتى لا تنسـطرب ظروفه المعيشية فنـص على منحه الفرق بين الاثنين بمـصفـة شخصية حتى يتم استـغـنائه بالتـرقية او المعلاوات او التعميـضات .

ومن حيث ان الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاسـلاح الزراعي واستصلاح الاراضي بالقرار الجمهوري رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ نقلوا الى الدرجة التي يدخل في مربوطها الراتب المقرر لرتبتهم العسكرية ، وقد سكـت نص المادة (١٤٩) سالفـة الذكر عن تحديد المرتب الذي يمنح لهم في الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ومن ثم يتحدد هذا المرتب ونمّا لاحكام القانون الذي تخضع له هذه الوظائف وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام هذا القانون يستصحب العامل المنقول مرتبه في الوظيفة المنقول منها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة التي نقل اليها باعتبار ان الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية في الجهتين المنقول منها والمنقول اليها واحدة او مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضابط المنقول انى وزارة استصلاح الاراضي بالقرار الجمهوري المشار اليه ذات المرتبات التي كان يتقاضاها في الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث أن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة (١٤٩) سألقة الذكر على الضباط المشار اليهم يقتضى إجراء المقابلة بين مجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات أصلية وتعويضات في الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات في الوظيفة المدنية ، فإذا قل المجموع الأخير من المجموع الأول أدى اليهم الفرق بين المجموعين بصفة شخصية على أن يستنفذ بالترقية أو العلاوات أو التعويضات التي يحصلون عليها مستقبلا في الوظيفة المدنية .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك ، فإن المرتبات المحددة للضباط المنقولين الى وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى من رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لا تعتبر مرتبات أساسية في الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ولا يمتد بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذى يتفق مع أحكام المسادتين (٧٥) و (١٤٩) من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولا وجه للاستناد الى ما قضت به بعض المحاكم العمالية من أن هذه المرتبات تعتبر بكاملها مرتبات أساسية لا يجوز استنفاد أى إجراء منها مما يستحق من علاوات أو ترقية ، ذلك أن هذا التفسير يتناقض مع أحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الذى تكفل بذاته ببيان الاسس التى يتم عليها تحديد راتب الضباط المنقول الى الوظيفة المدنية ، ولم يخول رئيس الجمهورية سلطة تقديرية في هذا المجال ، ومن ثم يتعين تفسير أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . بما يتفق مع هذه الأحكام والا تكن مخالفا للقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الضباط المنقولين الى وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا يستحقون بصفة أصلية في الوظيفة المدنية الا المراتب الاصلية التى كانوا يتقاضونها في الوظيفة العسكرية ، ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاصلى مضاعفا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية أن وجدت ، وبين مجموع ما كانوا يتقاضونه في الوظيفة العسكرية من مرتبات وتعويضات حتى يستنفذ هذا الفرق بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

قاعدة رقم (٤٨)

المبحث :

المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة تنص بإعادة تسوية معاشات الخاضعين لأحكامه من نقلوا الى وظائف مدنية خلال امدة المحددة بذلك القانون — عدم جواز ترقية الضباط الى الرتبة الاعلى بالقوات المسلحة بعد صدور قرار تعيينه في الوظيفة المدنية — اعتبار القرار الصادر في هذا الشأن منعجلا لا ينتج اثرا — اساس ذلك ان شغل الضباط للوظيفة المدنية قد تم من طريق التعيين وليس بطريق التنب — اذقته تبعاً لذلك في اعادة تسوية معاشه وفقا لحكم المادة ١٢٠ المشار اليها باعتبار من تم نقلهم الى وظائف مدنية وذلك اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه في تلك الوظيفة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان (الضباط الذين أنهيت مدة خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد او الاستغناء عن خدماتهم او نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات لاعادة الخدمة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعاش المقرر لمرتبة ائرائهم الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٧٣ .

كما تعاد تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوي الراتب العالي الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ٢٣/٧/١٩٥٢ حتى ١٥/٧/١٩٧٨ وذلك بغير الطريق التأديبي او الاستغناء من خدماتهم او بالحكم بطردهم او رفعتهم في قضايا سياسية

أو بالنقل بن وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنية بدون أن يكون سبب النقل ارتكاب المنقول لأعمال مخطئة بالشرف أو بخلافه لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب أعمال نقل يأتين بهذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين بينهم وذلك كله بما يعادل ٤/٥ أقصى مربوط راتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ — أو في أقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد أقرانه الذين أميدوا الى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبعد أقصى ٤/٥ أقصى مربوط رتبة اللواء في هذا التاريخ)

ويبين من هذا النص أن المشرع قرر إعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ، بجواز إعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين الى الخدمة العامة بها إذا كانوا قد تقدموا بطلبات للعودة وفقا لأحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم بشكل أو بآخر . ويقرر أعادتهم وذلك على النحو المبين بالفقرة الأولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كما قرر بوجه عام إعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ دون أن يرتكبوا ما من شأنه المساس بالشرف أو بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة وذلك وفقا للأسس المبينة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ — الصادر في ٦١/٦/٤ تضمن تعيين السيد/ رئيسا لمجلس مدينة منيا القمح فان مقتضى أعمال هذا القرار إنهاء علاقته الوظيفية بالقوات المسلحة من تاريخ صدوره بالحالة التي كان عليها فيه ونقله الى الوظيفة المدنية التي عين بها . ولا وجه للقول بأن القرار المشار اليه قد ندبه للقيام بعمل وظيفية مدنية ذلك لأن هذا القول يناقض مع صريح عبارة قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ الذي حذى بتعيينه ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بطريقة ندمهم للعمل خارج أسلحتهم فحول لجنة الضباط سلطنة اتخاذ

القرار في هذا الشأن وأخضع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ومن ثم فإنه طالما أن شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالأداة المحددة بها فإنه لا يجوز اعتبار شغله لها قد تم عن طريق الندب فضلا من ذلك فإن هذا الافتراض يتناقض مع بقائه في الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط بإحالة السيد المذكور إلى المعاش اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢ إذ ليس من المقبول أن تنتهي خدمة المنتدب في عمله الأصلي ويبقى شاغلا للوظيفة التي استندت إليه بطريق الندب وبناء على ذلك فإن قرار لجنة الضباط بإحالة السيد المذكور إلى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نقله إلى محل مدني وانتهاء خدمته بالقوات المسلحة وتبعا لذلك لا ينتج اثرا لانعدام محله .

وترتبا على ما تقدم ولما كان السيد/... قد نقل من القوات المسلحة إلى وظيفة مدنية في ١٩٦١/٦/٤ ولم يثبت أن نقله يرجع إلى أسباب من شأنها المساس بالشرف أو بحسن الخُنية أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة فإنه يتعين اجابته لطلبه وتسوية معاشه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ - المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار الضباط المعروضة حالته منقولا إلى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ٦٦/١/٢٥ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة مطبقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ بحيث طريقة تحديد أقدمية الضباط الخقول إلى وظيفة مدنية وقضت بأنه لا يجوز

في جميع الاحوال ان نقل اقدميته قرينة في المؤهل وتاريخ التخرج في الجهة .
المنقول اليها — لا يجوز الاستناد الى هذا النص التمييز الضابط عن قرنائه
في الجهة المنقول اليها وتضمنه عليهم في الاقدمية — يتعين وضعه في اقدمية
تالية لا اقدمية قرنائه مع الاعتماد في هذا للتصدد بالقرين الاحدث اذا لم يوجد
قرين التخرج او كان وضع القرين الاحدث افضل من وضع قرين التخرج .

ملخص الفتوى :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شان شروط
الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩
تنص على « انه في حالة نقل احد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة
او الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية الاصلية وتحسب اقدميته
فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة او الوظيفة
المنقول اليها تعادل اكثر من رتبة عسكرية فتحدد اقدميته فيها من تاريخ
حصوله على ادنى الرتب العسكرية المعادلة لها ، ويجب الا نقل اقدميته
في كلتا الحالتين عن اقدمية قرينة في المؤهل وتاريخ التخرج بالجهة
المنقول اليها .

ويعتبر الضابط منقولا الى الدرجة او الوظيفة المدنية التالية للدرجة
او الوظيفة المعادلة العسكرية متى كان احد أقرانه في المؤهل وتاريخ
التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى اليها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ
ترقية قرينه اليها مع اعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلا للدرجة
الاولى من المؤهلات الجامعية او العالية .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقرار منه نقل الضابط الى الدرجة او
الوظيفة المدنية المعادلة للترقية التالية لرتبته العسكرية وتحسب اقدميته
فيها من تاريخ نقله ... » .

وبين من هذا النص ان المشرع وضع اصلا ملبا بمقتضاه يوسع
الضابط المنقول الى جهة مدنية في الوظيفة المعادلة لرتبته العسكرية
وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فاذا كانت

الوظيفة المدنية تعادل أكثر من رتبة عسكرية اعتبرت أقدميته من تاريخ حصوله على أدنى الرتب العسكرية المعادلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع ألا تقل أقدميته من أقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا الحد فلم يزد عليه ، لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذى قصد به رفع الضرر عن الضابط المنقول. لتمييزه من قرنائه بالجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم في الاقدمية إذ ليس من مقتضى هذا الشرط إعادة ترتيب أقدميات قرناء الضابط في المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار أن دلالة الصريحة توجب عدم المساس بأقدميات هؤلاء القرناء ، ومن ثم فإن أعماله يتحقق بوضوح الضابط المنقول في ترتيب تال لهم ، وترتيباً على ذلك فإنه إذا كان المشرع قد خرج على الأصل المسام المشار اليه والذى يضمن بمقتضاه وضع الضابط المنقول هي الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فأوجب وضع الضابط المنقول في الوظيفة التالية لرتبته العسكرية إذا كان قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج قد رتب اليها مع تحديد أقدمية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة فإنه يضمن التميز عند ترتيب الاقدمية في هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز أن يسبق الضابط قرينه في هذه الحالة من باب أولى وإنما يضمن وضعه في أقدمية تالية لأقدمية قرينه في المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلاً للدرجة الجامعية الاولى ، ولما كان المشرع قد اعتد منذ تحديد أقدمية أيضاً بين كان أحدث تخرجاً من الضابط إذا كان في وضع وظيفي أفضل الضابط المنقول بقرينه في تاريخ التخرج فإنه يضمن الاعتداد في هذا الصدد من قرين التخرج وكذلك إذا لم يوجد هذا القرين أصلاً .

وتطبيقاً لما تقدم فإنه يضمن وضع الضابطين / ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ (المذكورين أولاً) والمتخرجين في ١٩٦٨/١/١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للرتبة (د) بالرقابة الانارية في الفئة (ج) المعادلة للرتبة التالية لرتبتهم العسكرية لكون قرنائهم في التخرج قد رتبوا الى تلك الفئة الأعلى مع ترتيب أقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر أقرانهم في التخرج بكشف الاقدمية أى بعد السيد/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرج في ١٩٦٨/١٢/١٠ وذلك من تاريخ ترقية الى الفئة (ج) أى من ١٩٦٩/٨/٣٠ وإذا كان بعض المتخرجين في سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الاقدمية هذا الترتيب فإن ذلك لا يقتضى

وضع هؤلاء الضباط لأن اجراء هذا الترتيب سيؤدى الى وضعهم فى ترتيبه سابق لأقدمية أحد قرنائهم فى التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

ونبها يتعلق بالضباط المذكورين فى ثانيا وهم / ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة فى ١٩٧٩/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الفئة (د) اعتبارا من التاريخ الذى حصل فيه قرنائهم فى التخرج عليها على أن ترتب إقديمتهم بحيث يكونوا تالين لآخر قرين حصل على تلك الفئة فى التاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيجين / ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرجين فى ١٩٧١/٨/٢ والتالين حصلا على الفئة (د) فى ١٩٧٧/٣/١٧ .

فاما الضباط/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المذكور فى ثالثا والتخرج فى ١٩٦٢/١٠/٢١ والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للفئة (ج) فى ١٩٧٥/١/١ فانه ينقل الى الفئة (ب) التى حصل عليها قرناؤه الاحدث منه تخرجا وهما/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرجين فى ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع ترتيب تال لهما بكثف الاقدمية وتحسب اقدميته فى الفئة (ب) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقبتهما اليها ، ولا يجوز وضعه فى كثف الاقدمية بعد/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ لكونه سلبقا عليه فى تاريخ التخرج ، وبالنسبة لضباط المذكورين فى رابعا وهم/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرجين فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ ويناير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) من يوليو سنة ١٩٧٧ ويناير سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون فى الفئة (د) اعتبارا من تاريخ حصول الاحداث تخرجا من العاملين بالرقابة عليها أى ١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب إقديمتهم تاليا للسيد/ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ المتخرج فى ١٩٧٠/٨/١ والاحداث منهم مباشرة فى تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اقدميات الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب فى وضع تال لآرائهم فى التخرج مع الاعتماد فى هذا المصحح بالقرين الاحدث اذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع الاحداث الوظيفى أفضل من قرين التخرج وترتيب إقديمتهم الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيته .

قامدة رقم (٥٠)

المبدأ :

اعتبار السيد/ منقولا الى الوظيفة المدنية التي عين بها
بوزارة الخارجية بعد احالته الى التقاعد من الوظيفة العسكرية التي كان
يشغلها ومدى استحقاقه للرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها في الوظيفة
العسكرية .

ملخص الفتوى :

قصر المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩
المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ الاحتفاظ بالفرق بين جملة ما هو
مقرر للوظيفة المدنية في حالة النقل من الوظيفة العسكرية الى الوظيفة
المدنية وفقا للاوضاع المينة بالنص .

ولما كان تحديد مركز العامل بالنسبة للوظيفة التي يشغلها منوط
بالقرار الاداري الصادر باسنادها اليه فان العبرة في انزال حكم القانون
على العامل تكون بهذا القرار وحده وبحسب الوصف الذي اُسِفِه عليه
فلا يؤثر في هذا القرار ولا يغير من طبيعته معاصرته لاي اجراء آخر يتعلق
بانتهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة ، واذا شغل الضابط في الحالة
المائلة الوظيفة المدنية بطريق التعيين المبتدأ وفقا لقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠ بعد احالته للتقاعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢
لسنة ١٩٨٠ فان الحكم الذي تضمنه نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢
لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر لا ينطبق عليه ومن ثم لا يحق الاحتفاظ بصفة
شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية ومجمل
ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية التي عين بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان
السيد/ يعتبر معيناً تعييناً مبتدأ بوزارة الخارجية
ولا يعد منقولا اليها من الوظيفة العسكرية التي كان يشغلها وتبعاً لذلك
لا حق له الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضاه في
الوظيفة العسكرية ومجمل ما هو مقرر بالوظيفة المدنية التي عين بها .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

عدم احقية العادل المنقول من القوات المسلحة الى المخابرات العامة في الزيادة المقررة بالفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — اسس ذلك — ان مناط استحقاق تلك الزيادة الاضافية منوط بدخول العادل المنقول الى وظيفة مدنية في عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على انه (يمنح العسكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف المدنية في الفترة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٢/١٢/١٩٧٧ الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام زيادة في مرتبتهم تقدر بقيمة علاوتين من المالاوة الدورية المستحقة لكل منهم في ١٩٧٨/٦/٣٠ بحد أدنى خمسة جنيهات شهريا وذلك بالاضافة الى الزيادة المقررة في الفقرة السابقة) .

ومناد هذا النص ان المشرع مراعاة منه للعسكريين ورجال الشرطة الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذين لم يفيدوا من احكامه ونقلوا الى وظائف مدنية خلال المجال الزمني لامال قواعذ الترتيبات المنصوص عليها في هذا القانون والذي يمتد عبر السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ قضى بزيادة مرتبتهم بالتقدير المحدد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بالاضافة الى الزيادة المحددة في الفقرة الاولى من تلك المادة ومن ثم فان استحقاق تلك الزيادة الاضافية يكون منوطا بدخول المنقول الى وظيفة مدنية في عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد ادخلت في نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ افراد القوات المسلحة وافراد الشرطة الذين نقلوا الى وظائف مدنية خلال الفترة من ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٢/٣١/١٩٧٧ بالرغم من عدم وجودهم بالخدمة المنفية في ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون وقصرت بصريح النص اعمال هذا الحكم على « مصابي حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ » الذين نقلوا خلال تلك الفترة « بعد انتهاء علاجهم من اصابهم » واذا لا يعد المعروضة حالته من مصابي حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ فانه يخرج من عداد المخاطبين بالحكم: القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويلتقى لا يفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته في الزيادة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٥٩٢/٣/٨٦ - جلسة ١٦/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الضابط الذي لم يثبت ان نقله من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية يرجع الى اسباب مله بالشرف او بصمن الخدمة او بالنظم العسكرية او بامن القوات المسلحة فسوى حالته في المعاشي بالتطبيق لاحكام الفقرة المنقبة من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ملف الفتوى :

من حيث أن المشرع قد قرر إعادة تسوية معاشيات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اذا كانوا

قد تقدموا بطلبات للمؤدة وفقا لاحكام هذا القانون وقيلت طلباتهم فشكل ولم يقرر اعادتهم ، وذلك على النكوة المين بالفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كما قرر بوجه عام اعادة تصوية مغالطات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية في الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٥/٥/٧١ دون أن يرتكبوا ما تن شأنه المساس بالشرف أو بخصن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة وذلك وفقا للاسس المبينة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ولا وجه للقول بأن القرار المشار اليه قد نضب المذكور للقيام بعمل وظيفة مدنية ذلك لأن هذا القول يتمارض مع صحيح عبارة قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتعيينه ولأن المشرع حدد في المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة تقديمهم للعمل خارج أسلحتهم لمحول لجنة الضباط سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن واخضع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ، ومن ثم فإنه طالما أن شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالأداء المحددة بها فإنه لا يجوز اعتبار تظله لها قد تم عن طريق النذب ، فضلا عن ذلك فإن هذا الافتراض مع بقاءه في الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط بأحالة الى المعاش اعتبار من ١٩٦٢/١/٢ أم ليس من المقبول أن تنهى خدمة المنتدب في عمله الاصلى ويبقى شباغلا للوظيفة التي استندت اليه بطريق النذب .

وينبأ على ذلك من قرار لجنة الضباط بأحالة السيد المذكور الى المعاش في ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بنقض نظه الى عمل مدني وانتفاء خدمته بالقوات المسلحة وبما لذلك لا ينتج اثر لا اعتماد محله .
وترتبا على ما تقدم ولما كان السيد/ قد نقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية في ١٩٦١/١/٢ ولم يثبت أن نظه يرجع الى اسباب من شأنها المساس بالشرف أو بخصن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة فإنه يتعين اجابته لطلبه وتصوية معاشه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسعى الفتوى والتشريع الى اعتبار الضابط الموضوعة حالته منتولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٦١ .

(ملك ٦٦/١/٢٥ - جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٥٣)

المادة :

تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بغير الطريق التكميلي في الفترة من ١٩٥٣/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ على اساس نقل تمويصهم من انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين في الخدمة .

بمفهم الفتوى :

نفاذ المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة اعادة تسوية معاشات الضباط الذين انتهت خدمتهم بالقوات المسلحة في الفترة من ١٩٥٣/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ من طريق الفصل بغير الطريق التكميلي أو النقل بها يعادل ٤/١ أقصى مربوط بمرتبه أو درجات اقرانهم الموجودين في الخدمة في ١٩٧٥/٨/٣٠ كانتها قضيت في خدمة القوات المسلحة وسدحت عنها الاتفاقيات المستحقة فرضا . واسباس ذلك تمويص هؤلاء عن انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين في الخدمة . ولا يجوز ان تحسب المدة السابقة على ١٩٧٥/٨/٣٠ ضمن مدة الاشتراك في التأمينات الاجتماعية لن ميل منهم في القطاع العام وذلك لانعدام الاساس القانوني لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية لخصم وتحويل الاشتراكات المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي وعدم حصول الضابط على أية ميزة مقابل سداد الاشتراكات .

(ملك ٢٧/٢/١٨ - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الفصل الرابع

التطوع

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

متطوع بمصلحة خفر السواحل — الرابطة التي تربطه بالمصلحة رابطة قانونية لا عقدية — عدم سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي عليها .

ملخص الحكم :

ان علاقة المدمى بمصلحة خفر السواحل وان امتلحت بتعهد يؤخذ عليه بالتطوع يعتمد من مديرها ، الا انها ليست علاقة عقدية ، فلا يسرى عليها قانون عقد العمل الفردي ، بل هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

منح المتطوعين العسكريين الذين يسكنون في وظائف جنينة الماهيات التي حصلوا عليها أثناء تطوعهم في اسلحة الجيش المختلفة — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٧/٢٩ في هذا الشأن — شروط تطبيقه — سريان التفاضل على من عين من المتطوعين في درجات كادر العمال .

ملخص الحكم :

يبين من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء لاثرائها

ببطاسة ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥١ أن المجلس قد حرص على وضع قاعدة تنظيمية عامة أساسها الأصل للقانونى العلم الذى أرسى قواعده القضاء الإدارى فى حكمه الصادر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الذى أشارت إليه مذكره اللجنة المالية ، والذى كان ناعثا على استصدار قرار مجلس الوزراء المذكور ، وهو عدم جواز خضف ماهية موظف أو مستخدم لتناسب تعيينه فى وظيفة بالسلك المدنى استنادا الى أنه نقل إليها من السلك العسكرى ، طالما أن ماهيته فى السلك المدنى لم تتجاوز ربط الفرجة المقررة لوظيفته ، ومن ثم لا محل للقول بعصر حكم قرار مجلس الوزراء المذكور على من يتقاضون مرتبات شهرية أو مئينوا على غير درجات تكافؤ العمال — لا محل لذلك مع عموم عبارة قرار مجلس الوزراء وشمول مبركياته ، فالمعبرة فى توافر شروط القرار المذكور ، بأن يكون الموظف أو المستخدم من المتطوعين العسكرين الذين لهم مدة خدمة لا تقل عن خمس سنوات ومئينوا فى وظائف مدنية تتفق مع مؤهلاتهم .

(لمن رقم ٨٧ لسنة ٤ قى — جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

انتهاء خدمة المتطوع العسكرية — قرار تجديد التطوع بجهة محددة مؤقتة — انتهاء الخدمة حتما بتحقيق واقعة انتهاء هذا الأجل دون حاجة الى قرار يصدر بذلك — كف يد المتطوع عن الوظيفة وتسليمه شهادة تلبية الخدمة العسكرية — لا ينشأ مركزا قانونيا جديدا له بل هو مقرر الواقعة لانتهاء مدة تجديد تطوعه وعدم الضرايف الإدارة ، الى إعادة التجديد بجهة ثانية — جواز مد الخدمة بعد ذلك بضدور قرار بهذا المد منشىء كرابطة جديدة — استيفاء المتطوع للشروط فى ذاته ، أو انصاح الإدارة من التنية فى التجديد اذا لم يقرن بقرار قاطع فى هذه التنية — لا يربط له حقا ازاء الإدارة ولا يقيد بها أو يفرض عليها أى التزام قبله .

ملخص الحكم :

ان القرار القاضي بانهاء خدمة المسمى العسكري ان هو الا قرار صدر ، تنفيذاً لمقتضى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذي حدد المدة الجديدة لتطوع المذكور وجعل نهايتها في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ . واذ كانت مدة تجديد التطوع محددة وموقوتة على هذا النحو في القرار الذي قضى بسيد حقه الخدمة ، فانها تنتهى حتماً بتحقق واقعة انتهاء الاجل المعلن لها في هذا القرار . وينبئ على ذلك لزوماً ان تنقطع صلته بالدولة وعلاقته بالوظيفة العسكرية بحلول هذا الاجل بدون حاجة الى قرار يصدر بذلك . ولا يكون كعب يده عن الوظيفة وهصلبيه شهادة تادية الخدمة العسكرية منشأاً لمركزه ثانوي جديد له ، بل مقررراً لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه ، وعدم انصرافه نية الادارة الى اعادة التجديد بادة تالية . وإنما يجوز للادارة اذا شعرت ان تبدل خدمته بعد ذلك . وفي هذه الحالة يتمين صدور قرار بهذا الغرض . لرابطة جديدة بينه وبين الدولة . وما لم يصدر هذا القرار لا يكون له حق قيل هذه الاخيرة في الاستمرار في الخدمة لاجد كونه مستوفياً شرائط التجديد ، بل لان ادارة قد شرمت في انخفاذ اجراءات تميزه عن ايجامها الى الموافقة على هذا التجديد ثم عدلت من ذلك ، اذ ان استيفاء الشروط في ذاته ، والاصحاح من النية في التجديد اذا لم يقترن بالقسور التامع في هذه النية ، لا يترتب للفرد حق ازاء الادارة ولا يقيد الادارة او يفرض عليها أى التزام قبله .

(طعن رقم ١ ، ٩١٨ لسنة ٧ ق . — جلسة ١٩٦٢/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المادة

خدمة الأفراد التطوعين بالقوات المسلحة — تبصيص المرات ١٨ و ٢٩ و ٢٢ و ١١٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ انظم لقواعد خدمة القوات المسلحة — اجازتها للهيئة الادارية المختصة تجديد هذه الخدمة متى استوفى التطوع الشروط المطلوبة للتجديد — ترخص الانارة في التجديد

بسلطانها التقديرية ، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ولا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذي انتهت خدمته المسمى العسكرية في ظل احكامه انه نص في المادة ١٨ منه على أن يتم تجديد الخدمة بموافقة هيئة الادارة المختصة بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢١ و ٢٢ من هذا القانون ، كما نص في المادة ١٩٧ منه على أن تنتهي الخدمة العاملة للمتطوعين الذين اتوا مدة تطوعهم اياهم رغبتهم في التجديد أو لعدم تصديق هيئة الادارة المختصة على ذلك ، ومما زاد هذه النصوص ان المشرع اجاز للهيئة الادارية المختصة تجديد مدة خدمة الفرد متى استوفى الشروط المطلوبة للتجديد ، وجعل الاصل في التجديد في هذه الحالة رخصة تملكها الادارة بسلطانها التقديرية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، فلما ان تجيب الفرد الراغب في التطوع الى طلبه في التجديد بعد انتهاء خدمته العسكرية اذا كانت شروط التجديد متحققة فيه لا دون الزام عليه في ذلك ، كما لهما ان ترفض هذا الطلب تبعا لدوام العمل ولما تجليه عليها المصلحة العامة ، دون معقب عليها في هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١ ، ١٨ لسنة ٧ في - جلسة ١٩/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

التجديد خدمة التطوع - تقدير سنة بواسطة القومسيون الطبي قبل اجرائه - ليست له مقومات القرار الإداري في خصوص هذا التجديد فلا يكسب حقا لازما فيه .

ملخص الحكم :

ان تقدير السن بواسطة القومسيون الطبي هو في ذاته من الاعمال

التحضيرية التي تسبق تجديد خدمة الفرد وثبتت له مقومات القرار الإداري في خصوص هذا التجديد . وبهذه الملة لا يكسب من قدرته سنة حقاً لازماً في تجديد مدة تطوعه ، ذلك التجديد الذي هو من اطلاعات الإدارة ولو استوفت شروطه .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

جواز التصريح للمتطوع بالقوات المسلحة بالزواج أثناء الخدمة .

ملخص الحكم :

ليس في زواج المدعى ، وهو متطوع بالقوات المسلحة ، ولا في صدور التصريح إليه أي خروج على القانون ، إذ كل ما جاء من قيود بالنسبة للزواج لا يتعدى المجند إلزاماً فقط بل أن القانون لم يحرم على مثل هذا المجند الزواج ، إنما وضع له بعض القيود ابتقاء مصلحة عامة كشف منها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وهي « أن نظام الجيش يفضل عدم الزواج (ولكنه لا يجبره) أثناء مدة الخدمة الإلزامية حتى لا تتعارض مسؤوليات المجند مع دواعي الخدمة العسكرية » . ويضاف إلى ذلك أن المدعى حصل على الترخيص بمعد أن امتثلت الجهة الإدارية في بادئ الأمر من التصريح له به على أساس أنه موسيقي من الدرجة الثانية وبعد أن استوفيت جميع الإجراءات التي يتطلبها القانون ومنها إحالته على الكشف الطبي لمعرفة لياقته الطبية للزواج .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٦)

قاعدة رقم (٦٠)

المادة :

القواعد الخاصة برواتب المتطوعين والواردة في المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ وفي الأمر العسكري رقم ١٧٤ الصادر في ٢٢ من أغسطس ١٩٥٢ في شأن تفسير قواعد صرف المعانيات والملاوات المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ، وفي قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الحربية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٧ — حكم العلاوة الاجتماعية للمتطوعين بموسيقى الجيش — يتبع حكم العلاوة لكل من موسيقى الدرجة الأولى وموسيقى الدرجة الثانية دون تفرقة بينهما لأن القرار الوزاري الأخير لا يقيد العبارة المطلقة التي وردت في القانون أو في قرار مجلس الوزراء المشار إليهما .

مجلس النعم :

جام في المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ما يلي :

مادة (١) : يقع فيما يتعلق بمرتبات صولات وصف ضباط ومساکر القوات المنظمة ونفقاتهم وعلاواتهم الأحكام المرافعة لهذا القانون .

مادة (٢) : على وزيرى الحربية والبحرية ، والمالية والاقتصاد ، وكل عينا يخضع تنفيذ هذا القانون والمسجل به اعتبارا من أول يوليوس سنة ١٩٥٢ . وقد جاء تحت البند رابعا من أحكام هذا القانون ما يلي : « يمنح التطوع ومجدي الخدمة من جميع الرتب لخدمة صول من الدرجة الثانية علاوة قدرها ستة جنيهات سنويا كل سنتين وتبدأ فترة العلاوة من تاريخ التخرج من المدرسة بالنسبة للمتطوعين ومن تاريخ التجديد الأول بالنسبة الى مجدى الخدمة ومن تاريخ الترقى للدرجة الأولى بالنسبة للموسيقين » .

وجاء بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢
تحت البند رابعة والخامسة بالعلاوات الاجتماعية (١) المجننون ؛ بمنح
كل من الصف ضباط والعسكري الأزامي علاوة اجتماعية. قدرها ثلاثة
جنيهات شهريا بشرط أن يكون متزوجا ومن ذوى الأولاد قبل تجنيده
الزamia ولا يحق للمجننين الذين يتزوجون أثناء الخدمة أو من يجنسون
قبل أن يزوجوا أولادا هذه العلاوة — وجاء تعليلا لهذه القيود في المذكرة
المرفوعة الى مجلس الوزراء (ان نظام الجيش يفضل عدم الزواج أثناء مدة
الخدمة الاجتماعية حتى لا تتعارض مسئوليات عائلة المجندين مع مواجب الخدمة
العسكرية) (ب) المتطوعون ويجدون الخدمة ؛ بمنح التطوع أو المجده
بالأولاد علاوة اجتماعية. قدرها جنيه شهريا .

وقد جاء بالأمر الممبكرى ١٧٤ الصادر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢
في شأن تفسير قواعد صرف الماهيات والعلاوات المقررة بالقانون ١٦٨
لسنة ١٩٥٢ ما يلي بالنسبة للعلاوة الاجتماعية : « يصرف للمتطوعين
ومجندي الخدمة الذين ينطبق عليهم القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ علاوة
اجتماعية بواقع جنيه واحد شهريا بالشروط الآتية :

(١) أن يكون متزوجا قبل صدور هذا الأمر وتصرف اليه العلاوة
اعتبارا من ١٩٥٢/٧/١ .

(٢) أو يتزوج بعد صدور هذا الأمر وتصرف اليه العلاوة اعتبارا
من الشهر التالي للزواج .

وجاء بقرار وزير الحربية ٣٤١ الصادر في أول أبريل سنة ١٩٥٧
في شأن شروط التطوع بالخدمة للموسيقين بالجيش بعد أن استعرض
شروط التطوع ومدته ومدة الدراسة وكيفية الخدمة ما يلي وذلك في البند ١٨
تحت عنوان العلاوات الدورية والاجتماعية وبدل التعيين والملابس وفي
الفقرة (ب) « يمنح الموسيقى من الدرجة الاولى المتزوج املة اجتماعية
قدرها جنيته واحد شهريا » .

ويؤخذ من ذلك جميعه أن العلاوة الاجتماعية التي تبرها المرسوم
بتكثون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ والتي فصلها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧

من أغسطس سنة ١٩٥٢ والأمر العسكري ١٧٤ الصادر في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢ في شأن ترك الملاوات والمهاتيات التي قررها المرسوم بقانون سالف الذكر لم تفرق في الملاوة الاجتماعية بين الموسيقى من الدرجة الأولى لو الموسيقى من الدرجة الثانية وأن هذه التفرقة جاءت لأول مرة في القرار الوزاري ٣٤١ لسنة ١٩٥٧ حيث جاء نص فيه على الموسيقى من الدرجة الأولى وهذه :

وبالنسبة لما جاء في القرار الوزاري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٧ والمصادر في أبريل سنة ١٩٥٧ من تقرر الملاوة الاجتماعية على الموسيقى من الدرجة الثانية فإن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الفصل بالأمر العسكري رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٢ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ لم يفرق في المعاملة بالنسبة للملاوة الاجتماعية للزواج بين الموسيقى من الدرجة الثانية والموسيقى من الدرجة الأولى بل أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد ورد صريحاً مطلقاً من هذه الملاوة دون أي تمييز بين الدرجتين وأن نص القرار الوزاري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٧ أن يضع هذه التفرقة لأنه صادر من سلطة أعلى لا يجوز أن تعدل من أحكام صادرة من سلطة أعلى خاصة وأن القرار الوزاري المذكور قد صدر بالاستناد إلى المرسوم بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذي لم يفوض وزير الحربية بوضع قواعد جديدة وإنما جاء النص فيه مقصوراً على تفويضه في التنفيذ فقط .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٦)

قائمة رقم (٦١)

المبدأ :

متطور بمصلحة خير السواحل — انتهاء مدة خدمته بإعلامه عدم رغبته في تجديد مهنته وموافقة المصلحة على ذلك — مدى استحقاقه مكافأة عن مدة تطوعه في مثل هذه الحالة — قياس حالته على حالة المستخدم الوقت الذي

يحرم في هذه الحالة من المكافأة المخصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩
ومن الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧/١٢/١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء التي وافق عليها بقراره الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن المادة ٣٢ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ المنظمة لمكافآت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجيين من هيئة العمال ومن احكام لائحة عمال الميولمة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ المنظمة لهذه المكافآت بالنسبة لعمال اليومية - يبين ان هذه النصوص لم يرد بها ذكر للمتطوع في خدمة مصلحة خفر السواحل ، فاذا جاز قياس وضعه على أى من هؤلاء فلا يبعد ان يكون مثالا لوضع المستخدم المؤقت الذى يقطع رابطة التوظيف بإرادته التى يعلنها بعدم رغبته في تجديد مدة خدمته . وانتهاء العلاقة على هذا النحو لا يبعد ان يكون في حكم انتهاء رابطة التوظيف بالاستقالة . ومنى من البين انه اذا كان الموظف لا يستحق أصلا أية مكافأة عند الاستقالة ، كما تنص على ذلك قوانين المعاشات ويؤدده قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ السالف الذكر ، فان المتطوع الذى ينهى علاقته بالحكومة بضمم رغبته في تجديد التطوع لا يكون له امتياز حق في المكافأة كذلك .

(طعن رقم ٣٥٠٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

الفصل الخامس

الاستعداد واستثناء من الخدمة

قاعدة رقم (٦٢)

المادة :

يسرى نظام الاستعداد على جميع الضباط بما فيهم ضباط الطيران .

مفصل القبول :

أول بحث قسم الرأي بهتبعها موضوع تطبيق نظام الاستعداد على الضباط الطيارين بجلسته للتعقد في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتبين أن نظام الاستعداد لا يلائم بقتنى الفترة (٥) من القسم الثاني من الأهر العسكري لخصوصه رقم ١٩٤ المتنازع في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد ألفت إدارة لراى الوزارة البحرية والبحرية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن هذا لا يلائم إلا فى حالة الم يلج ضباط بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ولا بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات لضباط الطيارين إذ لا تعارض بين نظام الاستعداد وبين ما تضمنته قوانين لمعاشات من تعيين من الاحالة الى المعاش فمجال كل من النظامين — لنظام الاستعداد وتظام المعاشات — مختلف من الآخر وان هذا الأمر يسرى على جميع ضباط الجيش إما كان السلاح الذى يقيمونه .

وعلى اثر ذلك قدم بعض ضباط سلاح الطيران من رتبة القائمقام بما فيها من اتبوا المدة المقررة للبقاء فى الرتبة شكوى الى الوزارة يطلبون ما عدم تطبيق نظام الاستعداد عليهم كما تقدم الضباط الآخرون الذين هم ل رتبة شكوى يطلبون تطبيق هذا النظام لأن عدم تطبيقه سيكلف حائلا بن ترفيتهم .

ويستند الضباط الطيارون من رتبة القائمقام بما فوقها فى عدم سريان لم الاستعداد عليهم الى أن هذا النظام مقرر بالأهر العسكري ١٩٤ وهذا

الأمر صدر مهورا بتوقيع سينكس بلاشا مفتش عام الجيش في ذلك الوقت
وسلاح الطيران انشئ بعد صدور هذا الأمر بمدة طويلة وانه سلاح مستقل
عن الجيش . وان لهذا السلاح نظما خاصا وقانونا خاصا بالمعاملات كما
ان المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخص بمعاملات الضباط
الطيارين قد أشارت الى عدم الأخذ بنظام الاستيداع فيها يختص بضباط
سلاح الطيران نظرا الى حاجة هذا السلاح الى خدمات الضباط الإقليمين
في مرحلته الأولى .

أما ان هذا الأمر قد صدر المفتش العام للجيش هذه القواعد في صورة
أمر باعتباره رئيسا لجميع القوات المسلحة . وقد جرى قضاء محكمة القضاء
الإداري على اعتبار هذا الأمر صحيحا نافذا . والقول بان هذا الأمر لا يسرى
على سلاح الطيران مجرد أن هذا السلاح لم يكن موجودا عند صدور ذلك
الأمر قول ظاهر الخطأ لأن هذا الأمر يسرى على جميع ضباط الجيش أيا كان
السلاح الذي يتبعونه ولا عبرة بوجود هذا السلاح عند صدور الأمر مادام
انه يدخل في مضمونه كلمة الجيش ملة كمثل البحرية سواء بسواء .

أما ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص
بمعاملات الضباط الطيارين من عدم الأخذ بنظام الاستيداع بالنسبة اليهم
لفترة من الزمن فلا يكتفى لتعديل الأمر العسكري ١٩٤٤ بالنسبة الى ضباط
سلاح الطيران لأن هذا الأمر لا يمكن تعديله الا بإداة تشريعية في قوته أو
أقوى منه . والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ ذاته لم يتضمن أي نص
خاص بتعديل أحكام الاستيداع فلا يمكن القول بحصول هذا التعديل بما ورد
في المذكرة الإيضاحية وحدها إذ ليس للمذكرات الإيضاحية قوة قانونية .

ولذلك انتهى رأي القسم إلى أن نظام الاستيداع المقرر بالفقرة « هـ »
من القسم الثاني من الأمر العسكري رقم ١٩٤٤ الصادر في ٢٠ من نوفمبر
سنة ١٩٢٥ يسرى على جميع الضباط في أسلحة الجيش المختلفة بما عيهم
الضباط الطيارين .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

الاستثناء عن الخدمة وفقا لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين بالقوات المسلحة لا يعتبر احالة الى المعاش في مفهوم المادة ١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويضات للقوات المسلحة - الاستثناء عن خدمة المبادء بالقوات المسلحة يحكمه نص المادتين ١٩ ، ٢١ من هذا القانون التي تعالج تسوية معاش من تنتهي خدمته بطريق الاستثناء .

بمفهوم الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون ، وتاويله ذلك لانه يبين من استقراء احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن ، المعاشات والمكافآت والتعويضات للقوات المسلحة انه نص في المادة ١٧ منه على تقسيم المعاشات الى ثلاثة انواع اولها : معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة والثاني : معاشات من تنتهي خدمتهم بقوة القانون . والثالث : معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية . ثم اورد القانون في المواد التالية الاحكام التفصيلية بكل نوع من انواع هذه المعاشات مما يستفاد منه ان المشرع اراد ان يختص كل نوع باحكام خاصة ينفرد بها وتطبق على المخطئين باحكامه دون سواهم من يندرجون تحت نوع آخر . واذا كان المدمى في الطعن المائل قد استغنى عن خدمتهم آمالا لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين بالقوات المسلحة فمن ثم فهو لم يحل الى المعاش ولا ينطبق عليه التالي حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وانما يسرى في شأنه حكم المادتين ١٩ و ٢١ من هذا القانون التي تعالج تسوية معاش من تنتهي خدمته بطريق الاستثناء .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة المعدل القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ يبين أنه أورد في الفصل الثاني مع أنواع المعاشات تنص في المادة ١٧ منه على أن تنقسم المعاشات المنصوص عليها في هذا القانون إلى الأنواع التالية :

أولاً : معاشات ومكافآت وانتهاء الخدمة . ثانية : معاشات من تنتهي خدمتهم بقوة القانون . ثالثاً : معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية ، ثم أوضح في المواد التالية من هذا الفصل الأحكام المنظمة لكل نوع . وقد أورد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة حالات انتهاء الخدمة العسكرية لهؤلاء فنص في المادة ١٠٧ منه على أن « تنتهي الخدمة العسكرية العاملة للعسكريين بالقوات المسلحة بإحدى الحالات الآتية : (ب) للمطوعين : ١ - بلوغ السن القانونية . لانتهاء الخدمة العاملة . ٢ - وفاء مدة التطوع . ٣ - الاستغناء عن الخدمة . ٤ - الاستقالة من الخدمة .

ويجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إنهاء خدمة التطوع من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بإجلاله إلى المعاش . وتنص المادة ١١٩ من هذا القانون على أن « يستغنى عن خدمة التطوع في إحدى الحالات الآتية :

(١) إذا ثبت عدم صلاحيته من الناحية الفنية أو العسكرية .

(ب)

(ج) إذا رأت هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة المختصة ذلك لأسباب تتصل بدوامي الصالح العام وتكون أوامر الاستغناء بالاستناد إلى هذه المادة نهائية ولا تقبل الطعن أو المراجعة » .

ويبين من استعراض الأحكام القانونية السالفة البيان أن المشرع أراد أن يخص كل نوع من أنواع المعاشات المشار إليها في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بأحكام خاصة ينفرد بها وتطبق على

المخاطبين بأحكامها دون سواهم من يندرجون تحت نوع آخر ، وتأسيسا على ذلك يكون هذا القانون قد فرق بين المعاش الذى يستحقه المساعدين المتطوع بالقوات المسلحة في حالة الاستغناء عن خدمته وبين المعاش الذى يستحق في حالة إحالته الى المعاش اذ ينظم كل حالة احكاما تفاريا الأخرى .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى في الطعن المثلل من المساعدين المتطوعين بالقوات المسلحة الرئيسية وقد أنهيت خدمته باعتبارها من ١٩٦٦/٣/١ بناء على رأى شعبة التنظيم والإدارة المختصة بالقوات الجوية لأسباب تتعلق بدوام الصالح العام حسبا بين من كتاب هذه التسمية رقم ٦١/٦٠/١ - ١٥٢/١٨٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٢/١١ ، وأذ نص المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ التى يطلب المدعى بتطبيقها على حالته على أنه « في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٣ اذا أحيل الى المعاش ضابطا برتبة أقل من رتبة لواء أو أحد ضباط الشرف والمساعدين . . . بغير طلب منه وقبل بلوغه السن القانونية لانتهاء الخدمة يمنح اقصى معاش رتبته أو درجته الأصلية ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإحالته الى المعاش . . » وكان الثابت من الاوراق على ما سبق بيانه أن المدعى لم يحل الى المعاش وإنما استغنى عن خدمته عمالا لحكم الفقرة ١ من المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . من ثم فإن المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السابقة البيلان لا تنطبق عليه وإنما يسرى في شأنه حكم المادة ١٩ من هذا القانون التى تنص على أن « يسوى المعاش باعتباره جزء واحد من أربعين جزءا من آخر راتب تقاضاه المتنتع وذلك عن مدة خدمته المحسوبة في المعاش . . » وهذا هو ما أمكنه إدارة الثابين والمعاشات بالقوات المسلحة في حالة المدعى .

ويؤكد هذا النظر أن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « من يحال الى المعاش بناء على طلبه يسوى معاشه على أساس آخر مربوط بالرتبة أو الدرجة السابقة لرتبته أو درجته اذا لم يكن قد ختم مدة ستة على الأقل في رتبته أو درجته الأصلية التى أحيل منها اليه المعاش . . ويسرى هذا الحكم أيضا على المستغنى عن خدمتهم والموصولين

والطرودين من الخدمة " . ومن ثم ثلثه في حالة ما اذا زابت مدة خدمته المستغنى عن خدمته في رتبته الاصلية التي اتيهت خدمته فيها بالاستغناء عن سنه - كما هو الحال في حالة المدعى - سرت في ضلله القاعدة العامة لتسوية المعاش المتضمن عليها في المادة ١٩ من القانون المذكور .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطا في تاويل القانون وتطبيقه وتعين من ثم القضاء بالفائه ويرفض الدموى مع الزام المدعى اصرورات .

(طعن رقم ٨٥٢ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٤)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

المادة (٦٣) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والكفالات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة نصت على استحقاق بلانج التأمين في حالات الوفاة قبل بلوغ المشترك بين الخدمة والسنتين ، وانهاء خدمته بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة - المقصود بانتهاء الخدمة في هذا المجال هي الخدمة العسكرية دون الخدمة الفنية - اسلمى ذلك نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لتبليط الترفع والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - يترتب على ذلك استحقاق التأمين في حالة انتهاء الخدمة العسكرية بسبب عدم اللياقة الطبية حتى ولو تضمن قرار انتهاء الخدمة نقل المشترك الى وظيفة مدنية .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة وقد اتيهت خدمته اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١٦ ومن ثم فانه يخضع

لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، الذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٣١ والذى يسرى على ضباط الشرف والمساعدين والمتطوعين من ضباط الصف والجنود وضباط الصف والجنود المجندين الموجودين فى الخدمة وقت العمل به ومن بينهم المدمى . وبالرجوع الى المادة ٦٣ من هذا القانون يبين أنها تنص على ان تستحق مبالغ التأمين فى احدى الحالتين الآتيتين :

- (أ) وفاة المشترك فى التأمين قبل بلوغه سن الخامسة والمستعين .
(ب) انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة اذا نشأ عن عجز كلى . أما اذا كان العجز جزئيا استحق نصف مبلغ التأمين .

ويستفاد من الفقرة ب المشار اليها ان مبالغ التأمين المقررة طبقا لأحكام هذا القانون انما تستحق فى حالة انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة واذا يخاطب هذا القانون وتسرى أحكامه على العسكريين المنصوص عليهم فى المادة ١ منه ومنهم ضباط الصف والجنود - ومن بينهم المدمى - فمن ثم فان انتهاء الخدمة المنصوص عليها فى القانون المذكور انما هى الخدمة العسكرية العادية ، يؤكد هذا النظر ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الذى يحكم شروط الخدمة والترقية لهؤلاء قد أورد الباب الثانى منه « للخدمة العسكرية واتواعها ومدها » ونص فى المادة ٧ منه على ان « الخدمة إما ان تكون الزاما أو بطريق التطوع » . وخصص القانون الباب الثالث عشر « لإنهاء الخدمة » ونص فى المادة ١٠٧ منه على ان « تنتهى الخدمة العسكرية العادية للعسكريين بالقوات المسلحة باحدى الحالات الآتية :

(ج) للمجندين والمتطوعين :

١ - عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية

٢ -

٣ - النقل الى وظيفة مدنية

وإذى النصوص القانونية السابقة أن عبارة « انتهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية » التي وردت في الفقرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها أنها تعنى انتهاء الخدمة العسكرية للمشارك بسبب عدم لياقته الطبية لهذه الخدمة . وتأسيساً على ذلك ، فلا سند قانوني لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العبارة المذكورة هي عبارة عامة فتجوز على إطلاقها ومن ثم يتعين لاستحقاق العسكريين المنصوص عليهم في المادة ١ منه ومنهم ضبط الصف والجفود الثأمين طبقاً للفقرة ب من المادة ٦٣ المشار إليها انتهاء خدمة الفرد العسكري في الدولة بصفة عامة سواء في الوظائف المدنية أو في الوظائف العسكرية — لا سند لذلك — لأن هذا التفسير يخرج من ملول النص الذي يجب أن يفسر في نطاق القانون الوارد فيه والذي يخاطب العسكريين دون المدنيين ويتناول الخدمة العسكرية دون الخدمة المدنية . ولا يتعارض هذا التفسير مع نظام الثأمين ومرايمه وهي ثأمين المشترك من مخاطر فقد العمل وتعويضه لمواجهة أعباء الحياة — حسبما ذهب الحكم المطعون فيه — ، إذ أن الثأمين المشار إليه أن هو الا ثأمين عسكري يحقق ضمانته أكبر للمشارك لأنه يقرر باستحقاق الثأمين في حالة عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية لحسب دون ، إضافة شرط آخر لم يرد في القانون وهو اشتراط عدم اللياقة الطبية للخدمة بصفة عامة سواء في الوظائف المدنية أو العسكرية وهو ما يضييق من مجال أعمال النص المشار إليه ، ويتنص بالتالي من حقوق المشترك بعد نقله الى وظيفة مدنية وخضوعه بالتالي لنظام ثأمين آخر .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق في الطعن المائل أن المدعى قد التحق بمدرسة ميكانيكا القوات الجوية في ١٣/٩/١٩٥٦ ونخرج في هذه المدرسة بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٩ وفي ١١/٥/١٩٦٤ أصيب بمريض بالصرع . قررت اللجنة الطبية المختصة بالقوات الجوية في ١/٩/١٩٦٤ :

١ — أنه غير لائق للاستمرار في الخدمة العسكرية .

٢ — أنه مريض بالصرع الذي أصيب به أثناء الخدمة العسكرية .

٣ - ان هذا المرض عجز جزئى .

وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ صدر قرار وزير الحربية رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٥ ينقله الى وظيفة مدنية من الدرجة العاشرة الكتابية بالقوات الجوية .

ومن حيث انه قد استبان لهذه المحكمة من اطلاعها على ملف خدمة المدعى والخطابات المتبادلة بين الادارات المعنية بالقوات الجوية بشأن انتهاء خدمته ، انه وان كان قد صدر قرار وزير الحربية المشار اليه بنقله الى وظيفة مدنية الا ان سبب هذا النقل كان فى الحقيقة والواقع لعدم لياقته الطبية للخدمة العسكرية لاصابته بمرض الصرع الذى سبب له عجزاً جزئياً حسبما هو ثابت فى تقرير اللجنة الطبية المختصة بالقوات الجوية فى ١٩٦٤/٩/١ السابق الاشارة اليه ، يؤكد ذلك ان كتاب رئيس شعبة التنظيم والادارة بالقوات الجوية رقم ١٥/٤/ق/٦٦ المؤرخ فى ١١/١/١٩٦٦ للرئيس الى ادارة المعاشات للقوات المسلحة ومعه أوراق المدعى جاء به ان سبب انتهاء خدمة المدعى هو « نقله الى وظيفة مدنية بالقوات الجوية وذلك لعدم لياقته طبياً للخدمة العسكرية » . بل ان شعبة التنظيم والادارة المذكورة قد طلبت بمسند ذلك بكتبها رقم ١٦/٤/١٦ المؤرخ فى ١٦/٢/١٩٦٦ الى فرع الانراد بالقوات الجوية الضاء قرار انتهاء خدمة المدعى بنقله الى وظيفة مدنية واعتبار هذا الانهاء لعدم اللياقة الطبية حتى يمكن تسوية حاله على هذا اساس .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم ، واذا كان المستفاد من نص الفقرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السابق بيانها ان استحقاق مبلغ التأمين منوط بتوافر شرطان اولهما : ان تنتهى خدمة المشترك العسكرية ، والثاني ، ان يكون سبب هذا الانهاء هو عدم اللياقة الطبية لهذه الخدمة ، وكان الثابت من الاوراق ان المدعى قد انتهت خدمته العسكرية وان سبب انتهاء هذه الخدمة فى الحالة المألفة كان لعدم لياقته الطبية لهذه الخدمة بسبب مرض الصرع الذى اصابه بعجز جزئى ، ومن ثم يكون قد توافر فى المدعى شرطا استحقاق التأمين من هذا العجز وقدره .

نصف مبلغ التأمين اعمالا لحكم الفقرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٤ السابقة البيل .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضية يالفائه وباستحقاق الدمن نصف مبلغ التأمين المصار اليه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

(في نفس المعنى الطعن رقم ٥٦٦ ، ١٩٧٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الفصل السادس

المفوض والغائب أثناء العمليات العسكرية

قاعدة رقم (٦٥)

المادة :

قرار وزير الحربية باعتبار المفوض أثناء العمليات الحربية ميتا - هذا
القرار يقوم مقام الحكم بموت المفوض - قرار وزير الحربية باعتبار أحد
أفراد القوات المسلحة غائبا - قيام هذا القرار مقام الحكم باعتباره غائبا .

مفوض القوى :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير
البريد تنص على أنه « يجوز ايداع مبالغ باسم من هم تحت الولاية
أو الوصاية أو القوامة كما يجوز ايداع مبالغ باسم غائب ، بشرط أن يقدم
من يقوم بالاياداع ما يثبت ولايته أو اصله أو قوامته أو وكالته عن
الغائب ، وتنظم اللائحة التنفيذية المشار اليها في المادة ٢٥ طرق البتات
الولاية على القاصرين » وتنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا
القانون على أنه « ويكون هذا الدفتر - دفتر التوفير باسم الشخص الذي
أودع المبلغ لحسابه بنفس النظر من شخص من يقوم بالاياداع .

ومن حيث ان المادة ٩٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
تنص على ان « تعين المحكمة النائب عن عديمي الاهلية أو الغائب
أو المساعد القضائي لمن تقرر مساعدته بعد أخذ رأى النيابة وذوى
الشان ، وعلى النيابة العسامة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لترشيح من
يصلحون للنسابة . . الخ » وتنص المادة ٩٨٧ من القانون المذكور على
أنه « لا تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة اذا لم يتجاوز
مال الشخص المطلوب حمايته خمسين جنيها أو مائة جنييه في حالة

التمدد الا اذا دمت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم المال ان يقوم غنمى
شئونه ناذا جاوزت قيمة المال هذا القدر منها بعد اتخذت الاجراءات
المذكورة .

ومن حيث ان الثابت من دفاتر التوفير الخاصة بالقصر المذكورين
ان والدهم هو الذى قام بفتح هذه الدفاتر بصفته نائبا عنهم اى وليهم
عليهم ، ومن ثم يعتبر هؤلاء القصر أصحاب الدفاتر المفتوحة باسمهم
ويتلقى أصحاب الاموال المودعة بها ما لم يثبت العكس .

ولما كان والد القصر المذكورين اعتبر غالبا منذ العمليات الحربية
الاخيرة بسنين عام ١٩٦٧ وذلك حسبما جاء فى كتاب القوات المسلحة
المؤرخ ١٤/٥/١٩٦٩ ، ومن ثم يعتبر غالبا دون حجة الى حكم من
الحكمة وذلك على أساس ان الغالب المذكور ضابط فى القوات المسلحة .
وتنص الفقرة الاولى من المادة (٢١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩
الخاص ببعض أحكام الاحوال الشخصية معدلة بالقانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٥٨ تنص على ان « يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك
بعد أربع سنين من تاريخ فقدته ، على انه بالنسبة الى المفقودين من
افراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا
باعتبارهم موتى بعد مضي أربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم »
وطبقا لهذه الفقرة يقوم قرار وزير الحربية باعتبار المفقود من افراد
القوات المسلحة ميتا مقام الحكم بموته ، ومن ثم فانه من باب أولى
يقوم قرار وزير الحربية باعتبار أحد افراد القوات المسلحة غالبا مقام
الحكم باعتباره غالبا .

ومن حيث انه يبين من دفاتر التوفير الخاصة بالقصر المذكورين ان
المبلغ المودع بكل دفتر لا يجاوز خمسين جنيها ومجموع المبالغ المودعة
بالدفاتر كلها لا يجاوز مائة جنية ، ومن ثم يكتفى بتسليم هذه المبالغ
لن يقوم على شئونهم دون حجة الى استصدار حكم بتعيين النقيب عن

القصر، وذلك طبقاً لحكم المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالفى الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ المدعمة بطلبات التوبىر الخلسة بالقصر أبناء يجوز صرفها والدفع المصلحة/ دون الحاجة الى استصدار حكم بتعيينها نائبة عنهم استناداً لحكم المادة ١٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك اذا ثبت للهيئة أنها هي القائمة على شؤون القصر المذكورين . . .

(ملف ٢/٣/٥٨ - جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

الفصل السابع

المعاشات والمكافآت والقوانين والتموين

الفرع الأول

سريان قوانين المعاش العسكرية

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

معاشات عسكرية — المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ في شأنها —
ترتيبه معاشا لبعض ورثة صاحب المعاش المتوفى — حكم في ذلك مستند من
القانون لا يطريق الارث .

ملخص النصوص :

اعمالا للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاصة
بالمعاشات العسكرية تنقسم المعاشات الى ستة انواع ، منها المعاشات
المنفوعة لعائلات من توفى من أصحاب المعاشات ، وقد نظمت منح هذا
النوع من المعاشات المادة ٢١ وما بعدها من هذا القانون ، وبها يبين ان
القانون يربط لبعض ورثة صاحب المعاش المتوفى من توافر فيهم شروط
معينة معاشا مستقلا يستند حقه فيه من القانون مباشرة فلا ينتقل اليه
بطريق الارث من صاحب المعاش . ومن ثم فانه عند تطبيق المرسوم بقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (الذي يبطل كل زيادة استثنائية في المعاش فيما يجاوز
خمس عشرة جنيها شهريا) لا يجوز النظر الى مجموع المعاشات المقررة
للورثة للمستحقين في المعاش باعتبارها معاشا واحدا ، بل يتعين ان ينظر
الى معاش كل من هؤلاء المستحقين على حدة .

(انتهى رقم ١٥ في ١٣/١/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

حدد كل من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ طوائف الموظفين الذين تسرى عليهم أحكامه . فلا يجوز ، بغير قانون خاص ، معاملة ضباط حرس الجمارك والمصايد المعاملين بقانون المعاشات الملكية ، بقانون المعاشات العسكرية .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأي مجتمعا تطبيق قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على ضباط مصلحة خفر السواحل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ يولية سنة ١٩٤٠ وطلب وزارة الحربية والبحرية الرأى فى تطبيقه على ضباط حرس المصايد بجلسته المنعقدة فى ١٩ يولية سنة ١٩٤٩ وانتهى رأيه الى أنه بمقارنة نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمعاشات الملكية وعلى الاخص المواد ١ و ١١ و ١٨ و ١٩ بنصوص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وعلى الاخص المواد ١ و ٤ و ٦٤ و ٦٥ يتبين ان كلا من هذين القانونين قد جدد طوائف الموظفين الذين تسرى عليهم احكامه وبما كانت المادة ١٣٦ من الدستور تنص على انه لا يجوز تقرير معاش على خزينة الحكومة الا فى حدود القانون فانه لا يجوز بغير قانون خاص معاملة ضباط حرس الجمارك والمصايد المعاملين بقانون المعاشات الملكية بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لان المعاملة بهذا القانون مقصورة على ضباط الجيش البرى والبحرى وقوة الطيران الحربى بما فيهم اطباء البيطرين والمصايد العسكرية وكذلك ضباط ومساكر الجيش البرى والبحرى وقوة الطيران الحربى .

اما قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ يولية سنة ١٩٤٠ بتطبيق قانون المعاشات العسكرية على ضباط خفر السواحل لمخالف للقانون خصوصا وان مصلحة خفر السواحل قد تدرجت بين المالح الملكية فى المادتين ٥٤ و ٦٥ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ويتطلب الامر لتسجين الاوضاع

القانونية أن يصدر قانون يرجع أثره الى تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء.
المشار اليه بلجاجة الوضع الحاضر ويمكن أن ينص فيه على سريان قانون
المعاشات العسكرية على ضباط حرس المصايد والجمارك .

(فتوى رقم ٢٠٠/٧/٤٨٦ — في ١٩٤٩/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية — تطبيق
احكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان
موظفا ملكيا قبل ذلك — انقطاع هؤلاء بزاياء ذلك القانون سواء في مدت خدمتهم
الملكية او العسكرية .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار المادة الاولى من المرسوم بقوانين رقم ٣٧
لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمواد الاولى والثانية والثالثة
الخامسة من المادة الضمنية من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠
الخاص بالمعاشات العسكرية ، انها قد نمت جميعها في جلاء على ان
احكام القانون الأخيرة هي وحدها — دون غيرها من القوانين واللوائح
الأخرى — الواجبة التطبيق في حق كل من حصل على عريضة ضابط.
ابتداء من تاريخ صدور ذلك القانون ، والله لا يطبق أى قانون آخر في هذا
الشان . كما سوت هذه النصوص في الحكم بين من كان ضابطا من بدء
خدمته ومن كان موظفا ملكيا قبل حصوله على عريضة ضابط ، وجعلت
المنطق في تطبيق احكام هذا القانون الحصول على العريضة ، متى قد
اعتبرت الموظف الملكي الذي حصل على عريضة ضابط وكأنه ضابط
من بدء خدمته دون امتداد بسابقة خدمته الملكية ، ومن ثم لزم أن يطبق
في شان قانون المعاشات العسكرية بكل ما فيه من مزاياء ، ومنها ما نصير
عليه في المادة الرابعة (الخاصة بمدد الخدمة في السودان) ، سواء

من مدة خدمته الملكية أم من مدة خدمته العسكرية ، وهذا هو ما نصت
عليه صراحة الفقرة الخامسة من المادة الخمسين .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٨)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ - القول بقصر
تطبيقها على من قضى مدة الخدمة بالسودان بصفة ضابط دون غيره - في
غير محله .

ملخص الحكم :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ معدلة القانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، على ما يأتى : « الضباط الحائزون لرطب ثمر
لها مامية خصوصية للسودان تكون تسوية معاشهم أو مكالتهم باعتبار
هذه المامية الخصوصية وذلك في الأحوال الآتية : (أ) إذا كان الضابط
إنهاء خدمته في السودان أو وقت الحرب قد أحيل إلى المعاشى أو رقت
بسبب ماعلت أو أمراض أو جروح جعلته غير قادر على البقاء في خدمة
الجيش . (ب) إذا خدم الضابط سنتين كاملتين في السودان ولا يحظى
في مسقط السنتين المذكورتين في الفقرة (ب) المدة التي تقضى في السودان
بالصفوف قبل حصول على مريضة ضابط ، ويبين من الإطلاع على
هذه المادة ، ومن استظهار نصوص القانون الأخرى ، أنه لا وجه للقول
بقصر الإفادة من أحكام تلك المادة على من قضى المدة المنصوص عليها
بها « بصفة ضابط » دون غيره ، إذ في القول بذلك تخصيص بغير
تخصيص من النص ، ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الرابعة جرى نصها
كما يلي « إذا خدم الضابط في السودان . والضابط في مجال تطبيق
أحكام قانون المعاشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق أحكام ذلك
القانون عليه . ولم تنص المادة على أن تكون الخدمة في السودان
« في وظيفة ضابط » ، والأصل أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد

من النص ما يخصه . ولو قصد التسارع الى غير ذلك لنص مراعاة على ذلك ، كما نص في المادة ٤٥ من قانون المعاشات العسكرية على كيفية معالجة الضباط المتقولين الى الخدمة الملكية ، وأحال في بيان كافة معاملتهم في خصوص المعاش الى المادة ١٨ من قانون المعاشات الملكية . ومضلا من ذلك فإن القول بغير ما تقدم يؤدي الى أن يطبق في حق الضباط قانون المعاشات الملكية بالنسبة لمدة خدمته بالسودان وقانون المعاشات العسكرية بالنسبة لما عداها ، وفي ذلك مخالفة صريحة لأحكام المادة الاولى من القانونين الاول والمواد الاولى والثلاثة والفقرة الخالصة من المادة الخمسين من القانونين الثاني . كما أنه لا وجه من جهة أخرى لاستنباط حكم مخالف لصريح نص الفقرة « ب » « سائلة الذكر بطريق القياس على ما نص عليه في ختام المادة الرابعة من أنه « لا يدخل في حساب السنتين المذكورتين في الفقرة « ب » المادة التي تنص في السودان بالصفوف قبل الحصول على عريضة ضابط » - لا وجه لذلك : (أولا) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه (وثانيا) لأن استثناء الصف الضابط والعسكر من أحكام المادة الرابعة لا يعتبر في الواقع من الأمر استثناء ، وإنما هو تطبيق سليم لما نص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ من أنه « ... لا يجري حكم الاستقطاع على الصف الضابط والعسكر . والخصمات التي لم يجر على مرتبتها حكم لاستقطاع السبعة والنصف في الحالة لا يجوز حسابها في تسوية المعاش أو المكافأة ... » ، وما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون المشار اليه من أن « ... مدة الخدمة التي تقضى بصفة صف ضابط أو عسكري لا تخولهم أى حق كان في المعاش أو المكافأة » ، ومرد ذلك كله الى أن مدة خدمة الصف الضابط والعسكر ليست خدمة دائمة مما يستتبع عنها احتياطي المعاش حتى يدخل في تسوية المعاش .

قاعدة رقم (٧٠)

المسند :

المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ — نصها على سريان احكامه على القوات الفرعية بالقوات المسلحة الحين تقرير احكام خاصة في شأنهم — صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن معاشات القوات المسلحة — سريانه على القوات التي حددتها المادة الاولى — عدم دخول رتبة مساعد او ضمن هذا التحديد لدخول راتبها في فئة الرواتب العمالية — اثر ذلك استبعاد تطبيق احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لمن يشغل هذه الرتبة وانطبق احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لوظفى الدولة ومستخدميها وعيالها المدنيين تنص على سريان احكامه على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وذلك لحين تقرير احكام خاصة في شأنهم .

وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة واصبح هو القانون الواجب التطبيق بالنسبة لمن تسرى عليهم احكامه دون القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

وقد عدت المادة الاولى من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر المنتمين باحكامه ونص في الفقرة (ب) منها على الضباط الشرف والمساعدون والمتطوعون من ضباط الصف والجنود ومجددو الخدمة براتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية . ونص في الفقرة ج على ضباط الصف والجنسود المجنسون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية ثم نص في عجز هذه المادة على ان يعتبر في حكم المجندين الزاها ضباط الصف

والجنود الذين يعملون من الناحية المالية معاملة المجندين الزاما سواء اكلوا متطوعين عاديين أو مجددي خدمة بالراتب العادي من المجندين الأزاميين أو من المتطوعين العاديين أو الطلبة المتطوعين بالمنشآت التعليمية للقوات المسلحة .

وإذ كانت قوات السواحل هي من القوات الفرعية طبقا لما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فلا تسرى الفقرة ج من المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بالنسبة لها إلا على ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم وهم من يعملون من الناحية المالية معاملة المجندين الزاما سواء اكلوا متطوعين عاديين أو مجددي خدمة بالراتب العادي من المجندين الأزاميين .

هذا وإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذي نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ على تطبيقه على ضباط الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية أورد في جدول فئات الرواتب الملحق به راتب المساعد الأول في فئة الرواتب العالية مما يترتب عليه استبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لمن يشغل هذه الرتبة وينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى رقم ٧٨ — بتاريخ ١/٢١/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — تحديده في المادة الثالثة — الفئات التي تخضع له — تعرض المادة ٤٤ لحالة صاحب الممتلكات الذي سبق معاملته بإحكام قوانين الممتلكات العسكرية — نصها على معاملته فيها يختص بمدة خدمته المدنية الجديفة بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ —

شرط هذه المعاملة هو أن يكون معينا يحدد الوظائف بالميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة او احدى الفئات المشتمل اليها في المادة ٢ — أمكان الاستفادة من هذه المعاملة في ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشرط أن تكون المؤسسة التي يعمل بها من المؤسسات التي تطبق نظام موظفي الدولة أو يصدر بالشع موظفيها به قرار من وزارة الخزانة — تخلف كل من هذين الشرطين في رئيس مجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة — ميزانية — مؤسسة عامة — المرجع في تحديد وصف الميزانية هو سند انشاء الجهة المراد وصف ميزانيتها — لا مجال للاجتهاد في هذه الخصوصية .

ملخص الفتوى :

سبق أن عرض على اللجنة الثالثة للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٤/٧/١٩٦٧ أن قانون التأمينات الاجتماعية هو الواجب التطبيق على: على السيد المهندس/... خلال مدة رئاسته لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة على أن يكون له الحق في طلب تحويل معاشه إلى هيئة التأمينات الاجتماعية التي أشارت اليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، واستندت اللجنة الثالثة في رأيها إلى أن السيد... حين بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٢ رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، وقد نص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وهو القانون وهو القانون القائم في التاريخ المشار اليه في المادة الثالثة منه على أن « يخضع لنظام المعاشات من موظفي الاقليم المصري الفئات الآتية :

(١) المتقاعدون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ وكذلك موظفو الطوائف والهيئات التي تقرر ضمها إلى المتقاعين بأحكامه بقانون من رئيس الجمهورية .

(٢) الموظفون الذين يعينون بمعد العمل بهذا القانون في الوظائف الدائمة أو الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة وميزانيات الجافح

الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المحيرليات وإدارة النقل العام لمنطقة الإسكندرية .

ولما كانت المادة ٤٤ من القانون سالف الفكر تنص على أنه « إذا كان صاحب المعاش سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية ، وعمل فيها يختص بمدة خدمته المدنية الجديدة بموجب المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فإن شرط استمرار معاملة الموظف بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، هو تعيينه في إحدى الوظائف بالميزانية الصلبة للدولة أو الميزانيات الملحقة أو إحدى الهيئات المذكورة بالنص .

ولما كان المرجع في تحديد وصف الميزانية هو سند إنشاء الجهة المراد وصف ميزانيتها بحيث إذا ما وصف سند إنشاء الجهة ميزانيتها بأنها مستقلة أو ملحقة وكان ذلك في حدود القانون فإنه لا مجال للاجتهاد في هذه الخصوصية بعد ذلك .

وقد نص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة القائم ونقذ في مادته الأولى على أن « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية » كما نصت المادة ١٥ منه على أن تكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها وبغالب ذلك أن كل مؤسسة عامة تكون ميزانيتها مستقلة طبقاً للقانون . ونظراً لأن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة قد نص في المادة الثالثة منه ، على أن تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعليم الجنوبي تسمى مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتجسبر أموالها أموالاً عامة ونصت المادة الرابعة على أن يكون للمؤسسة المذكورة ميزانية مستقلة ، وبغالب ذلك نصت المادة السادسة من هذا القانون بأن مجلس إدارة المؤسسة سالف الذكر هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصرّف أمورها وله على الأخص وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة ويبين فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة ونظم التوظيف بها وكذلك النظم المالية والإدارية والهيئية دون التقيد بالنظم الحكومية ولذلك فإن قوانين التأمين والمعاشات الحكومية لا تسرى على العاملين بمؤسسة

ضاحية مصر الجديدة كما أنها لم يصدر قرار جمهوري يضم هذه المؤسسة إلى المنتفعين بأحكام هذه القوانين .

(انتهى رقم ١٧٤٥/١/١٩٦٧ — جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

ضباط القوات المسلحة — تعيين — معاش القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من أحكام رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه — نصه في مخرجه الأولى على جواز تعيين رعايا الدول العربية ضباطاً في القوات المسلحة — وجوب أن يقر هذا الاستثناء بقدرة فينتج اثره في نطاق التعمين وحده — عدم افادة رعايا الدول العربية اللذين يمينون ضباطاً في القوات المسلحة من أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتمويض للقوات المسلحة — التوصية بتعديل القانون المذكور على نحو يسمح بمعاملة رعايا الدول العربية اللذين يمينون ضباطاً بالقوات المسلحة بمعاملة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا القانون .

جاء في الفتوى :

ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تناول بالتنظيم القواعد والنظم الخاصة بخدمة الضباط العاملين في القوات المسلحة ، ويبدو أن هذا التنظيم انما ينصرف الى المواطنين وحدهم باعتبار أنه لا يجوز تعيين ضباط بالقوات المسلحة من الاجانب ، ويؤيد ذلك ما نص عليه هذا القانون في المادة ١٣٨ منه من أن تنتهى خدمة الضباط لاحد الاسباب الآتية : (١)

(٦) فقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة ... « وتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، ونص في ملأته الأولى على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه يجوز أن يعين ضباطا بالقوات المسلحة رعايا الدول العربية من بين الفئتين الآتيتين متى اقتضت الضرورة تعيينهم .

١ — خريجى الكليات العسكرية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ — الحاصلين على الشهادات الجامعية

وتسرى على هذا التعيين كافة أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيها عدا شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

وفاد ما تقدم أن الأصل فى تعيين ضباط القوات المسلحة أن يكون مقصودا على المواطنين دون الأجانب ، وذلك أصل مقرر فى جميع الوظائف على اختلاف أنواعها بحسبان أن تولى الوظيفة الصابة هو اشتراك فى إدارة دفة الحكم فى الدولة بقدر ما تتبحة الوظيفة لشاغلها وتفرض عليه من مسؤوليات وواجبات ، لذلك من قبيل الحقوق والتكاليف التى استقر أعانون الدولى على قصرها بصفة عامة على أبناء الدولة دون الأجانب ، لكنه استثناء من ذلك أجاز المشرع تعيين رعايا الدول العربية ضباطا بالقوات المسلحة متى اقتضت الضرورة تعيينهم ، استجابة لدواعى هذه الضرورة واتساقا مع منطق الأواصر التى تربط بين جميع الدول العربية باعتبارها تشكل أمة واحدة وتميش فى ظروف متقاربة .

ومن حيث أن تعيين رعايا الدول العربية ضباطا بالقوات المسلحة على النحو سالف الذكر ، وقد جاء استثناء من الأصل الصام المقرر فى هذا الشأن فانه يضمن أن يقتصر هذا الاستثناء على ما قصره عليه المشرع ، وأن يقدر بقدره فينتج أثره فى نطاق التعيين وحده وفى مجال التشريع المستثنى منه دون غيره وبذلك فإن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ جاء باستثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم ينحصر دوره فى مجال هذا القانون ، فإذا تم التعيين ، فليس ثمة سندا من التشريع لأن

يمتد هذا الاستثناء الى احكام القناتون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المجانيات والمكائات والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، فهذا القانون الاخير لم يتضمن نصا يبيح سريان احكامه على الاجانب ، كما ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ لم يتضمن مثل هذا النص وانما جاء — كما سلفه القول — باستثناء محدد بالتعيين في خدمة القوات المسلحة دون ما يترتب على هذه الخدمة بعد انتهائها من آثار تتصل بالمعاشات وغيرها مما نظمه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن المقرر ان الاستثناء لا يناس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد درج المشرع على وضع تنظيم خاص لتوظيف الاجانب وتحديد حقوقهم وحرص على النص في جميع التشريعات التي تولت هذا التنظيم في مختلف الوظائف على انه لا يجوز منسح الاجنبي معاشا او مكافاة عن مدة خدمته ، وذلك كمساعدة عملة ، فقد نص المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشرط توظيف الاجانب في مملته الاولى على انه « لا يجوز اسناد اية وظيفة عامة مدنية كانت او عسكرية الى اجنبي الا في احوال استثنائية .. » ثم نص في المادة ١٢ على انه « لا يمنح الموظف الاجنبي اى معاش او اية مكافاة عن مدة خدمته » ، وكذلك فان قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نص في المادة (٥٥) منه على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والمال الاجانب وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة » واخيرا نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجانب في الجمهورية العربية المتحدة في المادة العاشرة على انه « لا يمنح الاجنبي عن مدة خدمته معاشا او مكافاة ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح مكائات خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية . »

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان رعايا الدول العربية الذين يعينون ضابطا بالقوات المسلحة لا يخضعون للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يخضعون من احكامه على انه وان كان ذلك ، وكان رعايا الدول العربية اجانب في مفهوم تشريعات الجنسية ، الا انهم لا شك يتمتعون بوضع خاص يفرقهم من سائر رعايا الدول الاخرى فهم يرتبطون بمواطنة

الجمهورية العربية المتحدة بوسائل شتى من وحدة القومية واللغة والثقافة ، وتمثل الظروف التي تخيا فيها الأمة والمبادئ التي يكادون يبن عليها ويفسحون بها يكون في سبيلها ، وهي وسائل ثابتة وتزلفت في الماضي البعيد ، ولا تزال تزداد قوة وتقاربا يوما بعد يوم ومن أجل ذلك كانت هذه الدول برغم ما بينها من حدود أمة عربية واحدة يحيطها إطار القومية العربية وتتكتب شعوبها وتتوحد مبادئها وأهدافها ، ولا شك أن هذه الاعتبارات هي التي دعت المشرع الى أن يجيز تعيين رمالي الدول العربية ضباطا في القوات المسلحة مع خطوة هذه الوظائف واتصالها الوثيق بسيادة الدولة وأمنها وهم إذ يعيشون في هذه الوظائف فانهم يتساوون مع المواطنين فيما ينزلونه من تفضيلات لعداء الوطن وفداء الأمة ، والحرب اذا نشبت لا تفرق في المشتركين فيها بين وطني وآخر من رمالي الدول العربية وإنما جميعهم في التعرض للأخطار والتضحيات سواء ، ومن أجل ذلك كان من الواجب أن يسوى بينهم في الحقوق مطلبا يسوى بينهم في الواجبات ، وأن يمنح كل على سواء المعاشات والتأمينات والتعويضات المقررة بغير تفرقة .

ومن ناحية أخرى فإنه اذا كان المشرع يقرر بكاعدة عدم منح الاجنبي مكافأة أو مكافأة من مدة خدمته فإن مرد ذلك أن وضع الاجنبي في البلاد وإقامته بها محددة بفترة زمنية مؤقتة ، ونحو ذلك شأن الموظف الاجنبي ينتلفى موقفا كبيرا تراعى فيه زيادة ملحوظة نظرا لاعتبارات معينة كإغترابه عن بلده وما يتوفر له من خبرة خاصة ، لكن رمالي الدول العربية الذين يمينون ضباطا بالقوات المسلحة يخضعون لاحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ شأنهم شأن الضباط من المواطنين وذلك يصرح نص المادة الأولى من من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بخالف الفكر وقد تضمن ذلك القانون بجولا يفتات رواتب الضباط ، ومن ثم فلا امتياز للضباط من رمالي الدول العربية على غيره من الضباط المواطنين في هذه الناحية ويرر بحرماته من المعاش أو المكافأة .

ولذلك جميعها اعتبارات تدعو الى تعديل التشريع بما يسمح بتوحيد المعاملة بالنسبة الى جميع ضباط القوات المسلحة من المصريين ومن رمالي الدول العربية فيما يتعلق بالانكادة من احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التوصية بتعديل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر على نحو يسمح بمعاملة رعايا الدول العربية الذين يعمنون ضباطاً بالقوات المسلحة بمعاملة الضابط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة في مجال تطبيق هذا القانون .

(ملف رقم ٤٧/١/٢٥ — جلسة ١٩٧١/٦/٩)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

التمويضات العسكرية المحتفظ بها للأفراد العسكريين القبولين من مصلحة السواحل الى مصلحة أمن الموانئ طبقاً للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ تستهلك بما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية وحدها اعتباراً من تاريخ نفاذهم — توريد المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ذات الحكم الذي تضمنته المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ كان لدفع أية شبهة قد تلور حول مدى الالتزام بهذا القرار باعتباره في مرتبة تشريعية أدنى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساهدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذي يسرى في شأن أفراد القوات المسلحة الفرعية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ — مقتضى ذلك ان ما قضت به المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لا يعدو ان يكون من قبيل اقرار ما اتبع حيال هؤلاء الافراد تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص النقوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ ينص في المادة ٣ منه على ان « ينقل الى وزارة الداخلية الامراء العسكريون والمخنيون

المعاملون بإدارة وأقسام حرس الجمارك بمختلف الرتب والدرجات فيما عدا الضباط وضباط الشرف والمساعدين على أن يعامل العسكريون منهم وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ويستمر العسكريون في تلقاضي رواتبهم الحالية كما يحتفظون بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات وعلاوات اضافية التي يتقاضونها على أن تستنفذ مما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات الترقية « كما تنص المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة على أن « الامراء العسكريون المنقولون الى مصلحة الموانئ طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ يستمرون في تلقاضي الرواتب التي كانوا يتقاضونها من عند نقلهم مع خضوعهم لأحكام قانون هيئة الشرطة ويحتفظون بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات اضافية التي كانوا يتقاضونها على أن تستنفذ مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات الترقية » ويتضح من هذين النصين انهما تفهينا حكما واحدا من مقتضاه أن يستمر الافراد العسكريون المنقولون الى مصلحة أمن الموانئ طبقا للقرار الجمهوري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ في تلقاضي الرواتب التي كانت تصرف لهم عند نقلهم الى هذه المصلحة وبأن يحتفظوا بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية التي كانت تمنح لهم من بدلات وعلاوات اضافية على أن تستنفذ مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات ترقية ، ولذلك فإن استنفاد التعويضات العسكرية المحتفظ بها هؤلاء العسكريين يقتصر على ما يحصلون عليه في المستقبل من علاوات ترقية ، ولقد ردت المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نفس الحكم الذي تضمنته المادة ٣ من القرار الجمهوري رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ فلما لاى شبهة قد تثار حول مدى الالتزام بهذا القرار باعتباره في مرتبة تشريعية أدنى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة - والذي يسرى في شأن افراد القوات المسلحة الرسمية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ - بهذه المثابة فإن ما قضت به تلك المادة من استمرار هؤلاء الافراد في تلقاضي التعويضات العسكرية التي كانت تصرف لهم ابان فترة ملهم بحرس الجمارك مع قصر استفادها من يحصلون عليه في المستقبل من علاوات ترقية لا يعدو أن يكون من قبيل اقرار ما اتفق عليه تنفيذيا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

وتأسيساً على ما تقدم قلناه يتعين تطبيق الحكم الذي تضمنته المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن استئناف البدلات والتعويضات العسكرية والعلوات الإضافية التي يحصل عليها الأفراد العسكريون المنقولون إلى مصلحة ابن المواني بوزارة الداخلية بصفة شخصية مما يحصلون عليه بعد ذلك من علوات ترقية وذلك اعتباراً من تاريخ نيلهم .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن التعويضات العسكرية المحتفظ بها للأفراد العسكريين المنقولين من مصلحة السواحل إلى مصلحة ابن المواني طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ تستوفى مما يحصلون عليه في المستقبل من علوات الترقية وحدها .

(ملف ٣٩٠/٣/٨٢ — جلسة ١٩٧٥/٤/٩)

قاعدة رقم (٧٤)

المعاشات :

معاشات الضباط العسكريين الذين ينقلون إلى السلك الأدنى —
نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ على تسويتها طبقاً
لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عن مدة الخدمة العسكرية
— سريان هذه القنون يكون من تاريخ النقل إلى الخدمة الفعلية — تعديلها
بالقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٤ — عدم سريان هذا التعديل على من نقلوا
إلى المستهلك الأدنى قبل نقله .

مفخص القنوى :

تمس المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ الضاد
بالمعاشات الملكية على أن « يسوى معاش الضباط الموجودين في الخدمة
العامة وينقلون إلى الخدمة الملكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقاً في

المعاش طبقاً لقوانين المعاشات العسكرية بالتخدي الطريقتين المبتعيتين
تحدد حسب رتبهم .

(٢) يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة
الملكية ويضاف الى هذا المعاش جزء واحد من خمسين جزءاً من ماله
الآخرة أو من متوسط الماهية في السنة أو السنتين الآخريتين
حسب الحالة .

(ب) يتولى المعاش طبقاً لاحكام هذا القانون من مجموع مدة خدمتهم
الملكية والعسكرية .

وتطبق احكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدد
الخدمة العسكرية .

كما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقاً في المعاش عند قبوله
في الخدمة الملكية ليسوى معاشه أو مكافأته طبقاً لاحكام الفقرة
(ب) السابقة .

ويستلزم من هذا النص أن المشرع اجاز تسوية معاش الموظف المنقول
من السلك العسكرى الى السلك المدني من مدة خدمته العسكرية طبقاً
لاحكام قانون المعاشات العسكرية وذلك استثناء من الاصل الذى يقتضى
بأن يكون حساب معاش الموظف الذى تغيرت صفة وظيفته من مدنية الى
عسكرية أو بالعكس طبقاً للقانون المتفق عليه مع هذه الصفة عند
انتهاء خدمته وهو ذات الاصل الذى اكده المشرع في الفقرة (ب) من هذه
المادة ، ومن ثم يضمن اعمال هذه الرخصة في اشيق الحدود .

ولما كانت المادة مسالفة الذكر قد نصت في الفقرة (١) على أن يعمل
حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عن مدة خدمته العسكرية عند
دخول الخدمة المدنية - - - - - ويقتضى ذلك أن تارخ النقل الى الخدمة المدنية
هو الذى يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية في شأن مدة
دخوله الخدمة المدنية - - - - - ويقتضى ذلك أن تاريخ النقل الى الخدمة المدنية
هو الذى يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية في شأن مدة

الخدمة العسكرية ، أى أن المركز القانونى للموظف فى خصوص تسوية المعاش من مدة الخدمة العسكرية إنما يتحدد بهذا التاريخ تطبيقا للقانون المعمول به وقتئذ دون التعديلات اللاحقة ، إلا اذا نص فيها على غير ذلك .

فعلى هذا المقضى فإن مصاش الضباط من مدة خدمتهم العسكرية :
الذين نقلوا الى السلك الدبلوماسى فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ إنما يسوى وفقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ قبل تعديله بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

(فتوى رقم ٦٣٣ — فى ١٩٦٠/٧/٣١)

الفرع الثاني

الضباط والمدد الاضافية

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والقبضين والتعويض للقوات المسلحة أثناء مدة الحرب المشار اليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ لم تركوا الخصة بها والتحقوا بالحكومة أو القطاع العام قبل العمل بهذا القانون ... أفادتهم من حكم المادة ٧٤ من هذا القانون ومماثلتهم بالتالي معاملة الامراء الاحتياط والمكثفين من حيث الضباط والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ و ٧ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المواد ١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، من القانون المرافق للقرار الجمهوري بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والقبضين والتعويض للقوات المسلحة ، أن الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حلة بلسطين أو الإعتداء الثلاثي والتحقوا بشركات القطاع العام قبل العمل بأحكام القانون المشار اليه يفيدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم فانهم يعاملون من حيث الضباط والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ منه معاملة الامراء الاحتياط والمكثفين منذ انتهاء خدمتهم بصفة نهائية من خدمة الحكومة أو القطاع العام ذلك أن عبارة « من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها » الوازدة في الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ المشار اليها لا تنصرف الى العاملين المدنيين بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية .

وقت العمل بالقانون لأنهم يستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لمدد الحرب المشار إليها دون حاجة إلى الاستناد إلى الفقرة الأخيرة من هذه المادة والتي قصد بها فئة أخرى غير الموجودين فعلا في خدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة هي فئة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها قبل العمل بالقانون المذكور وتقاعدوا بعد العمل به هؤلاء يتساوون مع العاملين المدنيين الموجودين بخدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة عند العمل بالقانون في الانتفاع بقاعدة الضم من مدة خدمتهم خلال مدد الحرب المشار إليها .

وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم أيا كان هاتون المعاشات المسماة به لكل عظم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع إلى تأييد ما انتهت إليه اللجنة الأولى من أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والعامل المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتماد الثلاثي وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا القانون .

(فقوى رقم ١٠٩٠ - في ١٠/١/١٩٦٧)

بقاعدة رقم (٧٦)

البيد :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - نصه في المادة ٧٤ فقرة ثالثة منه على معاملة الموظفين والعامل المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة من حيث الضمان والتحدد الانتفاعية بمعاملة الأفراد الاحتياط والمكافئين - النص على أن يلتحق

بحكم الفقرة السابقة من ختم من هؤلاء الموظفين والعمال بوزارة الجريبة أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي — تعبير « حملة فلسطين » و « الاعتداء الثلاثي » — يختلفان عن حالة الحرب مع إسرائيل — حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي لها تاريخ محدد للبدا والانهاء بخلاف حالة الحرب التي لا تزال قائمة — لا محل للاستشهاد بالأمر الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ باعتبار بحد الضمة في بعض المناطق في أثناء حرب فلسطين بحد حرب — هذا الأمر صدر بناء على المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التي لا تعيند الطالبة من احكامه هذا الأمر حدد مدة حملة فلسطين من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ وعندنا أراد الخروج على هذه المدة بالضممة لبعض القوات في المناطق المجاورة لفلسطين استعمل تعبير « الحالة العسكرية القائمة بفلسطين » .

ملخص الفتوى :

ان الفتوى السابق صندوقها في هذا الشأن بطسقة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ هي التي تتفق وصحيح حكم القانون ، فبالإضافة الى الاسباب التي بنيت عليها تلك الفتوى يلاحظ أن نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سلف الذكر قرر في فقرته الثالثة مساءلة الموظفين والعمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة من حيث الضمان والمدة الإضافية المنصوص عليها في المادتين ٦ و ٧ معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين . كما قرر هذا النص في فقرته الأخيرة أن ينتفع بحكم الفقرة السابقة من ختم من هؤلاء الموظفين والعمال بوزارة الجريبة أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

المشروع قد استعمل تعبيرات محددة للحد التي تبسب مضماعنة في حساب المناس أو المكافأة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤. وهذه

المدة المحددة هي التي قضت أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

ومن حيث أن « حملة فلسطين » بدأت في ١٥ من مايو ١٩٤٨ وانتهت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ كما أن « الاعتداء الثلاثي » كان خلال المدة من ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى أول مارس سنة ١٩٥٧ حسبما حدده القرار الجمهوري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكلاهما يخطف كلية عن حالة الحرب بيننا وبين إسرائيل ، فالمرجع لم يستعمل في نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ سلف الفكر مبارة حالة الحرب أو الحالة العسكرية القائمة في فلسطين ، وإنما لجأ إلى استعمال تعبيرات أخرى ذات مدلول مختلف وهي حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي وكلاهما بدأ وانتهى في تاريخ محدد معلوم ولو أراد المشرع الاعتماد بحالة الحرب لنص على ذلك صراحة ولكن اتخذ من قيام هذه الحالة معيارا يتم على أساسه معاملة الصالحين المدنيين بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة ، ومبررا لمضاعفة مدد خدمتهم في حساب المعاش أو المكافأة ، لما وقد اقتصر على المدة التي استغرقتها حملة فلسطين وظك التي وقع خلالها الاعتداء الثلاثي ، مع كون حالة الحرب لا تزال قائمة ، فقد دل بذلك على قصده وأظهر إرادته صريحة في الاعتماد بزمن حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي دون حالة الحرب القائمة ، ومن ثم تعين — بزولا عند رغبة المشرع عدم الخلط بين حالة الحرب وبين حملة فلسطين والاعتداء الثلاثي مع وضوح المارق بينها .

ومن حيث أنه لا محل للاستشهاد بالأمر الملكي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص باعتبار مدد الخدمة التي قضيت في بعض المناطق في أثناء حرب فلسطين مدد حرب — لا محل للاستشهاد بهذا الأمر من ناحيتين ، فمن ناحية صدر هذا الأمر استنادا إلى نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، وينتهي أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على السيدة/ ومن ثم فأنها لا تقيد من أحكام هذا الأمر الملكي ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الأمر حدد مدة حملة فلسطين (وهو التعبير الذي) استعمله نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤) بأنها المدة من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وعندما أراد أن يضع تعبرا يجاوز به هذه المدة ويخص به القوات المسلحة في المناطق

المجاورة لحدود فلسطين وفي الجزر المحتلة الواقعة في البحر الأخضر ،
عقد استعمل تعبيرا آخر هو « الحالة العسكرية القائمة بفلسطين » فدل
بذلك على اختلاف هذه الحالة العسكرية وهي لازلت قائمة عن حملة
فلسطين التي انتهت في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم فإذا استعمل
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تعبيرا حملة فلسطين فانها يتصد للخلول
الخطي الواضح من هذا التعبير .

ومن حيث ان مدة خدمة السيدة/ بوزارة الحربية (ادارة
الإحكام الإداري العلم الفلسطيني) كانت خلال المدة من ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤
حتى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وهي مدة جاءت بفقد انتهاء حملة
فلسطين ، ولكن وقع خلالها الامتداء الثلاثي ، ومن ثم فان أحكام القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تسري على فترة الامتداء الثلاثي من مدة خدمتها
فقط دون باقي المدة ويحق لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتاها الصادرة بجلسة
١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ .

(ملك ٤٤٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

عدم جواز تنازل صاحب الملائ عن حساب ضباط الحرب ضمن
مدة خدمته المحسوبة في الملائ طبقا لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
وتعديلاته في شأن نظام المائات والمكافآت والتأمين والتعويض بالقوات
المسلحة .

ملخص الفتوى :

ان المستند من نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في
شأن نظام المائات والمكافآت والتأمين والتعويض بالقوات المسلحة

أن ضباط الحرب تعتبر من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بغير توقفه على طلب من صاحب الشأن ، ولا على مقابل يؤديه عنها ، وقد تضمن المشرع من ذلك مضاعفة مدة الخدمة الجدية التي تضاعفها الضابط ، حيث تتهدده إخطار الحرب وويلاتها ، تعويضاً له عن هذه المضاطر ، ولا يكون لمصاحب المعاش أن يطلب استبعاد مدة الحرب المحسوبة وإن أدى حسابها إلى نقص في جملة ما يتقاضاه من معاش وإعانة غلام بسبب ما تؤدي إليه زيادة قيمة المعاش من نقص في تلك الإعانة ، ذلك أن هذه الإعانة تتميز عن المعاش في وجودها ونطاقها وما يضاف منها إلى معاش المتقاعد نفسه ، يختلف عما يضاف إلى معاش المستحقين عنه ، مما لا يجعل النقص في صافي المعاش أمراً مجتوماً .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم جواز أجابة السيد/ إلى طلبه الخاص بعدم حساب ضريبة الحرب ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش .

(ملف ٨٦/٤/٥٩١ — جلسة ١٩٧٣/١/٣)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والقانونين والتمويض للقوات المسلحة — والواضح من نصوص هذا القانون أن العاملين المدنيين بوزارة البحرية أو القوات المسلحة أو القوتين العمل للميل بأحدى هاتين الجهتين وينحدون من حكم المادة ٧٤ منه ومن ثم يصلحون من حيث الضمان والمحد الإضافية المنصوص عليها في المقتنين ٦ ، ٧ منه مصالحة الأفراد الاحتياط والمكفنين ويستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لحد العرب التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية — يترتب على ذلك أنه لا تكفي المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بتنفيذ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت باعتبار الخدمة بالقيرات المسلحة

مدة الحرب اعتباراً من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ فإن مقتضى ذلك إعادة العاملين
الذين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتسبين للعمل بهاتين الجهتين
من أحكام القرار الجمهورى المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونية
سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ تنص
على أن « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب اعتباراً من ٥ يونية
سنة ١٩٦٧ بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة العاملين بالقانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ » وتنص المادة (١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة على أن « تسرى
أحكام هذا القانون على المنتسبين الآتين بعد والموجودين بالخدمة وقت العمل
به ، والذين يمينون بعد صدوره ، وهؤلاء المنتسبون هم : ١ - ... ، ... ، ...
ب - الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في
حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » كما تنص المادة (٦) من
القانون المشار اليه على أن « تضاف الضمانات الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية
عند حساب المعاش أو المكافأة : ١ - مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب
وتحدد مدتها الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القائد الأعلى
للقوات المسلحة أفراد القوات المسلحة الذين يكونون لاد اشتركوا في
الاموال الحربية » وأخيراً فإن المادة ٧٤ من هذا القانون تنص بأن « يعمل
الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف
العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقاً لقوانين المعاشات الخاضعين لها
في جميع الاحوال ، أما في حالة العمليات الحربية أو الحالات المنصوص
عليها في المادة ٣١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات
المسلحة على أساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة المدنية
البدئية ، وذلك في حالات المعجز الكلى أو الاستشهاد أو الفتى أما في حالات
المعجز الجزئى فيسوى المعاش بواقع النصف ، ويعملون من حيث الضمان
والبدد الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ مهالبة الامراء الاحتياطيين
والملكيين ، وينتفع بحكم الفقرة السابقة من هذه المادة من خدم منهم ووزارة

الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حرب فلسطين أو الاعتداء الثلاثي .

والواضح من النصوص المقدمة أن العاملين بوزارة الحربية أو القوات المسلحة أو المنتخبين للعمل بأحدى هاتين الجهتين يفيدون من حكم المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فإنهم يعملون من حيث الضمان والمدد الإضافية المنصوص عليها في المادة ٦ ، ٧ من هذا القانون معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين ويستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لحدة الحرب التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية ، وأذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة مدة حرب اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، فإن مقتضى ذلك ولازمه إعادة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتخبين للعمل بهاتين الجهتين من أحكام القرار الجمهوري المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونية سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتخبين للعمل بها يفيدون من أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ .

(ملك ٦٥٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٥/٦/٤) .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - مبرين حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ من القانون المشار اليه على الموظفين والعامل المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب العالمية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خدمة

الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا القانون - اثر ذلك اتهم بميلادون من حيث الضمان والمجد الاساسية المخصوص عليها في المقتين ٦ ، ٧ من هذا القانون معاملة الأفراد الاحتياط والمكثفين .

ملخص الفتوى :

استبان من المذكرة المرافقة لكتاب مدير عام الادارة العامة للشئون المالية والادارية المؤرخ ١٧ يولية سنة ١٩٦٨ إن الوكيل الدائم لوزير الشئون الاجتماعية أصدر القرار رقم ٧٢ بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ بنصب السيدة/ . . . الى وزارة الحربية - ادارة الحاكم الاداري العام الفلسطيني - وذلك للاشراف على شئون اللجان والسجينات بمنطقة غزة الفلسطينية . وقد وصلت غزة مساء يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٤ وباشرت أعمالها بادارة الحاكم الاداري العام يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ لمصادفة يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٤ عطلة رسمية .

ومن حيث ان السيدة المذكورة لم تكن معاملة بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية اذ ان ادارة الفتوى لوزارة العمل قد استعملت من الوزارة من قانون المعاشات المعاملة به السيدة المذكورة ، وذلك بكتابها رقم ٦ المؤرخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ فاداهها مدير عام الادارة العامة للشئون المالية والادارية بوزارة العمل بكتابه رقم ١/٥٥ المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٦٩ أن السيدة المذكورة عولمت بأحكام قانون الانتظر رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والذي عمل به اعتبارا من ١ فبراير سنة ١٩٥٣ ، واستمرت معاملة بأحكامه حتى ادركها قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، والذي عمل به اعتبارا من الاول من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم صغر بعد ذلك قانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي حل محله قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعاملة به سيادتها حتى الآن . وعلى ذلك فلا وجه لتطبيق أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عليها وإنما تطبق عليها أحكام قوانين المعاشات النافذة في حقها .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والثانين والتعويض للقوات المسلحة شمس على أن

« تسرى أحكامه على المتقاعدين الذين أوضحتهم المادة المذكورة وللوجودين بالخدمة وقتئذ الجبل به والفين يعينون بالخدمة بمعد صدوره ومن بين هؤلاء الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » .

وقد نصت المادة (٧٢) من هذا القانون على أن تضاف الضائكم ومعد الخدمة الإضافية المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧) منه الى مدد خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين في حساب معاشهم أو مكافأتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة والقطاع العام .

كما نصت المادة (٧٤) منه على أن يعمل الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها في جميع الأحوال أما في حالة العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة على أساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة التالية وذلك في حالات المعجز الكلي أو الاستشهاد أو الفقد أما في حالات المعجز الجزئي فيسرى بواقع النصف ويعملون من حيث الضائكم والمدد الإضافية المنصوص عليها بالمادتين (٦ و ٧) معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين .

وينتفع بحكم الفقرة السابقة من هذه المادة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها اذا كان من أفرادها أثناء الحربية العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتماد الثلاثي .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتماد الثلاثي والذين كانوا بخدمة الحكومة أو القطاع العام وقت العمل بأحكام القانون المشار اليه يفييدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم فانهم يعملون من حيث الضائكم والمدد الإضافية المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧)

بمنه معالجة الافراد الاضياع والمكلفين عند انتهاء خدمتهم بصحة نفسانية.
من خدمة الحكومة أو القطاع العام ذلك أن عبارة « من خدم منهم بوزارة
الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من افرادها » الواردة في
الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ المشار إليها لا تنصرف إلى العاملين المدنيين
بالقوات المسلحة أو بوزارة الحربية وقت العمل بالقانون لانهم يستطيعون
من قاعدة الضم بالنسبة لمد الحرب الحرب المشار إليها دون حاجة إلى
الاستناد إلى الفقرة الأخيرة من هذه المادة وانما تصد بها فئة أخرى غير
الموجودين فعلا في خدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة - هي فئة
من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها قبل العمل
بالقانون المذكور وتضافوا بعد العمل به هؤلاء يشار إليهم بـ « العاملين
المدنيين الموجودين بخدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة منذ العمل
بالقانون في الانتفاع بقاعدة الضم من مدة خدمتهم خلال مدة الحرب
المشار إليها - وهذا الحكم الجليد يترى عليهم أيا كان قانون المعافاة
المعلق به كل منهم » .

ومن حيث أن السيدة المذكورة قد نذبت للعمل بوزارة الحربية إدارة
الحكم الإداري العام الفلسطيني خلال المدة من ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤
إلى غاية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وقد وقع الاعتماد الثلاثي لتسمية مدة
خدمتها هذه فإن احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يسرى
على فترة الاعتماد الثلاثي من مدة خدمتها فقط دون باقى المدة ويحق
لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن حكم الفقرة الأخيرة من
المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والمبالي
المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو
كانوا من افرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتماد
الثلاثي وذلك عند تقاعدهم نهائيا من لخدمة الحكومة أو القطاع العام
بعد العمل بهذا القانون .

وعلى ذلك فإن احكام هذه المادة تنطبق فقط على الفترة التي وقع فيها
الاعتماد الثلاثي من مدة خدمة السيد/ .. . لتسمية نهائيا للمعقل

بوزارة الحربية (ادارة الحاكم الادارى العام الفلسطيني) وليس من
كل مدة تديها .

(ملف ٤٤٠/٤/٨٦ - جلسة ١٢/١/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ

المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية.
في الحالة ضابط الى المعاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢
ومنحه اقصى معاش الرتبة التالية لرتبته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ - مقتضاه احتساب مدة خدمة افتراضية هي
الفرق بين مدة خدمته الفعلية ومدة الخدمة التي تعطى للرتبة التالية اقصى
معاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه - ادخل
هذه المدة في تحديد المبلغ الذي يحول لحساب المنتفع طبقا لقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحويل احتياطي المعاش وحساب
مدة الخدمة السابقة في المعاش .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢
وقد نص على ان « يسوى معاش الضباط الذين اقتضت اعادة تنظيم
القوات المسلحة ابعادهم على الوجه الآتي :

الليويزاشية : يمنح كل منهم اقصى معاش صناع حسب مدة خدمته
المحسوبة بمصر والسودان . فقد انطوى على حساب مدة خدمة فرضية
لليويزاشية المنوه عنهم في هذا القرار هي الفرق بين مدة خدمتهم الفعلية
ومدة الخدمة التي تعطى الصاغ اقصى معاش طبقا لقانون المعاشات
المعاملين به ، وعلى ذلك فان هذه المدة الافتراضية تدخل في تحديد المبلغ
الذي يحول لحساب المنتفع تطبيقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية .

رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش ، الصادر تطبيقا لقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها ومياليها الخنيين الصادر بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ التي نصت على أن « يحدد المبلغ الذي يحول لحساب المنتفع وفقا للجنول رقم (١) المرافق وذلك على الإسمن الاسمن » .

٤ - مدة الخدمة التي روعيت في تقدير المعاش أو المكافأة سنوآء اكتلت مبدآا فعلية أو اضافية أو افتراضية .

ب - المرتب في تاريخ ترك الخدمة أو المرتب الذي سوى على اساسه المعاش أو المكافأة أيها أكبر .

ومن حيث أن السيد/ كان يعمل بالقوات المسلحة بمرتبة يوزياشي (نقيب) وعمل بأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقد أحيل الى المعاش اعتبارآ من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ واستحق معاشا شهريا قدره ٣٠ جنيها و ٦٧٥ مليا وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن منح اليوزياشي أقصى معاش صاغ طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ . ينطوى على احتساب مدة خدمة افتراضية هي الفرق بين مدة خدمته الفعلية ومدة الخدمة التي تغطي الصاغ أقصى معاش طبقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وتدخل هذه المدة في تحديد المبلغ الذي يحول لحساب المنتفع طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش .

قاعدة رقم (١٨١)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥٦ لسنة ١٩٦٥ — نصه على أنه
الخدمة في الجمهورية العربية السورية خذنة حرب اعتباراً من ١٩٦٢/٩/٢٧ —
مادة مستشار بمجلس الدولة إلى الذين مشرفاً على مكتب للمونة الفنية
للجمهورية العربية — حساب مدة إعارته مضاعفة في معالته باعتبارها قد
قضيت في خدمة الجمهورية العربية — عدم جواز حساب مدة إعارته لخدمة
الجمهورية العربية السورية مضاعفة في معالته .

مجلس الوزراء :

في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن
المعاملات العسكرية — وهو القانون المطبق به السيد المستشار — تنص
على أن مدة التي تقضى في الحرب سواء كانت في العسكرية البرية أو البحرية
أو قوة الطيران الحربية تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة العسكرية
المقرر في قانون المعاشات العسكرية ويعطى حكم المدة التي تقضى في
الحرب كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون الذين يلحقون بالعمل في منطقة
حربية أثناء الحرب .

ومن حيث أن مدة الخدمة التي قضاهما السيد المستشار
في الذين يقع بعضها في ظل العمل بأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩
للسنة ١٩٢٠ وللجنس الآخر في ظل القسطنطين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن المعاشات والمكافآت، والتأمين والتعويض للقوات المسلحة

ومن حيث أن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠
تخصي بحساب مدة الخدمة في زمن الحرب باعتبارها ضعف مقدارها
الحقيقي في تسوية المعاش أو المكافأة ويأن يكون البغلة زمن الحرب في
تطبيق هذه المادة بمقتضى أمر منى من اختصاص وزير الحربية تعيين

رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية بحيث ينتفعون بهذا الحكم .

وتنفي المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بان تضاف الفصائل الاتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المصالح أو المكافأة .

١ - مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب . وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا في الاعمال الحربية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ ويقضى في مادته الاولى بان « تعتبر الخدمة في الجمهورية العربية السورية خدمة حرب اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ » .

ومن حيث ان يؤدي النصوص المتقدمة ان كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون العاملون بالحكام المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ الذين يلحقون بالعمل في منطقة حربية في خدمة الحكومة المصرية وتعتبر اليهم كذلك اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ تكون في حكم المدة التي تنفي في الحرب وتحسب بمضافة في المعاش ودون ما حاجة التي تصيد الانراد المستفيدين من هذا الحكم ذلك ان ما تنص عليه المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه من ان يصدر وزير الحربية قرارا بتعيين رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة في الاعمال الحربية مقصورة على رجال العسكرية ، اما المدنيون فانه يكى لانتمهم من هذا الحكم ان يكونوا قد عملوا في اليمن اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ لانه هذا التاريخ تعتبر خدمتهم فيها خدمة حرب طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث ان المشوع اراد بتقرير هذه الفيزة ان يمنح من يكفون بالعمل وقت الحرب في اماكن تتعرض لخطرهم عن الظروف غير العادية التي يعملون بها ، وذلك بمضافة هذه المدة عند حسابها في المعاش وتضاف بخصم بقيمة المال ان تكون هذه المدة قد قضيت في خدمة

الجمهورية العربية المتحدة ولحسابها لأنها الحكومة التي تتحمل بعبء هذه المزية إما إذا كانت هذه الخدمة قد قضيت لحساب حكومة أجنبية غير حكومة الجمهورية العربية المتحدة فإنها لا تحسب مضاعفة في المعاش.

ومن حيث أنه تأسيساً على هذا يتعين التفرقة بين المدد التي قضاه المستشار ... في اليمن في خدمة الجمهورية العربية المتحدة فتحسب مضاعفة في المعاش وبين المدد التي قضاه سيادته في خدمة حكومة اليمن فلا تحسب في المعاش.

ومن حيث أن المدة التي قضاه سيادته مشرفاً على مكتب المعونة الفنية للجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ هي وحدها التي قضاه في خدمة الجمهورية العربية المتحدة في اليمن فتعتبر خدمة حرب وتحسب مضاعفة في المعاش أما المدد التي قضاه مستشاراً لمجلس رئاسة الجمهورية العربية اليمنية اعتباراً من ١٩٦٢/٣/٩ حتى آخر فبراير سنة ١٩٦٤ أو معاراً للعمل بها اعتباراً من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ فلا تحسب مضاعفة في المعاش لأنها قضيت في خدمة حكومة أجنبية.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حساب المدة التي قضاه المستشار ... مشرفاً على مكتب المعونة الفنية باليمن اعتباراً من ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ مضاعفة في المعاش.

(ملف ٤٧٦/٤/٨٦ - جلسة ١٦/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

نذب العمال للعمل بالقوات المسلحة — لا يجوز حساب مدة الحرب مضاعفة في معاشهم أو مكافأتهم — أساس ذلك — أن القتالون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والكتابين والتعويض للقوات

المسلحة قسم العاملين المدنيين الى ثلاث فئات ، الاولى ، تشمل الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين ، والثانية تضم المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، اما الثالثة فتجمع الموظفين والعمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة — لا يدرج في هذه الفئات الثلاثة العامل المنتدب للعمل بالقوات المسلحة — اختلف القذب في طبيعته عن التكليف — كما انه لا يقطع صلة العامل بالجهة المنتدب منها ليصبح من عداد العاملين بالجهة المنتدب اليها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ينص في المادة الاولى على انه « تسرى احكام هذا القانون على المتقاعدين الاثنيين :

(١)

(هـ) المكلفون بخدمة القوات المسلحة في حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(و) الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة وفي حدود الاحكام الخاصة بهذا القانون « . وينص في المادة السادسة منه على انه « تضاف الضمائم الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش او المكافأة :

(١) : مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب — وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية « وينص في المادة ٧٢ على انه « تضاف الضمائم وبمدد الخدمة الاضافية المنصوص عليها في المادتين (٦ و ٧) من هذا القانون الى مدة خدمة الضباط وضباط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين العموميين في حساب معاشاتهم او مكافآتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة او القطاع العام ... » وتنص المادة ٧٣ على انه « تسرى احكام المواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢) على الانفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة « وتنص المادة ٧٤ على أن « يعمل

الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها ويضافون من حيث الضمان والمدة الإضافية المنصوص عليها في المقتنين (٦ و ٧) معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين » .

وتطبيقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المنشور اليه أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة الأولى على أنه « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة العاملين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » ونص في المادة الثانية على أنه « يتحدد تاريخ انتهاء مدة الحرب بقرار يصدر من رئيس الجمهورية » .

ويستفاد من تلك النصوص أن المشرع قضى بأن تضاعف إلى مدة الخدمة الفعلية عند حساب المعاش أو المكافأة مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب ، ومد هذا الحكم إلى طوائف محددة من العاملين المدنيين العاملين بالخدمة في القوات المسلحة وأناط المشرع برئيس الجمهورية إصدار قرار بتحديد مدة الحرب التي تحسب بمعاملة في المعاش على النحو المتقدم .

ولقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى تاريخ انتهاء الحرب الذي يحدد بقرار لاحق ، وعليه فإن من يندرج من المدنيين تحت إحدى الفئات المبينة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يصبح من حقه إضافة مدة مساوية لمدة خدمته التي أمضاها بالقوات المسلحة في الفترة المبينة بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه عند حساب معاشه أو مكافأته ،

والعاملون المختفون الذين قرّر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة الحرب بمعاملة في معاشهم ينقسمون طبقا للنصوص هذا القانون إلى ثلاث فئات - الأولى - وتشمل الضباط وضباط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين العموميين . ويضم الثانية المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، أما الثالثة فتتبع المرتفعين والعمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة .

ومن الجدير أن العايل المنتدب في الحالة المعروضة لا يندرج في الطائفة الأولى التي تشمل الإفراد الاحتياط في مخطف الرتب من الموظفين العموميين كما أنه لا يندرج في طائفة المكلفين لأن التكليف يختلف طبيعته من النذب فهو نظام استثنائي متميز يختلف عما عداه من النظم المالونة في الخدمة العامة وبالتالي لا يخطط بالنذب ، وبمقتضاه يلحق الفرد بخدمة القوات المسلحة جبراً عنه مراعاة للمصلحة العليا للبلاد . أما النذب فهو وسيلة عادية من الوسائل التي تقرها نظم الوظائف للاستعانة بالموظف للقيام ببعض الاعمال في جهة غير جهته الأصلية شريطة أن تكون حاجة للعمل بجهته الأصلية تسبب بذلك ، وايضا فإن التكليف يختلف عن النذب من ناحية مصدره وإدائه والأشخاص الخاضعين له وآثاره - فهو نظام مقرر في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التهيئة العامة المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ والذي يخلو في المادة (٨) منه مجلس الدفاع الوطني سلطة تكليف كل أو بعض أفراد الطوائف المهنية المخططة بالخدمة في وزارة الحربية ، كما يمنح رئيس الجمهورية سلطة إصدار أمر بناء على المادة التاسعة بتكليف من يدعو الضرورة تكليفه من غير الطوائف التي يهيئها الدفاع الوطني - فلا يلزم إذن أن يكون المكلف ونفا لهذا النظام موظفا عاليا ، ويترتب على التكليف منح المكلف للمزايا والبدلات العسكرية والمميزات المقررة لعايلي الرتبة الأصلية المعادلة للمرتبة الشرفية الممنوحة له ، بينما يستند النذب بالنسبة للحالة المعروضة الى المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كل في نطاق اعمالها الزمنية ، ويختص الوزير أو رئيس الهيئة حسب الاحوال بإجرائه على طلب الجهة المطلوب نذب الموظف اليها ، وهو نظام لا يطبق الا على موظف عام ولا يترتب عليه لفادته من المزايا التي تمنح للعسكريين .

وبالمثل فإن المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا يندرج في الطائفة الثالثة التي لا تجمع سوى الموظفين والعمال المدنيين من موظفي وعسايل وزارة الحربية ، وليس من شأن النذب أن يكسب للنتدب هذه الصلة ، لأن النذب لا يخلو أن يكون إجراء مؤقتة ليس من شأنه أن يقطع صلة للعامل بالجهة المنتدب منها ليمسح في عداد العاملين بالجهة المنتدب اليها ، ولا يجوز الحاجاج بأنه يعمل في ذات الظروف التي يعمل فيها العاملون المدنيون .

بالقوات المسلحة كما يتعرض لذات المخاطر التي يتعرضون لها ذلك لان مضاعفة مدة الحرب عند حساب المعاش انها هو حكم استثنائي غيبا .
ماليا على الخزانة العامة ومن ثم لا يجوز مده الى طوائف اخرى لم يرد بها نص صريح عن طريق التوسع في التفسير أو القياس .

وبناء على ما تقدم فان السيد/... .. المعروضة حالته والذي ندب في المدة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ١٩٧٤/٢/١١ للعمل بالبريد العسكري خلال الفترة التي اعتبرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ خدمة حرب لا يحق له الامادة من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .
بإضافة مدة مساوية لمدة ندبه الى المدة المضبوطة في المعاش .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا يتدرج في مداد طوائف العاملين المدنيين الذي قرر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة الحرب مضاعفة في معاشاتهم أو مكافأتهم .

(ملف ٢٢٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٣/٩)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

أحقية أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٩/١/٢ في الامادة من أحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها في تاريخ انتهاء خدمة كل منهم وذلك وفقا لاسباب انتهاء الخدمة — أحقيتهم في حساب مدة الخدمة أثناء الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مضاعفة في المعاش — أساس ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الذي حل محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

بمقتضى الحكم :

ومن حيث أن البحث فيما إذا كان من حق المظنون أصلا لمصالحه والذي حل وورثته محله بعد وفاته أن تضاعف له عند حساب مدة خدمته في المعاش مدة الحرب العالمية الثانية - الواقعة خلالها - استنادا إلى أحكام القوانين القائمة في تاريخ انتهاء الخدمة لا جدوى منه لأنه إن صح أن له حقا في ذلك فقد سقط بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ التي تسرى بحكم المادة ٢٠ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الذي عومل به . فيما لم يزد به نص خاص فيه ، إذ تقضى المادة ٥١ هذه بأنه « لا يجوز المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربطه بصفة نهائية ، وتستثنى من ذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند الضريبة » وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستناد في هذا الحق إلى حكم المادة ٧٤/٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، لأنه من جهة ، فايد الصحيح في أمرها ، وهو ما ذهب إليه المدمى نفسه ، أنها تريد لاستحكام القوانين المعمول بها من قبله في شأن اضلته بمدد الحرب مضاعفة للموظفين العاملين بقوانين المعاشات المدنية متى عاصروا تلك الحرب وعملوا خلالها في مناطق عسكرية واعتبروا مشتركين في الجهود الحربية سواء بالنص أو بالأحوال إلى قانون المعاشات العسكرية ، إذ المقرر في جميعها أن تمنح حكم المدة التي تقضى في الحرب كل مدة يقضيها هؤلاء أيضا إذا احتوا بالعمل في مناطق حربية خلالها ، وهو ما عبرت عنه المادة ٧٤ هذه بالعمل مع القوات المسلحة ، فقد سقط الحق فيه بنص المادة ٥١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر . وبذلك أصبحت المنازعة غير مقبولة ، لأنها مطالبة بمعدل المعاش ، على أساس زيادة المدة التي حسب على أساسها .

ومن حيث أنه متى كان الأمر على ما تقدم ، فلا محل لتعقيب الحكيم المظنون منهما فيما أورده تقريرنا لما اتجه إليه في موضوع المنازعة من قرارات قانونية بما في ذلك ما لاحظته تقرير الطعن وقامت عليه أسبابه ، إذ لا جدوى من ذلك ما دامت النتيجة التي خلص إليها تحل على دعامة أخرى ، تؤدي إلى عدم قبول الدعوى وهو يخزله رفضها في النتيجة من حيث عدم أجابة المدمى إلى طلبه .

ومن حيث أنه وإن كان ما سبق — إلا أنه قد صدر أثناء نظر الطعن أمام هذه المحكمة القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الذي حل محل القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وتقتضى المادة السادسة منه بأن يعامل أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين انتهت خدمتهم قبل ١/٢/١٩٦٩ والمستحقون منهم بأحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها في تاريخ انتهاء خدمة كل منهم وذلك وفقاً لأسباب انتهاء الخدمة على ألا تقل من الحد الأدنى الوارد بهذا القانون إذ كان ذلك أصح لهم وطبقاً للمادة العاشرة منه يعمل بحكم المادة ٦ هذا من ١/٧/١٩٦٨ ومن ثم يكون للمرحوم باعتبار أنه كان من أفراد القوات المسلحة الفرعية المشار إليها حقاً في المعاملة بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية المعمول به عند تركه للخدمة ، ولذلك يبيد تبعا من حكم المادتين ٥ و ٦ منه في شأن إضافة مدة مساوية لمدة الحرب لن عمل منهم زمنها إلى مدة خدمته الحقيقية عند حساب المعاش ، فتحسب له شلته شأن سائر المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية من عاصروا الحرب العالمية الثانية ، وهم في الخدمة ، مدتها بضعف مقدارها عند تقرير المدة المحسوبة في المعاش بتحقيق مناسط تقرير الامادة ، من هذه المزية في حقه عملاً بالأمر الملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد زمنها من ٣/٩/١٩٣٩ حتى ١٩/٨/١٩٤٥ واعتبار القطر كله منطقة عسكرية ، وبقرار وزير الحربية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبار كل المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية المعاصرين لها وهم في الخدمة مشتركين فيها ، بقتضى ما خصه به القانون من تعيين هؤلاء بقرار منه مما يترتب عليه حكم النعم انتفاعهم تبعا من مزية إضافة مدة هذه الحرب مضاعفة في المعاش . على أن أثر هذا الضم بالنسبة إلى حالة المدعى محدود من حيث آثاره المالية بشرط عدم صرف غرور. مالية عنه ، عن الفترة السابقة على ١/٧/١٩٧٨. أما بالنسبة للمادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه من أجل ذلك — يتعين إلغاء الحكمين المطعون فيهما والقضاء في موضوع الدعوى بأحقية المدعى في طلبه حساب مدة الحرب المالية الثانية مضاعفة ضمن مدة خدمته المحسوبة في المباشرة ، وإعادة

دمدبل معاشه على هذا الأساس ، في تاريخ إنهاء خدمته مع تعديل معاشه ورتبه المستحقين منه تبعيا ، عملا بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ ، واعتبرا بـ ١٩٧٨/٧/١ مع الزلم الدمى عليها المصروفات عملا بالمادة ١٨٦ من المصلحة لانه فضيلا من ان الامر انتهى الى اجابة الدمى الى فصل طلبة ، رغم جد القانون من بعض آثار ذلك بالنسبة الى الفروق المالية ، فانها ظلت تنكر ان كل حق للدمى في هذه الاصلية حتى بعد القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر ، وحتى حجز الدمى للحكم .

(طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

حساب مدة الفصل بكتا قضيت والفنية متى كان قرار الفصل غير صحيح وتم بحجة لا وجه لاشتراط الوجود الفعلي والفنية لفصلها المدة مضاعفة في المعاش .

ملخص الفتوى :

المادة (٧٣) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للجهات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يماثل العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقا لقانون التأمين الإجتماعي أو لقوانين المعاشات العاملين بها حسب الأحوال . . . وصري عليهم أحكام المادتين (٨ ، ٩) من حيث الضمائم والمدد الإضافية وتحسب مدد الضمائم والمدد الإضافية ضمن المدة المستحق عنها التعويض المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعي وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة والمعارون والمنتدبون والمحقون منهم للعمل بالقوات المسلحة خلال مدة ملهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو كل من ارادها والمعارون والمنتدبون والمحقون أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي أو حرب اليمن أو منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلي بها » .

(م ١٢ - ج ٢٠)

ومعاً ذلك أن المزعوم وضع أصلاً عاماً من مقتضاه معالجة العائلين المدنيين بالقوات المسلحة وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي على أن تطبق عليهم الأحكام الخاصة بحساب المدد الإضافية والضمان ومنها مدد الحرب بعداً بمعاملة في المعاش أو المكافأة مع تطبيق هذا الحكم على من عمل بالقوات المسلحة خلال الحروب الميمنة بالنص ومنذ عدوان يونيو ١٩٦٧ ومن ثم فإن وجود العامل المعروضة حالته في الخدمة بعد هذا العدوان يترتب عليه حساب مدة خدمته خلال الفترة التالية له مدة مضاعفة في المعاش ما لم تنتهي خدمته بسبب مشروع يقرره القانون فإذا كانت خدمة هذا العامل قد انتهت قبل بلوغه سن الخامسة والستين المحدد لحالته إلى المعاش فإن سحب القرار الصادر بإنهاء خدمته يترتب عليه بحكم اللزوم اعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار ، ومن ثم تعتبر مدة الفصل كأنها قضيت في الخدمة ، الأمر الذي يوجب وقد تمت خلال مدة حرب حسنها بمضاعفة في المعاش وفقاً لحكم النص ولا وجه لاستراط الوجود البطلي بالخدمة والتعرض للخطر بالنسبة لهذا العامل خلال تلك المدة إذ أنه منع جبراً عنه بمقتضى قرار الفصل من المساهمة في المجهود الحربي خلالها ، فضلاً عن أن حساب تلك المدة على هذا الوجه انطباقهم كأثر من آثار السحب شأنها في ذلك شأن باقي الآثار المترتبة عليه ومن بينها اعتبار مدة الفصل مدة خدمة حقيقية وليس من المقبول الاعتراف بهذا الأثر مع انكار وجهه الآخر المتعلق بحساب ذات المدة مضاعفة في المعاش وفقاً لحكم النص ، ذلك لأن جميع الآثار المترتبة على السحب تتحقق في الواقع أو ترتب اعتباراً أن استحالة تحقيقها واقعاً كما أنه ليس من الأنطقي أن يشترط التحقق في الواقع نيباً هو بطبيعته أمر اعتباري ، إذ يستحيل طلب التحقق الواقعي بالنسبة لآثار تترتب بطبيعتها في زمن مضى .

لذلك انتهى رأى الجنفية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أخقية السيد/... في حساب المدة من ١٩٧٣/١/٧ إلى ١٩٧٨/٩/٦ ضمنية حرب تصف إلى معاشه .

الفرع الثالث

معاش الاصابة

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

ان المعاش الخاص الذى يقرر الضابط المصاب فى الخدمة اما يكون تقريره مؤقتا ولا يفيد بصفة نهائية الا اذا تجاوز الضابط المصاب سن الخمسين او ثبت ان الجرح غير قابل للشفاء .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى احكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية يتبين ان المادة ٢٩ تنص بمنح معاشات خاصة للضباط بوصف الضباط والعسكر الذين يصابون فى قتال حربية او فى خدمة امر بها .

ثم بينت المادة ٣٠ طريقة الاصابات فقررت انها تثبت بمعرفة القومسيونات الطبية التى تعينها وزارة الحربية ايا فى زمن الحرب فتثبت بتقارير رسمية من القيادة العسكرية وانه يعمل تطبيق طبقات لقانون الجيش لمعرفة ما اذا كان الضابط او الصف ضابطا او العسكرى كان وقت الاصابة فى خدمة امر بها .

ثم نصت الفقرة الخامسة من هذه المادة على ان « المعاشات والمكافآت الخاصة الواردة ذكرها فى المادتين ٣١ و ٣٢ لا يجوز اعطائها الا بعد موافقة راي لجنة مشكلة فى وزارة الحربية ومؤلفة من مندوب من هذه الوزارة ومندوب من الوزارة المالية ومن طبيبين من اطباء الجيش ، وتبدى هذه اللجنة رايها بعد فحص الشهادة المخطئة من القومسيون الطبي وتقرير القيد العسكرية » .

ونصت الفقرة السادسة منها على أنه « لا يجوز الطعن في رأى هذه اللجنة أمام أية محكمة كانت » .

ثم بينت المادة ٣١ طريقة تسوية المعاش الخاص بالنسبة الى الضباط وبينت المادة ٣٢ طريقة تسوية المعاش أو المكافأة بالنسبة لصف الضباط والعساكر ، وقررت المادة ٣٣ اعتبار المريض أو العاهة التي يصاب بها أحد رجال الجيش في وقائع حربية أو في خدمة أمر بها أو بسبب حالة الطقس في الجهة التي كلف الخدمة فيها بمثابة الجروح المنصوص عليها في المادتين ٣١ ، ٣٢ .

ثم جاءت بعد ذلك المادة ٣٤ وقررت أن :

« المعاش الخاص الممنوح بموجب الأحكام السابقة يقيد بصفة نهائية للضباط وللصف ضابط والمسكري متى تجاوز سن الخمسين أو ثبت أن الجرح أو العاهة أو المرض غير قابل للشفاء » .

« فيها عدا الأحوال التي يكون فيها عدم القابلية للشفاء ظاهراً يكون اثبات عدم إمكان الشفاء بعد حصول الجرح أو الإصابة بستين يوماً بواسطة قومنون طبي الجيش أو . . . » .

ثم نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه في حالة ما إذا ثبت من الكشف الطبي أن صاحب المعاش قد شفى فستطب المعاش الخاص المرتب له . ويمكن ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مدة خدمته مضاعفاً إليها ثلاث سنوات .

ويستفاد من هذه الأحكام أن المعاش الخاص الذي يقرر للضابط بمقتضى أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٠ أنها يكون تقريره مؤقتاً ، ولا يقيد بصفة نهائية إلا إذا تجاوز الضابط سن الخمسين أو ثبت أن الجرح غير قابل للشفاء .

وقد بينت المادة ٣٤ طريقة هذا الإثبات في حالة ما إذا لم يكن عدم إمكان الشفاء ظاهراً فمقررت أن عدم القابلية للشفاء يثبت بواسطة قومنون طبي الجيش (أو غيره من الأطباء) المنصوص عليها في المادة بعد حصول الجرح أو الإصابة بستين يوماً . ومعنى ذلك أن هذا الكشف لا يكون إلا بعد إحالة

الضابط الى المعاش وتقرير معاش خاص له ، والغرض منه هو شطب المعاش الخاص أو حيورته نهائيا بحسب ما اذا كان الضابط قد شلى أو لا .

ماتقومسيون الطبي اذ يكشف عن المصاب عقب الإصابة وقبل الاحالة الى المعاش اما يقوم بالاختصاص المخول له بالمادة ٣٠ من قانون المعاشات العسكرية لا بالمادة ٣٤ منه . وبين ثمة لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في هذه المادة الأخيرة .

(متوى رقم ٢٨٣ — في ١٩٥٢/٥/٢١)

ملاحظة رقم (٨٦)

الطعن

الطعن في قرار قطع معاش الإصابة — تطبيقه على انه طلب تعويض

عن الإصابة غير سعيد .

لجس الحكم :

ان الحكم المطعون فيه ذهب على ما جاء بأسبابه الى تكيف طلب المدعى بأنه في حقيقة طلب تعويض عن الإصابة بسبب أداء الخدمة العسكرية ، ومؤدى هذا التكيف أن يصعب القضاء المدعى — بعد إلغاء مقرر اللقاضي — هو صاحب الاختصاص بالفضل في المنازعة دون بحكم مجلس الدولة ، وهذا التكيف غير صحيح ، ذلك أن الشايت من الأورق أن المدعى يختصم القرار الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٦٨ من هيئة التنظيم والإدارة بالقوات المسلحة بقطع معاش المدعى الذي كان قد تقرير له احتجازا من ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ تأسيسا على ما ثبت لدى الهيئة المذكورة من أن الإصابة التي أدت الى رعت المدعى من الخدمة العسكرية لعدم اللياقة الطبية في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ كانت بغرم سبب الخيبة . وإذا استبعدت المدعى المنازعة في قطع معاشه على النحو المشار اليه البيان ولم تقتض طلباته ثمة تعويضا عن اصابته التي يقول أنها كانت بسبب أداء الخدمة العسكرية ، فإن تكيف الحكم المطعون فيه للالاق المدعى بأنه طلب تعويض عن اصابته بسبب أداء الخدمة العسكرية يكون غير صحيح .

(ظمن رقم ٢١٧ لسنة ١٥ في — جلسة ١٩٧٤/١٤/٧)

الفصل الرابع

معاش المستشهد والمفقود

قاعدة رقم (٨٧)

المادة :

المعاش الذى يصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية تطبيقا للقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ - معاش قانونى عادى يستحق عنه اعالة غلاء المعيشة .

ملخص الفسوى :

ان القانون رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التى تصرف لأسر الشهداء والمفقودين أثناء العمليات الحربية مرتبط بالمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أن « تسرى على المستحقين المذكورين (فيه) بلقن الشروط الواردة بالمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والتي لم ينص عليها في هذا القانون » . كما يبين من استعراض مضمونه أن المعاش المقرر بمقتضى أحكامه هو نوع المعاشات التى تمنح بسبب الإصابة في وقائع حربية أو أثناء الخدمة والتي نظمتها المواد من ٢٩ الى ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه ، والقوات المنشئة للمعاش في المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، هي ذات الواقعة المنشئة للمعاش في المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . وقد جاءت أحكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ معدلة لحكم المادتين ٣١ ، ٣٥ السالفتي الذكر ، ذلك أن هاتين المادتين تنصان على الإعانات التى تقع أثناء العمليات الحربية لرجال القوات المسلحة فقط ، فرأى المشرع أن آثار الحرب لم تعد مقصورة على ميدان القتال بمعناه القديم مما يقتضى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ حتى تشمل فضلا عن رجال القوات المسلحة العاملين ، فغيرهم من المدنيين .

الذين يلحقون بخدمة تلك القوات ، والذين يقع عليهم اعتداء الضحايا فيشاركون في دفعه ، ولهذا أصدر القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ متضمناً في مادته التاسعة الضباط وغيرهم من يصابون بذات الإصابات وهم ضباط الشرف والمصولات والصف ضباط والمساکر المتطوعون ومجنودو الخدمة وضباط الإختياط والمكلفون من موظفي الحكومة المدنيين والمكلفون من غير موظفي الحكومة والمستفيدين الخارجون عن هيئة الضباط وعمل اليومية وذلك وسع نطاق سريان المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ — بإضافة الطوائف المشار إليها إلى رجال القوات المسلحة الذين كانوا يستحقون دون سواهم المعاش طبقاً لأحكام المادتين سالتين الذكر ، ثم أخذ بذات القاعدة المقررة فيه وهي استحقاق المعاشين بسبب هذه الواقعة بغض النظر عن مدة الخدمة ، كما اتتبع منه الأحكام الواردة في المواد من ٢٩ إلى ٣٦ وهي الخاصة بتحديد مقدار المعاش .

ويخلص مما تقدم أن المعاش المقرر بمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ هو معاش قانوني عادي ينظم أحكامه هذا القانون على غرار المعاشات العادية التي تقررها القوانين المشار إليها .

ولما كان المعاش القانوني العادي هو وحده الذي يستحق عنه إعانة غلاء المعيشة ، طبقاً لما انتهى إليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، لذلك فإن المعاش المقررين طبقاً للقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ تستحق عنه إعانة غلاء المعيشة بالنسبة والفئات المقررة .

(انتهى رقم ٢٢٤ — في ١٩٥٩/٤/٥)

قاعدة رقم (٨٨)

المادة :

أفراد القوات المسلحة الفرعية — معيشتهم من حيث المعاش بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة في الفترة

المسلحة على نشر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ وقيل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ في شأن الممتلكات والمكتبات والمباني والصنوف القوات المسلحة — أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه لم تكن تسري على القوات المسلحة القرمية إلا في الظروف العادية — أثر ذلك مجاملة من حيث التبريد منهم في الفترة المشار إليها بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

بالمصريين القويين

١- طبقاً للقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن القوات المسلحة والقوية القديمة والقوية لضم القوات المسلحة تكون القوات المسلحة من قوات رئيسية ومن قوات فرعية وقوات استثنائية ، وأن القوات الفرعية هي قوات التسليح وقوات الخوذ والقوات البحرية بحملة الموانئ والمناير . وطبقاً للمادة ٨٨ من قانون التأمين والمقاربات لموظفي الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ « تسري أحكام هذا القانون على القوات القرمية بالقوات المسلحة المتضمن عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك إلى حين تقرير أحكام خاصة في شأنهم » .

٢- وقد معزز القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاشيات والممتلكات والمباني والصنوف القوات المسلحة ولنص في المادة الأولى على تعيينها الجكنة على :

(أ) الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

(ب) الضباط الشرف والمتقاعدون والمطعمون من ضباط الصف والجنود ومجددو الخبة براتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية .

(ج) ضباط الصف والجنود المجددون ومن في حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(د) الضباط ذوي الإعاقة والجنود ذوي الإعاقة المستعصون للخدمة بالقوات المسلحة في حدود الأحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(٢١) المظنون: بخرقة القوات المسلحة في حدود الاحكام المضافة الواردة بهذا القانون .
(٢٢) المظنون: والمبالى المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة في حدود الاحكام المضافة الواردة بهذا القانون .

ويعتبر في حكم المجندين الزاماً جنبا إلى جنب والجنود الذين يعملون من الطائفة المالقة معاملة المجندين الزاماً متساو كاتوا مطومين هاديين كوا حصى شدة بالزاهب الخاضع من المخلص الارابيين او المظنوعين الصاعين أو الطلبة المطومين بالمشقات الصليبية بالعرفت المصطعة .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لم تكن تسرى في الاصل عند صدوره على القوات الفرعية الا من كان من افراد هذه القوات من ضباط الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم المصطعين بحكم القوة مستقلة الفكر التي ان سمر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتحديد بعض احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وبمقتضاها صلت الفترة بـ من المادة الاولى من القانون الاخر المتسار إليها بحيث أصبح نصها كالآتي :

« ضباط الصف والمجندين وقوى الزام المالقة من ضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية » .

وقد عمل بهذا التعميل اعتباراً من تاريخ العمل باحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ عدا الاحكام الخاصة بضباط الصف والمجندين وضباط الصف والجنود قوى الزام المالقة بالقوات المسلحة الفرعية فقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على العمل بها اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

وقد نشر في العدد الجابر في ٢ يناير سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث انه في الفترة السابقة على نشر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بالجريدة الرسمية ومن قبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تسرى على القوات الفرعية بالقوات المسلحة احكام القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٣ في شأن التأمين والمعاشات: «توظف الدولة المدنيين طبقاً للمادة ٨٨ من هذا القانون التي كانت تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المتفوض عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك إلى حين تقرير أحكام خاصة في شأنهم» .

ومن حيث أن الأحكام الواردة في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لم تكن تسري على القوات المسلحة الفرعية إلا في الظروف العادية ، إذ تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أن «يعامل الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة في الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقاً لقوانين المعاشات الخاضعين لها في جميع الأحوال» .

أما في حالة العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ فبمسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة على أساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة المدنية التالية ، وذلك في حالات العجز الكلي أو الاستشهاد أو الفقد ، أما في حالات العجز الجزئي فبمسوى المعاش بواقع النصف ... » .

ومن حيث أن حكم المادة ٧٤ سالفة الذكر ينصرف إلى المعاملين بقوانين معاشات أخرى خلاف القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، ومن هؤلاء المعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سواء كانوا معاملين بأحكامه بحسب الأصل أو بموجب المادة ٨٨ منه أي من القوات الفرعية التي تخاطبها بأحكام هذا القانون في الظروف العادية شأنها شأن الموظفين والعمال والمدنيين أما في حالات العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فيتمتع بتسوية معاشات أفرادها طبقاً لما نصت عليه المادة ٧٤ من هذا القانون ، وليس من المستغاب أن يعامل المدني بالقوات المسلحة في العمليات الحربية معاملة أفضل من أفراد القوات الدورية والكل يخضع لقانون المعاشات المدنية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في الظروف العادية أما في حالات العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بقدر ارتأى المشرع أن يمنح المعاملين بقوانين معاشات أخرى من الذين يعملون بالقوات

المسلحة أو المستحقين عنهم مزايا الفضل عند العجز الكلى أو الجزئى أو:
الاستشهاد أو القتل .

ومن حيث ان الشهيد كان مقطوعا بسلاح الحدود فهو من
القوات الفرعية التى تعامل فى الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٦٨ بأحكام القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ الا أن ذلك لا يصدق الا
فى الظروف الطبيعية أما وقد استشهد فى العمليات الحربية بالجمهورية
العربية اليمنية فى ١٩٦٥/٦/٦ . فان معاشه يسوى طبقا لما نص عليه المادة
٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى
سريان أحكام المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على
حالة الشهيد

(ملف ٤٧/١ — جلسة ١٩٧٠/٧/١)

قائمة رقم (٨٩)

المادة :

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المعاشات التى تصرف لأسر
الشهداء والمفقوتين أثناء العمليات الحربية — منح معاش لورثة عامل مدنى
من الضباط الاحتياط فقد أثناء العدوان الثلاثى ، بالتطبيق لأحكام القانون
المذكور — إعادة تسوية المعاش المستحق لورثته طبقا لأحكام القانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض
للقوات المسلحة — وجوب الاعتماد بتاريخ القتل ومن ثم ربط المعاش على
اساس المرتب المستحق فى هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ . بشأن المعاشات

التي تصرف لأسر الشهداء والمفتودين أثناء العمليات الحربية - والمعمول به عند فقد المبيد المذكور - تنص على أن « يصرف لمن يعولهم الشهيد أو المفتود مبلغ شهري بصفة عاجلة يعادل مايعتبه الأصلية الشهرية وذلك لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ استشهاده أو فقدته » ..

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « المفتوقين (١) إذا لم يظهر المفتود حتى انقضاء الفترة المنصوص عليها في المادة الأولى يمنح المستحقون في معاشته معاشا شهريا مؤقتا يعادل ما يستحقون من معاش عن مورثهم كما لو كانت وفاته قد ثبتت لماذا ما ثبتت وفاته مستقبلا يسوي معاشهم بصفة نهائية وذلك كله طبقا للأحكام الواردة في هذا القانون (٢) » ..

ويستلزم من ذلك أن المشرع أورد أحكاما خاصة فيما يتعلق بحقوق ورثة المفتود المترتبة على فقدته أثناء العمليات الحربية ، وهذه الأحكام لا تخرج في جملتها - كما أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون آتت الذكر - عن اعتبار المفتود شهيدا إلى أن يظهر على قيد الحياة . ومن ثم فإن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش والتي يتم على أساسها ربط المعاش المؤقت ثم المعاش النهائي إنما تتحدد بتاريخ الفقد ، وبالتالي بالمرتبة المستحق في هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن ~~المفتوقين~~ والمكفلات والثمنين والتمويض للقوات المسلحة تنص بعدد ~~بعض~~ ~~العمليات~~ - تصفية حالات المستشهدين ومن في حكمهم والمفتودين في العمليات الحربية من أفراد القوات المسلحة والاحتياط والمكفلات بالقوات المسلحة ومن أفراد الحرس الوطني وكثائب المقاومة الشعبية ومتطوعي الجبهة العربية الذين اشتركوا في حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثي ~~أول~~ في العمليات الحربية باليمن طبقا لأحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٨٠ مكررا (٥) من هذا القانون على أنه « بخصوص تطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون يعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ الفقد بالنسبة للأحكام الخاصة بربط المعاش وتحديد المستحقين له . ويعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ صدور القرار المشار إليه

في المادتين ٢٨ و ٥٧ (وهو قرار وزير الحربية باعتبار المفقود شهيدا أو متوفى) بالنسبة لتبليغ الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون فيها عدا ما استثنى بنص خاص .

ومن حيث ان ملاد هذه النصوص انه ولئن تعين امادة تبوية المعاش المستحق من المرحوم ... طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — الا انه فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بربط المعاش من حيث مدة الخدمة والترتب يجب الاعتماد في ذلك بتاريخ الفقد الذي حدث في ١٩٥٦/١٠/٢٨ .

ومن حيث ان الاحكام الواردة في قوانين المعاشات العسكرية تعتبر احكاما خاصة بمن لم تكن واجبة التطبيق بحيث لا يرجع الى الاحكام العامة للمفقود الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه عند تسوية معيشة المرحوم يتعين الاعتماد بتاريخ الفقد ، وبالتالي يربط المعاش على اساس الترتيب المستحق في هذا التاريخ .

١ مله ٥١٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٩٠)

المسألة :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة يعتبر في حكم المستشهد من يتوفى أثناء مشروعية التدريب بالخطرة الحية او التحام الواقع او بكت وازالة الاعلال او الانزال الجوي وكذا الحالات المشابهة التي يصدر بها قرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ — يعتبر مستشهدا من يتوفى من افراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما بغض احوال من المتوفى —

«المبرة في تحديد ما يدخل تحت مداول عبارة « نتيجة حوادث الانفجار عموما »
هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٨ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص على ان « تصاد تسوية المعاشات التي منحت للمستحقين عن المستشهدين والمفقودين اعتبارا من ١٥/٥/١٩٤٨ حتى تاريخ العمل بهذا القانون على اساس الفئات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق ، ولا تصرف أية فروق عن الماضي » وأن المادة (٧٥) منه تنص على ان « يعتبر مستشهدا في حكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال أو متأثرا بإصابته بعد نقله منه . وينطبق على الفرد الاحوال المنصوص عليها في المادة (٣١) منه متى تصدق له بالقيام بها مسبقا » . ويستفاد من نص المادة (٣١) في ضوء المادة (٧٥) التي اعلنت اليها انه يعتبر في حكم المستشهد في حكم هذا القانون ، من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بالخبرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وإزالة الانغام أو الانزال الجوي ، وكذا الحالات المشابهة التي يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . ولما كان نص المادة (٣١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها هو ترديد لنص المادة (٣٠) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والمساکر بالقوات المسلحة الذين نصت علي ان يعتبر مستشهدا في العمليات الحربية كل من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بالخبرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وإزالة الانغام أو أثناء الانزال الجوي وكذا الحالات المشابهة التي يصدر بها قرار من القائد العام للقوات المسلحة . وقد اصدر القائد العام للقوات المسلحة القرار رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ تنفيذا لحكم المادة (٣٠) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليها بالحالات المشابهة التي يعتبر فيها الفرد من القوات المسلحة مستشهدا ، بأن يعتبر مستشهدا من يتوفى من أفراد القوات

المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموماً بغير أهمل من المتوفى . ولما كانت المادة (٢) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تظل سنارية كافة القذارات والأوامر وكذلك التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية مادامت لا تتعارض مع نصوصه ، ولما كان القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم فانه يظل ساري المفعول وواجب التطبيق في ظل هذا القانون ، وتأسيساً على ما تقدم فإن من يتوفى من أفراد القوات المسلحة نتيجة لحوادث الانفجار عموماً بغير أهمل من هؤلاء الأفراد يعتبر مستشهداً في حكم هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المرحوم/... .. الميكانيكي الجوي المتطوع بالقوات الجوية كان ضمن طاقم الطائرة اليوشن رقم ١١٤٥ وأثناء قيامها يوم ١٩٦٠/١٢/٧ برحلة تدريبية بصحبها عليها من الجهة العسكرية المختصة إلى الواحات والاقصر وأسوان سقطت هذه الطائرة شمال غرب الاقصر بسبب غير معلوم وارتطبت بأرض صخرية صلبة بانفجار أدى إلى انفجارها ثم احتراقها . وجاء بتقرير مجلس التحقيق الذي شكل ، لتحقيق الحادث من العقيد طيار والرائد طيار والنيقيب مهندس أن الطائرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة بانفجار مما أدى إلى انفجارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مسافة قدرها ١٥٠ x ١٠٠ متر تقريباً وهذه المساحة تدل على أن الطائرة انفجرت على الأرض لأنها مساحة صغيرة نسبياً ولأن بقايا الطائرة وجدت في مكان للجمع تفصله هذه المساحة وأنه لا يمكن الجزم بسبب رئيسي للحادث .

ومن حيث أن المستفاد من قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن يعتبر مستشهداً من يتوفى من أفراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموماً بغير أهمل المتوفى . ولما كانت المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تنص بأن كل إصابة ينشأ عنها جرح أو وفاة أو وفاة يجب أن يجرى عنها تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الإصابة أو العاهة أو الوفاة ، وتمتدق شعبة التنظيم والإدارة المختصة على إجراءات مجلس

التحقيق . واذ قرر مجلس التحقيق في حادث الطائرة التي توفي نتيجة له مورث المدين — وهو الجهة المختصة — أن هذه الطائرة قد انفجرت في على الأرض أثر سقوطها ، فمن ثم فإن تطبيق حكم هذا القرار على الواقعة المذكورة يؤداه أن المرحوم مورث المدين قد توفي نتيجة حادث من حوادث الانفجار هو انفجار الطائرة الحربية التي كان ضمن طاقمها اثناس رجلة تدريبية مصيغا عليها من الجهة العسكرية المختصة ودون اهيل من المتوفى ، ولذلك يعتبر مستشهدا في حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . ويؤكد هذا النظر أن القرار السالف يسلته جاء مطلقا شاملا لحادث الانفجار موما يستوى في ذلك أن يحدث الانفجار في الجو أو أن يحدث على الأرض وسواء حدث الانفجار ذاتيا أم مسبوقا بارتطام ولا يهم سبب حدوث الانفجار إذ النص مطلق ومن ثم جرى على إطلاقه .

ومن حيث أنه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن حادث الطائرة المشار اليه لم يعرف سببه وأنه لا يمكن التعويل على رأى اللجنة الفنية من أن الطائرة ارتطبت كلية على أرض صخرية صلبة مما أدى إلى انفجارها ثم احتراقها للقول بأن الحادث وقع نتيجة انفجار — لا وجه لذلك — لأن العبرة في تحديد ما يدخل تحت حلول عبارة « نتيجة حوادث الانفجار موما » الواردة بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه ، واذ قرر مجلس التحقيق المختص في محضر تحقيقه أن « الطائرة ارتطبت كلية على أرض صخرية صلبة بانفجار مما أدى إلى انفجارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مسافة قدرها ١٥٠ × ١٠٠ متر تقريبا ، وهذه المساحة تدل على أن الطائرة انفجرت على الأرض لأنها مساحة صغيرة نسبيا ولأن بقايا الطائرة وجدت في مكان يتجمع تشبه هذه المساحة » ، فانه يبين من الوصف المتقدم لكيفية وقوع الحادث أن مجلس التحقيق استخلص النتيجة الذي انتهى اليه استخلاصا سائفا من المعاينة التي أجراها مكان الحادث ومن التحقيق الذي باشره ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جلتب الصواب اذا أهدر النتيجة التي انتهى إليها مجلس التحقيق .

الفرع الخامس
معاشات الضباط الأحرار

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

نص قرارى رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ ورقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ على انه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى الموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهوريين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكفل تلبية المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه اية زيادة نظرا على صافى المرتب - المقصود بصافى المرتب هو ما يستحق للمعاش الموجود فى الخدمة من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات قانونا دون الاستقطاعات التى تمثل ديونا او التزامات شخصية على عاتق المؤمن عليه .

ملخص النقوى :

أما فيما يتعلق بالسائلة الثالثة فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على انه « لا يجوز الجمع بين مرتب الوظيفة والمعاش المقرر بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ ، رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح معاشات للضباط الأحرار . على انه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى الموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهوريين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكفل تلبية المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه اية زيادة تطرأ على صافى المرتب » .

ومن حيث أن المقصود بصافي المرتب الاساسى الوارد بهذه المادة هو ما يستحق للعامل الموجود فى الخدمة من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات المقررة قانونا دون الاستقطاعات التى تمثل ديونا او التزامات شخصية على عاتق المؤمن عليه — مثل النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مستحقا عليه من مبالغ بسبب تأدية أعماله أو أقساط الاشتراك من مدد الخدمة السابقة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم احقية السيد/... .. فى صرف تعويض الدفعة الواحدة عن الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/٢٣ أو فى استرداد حصة صاحب العمل السابق سدادهما ، وإلى عدم اعفائه من الخضوع لنظام التأمينات ومن خصم اجتهالى المبالغ من المدة السابقة .

ثانيا : أن المقصود بصافي مرتب الوظيفة الاساسى هو ما يستحق له من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب وغيرها من الاستقطاعات المقررة قانونا بما فيها اشتراكات التأمينات الاجتماعية دون أية ديون او التزامات شخصية فى ذاته .

(ملك ٦٥٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٩)

الفروع السادس

مكافأة أو منحة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش — اقتصر الحكم الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ على الصابئين المخبزين دون العسكريين — سريان الحكم الوارد في المادة الثانية من القانون المشار إليه على كل من يتولى من أصحاب المعاشات أو العسكريين حتى تاريخ العمل بكل من : القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بصرف منحة مالية عاجلة في حالة انتهاء الخدمة والوفاء للضباط أو ضباط الشرف والمتطوعين من ضباط الصف والمساكن ومجئدى الخدمة منهم ، و رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتمويش للقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض الأحكام المتعلقة بمنحه الوفاة أن القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتمويش لضباط القوات المسلحة سبق أنظمة المعاشات والخدمة المدنية في تقرير هذه المنحة إذ قُضت المادة ١١ منه بأن يصرف للضابط المستحق معاشاً عند إحالته إلى المعاش مكافأة مالية عاجلة تصاحل ما يتأهبه من راتب وتمويشات عن شهر .

وبناءً في حالة وفاة الضابط وهو بالخدمة تصرف نصف هذه المكافأة نصفاً عاجلاً للمستحقين عنه .

ولم يقرر هذا القانون هذه المنحة في حالة وفاة صاحب المعاش من
ضباط القوات المسلحة .

ولما صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو
معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو صاحب المعاش
عالج في المادة الاولى منه حالة المتوفين من الموظفين المدنيين فنص على
« في حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو
بالخدمة تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب أو الأجر
الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذي
تحقت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المؤاخذ المقررة لصرف
المرتبات أو الأجر خصما على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو الأجر
أو بن وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد
يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل مادام لم يعين أحدا صرف الى الارملة
ان وجدت فان تعدد تسم بينهن بالتساوي ومنع ذلك في حالة وجود
أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان
يستحق لوالداتهم فيها لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويعصرف الاستحقاق
الى الولي الشرعي أو القولي شئونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون في الخدمة من موظفي
ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات
المشار اليها .

وعالج في المادة الثانية منه حالة من يتوفى من أصحاب المعاشات
فنص على اثل « في حالة وفاة صاحب معاش تستمر الجهة التي كانت
تصرف معاشه في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف اليه
بافتراض عدم وفاته وفقا لحكم المادة السابقة .

وقد عمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في أول
يناير سنة ١٩٦٢ .

وبذلك تقرر الحق في منحة الوفاة طبقا للمادة الاولى لأول مرة بالنسبة
لن يتوفى من العاملين العاملين بأحد قوانين المعاشات المشار اليها في

حياجة القانون ، وكلها أنظمة معاشات مدنية ، أو لغير المتكفلين بهذه القوانين من « موظفي ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين » كما حددهم نص الفقرة الثانية من المادة الاولى .

ولئن كان نص المادة الاولى قد اقتصر فى حكمه على العاملين المدنيين دون العسكريين الا أن نص المادة الثانية الذى قرر هذه المنحة فى حالة وفاة صاحب معاش أورد حكما عاما ينطبق على كل صاحب معاش فواجب على الجهة التى كانت تصرف معاشه أن تستمر فى صرف المعاش الذى كان يصرف اليه بافتراض عدم وفاة ، وقد وردت عبارة النص المطلقة فى انطباق حكمها على كل صاحب معاش بغض النظر عن قانون المعاشات المجلل به اذا لم يتبدل النص نطابق حكمه بقوانين المعاشات المشار اليها فى الديباجة أو بالأشخاص الذين يفيدون من نص المادة الاولى بل قيد الصرف فقط بأن يكون وفقا لاحكام المادة السابقة أى من الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له .

ولعل سبب المسأرة بين نص المادتين الاولى والثانية من هذا القانون بالنسبة لمن يتوفى من الموظفين أو من أصحاب المعاشات وتطبيق حكم المادة الاولى علم من يتوفى فى الخدمة من العاملين المدنيين وحدهم ، والى نص المادة الثانية بالنسبة الى أصحاب المعاشات دون ما تخصيص ، ان هذه المنحة كانت مقررة من قبل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالنسبة لمن يتوفى من الضباط أثناء الخدمة ولم تكن مقررة لمن يتوفى من أصحاب المعاشات منهم (وان كان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة للمعاشات بأحكامه الا أن ذلك كان ثغرة فى التشريع ملجأها المشرع بعد ذلك فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بضرف منحة مالية عاجلة فى حلقى انتهام الخدمة والوفاء للضباط أو لضباط الشرف والمتطوع من ضباط الصف وائسلكر ومجندى الخدمة منهم ، الذى رددت أحكامه بعد ذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة) .

.. وفيما لا من ذلك فقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ما يفسر الاطلاق في حكم المادة الثانية من هذا القانون ، اذ لوردت المذكرة اهداف هذا القانون وسياسة الدولة التي سببر عنها فجاء فيها « تهدف الدولة ببنائها للمجتمع الاشتراكي الديمقراطي الديمقراطي الى تأمين الفرد بحيث يطمئن على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده ومن بين ما اتبعته الدولة في هذا السبيل التوسع في تطبيق نظام التأمين والمعاشات بحيث يصبح نظاما عاما يري على جميع الموظفين والمستخدمين والعمال .

وتمشيا مع هذه السياسة وحفاظا لكيان الاسرة بعد وفاة عائلها ونظرا لما تستلزمه تسوية معاشات او مكافآت المستحقين من تقديم مستندات معينة وما يتطلبه ذلك من وقت واجراءات قضائية وغيرها ، والى ان تعيد الاسرة ترتيب حياتها على اساس وضعها الجديد بعد وفاة صاحبها فقد اعنت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق .. » .

خلاصة ما تقدم ان المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تنص على كل من يتوفى من اصحاب المعاشات المدنيين او العسكريين حتى ١٩٦٤/٢/٢١ تاريخ العمل بكل من القانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى احقية السيدة/... .. .
ارملة المرحوم الضابط السابق بالجيش الذي توفي في ١٩٦٣/١/٢٤ في صرف منحة الثلاثة شهور طبقا للادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(انتهى رقم ٦٠٤ - في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخشية والقرينة لتبليغ القوات المسلحة والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافاة

والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — التكيف القانوني للمكافأة التي تستحقها
لحامل نجمة الشرف العسكرية وورثته طبقاً لهذا القانون — هي مكافأة ذات
طبيعة خاصة ، لا تخضع لاحكام المعاشات ، وإنما تصرف بالكامل لحامل
هذه النجمة أثناء خدمته وبعد إحاقته الى المعاش ، كما يجرى توزيعها بالكامل
على المستحقين في معاشه ، أو على باقي المستحقين عند قطع المعاش
عن أحدهم ، وذلك بنسبة نصيب كل منهم في المعاش إزاء الآخرين — المقررة
في توزيع هذه المكافأة تعتبر من قبيل المقررة في التسويات — إثر ذلك —
عدم تعيينها بمدة المقررة بالنسبة الى المعاش .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط
الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — المعدل بالقانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٦٤ — نص على أن « تمنح نجمة الشرف لأي ضابط بالقوات
المسلحة أدى خدمات أو أعمالاً استثنائية على التضحية والشجاعة
الفائقة في مواجهة العدو » ومن يمنح هذه النجمة يستحق مكافأة شهرية
تقدرها عشرة جنيهات طوال مدة خدمته ، كما يخول عند إحاقته الى المعاش
المزايا الآتية :

١ — استحقاقه مكافأة شهرية مقدارها عشرة جنيهات تؤدي بالكامل
علاوة على معاشه أو معاش وراثته .

ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — المصوب به طبقاً للمادة ٣ من قانون
الإصدار اعتباراً من ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ — وأورد حكماً جديداً —
لم يرد من قبل في قوانين المعاشات العسكرية — اذ نص في المادة ١١٦
منه على أن « تصرف كل قيمة المكافأة المقررة لمن يمنح نجمة الشرف
أو نوط الجمهورية علاوة على ما يستحقه الفرد أو المستحقون عنه
من معاش ، وفي حالة وفاة صاحب المعاش أو أحد المستحقين عنه أو عند
قطع المعاش من أحدهم ، تصرف كل قيمة هذه المكافأة بالكامل للمستحقين

عن صاحب المعاش أو لباقي المستحقين ، ويوزع الباقي عليهم كل حسب نصيبه في المعاش .»

وبين من النصوص السابقة ان المكافأة المقررة لمن يمنح نجمة الشرف ، تعتبر من الميزات المادية لحاصل نجمة الشرف ، وهي اثر من آثار المركز القانوني العام له ، بمعنى انه يستند حقه فيها من القانون مباشرة . وإذا كان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ - المشار اليه - قد قضى بأن هذه المكافأة تستحق لمن يمنح نجمة الشرف علاوة على مرتبه - أثناء مدة خدمته - فهي لا تعتبر جزءاً من هذا المرتب ولا تتبعه في إهلاكه . كما ان المكافأة المشار اليها لا تتغير صلتها أو طبيعتها عند تقاعد حامل نجمة الشرف ، اذ انه يتقاضى هذه المكافأة بالإضافة الى معاشه ، ولكنها لا تعتبر معاشاً ، ولا ترتبط بالمعاش من حيث الاحكام التي تنظمها ، بل تظل لها طبيعتها الخاصة بها ، باعتبار انها اثر من آثار المركز القانوني لحاصل نجمة الشرف ، بينما ان المعاش يعتبر اثرًا من آثار المركز القانوني العام للتوظف المتعاقد يؤكد ذلك أن المعاشات العسكرية عددها القوانين المنظمة لها على سبيل الحصر ولم تدخل ضمنها المكافأة سالمة الذكر .

كذلك لا تتغير طبيعة المكافأة المشار اليها ، عند استحقاقها لورثة حامل نجمة الشرف - بعد وفاته - بالإضافة الى معاشهم المستحق لهم منه ، اذ تبقى لها طبيعتها الخاصة المستقلة عن المعاش . والقصود بالورثة - في تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وكما ورد في المذكرة الايضاحية لهذا القانون - هم المستحقون في معاش حامل نجمة الشرف ، وقد اكدت المادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هذا المعنى ، اذ قضت بصرف كل قيمة هذه المكافأة بالكامل للمستحقين عن صاحب المعاش (حامل نجمة الشرف) ، أو لباقي المستحقين - عند قطع المعاش من أحدهم أو بعضهم .

ويتربط على هذه الطبيعة الخاصة للمكافأة المشار اليها ، انها تصرف بالكامل لحاصل نجمة الشرف أثناء خدمته ، وبعد انحلاله الى المعاش كما تصرف كاملة - بعد وفاته - للمستحقين عنه في المعاش ، أو لباقي المستحقين عند قطع المعاش من أحدهم وتوزع كل قيمة تلك المكافأة

على المستحقين في معاش حامل نجمة الشرف ، وذلك بنسبة نصيب كل منهم في المعاش ازاء الآخرين ، ويظل استحقاقها قائما ما بقى سبب استحقاق المعاش ، فاذا بازال سبب استحقاق المعاش عن احد المستحقين ، زال بالتالى حقه في هذه المكافاة ، ويوزع نصيبه فيها على باقى المستحقين ، كل بنسبة نصيبه في المعاش ايضا .

وان سبق بان الحق في المكافاة المشار اليها ، يستمد من القانون مباشرة ، باعتبارها اثرا من آثار المركز القانونى العام لحمل نجمة الشرف وانها لا تخطط بالمعاش ولا ترتبط بالاحكام التى تنظمه ، ومن ثم فان المنازعة فيها انما تعتبر من قبيل المنازعة في التسويات ، وبالتالى فان المنازعة في توزيع قيمة هذه المكافاة على المستحقين في معاش حامل نجمة الشرف لا يقتيد بمدة المنازعة المقررة بالنسبة الى المعاشات .

ولما كان قد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٥٩ فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ - اى فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر بمنح اسم الشهيد ، الذى كان مشرفا اجتماعيا بمدرسة المعلمين ، بوصفه ضابط احتياط ، نجمة الشرف العسكرية ، ومن ثم فانه يترتب على ذلك استحقاق وراثته المستحقين عنه في المعاش لمكافاة شهرية بتدائها عشرة جنيهات تسرف بالكامل لهم علاوة على معاشهم - طبقا لحكم المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ ، والمادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - ولما كان السيد المذكور قد استشهد عن ارملة ووالده ووالدة ، وكانت الزوجة قد قطع معاشها بسبب زواجها ، كما وأن الوالد لا يستحق معاشا بسبب كونه موظفا عاما ، ومن ثم فان كلا من الزوجة والوالد لا يعتبر من الورثة المستحقين في معاش الشهيد المذكور ، وبالتالى فانهما لا يستحقان نصيبا في المكافاة سالفة الذكر .

ولما كانت الوالدة من وحدها المستحقة في معاشه ، فانها تكون - وحدها - هي المستحقة للمكافاة المشار اليها ، ويتمين صرف كل قيمة هذه المكافاة بالكامل لهما هذا على أن يراعى أن كلا من الزوجة والوالد يستحق نصيبا في المكافاة المشار اليها الى تاريخ زوال سبب استحقاقه

في معاش الشهيد المذكور ، ولذلك فإن الزوجة تستحق نصيبها في تلك المكافأة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها ، كما وأن الوالد يستحق نصيبا في هذه المكافأة اذا كان قد استحق معاشا عن ابنه الشهيد ، في فترة لم يكن فيها موظفا عاما ، وبالتالي فاذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش ابنه ، فانه يعود له حقه في أن يتقاضى نصيبا في المكافأة المشار اليها ، ويعاد في هذه الحالة توزيع المكافأة بينه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه في معاش الشهيد المذكور ازاء الآخر .

ولما كانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بتوزيع المكافأة المشار اليها على غير الاساس السابق ايضاحه ، ومن ثم فانه يتعين اعادة اجراء هذا التوزيع بين المستحقين لمعاش الشهيد المذكور بنسبة نصيب كل منهم في المعاش ، على أن يقف صرف نصيب الزوجة في هذه المكافأة اعتبارا من تاريخ قطع المعاش عنها ، كما يقف صرف نصيب الوالد له لعدم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد ، وبذلك تصرف كل قيمة المكافأة بالكامل الى الوالدة باعتبارها المستحقة الوحيدة في معاش الشهيد المذكور . مع مراعاة أن اعادة توزيع المكافأة — على النحو السابق — لا تقتيد ببدء المنازعة المعررة بالنسبة الى المعاشات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

١ — أن المكافأة المستحقة لحابل نجمة الشرف وورثته لا تعتبر معاشا ولا تخضع لاحكامه ، وانما تعتبر مكافأة ذات طبيعة خاصة ، ويجسرى توزيعها بالكامل على المستحقين في معاش حابل نجمة الشرف ، أو على باقي المستحقين — في حالة قطع المعاش من احدهم أو بعضهم — وذلك بنسبة كل منهم في المعاش ازاء الآخرين .

٢ — أن والدة الشهيد في الحالة المعروضة هي وحدها التي تستحق كل قيمة المكافأة المشار اليها بالكامل ، وإن زوجة الشهيد المذكور تستحق نصيبا في هذه المكافأة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها ، وأن الوالد لا يستحق نصيبا في المكافأة لعدم استحقاقه في معاش ابنه الشهيد بسبب كونه موظفا عاما ، وأنه اذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق في معاش ابنه ، فانه يعود له في المكافأة ، فيمسد توزيعها بينه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه في معاش ابنه ازاء الآخر .

٣ - أن إعادة توزيع المكافأة سالفة الذكر بين المستحقين في المعاش ،
لا يتقيد بمدة المنازعة المقررة بالنسبة إلى المعاش .

(غوى رقم ٥٣٣ - في ١٥/١/١٩٦٤ .)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

الحكم الذى تضمنته المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن
المعاشات العسكرية من عدم جواز المنازعة في المكافأة التى تصرف بناء على
احكام هذا القانون بعد مضي ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة
للحكومة أم بالنسبة للموظف ، لا يسرى على مطالبة الحكومة أحد العاملين
بالقانون المذكور ما أنه اليه من مكافأة لاحق له فيها طبقا لاحكام اخرى .

ملخص الحكم :

ان مورث المدين وقد استولى على مكافأة خدمة بدون وجه حق
فانه يلزم بردها ما لم يكن قد سقط حق الجهة الادارية في استردادها ،
ولا يجوز للمدين الاستناد في هذا الخصوص الى المادة ٤٦ من المرسوم
بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية التى تقضى
بعدم جواز المنازعة في المكافأة التى تصرف بناء على احكام هذا القانون
بعد مضي ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة للحكومة أم بالنسبة
للموظف ، لان نص المادة المذكورة انما يتعلق بالمبالغ التى تصرف كمكافأة
طبقا لاحكام القانون المشار اليه ، في حين ان المبلغ الذى صرف لمورث
المدين يعتبر مصروفا له بدون وجه حق ، ويلغى فانه يخضع من ناحية
سقوط الحق في استرداده لاحكام المادة ١٨٧ من القانون المبنى .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الفرع السابع

زيادة المعاشات

قائمة رقم (٩٥)

المبدأ :

المادة ١١٩ المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين للقوات المسلحة تنص على أن تزداد بمقدار ١٠ ٪ المعاشات التي استحققت لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات — يستفاد من هذا النص أن مناط الافادة من حكمه ان يكون عليه أى أن يكون قد سوى طبقا لاحكامه — اذا كان المدمى معاشا أثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها المدنيين وعند إحالته الى المعاش في ١٦/١/١٩٦١ سوى معاشه طبقا لأحكام هذا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يكون قد أدركه لفروجه من الخدمة قبل تاريخ العمل به اعتبارا من أول يونية سنة ١٩٦٣ — نتيجة ذلك عدم افادته من حكم المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٩ التى اضافها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتمويض للقوات المسلحة والتى يطلب المدمى للافادة من حكمها — تنص

على أن (تزايد) بمقدار ١٠٪ (عشرة في المائة) المعاشات التي استحققت لأفراد القوات المسلحة الدورية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣. المشار إليه سواء بالنسبة إلى صاحب المعاش أو المستحقين منه ، على ألا يؤثر ذلك في مقدار اعانة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا — ويستفاد من هذا النص أن مناط الإفادة من حكمه أن يكون المعاش قد استحق فعلا وفقا لأحكام قانون المعاشات والتأمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أى أن يكون المعاش قد سوى طبقا لحكمه ، أما إذا كان صاحب المعاش قد استحق معاشه أو سوى وفقا لأحكام قانون آخر فإن هذه المادة لا تنطبق عليه .
أو على المستحقين منه .

ومن حيث أن المدمى ولئن كان يعتبر من عداد أفراد القوات المسلحة. إذ كان يعمل رقيب أول في مصلحة السواحل والمصيد وهرس الجمارك .
الا أنه كان معاشا أثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة ومعالها الدائمين ، وعند انتهاء خدمته واحلته إلى المعاش في ١٦/١/١٩٦١ . سوى معاشه طبقا لأحكام هذا القانون ولم يدركه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لأنه كان قد خرج من الخفنة قبل تاريخ العمل به الذي تقرر من أول يونيه ١٩٦٣ ، ومنى كان ذلك ولم يكن معاشه قد استحق أو ثبت تسويته طبقا لأحكام القانون المذكور فإنه لا ينطبق عليه حكم المادة ١٩ السالفة الذكر ، ومن ثم يكون طلبه زيادة معاشه بمقدار ١٠٪ غير قائم على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما يقوله المدمى أنه يصدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد أصبح ساريا عليه ومعاشا بأحكامه نظرا لأن القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ قد اعتبر ملغيا وانتهى بمفعوله بالنسبة إليه اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٣ — لا وجه لذلك ، إذ لو كان ذلك صحيحا لما نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على سريان أحكام القانون المرافق له على المستحقين من المعاشين بأحكام القوانين منها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . كما نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على سريان بعض المواد على المستحقين من المعاشين بأحكام قوانين أخرى ، كما نصت الفقرة الأخيرة.

من المادة ذاتها على سريان بعض المواد على أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في الفترتين السابقتين ، ولما كان الثابت أيضا أن المدعى من أصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وهو ليس مستحقا عن صاحب معاش فمن ثم لا ينطبق عليه حكم الفترتين الأولى والثانية من المادة الرابعة — سائلة الذكر لأنهما تعالجان فقط حالات المستحقين عن أصحاب المعاشات ، كما أن ما أورده الفقرة الأخيرة منها مقصور على إعادة أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في الفترتين السابقتين من أحكام المواد التي ذكرتها هذه الفقرة وفي نطاقها فقط ، دون أن يؤثر هذا السريان الجزئي لبعض مواد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في تحديد القانون المعامل به المدعى وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أنه لا صحة لما قضى به الحكم المطعون فيه — بالظعن الراهن — من أن المدعى قد دخل في دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نظرا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون إصداره من زيادة معاشات المعاملين بقوانين المعاشات أشار إليها في المادة الرابعة — ومنها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — بمقدار الثلث — لا صحة لذلك لأن هذه الزيادة لم ترد إلا لمقط على أنصبة المستحقين عن المعاملين بهذه القوانين ، وذلك كما هو منصوص عليه صراحة في الفقرة المذكورة ، ومن ثم لا تسرى الزيادة على أصحاب المعاشات أنفسهم ، وأن القول بغير ذلك فضلا عن مخالفته لأحكام هذا القانون ، فإن محاولة مد حكم القانون على حالات لم يتناولها يعتبر من قبيل القياس الذي لا يصح أعماله في القوانين التي ترتب أعباء مالية بقوانين المعاشات — التي لا يجوز القياس فيها أو التوسع في تفسيرها .

ومن حيث أنه مما يؤيد وجهة النظر المتقدمة أن المشرع قد أصدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ونص في المادة الثالثة على أن تزد اعتبارا من أول الشهر التالي لاتخاذ شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون المعاشات التي تصرف حاليا لأصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .. وكذا معاشات المستحقين عن المعاملين بأحكام ذلك

القانون بمقدار الثلث .. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه « رغبة في سريان هذه المزايا على العمال والمستخدمين الذين تركوا الخدمة في الفترة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تحقيقاً للعدالة والمساواة فقد نصت المادة الثالثة على زيادة معاشاتهم أو معاشات ورثتهم التي تصرف حالياً وذلك بمقدار الثلث وهو ما يساوى الفرق بين حساب المدة السابقة في المعاش بواقع (٧٥/١) على أن تعاد السنوية وتزاد المعاشات على النحو المتقدم .. وقد طبق هذا القانون على المدعى وزيد معاشه بمقدار الثلث فرفع من ٦٣٦٢ الى ٨٤٨٢ اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١ كما أنه ليس معنى تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لأن هذه المادة لم تتضمن تعديلاً لحكام هذا القانون ، بل جاءت فقط لمعالجة حالة من تركوا الخدمة خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك بزيادة معاشاتهم بمقدار الثلث كما في حالة المدعى ..

ومن حيث أنه ليس صحيحاً كذلك ما قلته المدعى من أنه قد أصبح من المعطلين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حينما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ منه بقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ لأنه طبق في حكم المادة الثالثة من هذا القانون الأخير لأن الفترة المذكورة بعد تعديلها سالف الذكر قد نصت على أن المتقاعين إذا كانوا لم يؤدوا عن الخدمة السابقة الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكافآتهم بواقع ثلثي التسبب المنصوص عليها في البادئين المذكورين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة ، كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « يسرى حكم المادة ٢٦ مقررته الثانية المنصوص عليها في المادة السابقة على أصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة اعتباراً من أول يونية سنة ١٩٦٣ أو المستحقين عنهم .. وهذا التمييز لا يسرى على المدعى لأنه - كما سبق الإشارة - قد انتهت خدمته في ١٩٦١/١/١٦ قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وإن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وذلك إلى حين تفسير

احكام خاصة في شأنهم فانها تعنى في الحقيقة افراد هذه القوات الذين لا يزالون في الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك تسرى من هذا التاريخ احكامه عليهم فقط دون اولئك الذين انتهت خدمتهم قبل ذلك مثل المدعى .

ومن حيث انه اذا كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قضت بنقل حقوق والتزامات صندوق التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون فانه ليس معنى ذلك — كما يقول المدعى بريان احكامه على أصحاب المعاشات الذين سبقت معاملتهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وخرجوا من الخدمة وسويت معاشاتهم طبقا لاحكامه قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل ان هذا الصندوق لا يعنون ان يكون هذا فقط مجرد جهة تمويل وصرف للمعاشات سواء تلك التي تستحق طبقا لهذا القانون أو تلك التي سبق ان استحققت طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، كما ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حينما نصت على انشاء الصندوق قففت بانشاءه لبعض الفئات ومنهم موظفوا ومستخدموا وعمل الدولة المربوطة مرتباتهم واجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة ، اى الذين لا يزالون بالخدمة .

ومن حيث أنه متى تبين ما تقدم فان دعوى المدعى تكون غير قائمة على أساس سليم من القانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه بمذهب بغيره ، بان قضى بأحقية المدعى في زيادة معاشه بمقدار ١٠ ٪ طبقا للمادة ١١٩ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على أساس أنه يعتبر من افراد القوات المسلحة الفرعية الذين استحققت معاشاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان هذا الحكم يكون قد جانب الصواب وأخطأ في تأويل القانون وتفسيره ومن ثم يتعين الغاؤه والقضاء برمض الدعوى .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ والتي قررت زيادة المعاشات المستحقة لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بنسبة ١٠٪ - يقتصر تطبيق هذه الزيادة على المعاشات التي استحققت وفقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ دون سواء من قوانين المعاشات السابقة عليه .

مأخذ الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتأمينات والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن تزداد بمقدار ١٠ ٪ « عشرة في المائة » المعاشات التي استحققت لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه سواء بالنسبة الى صاحب المعاش أو المستحقين منه على ألا يؤثر ذلك في مقدار اعلنة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا .

وهذا النص وأصح في الدلالة على أن مناط الانادة من أحكامه هو أن يكون المعاش ، مستحقا وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ دون سواء من قوانين المعاشات السابقة عليه ومن ثم يقتصر استحقاق الزيادة في المعاش وفقا لأحكام هذه المادة على العاملين بالقانون المذكور . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعى انتهت خدمته لبلوغه السن القانونية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وسبوي معاشه وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، بصدار قانون التأمين والتأمينات لمستخدمي الدولة ومجالها الدائنين مائه بهذا المثلية لا يفيد من أحكام المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ :

لسنة ١٩٦٤ المشار إليها ولا يحق له أن يتقاضى الزيادة في المعاش المقررها .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى قد أدخل في دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بمقتضى المادتين ٤ و ٨ من قانون إصداره ذلك أن المادة ٤ المشار إليها يجرى نصها على النحو الآتي :

« تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين من المعاملين بأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ » .

وتسرى أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٧ و ٥٩ و ٥٢ و ٦٣ من القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين من المعاملين بأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر المشار إليها .

وتسرى أحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٢٩ و ٧٤ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

كما تنص المادة ٢/٨ المشار إليها على أنه « استثناء من أحكام المادة ٤ جاز اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، انصبة المستحقين من المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية ولا يسرى هذا الحكم إلا بالنسبة للمستحقين من المعاملين بقوانين المعاشات المشار إليها الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون . » .

ومن الواضح أن سريان أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ونقلاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٤ السالف ذكرها وزيادة المعاش بمقدار الثلث بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ المشار إليها إنما يقتصر ونقلاً لصريح نص هاتين الفقرتين على المستحقين من المعاملين بقوانين المعاشات

المصوص عليها فيها ومن بينها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أما أصحاب المعاشات ذاتهم فإن نطاق سريان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شأنهم محدد ومحصور في دائرة المواد التي أحالت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٤ المشار إليها والتي يبين من استظهار تصوصها أنها لا تتناول الأحكام الموضوعية لتسوية معاشاتهم التي تمت وفقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو غيره من قوانين المعاشات بالتعديل أو الإضافة ومن ثم فإن معاشات هؤلاء تظل خاضعة لكافة الأحكام الواردة في القانون الذي عوملوا على أساسه .

وليس أدل على صحة هذا النظر أن أصحاب المعاشات العاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لم تقرر زيادة المعاشات المستحقة لهم إلا بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتفصيل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه والتي قضت بأن تزداد اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون المعاشات التي تصرف جاليا لأصحاب المعاشات العاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وكذا معاشات المستحقين من العاملين بأحكام ذلك القانون بمقدار الثلث وذلك دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تأثير فى قيمة إعانة غلاء المعيشة المقررة لهم . ذلك أنه لو أن العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يدخلون فى نطاق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لما كان ثبت مقتضى لإصدار القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بزيادة معاشهم اكتفاء بما نصت عليه المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك وقضى بسريان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على حالة المدعى رغم أنه من أصحاب المعاشات العاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وخوله بالتالى الحق فى الزيادة فى المعاش التى استحدثها القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالفائه وتأييد الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٨ ق فيما قضى به من رفض الدعوى والزلزم المدعى بالمصروفات .

المصرع الثاني

الجمع بين معاشين أو بين مكافأة ومعاش

قاصدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية —
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين
والتعويض للقوات المسلحة — الأصل طبقاً لأحكامها هو حظر الجمع بين
معاشين واستثناء يجوز الجمع في حالات محددة في كل منها — وجوب تطبيق
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مادام أن
أحد المعاشين المستحقين هو معاش مستحق وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ صدر لاحقاً
لقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واللاحق ينسخ السابق فيها يتعارض معه ،
كما أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص يقيد العام .

ملخص الفتوى :

إن الفقرة الأخيرة من المادة ١٠١ من قانون التأمينات الاجتماعية
المصدر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز الحصول على أكثر من معاش وفقاً
لهذا القانون أو قوانين معاشات أخرى ، فإذا استحق لشخص واحد أكثر
من معاش أدى إليه المعاش الأكبر » .

كما تنص المادة ١٠٢ من هذا القانون على أنه استثناء من أحكام حظر
الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في
هذا القانون يجوز الجمع في الحالات الآتية :

٢ - إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيها شهريا .

٢ - إذا كان المعاشان يستحقان من الدين .

٢ -

ومن حيث أن المادة ٧٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تقضى بمرئى أحكام بعض موادها ومن بينها المادتان ١٤ ، ٤٨ والجدول رقم (١) المرافق له على من يستحق معاشا ابتداء من تاريخ سريان أحكامه عن أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ و ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٨ و ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر تنص على أنه « لا يجوز للمستحقين من المتضع أو من صاحب المعاش الجمع بين معاشين فإذا استحق لشخص منهم أكثر من معاش من الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى إليه المعاش الأكبر » ، على أنه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر في الحالتين الآتيتين :

أ - إذا لم يزد المجموع عن ثلاثين جنيها ، فإذا زاد المجموع من هذا القدر أدنى المعاش بلقدر الذي يكمل هذا المجموع .

٢ -

ومن حيث أنه فضلا عن أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة مصدر لاحق للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ، واللاحق بنسخ السابق فيها يتعارض معه ، فإن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص وهو الواجب التطبيق مادام أن أحد المعاشين المستحقين هو معاش مستحق وفقا لأحكامه إذ أن النص الخاص يفيد التمسك بالقاعدة .

وعلى ذلك فانه يحق لكل من المستحقين عن المساعد اول. ان.
يجمع بين المعاش المستحق له طبقا لقانون المعاشات والمكافآت والتأمين.
والتعويض للقوات المسلحة سلف البيان وبين المعاش المستحق وفقاً
لقانون التأمينات الاجتماعية المذكور وذلك في حدود مبلغ ثلاثين جنيهما،
لكل مستحق .

(مقوى رقم ٣٦٠ - في ١/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

تعيين احد الضباط المتقاعدين باحدى المؤسسات العامة بمكافأة
شهرية تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه عند حالته
الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين المعاش - حساب
الإشتراك في التأمينات الاجتماعية على اساس المكافأة وليس على اساس
مجوع المعاش والمكافأة .

ملخص الفتوى :

عين السيد/ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣ نائبا لمدير عام المؤسسة
العامة الاقتصادية للقوات المسلحة دون ان تحدد معاملته المالية . وفي
١٩٦٤/٦/٢٣ تقرر صرف خمسين جنيها شهريا اليه اعتبارا من تاريخ
تسليمه العمل كمسلفة تحت التسوية لحين صدور قرار بالترخيص له في الجمع
بين المعاش والمكافأة . ثم تقرر زيادة هذا المبلغ الى ستين جنيها شهريا
اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

وفي اول يوليو سنة ١٩٦٤ اوقف صرف معاشه البالغ
٩٣ جنيها و ٢٥٠ مليا فاصدر مدير عام المؤسسة قرارا بصرف مسلفة
شهرية اليه تعادل قيمة المعاش لحين تسوية حالته .

وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ الذي
قضى في مادته الاولى بأن يكون لنائب القائد الاعلى للقوات المسلحة

سلطة اصدار قرارات الجمع بين معاشات الضباط المتقاعدين وبين المرتبات التي يحصلون عليها من المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة .

وتطبيقا لاحكام هذا القانون صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ المضمن صرف مكافأة شهرية للسيد المذكور تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه بالخدمة عند احواله الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين المعاش ومع تسوية حالته عن المدة السابقة في حدود تلك المعاملة بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة .

وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ صدر قرار المؤسسة رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٥ بصرف مكافأة للسيد المذكور قدرها ٤٠ جنيها ٣١٠ مليها تعادله الفرق بين معاشه وبين ما كان يتقاضاه قبل الاحالة الى المعاش على ان ينفذ هذا القرار اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٦٥ .

وبناء على ذلك قامت ادارة المعاشات بالقوات المسلحة بصرفه معاشه اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٣ ، تاريخ صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ كآف الذكر ، كما قبلت المؤسسة بتحصيل الفرق بين السلفة التي كانت تصرف اليه بواقع ١٠ جنيها شهريا وبين المكافأة التي تقررت . ومن ثم سويت حالته على اساس ان ما صرف اليه خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٢ حتى ١٩٦٥/٢/٢٣ تمرد صرف منها مكافأة قدرها ٤٠ جنيها و ٣١٠ مليها .

واستمر الوضع على النحو المتقدم حتى تقرر تسوية حالته اعتبارا من ١٩٦٨/١/١ على اساس وظيفة نائب مدير عام المؤسسة من الفئة الاولى برتبة اچالى قدره ١٢٥ جنيها شهريا . ومنذ هذا التاريخ اوقف صرف معاشه وقامت المؤسسة بالاشتراك عنه في هيئة التأمينات الاجتماعية على اساس هذا المرتب . واستمر الحال كذلك حتى انتهت خدمته بالمؤسسة في ١٩٧٠/٥/١ .

ولما طالب سيادته الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية عن

المدة السابقة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ذهبت الهيئة الى
الاعتقاد ان يؤدي الاشتراك عن تلك المدة على أساس مجموع المعاش
والمكافأة .

ومن حيث ان المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣
للسنة ١٩٦٤ تنص على انه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد
بالأجر : الأجر المنصوص عليه في قانون العمل » .

وواضح من هذا النص ان قانون التأمينات الاجتماعية احال في
تعريفه للأجر الى قانون العمل . ويتفق القانون الاخر في ملحقه الثالثة
بان يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه . .
وبين من ذلك ان ثمة شرطاً أساسياً يجب توافره في الأجر وهو
ان يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من عمل .

ومن حيث ان المعاش لا يمدد ان يكون ايراداً من مدة ... اية
ولا يصرف لقاء العمل الذي يؤدي لدى رب العمل فمن ثم فانه بهذه
المقالة لا يندرج وصف الأجر ولا يدخل فيه وانما يصرف لصاحبه اعمالاً لاحكام
توانين اخرى ولاستجاب جمعية من عطلة الجعيد لدى رب العمل . واذا كان
هذه المعاش يدخل في الاعتبار عند تحديد الأجر فالمرء في ذلك الى ما اقتضته
ارادة المخرج في الاعتبار عند تحديد الأجر فالمرء في ذلك الى ما اقتضته ارادة
المخرج عند تحديده لقواعد الجمع بين المذهب أو المكافأة وبين المعاش ،
وليس من شأن هذه القواعد ان تغير من طبيعة المعاش وتجعله جزءاً من
الأجر بطل منع تطبيقها بحفظها بخاصيتها كإيراد من مدة سابقة .

ومن حيث ان الثابت ان السيد/ كان يتقاضى من المؤسسة
المعاشة الاقتصادية للقوات المسلحة بمكافأة مقدارها ستين جنيهاً خلال
المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ الى ١٩٦٤/٣/٢٣ ، ثم أصبحت هذه المكافأة ٤٠ جنيهاً
و ٢١٠ ملياً من التاريخ الاخر حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ، فمن بان الاشتراك
في التأمينات الاجتماعية يجب ان يحسب على أساس هذه المكافأة وحدها .

لهذا انتهى رأى الجمعية التوجيهية الى حساب الاشتراك في التأمينات
الاجتماعية على أساس المكافأة التي كان يتقاضاها السيد المذكور من
المؤسسة وليس على أساس مجموع المعاش والمكافأة .

(ملف ٤٦٨٦/٥٢٥ - جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفرع التاسع الصرمان في المصالحات

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

المادة ٢/٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمصالحات العسكرية - مادام حرم المصالحات العسكرية من المصالحات الخاصة ضللت عليهم أحكام من المصالحات العسكرية أو أضيق الحكم - أحكام محكمة التمييز باعتبارها محكمة ذات سيادة - لا يترب عليه هذا الأمر .

ملخص النقوى :

لما كانت المادة ٢/٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بالمصالحات العسكرية تنص على أن لا تكن ضابط معالي عسكري صدر عليه حكم من مجلس عسكري أو من إحدى المحاكم العادية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أن الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الفصل الأول من قانون الجيش الصادر في سنة ١٩٩٣ ، تسقط حقوقه أيضا في المصالح أو المكافأة إذا كانت لم تفرضه بهذا .

ومما هذا النص أن الأمر المترتب على الحكم - وهو الصرمان من المصالحات - إنما يكون بسبب الحكم على ضابط المصالح من مجلس عسكري أو من محكمة عادية فإذا لم يكن الحكم صادرا من هاتين الجهتين - فإنه لا يترب عليه هذا الأمر .

ولما كانت محكمة الثورة محكمة ذات سيادة ، صدر بإنشائها وتشكيلها قرارا من مجلس قيادة الثورة ، فلا يمكن اعتبارها مجلسا عسكريا ولا

محكمة عادية في حكم المادة ٢/٥٥ المشار إليها ، وبالتالي لا يترتب على الحكم الصادر منها على أحد العسكريين سقوط حقه في المعاش .

(فتوى رقم ٩٦ - في ١٨/٢/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - نصها على أن كل من انتهت خدمته لادانته في إحدى الجرائم المخلة بالشرف والتي يصدر بتحديد قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (أو من وزير الحربية الذي حل محله في هذا الاختصاص سقط حقه في ريع المعاش أو المكافأة - اعتبر الحكم المنصوص عليه في هذه المادة موقوفاً حتى صدر هذا القرار وعدم سريانه إلا على الوقائع اللاحقة لصدوره - عدم جواز الرجوع في تحديد هذه الجرائم إلى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة - أساس ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وضع تنظيمياً لأحكام المعاشات وحالات سقوط الحق فيها فلا يجوز الرجوع إلى أحكام القانون السابق رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن - صدور حكم من محكمة الثورة في القضية الخاصة بمحاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بإدانة عدد من الضباط بعضهم في الفخمة والبعض الآخر في التقاعد ويخضعون جميعاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - عدم صدور القرار المنصوص عليه في المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حتى تاريخ ارتكيبهم الجريمة التي ادّينوا فيها بل وحتى تاريخ الحكم فيها - عدم جواز حرمانهم من المعاش المستحق لهم وفقاً لأحكام القانون المذكور - استحقاقهم المعاش

من تاريخ انتهاء خدمة الذين كانوا بالخدمة ، ومن تاريخ وقف صرف معاش من كانوا في المعاش بصرف النظر عن تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى كان هذا الطلب قد قدم في الموعد .

ملخص القنوى :

اصدرت محكمة الثورة حكما في القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصة بمحاولة قلب نظم الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بأداة عدد من الضباط كان بعضهم في الخدمة والبعض الآخر في التقاعد ويخضعون جميعا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة ، وصدق رئيس الجمهورية على هذا الحكم في ٢٢ من افريل سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة ٩٧ من قانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « كل من انتهت خدمته لادانته في احدى الجرائم المخلة بالشرف والتي يصدر بتحديددها قرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة منقطع عنه في ربح المعاش او المكافآت . . » .

ومن حيث ان القرار المنصوص عليه في هذه المادة من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة او من وزير الحربية بعد تخويله اختصاصاته لم يصدر حتى تاريخ ارتكابهم الجريمة التي ادينوا فيها بل وحتى تاريخ الحكم فيها .

ومن حيث ان الاصل العام يقضى بنفاذ القوانين من تاريخ العمل بها ما لم يعلق القانون نفاذ بعض احكامه على صدور لائحة تنفسن احكامها مكهلة له او تحدد شروط او اوضاع تنفيذ بعض احكامه نفي هذه الحالة يكون تنفيذ هذه الاحكام موهونا بصدور اللائحة بالقدر الذي يتوقف عليه امكن تطبيقه .

ومن حيث ان الحكم بسقوط الحق في ربح المعاش او المكافأة المنصوص عليه في المادة ٩٧ سالف الذكر رهن بصدور قرار من نائب القائد الاعلى

أو من وزير الحزبية الذي حل بطله في هذا الاختصاص بتحديد الجرائم المخلة بالشرف لأن حكم هذه المادة يعتبر مؤقتا حتى صدور هذا القرار ولا يسرى الا على الوثائق اللاحقة لصدور هذا القرار .

ولا يجوز الرجوع في تحديد هذه الجرائم الى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة استنادا الى ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من ان « يلغى كل نص سابق لصدور هذا القانون وتظل سارية كافة القوانين والقرارات والأوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية بالجمهورية العربية المتحدة مادامت لا تتعارض مع نصومه » ذلك ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد وضع تنظيميا شاملا لاحكام المعاشات وأحوال استوط الحق فيها فلا يجوز الرجوع لاحكام القانون السابق في هذا الشأن .

وعلى ذلك فلا وجه لحرمان الضباط المسلمين بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من ريع المعاش أو المكافأة المستحقة لهم وفقا لاحكامه ابا كانت الحكمة التي صدر منها الحكم بادانتهم لعدم صدور قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ذلك ان الحرمان مقسوبة ولا عقسوبة بغير نص .

ومن حيث انه وان كانت المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ توجب تقديم طلب صرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون مؤيدا بجميع الأوراق والمستندات الى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو المحافظة التابع لها وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة أو صدور قرار الاحالة الى المعاش أو انتهاء الخدمة والا سقط الحق في المبلغ المستحق ، كما تنص المادة ٩٦ من هذا القانون على أن كل استحقاق قرره هذا القانون لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاقه أو تاريخ آخر صرف له يسقط الحق فيه ما لم يثبت ان عدم المطالبة بالصرف، كانت له أسباب، يقرره .

بأنه وإن كان صرف المعاش المستحق يجب أن يراعى فيه تقديم طلبه على النحو المشار إليه إلا أنه متى قدم الطلب في الميعاد وبالإجراءات المتصوص عليها في هذا القانون فإن صاحب المعاش يتلقى حقه فيه معاشه من القانون مباشرة ومن تاريخ انتهاء الخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن الضباط المعالين بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المحكوم عليهم من محكمة الثورة في القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصة بمحاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة لا يحررون من المعاش المستحق لهم ومنها لأحكام القانون المذكور سواء منهم من كان في الخدمة وقت ارتكابه الجريمة أو كان في المعاش .

ويستحقون المعاش اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمة الذين كانوا بالخدمة ومن تاريخ وقف صرف معاش من كانوا في المعاش بصرف النظر من تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى كان هذا الطلب قدم في الميعاد .

(تنوى رقم ٤٢٥ — في ١١/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

أزمة الضابط التي تفتته عبداً تستحق معاشاً منه — ليس في قوانين المعاشات العسكرية ما يحرم مثل هذه الزوجة القاتلة — نصيبها في المعاش أو المكافأة — الأمر يحتاج إلى تدخل تشريعي لمعالجة هذه النتيجة .

ملخص الفتوى :

إن أنظمة التأمين الإجتماعي والمعاشات العام منها أو الخاص بطوائف من العاملين وإن كانت في حقيقتها نظماً تأمينة خاصة إلا وقد خصها المشرع بتنظيم قانوني خاص متكامل يخضع له وحده دون الإكراه التي تنظم عقد التأمين في عمومه . وقد بين التنظيم الخاص قواعد تصديق وتحصيل

الاستحقاقات واسباب استحقاق المكافآت والمعاشات وشروطها وموانع الاستحقاق منها فلا يجوز الرجوع في شأنها الى الاحكام الصامة في عقد التأمين على الحياة ، ومنها حكم المادة ٢/٧٥٧ من القانون المدني التي تقضى بسقوط استحقاق المستفيد اذا اعتدى على حياة المؤمن عليه . كما استظهرت الجمعية العمومية ان استحقاق المعاش انما ينشأ من القانون مباشرة دون ان يمر بذمة المورث ، فلا يعتبر تركه باية حالة . ومن ثم لا تسرى في شأنه احكام المادة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الموارث ، كما لا تسرى في شأنه احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية : ومفادها حرمان الوارث أو الموصى له من الميراث أو الوصية اذا قتل المورث أو الموصى عمدا عدوانا .

ومن حيث ان المادة ١١١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمقابلة للمادة ٤٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بعدم جواز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين منه في المعاش أو المكافأة لاي سبب من الاسباب .

وامام صراحة هذا النص ووضوح عبارته فلا يجوز تأويله وصولا الى حكم مائع من الاستحقاق . ويؤكد هذا النظر ان المشرع في المادتين ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ في شأن المعاشات العسكرية والمادتين ٥٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ في شأن المعاشات الملكية كان يتناول بالتظيم وقوع وسقوط حق الموظف أو صاحب المعاش في المعاش أو المكافأة اذا حكم عليه في بعض الجرائم المنصوص عليها في هذين القانونين على سبيل الحصر وهي جرائم الغدر أو اختلاس اموال الحكومة أو الرشوة أو التزوير في أوراق رسمية دون غيرها من الجرائم . وهو ما اغفله المشرع في التشريعات الاخيرة الواجبة التطبيق والمعمول بها حاليا . ولم تكن تتناول على اية حال سوى الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر فلم يكن المعاش يسقط في مثل الواقعة المعروضة . ويؤكد هذا النظر ايضا ان المشرع عندما اراد حرمان الوارث والموصى له والمستفيد في عقد التأمين على الحياة كل في مجاله لقتله المورث أو الموصى أو المؤمن عليه فانه نص صراحة على حرمانه . وفي جميع الاحوال فان الحرمان من الحق أو سقوطه لا يكون الا

بنص خاص ، والأمر كذلك في تقرير موانع نشوء الاستحقاق . وتلاحظ الجمعية أن المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمادة ٥٧ من المرسوم بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية كانتا تقضيان بوقف استحقاق المعاش أثناء مدة تنفيذ العقوبة الجنائية وقد ظلت القوانين المعمول بها حاليا من نص مماثل مما يتعين معه صرف المعاش المستحق حتى خلال فترة تنفيذ العقوبة الجنائية مع مراعاة أحكام المادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه وإن بدت هذه النتيجة وإن كانت هي التطبيق السليم لصريح النصوص القائمة والواجبة التطبيق والتي كان معمولا بها في ظل قوانين المعاشات المتعاقبة ، إلا أنها ولا شك قد تصدم الشعور القانوني بالسليم الذي يأبى أن تكون الجريمة سببا لإفادة مرتكبها بتمييز خاصة في جرائم القتل العمد العدوان التي تؤدي إلى إزهاق حياة الشخص الذي كانت وفاته سببا في انتقال الميزة إلى الجاني ، فلا يجوز أن يكون قتل الشخص الذي نشأ الاستحقاق بسببه سببا في استحقاق القاتل لأية ميزة عنه كالاستحقاق في المعاش من القتل . وهو شعور قانوني قام عليه منذ القدم أصل عام من أصول الفهم القانوني يقضى بالألا يستفيد الشخص من جرمه . وهو مبدأ مقرر منذ القانون الروماني وفي الشريعة الإسلامية وغيرها من النظم القانونية ويجب تطبيقه في قوانين الميراث والوصية وكذلك في تنظيم عقد التأمين على الحياة في التقنين المدني المصري . إلا أن صراحة النصوص الحالية تكف عقبة أمام تطبيق هذا الأصل . وفي نفس الوقت فإن المادة ١٧ من الدستور تنص على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز من العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون فإن الجمعية تدمو المشرع إلى التدخل لوضع الحل الذي يراه يتفق مع أصول الإدراك القانوني والتي تمنع أن يكون القتل سببا لإفادة القاتل وفي نفس الوقت مع حكم المادة ١٧ من الدستور من ألا يظل مواطن بغير مورد رزق في حالات العجز من العمل والبطالة والشيخوخة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى استحقاق السيدة/... .. لمعاشتها المستحق عن زوجها القاتل ، وبصرف القيمة المعنية طبقا للمادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

الفرع الثالث

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (١٠٢)

الجدد :

اعلنت التقاعد التي تمنح للضباط تطبيقا للمادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ — لا تخضع الحسيات التقاعد (أى خصوماته) وذلك منذ تاريخ نفاذ هذا المرسوم لا منذ تاريخ الفتوى الصادرة بعدم الخضوع — اثر ذلك — يكون ان خصيت منهم هذه الحسيات على خلاف القانون حتى استردادها ما لم تكن قد سقطت بالتقدم .

ملخص الفتوى :

إذا كانت اللجنة المختصة بالاقليم الشمالى قد ذهبت فى فتوها الى ان الإعانة المالية التى تمنح للضباط المحال الى التقاعد لأول مرة طبقا لنص. المدة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ والمعلقة بالقانون رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ التى تنص على ان (يعطى الضابط عند إحالته الى التقاعد لأول مرة امانة مالية بمسجل راتب شهرين مقطوعين ولا يستفيد من هذه الامانة الضباط المتقاعدون الذين أمضوا أو سيمضون الى الخدمة) هذه الاعانة تعطى للضابط كى لا يبقى محروما من مورد مالى خلال الفترة التى طى إحالته الى التقاعد ولكنها لا تحسب ضمن الخدمات الفعلية التى تدخل فى حساب التقاعد ، فلا يجوز ان يخصم منها أى شئ باسم العوائد التقاعدية وخاصة فان المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ١٨ بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ الخاص بقانون التقاعد العسكري يقتضى ان يخصم سبعة فى المائة من رواتب العسكرية او من معاش التقاعد لمقط هذه الاعانة ليست من الراتب حتى يسرى عليها حكم الخصم .

وعلى ماقتضى ذلك تكون متوى اللجنة المختصة بالتقدم ذكرها نافذة من تاريخ العمل بالمرسوم التشريعي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم عملا تخضع امانات التقاعد التي منحت وتمنح للضباط تطبيقاً للمادة ٥٥ من هذا المرسوم لحسينيات التقاعد ويكون لمن خصيت منهم حق استردادها الا اذا كان هذا الحق قد سقط بالتقدم .

لهذا انتهى الراى الى ان امانات التقاعد التي منحت وتمنح للضباط تطبيقاً للمادة ٥٥ من المرسوم التشريعي رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٢ لا تخضع لحسينيات التقاعد وذلك منذ تاريخ العمل بهذا المرسوم ويكون لمن خصيت منهم حق استردادها الا اذا كان هذا الحق قد سقط بالتقدم .

(متوى رقم ٥٠٤ - فى ١٢/٧/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المادة ٦٩ و ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالمعاشات العسكرية - نصها على عدم جواز الطعن فى قرارات منح المعاشات العسكرية والتعويضات - القضاء بعدم دستورية هاتين المادتين - اثره - هذين التصبين فيها انطويا عليه من عزل القضاء عن نظر هذه المادتين .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه مما نصت عليه من اعتبار قرارات اللجنة المنصوص عليها فى هذه الفقرة والخاتمة بمنح المعاش والتأمين الاضافى والتعويض من حالات العجز المشار اليها

في المادة المذكورة ، نهائية ولا يجوز الطعن فيها امام اية جهة قضائية ،
وبعدم دستورية المادة ١١٧ من القرار بقانون المذكور التي حظرت على
كافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التمويض الناشئة عن اصابة او
وفاة احد الامراد الخاضعين لاحكام هذا القانون في الحالات التي نصت عليها
هذه المادة فان مؤدى هذا القضاء هو الغاء هذين النصين فيما انطويا عليه
من مزل القضاء من نظر المنازعات المشار اليه واعتبارهما كان لم يكونا منذ
تاريخ العمل بهما .

(طعن رقم ٢١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

الفصل الثامن

احكام عسكرية

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

يجب الأخذ بالقواعد الواردة في كتاب الاحكام العسكرية الذي يطلق عليه « قانون الاحكام العسكرية » لانه سيان ان تكون تلك القواعد قد صدرت قبل نفاذ الأمر العالي في ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ فاصبح لها تطبيقا للبادءة الاولى منه قوة القانون او تكون قد صدرت بعد هذا التاريخ وجرى عليها العمل طوال هذه المدة فاصبحت قواعد تنظيمية مقرمة انشأها العرف مادامت لا تخالف احكام القوانين القائمة وعلى ذلك فانه لا يجوز اجراء تحقيق ادارى مع العسكريين الا بمعرفة عسكريين على الوجه المبين بالكتاب سلكه الذكر .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ لامراض القيادة العامة للقوات المسلحة على قيام لجنة تحقيق منافضات حيوان المحاسبة في نفقات حملة فلسطين بالتحقيق مع الضباط وتبين ان القيادة تعترض على قيام اللجنة المشكلة بقرار من وزير الحربية والبصرة بالتحقيق مع الضباط في هذه المناقضات استنادا الى عدم جواز التحقيق معهم الا بواسطة مجلس تحقيق مشكل طبقا لقانون الاحكام العسكرية .

وبالرجوع الى القواعد المتعلقة بها بهذا الموضوع في كتاب الاحكام العسكرية الذى يطلق عليه قانون الاحكام العسكرية يتبين ان البند السابع عشر منه ينص على انه :

« يجوز فحص الادعاءات التي تقام على الضباط اما قبل ايقافه أو بعده، حسب ظروف الحال وتلخص قضيته اما بصفة سرية بمعرفة ذوى الاهلية من رجال العسكرية أو بصفة قانونية بمعرفة قومندانه أو امام مجلس تحقيق يشكل لهذه الغاية » .

ونص في البند ٢٨٨ على أن :

« تشكل مجالس التحقيق بأمر قومندان كل قوة عسكرية لأجل مساعدته على ادراك حقائق كل مسألة يرغب في معرفتها والوقوف على حقيقة وقائعها » .

وعبما يتعلق بتأليف هذه المجالس جاء في البند أنه :

« يمكن تأليف مجلس التحقيق من أى عدد من الضباط من أية رتبة كانت ومن أى فرع من فروع الخدمة لكن العدد الذى يكفى عادة لتأليفه هو ثلاثة ضباط . وأتم الضباط يتخذ الرئاسة ويجب أن يكون ضابطاً محارباً اذا وجد بين الاعضاء ضباط محاربون » .

وواضح من ذلك أن التحقيق مع الضباط لا يكون الا بواسطة عسكريين سواء كان المحقق فرداً أو هيئة فهو إما أن يتم بواسطة ذوى الاهلية من رجال العسكرية أو بواسطة القائد أو بواسطة مجلس التحقيق المشكل طبقاً للبند ٢٨٨ .

وأنه وإن كان قانون الاحكام العسكرية لا يعتبر قانوناً بالمعنى الصحيح الا أنه يلاحظ أن الامر العالى الصادر فى ٧ من يونية سنة ١٨٨٦ قد نص فى المادة الاولى منه على أن :

جميع الاجراءات التى اتخذتها المجالس العسكرية وأقرها السردار لىالية الآن سواء كانت متعلقة بترتيب جيشنا أو بنظامه تعتبر معتبرة ومصنفة عليها بمقتضى أمرنا هذا .

تطبيقاً لهذا النص تكون القواعد المتعلقة بنظام الجيش التى صدرت قبل هذا الأمر قوة القانون اما ما صدر بعد ذلك فانه يكون قد صدر بغير تفويض من المشرع ولا تلحقه صفة القانون .

الأنه يلاحظ أن القواعد المتعلقة بالتحقيق إما تتعلق بمسائل إدارية لا يلزم أن يصدر بها قانون وقد اضطردوا العمل بها مدة طويلة مما يمكن معه القول أنها قد أصبحت قواعد تنظيمية أنشأها العرف بإدات لا تخالف القوانين القائمة .

لذلك يجب الأخذ بهذه القواعد سواء كانت صادرة قبل ٧ من يونيو ١٨٨٤ أو صادرة بعد ذلك إذ لم يستدل القسم على تاريخ صدورهما .

لذلك انتهى رأى القسم إلى أنه لا يجوز إجراء تحقيق إداري مع العسكريين إلا بعمرة عسكريين على الوجه المبين في الكتيب المبني لقانون الأحكام العسكرية .

(أنوى رقم ١٧٣ — في ١٩٥٢/٣/١)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

القواعد المنظمة لصف وعساكر مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجبارك — هي القواعد الواردة بقانون المصلحة المالية والتعليمات المالية من رقم (١) الصادرة في ١٩١٠/٣/١ إلى رقم (٥٩) الصادرة في ١٩٢٩/١٢/٢١ — انطبق قانون الأحكام العسكرية الصالح في سنة ١٨٩٢ على مصلحة السواحل المحقة بوزارة الحربية .

ملخص الحكم :

أن جميع صف وعساكر مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجبارك ، وأغلبهم من المتطوعين في خدمة تلك المصلحة ، وهم من الخدمة الخارجين من هيئة المال ، تطبق عليهم الأحكام الخاصة بهذه الفئة بقانون المصلحة المالية والتعليمات المالية من رقم (١) الصادرة في أول مارس سنة ١٩١٠ . إلى رقم (٥٩) الصادرة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ويطبق على مصلحة السواحل المحقة بوزارة الحربية قانون الأحكام العسكرية الصادر في

سنة ١٨٩٣ وتنص المادة الثالثة منه على أن : « الأشخاص » الخاضعون
للإحكام العسكرية هي المذكورون ادناه بوجه الاجمال : أولا — جميع الضباط
الحائزين مرتبات كاملة أو ضباط البوليس أو البحرية أو خفر السواحل أو
الاستعداد سواء اكانوا تابعين للقوات المنظمة أم لاية قوة من القوات
العسكرية البرية أو البحرية لتشكل من وقت لى آخر . ثانيا : جميع ضباط
وأنصار اية قوة من القوات المتقدم ذكرها » . وتجرى المادة (١٥٧) من قانون
المصلحة المالية المصرية (طبعة الاميرية سنة ١٩١٤ ص ٤٦) — بنا
ياتى « يجوز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال
وأن يعملهم علاوات على ما هيأتهم ، وأن ينقلوهم وأن يرقوهم بحسب
مقتضيات العمل بشرط أن لا يتجاوز مربوط ميزانيتهم ٠٠٠ » كما تجرى المادة
(١٥) من التعليمات المالية رقم (٦) الصادرة فى أول يوليو سنة ١٩١٢ .
بأنه « طلب من نظارة المالية معرفة الاحوال التى يجب فيها اعلان من
ينظر فى رفته من المستخدمين الظهورات أو الخدمة الخارجين عن هيئة
العمال قبل موعد الرفت بشهر . فبوجه عام يتحتم على النظارات
ومصالح الحكومة الاعلان بالرفت قبل حصوله بشهر كلما دعت الحال
لرفت مستخدم ظهورات أو عامل خارج عن هيئة العمال بسبب الضم
وظيفته أو انتهاء الاعمال أو عدم كفايته للعمل المعين لأجله . ولا يكون
الاعلان بالرفت قبل حصوله بمدة شهر الزاميا اذا اضطر الحال الى رفت
المستخدمين الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال فى الاحوال الآتية :
اولا : لسوء السلوك . ثانيا : لمخالفة الأوامر . ثالثا : لعدم اللياقة
للخدمة طبيا بشرط أن تكون المكافأة التى تبنيح للمستخدم الظهورات
أو العامل الخارج عن هيئة العمال الذى انضح مدم لياقته للخدمة ،
معادلة فعلا لماهية شهر على الأقل » .

(طعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية
الشرطة خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الاحكام العسكرية الصادرة .

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في إطار ما نظمته نصوص قانون الأكاديمية —
اذ عني هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب الطلبة وطريقة تشكيلها
والتصديق على أحكامها ولم يسبغ حصانة عليها من الطعن القضائي ولم يحل
في شيء من ذلك إلى ما تضمنه قانون الأحكام العسكرية في شأن أحكام
المحكّم العسكرية المشكّلة طبقاً له — حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل
الطالب من الأكاديمية الشرطة هو في حقيقته قرار إداري — الأثر المترتب على
ذلك : اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الفسخ .

ملخص الحكم :

أن مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية
الشرطة خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الأحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في إطار ما نظمته نصوص قانون الأكاديمية ، واذ عني
هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقة
تشكيلها والتصديق على أحكامها ولم يسبغ حصانة عليها من الطعن
القضائي كما لم يحل في شيء من ذلك إلى ما تضمنه قانون الأحكام العسكرية
المشار إليه في شأن أحكام المحكّم العسكرية المشكّلة طبقاً له .

ويكون حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المظعون ضده وفرض
حقيقته قرار إداري تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في طلب الفسخ .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

الفصل التاسع

الكلية العسكرية

قاعدة رقم (١٠٧) .

المادة :

نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسى للكلية العسكرية على تفويل مجلس الكلية سلطة تقديرية واسعة يترخص بموجبها في تقدير مدى صلاحية الطالب للاستمرار في الكلية وتقدير مقتضيات الصالح العام التى قد لحتم فعله من الكلية دون تحديد اى اطار او ضابط خاص يضمن على مجلس الكلية الالتزام به في صدد ممارسة السلطة التقديرية فيما عدا الضابط العام الذى يحد كافة تصرفات الإدارة وهو واجب عدم الانحراف بالسلطة — ممارسة مجلس الكلية الحريية اختصاصه التقديرى بفصل طالب لفقدائه شرطاً من شروط القبول بالكلية الحربية والاستمرار بها لعدم تدوينه البيانات الخاصة بما صدر ضد والده من احكام جنائية في وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتمن على ارواح الجنود والمروسين له عند تفرجه وينال من صلاحيته للاستمرار في الكلية — قرار مجلس الكلية في هذا الصدد قد استهدف الصالح العام ولم ينطو على ثنائية الانحراف بالسلطة — اساس ذلك ان تقدير خطورة اغفال ذكره هذه البيانات من الامور التى يشغل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا للسلطة التقديرية سواء كان هذا الاغفال متعمدا او بحسن نية — اعتباره بيانا جوهريا يترتب عليه اغفاله او الإدلاء في شأنه بمعلومات غير صحيحة مساهمة الطالب اداريا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في

شأن النظام الأساسي للكتبات العسكرية تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب في الحالات الآتية :

(أ) حكمة ارتكاب الطالب جريمة نخل بتضيياع الكلية ولوائحها .
وأوابرها المستندية .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(ج) إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وواضح من هذا النص أنه يخول مجلس الكلية سلطة تقديرية واسعة يترخص بموجبها في تقدير مدى صلاحية الطالب للاستمرار في الكلية ، ويدخل في ذلك طبقا لاحكام الفقرتين ب ، ج من النص المذكور تقرير مدى صلاحية الطالب للحياة العسكرية وتقدير مقتضيات الصالح العام التي قد تحتم فصله من الكلية ولم يحدد القانون أى اطار أو ضابط خاص يتعين على مجلس الكلية الالتزام به في صدد ممارسته السلطة التقديرية سلبية الذكر فيما عدا الضابط العام الذي يحدد كافة تصرفات الإدارة ، وهو واجب حتم الانحصراف بالسلطة ولما كان الثابت من الاوراق ان مجلس الكلية الحربية اقام قراره بفصل نجل المدمى اعتبارا من ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧١ على اساس أنه فقد شرطاً من شروط القبول بالكلية الحربية والاستمرار بها وذلك لعدم تدوينه البيانات الخاصة بوالده في وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتمن على ارواح الجنود الرؤسين له عند تخرجه ، متقنرا في ذلك ان اغفال نجل المدمى ذكر البيانات الخاصة بها صدر ضد والده من احكام في بطاقة التعارف من شأنه ان يحول دون الاطمئنان اليه بمستقبلا في تحمل مسئوليات القيادة في القوات المسلحة بعد تخرجه وينال بالتالى من صلاحيته للاستمرار في الكلية أن مجلس الكلية إذ قدر ذلك مستهجا الصالح العام في اصداره القرار المطعون فيه ولم ينطو قراره على شكبة الانحراف بالسلطة ويكون قد مارس اختصاصه التقديرى في هذا الخصوص ممارسة صحيحة لا محل للنمى عليه ، ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون اذ لم يقيد القبول بالكلية الحربية أو الاستمرار فيها بأى قيد يتعلق بها سوى أن يكون قد صدر من احكام جنائية ضد اقارب الطالب ، فان اغفال ذكر هذه البيانات في وثيقة

التعارف التي يحررها الطالب عند التحاقه بالكلية لا يعتبر اغفالا لبيان
جوهرى يؤثر في استقرار انتظام الطالب بالكلية ، ذلك ان تقدير خطورة
اغفال ذكر هذه البيانات في بطاقة التعارف المتسار اليها من الامور التي
يستقل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا لسلطته التقديرية سالفة الذكر ، فضلا
من انه لما كان الثابت من الاطلاع على بطاقة التعارف المشار اليها انه قد
خصص بها خاتمة لبيان الاحكام السياسية والجنائية او المدنية او المخالفات
التي صدرت ضد الطالب او أحد اقاربه حتى الدرجة الثالثة ، فانه يتعين
على الطالب استيفاء بيانات هذه الخاتمة وان يتوخى الدقة في ذلك نزولا
منه على واجب الامتثال لنظم الكلية التي تتمثل فيما ادرج بهذه البطاقة
من بيانات يحتم على الطالب استيفائها بكل دقة ، وان الجهة الادارية —
هى القوام على الصالح العام — اذ حرصت بادراجها هذا البيان في بطاقة
التعارف على ان تحيط نفسها علما بما عسى ان يكون قد صدر ضد الطالب
او أحد اقاربه حتى الدرجة الثالثة من احكام ، تقديرا منها لاهمية ذلك
وفروقه ، فان هذا البيان يعتبر من ثم بياننا جوهريا يترتب على اغفاله
او الادلاء في شأنه بمعلومات غير صحيحة بمسألة الطالب اداريا . ولا
يؤثر في سلامة القرار المطعون فيه وقيامه على سببه الجبر له قانونا
ما ذهب اليه المحكم المطعون فيه من انه لم يتم دليل في الاوراق
على ان نجل المدعى ، المولود في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، كان يعلم
بالاحكام الجنائية الصادرة ضد والده خاصة وان آخر تلك الاحكام صدر
في سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ١٥٤٣ لسنة ١٩٥٦ جنح قنا ، ذلك ان
مضلا عن ان المدعى لم يثر هذا الوجه من أوجه الدفاع ، فان الشارع ترك
لمجلس الكلية امر تقدير الصالح العام الذي قد يحتم فصل الطالب من
الكلية اعمالا لنص الفقرة (ج) من المادة (١٠) من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فان تقدير الخطورة الناشئة من اغفال
الطالب لهذا البيان ، سواء كان هذا الغفال متعمدا او بحسن نية امر متروك
تقديره لمجلس الكلية بلا معتب عليه في ذلك من القضاء الادارى مادام قرار
المجلس قد خلا من الانحراف بالسلطة ، وغنى عن البيان ان فصل
الطالب من الكلية بسبب عدم ذكره الاحكام الصادرة ضد والده في وثيقة
التعارف سالفة الذكر ، ليس فيه ما ينس قاعدا شخصية العقوبة ، لان
فصل الطالب في هذه الحالة لا يقصد به اخذ الابن بجريمة الأب ، وانما
يقصد به تغليب الصالح العام المستهدف من ضرورة استيفاء هذا البيان .

ومن حيث أنه على ما تقدم يكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه غير قائم — بحسب الظاهر من الأوراق — على أسباب جديدة تبرر اجسابة المدعى اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه ، إذ ذهب الى غير ذلك مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه والقضاء برفض وقف التنفيذ والزام المدعى بمصاريف الدعوى والطعن فيها يتعلق بهذا الطلب .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/١/١٧)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للطلقات العسكرية — حالات فصل الطالب من الكليات العسكرية — عدم الصلاحية للحياة العسكرية — قبله على أساس عدم الإثبات بخفاء الطالب لبيانات عن المدة بعدم ذكرها في طلب الالتحاق وبطاقة التعارف — عدم علم الطامن بها — ينفي عنه واقعة تضليل الكلية — الحكم برفض الدعوى — مخالفة ذلك لمصحيح حكم القانون — إلغاء .

ملخص الحكم :

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكليات العسكرية تنص على أنه — يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية في الحالات الآتية :

(أ) حالة ارتكاب جريمة تخل بانتضباط الكلية أو لوائحها وأوامرها المستندية .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(ج) إذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وبناد ما تقدم أن القرار المطعون فيه بفصل الطالب (الطامن) من

الكلية الحربية قام على أساس عدم صلاحيته للحياة العسكرية بسبب عدم أمانته بإغفاله من ذكر البيانات الخاصة بمسبق الحكم على والده واعتقاله في الخانة المخصصة لذلك بطلب الالتحاق بالكلية المتقدم منه .

ومن حيث أن الركن الركين في وصف الطاعن بعدم الامانة المؤدى للقول بعدم صلاحيته للحياة العسكرية انها يؤثر أساسا على مدى ثبوت علم الطاعن — في تاريخ تحريره لطلب الالتحاق وبطاقة التعارف — بمسبق الحكم على والده في جريمة احرار سلاح دون ترخيص واعتقاله للاشتباه في الاتجار بالمخدرات . . ومضى تعده اخفاء هذه البيانات تضليلا لادارة الكلية من الحقيقة .

ومن حيث أنه غير صحيح ما ذهبت اليه جهة الادارة من ان علم الطالب الطاعن بالواقعتين المشار اليهما مفترض ، لانها وقعتا في وقت لم يكن الطاعن قد بلغ سن التمييز بعد .

اضف الى ذلك أن الأرجح في الظن المقتول الا يخبر والده ولده . من اشياء أو أحداث قد تشبهه أو تؤنيه مما يكون قد اراه الزمن السحيق .

ومن حيث أنه بالإضافة الى ما سبق فانه لو صح جدلا أن الطالب علم تلك المعلومات واستمر هو ووالده الا يدون شيئا منها في الاوراق ، وان ذلك من جانبها يحتل التأويل الثاني لتعمد اخفاء هذه البيانات بغية تضليل الكلية عنها ، ولهذا التأويل له ما يسموه قانونا . ولو كان الطاعن يعلم بتلك البيانات من والده ، أن اثر ذلك بكل من طلبى الالتحاق وبطاقة التعارف فلا يحل ذلك منها بل انه من قبيل عدم الامانة ، وانما تأويله في الاعتقاد الصحيح للمستند الى أحكام القانون بمحو هذه الوثائق واعتبارها بمضى المدة كان لم تكن وزوال كلمة آثارها .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، فان وصف الطاعن بعدم الامانة المؤدى الى عدم صلاحيته للحياة العسكرية حسبما ورد كسبب للقرار الملمون فيه ، يكون قد استخلص استخلاصا غير سائغ من أصل لا تلتج هذا السبب قانونا وماديا الامر الذي يعيب ركن السبب في هذا القرار ويحيله الى قرار غير مشروع حقيقى بالانقضاء .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فمضى برأضه.
لدموى ، يكون قد جلتب الصواب واخطا في تطبيق صحيح حكم القانون ،
فيتعين الالفاء ...

(طعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الاساسي
للكليات العسكرية والمادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع
رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية - التزام
الطالب برد النفقات الدراسية في حالة الاستقالة هو التزام اصلي يستند الى
نص القانون - التزام ولى الامر برد النفقات ليس التزاما اصليا دائما هو
الالتزام بهي يتكفل به ولى الامر الطالب في التزامه برد النفقات - سريان
احكام البقالة التي توجب على الدائن ان يرجع دينه الى المدين الاصلي قبل
الرجوع على الكفيل يجوز للكفيل ان يدفع بالتجريد في حالة الرجوع عليه
اولا - لا يغير من ذلك ورود التزام ولى الامر في الاقرار بمجرد من صفته
ككفيل - اساس ذلك : صفته ككفيل واضحه من سبب الالتزام والفرض
منه .

ملخص الحكم :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسي
للكليات العسكرية تنص على أنه « يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة
مجلس الكلية ، ويلزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكفلها اثناء المدة
التي قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم استقالته » وتنص المادة ٢٤ من قرار
نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة
الداخلية للكلية الحربية على أن « يشترط ليس يتقدم للالتحاق بالكلية

... .. — أن يتقدم أقرارا كتابيا موقععا منه ومن ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التى تكلفتها أثناء دراسته وذلك فى حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استغناء عدد مرات الرسوب » .

ومن حيث أنه يبين من أحكام المادتين المشار إليهما أن التزام الطالب برد النفقات الدراسية فى حالة الاستقالة هو التزام أصلى يستند الى نص القانون ، أما التزام ولى أمره برد النفقات المذكورة فهو يستند الى الاتفاق الذى وقعه مع الطالب عند التحاقه بالكلية وهذا الالتزام وفقسا للتكليف القانونى الصحيح ، وبالنظر الى سببه والغرض المستهدف منه ، ليس التزام أصليا ، وإنما هو التزام تبعى يكفل به ولى أمر الطالب فى التزامه برد النفقات ومن لم تسوى عليه أحكام الكفالة التى توجب على الدائن أن يرجع بدينه على المدين الأصلى قبل الرجوع على الكفيل وتجزيل للكفيل أن يدفع بالتجديد فى حالة الرجوع عليه أولا ، ولا يغير من ذلك ورود التزام ولى الأمر فى الاتفاق مجردا من صفة ككفيل لأن هذه الصفة واضحة من سبب التزام والغرض منه ، والمعبرة فى التفسير بالمعنى لا بالألفاظ والمعانى ، كما لا يغير مما تقدم كون التزام الطالب والتزام ولى أمره متضامنين ، فالتضامن لا يستلزم حتما التضامن وقد أشارت الى ذلك المادة ٧٩٢ مضمنا التى حددت مسؤولية الكفلاء عند تعددهم دون المساس بما تظلو لهم الكفالة من الحق فى الدفع بالتجديد إذ لم يرجع الدائن على المدين أولا .

ومن حيث أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى إلزام المظنون فسد هما برد النفقات الدراسية الأولى بوصفه مدينا أصليا والثانى بوصفه كفيلا ، فإنه يكون متناقضا ومصحح حكم القانون فى هذا الشأن ، ويتعين لذلك الحكم برفض الطعن مع إلزام الطاعن بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٢ منافع .

(طعن ٢٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعدة رقم (١١٠) .

المبدأ :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء المدارس الثانوية العسكرية

الداخلية - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الاساسى للكليات العسكرية - المدارس العسكرية وإن كانت قد أنشأت لأعداد طلبة حاصلين على شهادة الثانوية العامة ومؤهلين للخدمة في القوات المسلحة إلا أن الدولة ليست ملزمة بالحاق كل من يتخرج من هذه المدارس بالكليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات الكليات والمعاهد - المدارس العسكرية لها شروطها وأوضاعها التي تختلف عن شروط وأوضاع الكليات والمعاهد العسكرية - ما ينطبق في شأن الاستقالة من المدارس العسكرية يختلف عن اثر الاستقالة من الكليات والمعاهد العسكرية - انتظام الطلاب بالمدرسة العسكرية وتخرجه منها والتحاقه بالكلية العسكرية - استقالته من الكلية العسكرية - لا وجه لالتزامه بشيء من تكاليف الدراسة بالمدرسة الثانوية العسكرية وتقتصر المطالبة على تكاليف الدراسة بالكلية العسكرية فقط .

ملخص الحكم :

انه يبين من جباة ما تقدم أن النزاع يدور بين الطرفين حول مدى التزام المظنون ضدهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة الغرامة التي نصت عليها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن نص المادة ١ من القانون المذكور يفرض بان تنشأ مدارس ثانوية عسكرية داخلية يحدد عددها وأماكنها وتوزيعات انشائها وزير التربية وذلك بهدف امداد الكليات العسكرية بطلبة حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) ومؤهلين للخدمة في القوات المسلحة تلقائيا وصحبا وتسليا وتنص المادة ٢٧ على أن الدراسة بالمدارس العسكرية الثانوية الداخلية بالجان بالنسبة للطلبة المتبعين بجنسية جمهورية مصر العربية - ويجوز تحصيل رسوم مقابل الخدمات الإضافية التي تؤدي للطلبة وتأمينها للأجهزة والأدوات التي يستخدمونها بالمدرسة وتنص المادة ٢٨ على أنه يجوز بقرار من مدير المدرسة وتصديق رئيس المجلس الأعلى قبول استقالة الطالب ، وترتب عليها عدم صلاحية للقب

بالمدارس الثانوية العسكرية الداخلية من جديد وعدم صلاحية القبول بالكليات أو المعاهد العسكرية .

وتنص المادة ٢٩ على أن يسدد الطالب الذى يستقبل من المدرسة أو للمصوّل لسوء السلوك مائة جنيه كعدا أقصى عن كل سنة دراسية أو جزء منها . أمضاء بالمدرسة طبقا لقرار مجلس إدارة المدرسة ولا يتجمع بالحق الوارد بالمادة ٣٠ الا بعد سداد هذا المبلغ أما الطالب الذى ثبت عدم لياقته الطبية أو الثقافية فيمضى من دفع تكاليف الدراسة .

وتنص المادة ٣١ على أن يلحق خريجو المدارس الثانوية العسكرية الداخلية الحاصلون على الشهادة المشار إليها فى المادة ٢٢ بالكليات العسكرية فى حدود احتياجاتها ويشترط استيفائهم شروط اللحاق بها .

وتنص المادة ٣٢ على أنه لا تقبل طلبات اللحاق بالكليات أو المعاهد العسكرية ولا بالكليات الجامعية أو المعاهد العليا أو مراكز اعداد الفنانين من الطلبة الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة من المدارس الثانوية العسكرية الداخلية الا بعد الحصول على موافقة كتابية بذلك من مكتب تنسيق القبول بالكليات العسكرية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى فى هذا الشأن . وتنص المادة ١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ : على أنه تعتبر الكليات الحربية والبحرية والجوية والدفاع الجوى كليات عسكرية غلبتها اعداد وتخريج ضباط تتوافر فيهم الكفاءة والمؤهلات التقنية والفنية والعلمية والعسكرية للخدمة كتخاذه للوحدات الصفوى فى القوات المسلحة لجمهورية مصر العربية وتنص المادة ٥ على أن تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة وإطعام وملاج وإيواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة وتنص المادة ١١ على أنه يجوز استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكبدتها أثناء المسدة التى تضاعها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ومما ما تقدم جميعه أن المدارس العسكرية وأن كانت قد أنشئت لاعداد طلبة حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) مؤهلين للخدمة فى القوات المسلحة ثقليا وصحيا ونفسيا الا أن الدولة ليست ملزمة بالحق كل من يخرج من هذه المدارس بالكليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك وهنا باحتياجاته الكليات والمعاهد واستيفاء من تحتاجهم هذه الكليات — والمعاهد للشروط

المقرر للالتحاق بكل منها وبعد اجراء عملية التنسيق المقررة للقبول بها.
المواد ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢) — ومما دام الامر كذلك
فان هذه المدارس وبهذا الوضع لها شروطها وأوضاعها التي تختلف عن
شروط وأوضاع الكليات والمعاهد العسكرية — من ثم فما ينطبق في شأن
الاستغلة منها يختلف عن ذلك الذي يترتب على الاستغلة من الكلية أو المعهد
العسكري .

ومن حيث أنه اذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضده
الاول قد التحق بالمدرسة الثانوية العسكرية وأمضى اختبار امتحاناتها وتخرج
منها ثم التحق بالكلية الحربية فلا مجال لالزامه بشيء من تكاليف الدراسة
بالمدرسة الثانوية اولا لانه لم يرتكب شيئا مما ينطبق في شأنه احكام المادة ٢٩
من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وثانيا : لانه قد اتم الدراسة فيها وفق
شروطها ودون ما تقصير أو اهمال ، ودون ان تشتترط عليه سداد شيء من
تكاليفها على نحو ما يحدث في مثل هذه الحالات ومن ثم فاذا كان الحكم
المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فانه يكون قد أصاب الحق فيما انتهى
اليه محبولا على أسبابه وعلى ما أسلفنا من أسباب — وبالتالي يكون الطعن
قد بني على غير اساس سليم من القانون بتمينا الحكم برفضه والزام
الطاعن بالمصروفات ميلا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية
والجنائية .

(طعن ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١١)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الاساسي للكليات
العسكرية — قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٦
باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية — انقطاع الطالب بعد دخوله الكلية
بأسبوع واستمرار تغيبه لمدة ثلاثة أشهر — حضوره وإقراره بتغيبه بدون

خيصل أو عذر وأنه يس كفيه الرغبة في الاستقرار في الدراسة — صدور
أر مجلس الكلية بقبوله — التزامه بسداد التكاليف والتنفقات التي تحبيلها
كلية طول مدة قيده بها من تاريخ دخوله حتى تاريخ صدور قرار الفصل —
يجوز استقاط مدة غيبه بدون إذن من النفقات الملزم بها — بغض النظر عن
دى ائادة الطالب بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه — تسفل الطالب مكاناً
الكلية والتحاقه بها يستلزم تحمله بنصيب من النفقات والتكاليف خلال الفترة
التي يمتد فيها من عداد الطلبة حتى تاريخ صدور قرار الفصل .

المفصّل الحكم :

المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام
الأساسي للكلية العسكرية تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية أن يقرر
بصل الطالب من الكلية في الحالات : أ — حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل
بأنضباط الكلية ولو أئحها وأوامرها المستديية . ب — عدم المصلاحية
العسكرية . ج — اذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تعتم
فصله . وفي جميع الأحوال يصدر قرار الفصل مسبباً من مجلس الكلية
بأقلية آراء ثلث الأعضاء الحاضرين وذلك بعد سماع أقوال الطالب
وتحقيق دفاعه ، ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير
الحربية ولا يعتبر قرار الفصل نهائياً الا بعد تصديق وزير الحربية ونصت المادة
١١ من هذا القانون على أنه يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس
الكلية ويلزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التي تكلفها أثناء المدة التي قضاه
بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ، كما نصت المادة ٢٤ من قرار نائب رئيس
الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار اللائحة الداخلية للكلية
الحربية على أنه « يشترط ممن يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية أن يتقدم
بعمداً كتابياً موقعاً من ولي أمره بأن يرد للكلية التكاليف التي تكلفتها الكلية
أثناء الدراسة وذلك في حالة استقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطيبة
أو استقفاً مزائت الرسوب » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظعون ضده الأول التحق بالكلية
الحربية بتمهيداً مع المظعون ضده الثاني بسداد النفقات التي تنفق عليه
وتحملها الكلية طوال مدة وجوده بها في حالة استقالته أو فصله لسبب آخر

غير: منم اللياقة الطبية أو تجاوز مرات، الزسوب، المسموح بها وقد انقطع .
المطعون لفسده الاول .عن الكلية امتيازاً من ١٨/١/١٩٨١ وبعد دخوله الكلية
بمسبقة أيام فقط حيث كان قد دخلها في ١٩٨١/١/٦ ولم يعد للكلية الا يوم
١٩٨١/١/٦ حيث مثل امام مجلس الكلية الذي واجهه بما هو مرسوم اليه
من تخفيه عن الكلية ويهون ترخيصه واقربها نسب اليه وقرر أنه ليس لديه
الرغبة في الاستمرار كطالب بالكلية لعدم قدرته على التلاوم مع الجساسة
الاستنكرية ، وقرر مجلس الكلية فصله كان تسبب ارتكابه جريمة تأديبية تغل
بناضباط الكلية ولوائحها وهي تخفيه عن الدراسة بها ومن ثم فانه يلتزم
والمطعون ضده الثاني سداد التكاليف والنفقات التي تحملها الكلية الحربية
طوال مدة وجوده بالكلية طبقاً لتعهداتها المشار اليه والاتاحة الداخلية للكلية
الدينية والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث انه بالنسبة لقيمة النفقات التي تحملها الكلية فان الثابت من
النفقات المضم منها أن جللتها ستجاة جنيه ، بواقع ستة جنيهات لليوم
الواحد من تاريخ التحاق المطعون ضده الاول بالكلية في ١٩٨١/١/٦ حتى
تاريخ فصله في ١٩٨١/٤/١٥ وهي التي يتعين الزام — المطعون ضدها —
بأدائها للكلية الحربية ولا يجوز أن يستنزل من هذا المبلغ مقابل الايام التي
غابها المطعون ضده الاول عن الكلية حسباً ذهب الى ذلك الحكم المطعون
فيه اذ أن العبرة فيما يتعين الزام المطعون ضدها به هو النفقات الفعلية
التي تحملتها الكلية بغض النظر عن مدى ائادة المطعون ضده الاول بهذه
النفقات بسبب يرجع لخطئه هو بغيا به عن الكلية دون مبرر ودون أن
يخالف بذلك النظام الاساسي للكلية ، اذ أن الكلية تتكبد هذه النفقات بمجرد
التحاق الطالب بها منذ بداية العام الدراسي حتى لو تغيب الطالب عن
الدراسة بعد ذلك فمثل الطالب مكاناً بالكلية والتحاقها بها ، يستنظم
تحمله بنفسه في التكاليف والنفقات التي تتكبدها الكلية هذه النفقات
ليست هي التي تتكلفتها الكلية خلال المدة ينتظم فيها في الدراسة فعلاً فقط
وانما تلك التي يعتبر منها الطالب من فداد طلبة الكلية ، حتى ولو كان
مقنياً لأن الكلية تقوم بجميع الخدمات وتؤديها باعتباره شافعاً لكان بها ،
ولا يتوقف الكلية من الاعتماد بكان الطالب الا بعد فصله أو قبول استقالته
أو بذلك لا بعد شافعاً لكان بها أما قبل ذلك فان الطالب يمكنه أن يعود من
تغيبه وينتظم في الدراسة وهي هذه تكون الترتيبات والتجهيزات معدة له

مطالب بالكلية ولا يقدح في التزام الطالب بهذه النفقات هو ووالده أن مجلس الكلية لم يقرر فصله إلا بعد ثلاثة أشهر من تغييه إذ أن فصل الطالب من الكلية يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمجلس الكلية وهو لا يلتزم بفصله بمجرد تغييه إذ قد يبين أن تغييه كان بعذر مقبول فلا يفصل خاصة وأنه كان يستدور المطعون ضده الأول تقديم استقالته من الكلية مادام أنه غير قادر على التلاؤم مع الحياة العسكرية على ما قرر أمام مجلس الكلية أما وأنه لم يفعل فإنه لا يمكن نسبته خطأ إلى مجلس الكلية لجرد عدم أسراعه في فصل المطعون ضده عند بداية تغييه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يلزم المطعون ضدهما بالتكاليف والنفقات التي تكبدتها الكلية الحربية مدة قيد المطعون ضده الأول كطالب بها وقصرها على المدة التي حضر الدراسة فيها فعلا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله بما يتعين معه تعديله والقضاء بالزام المطعنين ضدهما بالتكاليف التي تحبستها الكلية الحربية طوال مدة قيد المطعون ضده مطالب بها وهي ستبالة جنيه مع الفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد مع الزامها بالمصروفات .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥)

الفصل العاشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

اختصاص القومسيون الطبي العسكري العام بالقاهرة بتقدير سنن
المسكرين — توقيع ممثل القومسيون على التقدير الحاصل بمعرفة الهيئة
المختصة — صحيح يتم به التقدير وفق القانون — عدم سبق تقديم ثوى
الشأن شهادة بأنه من سواقط القيد أو توقيع الكشف من طبيب واحد وليس
من ثلاثة — لا يزعم من صحة التقدير أو يبطله .

ملخص الحكم :

ان السلطة التى لها حق تقدير سنن المسكرين هى القومسيون الطبي
العسكري العام بالقاهرة ، وهو مكون من رئيس وأعضاء متخصصين
فى فروع الطب المختلفة وأن توقيعات كل من رئيس القومسيون ومساهم
مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية تعتبر معتبرة لأنها يمثلان هيئة
القومسيون — فإذا كان الثابت أن تقدير سنن المدعى قد حصل بمعرفة
القومسيون الطبي العام بالقاهرة وأن الذى وقع على التقدير هو مساهم
مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية بوصفه ممثلاً لهيئة القومسيون
فإن هذا التقدير يكون قد تم وفق القانون وطبقاً للحدود المرسومة فيه ،
ولا وجه لما يثيره المدعى من أوجه للبطلان بحجة أن الذى أوقع للكشف
عليه قومسيون مكون من طبيب واحد أو أن تعجير السن بمعرفة
القومسيون لا يكون إلا بعد تقديم شهادة إدارية تفيد بأن المطلوب تقدير
سننه غير مقيد بخلاف المواليد لا وجه لهذا لأن التقدير قد صدر من الهيئة
المختصة به ووقع عليه من يمثلها ولا يحد من ذلك الزعم بأن الذى
أوقع الكشف على المدعى طبيب واحد لا ثلاثة لأنه على فرض صحة هذا

الزعم فانه لا يشترط قانونا أن يقوم بالكشف على المدعى بصدد تقدير سنه ، أعضاء الهيئة المختصة بذلك جميعهم بل يكفي أن يكون أحدهم . وأما القرار الذى يتخذ من المفروض أن جميعهم قد شاركوا فيه دون حاجة لتوقيعاتهم اذ يغنى عنها توقيع من ينوب عنهم ويمثل الهيئة . كما وأن كون التقدير لم يكن مسبوقا بشهادة تفيد أن المدعى من سواقط القيد - لا يزعزع من صحة التقدير أو يبطله . خصوصا ولم يرد مثل هذا القيد فى القانون ولا يعدو أن تكون تعليقات وضعها القومسيون الطبي عند قيامه بتقدير السن حتى لا يرهق بمثل هذه الطلبات وحصرها فى أضيق الحدود عند عدم إمكان الحصول على شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى عنها . فإذا ما طلب منه تقدير حالة من حالات السن له أن يرفض التقدير اذا لم توجد شهادة ادارية تفيد أن الشخص من سواقط القيد أو أن الظروف والملاسات توحى بإمكان الحصول عليها . وحالة المدعى ولا شك بروقت . اخلته إلى القومسيون الطبي . كانت توحى بعدم إمكانه الحصول على شهادة ميلاد باسمه الصحيح وبذلك فقد وجد المفتى لتقدير سنه الذى يتوقف عليه الاستقرار فى الخدمة ، وهذا ما حدا بالقومسيون أن يقوم بتقدير سنه دون أن يكون أمامه شهادة ادارية . بأنه من سواقط القيد .

(طعن رقم ١١٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٤)

قامدة رقم (١١٣)

المادة :

المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المحل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ - نصها على تشكيل لجنة طبية عليا لاعادة الكشف على المجندين الذى لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية - اختصاصها بناء على تكليف مدير عام التجنيد باعادة الكشف الطبي على المجند الذى يتقدم بشكوى جدية مدعومة بالمستندات الكافية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه (يلحق بمناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من أخصائيين يقومون بإيصال مدتهم عن خمسة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة التجنيد) . وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية . ومع ذلك يجوز إذا دعت الأحوال في أي وقت بناء على أمر مدير إدارة التجنيد توقيع الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ وفي الفقرة الثانية من المادة ٢١ . ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليها تشكيل برئاسة نائب مدير الخدمات الطبية لشئون التجنيد وعضوية ثلاثة أطباء أخصائيين لا تقل رتبة كل منهم من رائد يختارهم مدير إدارة التجنيد من الأطباء القومسيون ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف على الأشخاص المعروض على هذه اللجنة . ويجوز لهذه اللجنة بعد موافقة مدير إدارة التجنيد الاستعانة بطبيب أو أكثر من الأطباء الأخصائيين بإدارة الخدمات الطبية على أن يكون رأيهم استشاريا .

ومفاد هذا النص أنه يجوز لمدير التجنيد أن يطلب إعادة الكشف الطبي أمام اللجنة العليا - التي بين النص تشكيلها - على الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (١) من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور ، وهؤلاء الأشخاص هم « من لا توافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية » .

وعدم اللياقة الطبية لا يتصف بها بحسب من يقرر قومسيون التجنيد عدم اللياقة طبيا بل يتصف بها أيضا من يقرر تجنيده رغم عدم توافر هذه اللياقة لديه ، يؤيد هذا النظر بما جاء بمذكرة القانون الإيضاحية مطبقا على المادة ١٥ المذكورة من أنه « نظرا لما ثبت في المبدأ من أن كثيرا من الشكاوى ترد إلى إدارة التجنيد تفيد أن شكايا أمموا من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لا تدين لها أو أنهم غير لائقين وجنحوا رغم ذلك ... لذلك روي إضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٥ تنص على جواز إعادة الكشف الطبي مرة ثانية على الأشخاص المنصوص عليهم

في الفترة (١) من البند أولا من المادة ٧ وذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا .

ولا وجه لمقتضى الاختصاص بإعادة الكشف الطبي على المجندين للقومسيون الطبي العسكري العام استنادا الى الأمر العسكري رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ لأن حكمه في هذا الشأن لا يتلق وأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، بل ان هذا القانون لم يشر أصلا الى القومسيون الطبي العسكري العام ، ولم يذكر — في معرض بيانه للجهات الطبية المختصة بأمر التجنيد — سوى القومسيونات الطبية الملحقه بمناطق التجنيد واللجنة الطبية العليا المنصوص على تشكيلها واختصاصاتها في المادة ١٥٠ ، لتكون هذه اللجنة الجهة التي يطلب اليها مدير التجنيد اعادة الكشف الطبي على من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية سنواء كان ممن قرر قومسيون التجنيد عدم لياقتهم او ممن قرر لياقتهم ونعم غير لائقين كما سبق .

(متمى رقم ٥٩٠ — في ١٩٩٣/٦/٨)

قاعدة رقم (١١٤)

المادة :

التفصيص للتمنعة العامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون الجنى معنلة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ يكون بالفعل او بمقتضى قانون او قرار جمهورى او قرار من الوزير المختص — انتهاء التفصيص بذات الطرق طبقا للمادة ٨٨ منى — تفصيص ارض مملوكة للدولة للتمنعة العامة مرسوم واعتبارها حقيقة عامة — انتهاء هذا التفصيص بالفعل لارجاء تنفيذ المشروع وعدم تنفيذه حوالى ثلاثة عشر عاما — تفصيص هذه الارض بالفعل كداد للقوات المسلحة يؤدى الى احقية وزارة الحربية فى هذه لارض دون محافظة القاهرة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض أوراق موضوع النزاع بين محافظة القاهرة ووزارة الحربية أن الأرض المقام عليها ملاعب كرة القدم بالقطعة كانت من ضمن الأراضي التي كانت تضع يدنا عليها القوات البريطانية ، فلما جلت هذه القوات عن القطعة تسلمت القوات المصرية الأرض المذكورة واستخدمتها قوات الحرس الملكي ثم تسلمتها إدارة الأشغال العسكرية ، ثم صدر قرار مجلس بلدى مدينة القاهرة سنة ١٩٥١ (اعتمد من السيد وزير الشؤون البلدية والقروية) ثم صدر به مرسوم قضى بتعديل خطوط التنظيم فى منطقة القطعة أثناء وجود هذه الأرض تحت يد القوات المسلحة ، بيد أن هذا التعديل قد أوقف بعد أن قامت البلدية بشروط فى تنفيذه . ونزعت ملكياتها وأدت عنها تعويضات وبقيت هذه الأرض تحت يد القوات المسلحة حتى سنة ١٩٥٥ حيث سمح لفرق محافظة القاهرة وفرق وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتدريب على هذه الأرض ثلاثة أيام فى الأسبوع الى أن سافر قرار مناقشة القاهرة بتحويل هذه الأرض من ناد للبلدية الى مركز للشباب فى الحى ، وكان ذلك فى سنة ١٩٦٣ ، وعند تنفيذه أدمت كل من المحافظة ووزارة الحربية تبعية هذه الأرض لها .

ويبين مما تقدم أن الخلاف بين وزارة الحربية ومحافظة القاهرة لا ينصب على ملكية أرض ، ذلك أن الأرض كانت تحت يد القوات البريطانية ، وبعد جلاء هذه القوات أصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، ومن ثم أصبح من الواجب قيدها فى سجلات الأملاك ، هذا المسح الذى طبق أيضا منذ تنفيذ اتفاقية الجلاء عن أرض الجمهورية ، تطبيقا لما جاء باللائحة الداخلية لمصلحة الأملاك الاميرية من أنه : « بالنسبة الى المنشآت والأراضى التى ستقوم باستلامها القوات المسلحة أو المصلح الحكومية ستقوم القيادة الشرقية باخطار مصلحة الأملاك الاميرية بكل ما يتم استلامه بمعرفة الجهات المصرية ، وقد صدرت التعليمات الى القوات المسلحة والمصالح الحكومية لتقديم جميع البيانات التى تطلبها مصلحة الأملاك لتتمكن من أداء واجبها » ومن هذا يتضح أن ملكية مصلحة الأملاك غير منكرة من وزارة الحربية ، ذلك أن هذه الوزارة ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، ولكنهما فرع من فروع الدولة تتملك تبعاً لملكيتها .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يبين أن الخلاف ينحصر في تعيين الجهة المخصص لها أرض هذا الملعب . وهل هي وزارة الحربية أم محافظة القاهرة والتخصيص للمباح العامة يكون بأحد الطرق المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون المدني بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن : « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهوري أو قرار من الوزير المختص » . كما ينتهى التخصيص بنفس الطرق حسبما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون المدني بعد تعديلها . أيضاً بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتي تنص على أن : « تفقد الأموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو قرار جمهوري أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن الأرض المقام عليها ملعب كرة القدم والثابت ملكيتها للدولة خصصت بمرسوم للمنفعة العامة باعتبارها حديقة عامة حسبما يبين من قرار التخصيص الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ومن خريطة التخطيط المرافقة للمرسوم ، ومن ثم تكون هذه الأرض أصبحت من الأموال العامة التي تهيم عليها بلدية القاهرة باعتبارها أنها المنوط بها القيام على المرافق العامة في مدينة القاهرة .

ومن حيث أن هذا التخصيص للمنفعة العامة قد انتهى بالفعل ، ذلك أن محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقاً) قد أوجبات تنفيذ المشروع ولتسم تنفذه من تاريخ صدور المرسوم في سنة ١٩٥١ . لأن ، وقد مر على اعتياد المشروع ما يقرب من الثلاثة عشر عاماً كما أنها بتحويل الملعب إلى مزرع للشباب في الحي تكون قد إقرت انتهاء التخصيص الأول .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هذه الأرض كانت بخضبة بالفعل كتد للقوات المسلحة العربية منذ إلغاء الحرس الملكي حتى الآن ، وذلك مستفاد من المكاتبات المتبادلة التي قدمتها القوات المسلحة والتي يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٥٣ ، وكذا من الإنشاق المبرم بين وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الحربية بتخصيص بعض أيام لفسرى وزارة

الشئون البلدية والقروية. ومحافظة القاهرة على التبرين في الملعب ثلاثة أيام في الأسبوع وهذا الاتفاق يؤيد وضع يد وزارة الحربية على هذه الأرض ، ذلك أنها سمحت لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية والمحافظة ببعض أيام ، ولو كانت المحافظة هي واضعة اليد لكان الوضع انتقلب ، وكان السباح لوزارة الحربية يتبرين فرقتها بعض الأيام بالملعب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية وزارة الحربية في أرض ملعب كرة القدم الكائن بجوار القلعة .

(ملف ١٤٢/٢/٢٢ - في ١٩٦٥/٢/٦)

قائمة رقم (١١٥)

المبدأ :

ضابط الاحتياط يستدعى للخدمة بالقوات المسلحة — تضع عند الجهة العسكرية المستدعى إليها بقريره العسكرية والخدمة .

ملخص الحكم :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط تنص بأنه استكمالاً للمفاد الختية المدنية لضابط الاحتياط الذين يستدعون للخدمة بالقوات المسلحة يحرز قاعدتهم عنهم التقارير الختية اللازمة طبقاً للنظم المقررة في هذا الشأن وترسل التقارير الى جهات عملهم المدنية ومقتضى ذلك النص أن الجهة التي يستدعى إليها ضابط الاحتياط تكون هي المختصة بوضع التقارير المتعلقة بخدشته المدنية خلال فترة الإستدعاء بجانب اختصاصها بوضع التقارير العسكرية والتقارير المدنية المشار إليها في هذه المادة هي التقارير السرية التي يعتد بها منذ إجراء الجهة المدنية حركة الترفيعات للعاملين بها .

(طعن رقم ١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

وضع المشرع بموجب أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ للقوات المسلحة نظاما خاصا بمقتضاه تصاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجة من بيع مخلفاتها ومنتجاتها ومن ادائها خدمات للغير — صدور قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ووضع نظام عام لكافة أجهزة الدولة مقتضاه ايداع حصيلة بيع المخزون السلى الراكد لديها والفردة والكهنة بالبنك المركزى على ان توزع تلك الحصيلة على الجهات التى سحب منها المخزون أو الفردة بعد خصم تكاليف تصريفها — النظام الخاص الوارد بالقرارين رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ واجب الاعمال بعد صدور القرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ — أساس ذلك — ان القاعدة العامة توجب تعيد الحكم العام بالحكم الخاص ولو كان الحكم العام لاحقا عليه طالما انه لم يقصد الغائه صراحة — نتيجة ذلك : اضافة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ ينص فى مادته الاولى على أن (تصاف حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانية تلك القوات فى السنة التى تم فيها التصرف بالبيع وذلك استيعابا من السداد للإيرادات) .

كما ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦. في مادته الاولى على أن (تضاف حصيلة ما تنتجه القوات المسلحة من أصناف وما تؤدي من خدمات للغير الى بنود واعتمادات ميزانية هذه القوات بدلا من تسجيلها الى الإيرادات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ على أن (ينشأ حساب خاص بالبنك المركزي تودع به حصيلة بيع المخزون السلمي الراكد لمختلف اجهزة الدولة وتخصص هذه الحصيلة لتعويض الجهات التي يسحب منها هذا المخزون على أساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم لتنفيذ خطة المخزون السلمي الراكد من مصروفات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على أن (ينشأ حساب خاص بالبنك المركزي تودع به حصيلة بيع الخردة ، والكنهة لمختلف اجهزة الدولة وتخصص هذه الحصيلة لتعويض الجهات التي سحب منها هذه الخردة على أساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم لتنفيذ خطة تصريف الكنهة من مصروفات) . وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على إلغاء كل حكم يخالف احكامه .

ويبين من تلك النصوص أن المشرع وضع بموجب احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ للقوات المسلحة نظاما خاصا بمقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجة عن بيع ممتلكاتها ومنتجاتها ومن أدائها خدمات للغير ، وبعد ذلك وضع بالقرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ نظاما عاما لكافة اجهزة الدولة من مقتضاه ايداع حصيلة بيع المخزون السلمي الراكد لديها والخردة والكنهة بالبنك المركزي على أن توزع تلك الحصيلة على الجهات التي يسحب منها المخزون أو الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها ، ولما كانت القاعدة العامة توجب تعيد الحكم العام بالحكم الخاص ولو كان الحكم العام لاحقا عليه طالما أنه لم يقض بالغاء صراحة ، فإن الاحتكام الى تضمنها النظام الخاص بحصيلة بيع ممتلكات القوات المسلحة ومنتجاتها ومقابل أدائها خدمات للغير والوزارة بالقرارين رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ تكون واجبة الامثال بعد صدور القرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ باعتباره ان

للقوانين الأولين مجال تطبيق خاص، ومغايير لجمال تطبيق القوانين الآخرين ومن ثم يتعين إضافة بيع مخلفات القوات المسلحة التي ميزانيتها ولا توجه للقول بأن المخلفات لا تشمل المخزون الراكد بغية الزام القوات المسلحة بإيداع حصيلة بيعه لدى البنك المركزي من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ لأن هذا المخزون يندرج في المخلفات التي تشمله بمبومها واطلاؤها كما تشمل الخزنة والكنهنة، كذلك تسان نص القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ الذي ألزم أجهزة الدولة بإيداع حصيلة بيع الخزنة، والكنهنة لدى البنك المركزي على الغاء كل حكم يخالف أحكامه ليس من شأنه الغاء الحكم الخاص بإضافة حصيلة بيع الخزنة والكنهنة لدى القوات المسلحة إلى ميزانيتها لأن مثل هذا الحكم الخاص لا يُلغيه إلا حكم خاص مثله يقرر ذلك بعبارة صريحة ومباشرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى النوى والتشريع إلى إضافة حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة إلى ميزانيتها بالتطبيق لأحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧١٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

(ملف ٦٧/١٣/٢٥ - طيبة ١٩٨٠/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

المقابل المبدأ تعيينه وكان يعمل بالقوات المسلحة لا تطبق عليه أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ - أن ذلك - بتحديد انضمامه امصارا من التاريخ المحدد بالقرار الجمهورى الصادر بتعيينه في الوظيفة المدنية .
ملخص الفتوى :

ولما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ تنص

على أنه « استثناء من حكم المادة الخامسة يجوز إعادة تعيين المتسائل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات الأجر الأصلي الذي كان يتقاضاه إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته بتقرير ضعيف » .

وعلى الرغم من أن أعمال حكم تلك المادة يقتضي الاحتفاظ للمعين طبقاً لحكمها بأقدميته في وظيفته السابقة إلا أنها لا تنطبق على الحالة المعروضة ذلك لأن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا تنطبق إلا على العاملين بالجهات الإدارية للدولة الذي يتكون من وزارات الحكومة على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين ، وذلك طبقاً لنص المادة الأولى من مواد الإصدار ، وبمصلحتها ووحدات الإدارة المحلية ، وكذلك على العاملين بالهيئات العامة بما لم نص عليه اللوائح الخاصة بهم ، ولا تسري أحكام هذا القانون وكذلك فإن التصريف الوارد بالمادة الثانية من مواد الإصدار لإصلاح الوحدة الواردة في هذا القانون قصره على الوزارات والمصالح العامة وكل جهاز يكون له موازنة خاصة بالوظائف ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة . ولقد جاءت تلك المادة استثناء من أحكام المادة الخامسة من القانون التي توجب الإعلان عن الوظائف الخالية ، ومن ثم فإن هذه المادة تتناول أحكام التعيين في الوظائف الخالية في الوحدات التي تنطبق بشأنها أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . وكيفية إجراء هذا التعيين ، وبالتالي فإنها لا تسري إلا على العاملين الخاصين . أحكام هذا القانون فقط في حالة إعادة تعيينهم فلا ينطبق حكمها على الحالة المعروضة لأن المصادر تعيينه كإن يعزل بالقوات المسلحة ويخضع لقانون خاص ولا يسري في شأنه قانون العاملين المدنيين بالدولة .

وأذا تضمنت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يكون التعيين في وظائف الإدارة العليا بقرار رئيس الجمهورية ويكون التعيين في الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة وتعتبر الأقدمية في كل فئة من الفئات التي يفضّلها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها » .

من ائتمية المعروضة حالته لتحدد اعتبارا من ١١/١/١٩٧٤ التاريخ المحدد في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتعيينه في وظيفة وكيل الديوان الجمهورى بدرجة وكيل وزارة .
(فتوى رقم ٤٤٩ - في ١٦/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

استحقاق الضابط لمرتباته التي كان يتقاضاها في وظيفته المدنية قبل امانته للخدمة بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

نظم المشرع في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط السابقين الى الخدمة العامة بالقوات المسلحة فحدد صراحه الرتبة العسكرية والائتمية التي يوضع فيها الضابط الذي يعاد للخدمة ، ثم نظم في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ تحديد الراتب الذي يستحقه من الى الخدمة تنص على ان يمنح الضابط المعاد للخدمة بالقوات المسلحة فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي امضاها في الرتبة بخدمته السابقة .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، فانه لا وجه للرجوع للاحكام العامة المعمول بها في نظام الوظيفة العامة والتي تجيز في مثل هذه الحالة الاحتفاظ بتراتبيا الوظيفية المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفة المنقول اليها لانه لا اجتهد مع صراحة النص .

لذلك انتهى راي الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ الضابط المعروضة حالته بمرتباته في وظيفته المدنية السابقة على نقله ومنحه فقط فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التي امضاها في الرتبة العسكرية بخدمته السابقة .

(ملف ٥٩١/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

قائمة رقم (١١٩)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة تم
يخضعها المشرع لاختصاص اللجان القضائية ويظل الاختصاص بها محفوظا
لمجلس الدولة والمنازعات الخاصة بضباط الشرف كانت خاضعة لاختصاص
مجلس الدولة بدورها الى حين صدور القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المعمول
به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ .

ملخص الحكم :

ان المشرع قد عهد في القوانين رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط
الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ورقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشأن
الطعن في قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة —
عهد في القوانين المشار اليها بالنظر في المنازعات الادارية الخاصة بالضباط
العاملين بالقوات المسلحة الى تلك اللجان دون غيرها . على ان ما انتظمته
هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم
ضباط القوات المسلحة . ومن ثم فان الاثر المترتب على ذلك يتمثل في انحصار
اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة من ضباط المخاطبين بأحكام القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ طالما انه ليس ثمة نص في القانون ينزع من مجلس
مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف ،
فانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة
على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وعلى
ذلك بقى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف منعقدا
لمحكم مجلس الدولة ولم يكن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط
الخدمة والترقية لضباط الشرف يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين
بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة وقد جاء القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

استحدث لأول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف ويتربى على ذلك اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

وقد ألغى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٢٢ القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، واستحدث المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حكماً جديداً مبنياً اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل في المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف طبقاً لأحكام القانونين ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ . ثم حددت المادة ١٤٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ مجال الطعن بالالغاء على القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتباراً من ١٩٨١/٧/٢٢ ومن ثم فالأثر المترتب على ذلك هو :

أولاً — منازعات ضباط الشرف لم تكن تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ في اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .

ثانياً — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

ثالثاً — المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة وما زالت خاضعة لمحاكم مجلس الدولة بحسبته الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة في نظير المنازعات الادارية .

رابعاً — اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية بضباط الصف والجنود يتعد ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الاصل وبحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الآخر لطلب الالغاء وأن كلا الطرفين يرتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٨ ، وطعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قومسيون طبي عام

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

مناقشة تفاصيل تقرير القومسيون الطبي العام — غير جاز لحكمة
القضاء الإداري طالما أنه استخلص قراره استخلاصا سابقا مقبولا .

ملخص الحكم :

ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يناقش تفاصيل تقرير القومسيون
الطبي العام طالما أنه استخلص قراره استخلاصا سابقا مقبولا مما هو ثابت
من وثائق الحالة المعروضة عليه .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

العامل الذي حصل على إجازة استثنائية باجر كامل بسبب مرضه
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ورفض التوجه للقومسيون
الطبي لتوقيع الكشف عليه — حق جهة الإدارة في تأجيل صرف مرتبه حتى
يجرى الكشف الطبي — ما لم يكن مريضا بمرض نفسي أو عقلي يجعله غير
مستول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ قد
قص المصابين بأمراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية

خلال فترة المرض التي قد تستغرق أبدا طويلا ، يوضع لهم نظاما خاصا
 للاجازات المرضية يغير في أسسه وتواعده نظام الاجازات العام المقرر
 في قوانين العاملين ، ويتقضى هذا النظام الخاص منح العليل المصاب
 بمرض الامراض المذكورة في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا
 في اجازة استثنائية بمرتب كامل مهما استطلت مدة تلك الاجازة الاستثنائية
 التي لا تنتمى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله أو باستقرار حالته
 استمرار يمكنه من القيام بالعمل ، فإذا لم يتحقق أي منهما ظلت الاجازة
 قائمة بغير قيد زمني فلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخطة بأحد الاسباب
 الموجبة لانتهائها هذا اللباسة الصحية ، ولقد نصت المذكرة الايضاحية
 للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ من الحكمة المتفاه من ورائه بانها تحقيق
 الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على
 تلك مانه اذا كان المشرع قد اوجب عرض المريض على الجهة الطبية
 المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الفرض من هذا الكشف
 ينصرف في الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى أو استقرت
 حالته فيعود الى العمل وتنتهي بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم ان امتناع
 العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية
 المختصة ليس من شأنه ان يؤدي الى اعتباره منقطعاً من العمل انقطاعاً
 يستوجب انتهاء خدمته باعتباره مستقيلاً لتخلف بنات الانقطاع في حقه ، اذ هو
 لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ، ولتعارض أحكام الانقطاع من
 العمل مع اعتباره في اجازة استثنائية ، ولان المشرع حظر انتهاء خدمته طوال
 مدة مرضه وحتى يلوغ سن الاحالة الى المعاش ، كما لا يجوز النظر
 الى رفضه عرض نفسه على التومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية
 تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بانه قد اخل بواجبات وظيفته
 التي ابعد المرض عنها أو انه اثن عملاً مخرماً عليه بوصفه موظفاً عاماً .
 بيد أن ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ أي اجراء مقابل رفض العامل
 للمريض توقيع الكشف الطبي عليه ، لانه وقد اوجب المشرع مرض العامل
 بالمعبر باجازة استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣
 على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور مانه يكون بذلك قد ربط
 بين استمرار حربه الاجر وتوقيع الكشف الطبي وعليه يكون للادارة ان

تؤجل صرف مرتب العامل المريض المبتنع عن اجراء الكشف الطبي مع انه
يكن العامل مصابا بمرض عقلى أو نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير
مستول عن تصرفاته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حسم
الجهة الادارية فى تأجيل صرف راتب العامل فى الحالة المعروضة حتى يجرى
الكشف الطبى عليه ما لم يكن مريضاً بمرض عقلى أو نفسى يجعله غير
مستول عن تصرفاته .

(ملف ٥٨٦/٣/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

كادر

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ بخصم الزيادات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لا يزال قائماً بكافة محتلاته .

بالمخص القسوى :

يبين من استعراض أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وفى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٣ أن لكل منهما مجالا مختلفا وموضوعا مغايرا اذا صدر القرار الاول قاضيا بأن تخصص من امانة الغلاء الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد سواء كانت هذه الزيادة فى المرتبات أو فى فئات العلاوات بنوعها أى علاوات الترقية والعلاوات العادية وذلك للتوفيق بين الرغبة فى تنفيذ أحكام الكادر الجديد من جهة وبين ما تقتضيه حالة الميزانية من عدم تحميلها أعباء جديدة من جهة أخرى .

وقد كان مقتضى تنفيذ أحكام هذا القرار أن تصرف علاوات الترتيات والعلاوات العادية بالفئات المحددة وفقا للقواعد التى كان معمولاً بها من قبل . غير أن مجلس الوزراء لم يلبث أن أصدر قرارا فى ١٦ من سبتمبر بوقف الترتيات لغاية آخر يناير سنة ١٩٥٣ فلما انتهت هذه الفترة رأى المجلس فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ إباحة الترتيات من أول فبراير . غير أنه لما كانت الحالة المالية تحتم توخى الاقتصاد فى النفقات فقد اقترحت وزارة المالية ووافقها مجلس الوزراء أن تخفض امانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الترتيات التى تتم من أول فبراير بمقدار علاوات الترقية من تاريخ استحقاقها حتى نهاية السنة المالية . وبذلك يكون مجلس الوزراء قد عدل عن قرار وقف الترتيات الصادر فى ١٦ من سبتمبر مما يعود بالموقف الى ما كان عليه قبل صدور هذا القرار — فتصبح الترتيات بمقيدة بقيددين . القيد

الاول هو الذى تضمنه قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ والتعيد الثانى جاء به قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ومؤدى ذلك هو استمرار قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ جنبا الى جنب مع قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ واعمال كل منهما فى مجاله الخاص بمسرى القرار الاول فى شأن الزيادة فى منات علاوات الترقينات التى تضمنها الكادر الجديد فضلا من مزياته فى شأن الزيادة فى العلاوات العادية والزيادة فى المرتبات ويطبق القرار الثانى على علاوات الترقينات بالمثل التى كانت سارية من قبل .

فماذا كان مجلس الوزراء قد رأى فى ٢٥ من فبراير للاسباب المبينة فى مذكرة للجنة المالية الاكتفاء بخضم نصف قيمة علاوات الترقية من اعانة الغلاء بدلا من خضم كل مقدار المائة فان هذا القرار يكون بذلك قد حل محل قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ الذى كان ساريا جنبا الى جنب مع قرار ١٨ اغسطس ١٩٥٢ كل فى مجاله ومن ثم يكون قرار ٢٥ فبراير ١٩٥٣ مدمج الاثر على قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ .

لذلك انتهى الراى الى ان قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ بخضم الزيادات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مازال قائما بكافة محتوياته .

(تنوى رقم ٢٨٤ - فى ٢٧/٧/١٩٥٣)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

خضم مرتبات بعض الموظفين فى الكادر الكتابى على درجات مماثلة لدرجاتهم فى الكادر الإدارى ثم ترقية موظفين آخرين الى الدرجات التى تخلفت عن هذا الخضم .

ملخص النقوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على انه

« يتقسم الوظائف الداخلة في الهيئة الى فئتين : مالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى للأولى وفنى وكتابى للثانية ، وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف . ولا يجوز بغير إذن البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » . كما تنص المادة ٣٣ على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف الا الى درجة خالية من نوع الوظيفة التى يشغلها فنية كانت أو ادارية أو كتابية . . . » .

والمادة ٤١ المشار اليها تنص على أنه « تجوز الترقية من اعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها في الكادر الفنى العالى في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للاختيار ، ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة اعلى . كما تجوز الترقية من اعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابى فيها الى الدرجة التالية لها في الكادر الادارى في حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للترقية للاختيار » . وعلى ذلك فالقرارات الصادرة بخمسة مرتبات بعض موظفى الكادر الكتابى على درجات مماثلة لدرجاتهم في الكادر الادارى ثم ترقية موظفين آخرين الى الدرجات التى تخلفت عن هذا الخمس قد خطلت في واقع الامر بين درجات هذين الكادرين ، وانطوت على نقل بعض موظفى الكادر الكتابى الى الكادر الادارى بلا تفيد بالشروط والافاضال المقررة في المادة ٤١ ، مما يعيب تلك القرارات ويبطلها .

(فتوى رقم ٣٨٢ - في ١٩/٤/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

قيام قانون موظفى الدولة على اصل عام هو الفصل بين الكادرات الا في احوال استثنائية وردت على « سبيل الحصر » اثر ذلك - عدم جواز نقل الموظف من وظيفة فنية (متوسطة) او فنية أى وظيفة فنية مالية او ادارية

في غير هذه الأحوال - القرار الإداري الصادر بهذا النقل هو قرار معدوم
يجوز سحبه في أى وقت - سريان ذلك على موظفى المؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثلاثية من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وإدارى .
للاولى وفئى وكهاى للثانية ، وتتضمن الميزانية بياناً بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » . ويستفاد من هذا النص أن تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين فى المادة السابقة هو أصل عام من الأصول التى يقوم عليها قانون نظام موظفى الدولة ، بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ، ولا يجوز بغير إذن من السلطة التشريعية نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر .

غير أنه ولئن كان هذا هو الأصل العام فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، إلا أن المارح خرج عليه فى حالات استثنائية وردت على سبيل الحصر ، وهى فى ذاتها تثبت الأصل سالف الذكر وتؤكد . ومن هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١ من هذا القانون ، التى تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة فى الكادر الفنى المتوسط أو الكهاى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى أو الإدارى ، بالشروط وفى الحدود المنصوص عليها فيها . ومن تلك الحالات الاستثنائية أيضاً ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون المذكور ، التى تقضى بأنه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ببيزانية إحدى الوزارات أو المصالح ، يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته .

وبمقتضى ما تقدم جيبا هو أنه لا يجوز قانوناً نقل الموظف من وظيفة

فنية متوسطة أو كتابية الى وظيفة فنية عالية أو ادارية في غير الحالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن انشاء المعهد العالي للصحة العامة - تنص على ان « ينشأ بمدينة الاسكندرية معهد يطلق عليه اسم المعهد العالي للصحة العامة يكون هيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية . . . » وتنص المادة الثانية على ان « يقوم المعهد بالدراسات العالية في الصحة العامة على اختلاف شعبها وما يتعلق بها من أبحاث وتدريب » . كما تنص المادة ١١ على ان « يكون للمعهد ميزانية مستقلة تلحق بميزانية وزارة الصحة العمومية » . ويستند من ذلك ان المعهد المذكور يعتبر مؤسسة عامة ، اذ انه يجتمع بين منصرى المؤسسات العامة ، وهما المرنق العام والشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال مالي .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصدد قانون المؤسسات العامة تقضي بمران احكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسة العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة فمضلا من أن القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه - والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ - لم يتضمن احكاما مغايرة لاحكام قانون نظام موظفى الدولة المتعلقة بالنقل من كادر لآخر - والسابق الاشارة اليها - ومن ثم يمتنع تطبيق هذه الاحكام على موظفى المعهد ومستخدميه .

وبتطبيق الاحكام سالفة الذكر على حالة كل من السيدين المعروض حالتهما ، فان الثابت من الوقائع ان كلا من السيدين المذكورين حاصل على مؤهل متوسط ، وقد تم نقل كل منهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالي في غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها ذلك قانونا ، وهو أمر مخالف لأصل جوهرى من الاصول العامة التى قام عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وهو الاصل الخاص بمبدأ الفصل بين الكادرات وشروط التعين فيها ، ومن ثم يكون القراران

الصادران ينقل كل من السيدين المذكورين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى - دون الحصول على المؤهل العالى اللازم للتعين فى درجات الكادر الادارى وفى غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها النقل من احد الكادرين الى الآخر - باطلين بطلانا جوهريا يبلغ حد الانعدام ، ويجوز سحبهما - تصحيحا للاوضاع - فى اى وقت ، دون تقيد بالموايد القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة .

(نوى رقم ٣١٠ - فى ٢٦/٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبحث :

ان نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يستتبع حتما نقل شاغل الدرجة الى الكادر العالى - يجب ان يكون الموظف صالحا لولاية الوظيفة التى نقلت درجتها الى الكادر العالى حتى يتم نقله على الدرجة المنقولة - اذا لم يكن الموظف صالحا لولاية الوظيفة تسوى حالته على درجة متوسطة شغلها من نوع درجة ومعاملة لها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظم موظفى الدولة قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، ووضع لكل فئة منهما احكاما خاصة من حيث التعيين والترقية مما يترتب عليه ان الاقدمية فى وظائف الكادر العالى تتميز عن الاقدمية فى وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة . ولذلك كان الاصل انه اذا نقل الموظف من الكادر الأدنى الى مثل درجته فى الكادر الأعلى فلا يستصحب معه عند النقل اقدميته فى الكادر الأدنى .

الا ان الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون المذكور ، والمضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ كانت تنص على انه « فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بهيئانية احدى الوزارات

أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شباغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

وجاء بالمفكرة الإيضاحية تبريرا لهذا النص أن « حالة العمل والمصلحة العامة تستدعي نقل وظيفة ما مدرجة في الكادر المتوسط إلى الكادر العالي وأن يتم هذا النقل في قاتون الميزانية نفسه ، وهذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعمل الوظيفة من أحد الكادرين إلى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بأعمال وظيفة في الكادر العالي سواء من حيث الكفاية أو المؤهل .

ومناد ذلك أن نقل الدرجة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي يختلف عنه ، بالنسبة إلى الموظف شباغل الدرجة المنقولة ، أحد وضيعين :

الأول - أن يكون الموظف صالحا لولاية الوظيفة التي نقلت درجتها إلى الكادر العالي وفي هذه الحالة ينقل الموظف على الدرجة المنقولة .

والثاني - أن يكون الموظف المنقول درجته غير صالح لشغل الوظيفة سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، وفي هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

(فتوى رقم ٢٥٢ - في ١ / ٥ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (١٣٤) :

المبدأ :

الأصل ألا يستصحب المائل المنقول من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي أقدميته في الكادر المتوسط - إذ تم نقل المائل إلى الكادر العالي نتيجة لنقل درجة من الكادر المتوسط إلى العالي فإنه يحتفظ بأقدميته في الدرجة المنقول منها في الكادر المتوسط ومن الترتبات السابقة عليها .

ملخص الفتوى :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العالى تبعا لنقل درجته ، وان اعتبر بمثابة التعيين في وظائف الكادر العالى ، الا انه من ناحية الدرجة المسالية يعد نقلا بحيث تحسب للموظف اقدميته في الدرجة من تاريخ حصوله عليها في الكادر المتوسط ، اذ ان العبرة في الترقيات والادميات بالدرجات المالية لا بالوظائف الا اذا كانت الدرجة مرتبطة بالوظيفة بطريق التخصيص في الميزانية .

فضلا من ذلك ، فان حكمة استصحاب الاقدمية في هذه الحالة ظاهرة من العدالة والصالح العام لان نقل الوظيفة بدرجةها قد استخدمتها حاجة العمل والمصلحة العامة ولانه وان كان نقل الوظيفة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستتبع حتما وبقوة القسوتون نقل من يقوم بفعلها الى الكادر الاعلى فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بعمل الوظيفة في الكادر العالى سواء من حيث الكفاءة او المؤهل فقد اُجيز لكل وزير في وزارته سلطة الترخيص في نقل او عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجةها الى الكادر الاعلى ، ومن ثم فان الموظف الذى ثبتت صلاحيته للنقل الى الكادر الاعلى في تلك الوظيفة ينبغي الا تتأثر اقدميته في الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الاعلى مادام قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجةها. تنظيها للاوضاع في الوزارة او المصلحة على الاساس المتقدم ومادام ثبتت جدارة المنقول واهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين في الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة في العمل .

واذا كان المستفاد من نص الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ آتية الذكر ان الموظف المنقول بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يستصحب معه اقدميته في الدرجة المنقول بها حسبما سبق البيان - الا ان هذا النص لا يستفاد منه ان الموظف يستصحب منه ايضا اقدميته في الدرجة السابقة بمرعاة ان الاصل هو ان اقدميته في وظائف الكادر العالى تنهز عن الاقدمية في وظائف الكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتها متماثلة وان الخروج على هذا الاصل يستلزم نصا استثنائيا مثل الفقرة الرابعة المشار اليها . ومن المقرر ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، ومن ثم يجب الاقتصاد على تطبيق الاستثناء المقرر بمقتضى الفقرة

الرابعة هذه في الحدود التي ورد بها بحيث لا يتعدى الى الاقدمية في الدرجة السابقة .

وفنى عن البيان أن المبادئ المتقدمة يظل معمولاً بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظراً لصحور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين الجديين بالدولة .

(فتوى رقم ٣٥٣ - في ١/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

ان تاريخ النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالي لا يتخذ اساساً لحساب الاقدمية في الكادر العالي - المعبرة في ذلك بالادمية في الدرجة التي تم النقل منها من الكادر المتوسط الى الكادر العالي .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فانه اذا نقل احد العاملين بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالي ، ثم نقل بعد ذلك زميل له آخر بذات الاقدمية ، فانه لا يمكن التسليم بأن الأول يسبق الآخر في ترتيب الاقدمية لمجرد سبقته عليه في الوجود بالكادر العالي اذ طالما كان الثابت انها تساوى في المركز القانوني من حيث استصحاب اقدمية في الكادر المتوسط فلا اعتداد عندئذ بتاريخ النقل ، وانما يتعين الرجوع الى الاقدمية في الدرجة السابقة .

(فتوى ٣٥٣ - في ١/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

ترقية الى درجة اعلى في الكادر العالي نذيجة لاستصحابه اقدميته في

الكادر المتوسط — اعتباره أقدم من زميله الذى الذى نقل بدرجة من الكادر المتوسط الى العالى فى ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذات اقدميته فيها — أساس ذلك أن الاقدمية فى الكادر العالى متميزة عن الاقدمية فى الكادر المتوسط حتى ولو كانت الدرجات متماثلة .

ملخص الفسوى :

ومن حيث أنه فى حالة نقل أحد العاملين بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم بحكم استصحابه لأقدميته فى الكادر المتوسط تمت ترفيته الى درجة أعلى فى الكادر العالى ، فأنه يكون سابقا فى ترتيب الاقدمية على زميله الذى نقل بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى درجة مماثلة للدرجة التى تمت ترفيته الاول اليها متى تساوى فى اقدمية هذه الدرجة ، ذلك أن اقدمية الاول فى الدرجة الجديدة التى رقى اليها هى اقدمية بالكادر العالى فى حين أن اقدمية الثانى فى الدرجة المعادلة لها هى اقدميته التى استصحابها استثناء بالكادر المتوسط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا — أن العامل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يستصحب معه عند النقل اقدميته فى الكادر المتوسط . غير أنه اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فإن العامل المنقول نتيجة لذلك يحتفظ باقدميته فى الكادر المتوسط واستصحاب الاقدمية فى هذه الحالة الاخيرة يقتصر على الاقدمية فى الدرجة التى تم النقل منها فقط ولا يمتد الى الدرجات السابقة عليها .

ثانيا — اذا نقل عاملان بدرجتيهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى تاريخين مختلفين وكانت اقدميتهما التى استصحبها عند النقل واحدة فى الدرجة التى نقل منها فلا يعتد فى تحديد الاقدمية بينهما بتاريخ نقلهما وانما يتمين فى هذه الحالة الرجوع الى الاقدمية فى الدرجة السابقة .

ثالثا — أنه اذا نقل أحد العاملين بدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم رقى الى درجة أعلى فى الكادر العالى بحكم استصحابه لأقدميته ،

فأنه يكون سابقا على زميله الذى تقل بعد ذلك (بترجته) من الكادر
الموسط الى الكادر العالى فى ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذاته
الدرجة فيها .

(ملف رقم ٢٥٥/٣/٨٦ — جلسة ١٤/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

يخضع لمعادلة وظائف ورتب الكادرات الخاصة بدرجات وظائف الكادر
العام صدور قرار جمهورى بذلك — التعامل يتم بين وظائف محددة بنص
القانون — تدخل المشرع لاجراء التعامل لا ينشئ وضعا جديدا وإنما يقرر
وضعا سابقا — القرار الجمهورى الذى يصدر لاجراء التعامل لا ينشئ مراكز
قانونية وإنما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهة الادارى بالدولة — اصدار
التعامل بقرار يجعل امر التعديل سهلا ويكسب التعامل مرونة على
عكس اصداره بقانون .

ملخص الفتوى :

ان التعامل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان
التعامل بينهما يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى
درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعامل
لا ينشئ وضعا جديدا ، وإنما يقرر وضعا سابقا وأن القرار الجمهورى
الذى يصدر لاجراء التعامل لا ينشئ مراكز قانونية ، وإنما يؤدى الى
توحيد التطبيق بالجهة الادارى بالدولة وعليه فانه اذا ما تعدى القرار
الجمهورى للواقع فانه عند اصدار القرار الفردى المطابق له سترجع
الحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت من تطبيق القرار وبالنسبة
لنص المادة ٢ من المشروع والخاص بتجاوز نهاية المربوط فان مجال
هذا الحكم يكون قانون التنظيم — فضلا عن ذلك فانه مما لا شك فيه

أن إصدار التعديل بقرار يجعل أمر التعديل سهلاً ويكسب التعديل مرونة على عكس إصدارها بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه يكفي لتقرير التعديل بين الكلدات طبعا للقوانين المنظمة للوظائف العامة ، صدور قرار من رئيس الجمهورية وأن نص المادة (٢) من المشروع المقدم بحاله قانون التوظيف .

(نك ٢٨/١/٥٨ - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٠)

قائمة رقم (١٢٠)

المادة :

الموظفون الداخلون في المكاتب الخاصة بالدائمة والمستخدمون - النظام الذي يطبق على كل من الفئتين بالتعليم للسوري - يطبق نظام الموظفين الاساسي على الاول ، ويطبق الرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بنظام الموظفين الاساسي دون قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على الآخرين .

ملخص الفتوى :

أن المستقر عليه نقيا وقضاء أن الدولة في قبيلها على المرافق العامة تلجأ إلى استخدام وسائل وأدوات عدة ومهمة ، وتقوم بينها وبين ذوات الشأن علاقات قانونية تخلف في طبيعتها وتكوينها بحسب الظروف والإحوال ، منها ما يدخل في روابط العلاقات العلم ومنها ما يخرج في روابط القانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والأدوات الموظفون والمستخدمون والمعامل والصناع ومن هؤلاء من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عليه تحكمها القوانين واللوائح يتدخل بهذه العلاقة في نطاق القوانين العام ومنه من تكون علاقته بالدولة عقد ميل يردى بتدرج ملي هذا التكيف في نطاق القوانين الخاص ، كما استبان لها أن مجال تطبيق قانون عقد المبرور المبردي لا يكون إلا إذا كانت العلاقة قائمة على أساس عقد عمل رضائي

بالمعنى المفهوم في هذه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائى ، اذ من المقرر ان العلاقة التنظيمية العامة لا تدخل في هذا النطاق المعقد بل تتميز بتكليفها المستقل ، رابطة من روابط القانون العام بمصدرها القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن .

ولما كان المرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ بنظام المستخدمين الاساسى في الاقليم السورى ينص في المادة الاولى منه على ان « يطبق احكامه على مستخدمى الدولة والمؤسسات العامة والحراس الليليين في الشرطة غير الخاصين لقوانين او مراسيم او أنظمة خاصة او لمعتود استخدام » ومن ثم فان من يعين من هؤلاء على مقتضى المرسوم المذكور تسرى عليه احكامه دون احكام قانون عقد العمل .

ولا وجه لاستنباط حكم مخالف من المواد ٢ و ٣ و ٢٣٧ من قانون العمل السورى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ التى اجازت لعمال الدولة والمؤسسات العامة ومنهم المستخدمون ان يستفيدوا من هذا القانون دون تخصيص ، بمعنى ان هذه الاجازة تشمل من تربطه بالدولة منهم علاقة تنظيمية ، وهو حكم استبر قائما في ظل قانون العمل الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعد ان نصت المادة الخامسة من قانون اصداؤه على ان يستبر العمل بالاحكام الخاصة بمستخدمى وعمال الدولة بالاقليم السورى والى كان معمولاً بها بمقتضى القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ الى ان يصدر قرار رئيس الجمهورية بتطبيق احكام هذا القانون عليهم ، ثم صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ونص على ان تطبق احكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والمؤسسة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة — لا وجه لذلك — اذ من المسلم في تاويل القوانين وتفسيرها ان مخلول النص على مقتضى قصد الشارع انها يجليه عند الابهام ويحدده او يخصصه عند الاطلاق سائر النصوص ، وعبارات القانون الاخرى ، وبوجه خاص تلك التى تتضمن المبادئ الاساسية التى تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون ، ولا جدال في ان النصوص السابقة انها عنت في تطبيق احكام قانون العمل العلاقة التى تعتبر في التكيف القانونى عقد عمل فردى اى الى مصدرها عقد رضائى في نطاق القانون الخاص ، اما العلاقة التنظيمية

المعاشاة فلا تدخل في هذا النطاق كما سلف الايضاح بل تتميز بكتيبتها المستقلة كرابطة من روابط القاتون العام مصورها القوانين واللوائح ، فلا جدوحة ازاء هذا من ان يتحدد حلول النصوص المتكتم ذكرها بهذا الاصل الواضح التحديد وان فهم عند التأويل والتطبيق على هذا الاصل المسلم بان ينص تحديده المقصود بالمستخدمين الذي يسرى عليهم قانون العمل في اصطلاح هذه النصوص بأولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة عقدية لا من تربطهم بها علاقة تنظيمية مثل المعينين طبقا للمرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ المنوه عنه .

لهذا انتهى الراى الى ان مستخدمي الدولة المعينين وفق أحكام المرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ بنظام المستخدمين الاساسى وغيره من التنظيمية الخاصة يخضعون في علاقتهم بالدولة لهذه التنظيمية دون قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(ملوى رقم ٥٤٠ - في ٢/٨/١٩٦١)

كادر عمال اليومية

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٣/١١/١٩٤٤ في شأن كادر العمال — افادة
العمال منه — مناطه ان تكون حرفته واردة بالجداول المرافقة لتلك
وظائفته يرشاهجي من الحرف الواردة في هذه الكشف — اعتبار شاغلها في
وظيفة عامل دقيق من الفئة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم — احقيقه في العلاوة الدورية
المقررة لدرجة عامل دقيق .

بمخص القسوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ في شأن
كادر عمال اليومية ، قسم هؤلاء العمال الى جملة ثلاث عينها وعين درجاتها
وقواعد ترقياتها وعلاواتها ، وترك لوزارة المالية تحديد الوظائف أو الحرف
التي يتمتع ممارستها من عمال اليومية بأحكامه . وقد ارفقت وزارة المالية
بكتابه الدوري رقم ٢٣٤ — ٥٣/٩ — الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥
جداول حصرت فيها تلك الوظائف والحرف ، وقد تضمن هذا الكتاب نصا في
يغب العلاوات مقتضاه ان تمنح العلاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة
حسب الفترة المقررة في كل درجة الخ .

ومناط استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق احكام كادر العمال ان يكون
حالا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور . ووظيفة
« يرشاهجي » هي من الحرف الواردة بالكشف المرافقة لكادر العمال والذي
يعتبر شاغلها عامل دقيق في الفئة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم .

ولما كان قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح بعض العمال قضى
بتسوية حالتهم على اساس منح كل منهم أجر قدره ٣٠٠ ملزم يوميا من بدء

تعيينهم في ١٤/١/١٩٤٨ ، باعتبارهم « برشاجية » وذلك بالتطبيق لتواعد كادر العمال بناءً يرتب على ذلك من آثار ، فإنه يرتب على اعتبارهم شافلين لهذه الدرجة في التاريخ المذكور تتمتعهم بكافة الإجازة التي يخولها لهم شغلهم لها وأهمها العلاوات الدورية . والعلاوة الدورية المقررة لدرجة عامل دقيق جى ٢٠ ملياً تمنح له كل سنتين .

(فتوى رقم ٤١٤ — في ٨/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى — لا تكون مصحوبة بعلاوة ترقية — انشأ هذا الحكم سواء في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٤٤ أو في ظل قراره الصادر في ١٢/٨/١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

أن البند الخاص بالترقيات الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد نص في فقرته الثالثة على أنه « وكل من يرقى بمنح علاوة واحدة فإذا ظلت الاجرة مع ذلك أقل من بداية الدرجة المرقى اليها منح زيادة للوصول الى بدء الدرجة بحيث لا تجاوز الزيادة في جيلتها علاوتين من علاوات الدرجة المرقى اليها فإذا تلت أجرته بعد كل ذلك من أول المربوط بمنح علاوة واحدة متكررة كل سنة (مع مراعاة مايو) الى أن تصل أجرته الى أول المربوط » .

وينسناد من هذا النص أن الأصل في الترقية طبقاً لكادر العمال الممنحة لا تخول الحق في الحصول على بداية الدرجة المرقى اليها بل تمنح العلاوات المحددة بهذا الكادر حتى يبلغ الاجر بداية الدرجة كما أن علاوة الترقية لا تمنح الا إذا كانت الترقية لدرجة مالية تزيد بدايتها عما يتقاضاه العامل المرقى ، ومن ثم فإذا تماثلت بداية الدرجة التي يشغلها العامل مع بداية الدرجة المرقى اليها فلا يمنح علاوة ترقية حيث أن الجزء أن يقل عن بداية الدرجة الجديدة .

وبما أن كلا من درجة الصانع الممتاز ودرجة الاسطى كانت تنقسم في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الى ثلثات ثلاث بمحددة في البداية ، ومن ثم فلا يترتب على الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى استحقاق علاوة ترقية وهو ما ردهه البند الثامن من كتاب المالية الدورية الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بالنص في فقرته الأخيرة على أنه « لتعادل درجة الصانع الممتاز مع درجة اسطى لا يكون النقل من الاولى الى الثانية مصحوباً بعلاوة ترقية » .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قد اقتصر على ادماج الدرجات الفرعية لدرجتي الصانع الممتاز والاسطى ولم يتضمن هذا القرار او كتاب المالية الدوري الذي صدر تنفيذاً له بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ما يفيد إلغاء القاعدة التنظيمية الخاصة بتنظيم منح علاوات الترقية مما يتعين معه اعمال هذه القاعدة متى توافرت شروط تطبيقها .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ استحدث قاعدة جديدة من قواعد الترقية مؤداها أن تكون الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى ومن درجة اسطى الى درجة ملاحظ بالاختيار للكفاية وهذه القاعدة مستقلة عن قاعدة استحقاق علاوة الترقية التي تترتب على الترقية ذاتها ، ذلك لان مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية الى درجة اسطى لاعتبارات قدرها الشارع بالنسبة الى من يشغل هذه المهنة حتى يكون على قدر من الكفاية والخبرة يؤهله لشغل درجة ملاحظ وهي أعلى درجات الكادر ، ومن ثم فهي مجرد ترقية أدبية وليست مالية لتساوي درجتها مع درجة الصانع الممتاز ، وهذا التنظيم في طريقة شغل الدرجات منبث الصلة بالقواعد التي تحدد المرتبات في الدرجات التي يتم الترقية اليها ومن بينها القاعدة الخاصة بمنح علاوة الترقية التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ والتي زودها كتاب المالية الدوري في البند الثامن منه على نحو ما تقدم .

ولما كانت وظيفة الصانع الممتاز حدد لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة من (٨٠٠/٣٦٠) مليم .

بعلارة (٤٠ مليا) كل سنتين ، كما حدد لوظيفة الاسطى ذات الدرجة والعلاوة .

وهذا التعادل بين هاتين الدرجتين يجعل الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى غير مصحوبة بعلارة ترقية اذ ان الاجر المخصص للعامل في الدرجة الاولى (صانع ممتاز) لا يقل عن بداية الدرجة التالية (اسطى) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى لا تكون مصحوبة بعلارة ترقية سواء بالنسبة الى من رقى في ظل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ او من رقى بعد تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ .

(فتوى رقم ٧٢٢ — في ١٧/١٠/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٢٣)

المادة :

تطبيق كشوف حرف (ب) المحقة يكادر العمال على العمال الذين عينوا قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ العمل بهذا الكادر ، وكشوف حرف (ا) على من عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ — صدور قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعيينين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ بدلا من كشوف حرف (ا) — وجوب نقل هؤلاء الى الدرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التي يستحقونها في هذا التاريخ ودون مساس بما استحقوه فعلا قبل ذلك من اجور وان لم يوجد حق مكتسب في اجر معين مستقبلا .

ملخص الفتوى :

ان كادر عمال اليومية الممول به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥

كان. يقتضين نوعين من الكشوف ، كشوف حرف (أ) وهذه تطبق بأثر مباشر من تاريخ نفاذ الكادر أى أنها تسرى على كل عامل يعين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وكشوف حرف (ب) وهذه تطبق على الموجودين بالخدمة أى الذين عينوا قبل هذا التاريخ مع تدرج حالتهم من بدء الخدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر .

وعلى مقتضى ذلك فقد تمت تسوية حالة المبحرين الذين عينوا قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لكشوف حرف (ب) وحددت هذه الكشوف درجة صانع لا يحتاج الى دقة (٢٠٠ — ٣٦٠ نليم) وصنفت لهم الفروق اختيارا من هذا التاريخ أما العمال الذين عينوا بعد ذلك فقد جرت الإدارة على تمييزهم وفقا لكشوف حرف (أ) وكانت هذه الكشوف تصدد لهم لمخرجة صناع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ نليم) وذلك تنفيذًا لكتاب المائتينه المؤرخ ١٩٤٦/٢/١٠ الذى قضى بعدم تطبيق كشوف حرف (ب) على الذين يعينون بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وبذلك أصبح العمال الذين عينوا بعد هذا التاريخ أحسن حالا من العمال الذين عينوا قبل ذلك إذ وضعت الطائفة الأولى في درجة صانع دقيق ووضعت الفئة الثانية في درجة صانع لا يحتاج الى دقة .

وعلمنا بمقرر قرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ ويقضى بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعينين بعد تاريخ نفاذ الكادر (١٩٤٥/٥/١) بحيث لا يكون هناك مجال لأعمال كشوف حرف (أ) بعد ذلك فإلّا التساؤل عن مدى مساس هذا القرار على مراكز المبحرين بعد أن تفتتحت لهم مراكزهم على مقتضى كشوف حرف (أ) بعد تاريخ نفاذ الكادر في درجة صانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ نليم) وعما إذا كان يتعين تعديل حالتهم بوضعهم بدرجة صانع لا يحتاج الى دقة من تاريخ الفناء كشوف حرف (أ) .

ومن حيث أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح لمركز الموظف من هذه الناحية ، هو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له أن يحتج بغيره له . مما مكشفا في أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله وبرد ذلك أن الموظفين العموميين

هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف باثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى باثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم قانونا أو لائحة إلا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه كلائحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القاعدة على حالة المبشرين الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقة بكتاب العمال تنفيذا لكتيب المالية الدورى رقم ٥٣/١/٢٣٤ المؤرخ ١٩٤٦/٢/١٠ ثم صدر قرار مجلس الوزراء بعد ذلك فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بإلغاء كشوف حرف (أ) ونسوية حالة العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على أساس قواعد وكشوف حرف (ب) بتطبيق القاعدة المشار إليها على هؤلاء العمال بين أنهم لا يستطيعون الاحتجاج بحقوق المكتسبة فى معاملتهم طبقا لقواعد وكشوف تقرر إلّاؤها استنادا إلى أن هذه القواعد كانت أصلح لهم ، وأنهم عينوا تعيينا سلبيا بمقتضاه بل يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المتقدم بذكره وذلك بشبوية حالتهم على الدرجات التى وردت فى كشوف حرف (ب) وطبقا لقواعد الكشوف .

وليس من شأن تطبيق هذه القاعدة الإخلال بغيرهم المكتسبة فى الإجر الذى استحقوه فعلا بتطبيق كشوف حرف (أ) عليهم منذ بدء تعيينهم ذلك لأنه إذا كان مركز الموظف بالنسبة إلى مرتبه فى المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره وتعديله فى أى وقت فإن مركزه بالنسبة إلى مرتبه الذى استحقه فعلا هو مركز قانونى ذاتى لا يجوز المساس به إلا بقانون وهو أمر لا يتوافر فى هذه الحالة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المبشرين المعيينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقة بكتاب العمال بأن ينقلون تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ إلى الدرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التى يستحقونها فى هذا التاريخ .

قائمة رقم (١٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليو ١٩٦٦ - اعتبره الدرجة التاسعة التالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة في تطبيق أحكامه وبالشروط المبينة فيه - فيما عدا هذا المجال لا تعتبر الدرجة التاسعة تالية للدرجتين المذكورتين ومن ثم لا تعتبر كذلك في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قتلى العاملين .

ملخص الفتوى :

إن المادة (٢٢) نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالتساوي رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى كانت تنص على أنه « إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر ، أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ينسح أول مربوط الدرجة الأعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتلقى وأحكام الدرجة الأعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الآخرين عنه بتقدير ضعيف . . » كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يولية ١٩٦٦ على أنه « يسرى حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليوس ١٩٦٦ » وتنص المادة (٢) من ذلك القانون على أنه « في تطبيق حكم المادة السابقة على العاملين

المشار اليهم تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاساس في حساب المدد المنصوص عليها في المادة المشار اليها وفقا للدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفي حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٥٠ ملزم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠ ملزم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة . كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين على انه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين ، او سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية ، او ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية ، او اثنتين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية — ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة — اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السلويان الاخيران منه بتقدير ضعيف » .

ومن حيث انه يبين من نصوص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، انه يتمين لامكان القول باعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشر — في تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢) من ذلك القانون — توافر شرطين جوهريين هما :

١ — ان يكون العامل شاغلا احدى الدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٥٠ ملزم) او الحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠٠ ملزم) .

٢ — ان يرقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة (المعادلة لدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم) .

ومن حيث انه متى كانت الدرجة ٢٥٠/٥٠ ملزم بكادر العمال هي الدرجة المخصصة للصبية والاشرافات ، والدرجة ٣٠٠/١٥٠ ملزم بهذه الكادر مخصصة لمساعدى الصناع وكانت الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم مقدرة للصناع او العمال الفنيين في الوظائف التى تحتاج الى دقة ، فمن ثم

تعتبر الدرجة التاسعة (المعادلة للدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم) تالية لدرجتين الحادية عشرة (٣٠٠/١٥٠ ملزم) والثانية عشرة (٢٥٠/٥٠ ملزم) بالنسبة للعمال العاديين وذلك اذا شغل أحدهم هذه الدرجة بعد حينه ، وذلك لأن شغل هذه الدرجة بالنسبة الى هذه الطائفة من العمال تكون الا بالتصيين فيها بالترقية اليها وذلك لما هو مسلم به من أنه لا تطبق أحكام كادر العمال لا تجوز الترقية الا الى الدرجة الأعلى في ذات فئة الوظائف التي يشغلها العامل .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإنه متى كان الثابت من استعراض الحالات المشار اليها في كتاب وزارة الري أن العامل قد عين في درجة عامل مادي في سلك المستخدمين من خارج الهيئة (وهي الدرجة المعادلة للدرجة الحادية عشرة) وظل اشغلا لها الى أن عين في درجة مسانح دقيق ٥٠٠/٣٠٠ ملزم بكادر العمال (المعادلة للدرجة التاسعة) فمن ثم لا تعتبر الدرجة الأخيرة التي عين فيها وهي الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم تالية للدرجة الحادية عشرة المعادلة لدرجة العمال العاديين في سلك المستخدمين الخارجيين من الهيئة في مجال تطبيق نص المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وذلك بالنظر الى أن العامل لم يكن يشغل إحدى الدرجات المخصصة بكادر العمال للصناع أو العمال الفنيين في الوظائف التي تحتاج الى ذقة ، والتي يجوز الترقية منها الى الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم ، وبالتالي يعتبر شغله لهذه الدرجة الأخيرة من قبيل التعيين المبتدأ فيها وليس بطريق الترقية اليها ، ولو لم يوجد فاصل زمني بين المدة التي قضاها العامل في الدرجة السابقة والمدة التي بدأت بتعيينه في الدرجة الجديدة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم وتأسيساً على ذلك فإن المدة التي قضاها مثل هذا العامل في درجة العامل العادي لا تدخل ضمن الحد المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سلف الذكر .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أنه في نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فإن الدرجة التاسعة لا تعتبر تالية للدرجتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، وذلك دون اخلال بالاستثناء المقرر في المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين المتقاعدين من كادر عمال اليومية - نصها على اعتبار الدرجة التاسعة المعادلة تالية للدرجة الثامنة عشرة والحادية عشرة إذا رقى العامل من أي منها إلى الدرجة التاسعة - التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا بجلسته ٥ يونيو سنة ١٩٧١ كشف عن حقيقة قصص المشرع حيث ساء في شكل الدرجة التاسعة المعادلة بين التعيين فيها أو الترقية إليها وجعل التالي في الدرجات قائما في الحالتين وذلك بشرط واحد وبأنه لا يكون هناك فاصل زمني بين الدرجتين السابعة والتالية . نتيجة ذلك : أحقية العامل في حاسب المادة التي قضاها بالدرجة (٣٠٠/١٤٠) (المعادلة للدرجة الحادية عشرة) ضمن الحد الموضوع عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين طالما لم يوجد فاصل زمني بين الدرجتين الحادية عشرة والتاسعة .

المخص الفئوي :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين المتقاعدين من كادر عمال اليومية تنص على أنه تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق عليها في المادة ٢٢ المشار إليها وفقا لمعامل الدرجات الواردة بالجدول الأول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفي حساب هذه الحيد تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة لدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ملزم

تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٢٥٠/٥٠ مليم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ٣٠٠/١٥٠ مليم) اذا رقى العامل من إحدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة .

كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين على انه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة في خمس درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران منه بتقرير ضعيف .. » .

ومن حيث أن المحكمة العليا قد انتهت بجلستها المنعقدة في الخامس من يوتية سنة ١٩٧١ في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٢١ ق الى انه مع عدم الإخلال بالقواعد الخاصة بعامل الدرجات تدخل المدد التي قضها العاملون في الدرجات المتتالية في حساب المدد المنصوص عليها في المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بسواء تم شغلها بطريق التعيين أو بطريق الترقية بشرط أن لا يكون هناك فاصل زمني بين الدرجتين السابفة والتالية .

ومن حيث أن المستفاد مما تقدم أن المشرع قد وسع في نطاق تطبيق قوانين ترقية قدامى العاملين كما أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان يقضى باعتبار الدرجة التاسعة العمالية (المعادلة للدرجة ٥٠٠/١٠٠ مليم) تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة اذا رقى العامل من أي منها الى الدرجة التاسعة ، مما جعل الرأي يتجه الى اعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة في حالة ترقية العامل من إحدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة ، أما اذا شغل العامل هذه الدرجة بالتعيين فيها وليس بالترقية إليها فلا تعتبر تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٧٩) .

ومن حيث أن التفسير التشريعي الصادر من المحكمة العليا بجلسة

٥. بونية سنة ١٩٧١ قد كثف عن حقيقة تضد المشرع واتسبح من نيته . حيث ساوى في شغل الدرجة التاسعة العمالية بين التعمين فيها والترقية اليها وجعل التتالي في الدرجات قائما في الحالتين ولم يقصر التتالي على حالة الترقية من الدرجتين الثانية عشرة والخامسة عشرة الى الدرجة التاسعة ، وقد ابرز التفسير التشريعي شرطا واحدا مؤداه ألا يكون هناك فاصل زمني بين الدرجتين السابعة والتالية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد/
المعامل بمصلحة الميكانيكا والكهرباء عين في الثالث عشر من مايو سنة ١٩٣٩ بوظيفة عامل عادي من الفئة ٣٠٠/١٤٠ ملزم العمالية ، وأنه بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٦٣ أعيد تعيينه بوظيفة سائق ديزل من الفئة ٥٠٠/٣٠٠ ملزم العمالية ثم رقى الى الدرجة الثامنة المهنية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ، فمن ثم تعتبر الدرجة التاسعة العمالية (٥٠٠/٣٠٠ ملزم) تالية للدرجة الحادية عشرة العمالية (١٤٠/٣٠٠ ملزم) ويتعين الاعتماد بالمدة التي قضاها في تلك الدرجة ضمن المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، طالما لم يوجد فاصل زمني بين الدرجتين الحادية عشرة والتاسعة .

٦. من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية السيد/
في حساب المدة التي قضاها بالدرجة ٣٠٠/١٤٠ ملزم (المصادلة للدرجة الحادية عشرة) ضمن المدد المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٤٢٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ —
بمقتضى احكامها اعتبار كل من كان قريبا بعمل متى سعى يتعلق باللائحة

والتنفيذ في مجالى الإقامة والعلاج شاملا لوظيفة ملاحظ صحى وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة — حكم المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بسقوط حق العامل المستبد من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يقرر هذا الحق قضاء — لا وجوب حكم المادة سالفة الذكر من اصدار وزير الصحة قراره بتصحيح قراراته الصادرة لتنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤. انصح له ايفائها لبعض الافعال التى كان يتعين ادائها في وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور وذلك دون حاجة الى استصدار قانون جديد يسالغ الحالة الماثلة — اساس ذلك — ان افعال قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادائها به لا يكون للشاغلها ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور بالنظر بمدة السقوط المتصوص عليها في المادة ٨٧ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان : « تتمتع الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة او تنفيذ اعمال فنية صحية في المجالات الوقائية او العلاجية تحت وظيفة واحدة باسم (ملاحظ صحى) في الدرجة ٥٠٠/٢٠٠ بداية ٢٤٠ مليا المجادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ومناد هذا النص ان المشرع سن معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى وتعلق بالملاحظة او التنفيذ في مجالى الوقائية والعلاج شاملا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى ادخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل في نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سبيل الحصر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الامر الذى يوجب النزول على ارادته واعمال مقتضاها باعتبار جميع العاملين بمسلك تلك الاعمال شاملين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باصدار

الجهة الادارية القائمة على تنفيذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التي ينطبق عليها ذلك المعيار في نطاق وظيفة الملاحظ الصحي ، ماذا أخطأ في ذلك أو اتضح له في أى وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليها المعيار الموضوعي سالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه ، كان له بل ويتعين عليه أن يبادر الى تصحيح قراراته بما يجعلها تتفق مع القاعدة التنظيمية العامة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ولا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالتولية تحول دون ذلك ، إذ أن حكم هذه المادة يقضى بإسقاط حق العامل المستفيد من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور. بعض ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يقتصر هذا الحق قضاءً ، أما في الحالة المعروضة فإنه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العلية المقررة للعاملين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت سميلاً موضوعياً لمن بعد شاملاً لوظيفة ملاحظ صحي ، إلا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وإنما يتوقف ذلك على صدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التي يتوقف عليها هذا المعيار ، فإذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التي كان يتعين ادراجها به ، فكل شامليها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليها في المادة (٨٧) منه ، وعلى ذلك فإن حكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته لتتطابق قرار رئيس الجمهورية إذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التي كان يتعين ادراجها في وظيفة ملاحظ صحي طبقاً للمعيار الموضوعي الذي تضمنه القرار المذكور ، وذلك دون حاجة لاستصدار قانون جديد يبالغ الحالة المألوفة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين القائمين بعمل فنى صحي يتعلق بالملاحظة والتنفيذ في مجالس الوقاية والعلاج بوزارة الصحة في الإفادة من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ والمعدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححاً لقراراته الصادرة في هذا الشأن .

٢٠١٣/٨٦/٥٠١ - جلسة ٢/٤/١٩٨٠ .

كسب غير مشروع

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ ، ممثلاً بالقرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ - تشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية - يجب ان يصدر بها قرار من نائب رئيس الجمهورية او الوزير المختص بحسب الاحوال - تطبيق ذلك على بعض المؤسسات التابعة لوزارة الاممكن والمافق - تعدد الهيئات التي تفحص الاقرارات الخاصة بها يوجب تمدد هذه اللجان بقدر هذه الهيئات سواء في تلك الوزارة او المؤسسة الرئيسية التي تنبها او ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية او هيئات او شركات او جمعيات .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بأن تشكل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية او الوزير المختص بحسب الاحوال .

وبما ان المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للبقاولات والانشاءات والمؤسسة العامة للاسكان والتعمير ، والمؤسسة المصرية للائحة العناية قد وردت ضراحة بالجنح المخف بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعة لوزارة الاسكان والمرافق ، فان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير

المختص في حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ ،
سلف الذكر فيها يتعلق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب
غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات
والمؤسسات الفرعية . والامر على هذا النحو ايضا بالنسبة الى شركة
مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات الادارية المختصة المنصوص
عليها بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك
الشركات لوزير الشؤون البلدية والقروية ، ولا شك من ثم في اختصاص
وزير الاسكان والمرافق باصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات
الكتب غير المشروع في شاتها .

ومن حيث انه فيما يختص بالمؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات
السياسية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت
الرياضية بمدينة نصر ، وادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ومؤسسة
الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، قد نص قرار رئيس الجمهورية
برقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق على ان تمارس
تلك الوزارة مسئولياتها على النحو التالي .

١- بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق
بما في ذلك النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف
العامة للخطة في نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس
الجمهورية لاعتمادها .

٢- الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التي تتولاها
الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الأخرى في القطاعين العام والخاص
ومتابعة التنفيذ .

ومما هذا النص ان بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير
والمرافق والاشراف على تلك الشؤون وعلى المؤسسات العامة القائمة بها ،
قد نيط امره بوزارة الاسكان والمرافق ، وأنه يدخل في عموم « المرافق »
بصريح العبارة ، النقل داخل المدن في القطاعين العام والخاص ، ولا ريب
لأنه مما يدخل فيها كذلك مرافق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية

الذى تتولاه ادارة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسؤوليات وزارة الاسكان والمرافق المتقدم ذكره من تحويل وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين فيها ضمن ما ينيط بهم من اختصاص الاشراف على القوى الميكانيكية والكهربائية ، وفي ذلك كله مترونا بطبيعة نشاط المؤسسات المتقدمة وبعض مواد متفرقة وردت في نصوص انشائها ما يقطع بتبعية تلك المؤسسات في هذا المجال بدورها لوزارة الاسكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق من ثم بتشكيل لجان لمحص اقرارات الكسب غير المشروع فيما يتعلق بها .

ولما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى فحص اقرارات والبيانات المخصوص عليها في المادتين الاولى والثانية من هذا القانون ، وكذا الشكاوى التى تقدم من كسب غير مشروع ، لجنة أو أكثر تشكل بقرار من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الاولى من قرار رئيس للجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، على تشكيل لجان لفحص المشاريع اليها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال ، وبمفساد ذلك أن تتمدد هذه اللجان بتعدد الهيئات التى تفحص اقرارات الخاصة بها سواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التى تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التى تتبعها كما تشكل لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية لفحص اقرارات الكسب غير المشروع فيها ، يؤيد هذا النظر أن لجان لمحص اقرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسة مدير عام أو من في درجة مماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الأقل ونواب المستخدمين أو من يقوم مقامه وبذئبه أن يكون مراقبه المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره في المؤسسة الفرعية أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لذلك انتهى الرأى على ضرورة تشكيل لجنة لفحص اقرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية

التي تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خاصة بكل مؤسسة ترمية
أو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة للمؤسسة الرئيسية .

(فتوى رقم ٦٥٦ - في ١٠/١٠/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

مدى اختصاص وزارة الإسكان والمرافق بتشكيل لجان فحص قرارات
الكسب غير المشروع بالنسبة الى المؤسسة المصرية التعاونية للإسكان ،
والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والإنشاءات وما يتبعها من شركات
المقاولات ، والمؤسسة العامة للإسكان والتعمير وهي التي تتبعها مؤسسة
ضاحية مصر الجديدة ومؤسسة مدينة نصر ومؤسسة ضاحية الميادين
وشركة التعمير والمساكن الشعبية والشركة المصرية للبساتين الحديثة
(الشمس) والمؤسسة المصرية للأبنية العالية ، وشركة مياه الاسكندرية ،
وهيئة المنشآت الرياضية بمدينة نصر ، ومؤسسة النقل العام لمدينة
القاهرة وإدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء
بمدينة الاسكندرية ، والمؤسسة المصرية للتعمير والإنشاءات السياحية -
اختصاص وزير الإسكان والمرافق إصدار قرارات تشكيل هذه اللجان
باعتباره الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

نقتض المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨
لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢
بان تشكل لجان فحص قرارات الكسب غير المشروع في الوزارات
والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية
بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال .

ولما كتبت كل من المؤسسة المصرية للتفاوتية للاسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات ، والمؤسسة العامة للاسكان والتعمير ، والمؤسسة المصرية للأبنية العامة قد وردت صراحة بالجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعة لوزارة الاسكان والمرافق ، فان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير المختص في حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فيما يتعلق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات والمؤسسات الفرعية . والأمر على هذا النحو ايضا بالنسبة الى شركة مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات الإدارية المختصة بالنصوص نظيرها بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك الشركات لوزير الشؤون البلدية والقروية ولا شك حينئذ في اختصاص وزير الاسكان والمرافق بإصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات الكسب غير المشروع في شأنها .

وفيما يختص بالمؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت الرياضية لمدينة نصر ، وإدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ بمسؤوليات وزارة الاسكان والمرافق على أن تمارس تلك الوزارة مسؤولياتها على النحو التالي :

١ - بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق بما في ذلك النقل داخل المدن في القطامين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف العامة للخطة في نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢ - الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التي تتولاها الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الأخرى في القطامين العام والخاص ومتابعة التنفيذ .

ومناد: هذا النص أن يحك واقتراح السياسة العامة للإسكان والتعمير والمناطق والأشرف على تلك الشؤون وعلى المؤسسات «العينية» والمالية. بهذا. قد نيط أمره بوزارة الإسكان والمناطق. وأنه يدخل في مفهوم «المناطق» «صريح» المبنية «التقيل داخل المدن» في التطمين «المبني» والخلاص. ولا ريب أنه هنا يدخل فيها كذلك مرقى توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية الذي تتولاه إدارة الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية. ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسؤوليات وزارة الإسكان والمناطق المتقدم ذكره من تحويل وكالة الوزارة والوكالة المساعدين إليها ضمن ما نيط بهم من اختصاصات الأشرف على القوى الميكانيكية والكهربائية. وفي ذلك كله بقرونا بملبحة نفسنا المؤسسات المتقدمة وبعض مواد متفرقة وردت في نصوص أنشأتها ما يتعلق بتهيئة تلك المؤسسات في هذا المجال بدورها لوزارة الإسكان والمناطق واختصاص وزير الإسكان والمناطق بتشكيل لجان فحص إقرارات الكسب غير المشروع فيما يتعلق بها.

(توى رقم ١٢٥٦ - في ١٣/١٠/١٩٦٢ ج.د.)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اختصاص لجان فحص إقرارات الكسب غير المشروع - أفراد كل مؤسسة أو هيئة أو شركة أو جمعية بلجنة خاصة بها دون نظر إلى مؤسسة رئيسية أو مؤسسة فرعية أو التبعة وأحد الأخرى .

ملخص الفتوى :

إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى فحص الإقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من هذا القانون ، وكذا الشكاوى التي تقدم من كسب غير مشروع ، لجنة أو أكثر تشكل بقرار من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ ألف الذكر ، بأن تشكل لجان الفحص المشار إليها في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الأحوال ، ونفذ ذلك أن تتعدد هذه اللجان بتعدد الهيئات التي تخضع لقرارات الخاصة بها سواء في ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التي تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها . كما تشكل لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية لفحص قرارات الكسب غير المشروع فيها ، ويؤيد هذا النظر أن لجان فحص قرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسة مدير علم أو من في درجة مماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة منحدوب على الأقل ومراقب المستخدمين أو من يقوم مقامه ، وبديهي أن يكون مراقب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره في المؤسسة الفرعية أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لهذا انتهى الرأي إلى ضرورة تشكيل لجنة لفحص قرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التي تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية أو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة المؤسسة الرئيسية .

(غلوى رقم ١٢٥٦ - في ١٣/١٠/١٩٦٢)

مقدمة

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

التزام الكفيل تابع للالتزام الاصلى — انقضاء الالتزام الاصلى فى جزء منه يبنى عليه انقضاء التزام الكفيل فى جزء مماثل — المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون المقارية — تطبيق لهذه القاعدة لا يجوز أن تنتزع الاعمال التحضيرية لقانون ما تفسيرا يتعارض مع مؤداه .

بمفص التفوى :

تتضى القواعد المدنية بان التزام الكفيل ان هو الا التزام تابع للالتزام الاصلى المكنول ، لباذا انتضى الالتزام الاصلى كله او فى جزء منه انتضى فيما التزام الكفيل كله او فى جزء مماثل ايضا . اما ما تنص عليه المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون المقارية — من أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلا للتخفيض على ألا يحول هذا التخفيض دون رجوع الدائن على الكفيل — فليس المقصود منه الرجوع بكامل الدين على الكفيل ، وانما قصد به ازالة الشك باليقين فى بقاء الالتزام بالكفالة بصفة ما قد يثار فى هذا الصدد من أن الالتزام بالكفالة قد انتضى بسبب قضاء التامينات العينية كاملة غير متقوصة رغبا من تخفيض الدين مما لا يبرر إبقاء الكفالة جنباً الى جنب مع هذه التامينات العينية . ولا وجه للتصدي بما جاء على لسان وزير المالية فى مجلس النواب اثناء مناقشة مشروع هذه المادة من أنه يجوز فى كل الاحوال الرجوع على الكفيل سواء بقيمة كل الدين ام بالفرق بين قيمة الدين الاصلى وقيمتيه مخفضا ، لانه لا يجوز أن تنتزع الاعمال التحضيرية لقانون ما تفسيرا له يتعارض مع مؤداه وتخواه .

(متوى رقم ٢٨٤ — فى ١١/٣/١٩٥٣)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

نفع بالتجريد — ليس للمدين ولا للكفيل التضامن معه الحق في ذلك .

ملخص الحكم :

ان الحق في طلب التجريد هو الكفيل العادي لا للمدين ذاته ، وان
انقضاءه في حالة الكفيل التضامن مع المدين يسوغ للدائن الرجوع على ايها
شئاء على حد سواء .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ في — جلسة ١١/١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

كفالة الموفد في بعثة لا تمتد الى بعثة تالية لمقامت ليست امتدادا

للبعثة الاولى .

ملخص الحكم :

ان التزام الكفيل انما يتحدد بما ارتضاه في عقد الكفالة فلا
يسوغ ان يتجاوز التزامه الشيء الذي تمهد بكفالاته الى شيء آخر
ولا الوقت الذي اراد للكفالة في حدوده الى وقت آخر ، وبمراعاة
ان عقد الكفالة ينبغي ان يفسر بتسيرا ضيقا وان يفسر الجسك فيه
لمصلحة الكفيل ، بحيث يمتنع ان تتجاوز الكفالة الحدود التي عرفت
بيها ، ومن المسلم به كذلك ان التزامات الكفيل الذي ارتضى الكفالة
في مقد معين لا تمتد الى تجديد العقد سواء اكلن التجديد صريحا او
ضمنيا ما لم يظهر بوضوح ان نية الكفيل قد انصرفت الى استمرار بقاء
التزاماته في حالة التجديد .

ومن حيث انه متى كان ثابتا ان البعثة الثانية للتي اوفدها

الدمى عليه الاول ابتداء من ١٩٥١/١/١٣ لم تكن امتدادا لبعثته الاولى التى كان قد عاد منها نهائيا فى ١٩٥١/٥/٣ وكان واضحا ان الكفالة انصبت على البعثة الاولى وحدها ، ولما اتت الادارة العامة للبعثات ان تطالبه بكفالة عن البعثة الثانية ، فان التزامات الطامن تقتصر على رد نفقات التعليم من البعثة الاولى فقط والتى بلغ مقدارها حسبها هو مبين فى بيان الحكومة المقدم بجلسته ١٩٧٤/٦/٢٢ ٤٦٦ مليون و ٣٦٥ جنيه والذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، لانه يكون مخالفا للقانون حقيقا بالتعبير لعمى نفسه من الزام الطامن بدفع نفقات البعثتين .

(ظمن رقم ٢٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

لائحة المخازن والمشتريات

قامدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

لائحة المخازن والمشتريات — فقد الاصناف وتلفها — الاحوال التى خلقتها المادة ٣٤٠ من اللائحة لم ترد على وجه الحصر — جرد اللجنة للاصناف الموجودة فى مكان الحادث اجراء جوهرى ، ويجب ان يتم فوراً وعاجلاً — وجوب اغلاق المخزن او التحفظ على محتوياته تحفظاً دقيقاً — الاجراءات التى قررتها المادة ٣٤٠ من اللائحة فى هذا الشأن جوهرية يترتب على اغفالها البطلان دون حاجة الى نص — اساس ذلك واثره عدم مساهلة امين المخزن المتهم عن فقد بعض الاصناف اذا لم يتم الجرد الفورى — لا يغير من هذا الحكم تأسيس المسؤولية على نص المادة ٤٥ او ٢٣٩ من اللائحة .

ملخص الحكم :

ان الاحوال التى مدتها المادة ٣٤٠ من لائحة المخازن والمشتريات لتطبيقها كثيرة ، وهى تعنى وتوع حوادث من التى ذكرتها صراحة ، ومنها التلاعب أو التفتيش أو أى حادث آخر ، وفى هذا اطلاق والمطلق يجرى على اطلاقه ، وبمها اشارة الى أن الحوادث المذكورة لم ترد على وجه الحصر والتحديد .

هذا وأن الفقرة « ب » منها تنص صراحة على أن واجب اللجنة لى تكون من أن تبدأ بجرد الاصناف الموجودة فى مكان الحادث لحصر لاصناف الفائدة أو الناقصة ، وهذا اجراء جوهرى يجب اتناهم ، وببشارته ورا يحتق ناعليته اذ يجب أن يكون نمورا وعاجلاً ولا يترأخى الا لسبب وى وفى هذه الحالة يجب اغلاق المخزن او التحفظ على محتوياته تحفظاً دقيقاً حتى لا تضيق المسؤولية بين كثرة الايدى التى تمتد الى هذه العهد مد أن ترفع يد المسئول عنها .

والاجراءات التى رسمتها هذه المادة جهورية ، واغفلها أو تجاهلها
امر بالغ الخطورة مادام الشارع استلزمها ، ولا يقال ان اغفلها لا يترتب
عليه البطلان لعدم النص على صراحة فى متن المادة — اذ لا شك فى أن
المحكمة فى صدد تقدير ووزن مسئولية صاحب المعهدة تأخذ فى الاعتبار وفى
المقام الاول منه سلامة الاجراءات القانونية ومدى مراعاتها وذلك للتعرف
على قيام هذه المسئولية وتحديد ضوابطها ونطاقها وتحديد من يقع عليه
مبؤها بعد ذلك كله .

وتطبيقا لما تقدم فان المعجز الذى اثبتته الجرد قد يرجع الى الاسباب
التي ذكرها الحكم المطعون فيه وقد يرجع الى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها
على وجه الحصر كما انه لا يمكن القاء مسئولية ما على المطعون ضده
على أساس المادة ٣٣٩ من اللائحة أو المادة ٤٥ منها أو من نص
قانونى آخر اذ ثبت ان يده رعت من المعهدة فى ١٩٥٤/١٢/١١ ولم يحصل
جردها الا فى ١٩٥٥/٢/١٠ كما ان الاسباب التي قبلت لتبرير التأخير
فى الجرد ليس من شأنها ان تحول دون الجرد الفورى وهو الذى يحسم
الامر حسما قاطعا والتراخى فيه يفتح ثغرات ويثير احتمالات كثيرة الأضرار
الذى يؤدى بالمسئولية من أى نوع كانت ويجعل المحكمة مع عدم قيام
دليل آخر فى حالة استحصيل معها القاء عبء مسئولية الاشياء المتأخرة
على شخص أو أشخاص معينين بالذات .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

لجنة ادارية

قاعدة رقم (١٤٤)

المادة :

مجلس تاديب الطلاب المشكل من عناصر غير قضائية لا يخرج عن كونه لجنة ادارية — مجلس التاديب الاعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١، وناط به استئناف قرارات مجلس تاديب الطلاب ، — طبيعة قراراته — هى قرارات ادارية وليست احكاما تديبية — نتيجة ذلك — اختصاص محكمة القضاء الإدارى بطلب الفاقها ، وعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن البين من مطالعة نصوص القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات — وهو الذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه انه استبدل بنص المادة ١٨٣ من هذا القانون نصا يقضى بتشكيل مجلس تاديب الطلاب برئاسة عميد الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب وعضوية كل من وكيل الكلية أو المعهد المختص واقتدم اعضاء مجلس الكلية أو المعهد المختص . كما استبدل بنص المادة ١٨٤ من القانون المذكور نصا يجرى على أنه « لا يجوز الطعن فى القرار لصادر من مجلس تاديب الطلاب الا بطريق الاستئناف بطلب كتابى يقدم من لطلبة الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار عليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التاديب الاعلى خلال خمسة عشر يوما . يشكل مجلس التاديب الاعلى على الوجه التالى :

— نائب رئيس الجامعة المختص رئيسا .

— عميد كلية الحقوق أو أحد الاساتذة بها .

١٠ — استناد من الكلية أو المعهد الذي يتبغه الطالب .

ويصدر باختيار الاساتذة الاعضاء قرار من رئيس الجامعة . وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ قرار مجلس تأديب الطلاب أو مجلس التأديب الأعلى قبل الفصل في الموضوع .

ومن حيث ان المستند من هذين النصين المعلن انه لم يترتب عليها تغيير في الطبيعة الادارية لقرارات تأديب الطلاب ، ذلك ان السلطة التي خولها المشرع أمر تأديب الطلبة هو محضر سلطة ادارية تتمثل في مجلس تأديب الطلاب المشكل من غير عناصر قضائية وبالتالي فهو لا يخرج عن كونه لجنة ادارية ، كما ان مجلس التأديب الأعلى الذي استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ونطاقه استثنائي النظر في قرارات مجلس تأديب الطلاب ، لا يخفى في طبيعته القانونية الطبيعة الادارية للمجلس الذي ينظر في قراراته ، وممارسته مهمة التعقيب على هذه القرارات لا تجعل قراراته في صدد هذه المهمة احكاما تأديبية بل تعد بحسب التكيف السليم لها من القرارات الادارية النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي بها ينمق الاختصاص بالفصل في الطعون المعلقة بطلب الغاء المحكة القضاء الاداري عملاً بنص البند (ثانياً) من المادة العشرة من قانون مجلس الدولة ، وهي ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكة الادارية العليا بنظر الدعوى المعلقة .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبحث ١٠

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التكوين محلاً بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٦ — ويجوز توزيع التكوين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التكوين العليا بعض القضاة ومنها الاستيلاء — موافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء بتمهين شرطه شكلياً في القرار لابد من استيفائه — لم يشترط القانون الحصول

على موافقة اللجنة ومعدا معينا — يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا او لاحقا على صدور قرار وزير التوطين بالاستيلاء — صدور موافقة لجنة التوطين العليا على قرار الاستيلاء في تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل — القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التوطين — سلطة وزير التوطين في اصدار قرار الاستيلاء هي سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعي في استهداف الافراض التي من اجلها شرع اصدار مثل هذا القرار والتي حدها المشرع في المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — اذ تجاوزت سلطة وزير التوطين في اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التي انشأها المشرع بإلغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمها لتوطين البلاد وعدالة التوزيع كان قراره معيبا يعيب مخالفة القانون .

ملخص الحكم :

المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون — معلة بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ — نص على انه « يجوز لوزير التوطين لضمها لتوطين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التوطين العليا كل التدابير الآتية او بعضها : بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (هـ) الاستيلاء على اية مصلحة ماسة او خاصة او اى معمل او مصنع او محل صناعى او عقار او منقول » واستنادا الى هذا النص اصدر وزير التوطين القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢١ بالاستيلاء على مطحن ضو بالعمرائية الشرقية قسم بولاق النكروور بمحافظة الجيزة لصالح شركة مطاحن جنوب القاهرة ، وقد اوضحت مذكرة وزارة التوطين التى عرضت على لجنة التوطين العليا بجمسة ١٩٨٠/١٢/١٥ فى شأن الاستيلاء على المطحن المذكور دواعى اصدار هذا القرار ، اذ جاء فيها انه ورد للوزارة كتاب بخبرية توطين الجيزة يتضمن ان مطحن ضو بالعمرائية الشرقية ارتكب العديد من المخالفات التمييزية وتثبتت ضده ١٩ قضية تمييزية ، بالاضافة الى كثرة تعطل المطحن ، وتبين ان اصحاب المطحن يعتمدون فى اصلاح الإمطيل لامكان الحصول على اذن يتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها وبناء على ذلك وافقت لجنة التوطين العليا على اقرار ما تم من حيث قيام وزارة التوطين باصدار القرار الإداري

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء على المطن المشار اليه ، وذلك على النحو الوارد بتحضر اجتماع لجنة التكوين العليا بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٠ .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة ان قضت بأنه ولئن كانت موافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطاً شكلياً في القرار من استيفائه ، الا ان القانون لم يشترط للحصول عليها موعداً معيناً ، ومن ثم فسيان ان يكون صدور هذه الموافقة سابقاً او لاحقاً للقرار الصادر بالاستيلاء ، بالتطبيق لحكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ، وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التكوين العليا على قرار الاستيلاء المطعون فيه في تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل طالما ان الثابت ان هذه اللجنة وافقت على قرار الاستيلاء عند عرضه عليها بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٠ ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بان موافقة اللجنة على قرار الاستيلاء في تاريخ لاحق يصيب القرار من ناحية الشكل ، قد اخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى سلطة وزير التكوين في اصدار قرار الاستيلاء طبقاً للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فانه ولئن كان اصدار هذا القرار يدخل في السلطة التقديرية لوزير التكوين - بموافقة لجنة التكوين العليا - الا ان هذه السلطة تجد حدها الطبيعي في استهداف الاغراض التي من أجلها شرع اصدار مثل هذا القرار ، والتي حددها المشرع صراحة في نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وهي ضمان تهوين البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، فاذا تجاوزت سلطة وزير التكوين في اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التي تفياها المشرع ، ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمن تهوين البلاد ومعالجة التوزيع ، فانه يكون قد خالف حكم القانون .

ومن حيث ان الواضح من الاوراق ان قرار الاستيلاء المطعون فيه يستند في اصداره الى ان المطن المستولى عليه ارتكب العديد من المخالفات التوبينية، وتبينت ضد ١٩ قضية توبينية ، بالإضافة الى كثرة تعطل المطن

مما يؤدي الى نقص كميات الخبز المعروضة في المناطق الكائن بها ، فمضلا
عن ان اصحابه يتعمدون عدم اصلاح الاعطال لايكان الحصول على اذن
بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها .

ومن حيث انه فيما يخص بالمخالفات التمييزية المقيدة ضد المطحن ،
فانه يبين من ظاهر الاوراق - وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ
القزار المطعون فيه دون التغفل في الموضوع أو المساس بطلب الالغاء -
ان محذ من هذه المخالفات قيد شكاوى ادارية ، وان بعضها غير خلاص بهذا
المطحن وان البعض الآخر حكم فيه بالبراءة او بالفرامة وان هذه المخالفات
- في مجموعها - ليس من شأنها ان تؤثر على الاهداف التي تفياها المشرع
من تفويل وزير التكوين سلطة اسناد قرار الاستيلاء وهي ضمان تجميع
البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ، ومن ثم فانها لا تنهض سببا مبررا لاصدار
قرار الاستيلاء المطعون فيه .

ومن حيث انه فيما يخص بكثرة تعطل المطحن مما يؤدي الى نقص
كميات الخبز المعروضة في المناطق الكائن بها ، وتعهد عدم اصلاح الاعطال
بتعمد الحصول على اذن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها ، فان جهة
الادارة لم تقدم المستندات ولم تسق الادلة المؤيدة لذلك بل جاءت اقوالها
- في هذا الخصوص - برسلة دون سند يدعمها من الاوراق ، بل ان الظاهر
من الاوراق ومن واقع الامور يناقضها ، فمن بين المخالفات المنسوبة الى
المطحن لا توجد سوى مخالفة واحدة خاصة بانخفاض معدل الانتاج ، وهي
المخالفة المقيدة برقم ٣٢٢ في ١٤/٤/١٩٧٩ ، ولا يستدل من هذه المخالفة -
الوحيدة في نوعها - ان المطحن كثير التعطل او انه بان بسبيله لان توقف
عن الانتاج ، وقد يكون انخفاض معدل الانتاج راجعا الى سبب آخر غير
تعطل المطحن ، وكما ان الثابت في محضر الاستيلاء على المطحن تنفيذا للقرار
المطعون فيه والمحرم بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض في ٢١/٨/١٩٨٠
ان لمطحن وقت الاستيلاء عليه - كان قائما بالعمل في انتاج الدقيق البلدي ،
وان العمل استمر به حتى تم طحن كل كميات القمح التي كانت موجودة في
المطحن واجهزته ، واسفرت عملية الطحن عن انتاج كميات كبيرة من الدقيق
والنخالة تسليتها للجنة المذكورة ، كذلك فانه لما كان الثابت ان المطحن
كان مؤجرا للمطاحن ملاب التدخل وآخرين من مالكة المطعون ضده في تاريخ

صدور قرار الاستيلاء عليه ، فانه من غير المنطقي أن يتمسك بمسأجرو المطحن عدم اصلاح اعطاله حتى يتوقف تمليا عن الإنتاج فيحصل مالكة على إذن بتوقفه ليمكن من بيع الأرض الخام عليها ، إذ ليس من مصلحة المستاجرين في شيء — بحسب التقدير العادي للامور — أن يتوقف المطحن لمؤجر لهم عن الإنتاج في الوقت الذي مازالوا ملزمين بأداء الأجرة لمالكه . وعلى أية حال فلم يثبت أن المطحن توقف عن الإنتاج فعلا أو أنه كان بسبيله إلى ذلك عند اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، على وجه يؤثر في ضمان تبوين المناطق الكائن بها بالدقيق والخبز أو يخل بالمعادلة في التوزيع ، مما يقوم بها ببررا لاصدار هذا القرار ، فالاصل أن يكون سبب القرار حقيقيا لا وهميا ولا صوريا ويجوز أن يقوم السبب على مجرد الفرض والاحتمال ، ولا فقد القرار اساسه القانوني . .

من حيث أنه لما تقدم جميعا فإن قرار الاستيلاء المطعون فيه — بحسب الظاهر من الأوراق لم يصدر في نطاق الاهداف التي حددتها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي ضمان تبوين البلاد وتحقيق المعادلة في التوزيع ، وبالتالي يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون ، ويكون طلب وقف تنفيذه قد توافر فيه أحد ركنيه وهو ركن الجدية ، بالإضافة إلى أن ركن الاستعجال في هذا الطلب متحقق أيضا ، لما يترتب على الاستمرار في تنفيذ قرار الاستيلاء المطعون فيه من نتائج يتمفر تداركها فيما لو قضى بالقائه ، الأمر الذي يعمين معه الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار . .

(الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة أولى يونيو ١٩٨٥)

لجنة استشارية

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

لجنة استشارية — نصاب — انفصال النص على نصاب معين لصحة
انعقاد لجنة استشارية — صحة انعقاد اللجنة بأغلبية أعضائها في هذه
الحالة .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتشكيل لجنة
معية لشئون مهـال وزارة الصحة من رئيس وثلاثة أعضاء معينين
بأشخاصهم لم يحدث تمسكاً معيناً لصحة انعقاد هذه اللجنة والا لكان
اجتماعها غير قانوني وكانت قراراتها باطلة فإن الأصل العام بالنسبة إلى
لجنة استشارية شأنها هكذا أن انعقادها بأغلبية أعضائها يقع صحيحاً
وإن قراراتها عند قيام عدم النص صراحة على بطلانها في هذه الحالة ،
وعدم وقوع مهب جوهري فيها تكون صحيحة كذلك ولا سيما إذا كان
اجتماعها — كما هو الشأن في الحالة المعروضة — قد حضره ثلاثة أرباع
أعضائها وهم الرئيس وعضوان ولم يتخلف سوى عضو واحد وأن القرار
الذي اتخذته بما كان ليدأثر من حيث النتيجة التي انتهى إليها رأى
الأعضاء الثلاثة الحاضرين بصوت العضو الرابع الذي تخلف عن الحضور
على الرغم من توجيه الدعوة إليه .

(طعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٦٢)

لجنة القطن المصرية

قائمة رقم (١٤٧)

المبدأ :

اللجنة الدائمة للدعوى للقطن المصرى — شخصية اعتبارية — القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ يفرض ضريبة لتحويل الدعوى للقطن المصرى — إنشاء اللجنة الدائمة للدعوى — النص على تتبع اللجنة بالشخصية الاعتبارية وإدارة أموال الدعوى والتصرف فيها — ذلك يستتبع أن تكون لها ذمة مالية مستقلة وتخصيص ميزانية مستقلة لها تلحق بوزارة التجارة .
ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ يفرض ضريبة لتحويل الدعوى للقطن المصرى تنفى بفرض ضريبة مقدارها عشرة مليارات من كل قنطار من القطن الشعير يتم حطه ، ومثلها لكل قنطار من القطن الشعير يتم كبسه كبسا بخاريا ، ومثلها من كل قنطار من القطن يتم تصديره . ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تخصص المبالغ المحصلة من هذه الضريبة للدعوى للقطن المصرى فى الداخل والخارج . كما نصت المادة السادسة من هذا القانون على أن تنشأ بوزارة المالية لجنة دائمة تضطلع بمهمة الدعوى للقطن المصرى ، وتكون حلقة الاتصال بين مصر ومكاتبه الدعوى والخبراء الفنيين ومستحدثاتها ، ويكون تشكيل هذه اللجنة بمرسوم .

وكذلك نصت المادة السابعة من القانون ذاته على أن « يكون لهيئة اللجنة شخصية اعتبارية وتتولى إدارة أموال الدعوى والتصرف فيها بما يحقق الأعراف المتقاة من أجلها طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية » .

ويبين من هذه النصوص أن لجنة الدعاية للقطن المصرى التى نصت على انشائها المادة السادسة من القانون المشار اليه ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، مما يستتبع أن تكون لها ذمة مالية مستقلة ، ولم يلف القانون مند هذا الحد ، بل خولها أيضا حق ادارة أموال الدعاية والتصرف فيها بما يحق للاغراض المنشأة من أجلها ، طبقا للقواعد التى يضعها وزير المالية ، تلك الاموال التى خصصها ورصدها لغرض معين هو الدعاية للقطن المصرى فى الداخل والخارج ووكل الى اللجنة الممثلة على تحقيق هذا الغرض ...

واستقلال اللجنة فى شخصيتها الاعتبارية ونتمتها المالية على النحو المشار اليه الذى افصح عنه القاتون فى نصوصه سالفة الذكر ، هذا الاستقلال يستوجب تخصيص ميزانية مستقلة لهذه اللجنة تدرج فيها إيراداتها التى تتكون من حصيلة الضريبة المفروضة بالمادة الاولى من القانون. وأن يتم التصرف فى هذه الإيرادات وفق القواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومصلحة القطن التى تنمىها هذه اللجنة كانت بلحقة بوزارة المالية ثم ألحقت بوزارة التجارة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ ، مما يقتضى نقل الاختصاصات التى كانت مخولة لوزير المالية فى هذا الصدد الى وزير التجارة .

(نئوى رقم ٢١٤ — فى ١٩٥٧/٦/٥) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — تكليفها القانونى — هى مؤسسة عامة .

ملخص النقض :

يبين من تقصى التشريعات المنشئة والمنظمة للجنة القطن المصرية أنه بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار من وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعام ١٩٤٢ ونصت المادة

الاولى منه على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية (١٩٤٢)
يعهد اليها في شراء القطن المطوج الناتج من محصول موسم ١٩٤٣/٤٢
وتسلمه وبيعه للتصدير أو الاستهلاك المحلي وفي اتخاذ الإجراءات
والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية » وتضمن المادة
٢ منه تشكيل اللجنة وهو يضم من بين أعضائه وكيل وزارة المالية
لشئون القطن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام مصلحة الاملاك وخبير
الحكومة المحلف ونصت المادة ٣ على أن « يكون للجنة ميزانية
مستقلة ويبتع لها حساب خاص في البنك الاهلى المصرى » ونصت
المادة ٤ على أن « تمسك حسابات اللجنة بحيث تظهر جملة الارياع
والخسائر والعمليات التى باشرتها » ونصت المادة ٥ على أن « يعين
وزير المالية مراقبا لحسابات اللجنة » ونصت المادة ٦ على أنه
« على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القرارات التى تصدرها
وزارة المالية بشأن مهمة اللجنة باكملها وتوضح الحسابات
التي يصدرها عليها المراقب تحت تصرف ديوان المحاسبة » وأخيرا نصت
المادة ٧ على أنه « لا يجوز للجنة اصدار القرارات الا اذا حضر
اجتماعها ستة اعضاء على الأقل منهم ثلاثة من موظلى الحكومة »
وتبلغ القرارات التى تصدرها اللجنة لوزير المالية بمجرد صدورهما
ويجب الحصول على تصديق وزير المالية على قرارات اللجنة المتعلقة
بإجراءات البيع لتكون نافذة » .

وظلت تصدر قرارات وزارية سنوية من وزير المالية يعهد بمهمة
اللجنة القطن شراء القطن المطوج وتسلمه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك
المحلى وفي اتخاذ الإجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب
وزارة المالية وذلك بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في القرار
الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه الى أن صدر في ٢٦ من
نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء يقضى بإعادة تشكيل لجنة
القطن المصرية جاء به أنه :

« بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على أن
تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من اقطان محصول هذا العام
كما تتولى أيضا بيعه بنفسها وحسابها وذلك بواسطة لجنة القطن
المصرية أسوة بسا اتبع في خلال سنوات الحرب الأخيرة » .

ولما كانت الحكومة ستبدأ فوراً شراء محصول القطن للموسم الحالى طبقاً للشروط والأوضاع التى وافق عليها مجلس الوزراء كما تعد المدة لبيع ما لديها من قطن لتصدير للخارج والاستهلاك المحلى ترى وزارة المالية والاقتصاد إعادة تشكيل لجنة القطن المصرية على الوجه الآتى :

حاضرة وكيل وزارة المالية والاقتصاد لشئون القطن رئيساً

حاضرة وكيل وزارة الزراعة

حاضرة مدير عام مصلحة الجبارك

حاضرة مدير عام مصلحة القطن

حاضرة رئيس اتحاد ممدى الاقطن بالإسكندرية أو نائبه فى حالة غيابه

حاضرة رئيس اتحاد تجار الداخل أو نائبه فى حالة غيابه

حاضرة رئيس لجنة بورصة مينا البصل أو نائبه فى حالة غيابه ممثلان للبتجين يختارهما وزير المالية والاقتصاد .

ونظراً لأهمية العمليات التى تقوم بها اللجنة وهى عمليات ذات صفة تجارية تتطلب تحديد المسئولية وسرعة البت ، ترى الوزارة الا تتقيد اللجنة المذكورة بالنظم والتعليمات المالية فيما يخص تطبيق لوائح الحسابات والمخازن ونظم التمين أو المستخدمين وإجراءات الشراء والبيع وهو ما جرى عليه العمل فى اللجان السابقة وتبشياً فى ذلك مع الخزف التجارية فى سوق مينا البصل مع خضوعها فى نفس الوقت لرقابة ديوان المحاسبة .

كما ترى وزارة المالية والاقتصاد تنظيمها لإدارة أعمال اللجنة المذكورة بتقرير القواعد الآتية :

(أ) يكون للجنة القطن المصرية ميزانية مستقلة ويقع لها حساب خاص فى البنك الأهلى المصرى .

وتحويله الحق في اصدار القرارات اللازمة لحسن ادارة وتنظيم العمل باللجنة .

(ج) الرقابة المفروضة لمراقب الحسابات الذي يعينه وزير الاقتصاد والذي عليه ان يتحقق من أن القرارات التي تصدر بشأن مهمة اللجنة قد نفذت بأكملها .

(د) رقابة ديوان المحاسبة .

ومن حيث انه يبين من ذلك أن لجنة القطن المصرية تجمع بين الخصائص المميزة للمؤسسات العامة اذ تقوم على مرفق عام هو تسويق القطن وشرائه وبيعه لحساب الحكومة وتخضع في ذلك للإشراف الحكومي ورقابته . ومن ثم فهي تعتبر مؤسسة عامة ، ولا يغير من ذلك أن المشرع لم يمنحها صراحة الشخصية المعنوية المستقلة ذلك أن الاعتراف بالشخصية المعنوية المستقلة قد ينص عليه صراحة وقد يستفاد ضمنا والاعتراف بشخصية معنوية مستقلة للجنة القطن المصرية مستفاد ضمنا من التنظيم الذي حدد لها على الوجه المتقدم وتدل عليه دلالة تاطلعة استقلال ميزانيتها وتحويل رئيسيتها تمثيلها أمام الجهات ذات الشأن .

(انتهى رقم ٦٣٤ - في ١٠/١٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية - مدى تطبيق قانون عقد العمل الفردي رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على موظفيها - عدم انطباقه عليهم - جواز استعانة بعض احكامه لتطبيق باعتبارها من النظم الادارية الداخلية للجنة - شرط ذلك ألا تتعارض مع الصيغة التي تتميز بها روابط القانون العلم أو نص واجب التطبيق على موظفي هذه اللجنة .

المخص القنوى :

ان القاعدة المستقرة ان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردى لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على اساس عقد رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائى ، وذلك بصريح نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى التى قضت بان « تسرى احكام هذا القانون على العقد الذى يتمتع به بقتضاه عامل ان يشغل تحت ادارة صاحب العمل او شركة فى مقابل اجر .. » وان ما جاء بالمذكورة الايضاحية من ان بين الطوائف التى لا تسرى عليها احكام القانون المذكور « موظفو ومستخدمو الحركة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية الداخولون فى الهيئة لانهم يخضعون لاحكام القوانين واللوائح التى تنظم ما بينهم وبين الحكومة » انما هو تأكيد للاصل العلم من ان ملة اخراج هؤلاء من احكامه هى ان الرابطة التى تقوم بينهم وبين الحكومة او الاشخاص الادارية والمراكز التى تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة انما تخضع لتنظيم لائى ، لانرادها بطبيعة متميزة نظمتها الحولة تنظيميا خلاصا يتفق مع طبيعة عقد العمل الفردى ، ذلك ان المرافق العامة لا يتسنى لها ان تحقق الغرض المنشود منها اذا كانت خاضعة لقواعد القانون الخاص . ومن ثم كان الاصل فيها هو التنظيم اللائى ، وكان عقد العمل الفردى هو الاستثناء ...

ومن حيث ان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد أكد هذا المبدأ فنصت المادة ١ منه على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على مجالس الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه يظلم من ذلك الى ان الاصل فى قانون العمل انه لا يسرى على موظفى المؤسسات العامة وعملها وانما يخضعون للنظم اللائحية ، وهى كما تقدمنا النظم التى يقررها مجلس ادارة المؤسسة او القرار الصادر بانشائها . وقانون الوظائف العامة فيما لم ينص عليه فى اى منها .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على لجنة القطن المصرية يتعين القول بان .

الأصل في موظفيها وعمالها انهم لا يخضعون لاحكام قانون عقد العمل الفردى ، وانما يخضعون للنظم اللاتحجية التى تضمنها قرار انشاء اللجنة التى يقررها لهم قانون موظفى الدولة فمبسا لم يرد بشأنه نص فى ذلك القرار او تلك اللوائح .

ومن حيث أنه على الرغم من ذلك فانه مادام مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على كافة شئونها ومنها شئون موظفيها ، ومن ثم يكون له سلطة تقديرية فى تقرير النظم التى يراها ملائمة لسير العمل بالمؤسسة وله تبعاً لذلك أن يستعير من احكام قانون عقد العمل ما يراه ملائماً ، فتسرى عليهم هذه الاحكام ، الا انها لا تطبق عليهم فى هذه الحالة باعتبارها من احكام قانون العمل ، وانما باعتبارها احكاماً لاتحجية قررها مجلس ادارة المؤسسة فتأخذ حكم هذه اللوائح ، فيكون تطبيقها مشروطاً بأن تتلائم وطبيعة سير المرق وبالأخص مخالفة لحكم من احكام القانون على نحو ما قدنبناه فى شأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالأجور الإضافية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرارات الصادرة من لجنة القطن المضرة والتى تتضمن احكاماً متفرقة فى شئون موظفيها لانها لم تضع لها لائحة داخلية — انها قررت — على سبيل المثال — باجتماعها فى ٣ من يناير سنة ١٩٥٣ « منح موظفيها أجراً اضافياً لا يزيد على ست ساعات عمل يومياً على أساس احتساب أجر الساعة الإضافية بساعة أصلية بحد أقصى قدره ربع المرتب وتقرر باجتماع ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ زيادته الى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى . أما بالنسبة لعمال اليومية فقد رأت الادارة وهم يعملون مع الموظفين نفس الساعات الزائدة منحهم أجراً اضافياً بواقع ٥٠ ملياً للعامل و ٣٠ ملياً للعاملة يومياً » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن اللجنة قد استعانت باحكام قانون عقد العمل الفردى فيها يتعلق بحساب أجر ساعات العمل الإضافية ، ولا تثريب عليها فى ذلك مادامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة سير المراتب العامة او مع نص من نصوص القانون الواجبة التطبيق عليها ، ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر مضيحاً بمبدأ اثره — الا أنه منذ العمل

بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الذى استحدث قيودا على منح هذه الاجور تسرى كما قدمنا على موظفى المؤسسات العامة ، منذ العمل بهذا القانون. يعمين اخضاع الاجور التى تصرف للعامل والموظفين للقيود التى أوردها ذلك القانون ، ولو كانت هذه الاجور مطابقة لما أورده قانون العمل من أحكام — لذلك فان القانون الواجب التطبيق فى هذه الحالة هو القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ منذ العمل بأحكامه .

ومن حيث انه يخلص من ذلك أن الاصل هو عدم انطباق قانون العمل على موظفى لجنة القطن المصرية ومعالها — ومع ذلك ليس ثمة ما يمنع من أن تستمر اللجنة بعض أحكام قانون العمل على أن تطبق فى هذه الحالة باعتبارها من النظم اللاتحوية الداخلية للجنة يشترط تطبيقها الا تعارض مع الصفة التى تتميز بها روابط القانون العام ، أو مع نص من نصوص القانون واجبة التطبيق على موظفى اللجنة ومعالها .

(انتهى رقم ٩٢٤ — فى ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

موظفو لجنة القطن المصرية — الاجور الإضافية المستحقة لهم —
تجاوز النسب والحدود بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية — وجوب استرداد ما صرف زيادة وفقا للمادة ٨ من هذا القانون —
حسن النية لا يشفع فى الرد ، بل يقتضى بثبوته التمسك من ارتكاب الجريمة التى فرضها هذا النص على المخالفة .

ملخص الفتوى :

يترتب على القول بأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الإضافية واجب التطبيق على موظفى لجنة القطن ومعالها ، أن الاجور الإضافية التى كانوا يتقاضونها منذ العمل بأحكام القانون المشار اليه يجب أن تتحدد وفقا للنسب التى ميعنها ، وكل مبلغ صرف زيادة

عن الحدود التي عينها القانون المشار اليه بتعين استردادها وقد نظمت هذا الرد احكام المادة ٨ من ذلك القانون التي تنص على أن « كل مخالفة لاحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة . ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العاملة » هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التي صرفت بغير حق أو خصمها بها هو مستحق للموظف » ومفاد هذا النص أن المبالغ التي تصرف للموظف علاوة على النسبة التي عينها القانون بتعين استردادها منه ، وبين القانون طريقة استردادها وهي خصمها منها هو مستحق للموظف .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدي بأن ما صرف الى هؤلاء الموظفين والعمال قد صرف اليهم بحسن نية ، ذلك أن حسن النية لا يشفع لهم في هذا المقام الا أنه يعفيهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتي تقضى بهما المادة ٨ سالفة الذكر ، اذ ينشأ بثبوت حسن النية قصد من ارتكاب تلك المخالفة .

(ملوى رقم ٩٢٤ - في ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

لجنة التقطن المصرية — موظفوها وعمالها — صدور اللائحة الداخلية بشأنهم في أول فبراير ١٩٦١ — صدور القرار الجمهوري رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة التقطن المصرية — نصه على أن تحل هذه اللجنة محل اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/١١/١٩٥٢ وأن يبقى موظفوها والقواعد السارية عليهم الى أن يتم اعتماد لوائح اللجنة — تقرير مجلس ادارة اللجنة في ١٢/١٢/١٩٦١ تطبيق لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — لا يعتبر قرارا قطعيا في شأن اللائحة الواجبة التطبيق مادام قد تبين أن المجلس كان يهدف الى مجرد بحث موضوع مع

الاسترشاد بتلك اللائحة — مودى ذلك بقاء لائحة أول فبراير ١٩٦١ الخاصة بنظام موظفي وعمال اللجنة لعين وضع لائحة جديدة يتم اعتمادها من وزير الاقتصاد طبقا للمادة ١٤ من القرار الجمهوري رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

يبين من تلصق التشريعات المنشئة والمنظمة للجنة القطن المصرية ، أنه في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعام ١٩٤٢ ، ونص في مادته الأولى على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية ، ويعهد اليها شراء القطن المطوج الناتج عن محصول موسم ١٩٤٣/٤٢ » وتسليه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك المحلي ، وفي اتخاذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية ، كما نص في المادة الثالثة منه على أن « يكون للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص في البنك الاهلي المصري » .

وقد ظلت تصدر بعد ذلك قرارات سنوية من وزير المالية ، يعهد فيها للجنة المذكورة بشراء القطن المطوج وتسليه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك المحلي ويتخذ الاجراءات والقيام بالعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية ، وذلك بالشرط والاضمح المتصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه . الى ان صدر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء ، يقضى باعادة تشكيل لجنة القطن المصرية ، وقد جاء في هذا القرار انه « بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على ان تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من اقطان محصول هذا العام كما تتولى ايضا بيعه ولحسابها وذلك بواسطة لجنة القطن المصرية ، اسوة بما اتبع في سنوات الجرب الاخيرة . ونظرا لاهمية العمليات التي تقوم بها اللجنة — وهي عمليات ذات صفة تجارية تتطلب تحديد المسؤولية وسرعة البت — فترى الوزارة الا تنقيد اللجنة المذكورة بالنظم والتعليمات المالية غيمسا يختص بتطبيق لوائح الحسابات ونظم التعيين للموظفين أو المستخدمين ... كما ترى وزارة المالية والاقتصاد — تنظيما لادارة اعمال اللجنة المذكورة — تقرير القواعد الآتية : — ا — يكون للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص في البنك الاهلي المصري » .

وفي أول فبراير سنة ١٩٦١ صدرت اللائحة الداخلية بشأن نظام موظفي
وعمال لجنة القطن المصرية .

وفي ٣٠ من يونية سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهوري رقم ٩٧٢
لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية ، ونص
في المادة الرابعة منه على أن « يختص مجلس الإدارة برئاسة السياسية
العامة التي تسم عليها اللجنة ، كما يختص باتخاذ كافة التدابير المؤدية
إلى تحقيق أغراضها ، ويتولى إدارتها وتصريف شئونها ، دون التقيد
في ذلك بالأنظمة المالية والإدارية المتبعة في المصالح الحكومية ، وللمجلس
على الأخص : — ... د - اقتراح اللوائح الخاصة بتنظيم تعيين موظفي
اللجنة وعمالها وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وتأديبهم وفصلهم ، وعلى المجلس
كل ما يتعلق بتنظيم علاقتهم باللجنة واعتمادها من وزير الاقتصاد » .
كما نص في المادة ١٤ منه على أن « تحل اللجنة المنشأة وفق أحكام هذا
القرار محل لجنة القطن المصرية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء
الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ في حقوقها والتزاماتها قبل الفسخ
ويسبتر موظفوها في خدمة اللجنة الجديدة على أن تحكم أوضاعهم وعلاقتهم
بها ذات القواعد السارية عليهم ، وذلك إلى أن يتم اعتماد لوائح اللجنة » .

وبجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قرر مجلس إدارة اللجنة المذكورة
تطبيق لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفي اللجنة وعمالها ، مع اعداد
اللائحة الداخلية تطبيقاً لما نص عليه في اللائحة المشار إليها . وبجلسة
٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ قرر المجلس أن اللجنة — بحكم تكوينها بموجب
القرار الجمهوري رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ — لها طابع خاص ، ولا مانع
من الاسترشاد فقط باللائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة
كما قرر تشكيل لجنة فرعية لبحث مشروع اللائحة وتقديم تقريرها
للمجلس . وبجلسة ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وافق المجلس على دراسة
المزايا التي تعود على الموظفين والعمال فيها لو طبق عليهم قانون المعاشات
الجديد ، ثم أجرى مقارنته بين اللائحة المقترحة واللائحة السابق العمل بها
(وهي لائحة أول فبراير سنة ١٩٦١ سابقة الذكر) وعرض النتيجة توفئة
للبت في هذا الموضوع . وبجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرر مجلس

الإدارة استقرار العمل بالأوضاع الحالية ، وهي الاسترشاد بلائحة المؤسسات الحالية وتا يصدره المجلس الإدارة من قرارات ، الى أن يقرر المجلس الوضع الذي يتخذ أساسا لاعداد لائحة نهائية على هدي لائحة المؤسسات الحالية وقانون المجاشيت المزمع صدوره ، أو الاسترشاد بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات الحالية التي نازالت محل بحث السلطات المختصة ليها أكثر فائدة للموظفين والعاملين . ويجلس ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٣ تقرر مجلس الإدارة إحالة المذكرة المقدمة اليه - بخصوص طلب الموافقة على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - على العاملين باللائحة - قرار احالة هذه المذكرة الى السيد مستشار الرأى لوزارة الاقتصاد لدراسة هذا الموضوع ، وعرض نتيجة دراسته على المجلس في اجتماعه القادم .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن مجلس إدارة لجنة الخطان المصرية قد خول بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢، سلطة وضع لوائح مالية وإدارية لتنظيم علاقة اللجنة بموظفيها وعملها دون التنفيذ بالنظم المتبعة في المصالح الحكومية ، ويقتضى هذه السلطة إصدار مجلس إدارة اللجنة المذكورة في أول فبراير سنة ١٩٦١ اللائحة الداخلية بشأن نظام موظفي وعمل اللجنة . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الذي أمد تنظيم اللجنة ، وخول مجلس إدارتها سلطة اقتراح اللوائح الخاصة بموظفيها وعملها ، على أن تمتد من وزير الاقتصاد ، والذي نص في المادة ١٤ منه على أن يستمر العمل باللائحة الصادرة في أول فبراير سنة ١٩٦١ بشأن معاملة موظفي اللجنة وعملها ، وذلك إلى أن يتم اعتماد اللوائح الجديدة للجنة الخاصة بنظم موظفيها وعملها .

ومن حيث أنه ولئن كان مجلس إدارة اللجنة قد تقرر بجلسته ١١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ تطبيق أحكام لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفي اللجنة وعملها ، إلا أنه عاد وأضح بعد ذلك في جلساته المتتالية من أنه إنما كان يهدف الى مجرد الاسترشاد بتلك اللائحة والاعتماد بها كليا فقط

غند اعداد لائحة موظفى وعمال اللجنة وقد اكدت الاجراءات التى اتخذها مجلس الادارة فى اجتهاداته المتتالية بعد ذلك - من تشكيل لجنة فنية من اعضائها لدراسة المزايا التى تعود على موظفى اللجنة وعمالها فيما لو طبق عليهم قانون المعاشات الجديد ، وعمل مقارنة بين اللائحة المقترحة واللائحة المعمول بها - ان المجلس لم يصدر قرارا قاطعا فى شأن اللائحة الواجبة التطبيق على موظفى اللجنة وعمالها ، وانما كان يصدد دراسة اللائحة التى يمكن تطبيقها عليهم . ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة لائحة خلاف لائحة اول فبراير سنة ١٩٦١ اقترحها مجلس ادارة لجنة القطن المصرية بنظم موظفيها وعمالها ، واعتمدها وزير الاقتصاد ، طبقا للبند (د) من المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، وانما حقيقة الامر ان مناقشات كانت قد دارت بين اعضاء مجلس ادارة اللجنة بشأن اللائحة الواجبة التطبيق ، ولم تخلص هذه المناقشات الى وجوب تطبيق لائحة معينة . وبما دام الامر كذلك فان اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال اللجنة الصادرة فى اول فبراير سنة ١٩٦٢ تظل سارية المفعول فى شأن العاملين باللجنة ، الى ان يتم وضع لائحة جديدة واعتمادها ، وذلك اعمالا لنص ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال لجنة القطن المصرية الصادرة فى اول فبراير سنة ١٩٦١ هى الواجبة التطبيق على العاملين بهذه اللجنة ، وانما تظل سارية فى شأنهم الى ان يفتتح مجلس ادارة اللجنة لائحة جديدة يتم اعتمادها من وزير الاقتصاد - وفقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ١٩٩/٦/٨٦ - جلسة ١٧/١١/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٥٢)

المادة ٥

لجنة القطن المصرية - خضوعها لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفي ومجال اللجنة المعمول بها من أول فبراير ١٩٦١ - صدور قرار من مجلس ادارتها باسم متوسط منحة الثلاثة أشهر التي درجت على صرفها للعاملين بها التي مرتبهم - هو قرار صادر من غير مختص - اساس ذلك ان اختصاص مجلس الادارة بتقرير المنحة طبقاً للمادة ١٦ من اللائحة الداخلية لا يسمح له بتغيير طبيعة المنحة وذاتيتها يجعلها جزءاً من المرتب تضم اليه وتصرف معه - مخالفة هذا القرار كذلك لحكم المادة ٧٣ من الدستور .

بمقتضى الفتوى :

ان لجنة القطن المصرية قبل الغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العامة في القطن كانت مؤسسة عامة طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية الا انها ليست من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولم يصدر قرار جمهوري باعتبارها من المؤسسات العامة التي تخضع لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . باصدار قانون المؤسسات العامة او باعتبارها من الهيئات العامة التي يسرى في شأنها احكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

ومن ثم تسرى على اللجنة احكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفي ومجال اللجنة المعمول بها من أول فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بحكم المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦١ بإنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية وطبقاً للاحكام القانونية السارية على اللجنة يختص مجلس ادارتها طبقاً للمادة ١٦٥ من اللائحة المشار اليها بأن يقرر في نهاية السنة المالية المنحة السنوية التي يرى منحها للموظفين والمجال الخ .

والمنحة لها طبيعة وذاتية خاصة تفرق بها عن المرتب ، فالمنحة طبقاً لنص المادة ١٦ من لائحة نظام موظفي ومجال اللجنة سنوية يقرها مجلس الادارة في نهاية السنة المالية ولا تخفى الامتيازات التي اوردت هذا

النص ، وهذه المادة تسرى بسريان اللائحة اعلاه لحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم لا يملك مجلس الادارة تغيير طبيعة المنحة ذاتيتها من كونها سنوية يقررها مجلس الادارة في نهاية السنة المالية يجعلها جزءا من الراتب تضم اليه وتصرف معه ومخالفة هذه المادة تنطوي في الوقت ذاته على مخالفة لحكم المادة ٧٢ من الدستور الذي ينص على « يبين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والامتيازات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسلطات التي تتولى تطبيقها » وذلك لأن مجلس الادارة غير من طبيعة المنحة بكونها سنوية وذلك بأن جعلها دائمة متصلة الى الراتب وفي الوقت ذاته فقد خالف مجلس الادارة حكم القانون بأن يبطل بفعل المادة ١٦ من اللائحة في المدة التالية على قراره ومن ثم يكون قراره قد صدر من لا يملك مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأي الى عدم مشروعية القرار الصادر من مجلس ادارة لجنة التظن المصرية بضم مؤمنط المنحة السنوية الى مرتبات العاملين بالخدمة .

(طلب ٢٣٦/٤/٨٦ - جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)

لجنة شؤون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٥٣)

المادة

المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية أوردت الشروط الواجب توافرها لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي — يتعين أن توافر جميع الشروط للموافقة على تأسيس الحزب — إثر ذلك : يترتب على تخلف أي شرط من هذه الشروط قيام السبب المانع من الموافقة على قيام الحزب — هي شروط واجبة للموافقة على تأسيس الحزب عند قيامه وشروط صلاحية لاستمرار الحزب بعد قيامه في مباشرة نشاطه — إذا تبين تخلف أحد هذه الشروط أو زواله كان لرئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها الوارد في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ حل الحزب وفقاً للإجراءات الواردة في المادة ١٧ منه — للجنة شؤون الأحزاب السياسية بعد صدور قرارها بالاعتراض على تأسيس الحزب أن تضيف أسباباً جديدة لقرارها متى كانت هذه الأسباب تتعلق بتخلف شروط أخرى أوجبها القانون وكانت هذه الأسباب قائمة وموجودة عند صدور قرارها بالاعتراض — الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في القرار الصادر بالاعتراض على تأسيس أي حزب سياسي بيسطة رقابة هذه المحكمة للتأكد من توافر كافة الشروط التي حددها القانون — الشرط الوارد في البند سابعاً من المادة الرابعة — مصادره حرية الرأي الواردة في المادة ٤٧ من الدستور — استخلاص المحكمة فيها تضمنه البندين ثانياً وسابعاً من المادة الرابعة مخالفة لأحكام الدستور — وقف الطعن وأحالته

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية البندين —
أساس ذلك : المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الحكم :

عن السبب القائل بتخلف الشرط المنصوص عليه في البند ثانيا من المادة
الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية في شأن الحزب الناصري على
قول بأن الحزب ليس متميزاً في برنامجه وسياساته تميزاً ظاهراً . من حزب
التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فإنه يبين من مطالعة أحكام المادة الرابعة
من قانون تنظيم الاحزاب السياسية أنها أوجبت لتأسيس أى حزب سياسى
توافر العديد من الشروط التى حددتها تلك المادة ، ومن هذه الشروط عدم
تعارض — مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجهم أو سياساته أو
أساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورة
٢٣ يوليو . سنة ١٩٥٣ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ والحفاظ على الوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى ، وعدم قيام الحزب فى
مبادئه وبرامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على
أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولا ريب أن هذه الشروط من الاماضة والشمول
على نحو يجعل الاساسيات والاساليب والمبادئ والبرامج التى تقوم عليها
الاحزاب السياسية ترد من معين واحد . وتقيض مع نبع محدد ؛ الامر الذى
يجعل التشابه بين مبادئها وبرامجها واساليبها امراً وارداً ، وبالتالي يضحى
اشتراط الحائز لظاهر بين هذه المبادئ والبرامج والاساليب هو امر جد
عسير على نحو يخرج بهذا الشرط من دائرة التنظيم الى مجال التقييد وينطوى
على تعارض واضح لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين الذى كئلته المادة
الثامنة من الدستور ويخل بالمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات
العامة على نحو يتعارض وحكم المادة ٤٠ من الدستور ، ووجه هذا التعارض
أن ايراد هذا الشرط ينطوى على تفرقة بين المواطنين وإخلال بمبدأ تكافؤ
الفرص فى تأسيس الاحزاب السياسية لما ينطوى عليه من أباحة للبعض
وحظر للبعض الآخر .

ولا يسوغ الرد على ذلك بأنه مادام أن جزيا قائما يقوم على ذات الاسس والمبادئ والاهداف التى يؤمن بها طالبو تأسيس حزب آخر فانه لا يمكن لهؤلاء تحت هذا الحزب الانضمام لهذا الحزب الآخر ، ذلك بغرض التسليم باعتناق هؤلاء لذات الاسس والمبادئ والاهداف الا انهم قد لا يؤمنون بقدرة وكفاءة القائمين على الحزب فى تحقيق هذه المبادئ وتلك الاهداف وهذا فضلا عن ان انضمامهم الى الحزب القائم يجعل أمر ترشيحهم لمجلس الشعب والشورى ، وقد أصبح الترشيح لهذين المجلسين عن طريق القوائم الحزبية رهينا بارادة وهدى قيادات الحزب ، وهنا يبرز منه قيد جديد على حرية المواطن فى الترشيح وهو احدى الحريات السياسية التى كفلتها المادة ٦٢ من الدستور عندما نصت على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح .

ومن حيث أن ما ساقته لجنة شئون الاحزاب السياسية فى دفاعها من ان الطعن هو أحد الموقعين على أحد البيانات التى تضمنت دعوة الى تحييد وترويج اتجاهات تتعارض — مع معاهدة السلام مع اسرائيل — ولتخطئها الأمر الذى يتعارض مع البند سابعاً من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية وينقد بالتالى الحزب الناصرى (تحت التأسيس) شرطاً من الشروط اللازمة للموافقة على تأسيسه ، فان هذه المحكمة ترى فى الشرط الذى أورده البند سابعاً من المادة الرابعة ساقطة الذكر من ألا يكون بين مؤسس الحزب أو قياداته من تقدم أدلة جديّة على ميله بالدعوة أو المشاركة أو التحريض أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادئ أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادئ المتضمنة عليها فى البند سابعاً من المادة المذكورة ومنها المبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة فى ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ ، ترى المحكمة فى هذا الشرط مصادرة لحرية الرأى وهى احدى الحريات التى كفلها الدستور بها نصت عليه المادة ٤٧ منه من أن « حرية الرأى مكتولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القوانين » ذلك أنه وان كان يتمين على الجولة احترام تعاقدها الدولية ومنها معاهدة السلام مع اسرائيل طالما كانت هذه المعاهدة قائمة وبذلك لا معنى بمصادرة أى رأى مخالف لما تضمنته تلك المعاهدة ، متى كان ابداء هذا الرأى أو التمييز أو الترويج له قد تم فى حدود القانون وبالتالى فانه يستقر فى يقين هذه المحكمة ووجدانها أن

ايراد الشرط الولد في البند سابعاً من المادة الرابعة من قانون تنظيم
الأحزاب السياسية هو أمر يتعارض مع حكم المادة ٤٧ من الدستور .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن هذه المحكمة ترى فيما تضمنه البندين
ثانياً وسابعاً من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص
بنظام الأحزاب السياسية مخالفاً لأحكام الدستور على النحو السابق بيانه .
ومضى كلفت المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تقضى بأنه إذا تراءى لاحدى المحاكم
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية
نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع توقفت الدعوى وأجالت الأوراق
بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ،
ومضى كان ذلك وكان الفصل في هذا الطعن يتوقف على الفصل في مدى
دستورية البندين ثانياً وسابعاً من المادة الرابعة من قانون نظام الأحزاب
السياسية سالف الفكر ، فمن ثم فقد تعين وكلف هذا الطعن وأحالته أوزاعة
الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية هذين البندين .

(طعن ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤) .

لجنة شئون الموظفين

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

انشاء لجنة شئون الموظفين — يكون في كل وزارة كاجل عام وفقا لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته انشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الأقسام أو الفروع المستقلة الداخلة في المصلحة — اثر ذلك — الاعتماد بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة في الوزارة أو المصلحة ومن التكاليف الفرعية .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة تنص على أن « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ويجوز أن تنشأ لجنة «إدارة» في كل مصلحة وتشكل اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء » ويستلزم من ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة في كل وزارة ويجوز انشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة مشكلة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون أن نشأ في الأقسام أو الفروع الداخلية في المصلحة لجان أخرى ، ذلك لأن ليراد بهذه الأقسام أو الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يعني اعتبارها «مصلحة» ولا يعدو الأمر أن يكون تنظيمها للوظائف والبرجلك لأن انشاء المصالح العامة لا يتم إلا طبقا للأوضاع القانونية المتبعة في مثل هذه الأحوال .

وبهذه المناسبة فإن لجنة شئون الموظفين بالإدارة العامة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي

المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ولا يترتب
على ما يصدر من هذه اللجان الفرعية من تقرير أو ترشيح للموظف أى اثر
قانونى يحتج به اذ العبرة بالقرارات التى تصدرها اللجنة العلية المشـ
ر إليها ، ومن ثم فان القرار الذى أصدرته لجنة شئون الموظفين بإدارة المخازن
والمستودعات بترشيح المدعى للدرجة الرابعة الكتابية المخصصة لوظيفة
مساعد مراقب الحسابات لا يعتد به بلدايت لجنة شئون الموظفين بالإدارة
العلية للهيئة قد رشحت للترقية إليها السيد / وهو الأول
فى ترتيب اقدمية الدرجة الخامسة ويظهر المدعى فيها .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦١) .

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

انشاء لجنة شئون الموظفين — يكون فى كل وزارة كمثل عام وفقا
لنص المادة رقم ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته انشاء
لجنة فى كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الاقسام والفروع المستقلة التابعة
فى المصلحة — اثر ذلك — الاعتماد بالقرارات التى تصدرها اللجنة العلية
فى الوزارة او المصلحة دون اللجان الفرعية — طبيعة ما تبديه هذه اللجان
الفرعية من آراء فى تقرير كلفة الموظف .

ملخص الحكم :

نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاضع بنظـ
موظفى الدولة على ان « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين
وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار
الموظفين أعضاء » ويجوز ان تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة ، وتشكل
اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار
موظفيها أعضاء » .

ومما يذكر ان الاجل العلم هو ان تنشأ لجنة فى كل وزارة ويجوز

انشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها اعضاء ، دون ان تنشا في الانقسام او الفروع الداخلية في المصلحة لجان اخرى ، ذلك لان ايراد هذه الانقسام او الفروع في ابواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يعنى اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو الامر ان يكون تنظيمها للوظائف والدرجات لان انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السليمة المتبعة في مثل هذه الاحوال ، وبهذه المثابة فان لجنة شئون الموظفين بالادارة العمالية التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الاصيل في هذا الشأن ولا يترتب على ما صدر من اللجان الفرعية من تقدير الكفاية او ترشيح للموظف أى اثر قانوني يوجب به ، اذ الخبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المشار اليها ، بيد ان لجنة شئون الموظفين الفرعية بادارة الحركة والبنائى ، وقد استجبت اختصاصها من القرار المتضمن انشاءها باعتبارها لجنة محلية تمهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية يستأنس برأيها ، ورأيها استشارى في تقدير الكفاية خاضع لرقابة واعتماد لجنة شئون الموظفين العامة ، بلذا اقترحت اللجنة الفرعية تقدير كفاية الموظف بأنه ضعيف ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فمعتبر ما قرره لجنة شئون الموظفين العامة بمثابة اقوال . لما اقترحت اللجنة الفرعية بما يجب اعماله وترتيب الآثار القانونية عليه .

(تضمن رقم ١٢٩ لسنة ٤ في جلسة ١٧/٦/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٦)

لا ازام على لجنة شئون الموظفين بتسبب قراراتها .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ما يوجب على لجنة شئون الموظفين ان تسبب قرارها ، اذ ما جاء بلائحته التنفيذية في هذا الشأن فلا يعمد ان يكون من هيبيل التوضيعة لتنظيم العمل .

دون. أن يكون المقصود هو ترتيب البطالان عند اغفاله ، هذا فضلا عن أن هذه الثلاثة لا تملك أية إضافة في التشريع من شأنها ترتيب بطلان لم يقرره القانون .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٢) .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

ليس بقانون موظفي الدولة ما يوجب على لجنة شئون الموظفين تسبيب قراراتها — نص اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل التوصية بتنظيم العمل — لا بطلان على إغفال هذه اللجنة تسبيب قراراتها .

ملخص للحكم :

أنه ولئن كانت نصوص قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ليس فيها ما يوجب على لجنة شئون الموظفين أن تسبب قراراتها ، وأن ما جاء باللائحة التنفيذية في هذا الشأن لا يعدو أن يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطالان عند اغفاله وهذا ما سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت به وأكدت في العديد من القضايا التي تعرضت لقرارات لجنة شئون الموظفين .

(طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

اقتراح لجنة شئون الموظفين — شغل درجة ما — أرجاء الوزير أسفلها — لا يجوز تسببه — اعتراض الوزير فقط هو الواجب التسبب قانونا .

بمخص الحكم :

ان القول بأنه كان على الوزير ان يبدى اسباب هذا الاجراء كتابة وان يعيد الامر الى اللجنة لاعادة النظر في اقتراحاتها على ضوء هذه الاسباب ، هذا القول مردود بان قرار الوزير بارجاء شغل درجة فضلا عن انه ليس من القرارات التي اوجب القانون تسبيبها فان مثل هذا القرار يحل في طياته اسباب اصداره وهي عدم ملاءمة شغل الدرجة في الوقت الذي اقترحتة اللجنة وتقدير هذه الملاءمة - كما سلف البيان - مما تترخص فيه الادارة وحدها - لما القول ان الوزير كان عليه ان يعيد الاقتراحات الى اللجنة مشفوعة بأسباب هذا الاجراء بهذه الامثلة اجراء اوجبه القانون في حالة اعتراض الوزير على اقتراحات اللجنة لأسباب معينة تبرر هذا الاعتراض ، اما اذا كان قرار الوزير ليس باعتراضا على مقترحات اللجنة وانما مجرد ارجاء لها فليس ثمة حاجة لامادة المقترحات الى اللجنة لامادة النظر فيها .

(جلس رقم ١٠٧٥ نسخة ٥ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٠)

مقاصد رقم (١٥٩) :

المادة :

تجزم من قرار الفصل مستخدم خارج الهيئة - لا الزام على لجنة شؤون الموظفين بان تستدعي المستخدم المتكلم او تجري تحقيقا مكثفا ترى ان العناصر التابعة بالاوراق كافية لانفاذ قرارها .

بمخص الحكم :

لا الزام على لجنة شؤون الموظفين عند نظر التكلم المرفوع اليها من مستخدم خارج الهيئة من القرار التصديقي الصادر بنفسه ، بل تقوم باستدعاء صاحب التكلم او بالتجراء تحقيقا في سماع اقوال او دفاع ، بماذا ترى ان العناصر التابعة تمت لقرارها والافادة بالاوراق كافية لانفاذ.

أغراها في شأنه ، ومتى انتهى الالتزام باتخاذ إجراء معين على سبيل
الوجوب ، فإن اغفاله لا يترتب عليه جزاء البطلان .

(ملحق رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

مادة رقم (١٦٠)

المادة ٢٧ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة
— الأصل على موجبها أن تنشأ لجنة شئون الموظفين في كل وزارة — جواز
إنشاء هذه اللجنة في أية مصلحة تابعة للوزارة — ليس من قبيل تلك أقسام
أو فروع المصلحة الواحدة وإن وردت في أبواب مستقلة بالميزانية — إنشاء
المصالح العامة لا يتم إلا طبقاً للأوضاع القانونية السليمة — لجنة شئون
الموظفين بالوزارة العامة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية —
هي مصلحة الوزارة في شئون موظفي المصلحة جميعاً — لجان شئون الموظفين
الفرعية الأخرى محض لجان تخصصية استشارية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفي الدولة على أن تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين
وتتكون من وكيل الوزارة المختص رئيساً ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار
الموظفين ، ويجوز أن تنشأ لجنة مكلفة في كل مصلحة ، وتشكل اللجنة
في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيساً ومن اثنين إلى أربعة من كبار
موظفيها ومعاد ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة في كل وزارة ، ويجوز
إنشاء لجنة في مصلحة تابعة للوزارة تتشكل من مدير المصلحة رئيساً ومن
اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون أن تنشأ في الأقسام
أو الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المصلحة لجان أخرى ، ذلك لأن
أيراد هذه الأقسام أو الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المصلحة لا يعنى

اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو أن تكون تنظيما للوظائف والدرجات لأن إنشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السلبية المتبعة في مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة فإن لجنة شئون الموظفين بالإدارة العامة التي يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي المصلحة جيبما وصاحبة الاختصاص الأصلي في هذا الشأن ، ولا يترتب على ما يصدر من اللجان الفرعية من تقدير الكلية أو ترشيح للموظف أى اثر قانونى يحتج به ، اذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المشار اليها بيد أن لجنة شئون الموظفين الفرعية بإدارة الحركة والبضائع وقد استحدثت اختصاصها من القرار المتضمن انشاءها باعتبارها لجنة محلية فهي والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية تستأنس برأيها ورأيها استشاري. في تقدير الكلية خافض لرقابة واعتقاد لجنة شئون الموظفين بمثابة اقرار لما اقترحتة اللجنة الفرعية مما يجب الموظف بأنه ضعيف ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فيعتبر ما قرره اللجنة شئون الموظفين بمثابة اقرار لما اقترحتة اللجنة الفرعية مما يجب اماله وترتيب الاثر القانوني عليه .

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٥٦/٥/١)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

وضع لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية يختلف عن وضع اللجان الأخرى في المصالح والوزارات فلا تطبق عليها احكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق باقتراض قيام القرار اذا بضت ثلاثون يوما من تاريخ عرض مقترحات اللجنة على الوزير دون اقتراض مسبب منه - أساس ذلك - هو عدم اتصال لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية بالوزارة مباشرة بعكس الحال في الوزارات الأخرى .
ملخص الحكم :

إن السياسة التشريعية التي تقوم عليها المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقتضى أن يكون الاتصال بين لجنة شئون الموظفين

وبين الوزير مباشرة حتى يمكن أن يستفاد من سكوت الوزير وعدم اعتراضه اعتراضاً مسبباً على قرار اللجنة ، قرار ضمني بالموافقة على توصية اللجنة. والحال جد مختلف ووجه القياس متف بين هذا الوضع وبين نibir الأمور في التدرج الرئاسي في شأن الترقية إلى الدرجات التي يختص بها مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية ومن بعده وزير المواصلات طبقاً للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس إدارة السكك الحديدية المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ، فلئن كان الوضعان متماثلين لخطى الدرجة الرابعة التي يكون الاتصال فيها مباشراً بين لجنة شئون الموظفين والمدير العام للسكك الحديدية وهي الترتيبات لغاية الدرجة الرابعة بالأقدمية فإن الوضعين يفرقان بالنسبة للترقيات إلى الدرجات الأعلى أو بالنسبة للترقية بالاقتدار في الدرجات الأولى ، فإن السياسة التي قام عليها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسكك الحديدية في هذا الخصوص تقوم على اعتبار الصلة المباشرة بين المدير العام وبين مجلس الإدارة فهو الذي له حق البدء بالاقتراف ولا اتصال للجنة شئون الموظفين في ذلك ، وهذا بحكم اللزوم يتفق مع إمكان اعتراض صندوق ضمني بالموافقة على اقتراح لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ بمقولة مرور شهر على رفع اقتراحها دون اعتراض الوزير عليه اعتراضاً مسبباً ، فإدام هذا القانون الخاص بالسكك الحديدية قد نظم تدرج الأمر في نظير الترتيبات المشار إليها تدرجاً خاصاً يبدأ من المدير العام الذي يعرض مباشرة على مجلس الإدارة ثم تكون الصلة بعد ذلك مباشرة بين مجلس الإدارة ووزير المواصلات كما أن المادة الرابعة منه نظمت هذه الصلة فجعلت قرارات مجلس الإدارة في هذا الخصوص غير نافذة إلا بقرار يصدر من وزير المواصلات ولم تنص على إمكان اعتراض موافقة ضمنية على قراراتها لمرور مدة على رفعها إليه دون الاعتراض عليها اعتراضاً مسبباً كما هو الشأن في قوانين أخرى مما يقطع بأن هذا الوضع الخاص يخلف من الوضع العام في المادة ٢٨ وأن محاولة المدعى في دعواه تطبيق حكم المادة ٢٨ سائلة الذكر على هذا الوضع الخاص هي تخيل للأمر بما لا يطيقه وبشروع عن مفهوم القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ في نظائره الخاص للتدرج في نظير الترتيبات على الوجه سالفه الأيضاح .

لجنة قضائية

الفصل الأول : اختصاص اللجان القضائية وإجراءاتها

الفصل الثاني : قرارات اللجان القضائية

الفصل الثالث : الطعن في قرارات اللجان القضائية

الفصل الأول

اختصاص اللجان القضائية وإجراءاتها

قائمة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المنازعات الخاصة بمرتبات ومكافآت الموظفين العموميين — وجوب طرحها أولا على اللجان القضائية طبقا للرسم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ — رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى — عدم قبول الدعوى — قانون إنشاء المحاكم الإدارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعوى اذا رُفعت مباشرة لمحكمة القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

إن الرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية تند نص في مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، كما قضى في الفقرة الثانية من مادته التاسعة بوجوب طرح المنازعة أولا على اللجنة القضائية وامتناع عرضها على محكمة القضاء الإدارى الا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة . ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية هو منوط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، ووسيلة رفعها الى هذه المحكمة هي الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة . ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الإدارية ، ونص في مادته الرابعة على أن « تختص المحكمة الإدارية بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منهما » ، وبذلك استند الى هذه المحاكم اختصاص اللجان القضائية في هذا الضرب من المنازعات . كما قضى في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنازعات

والطلبات المبينة بالمادة السابقة الى محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة
الا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الادارية ويشترط أن يكون الحكم قابلا
للاستئناف على الوجه المبين بالسلطة العاشرة » . وبذلك استمرت هذه
المنازعات غير جائز رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى والا كانت
غير مقبولة . ومن ثم فإن رفع الدعوى بعد نفاذ الرسوم بالقانون سالف
التفكير والعمل بالحكمه وذلك بحون سبق عرضها على اللجنة القضائية
المختصة مع أن موضوعها يتناول منازعة ما يدخل في اختصاص هذه اللجنة
يجعل هذه الدعوى غير مقبولة سواء في ظل قيام اللجان القضائية او بعد
انشاء المحاكم الادارية التي حلت محل هذه اللجان .

(بطن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

طلب حساب مدة التوقف عن العمل أو الفصل من الخدمة ضمن مدة
الخدمة الفعلية مع صرف المرتب والملاوة عنها — من قبيل طلبات التيسوية
لا الإلغاء — يخوّلها في اختصاص اللجان القضائية متى كان قد تم في
الجال الذي امرى لرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بقضاء
تلك اللجان .

ملخص الحكم :

إن الطلبات المقدمة من المدمى بضم المدة التي وقف عن العمل خلالها
مع صرف مرتبه عنها وما يقرب الى ذلك من آثار ، هي — في حقيقتها
ويحسب تكليف القانوني الصحيح — من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ،
اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خدمته — التي ذهبت الوزارة
في بادئ الامر الى أنه كان مفصولا خلالها ثم عدلت بمعدلات من الفصل
وأعترفتها مجرد مدة وقف عن العمل — مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية
عن هذه المدة ، ولم تنصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالألفاء في قرار
تمليه أو وقفه ، وبهذا الوصف فلها كانت تدخل في اختصاص اللجنة

القضائية طبقاً لنص البند (اولا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية .
(طعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

عدم اختصاص اللجان القضائية بالفاء القرارات الصادرة بالفصل .

ملخص الحكم :

طبقاً لنص البند (ثانياً) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بوظائف الدولة ، حدد المشرع اختصاص اللجنة في طلبات الإلغاء بما كان منها خاصاً بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف المصابة أو بالترقية أو بمنح العلاوات ، ومن ثم يخرج من اختصاصها القرارات الصادرة بالفصل .

(طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

نص المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية على إصدار قراراتها في النظام في موعد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وإلا اعتبر غوايته في حكم قرار بالرفض — طبيعة هذا الميعاد تنظيمي — بخالفته — لا يترتب عليها الإطلاق أو زواله الاختصاص — إصدار اللجنة القضائية قراراً برفض النظام لغوات هذا الميعاد — غير سليم .

ملخص الحكم :

ان الشارع حين نص في المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة على أن « تعمل اللجنة في النظم في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه وتبلغ قرارها مسبقا الى كل من الطرفين - ويعتبر في حكم قرار بالفرض نوات الميعاد المذكور دون فصل في النظم » . لم يقصد أن يكون قرار اللجنة باطلا أن هو صدر بعد هذا الميعاد ، وانما رعى الى سرعة الفصل في المنازعات خلال الميعاد المذكور يقدر الامكان فنص هذه المادة نص تنظيمي أريد به حث اللجان القضائية على سرعة الفصل في التظلمات التي تقدم اليها حتى لا يضر المظلم من استئطالة أمد التقاضي أمامها فلجأ له أن يعتبر انقضاء أربعة أشهر على تظلمه دون الفصل فيه بمثابة قرار بالفرض له أن يتقدم بعده الى محكمة القضاء الإداري بالظعن في هذا القرار ولكن اذا تريض المظلم وصبر استمر اختصاص اللجنة في الفصل ثلثا حتى بعد نوات الأربعة الأشهر المذكورة لأن القانون لم يرتب على نوات هذا الميعاد زوال اختصاص اللجنة من نظر التظلم المطروح أمامها وبهذه المثابة تكون اللجنة القضائية حينما قررت ان ميعاد الفصل في التظلم رقم ٣١٣ لسنة ١ القضائية المقدم اليها من المدمور انتهى في ٢١ من يولية سنة ١٩٥٣ واصبح التظلم مرفوضا ضمينا بالتطبيق لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ولا تملك اللجنة النظر فيه حيث انه أصبح من اختصاص محكمة القضاء الإداري - تكون اللجنة القضائية بقرارها هذا قد تنكبت الطريق السوى وغاب عنها نور الحق. لماسلف من اعتبارات .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/١/٧)

قائمة رقم (١٦٦)

المبدأ :

وكيل الوزارة هو الذي يملك ان يحدد موقف الإدارة من التظلم المرفوع الى اللجنة القضائية والمقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه.

في الميعاد — الوزير هذه السلطة أيضا بصيغته رأس الجهاز الإداري في وزارته — ثبوت تسليم قرار اللجنة القضائية إلى مكتب الوزير — بدء ميعاد الطعن من هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية والمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أن الشارع أراد أن يحتاط للأمر فيما يتعلق بالظلمات التي تقدم للجان القضائية أو الطعن في القرارات التي تصدر منها ، فجعل المرد في هذا الشأن إلى من يهكته أن يحدد موقف الإدارة من التظلم والاجابة عنه وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل نوات الميعاد ، فأوضح في المادة القابضة منه أنه هو وكيل الوزارة المختص . ولما كانت هذه الحكمة عينها متحققة في الوزير الذي هو رأس الجهاز الإداري في وزارته ، فمن ثم يكون إبلاغه بقرار اللجنة القضائية صحيحا منتجا آثاره ، وبالتالي إذا ثبت أن مكتب الوزير تسليم قرار اللجنة القضائية في تاريخ معين فإن ميعاد الطعن فيه يجري من هذا التاريخ .

(ملعن رقم ١٦٠ لسنة ٢ في — جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٦٧)

المسألة :

صاحب المسألة في تشكيل مجلس الدولة في المقررات من اختصاص هذه الأجان هو رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الدولة — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفيها قد نظم نظر هذه

المنازعات طبقاً لأجزاء معينة وأوضاع خاصة ، فأنشأ لكل وزارة لجنة قضائية لبحث اختصاصاتها بنظر المنازعات في حدود الوزارة المشكلة فيها . واعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات ، منضماً إليها ديوان المحاسبة ومكتب البرلمان والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، وزارة في أحكام هذا القانون ، ويقوم كل من السكرتير العام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام . ومقتضى ذلك أن تعتبر رئاسة مجلس الوزراء هي صاحبة الصفة الأصلية لدى نظر هذه المنازعات ، ويقوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيساً لأحدى الهيئات التي تتبعها مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون المشار إليه ، ومن ثم يكون حكم المحكمة الإدارية التي حلت محل اللجنة القضائية ، إذ صدر ضد رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع أن المظالم كان قد قدم بتظلمه ضد رئيس مجلس الوزراء وحده — أن الحكم المذكور يكون قد استقام على الصفة القانونية الصحيحة في نظر هذه المنازعة طبقاً للإوضاع والإجراءات التي تضمنها قانون اللجان القضائية ، ويكون الطعن المرفوع منه أيام محكمة القضاء الإداري باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو في حقيقته استعجاءل المنازعة واستئناف الحكم الصادر فيها ، قد رفع من ذي صفة .

(طعن رقم ١٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتظيم تجميع المقاربات المتعلقة بالدولة بحجة كتمانها والتصرف فيها — تنص على أن تختص اللجنة القضائية للإصلاح الترامى بالفصل في المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتمويض عن أكله — اعتماد الاختصاص لها بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتمويض عن أكله سواء أكانت في صورة طلب إلغاء القرارات الصادرة بتوزيع طرح النهر أو تلك المتعلقة بهذا التوزيع

أم في صورة التعويض عن هذه القرارات أو التعويض عن اكل النهر —
 اعتبار القانون سالف الذكر من القوانين المعدلة للاختصاص — سريان
 احكام هذا القانون على الدعاوى التي لم يكن قد تم اقفال باب المرافعة فيها
 قبل تاريخ العمل به — عدم جواز احالة الدعوى الى اللجنة لأن الاحالة
 لا تكون الا بين مهكتين .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة
 للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والذي عمل به وفقا لحكم المادة ٨٩
 منه بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره الذي تم في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤
 قد استحدث تنظيميا جديدا في شأن المسائل المتعلقة بطرح النهر والتعويض
 من اكله ونص في المادة ٢١ منه على ان يختص اللجنة القضائية للاصلاح
 الزراعي النصوص عليها في المادة ١٣ بمرر من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
 لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له — بالفصل في المنازعات
 المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت
 بضيقة عامة بملقة على اختصاص اللجنة المشار اليها بالفصل في المنازعات
 المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت
 بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله
 سواء اكانت في صورة الشاء القرارات السادرة بتوزيع طرح النهر او تلك
 المتعلقة بهذا التوزيع في صورة طلب التعويض عن هذه القرارات او التعويض
 عن اكل النهر ولما كان موضوع المنازعة المشارة هو طلب الغاء القرار
 الإداري الصادر بالغاء قرار توزيع طرح النهر على المدينين فان القرار
 المطعون فيه يكون بهذه المثابة من القرارات الادارية بتوزيع طرح النهر
 والتي اصبح الاختصاص بالفصل فيها منوطا باللجنة القضائية للاصلاح
 الزراعي منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ كلف الذكر .

ومن حيث ان القانون المذكور وقد نص على تحويل اللجنة القضائية
 للاصلاح الزراعي الاختصاص بالنسبة في المنازعات المتعلقة بتوزيع
 طرح النهر والتعويض من اكله فانه بعد بهذه المثابة من القوانين المعدلة
 للاختصاص قصد به الشارح نزع الاختصاص الوظيفي لمجلس الدولة
 ببيئة قضاء اداري بالفصل في طلب الغاء القرارات الادارية المتعلقة بتوزيع

طرح النهر والتعويض عن أكله وناط بالاختصاص بذلك إلى جهة أخرى ولما كانت المادة الأولى من قانون المرافعات القديم والجديد على السواء - تقضى بأن تسرى قوانين المرافعات بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى وما لم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ثم أخرجت هذه المادة من النطاق المذكور الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث وبمذاً أولاهم عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد انقضاء باب المرافعة في الدعوى ولما كان الأمر كذلك فإن أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه في شأن تعديل اختصاص المحاكم تسرى على الدعاوى التي لم يكن قد تم انقضاء باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل بهذا القانون وهو على ما سلك ببقائه بعد انقضاء ثلاثة أشهر على نشره الذي تم في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ . والدعوى المعلقة وإن كانت قد أقيمت قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور إلا أنه لم يقلل باب المرافعة فيها إلا بعد هذا التاريخ حيث قررت المحكمة بجلسة ٢٠ من إبريل سنة ١٩٦٥ إصدار الحكم بجلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٦٥ مع التصريح بمذكرات في أربعة أسابيع وكان يتعين والأمر كذلك أن تقضى المحكمة بعدم اختصاصها بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وإذا أغلقت المحكمة أعمال مقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المذكور فإنها تكون قد خالفت أحكام القانون الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة وإن كانت قد انتهت إلى القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى إلا أنها مع ذلك لا تبطل أحالة الدعوى إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المختصة بالفصل في المنازعة لأن الأحالة في حالة الحكم بعدم الاختصاص لا تكون طبقاً لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا بين محكمتين سواء أكانتا تابعتين إلى جهة قضائية واحدة أم إلى جهتين واللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ليست محكمة بالمعنى الذي عناه المشرع في المادة المشار إليها ولذلك فلا يجوز قانوناً إحالة الدعوى إليها والمدعون وشأنهم في طرح النزاع على تلك اللجنة وفقاً للأوضاع التي حددها القانون .

(طعن رقم ١٨١ ، ١٠٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

الفصل الثاني

قرارات اللجنة القضائية

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

نص القانون على صدور قرارها في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من تاريخ تقديم التظلم إليها — لا بطلان على مخالفة هذا الميعاد .

ملخص الحكم :

ان السارح — حين نص في المادة الثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخلس باللجان القضائية على ان « تفصل اللجنة في التظلم في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ قرارها بنسبها الى كل من الطرفين ، ويعتبر في حكم قرار بالرفض موات الميعاد المذكور دون فصل في التظلم » — لم يقصد ان يكون قرار اللجنة باطلا ان هو صدر بعد هذا الميعاد وانما يرمى الى سرعة الفصل في المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الامكان .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

صدور قرار من اللجنة القضائية بشسوية حالة الموظف بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادرين في ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ — نص قانون المعاملات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على الفاء هذين القرارين

من تاريخ صدورهما — ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة القضائية ملغى بقوة القانون بمجرد العمل بقانون المعادلات سالفة الذكر .

ملخص الحكم :

انه وان كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المذكور لم يكن قد أصبح نهائيا في تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والذي تضمن النص في المادة الرابعة منه على أن تعتبر ملغاة من تاريخ صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وهى القرارات التي صدر قرار اللجنة القضائية مستندا اليها — إلا أن ذلك ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة المشار اليه ملغى بقوة القانون بمجرد العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بل كان يتعين لافائه أو لى تستبدل بالتسوية التي قضى بها تسوية مطابقة لاحكام ذلك القانون اما أن يطعن فيه في الميعاد المحدد والذي قضى القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ باعتباره موقوتا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وأما أن تتم التسوية وفقا لاحكام هذا القانون باتفاق مع المدعى يتضمن تنازله عن قرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

التنازل عن قرار من اللجنة القضائية — لا يفترض ولا يمكن استنتاجه من مجرد العلم بقرار ادارى تضمن تسوية حقة الموظف على وجه مخالف لما قضى به قرار اللجنة القضائية — مثال : تكتفى الموظف بعبارة « علم مع الشكر » على قرار التسوية المشار اليه — لا يفيد تنازله عن قرار اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

انه وان كتلت الجامعة قد قامت قبل ان يصبح قرار اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ نهائيا - بتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الا ان مثار النزاع هو ما اذا كان المدعى قد قبل هذه التسوية قبولا يتضمن نزوله من قرار اللجنة القضائية وما رتب له من حقوق تزيد على ما رتب له تسوية حالته وفقا لقانون المعاملات ام انه لم يصدر منه ما يبيد هذا القبول والتنازل .

فاذا اقتصر الموظف على التمسك على القرار الصادر من الجامعة بتسوية حالته بعبارة (علم مع الشكر) فان هذه العبارة لا يمكن ان تفيد سوى علمه بترك التسوية ولا يمكن ان يستخلص منها تنازله من قرار اللجنة القضائية لان التنازل لا يفترض ولا يسوغ استنتاجه من مجرد علمه بقرار تضمن تسوية حالته على وجه يخلف من بعض نواحي التسوية التى تضمنها قرار اللجنة القضائية .

(ملين رقم ٦٤٥ لسنة ٧٠ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢١)

الاصد رقم (١٧٢)

المبدأ :

تنفيذ قرارات اللجنة القضائية - ابتغاء الجهة الإدارية عن هذا التنفيذ تنفيذا كاملا - يعتبر قرارا إداريا سلبيا مخالفا للقانون - جواز الفسخ والتعويض عنه .

ملخص الحكم :

اذا كان قرار اللجنة القضائية قد أصبح نهائيا بفوات ميعاد الطعن فيه واكتسب قوة الشيء المقضى فيه فانه يعين تنفيذه تنفيذا كاملا غير منقوص وابتغاء الجهة الإدارية المختصة من تنفيذه على هذا الوجه يعتبر

تقاررا سلبيا بخالفا للقانون يحق للمدعى طلب الغائه والتعويض عنه وغير
تمويض هو أعمال الاكثار القانونية لقرار اللجنة القضائية .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

قرارات اللجان القضائية التي لم يطعن فيها في المياد — لها قوة
الاحكام النهائية — اجتاز العدول عنها او الغائها من جانبها او من المحاكم
الادارية .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض نصوص المواد ٢ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم
١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية انه قد أسند
الى تلك اللجان سلطة فصل قضائي فيها تاط بها النظر فيه من منازعات
وطلبات ، وجعل لقراراتها التي لم يطعن فيها في المياد أمام محكمة القضاء
الاداري قوة الاحكام النهائية ، وبهذه الغاية تستنفذ اللجنة ولايتها بإصدار
قرارها ، فلا تلك الغاءه او تعديله . فانما كانت فعلت ذلك ، أو فطنته
المحكمة الادارية التي حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة بخالفا
للقانون ، لاستنفاد ولايتها بإصدار القرار الاول من جهة ، ولاهدار قوة
الشيء المحكوم فيه نهائيا ان كان قد انقضى جمد الطعن بالنسبة الى القرار
الاول ولم يطعن فيه ، من جهة أخرى .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

قرار اللجنة القضائية في طلبات الغنى بعدم الاختصاص لا يمنع من

قبول دعواه أمام المحكمة الإدارية المختصة في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة — القول بسبق الفصل في موضوع الدعوى — غير صحيح. بل إن اللجنة القضائية لم يسبق لها التصديق للموضوع بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص .

ملخص الحكم :

بما يكن من أمر في شأن طبيعة طلبات الدعى موضوع العظم المقدم منه ضد وزارة التربية والتعليم الى اللجنة القضائية الثالثة للوزارة المذكورة والذي سبق ان قضت فيه هذه اللجنة بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، بعدم اختصاصها بنظره ، وأيا كان تكيف اللجنة لحقيقة هذه الطلبات وهو التكيف الذى انتهى بها الى تقرير عدم اختصاصها بنظر التظلم ، فان الدعوى الراحلة التى اقامها المذكور أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تتم على الطعن في قرار اللجنة القضائية المشار اليه ، بل هى في الواقع من الامر دعوى مبتدأة للمطالبة بأصل الحق الدعى به استقلالا عن التظلم الذى كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذي أصدرت اللجنة قرارها فيه بعد اختصاصها بنظره ، بعد اذ سلم المحمى بقرار عدم الاختصاص هذا ولجا بناء عليه الى عرض النزاع على المحكمة الادارية مجددا ، اذ لو تصد الى الطعن في قرار اللجنة القضائية — اصرارا منه على اختصاصها — لرفع دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى لمناقشة مسألة الاختصاص مع مراعاة الميعاد القانونى المقرر للطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية ولكن حقيقة الامر أنه بعد صدور قرار اللجنة القضائية في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر تظلمه وعلبه به في حينه . أقام دعواه الحالية أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، طالبا فيها تسوية حالته بالتطبيق لأحكام كادر العمال ، وهى دعوى مبتدأة بنيت الصلة بتظلمه السابق الى اللجنة القضائية . ولما كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل في اختصاص المحكمة الادارية ، وكانت الدعوى فى ذاتها مقبولة شكلا ، فإن حكم المحكمة الادارية المطعون فيه اذ قضى بعدم

جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه. ويتعين القضاء بالفائه ويجوز نظر الدعوى وبإعادتها إلى المحكمة الإدارية. لوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والإرشاد القومي للفصل فيها. مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص منتهيا إلى التسلب منه دون التعرض لموضوع المنازعة ، ومن ثم لم يكتسب قرارها قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص .

(ملعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)

الفصل الثالث

الظمن في قرارات اللجان القضائية

مادة رقم (١٧٥)

المبدأ :

يمعاد الظمن في قرارات اللجان القضائية — الاعلان الذي يجرى منه
سريان ميعاد المستعين يوما هو الذي يوجه الى وكيل الوزارة المختص .

ملخص الحكم :

ان الاعلان الذي يجرى منه سريان ميعاد المستعين يوما المقررة للظمن
في مثل الحالة المعروضة (ظمن في قرار صادر من اللجنة القضائية) طبقا
لقانون اللجان القضائية — على حسب تعرض الشارع منه — هو الذي
يعطى الى وكيل الوزارة المختص . فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم
بقانون الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن « يرسل
رئيس اللجنة صورة التظلم الى وكيل الوزارة المختص في خلال ثلاثة ايام
من وقت تسلمه اياه ويجب وكيل الوزارة منه كتابة في ميعاد لا يجاوز
خمس عشرة يوما من وقت ابلاغه به . . . » ولست المادة التاسعة منه
على أنه لا يجوز « منع المتارملت والطلبات المبينة بالمادة الثانية الى محكمة
القضاء الإداري لمجلس الدولة الا بطريق الظمن في هذه القرارات ولكل من
الطرفين حق الظمن في الميعاد المبين في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة »
ونص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « ميعاد
رفع الدعوى الى المحكمة نهيا يتعلق بطلبات الالغاء سبق يوما تسرى من
تاريخ نشر القرار الإداري المعلق عليه أو اعلان صاحب الشأن به » .
وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشارع أراد أن يحتاط الأمر —
يتعلق بالتظلمات التي تقدم الى اللجان القضائية أو الظمن في القرارات

التي تصدر منها ، يجعل الرد في هذا الشأن الى من يمكنه أن يحدد موقت الإدارة من التظلم والاجابة عنه . وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله او الطعن فيه قبل نوات الميعاد ، فلتصح الشارع في المادة الخامسة على أنه هو وكيل الوزارة المختص ، فلزم ألا يجزى الميعاد الا من يوم اصلائه بالقرار .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

ميعاد الستين يوما - وقته لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢
كيفية حساب الميعاد اذا تخللته مدة الوقف .

ملخص الحكم :

١- من المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنقضي بانه اذا من القانون للمصور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزيا للميعاد وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه اذا كان ظاهريا يجب أن يحصل فيه الاجزاء ، أما اذا كان الميعاد مما يجب انتقضاه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجزاء الا بعد انتقضاء اليوم الأخير من الميعاد . فاذا كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قد إبلاغ الى الوزارة في ١٦ من يوفية سنة ١٩٥٢ ، وقيل أن ينقضي ميعاد الستين يوما المحددة لنظر الطعن نشر القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ في ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٢ . الذي أوقف ميعاد الطعن لمدة ستة تبدأ من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٢ ، (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢) ، فان ايداع بعريضة الطعن مركزية بحكمة القضاء الإداري في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، يكون - والحالة هذه - قد تم في الميعاد القانوني محسوبا على مقتضى الفصول والفروع الموضوع عليها في المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، وبمرافعة سنة الوقف التي تتخلل .

(طعن رقم ١٠٩٥٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

انقطاع ميعاد الاستئناف في الدعاوى الإدارية بطلب المساعدة القضائية .
ملخص الحكم :

أن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الإلغاء ، أو بالأحرى حفظ له - وينسحب لحين صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض - يصدق كذلك بالنسبة إلى ميعاد رفع الاستئناف للحكمة ذاتها ، لاتحاد طبيعته كل من المبادئ ، من حيث وجوب مباشرة إجرام رفع الدعوى أو الاستئناف قبل انفصالها ، والأثر القانوني المترتب على مراعاة المدة المحددة لرفعها ، أو تلويتها من حيث قبول الدعوى أو الاستئناف أو سقوط الحق فيها ، وبالتالي إمكان طلب إلغاء القرار الإداري أو للحكم المستأنف أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢١)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

الطعون في قرارات اللجان القضائية وأحكام المحاكم الإدارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - استعرازا باختصاص في شأنها لحكمة القضاء الإداري - محل شك أن يكون الطعن أمامها تشاهلا للنزاع برمته - اقتضار الطعن أمام محكمة القضاء الإداري على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع - اختصاص المحكمة الإدارية

ينظر الموضوع اذا كانت هي المختصة بنظره ، او اصبحت مختصة طبقاً
لتصوص القانون الجديد .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ان الطعون في القرارات والاحكام الصادرة من اللجان القضائية او المحكم الادارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الادارى الى ان يتم الفصل فيها ، انما محله ان يكون الطعن المرفوع امامها يشمل النزاع برمته ونقل اليها موضوع المنازعة الادارية ذاته ، الغاء كان او غير الغاء ، انما لو كان قرار اللجنة القضائية ذو حكم المحكمة الادارية قد اقتصر على الفصل في مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمنسالة الاختصاص ، فان المحكمة الادارية تكون هي المختصة ينظر موضوع المنازعة اذا كانت هي المختصة بنظره او اصبحت ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون ان يؤثر في ذلك رفع الطعن امام محكمة القضاء الادارى المتصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

(ملحق رقم ٩٠٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

منازعة في مرتب او معاش او مكافاة - رفعها امام اللجنة القضائية
التي يجيز قانون انشائها استئناف احكامها ايا كانت قيمة الدعوى - صدور
الحكم فيها من المحكمة الادارية التي لا يجيز قانون انشائها استئناف تلك
الاحكام اذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيهاً - عدم جواز
استئناف هذا الحكم اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز هذا القدر - الملاحظة
٢/١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الذى كان يصدر من اللجنة القضائية - حين قدم التظلم وموضوع المنازعة اليها - مما يقبل الطعن وتتناول امام محكمة القضاء الادارى ايا كانت قيمة الدعوى وذلك طبقا لقانون إنشاء اللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، الا انه بعد ان ألغيت تلك اللجان وأُلغيت الأحكام الادارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، فان الأحكام الصادرة من هذه المحاكم فى المنازعات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت تكون نهائية اذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة ، جاز استئنافها أمام محكمة القضاء الادارى طبقا لنص المادة القاسمة من القانون المشار اليه بها فى ذلك الأحكام الصادرة منها فى الدعاوى التى من هذا القبيل المحالة اليها من اللجان القضائية ، وذلك عملا بالفترة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تقضى بعدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وسريانها بالنسبة لما صدر من الأحكام بعد تاريخ العمل بها ، أما الأحكام الصادرة فى التظلمات الخاصة بالطعن فى القرارات الادارية النهائية ، والمحاللة اليها من اللجان والتى خولت المحاكم الادارية سلطة الفصل فيها بصفة وقتية بالحكم الانتقالي المنصوص عليه فى المادة ١٣ من قانون انشائها ، على الرغم من انه ليس لها اختصاص فى الالفاء بالنسبة للدعاوى الجديدة ، فان هذه الأحكام تظل قابلة للاستئناف أمام محكمة القضاء الادارى .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مصلحة الدفاع بعدم القبول - طلب جامعة القاهرة من مجلس إدارة
مجلسا الحكومة المختص بالطعن فى قرار صادر من اللجنة القضائية - تقرير

هذا المحامي بالطمع نيابة عن وزير المعارف العمومية وليس عن مدير الجامعة المذكورة — الدفع بعدم قبول هذا الطعن لانتفاء المصلحة ، في غير محله .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بإعادة تنظيم جامعة مؤاد الأول (القاهرة) أن المادة ٧ منه تنص على أن وزير المعارف هو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه ويتولى إدارة الجامعة تحت إشرافه : (١) مدير الجامعة (٢) مجلس الجامعة . وله سلطة التصديق على بعض القرارات الصادرة من مجلس الجامعة (مادة ١٣) وهو الذي يتولى تعيين العمداء بعد أخذ رأى مدير الجامعة (مادة ١٤) . كما أنه يتولى تعيين الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص أو مجلس المعهد المستقل المختص (م . م) . ويتبنى على كل ما تقدم أن وزير التربية والتعليم من قوى الشان الذين يحق لهم قانونا الطعن في قرارات اللجان القضائية . ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لانتفاء المصلحة في غير محله ويتمين رفضه ، فإذا أصيب إلى ذلك أن الطاعن اختصم في تطلبه إبداء وزير المعارف العمومية بصفته الملحوظة في ذلك القانون باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة والمصرف على إدارتها ولم يتكرر الطاعن ذلك واقربه في أكثر من منسوبة على التتمثيل السابق شرحه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى رد هذا الدفع يكون قد أصاب الحقيقة للأسباب التي قام عليها .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

بمعاد السنتين يوما — وقفة لمدة سنة في الحالات المنصوص عليها

بالمقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ — الوقت لا يقتصر على قرارات اللجان

القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المماريات الدرامية ، بل يشمل منا

يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لأحكامه استنادا الى ما حل من نصوصه
محل قرارات مجلس الوزراء المشار اليها بالمادة الرابعة منه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ نص في مادته الرابعة على أنه
« استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة
١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٢ ، يعتبر موقوما لمدة سنة من
تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمعادلات الدراسية »
ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد الى قرار مجلس
الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية
سلف الذكر » . وإطلاق النص على هذا النحو من التعميم لا يجعل حكمه
في وقف ميعاد الطعن لمدة السنة مقصورا على القرارات الصادرة من اللجان
قبل صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ ، بل يصره أيضا الى ما يصدر
بعد ذلك من قرارات بالتطبيق لهذا القانون متى كان أساس الحق المقتضى
به مستندا الى ما حل من نصوص القانون المنسكوك محل قرارات مجلس
الوزراء المشار اليها في المادة الرابعة منه ، وذلك للحكمة التي افصح عنها
المشرع في فكرته الايضاحية ، وهي امساح الوقت أمام الحكومة لتتخذ
اجراءات الطعن لكثرة عدد القضايا ، ولكي تتدبر موقفها من الموظفين أما
بتسوية على مقتضى نصوص قانون المعادلات وأما بطعن في القرار أساسا
المحكمة ، ومن ثم فإن وقف ميعاد الطعن يصح على قرار اللجنة
القضائية الصادر لصالح المظالم ، لاستناد هذا القرار الى نصوص القانون
رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٢ التي حلت محل قرار اول يولية سنة ١٩٥١ .
(طعن رقم ١٥٣ لسنة ٢ في — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ميعاد الطعن يوما — لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٢ —
قصر الوقت على قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد لقرارات
مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١٠/٨ و اول يولية و ٢ و ١٩٥١/١٢/٩ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل لقانون المعادلات الدراسية عد نص في المادة الرابعة منه على اعتبار ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية - استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٠/١/١٩٥٠. واول يولية و ٢ و ١٩٥١/١٢/١ - موقعا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم ماذا ثبت ان قرار اللجنة القضائية المطعون فيه تضي بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقواعد الانضمام المصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١/٣٠ ، فلا يجري عليه حكم الوقف المتخصص عليه بالبلادة بالغة الذكر ، بل يخضع لحكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتظيم لجان قضائية للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ، ويكون هذا الميعاد ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار لذوى الشأن ، كل فيما يخصه .

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٨ .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الطعن في قرارات اللجان القضائية - الاعلان الذى يبدأ منه بمبدأ الطعن هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة بحسبه من يملك تحديد موقف الادارة من القرار - توجيه الاعلان الى مدير مصلحة - شئت ان هذا الاعلان قد انتج اثر المطلوب من الاعلان للوكيل ، وتحقق فيه حكمته - جريان ميعاد الطعن من اليوم التالى له .

ملخص الحكم :

انه : بان كان الاعلان الذى جرى منه جريان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن في قرارات اللجان القضائية طبقا لقانون اللجان المذكورة هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، الا ان الحكمة من ذلك ان يصل القرار الى من يمكنه ان يحدد موقف الادارة من قرار الصادر فى الظلم من حيث

قبوله أو الطعن فيه قبل موافاة الميعاد ، وبين ثم إذا اتضح أن إبلاغ القرار إلى مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد أنتج الأثر المطلوب من أجلته على العمل ، إذ جددت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية نوز وصولها إليها ، وبأشرت بالكتابة إلى إدارة قضايا الحكومة للطعن في القرار ، وبذلك تحققت الحكمة من الإعلان ، فإنه يتعين اعتبار تاريخ إبلاغ القرار إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء مجرياً ليعاد الستين يوماً المقررة للطعن في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر .

(طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (١٨٤)

التمسك :

تجهيل صحيفة الطعن في قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن -
تخلو رد الوزارة من توضيح هذا التجهيل - جزاء ذلك التطلان - حضور
ممثل الجهة الإدارية في الدعوى لا يزيل هذا التطلان - توازم ذلك مع ما
نص عليه المبدأ ١٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ٢١ من القانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٧٨ و ٤٠٥ من قانون المرافعات .

ملخص التمسك :

إذا كان التمسك أن يباين صحيفة الطعن في قرار اللجنة القضائية
مجهولاً ، فهو موضوع الطعن ، سواء من حيث اغفال تحديد القرار المطعون
فيه ، وإثارته ، أو من ناحية ترك بيان موضوع التمسك الذي قضى فيه بهذا
القرار أو من جهة عدم تعيين محتوى القرار أو المعنى الذي صدر به ، بل
أوردت صحيفة الطعن من قرار اللجنة القضائية بيانات خاطئة تفضل
الأنهال من حقيقة مضمون هذا القرار ومنطوقه ، وسألت له أسباباً غير
الأسباب الحقيقية التي بنى عليها ، ثم نسبت إليه تاريخاً غير الذي صدر
فيه ، وقد ورد في صحيفة الدعوى أن قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن
قد صدر برئيس التظلم في حين أنه صدر بعدم اختصاص اللجنة القضائية

بالنسبة إلى أحد الطلبات ، وبعدم قبول التظلم فيما يتعلق بطلب الفناء
قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن أن القرار المطعون فيه قد أصدرته
اللجنة القضائية في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ مع أنه صدر منها في ٢٢ من
يونية سنة ١٩٥٣ — إذا كان الثابت هو ما تقدم ، فإن هذا كله قد أعلن
على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلاً لم يجله جواب الوزارة المدعى عليه
عن الدعوى ، فقد خلا ردها من توضيح ما خفى ، وتبين ما جهل من أمر ما
جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وبعد أن استبان المحكمة
القضاء الإداري وجه التحالف البين بين ما جعل موضوعاً للطعن في صحيفته
المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في اليوم الأول من أغسطس سنة
١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذي أصدرته اللجنة القضائية لوزارة
الائتلاف في ٢٢ من يونية سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في أسباب
حكما المطعون فيه ما لايس بيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ وأغفل
واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفائها لبيان موضوع الطعن ، وأن
تتفل بعد ذلك — كما فعلت بحق — إلى تقرير بطلانها ، وإلى القضاء
بعدم قبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون
فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لسنة
١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة — إذا
البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفتهم ومحال إقابتهم ، موضوع
الطلب ، وبيانا للمستندات المؤيدة له . وأن تقرن بصورة أو مضمنة من
القرار المطعون فيه . . » ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة
١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من أنه « يجب أن تتضمن العريضة —
إذا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه إليهم الطلب وصفتهم
ومحال إقابتهم — موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجبه
التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب . . » ، وما
أوضحته المادة ٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أن الاستئناف
« يرفع بعريضة تقدم إلى طم كتاب المحكمة المختصة ينظره: موقعة من بجام
مقبول للمرافعة ، وتشتمل — إذا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم
وصفتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب
التي بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف . . » وإذا لم يحصل الاستئناف
على الوجه المتقدم كان بطلان وجوبت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه . »

لم يأرسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطان صحيفة الانتباه الدعوى ، والتي ترقى بموجبها بين خطأ أو نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز أن يترتب عليه الحكم ببطلانها ، ولهذا جرى نصها بما يأتي « إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة انتباه الدعوى من شأنه أن يجعل بالحكمة أو بالدمى أو بالمدعى عليه أو بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة ، فإن وقع الخطأ أو النقص فيها سدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان » . وعليه لا يكون شيخوخة الجهة الإدارية في الدعوى مزيلا لذلك البطلان المطلق ، وخاصة وأن هذه الجهة لم تبد جوابا في موضوع الطعن في قرار اللجنة القضائية لمساخاط به من تجهيل ، هذا إلى أن حضورها في ذاته ليس من شأنه أن يحو ما شلب صحيفة الطعن من ميووب جوهرية تبطلها على الوجه الذي حسبته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قائمة رقم (٨٨٨)

المادة :

الطعن في القرارات الصادرة من اللجان القضائية من طرق الطعن العادية وفي حكم الاستئناف - اسلم ذلك - الطعن في هذه القرارات متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون أن يكون هناك قيد خاص يقيد أو تكون ثمة أوجه معينة يلغى توفرها وإن هذا الطعن يرفع إلى محكمة أعلى - أو تلك - جريان الأصل العام الذي يسرى على الاستئناف على هذا الطعن على نحو ما نص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه لم يصدر في دعوى مبتدأة وإنما صدر في طعن في قرار صادر من لجنة قضائية ومثل هذا الطعن - كما يتبين من الملاحقة - نصومس القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخالص بإنشاء لجان قضائية

في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بوظفنى الدولة — يعتبر من طرق الطعن العادية لانه متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون أن يكون هناك لرافعه اعتراض ما على القرار وبمصلحة ما في تمثيله أو الغائه . ثم أن مثل هذا الطعن يرفع إلى محكمة أعلا ، وبهاتين الخصيصتين يعتبر مثل هذا الطعن في حكم الاستئناف فيجرى عليه الاصل العام الذى يجرى على الاستئناف على نحو ما تنص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات من كونه ينقل المنازعة الى محكمة القضاء الادارى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور قرار اللجنة القضائية المطعون فيه ، وما يترتب على ذلك من عدم قبول الطلبات الجديدة في هذه الدرجة الاستئنافية .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ فى — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

عدم جواز ابداء طلبات جديدة أمام محكمة القضاء الإدارى بمناسبة الطعن أمامها في قرار اللجنة القضائية — على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الطعن ولو من تلقاء نفسها — مثال بالنسبة لطلب تمويض لم يسبق طلبه في مرحلة التظلم ويختلف موضوعه عن موضوع الطلب الاصلى .

ملخص الحكم :

فإنه يتعلق بطلب التمويض فإنه يعتبر طلبا جديدا بالنسبة الى الدرجة الاستئنافية لأن المدعى لم يسبق أن طلبه في مرحلة التظلم ، ولأن موضوعه يختلف عن موضوع الطلب الاصلى ، إذ أن الطلب الاصلى يفترض قابلية القرارات الادارية المطعون فيها للإلغاء ، كما أن المدعى كان يفتنى به التنفيذ ومن ثم يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله ولو من تلقاء نفسها جريا على الاصل العام الذى رددته المادة ٤٤١ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ فى — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

استئناف — صحيفة الاستئناف — العبرة في صحتها هو بإيراد بيان موضوعها بياناً لا يوقع من أعلنت إليه في حرة جنية — الخطأ في تزيغ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى — لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف .
مادامت البيانات الأخرى التي تضمنتها صحيفته تكفي في تحديد موضوعه .
بلفض الحكم :

أن صحيفة استئناف الحكومة قد اشتملت في الواقع على بيان بجهل بموضوع الحكم المستأنف ، وللأسباب التي بنى عليها الاستئناف ، كما :
أوردت طلبات الحكومة لمهي لا تجهل بالحكم المستأنف ولا بما تنعاه عليه .
ولابالاستئناف مسده . ومن المتفق عليه عدم التشدد في مراعاة بيانات موضوعها بياناً لا يوقع من أعلنت إليه في حرة جنية ، وكفاية البيان الخاص بموضوع الاستئناف كفاية تنتفي بها الجهالة بالظن أمر تقتضيه المحكة ، ولا ريب في أن مجرد الخطأ في تزيغ الحكم المستأنف أو في رقم الدعوى الصادر فيها هذا الحكم لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف ، مادامت البيانات الأخرى التي تضمنتها صحيفته تكفي — بما لا يدع مجالاً لأي شك — في تحديد موضوعه وتعيين الحكم المطعون فيه وعلى ذلك يكون الشق الأول من منطوق الحكم المطعون فيه قد أصيب الصواب فيها قضى به من قبول الاستئناف شكلاً .

(طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٤)

لغة عربية

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على وجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب والامانات في اقلية الجمهورية العربية المتحدة - سريانه منوط بتوافر شرطين - الاول : صدور المخرج من افراد معينين اقامة دائمة بالجمهورية او من هيئات تباشر نشاطها فيها او شركات لها فروع او توكيلات او مركز رئيسي بها ، والثاني : ان يكون المخرج ممدا للاستعمال داخل الجمهورية - المستندات والمكاتب والمخبرات المتبادلة بين شركات البواخر والطائرات الاجنبية وبين فروعها او توكيلات بالجمهورية وتلك الخاصة بالاعمال التجارية والملاحة مع الخارج - عدم خصوصها الحكم المادة الاولى السالف الذكر الا اذا كان مضمونها مما يدون في سجلات او دفاتر او خلاصه يكون لتدوين الحكومة والهيات العامة حق التفتيش او الاطلاع عليها .

ملخص الفتوى :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على انه « يجب ان يحرر باللغة العربية ما يأتي :

(١) المكاتب والمطامات وغيرها من المخبرات والوثائق التي تلحق بها والتي تقدم الى الحكومة والهيات العامة . واذا كانت هذه الوثائق محررة بلغة اجنبية وجب ان ترافق بها ترجمتها باللغة العربية .

(٢) السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المخبرات التي يكون لتدوين الحكومة والهيات العامة حق التفتيش او الاطلاع عليها :

بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو التراخيص .

(٣) العقود والاتصالات والمكتاتبات المتبادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات أو بينها وبين الأفراد . ويجوز أن ترقى بها ترجمتها بلغة أجنبية .

(٤) اللامتلات التى تضمها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات بحالها ، على أن ذلك لا يمنع من كتابة هذه اللامتلات بلغة أجنبية الى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجما وأبرز مكانا منها . »

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تعليلا لاستعمال اللغة العربية فى كتابة المحررات - أن هذه اللغة « مظهر من مظاهر سيادة الدولة ، وهى لغة الدولة الرسمية ، وليس خافيا أن ازدهارها رهين بها تكلمه لها الدولة من ضروب الحماية حتى لا تطفئ عليها اللغات الأجنبية التى ألف الناس والهيئات استعمالها فى المعاملات ، وكذلك حرصت الدول التى تحررت من السيطرة الأجنبية على حماية لغتها بتقديدها على اللغات الأجنبية حتى لا تتوارى اللغة القومية لهذذه الذل خلف اللغات الأجنبية . ولأزالت اللغة القومية تتصدر غيرها من اللغات فى كل دولة أدركت ما للغة القومية من اثر فى توجيه الشعوب .

وكان حريا باللغة العربية - وقد تطلعت البلاد من كل رقة أجنبية - أن تأخذ مكتبتها كلغة قومية بأن تقع فى مرتبة الصدارة من اللغات الأجنبية .

ولما كان الاتجاه هو الى تميم الكتابة باللغة العربية باعتبارها مظهرا من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، فقد أمد مشروع القانون المرافق «

ويستفاد من ذلك أن الغرض الذى تغياه المشرع من ايجاب تصريح بالمجرات المشار اليها باللغة العربية هو تميم استعمال هذه اللغة التى عملا على نشرها ومحلية لها وتقديدها لها على « اللغات الأجنبية التى الد

الناس والهيئات استعمالها في المحررات « اعتباراً بأنها لغة الدولة الرسمية ، ومظهراً من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، وأن استعمال هذه اللغة مظهر من مظاهر سيادة الدولة على اقليمها .

ولما كان الأصل أن الدولة لا تباهر بمظاهر سيادتها إلا في حدود اقليمها فلا تجاوز القوانين التي تصدرها هذه الحدود ، وبعبارة أخرى فإن هذه القوانين — ومن بينها القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المثير إليه — يجب أن تطبق تطبيقاً اقليمياً على جميع الموجودين على أرض الدولة سواء كانوا وطنيين أو أجانب دون مجاوزة حدود الإقليم إلى خارجه .

ويخلص مما تقدم أن المشرع يشترط لسريان حكم المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على المحررات التي عدتها هذه المادة توافر شرطين :

الأول : أن تصدر هذه المحررات من أفراد معينين اقامة دائمة بالجمهورية العربية المتحدة أو من هيئات سواء كانت جمعيات أو مؤسسات عامة تباهر نشاطها فيها أو شركات لها فروعها أو توكيلات أو مركز رئيسي بها .

الثاني : أن تكون هذه المحررات معدة للاستعمال داخل الجمهورية العربية المتحدة .

ويتطابق هذه القاعدة على المحررات المخططة بين أن المشرع لا يوجب تحرير المحررات الآتية باللغة العربية :

(١) المحررات التي تصدر من أشخاص لا يقيمون اقامة دائمة بالجمهورية العربية المتحدة كالمقيمين بالخارج ، ومثلهم من يقيمون بالجمهورية العربية اقامة عارضة كالسياح مثلاً ، فلا يقتضي تحرير محرراتهم باللغة العربية .

(٢) المحررات التي تصدر من الجمعيات أو الهيئات أو المنشآت أو الشركات الأجنبية التي ليس لها مركز رئيسي بالجمهورية وليس لها فرع أو توكيلات فيها .

وهنا يتعين الفقرة - إذا كان لهذه الهيئات مركز رئيسي بالجمهورية
أو خروج أو توكيلات بها - بين المخرجات المتباعدة بينها وبين فروعها
وتوكيلاتهما وبين المخرجات المتباعدة بين هذه الفروع أو التوكيلات أو الأركان
الرئيسية الموجودة بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات
والشركات والأفراد المقيمين بالجمهورية .

فالمخرجات الأولى - لا يجب كتابتها باللغة العربية لعدم توافق
الشرطين المشار اليهما في شأنها ، فهي إما أن تصدر من الشركة أو الهيئة
في الخارج إلى فرعها أو توكيلها في الجمهورية فينتظف الشرط الأول وهو
الوجود في الجمهورية . لو تصدر من الفرع أو التوكيل الموجود في الجمهورية
إلى الشركة أو الهيئة في الخارج فيكون المخرج غير بعد للاستعمال في
الجمهورية العربية وينتظف الشرط الثاني .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه إذا كان يسمون هذه المخرجات مما يدون
في السجلات والدفاتر التي تلزم هذه الفروع أو التوكيلات بالجمهورية
بإسكانها والتي يكون لندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو
الاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو النواحي أو عقود الامياز أو الاحتكار أو
الترخيص ، فإنه يجب في هذه الحالة تدوين البيانات التي تضمنتها هذه
المخرجات باللغة العربية أملاً للفائدة (٢) من المادة الأولى من القانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

لها المخرجات من أنواع الثاني وهي المخرجات المتباعدة بين هذه
الفروع والتوكيلات ووزارات الحكومة ومصلحتها أو الهيئات والجمعيات
الموجودة بالجمهورية أو الأفراد المقيمين بها - فيجب كتابتها باللغة العربية
إذا تد توافر في شأنها الشرطان سلفاً الذكر ، فهي صادرة من هيئات
موجودة بالجمهورية ، ومعدة للاستعمال بها .

(٣) المخرجات والرسائل والوثائق التي تصدر من الهيئات الدولية
كهيئة الأمم المتحدة واليونسكو ومحكمة العدل الدولية ، وذلك استناداً إلى
أنها وإن كانت قد تستعمل في الجمهورية إلا أنها صادرة من هيئة موجودة
بالخارج .

(٤) المحررات التي توجه الى الخارج من افراد مقيمين بالجمهورية أو شركات أو هيئات أو جمعيات موجودة بها ومثلها أوامر فتح الاعتماد الموجهة من بنك في الجمهورية الى آخر بالخارج أو من فرع هذا البنك في الجمهورية اليه بالخارج على التفصيل السابق بيانه .

وعلى ذلك فانه بالنسبة الى المستندات والوثائق والمحررات المذكورة فانها إما أن تكون مستندات ومكاتبات ومحررات متبادلة بين شركات البواخر والطائرات الأجنبية وبين مروعها أو توكيلاتا بالجمهورية ، ولما أن تكون هذه المستندات والمكاتبات والمحررات خاصة بالاعمال التجارية والملاحية مع الخارج . وفي كلتا الحالتين لا يتعين تحريرها باللغة العربية لعدم توافر الشرطين : فهي إما أن تصدر من الشركات في الخارج الى بواخرها أو طائراتها أو توكيلاتا بالجمهورية فيختلف الشرط الاول وهو الوجود في الجمهورية ، ولما أن تصدر من هذه البواخر أو الطائرات أو الفروع أو التوكيلات الى الشركات في الخارج فيختلف الشرط الثاني إذ انها لا تكون في هذه الحالة معدة للاستعمال بالجمهورية .

وكذلك الحكم بالنسبة الى المستندات والمكاتبات والمحررات الخاصة بالاعمال التجارية والملاحية مع الخارج ، إذ انها إما أن تصدر من هيئات أو افراد موجودين بالجمهورية وتعد للاستعمال في الخارج ، ولما أن تكون صادرة من الخارج الى تلك الهيئات أو الافراد .

على أنه يلاحظ — كما سبق البيان — أنه اذا كان مضمون هذه المحررات أو المكاتبات أو المستندات جميعها مما يدون في سجلات أو دفاتر أو محاضر يكون لجنوبى الحكومة والمهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها ، فانه يجب أن يكون تدوينها باللغة العربية :

(لتوى رقم ٤/٢/٥٨ — في ١٩٥٩/٧/٢٠)

قائمة رقم (١٨٩)

المادة :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على استثناء

الهيئات والمنشآت التي لا يكون مركزها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها — تشمل تعبير « توكيل » وكلاء التوزيع والبيع — مدى التزام التوكيل بالجمهورية العربية المتحدة باستعمال اللغة العربية فى المحررات .

ملخص الفسوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات والمنشآت على أن « يستثنى من حكم الفقرات الثلاث الأولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات الدولية وكذلك الأفراد الذين لا يقيمون فى الجمهورية العربية المتحدة والهيئات والمنشآت التى لا يكون مركزها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع أو توكيل فيها » .

وبين من هذه المادة أن سبب استثناء الهيئات الدولية والأفراد المقيمين بالخارج والهيئات والمنشآت المشار إليها هو الوجود بالخارج وعدم الإقامة الدائمة بالجمهورية ، فالمرجع فى تقريره هذا الاستثناء أنها يستهدى بالمعيار سالف الذكر ، ومن ثم يكون لفظ « التوكيل » الوارد فى المادة المذكورة شاملاً وكلاء التوزيع والبيع الذين يوجدون فى الجمهورية ويقيمون من هيئات أو منشآت أو شركات موجودة بالخارج ، ففى هذه الحالة تعتبر تلك الهيئات والمنشآت والشركات موجودة بالجمهورية ، ومن ثم فلا محل لاستثناءها وتلزم بكتابة محروقاتها باللغة العربية .

على أنه يجب التفرقة فى أعمال هذا الالتزام بين المحررات المتصلة بين الشركة أو الهيئة بالخارج وترومها أو توكيلها بالجمهورية وهى التى لا يجب تحريرها باللغة العربية ، وبين المكاتبات والمحررات المتصلة بين الفرع والتوكيل بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصلحتها والهيئات الموجودة فيها وهى التى يقتصر الالتزام عليها ويجب كتابتها باللغة العربية ، ذلك أن الشركة أو الهيئة تعتبر موجودة داخل الجمهورية نفسها ، فتملأ فقط بكتابتها فرعها أو توكيلها ، ففى هذه الحالة يفترض الشرطان

المذكوران فالفرع أو التوكيل بوجود الجمهورية والمحرر أو المكتوبة تكون معدة للاستعمال بالجمهورية .

وغني عن البيان أن الالتزام بالشركة أو الهيئة بكتابة محرراتها الصادر من فرعها أو توكيلها بالجمهورية باللغة العربية ملطلة أن تكون هذه المحرات ملطلة بالأمور التي تدخل في اختصاص الفرع أو التوكيل بوصفه نائباً أو ممثلاً للشركة ، إذ أنها في غير هذه الأمور لا تعتبر موجودة بالجمهورية ، ون ملأ تحرر باللغة العربية .

وحاصل ما تقدم أن اللفظ « التوكيل » الوارد في المادة الثانية من القانون يشمل وكلاء التوزيع والبيع في كل ما يتعلق بأعمال الشركة في الجمهورية الخاصة بالتوزيع والبيع ون ملأ يلتزم بكتابة جميع محرراتها الصادرة من هؤلاء الوكلاء باللغة العربية ، وذلك بغني النظر عن تبيع أو عدم تبيع التوكيل بشخصية قانونية مستقلة من شخصية الشركة .

(ملوى رقم ٤/٢/٥٨ - في ١٩٥٩/٧/٢٠)

المادة رقم (٤٩٠)

المبدا :

البطاقات التي تلصق على الضائع المستوردة - الالتزام بتحريرها باللغة العربية وفقاً لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ - وجوب تضمينها بالبطاقات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها - عدم اشتراط القانون حجباً معينا للكتابة التي تتضمنها هذه البطاقات - الاعاقات والبنات الخاصة بترويج الضائع المشاع اليها - لا يلزم تحريرها باللغة العربية .

ملخص الملوى :

تجب المسادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على أن تكتب باللغة العربية البطاقات التجارية الملطقة بكية مبيحة يتم إنتاجها

بالجمهورية العربية المتحدة ، أما المنتجات والبضائع التي تستورد من الخارج فتلصق عليها بطاقة باللغة العربية ، تتضمن تحديد البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها ، ويصدر بتحديد هذه البيانات قرار من وزير الاقتصاد والتجارة .

وظاهر من هذا النص أن المشرع لم يشترط في شأن البضائع المستوردة من الخارج إلا شرطاً واحداً ، وهو لصق بطاقة باللغة العربية عليها . تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها والتي يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ، وذلك حتى يتسنى تقدير الترسيم التجاري التي تفرض عليها وغير ذلك من الرسوم والضرائب التي تفرض على تاسانق قيمة البضاعة .

فلا يشترط القانون حجماً معيناً للكتابة التي تتضمنها هذه البطاقة . ذلك أن الشرط الخاص بحجم الكتابة العربية وظهورها ليس خاصاً بهذه البطاقات ، وإنما هو شرط استلزمه القانون في المادة الثالثة بالنسبة إلى الملصقات التجارية التي تكون مكتوبة بلغة أجنبية . ومن ثم فلا يسرى القانون على البيانات الخاصة بالعناصر وأرشادات الاستعمال أو بأي بيان آخر يظهر على وعاء المنتجات المستوردة للتناول داخل الجمهورية خلافاً للبيانات التي لها دخل في تقدير قيمتها ويصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ، على أنها إذا كتبت باللغة العربية بجوار اللغة الأجنبية فلا يضمن أن تكون بحجم أكبر وأبرز مكاناً من اللغة الأجنبية .

أما الإعلانات والبيانات الخاصة بترويج البضائع التي توزع في الجمهورية فإن القانون لم يفرض لها ماذا من معيضة من المحررات أو المكتبات أو المجلات أو الدفاتر بالمعنى الوارد في المادة الأولى منه ، وبمثلا مثل غيرها من المطبوعات المعدة للتداول بين الجمهور كالمصحف والمجلات والكتب فيجوز أن تكون بلغة أجنبية ولا يضمن تحريرها باللغة العربية .

قائمة رقم (١٩١)

المبدأ :

اللغة العربية — بيع الأدوية واستيرادها — وجوب التفرقة بينهما
في تطبيق أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

في تطبيق أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجوب استعمال اللغة العربية في المكاتب واللافات يجب التفرقة بين بيع الأدوية واستيرادها ، فبيعهما يخضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة دون القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك أن هذا القانون لم يعرض لموضوع بيع الأدوية .

أما فيما يتعلق باستيراد تلك الأدوية فانه يخضع لكلا القانونين ، أي أنه فضلاً عما اشترطه القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٦٥ منه يخضع استيراد الأدوية — باعتبارها منتجات مستوردة من الخارج — لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ التي تقدم ذكرها من حيث وجوبه لصق بطاقة عليها باللغة العربية تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الاقتصاد والجماعة على التعميل السالف ذكره .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — في ١٩٥٩/٧/٢٠) .

مانون

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

لائحة المانونين الصادرة في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ — مهمة لجنة المانونين مهمة تحضيرية لوزير العدل بالتنسيق مع المانونين — ترشيح اللجنة لا يعتبر قرارا إداريا — إعادة الأوراق إلى لجنة المانونين لإعادة السير في الإجراءات وفي الترشيح لا يعتبر امتناعا عن التصديق — القرار الإداري هو القرار الإيجابي الذي يصدر من وزير العدل بالتنسيق .

ملخص الحكم :

أن مهمة لجنة المانونين لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف منذ حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين في وظيفة المانون بمرامنة استيفاء الإجراءات وتوافر الشروط وتحقق وجهة الأنضلية — حسنية نصت عليه لائحة المانونين بقرار من وزير العدل في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ | بيلغى التوفيق المرخص له فيه قانونا بالمادة ٢٨١ من الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها التي تضمنت ضمنها تضمنته النص على أن الوزير يفسح « لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المانونين واختصاصاتهم ومعددهم وجميع ما يتعلق بهم » .

وقد نصت المادة الثانية من تلك اللائحة على أن تشكل في كل محكمة ابتدائية شرعية لجنة من رئيس المحكمة أو نائبه ومن اثنين من قضائهم تدبها الجمعية العمومية كل ستة « وإذا غاب أحد القاضيين نوب الرئيس من يقوم بمقابلة — وتختص هذه اللجنة بالنظر في المسائل الآتية :

(٤) تقسيم الماذونيات (ب) ضم اعمال ماذونية الى اخرى (ج) امتحان المرشحين للماذونية (د) تعيين الماذونين ونقلهم وقبول استقالتهم (هـ) تأديب الماذونين . ونصت المادة الاولى على كيفية انشاء الماذونيات ، ونصت المادة الثالثة وما بعدها على الشروط العلية الواجب توافرها فيمن يعين ماذونا والاجراءات الواجب استيفاؤها في ترشيحه وأوجهه الامتضية عند التزامه فيها بين المرشحين ، وكيفية امتحانهم عند اللزوم الى غير ذلك من الشروط والاجراءات والامتضيات الواجب على اللجنة براعاتها . كما نصت اللائحة فيها نصت عليه على كيفية تأديب الماذونين والمقويات التأديبية التي يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي توضعها .

ومن ذلك بين أن طبيعة قرار لجنة الماذونين — وما اذا كانت سلطتها على اصداره قطعية ام لا تعدو أن تكون تحضرية تختلف في التكييف القانوني بحسب الاحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك على حسب ما تصدقه نصوص اللائحة . فمعل اللجنة في تقسيم الماذونيات وضم امال ماذونية الى أخرى لا يعدو أن يكون عملا تحضرية للوزير ، وكذلك عملها بالنسبة لتعيين الماذونين ونقلهم ، فظاهر من نصوص اللائحة أن مهمتها في هذا الشأن لا تعدو أن تكون مهمة تحضرية لوزير العدل عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين قانونا ، وأن قرارها الذي تتوج به عملها في هذا الشأن ليس هو القرار الإداري في تعيين الماذون بالمعنى المقصود من القرار الإداري بخصائصه العلوية وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية في هذا التعيين ، وإنما القرار الإداري في هذا التعيين هو القرار الصادر من وزير العدل ، والذي أن يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد اعمال تحضرية ، على عكس تعيين الماذونين بعد نظرت اللائحة تنظيمها في المواد ٤٣ وما بعدها بقتضاه جعلت لرئيس المحكمة سلطة الانتذار ، فإذا رأى ما وقع منه يستحق عقوبة أشد ليحال الأمر الى اللجنة التي لها أن توقع عليه عقوبة أشد كالوقف من العمل والعزل . ونصت المادة ٤٦ على أن القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرارات العزل فتعرض على وزير العدل للتصديق عليها ، وله أن يعطلها أو يلغيها بما يدل على أن سلطة رئيس المحكمة وسلطة اللجنة فيما يملكه كل منهما سلطة قطعية لا تعتدب للوزير العدل عليها فيها ، وهذا حالة العزل فله أن يستأنف النظر في قرارات العزل بالتصديق أو الإلغاء حسبما يراه .

ويبين من المتابعة بين تلك الحالات المشار إليها أن سلطة اللجنة قد تخفف في طبيعتها بحسب الأحوال وأن مهمتها في التعيين تكف في واقع الأمر منذ حد التحضير ، فالترشيح لوزير العدل ، وإن قراره هو الذي ينشئه المركز القانوني للفائز بالتعيين في هذه الوظيفة ، فإذا بان من الأوراق أن الوزارة أعدت أوراق الترشيح للجنة المانوتين لاعادة السير في الاجراءات وفي الترشيح لانتهى للمحكمة أن موشها لا يحل مؤهلا وإن ثبت من المؤهلين من يطلب التعيين في هذه الوظيفة - فلا يدعو أن يكون ذلك استمرارا للسير في عملية الترشيح كى يتم على أساس الاستيعاب والشمول طبقا للقانون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما يلف القول قرارا ادائيا ، وإن إعادة الأوراق بواسطة الوزارة لا يعتبر امتناعا عن التصديق بل الصحيح هو أنه لنا يصغر القرار الاتاري بخذ وهو القرار الإيجاسي الذي يصدر من وزير العدل بالتعيين .

(طعن رقم ٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٧)

قائمة رقم (١٩٣)

المادة :

تقوم تعيين المانوتين أساسا على رغبة أهالي الجهة من طوق الانتخاب
وقد كان الحد المرشحين هو وحده المتصل على المؤهل المخصوص عليه
باللجنة دون سائرهم .

ملخص التحكيم :

يؤخذ من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠ من لائحة
المانوتين الصادرة في ٧ من إبرابر سنة ١٩١٥ أن تعيين المانوتين يقوم أساسا
على رغبة أهالي الجهة المراد التعيين فيها بحسب نتيجة الانتخاب بين
المرشحين لهذه الوظيفة ، سواء أكان المرشح من قوى المؤهلات أم من غير
الحاصلين عليها ، والذين أدوا الانتخاب المنصوص عليه في المادة الثانية
من اللائحة ، ولا يفتنى من وجوب تعرف رغبة أهالي بطريق الانتخاب
أن يكون رغبة المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل دون سائرهم ،

اذ التصوص المشار اليها فاطمة في الدلالة على ان انتخاب الاهلى هو
الاساس للتعين في هذه الوظيفة .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

كيفية إجراء الانتخاب — عند تراحم حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا
يحلونه — إجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة لا على دفعتين .

ملخص الحكم :

درجت وزارة العدل — فيما يتعلق بانتخاب المأذونين اذا ما تراحم
حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا يحلونه وأدوا الإمتحان المنصوص عليه
في المادة التاسعة من اللائحة — على إجراء الانتخاب بين جميع المرشحين
مرة واحدة ، وهذا ما يؤخذ أيضا من منشورها رقم ٥ لسنة ١٩٥١ والكتاب
الدورى رقم ٤٧ الصادر فى ٢٠ من يولية سنة ١٩٢٤ واستقرت على ذلك
في التطبيق ، ولم تأخذ بفكرة إجراء الانتخاب على مرتين أولاها بين ذوي
المؤهلات فان لم يفر احد منهم فيه أجرى مرة أخرى بينهم جميعا ، وهذا
الذى درجت عليه الوزارة هو الفهم السليم الذى يتفق مع روح لائحة
المأذونين وبراميتها ويتسق مع حسن سير المرافق العام ، اذ يجب عند
نهم مراد اللائحة تنزيها عن العبث وتكرار الاجراءات بدون مقتضى وحمل
هذا المراد على السنن الذى يتفق وحسن سير المرافق العامة على نمط
يتوافر فيه السرعة والتنسيق ، حتى لا يتفطل سير تلك المرافق بتسيار
الوقت عبثا وتكرار اجراءات لا داعى لها . ومن ثم فان المادة الرابعة
من اللائحة اذ نصت على أنه « اذا لم يوجد في جهة من يكون حائزا لاحد
الشهادات المتقدمة جائز انتخاب غيره ممن لا يكون حائزا لشهادة . . » وأن
وردت بعد التصوص التى تقرر وجوب الانتخاب وتنظيمه فاننا نقرر بما
تفضيل من يحمل مؤهلا على غيره عند التساوى في نتيجة الانتخاب بعند
اجرائه بينهم جميعا ، اذ يجب عقد على السلطة الادارية المختصة قبل

اصدار قرارها بالتعيين أن تنتخب — أى تختار على وجه التفضيل — صاحب المؤهل على غيره ، وهذا هو المقصود من تلك المادة وهو بلا شك يتفق مع روح اللائحة في ضوء المصلحة العامة .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

اعتبار المأذون موظفاً — عدم تقاضيه مرتباً أو أجراً من ميزانيته .
الوزارة — عدم استحقاقه ضم مدة خدمته في المأذونية ككلية — أمكن ضم نصفاً مدة الخدمة أن توافرت بقية الشروط التى تنص عليها قرارات مجلس الوزراء فى شأن ضم مدة الخدمة السابقة .
ملخص الحكم :

انه ولئن كان المأذون موظفاً بموجباً يتبع وزارة العدل ويخضع لرقابتها وتوجيهها وللنظم الخاصة بوظيفته ، الا أنه لا يتقاضى مرتباً أو أجراً من ميزانيته ، وبهذه المثابة لا يستحق ضم مدة خدمته فى المأذونية ككلية الى مدة خدمته اللاحقة . بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن ضم مدة الخدمة السابقة . ولكن قرارات مجلس الوزراء المشار اليها نصت على ضم نصف مدة الخدمة فى الهيئات والمؤسسات والجمعيات المنصوص عليها فى تلك القرارات ، مع أنها ليست هيئات حكومية أو شبيهة بالحكومية ، وذلك متى توافرت شروط الاتحاد فى طبيعة العمل وسائر الشروط الأخرى . وطبيعياً أن الموظف العمومى — الذى يعمل فى وزارة أو مصلحة ويخضع لنظمتها ولرقابتها وتوجيهها ، ولكنه لا يتقاضى مرتباً أو أجراً من رتب ميزانيته بما ينتج عنه ضم هذه المدة ككلية لخدمته اللاحقة — لا يمكن ، بحكم اللزوم وعلى هدى روح قرارات مجلس الوزراء سابقة الذكر ، أن يكون اسماً حالاً من موظفى الهيئات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية أو الشبيهة بالحكومية ، بل يستحق أن تضم له نصف مدة خدمته السابقة الى خدمته اللاحقة متى احدثت طبيعة العمل وتوافرت سائر الشروط الأخرى .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٥)

قاعدة رقم (١٩٦)

المادة :

اتفاق عمل المأثون في طبيعته مع عمل الكاتب :

ملخص الحكم :

أن عمل المأثون هو وثيق عقود الزواج والطلاق ، وهو عمل كتابي دقيق ذو مسئولية ، بل يجمع الى ذلك جانباً منها من الناحية الفقهية : وليس من شك أنه في جانبه الكتابي بل وعلى الحد الأدنى منه يتفق في طبيعته مع العمل الذي يقوم به الكاتب من الدرجة الخامسة .

(طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١٥)

قاعدة رقم (١٩٧)

المادة :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ —

عدم جواز الجمع بين وظيفة المأثونية وبين أعمال التدريس والأداء والإدارة :

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه « لا يجوز أن يعين أي شخص في أكثر من وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات والجمعيات ، أو المنشآت الأخرى » ويستفاد من هذا النص أن المشرع وقد عبر بكلمة « يعين » فإنه يكون قد قصد الى معنى آخر من مجرد إسناد الوظيفة الى الشخص وليس كل من تسند اليه وظيفة يعتبر أنه معين فيها ، ذلك أن التعيين يفترض في الشخص المعين دوام خدمته للجهة التي تقدم العمل وهذا هو الأصل المفروض في التعيين ، أن تكون خدمته أو نشاطه خالصاً للجهة التي يعمل فيها فإذا

ما استندت الوظيفة الى شخص علي غير مقتضى هذا الاصل المقرر من اسناد الوظيفة في هذه الحالة لا يعتبر تعيينا ولها هو شغل الوظيفة وباري بين مجرد شغل الوظيفة والتعيين فيها .

على انه لا يمكن لانطباق الحصر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الشخص ان يكون معينا بالمعنى المتقدم في احدى الجهات التي تقدم العمل بل لابد ان يعتبر العمل الذي يقوم به وظيفة في نص هذا القانون وقد انتهت الجمعية العمومية للتسم الاستشاري الى ان الوظيفة في مفهوم ذلك القانون هي وعاء لخدمة دائمة مستقرة في جهة من الجهات التي وردت في النص في نظير مقابل . واذن فالمعبرة في الوظيفة هي بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذي يقوم بالخدمة وطالما كانت الخدمة او العمل موقوتا بطبيعته فلا يمكن اعتباره وظيفة في المعنى الذي قصد اليه النص ، كما ان المعبرة باستقرارها هي باستقرار الوظيفة في مكان الجهة التي تقدم الخدمة استقرارا يؤكد لزومها للجهة كمصدر من عناصر تحقيق الغرض الذي تستهدفه وتسعى اليه اما من المقليل فلا يشترط ان يكون ملبغا من النقود بل قد يكون ميزة مينية او حتى ادبية . ومن ثم وفي ضوء هذا النظر تكون اعمال التدريس والاذان والامامة وظائف في مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هذا فضلا عما استقرت عليه احكام المحكمة الادارية العليا من اعتبار مؤننى مساجد وزارة الاوقاف من الموظفين معينين بها فذلك اعتبار وظيفة المائونية من الوظائف العامة مما ينبئ عليه سريان الحصر الوارد في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على المائون الذي يجمع بين عمل المائونية وعمله محرس وامام او مؤذن في نظير مقابل . ايا كان هذا المقليل . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من لائحة المائونين الصادرة بقرار وزير العدل في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ باستثناء المائونين الذين يجمعون وقت صدور ذلك القرار بين وظيفة المائونية ووظائف للخدمة في او الامامة والاذان بالمساجد من حظر الجمع المنصوص عليه في المادة ١٢ من ذات اللائحة ، وما نص عليه الكتاب التوري الصادر من وزير العدل في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ باستثناء المائونين الذين كانوا يجمعون وقت صدور اللائحة بين وظيفة المائونين وبين وظيفة المائونية وحرمة الامامة او قراءة القرآن الكريم او البخاري من الحصر الوارد في المادة ١٣ من اللائحة المشار اليها ، ذلك ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هو في واقع الامر

بقانون خاص بمعنى أو أحره وردت لكل شخص معين في أكثر من وظيفة
صلة خاصة تقتصر التعمين على وظيفة واحدة سواء أكان هذا الشخص
يخضع لنظام قانوني يسمح له بالجمع أم لا يسمح . كما لا يغير من هذا النظر
القول بأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على الفئات التي تخضع
لنظام قانوني معين لجرد أن المشرع لم يذكرها صراحة في النص لأن مؤدى
هذا القول يقتضى من المشرع أن يعبد كل هذه الفئات الواحدة طو الأخرى
وهو ما تأباه الصياغة القانونية .

وأخيرا فإن القول بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١
على كل طائفة يسمح بنظمها القانوني لامتها بالجمع بين أكثر من وظيفة
يؤدى إلى إهدار الحكمة التي تصدر من أجلها هذا القانون ألا وهى إتساح
نجال العمل أمام المواطنين وتهيئة فرص العمل لهم فلا يستأثر شخص
واحد بعدد من الوظائف في ذات الوقت الذي لا يجد شخص آخر عملا .
(فتوى رقم ٦٥٨ - في ١٤/١٠/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ -
الجمع بين وظيفة المأذونية وبين حرفة القباية المموية أو قراءة القرآن
الكريم أو البخارى - جاز بشرط أن يقوم الشخص ببيئرة هذه الحرف أو
أحدها لحسبه الخاص .

ملخص الفتوى :

أنه عن حرفتي القباية وقراءة القرآن الكريم أو البخارى ، مسائله
نظرا إلى أن الشخص قد يباشر إحدى هذه الحرف لحسبه الخاص دون
أن يكون معيناً في جهة ما ومن ثم يعتبر في خصوص قبليه بهذه الحرفة على
هذا الوجه بمثابة رب عمل لا يسرى في شأنه الحظر الوارد في القانون
رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، لهذا فإنه يكون من المتمعن النظر في كل حالة على
حده .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه عن الجمع بين وظيفة المائتوية وبين حرفة القبلة العمومية او قراءة القرآن الكريم او البخارى فانه كلما كان الشخص يقوم بأحدى هذه الحرف لحسابه الخاص فان الحظر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى فى شأنه ومن ثم يجوز له الجمع بين وظيفة المائتون وبين إحدى هذه الحرف أو أكثر .

(ملوى رقم ٦٥٨ - فى ١٤/١٠/١٩٦٢) .

مراجعة رقم (١٩٩)

المبدأ :

حظر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة - الجمع بين المائتوية والتدريس يعتبر جمعا بين وظيفتين فى حكم هذا القانون - تحديد مهلة شهر لمن يسرى عليه القانون للاختيار بين الوظيفتين - فوات المهلة دون اختيار يوجب الاحتفاظ له بالوظيفة التى من فيها قبل غيرها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تحظر أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى ، ولما كانت وظيفة المائتون تعتبر وظيفة عامة - وفقا لما استقر عليه رأى المحكمة الإدارية العليا وما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ فانه لا يجوز للمائتون أن يجمع بين وظيفتى : المائتوية والتدريس .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه توجب على كل موظف من الموظفين الحاليين ، يسرى عليه الحظر المقرر فى المادة الاولى من القانون المذكور أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها

خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا انتقضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التي عين فيها قبل غيرها .

فإذا كان تعيين المدرس في وظيفة مدرّس بمدرسة أخوان خكري مسلماً لتعيينه في وظيفة مانون ، ولم يختر الوظيفة التي يحتفظ بها في الموعد المحدد . لذلك فإنه يتعين الاحتفاظ له بالوظيفة الأولى وهي وظيفة مدرّس دون وظيفة المانون .

(فتوى رقم ٧٨٢ — في ١١/٢٢/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

لائحة تاديب المانويين الصادرة بقرار من وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ —
القرارات الصادرة من لجنة تاديب المانويين بالإنذار أو الوقف عن العمل —
هي قرارات نهائية تستند اللجنة ولايتها بإصدارها ولا توجد سلطة رئاسية
تملك التعقيب عليها في هذا الشأن — أثر ذلك — عدم خضوع هذه القرارات
للتظلم الوجوبي قبل الطعن فيها بالالفاء أمام القضاء الإداري — اختلاف
الحكم بالنسبة لقرارات اللجنة الصادرة بالعمزل فيسرى عليها التظلم الوجوبي
لكونها قرارات غير نهائية لفرضية عرضها على وزير العدل لاعتمادها أو
الفلها .

ملخص الفتوى :

إن المستند من أحكام لائحة تاديب المانويين الصادرة بقرار من وزير
العدل بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ أن لجنة تاديب المانويين مكونة من
أعضاء دائمة الأحوال الشخصية بالحكمة الابتدائية (مادة ٢) وأن رئيس
الحكمة يحل إليها المانون لاحتكامهم أمامها مما يقع منه من مخالفات إذا رأى
الرئيس أن هذه المخالفات تستوجب توقيع عقوبة الشد من الإنذار وتصبح
اللجنة أحوال المانون المتهم وتحقق دقاهه وتصدر حكماً ببراءته أو إدانته .

ومجازاته بالانذار أو الوقت عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة أشهر أو بالعزل (مادة ٤٣ و ٤٤) . وتعتبر قراراتها نهائية فيها هذا القرار يعقوبة العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يحمله أو يلغيه (مادة ٤٥) . وبذلك فإن هذه اللجنة تبشر اختصاصا تأديبيا كجلس تأديب عندما توقع على المأذون عقوبة بالانذار أو الوقت عن العمل مدة معينة وتستنفذ ولايتها بإصدار القرار بتوقيع أي من هاتين العقوبتين فيمتنع عليها تعديله أو إلغاؤه ولا تعقب عليه هيئة رئيسية بالتعميل أو الإلغاء ومن ثم لا يشترط النظم الوجوبى من هذا القرار قبل الطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإدارى لعدم جدوى هذا النظم أما قرار اللجنة الصادر بعزل المأذون فهو قرار غير نهائى يبشر فى شأنه وزير العدل سلطة رئيسية بالتصديق عليه أو بتعميله أو إلغاؤه ويجوز للوزير سحب قراره بالتصديق أو التعديل فى الحالات التى يجوز فيها السحب ولذلك يتعين النظم من هذا القرار قبل رفع دعوى الإلغاء .

وعليه فإن القرارات الصادرة من لجنة تأديب المأذونين بالانذار أو الوقت عن العمل لا تخضع للنظم الوجوبى . أما قراراتها الصادرة بالعزل فانه يتعين النظم من القرار الصادر من وزير العدل فى شأنها قبل رفع دعوى الإلغاء .

(ملغى رقم ١٠٤٤ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

ملف رقم (٢٠١)

المبدأ :

تختلف طبيعة القرارات التأديبية التى تصدرها دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بالمأذونين من حيث تكييفها القانونى بحسب نوع الجزاء الذى توقعه — قراراتها بتوقيع جزاء الانذار أو الوقت عن العمل — قرارات قطعية لا تعقب لوزير العدل عليها — قراراتها بتوقيع جزاء العزل — لا تعدو أن تكون أعمالا تضييقية — سلطة وزير العدل

(م ٢٥ — ٢٠)

بالنسبة لها لا تقف عند حد التصديق بل تشمل الى جانب التعديل والالغاء -
القرار الذى يصدر بالعزل قرار ادارى - اثر ذلك - عدم اختصاص المحكمة
الادارية العليا بنظر الطعن فى القرار المذكور مباشرة .

ملخص الحكم :

ان مفاد احكام لائحة المذونين الصادر بقرار وزير العدل فى ١٠ يناير
سنة ١٩٥٥ ان طبيعة القرارات التأديبية التى تصدرها دائرة الاحوال
الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المذونين ومن جهة كون
سلطانها فى اصدارها قطعية او غير قطعية تختلف فى التكليف القانونى بحسب
نوع الجزاء الذى توقعته الدائرة . ففى اذ توقع جزاء الانذار او الوقف عن
العمل تكون قراراتها قطعية بما لا يعقب عليها من وزير العدل اما حين توقع
جزاء العزل فان قراراتها لا تعدو ان تكون اعمالا تحضيرية ليست لها اية
صفة تنفيذية . فذلك ان سلطة الوزير فيما يتعلق بالطائفة الاخيرة من القرارات
لا تقف عند حد التصديق او عدم التصديق عليها وانما تشمل التصديق
والتعديل والالغاء بمعنى ان الوزير يستأنف النظر فى عمل اللجنة ليصدر
قراره بالتصديق او التعديل او الالغاء حسبما يراه ويكون القرار الذى يصدره
هو القرار الادارى بالمعنى المقصود من القرار الادارى بخصائصه المطلوبة
والى ان يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد اعمال تحضيرية .

ومنى كان ذلك ، وكان القرار الذى انصرف الطعن اليه هو القرار
الصادر من وكيل وزارة العدل بالتصديق على قرار دائرة الاحوال الشخصية
بالمحكمة الابتدائية وهو قرار ادارى نهائى لسلطة تأديبية وليس قرارا
صادرا من مجلس تأديب فان المحكمة الادارية العليا لا تكون مختصة بنظر
الطعن فيه مباشرة .

(طعن رقم ١٢٢١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

ملحظة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض

أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على أن تتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على تلك الخاصة بالمصريين المسلمين . حكم المادة ١٨ من لائحة المانونين لا يتعارض مع حكم المادة سابقة الذكر فيما نصت عليه من اختصاص المانون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على تلك بالنسبة للمسلمين من المصريين — تطبيق : توثيق مانون اشهاد طلاق شخص اجنبي من زوجة مصرية — خروجه على حدود اختصاصه المحدد بالمادتين المذكورتين بعدم اخذه جانب الجفر بغيره بتفسير ما يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ من لائحة المانونين المشار اليها — ارتكابه مخالفة تأنيبية .

بفحص الحكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تقضى بأن يتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على تلك الخاصة بالمصريين المسلمين ، ورغم ما من لائحة المانونين صدرت بناء على حكم المادة (٢٨) من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، وعمل بها قبل تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ على الوجه السابق الذكر ، فان حكم المادة ١٨ من هذه اللائحة لا يتعارض مع حكم المادة الثالثة المشار اليها فيما نصت عليه من أن يختص المانون دون غيره بتوثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على تلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ، ودلالة هذين النصين اللذين وقعت في ظاههما المخالفة المنسوبة الى الطاعن ، أن الاختصاص المنوط بالمانون مقصور على توثيق عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على تلك بالنسبة للمصريين المسلمين ، وإذ وثق الطاعن اشهاد طلاق شخص اجنبي من زوجة مصرية فإنه يكون قد خرج على حدود اختصاصه المحدد بالمادتين المذكورتين ، ولا يغنيه الاحتجاج بما تبس عليه المادة (١٦) من لائحة

المأذونين من أنه « لا يجوز للمأذون أن يوثق عقد الزواج إذا كان أحد طرفيه غير مسلم أو أجنبي » ذلك لأن هذا النص لم يصف بجديدا إلى اختصاص المأذون وأنها «إلى تأكيد لما تضمنته المادتان سالفتا الذكر من اختصاص المأذون بتوثيق عقد زواج المصريين المسلمين دون غيرهم . ولا نقبل تفسير مكوّن هذه المادة عن النص على الحظر على المأذون في توثيق اشهاد الطلاق والرجعة والتضاد على ذلك ، إذا كان أحد الطرفين غير مسلم أو أجنبي ، على أنه إيلحة له ، لأن من شأن هذا التفسير إهدار قواعد الاختصاص التي جديتها المادتان الثالثة من قانون التوثيق ، ١٨ من لائحة المأذونين على الوجه المبين بها ، غير سند قانون . كما لا يسف الطعن بما نصت عليه المادة ٤٢ من لائحة المأذونين من إلزام المأذون بأن يخطر العمد أو المديرية أو المحافظة بما يورثه من اشهاد الطلاق إذا كان من وقع عليه الطلاق أجنبيا ، ذلك لأن مقتضى هذه المادة أن يختص المأذون بتوثيق اشهادات الطلاق الصادرة من مصريين مسلمين بلفاع الطلاق على أجنبي وليس العكس ، ولما كان الاشهاد مثار المساطة القاذبية صادرا من أجنبي مسلم بتوثيق الطلاق على زوجته المصرية فإنه ينأى بهذه المثابة من نطاق المادة المذكورة ، هذا ، ومما يكون من الأمر عقد كان يضمن على الطامن أن يأخذ جانب الجزر فلا يهرد بتفسير نص المادة (١٩) من لائحة المأذونين لتسيرا . يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ منها والمادة الثالثة من قانون التوثيق ، دون استطلاع رأى رؤسائه تجنيا لما قد يترتب على هذا التفسير من الاضرار بصالح ذوي الشأن على ما أوضحه الشكلى في شكواه ضد الطامن ، هذا ولا اعتداد بما ذهب إليه الطامن من أن الليلى لا يعتبر أجنبيا بالنسبة لجمهورية مصر الغربية في ضوء أحكام ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم مصر وليبيا وسوريا ، ذلك لأن هذا الاتحاد لم يترتب عليه انقضاء الشخصية القانونية للدول المؤسسة لهذا الاتحاد بل ظلت قائمة وبالتالي يحتفظ المواطنون في كل دولة من هذه الدول الثلاث بجسديتهم الأصلية في مواجهة باقى دول الاتحاد أو غيرها .

وبن حيث أن متى كان ذلك ما تقدم ، وكان اشهاد الطلاق محسلا المنفعة صادرا من ليلى فإن توثيق هذا الاشهاد تختص به مكتب التوثيق ، ويخرج من اختصاص الطامن المحدد في لائحة المأذونين المشار إليها ، ويكون الطامن وقد قام بتوثيق اشهاد الطلاق المذكور قد خالف أحكام لائحة المأذونين

جوابته على ذلك يكون القرار المطعون فيه تد صدر صحيحا مطبقا للقانون
ولا وجه للنقض عليه ، بناءً يتعين معه نقض الطعن والزام الطاعن بصرفاته .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

النص في لائحة المأذونين على اشتراط الحصول على ترخيص من
المصلحة التابع لها الموظف لا يمكن توثيق عقد الزواج — مشروعته .

ملخص الفتوى :

إن تعديل المادة ٢٥ من لائحة المأذونين تمديداً يؤديه أنه لا يجوز توثيق
عقود الزواج العسكري وضباط الصف والكونسبلات والمولات التاميين
والمصلحة السواحل ومصلحة الجنود أو الذين في خدمة الجيش إلا بإرخيص
من المصلحة التابع لها الموظف . إن هذا التعديل لا يمس حق الزواج بوصفه
حق الجنود العلية ، وإنما تنظم أحكامه استعمال هذا الحق بالنسبة إلى
طوائف معينة من الموظفين وبما تقتضيه المصلحة العامة وذلك دون
مساس بحق الزواج في ذاته ، ومن ثم فلا وجه للقول بأنه يمس حقاً من
الحقوق العامة التي لا يجوز المساس بها إلا بقانون .

(فتوى رقم ٤٤٢ — في ١٩٥٧/٨/٢١)

مؤسسة خاصة ذات نفع عام

قائمة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

مستشفى المؤسسة بالإسكندرية — مؤسسة ذات نفع عام لا
مؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

أن مستشفى المؤسسة هو في أصل نشأته من خلق جمعية خاصة وليس من خلق الإدارة وأن المشرع إذ تدخل فيها بعد في تنظيمه لم يعن أرائه بوضوح في جعله مؤسسة عامة . بل ولم يمنحه أي اختصاص من اختصاصات السلطة العامة . أما رغبة الإدارة على المستشفى من الناهيتين الإدارية والمالية فهي بالقدر الذي يفرض مادة على المؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، مقابل ما تحصل عليه من امتيازات وتسهيلات خاصة وليست من نوع السيطرة التي تمارسها الإدارة بالنفذة للمؤسسات العامة . و من ثم فإن المستشفى المذكور ليس من المؤسسات العامة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قائمة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

مؤسسة خاصة ذات نفع عام — قراراتها — لا تعتبر قرارات إدارية
وما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظرها — مثال : طلب اصدى
ممرضات مستشفى المؤسسة بالإسكندرية — إلغاء قرار فصلها — خروجه
عن ولاية القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن مستشفى المواساة مؤسسة خاصة ذات نفع عام فنكون قرارات مديرها ليست من القرارات الإدارية التي يختص مجلس الدولة بنظرها ويلتالي يكون طلب إحدى الممرضات إلغاء قرار فصلها خارجا بطبيعته من اختصاص القضاء الإداري التي حددها القانون على سبيل الحصر وهي ولاية مقيدة في مصر .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٩ ق. — جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

ملفحة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

معمل الرمد التذكاري — تكييفه القانوني — هو مؤسسة خاصة ذات نفع عام — قيامه على مرفق عام ، وإنشائه بشخصية اعتبارية مستقلة لا يجعل منه مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى ظروفه إنشاء معمل الرمد التذكاري أنه بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ وقد بعض أبواله للتشافي من ريمها على اعداد أطباء عيون مصريين يعالجون الفقراء بالمجان ويرشدونهم الى طرق الوقاية من الأمراض العيون وقد ألفت لهذا الغرض لجنة اقترحت على سبيل التجربة إنشاء مستوصف مئتل في اقليم الوجه البحرى يديره طبيب انجيزى يقوم بعلاج المرضى وتطعيم الأطباء المصريين المتحقين بالمستوصف ثم انشأ بعد ذلك مستوصف آخر . ونظرا لان ربع المال المتبرع به لهذا الغرض لم يكف للوفاء بنفقات العلاج والتعليم فقد الحق المستوصفان بمصلحة الصحة وحول المال المتبرع به الى الحكومة المصرية على سبيل أمانة ثم رأى أن يضم الى هذا المرفق مال آخر وهبته جمعية الصليب الأحمر البريطانية للحكومة المصرية لإنشائه به معملًا تفكريا للأبحاث الرمدية والبيولوجية وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وبين المندوب

السلمى البريطانى على أن يخصص الربيع السنوى لكل من مال.....
 مال جمعية الصليب الاحمر فى حساب لدى وزارة الداخلية
 للثبوت للصحة يطلق عليه الجسدي المشترك لأممال الرمد وتلتزم الحكومة
 المصرية بأن تدفع لهذا الحساب كل سنة مبلغا مساويا لبيع مال الجمعية
 المذكورة ويعين وكيل الوزارة مدير المحل الفكرى ويشترط أن يشكون
 جراحا رمديا ثوريا وأن يوافق على تعيينه الشخص المختص بالاشرف
 على الهبتين المشار اليهما ، كما يعين وكيل الوزارة باثولوجيا أوربيــــــــــــة
 للقيام بأعمال الأبحاث بذات الشروط التى يعين بها المدير ، ويعين الوكيل
 طبيين مصريين مساعدين ويألف موظفى المحل ولا يكون المدير أو لغيره
 من موظفى المحل الحق فى مكافأة أو معاش من الحكومة المصرية عند نهاية
 خدمتهم ، ويقع مدير المحل الميزانية السنوية ويعرضها على وكيل الوزارة
 وزير الداخلية لتتجهبها الى المشرف على الهبة ويقدم وكيل الوزارة تقريرا
 سنويا الى رئيس الوزارة من المحل يلحق به كشف حساب وترسل
 صورة من التقرير الى المشرف المذكور وللشرف أن يجمع من بيع ربيع
 الأموال الى المحل اذا لم تكن تستعمل طبقا للشروط المتفق عليها والحكومة
 المصرية تلك الحصة بالنسبة الى المبالغ المتفرقة بدفعها ويجوز للحكومة
 المصرية فى أى من الحالتين الاستمرار فى تأدية الامتيازات على حسابها
 وعندئذ تقسم المبالغ الباقية بين الطرفين بنسبة ما دفعه كل منهما ، ولا
 تسرى على المحل لوائح الحكومة الامتيازية الخاصة بالرواتب والمشتريات
 والمخازن وغيرها وتعين مراجع مستقل غير تابع للمحل لوائح الحسابات
 في كل سنة سابقة اعلمت على الاتفاق بعض التعديلات من بينها أن ادارته
 يجب ان تكون متوسطة بلجنة ادارية تشكل من عضوين مصريين اجدهما وكيل
 الوزارة رئيسها واثنين آخرين يعينهما المشرف على الهيئة
 ويستلزم ما تقدم أن محل الرمد الفكرى لا يجوز أن يكون مرسية
 خاصة ذات نفع عام ذلك انه انشئ فى أول الامر من ربيع مال موقوف من
 أحد أفراد ثم أصبح الى مصالح الانتفاع عليه بيع هبة الصليب الاحمر
 الاولى ويبلغ مساهله تدفعه الحكومة المصرية وكان يديره فى اول الامر
 طبيب اجنبى ثم أصبحت ادارته متوسطة بلجنة مستقلة وتخصص حساباته
 لنوع من الرقابة يشترك فيها للتخصص المكلف بالاشرف على المال الموقوف
 والهيئة المشار اليها يجوز له الامتناع من أداء ربيع الأموال المشار اليها

اذ رأى انها لا تستعمل طبقا للشروط المتفق عليها ويجوز ذلك ايضاً للحكومة المصرية ، وعندئذ لا يقوم العمل بعمله ولا يخضع العمل للنظم المسببة الحكومية وليس لموظفيه الحق في معائن أو مكافأة من الحكومة المصرية .

ولا وجه للقول بأن العمل المشار اليه يعتبر مؤسسة عامة استناداً الى أنه يقوم على مرفق عام وهو علاج المرضى من امراض العيون وأعطاه دروس للأطباء المرحلين كما أنه يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لا وجه لهذا القول لان عناصر المرفق العام والشخصية المستقلة لا تكفى وحدها لاضفاء وصف المؤسسة العامة على الهيئة التى تتوافر فيها هذه العناصر بل يتعين لاعتبارها كذلك — وبالإضافة الى هذه العناصر — أن تكون السلطة العامة هى التى انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لها االكلمة العليا فى توجيهها والاشراف عليها وهو أمر غير متوافر على نحو ما سبق بيانه .

لهذا انتهى الراى الى أن عمل المرصد الفكرى مؤسسة خاصة ذات منفعة عام .

(غنوى رقم ١٠٤٣ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

مؤسسات عامة

الفصل الأول : الأحكام العامة للمؤسسات العامة

الفرع الأول : التطور التشريعي لنظام المؤسسات العامة

الفرع الثاني : التكيف القانوني للمؤسسة العامة قبل العمل

بالمقتون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

الفرع الثالث : ماهية المؤسسة وتكوينها القانوني

الفرع الرابع : النظام القانوني للمؤسسة العامة

الفرع الخامس : اختصاص المؤسسة العامة

الفرع السادس : المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي

الفرع السابع : التصرف بالمجان في المعترات المملوكة للمؤسسة

العامة والنزول عن أموالها المنقولة

الفرع الثامن : المؤسسة المتبوعة والمؤسسة التابعة

الفرع التاسع : الميزانية

الفرع العاشر : مديرو إدارات مراقبة حسابات المؤسسات

العامة ونوابهم

الفصل الثاني : العاملون بالمؤسسات العامة

الفرع الأول : التمييز

الفرع الثاني : الترقيّة

الفرع الثالث : هيكليّة الحالة

الفرع الرابع : ضمّ مكد الخدمة السابقة

الفرع الخامس : الرواتب والأجور الإضافية والبدلات والمكافآت

أولاً : مرتب .

ثانياً : أجر إضافي .

ثالثاً : بدل طبيعة العمل .

رابعاً : بدل صيانة .

خامساً : بدل تمثيل .

الفرع السادس : أمانة غلاء المعيشة

الفرع السابع : التأديب

الفرع الثامن : النقل

الفرع التاسع : المزايا التي يحتفظ بها العاملون المتقنون من

المؤسسات العامة الخلاء

الفرع العاشر : مسائل متنوعة

الفصل الثالث : أحكام خاصة ببعض المؤسسات العامة

الفرع الأول : المؤسسة الانتصالية

الفرع الثاني : مؤسسات زراعية

أولاً : مؤسسة مخيرية التحريج .

ثانياً : المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة

مخيرية التحريج .

ثالثاً : المؤسسة المصرية العامة لتعمير الزراعي .

رابعاً : مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

خامساً : المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي .

سادساً : المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

سابعاً : الهيئة الأمريكية لاصلاح الزيد

الفرع الثالث : مؤسسات هندسية وفنية

أولاً : المؤسسات المصرية العامة للغزل والنسيج .

ثانياً : المؤسسة المصرية العامة لإنتاج القطن .

- ثالثا : المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية .
- رابعا : المؤسسة المصرية العامة للبترول .
- خامسا : ادارة القوى الكهربائية والسبيلية بوزارة
الاكتفال .
- سادسا : المؤسسة المصرية للكهرباء .
- سبعما : مؤسسة الطاقة الذرية .
- الفرع الرابع : مؤسسات النقل .
- اولا : مؤسسة مصر للطيران .
- ثانيا : المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .
- ثالثا : المؤسسة العامة للنقل البحرى .
- رابعا : المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم .
- خامسا : مؤسسة النقل العام لحينة القاهرة .
- سادسا : ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية .
- الفرع الخامس : مؤسسات مخططة .
- اولا : المؤسسة المصرية العامة للانباء وال نشر والتوزيع
والطباعة .
- ثانيا : المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى .
- ثالثا : المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .
- رابعا : المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة .
- خامسا : مؤسسة ضاحية المعادى .
- سادسا : مرفق مياه القاهرة .
- الفصل الرابع : الشركات التابعة للمؤسسات العامة :
- الفرع الاول : الجمعية العمومية للمستثمرين .
- الفرع الثانى : المفوض بحدادزة الشركة .
- الفرع الثالث : مظلو المال الخاص فى مجالس الادارة .
- الفرع الرابع : الفرع من مال الشركة .
- الفرع الخامس : اندماج شركة فى اخرى .
- الفرع السادس : شركات النقل البحرى والسيلحة .

الفرع السابع : شركة مخينة نصر للسكان والتعمير .

الفرع الثامن : الشركة الزراعية بالقطر المصرى .

الفرع التاسع : مجلس الإدارة .

أولاً : كيفية تشكيل مجلس الإدارة .

ثانياً : اختصار مجلس الإدارة .

ثالثاً : رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

رابعاً : المرتبات وبدلات التمثيل والمزايا المعينة لرؤساء

وأعضاء مجلس الإدارة .

خامساً : الحد الأقصى للمرتب وبدل التمثيل لرئيس

مجلس الإدارة .

الفرع العاشر : لائحة المعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات

المالية .

الفرع الحادى عشر : جدول منات الوظائف والمرتبات .

الفرع الثانى عشر : معادلة الوظائف .

الفرع الثالث عشر : التعميم .

الفرع الرابع عشر : التسويات .

الفرع الخامس عشر : الدرجة والانتدبة .

الفرع السادس عشر : خصم بدد الخدمة .

الفرع السابع عشر : المرتب .

الفرع الثامن عشر : الاجر الشهرى لعمال اليومية .

الفرع التاسع عشر : المنحة التى تمنح الى اجر المعامل .

الفرع العشرين : الملاوات .

الفرع الحادى والعشرين : البدلات .

أولاً : البدلات المقررة لمواجهة مصروفات مالية .

ثانياً : بدل طبيعة العمل .

ثالثاً : بدل التمثيل .

رابعاً : بدلات متوقعة .

الفرع الثاني والعشرين : مصروفات الانتقال .

الفرع الثالث والعشرين : الأجور الإضافية والمكافآت

التشجيعية .

الفرع الرابع والعشرين : مكافأة الإنتاج أو البونص .

الفرع الخامس والعشرين : أمانة غلاء المعيشة .

الفرع السادس والعشرين : الحد الأقصى لما يتقاضاه العامل .

الفرع السابع والعشرين : الجمع بين المرتب والمكافئ .

الفصل الأول

الاحكام العامة للمؤسسات العامة

الفرع الأول

التطور التشريعي لنظام المؤسسات العامة

قائمة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

التطور التشريعي لنظام المؤسسات العامة — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ — هذا القانون تناول أحكامه كافة المؤسسات العامة سواء ما يتولى منها مرافق عامة إدارية أو ما يقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية — كانت الأشخاص الاعتبارية العامة التي يتم إنشاؤها وفقا لأحكام هذا القانون يطلق على بعضها « المؤسسة العامة » وعلى بعضها الأخرى وصف « الهيئة العامة » دون سند ظاهر — القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي — الميار الذي أخذ به القانون عند تحديد ما يخضع لأحكامه من المؤسسات للعامة التالية .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى التطور التشريعي لنظام المؤسسات العامة يبين أن المشرع أصدر بادية الأمر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذي تناولت أحكامه تنظيم كافة المؤسسات العامة سواء ما يتولى منها مرافق عامة إدارية أو ما يقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية . وكانت بعض الأشخاص الاعتبارية العامة التي يتم إنشاؤها وفقا لأحكام هذا القانون يطلق عليها

اسم « المؤسسة العلمية » في حين كان يطلق على البعض الآخر وصف « الهيئة العلمية » دون سند ظاهر .

غير أن المشرع مما لبثه أن لاحظ أنه ينبغي وضع تنظيم خاص للمؤسسات العلمية التي تتولى إدارة مراكز علمية اقتصادية ماصدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الذي نص فيه على اعتبار القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - المشار إليه بمثابة القانون العلم الذي ينظم شؤون كافة المؤسسات العلمية فيها لم يرد بشأنه نص خاص في أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ولم يأخذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بمعيار موضوعي بحث منه تحديد ما يخضع لأحكامه من المؤسسات العلمية القائمة وإنما نص في المادة الأولى منه على أن تشرى أحكامه على المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية وهكذا لم يكن يمكن أن تمارس المؤسسة العلمية نشاطا من الأنشطة المشار إليها كى تعتبر من المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي في تطبيق أحكام ذلك القانون ، بل كان يتمين لاضفاء هذه الصفة عليها أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .

(المؤوى رقم ١٠٣٤ - ب في ١٣/١١/١٩٦٩)

الفرع الثاني

التكيف القانوني للمؤسسات العامة قبل العمل

بالتقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

المادة رقم (٢٠٨) .

المبدأ :

مؤسسات عامة — تكييفها القانوني قبل العمل . بالتقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة — طو التشريعات من أي نوع لها — خلط المخرج بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام — نفس الفقرة بينها — اسناد البرء الى القضاء في كل حالة على حدة .

نفس الحكم :

ان التشريعات في مصر قبل العمل بالقرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة قد ظلت من أي تعريف للمؤسسات العامة . بل ان المشرع لم يحسن استعمال تعبير المؤسسات العامة ، فكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام ، كما انه لم يلتزم خطة موحدة او شكلا واحدا في انشاء المؤسسات العامة لئلا ينعصر صراحة على تكييفها القانوني واعتبارها مؤسسات عامة . ومنها ما اجتزأ بمنحها الشخصية المعنوية في قانون انشائها او في قانون لاحق دون النص صراحة على تكييفها القانوني .

وانه ولئن كان هذا الخلط والغبوض من ناحية ، وخطورة النتائج التي تنترج على تحديد ما اذا كان للشخص المعنوي الذي يؤدي خدمات ذات نفع عام مؤسسة عامة أم لا من ناحية أخرى ، يقتضى اتخاذ مقياس للفرقة جامع مانع . الا ان ما سبق ابتداعه من مقياس في هذا الشأن مثل في الوصول الى هذه الغاية اذ لم يصلح أي مقياس بذاته الا في بعض

الحالات دون البعض الآخر . ومن ثم فلا مندوحة من ان يوكل امر التكيف القانونى للمؤسسات وهل هي عالية أم لا إلى تقدير القضاء في كل حالة على حدة . والقضاء في تقديره لكل حالة يستعين بالمقاييس المشار اليها في مجموعها بوصفها علاقات تهدى إلى حقيقة طبيعة المؤسسة . فهو يرجع فعلا إلى النصوص التشريعية ان وجدت ليتعرف ما اذا كان المشرع قد أعلن بوضوح ارادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أم لا . ولا يجتزى بذلك بل يستهدى بأصل نشأة المؤسسة وهل هي من خلق الادارة أو من خلق الأفراد . كما يستأنس بهدى اختصاصات السلطة العامة انتمى تتبع بها المؤسسة وهل لها مثلا حق فرض الضرائب والرسوم أم لا . ويستثمر أيضا مبدأ وظيفة الادارة على المؤسسة من الجاهتين الادارية والمالية ثم يتبين من كل أولئك وما إليه تفسير حقيقة طبيعة المؤسسة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ م — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

الفرع الثالث

مالية المؤسسة وتكييفها القانوني

قاعدة رقم (٢٠٩)

المادة :

مؤسسات عامة — تكييفها — هي مرافق عامة وقراراتها قرارات
كفارية وعملها موظفون عموميون وعقودها إدارية إذا توافرت فيها أركان
المعقد الإداري .

ملفص القانون :

إن المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية
أو صناعية أو مالية أو تعاونية ، وإدارة المرفق العام بطريقة المؤسسة
العامة هي نوع من طريق الإدارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك أن تكون
القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هي قرارات إدارية ، ومبالم
المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين ، وأموالها تكون ملكا للدولة
والعقود التي تبرمها مع الأفراد أو الشركات تكون عقودا إدارية إذا
توافرت فيها أركان المعقد الإداري .

(نطوى ٢٥٢ — في ٢١/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٠)

المادة :

تنظيم المؤسسات العامة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والهيئات
العامة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — لم يأخذ أي من هذين القانونين

بمقياس موضوعي لتحديد ما يتعين اعتباره من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة في تطبيق أحكامه — مجال تطبيق كل من القانونين المذكورين — أن أيا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر القانون العام الذي يحكم الشخص المعنوي العام بحيث يخضع لأحكام ذلك الأصل إذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإدخاله في نطاق القانون الآخر .

ملخص الفتوى :

وفي عام ١٩٦٣ رأى المشرع ضرورة تنظيم الأشخاص الاعتبارية العامة التي تقوم على إدارة مرافق عامة إدارية تنظيميا يخطف عن تنظيم الأشخاص الاعتبارية التي تقوم على إدارة مرافق عامة اقتصادية فاطلق على النوع الأول اسم « الهيئات العامة » ونظمها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بينما أطلق على النوع الثاني اسم « المؤسسات العامة » ونظمها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي تعرضت مذكرته الإيضاحية لبينيز أوجه الخلاف بين النوعين .

وبالرغم من ذلك لم يأخذ أي من هذين القانونين بمقياس موضوعي لتحديد ما يتعين اعتباره من المؤسسات العامة أو من الهيئات العامة في تطبيق أحكامه — وإنما قضت المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بأن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه كما قضت المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة . وبالمثل نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون .

وبناء على ذلك استقر الرأي على أن أيا من هذين القانونين لا يعتبر في مقابلة الآخر القانون العام الذي يحكم الشخص المعنوي العام بحيث يخضع لأحكام ذلك الأصل إذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإدخاله في نطاق القانون الآخر . بمعنى أنه باستثناء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لا تسري أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ أو — القانون رقم

١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ على المؤسسات العامة التابعة للإيجد صندوق القرارات الجمهورية المحيطة لطبيعة كل منها والتي تعتبر بنابل سريان أحكام هذا القانون أو ذلك تطبيقاً لنص المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون المؤسسات العامة والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة .
(متوى ١٣٤ في - ١٩٦٩/١١/١٤)

قائمة رقم (٢١١)

المادة :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - سريان أحكامه على أية جهة أو هيئة أو مؤسسة عامة « طبقاً لقرار تشكيلها أو طبقاً لأي قانون أو قرار نافذ وذلك دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك »

ملخص التفسير :

من حيث انه يعارض ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام. تنص في المادة الأولى على أن « يعطى بأحكام القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام » نصت المادة الثالثة على أن « على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها العامة وقت العمل بهذا القانون تعمل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به » ورئيس الوزراء بقرار منه « مد أمانة الكتشوس عليها في الفقرة السابقة لمدة أقصاها سنة أشهر » ونصت المادة الخامسة على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة العامة وقت العمل بهذا القانون « . ونصت المادة ٩ بإلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المغير اليه .

ومن حيث أن مؤدى ذلك انه مادام هذا القانون قد نفى في مبادته الأولى بسريان أحكامه على المؤسسات العامة دون أن يحدد تعريفي

للمؤسسة المنظمة أو يضع شروطا لا اعتبارها كذلك اكتملنا كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ من ثم فإن أية جهة وضعت بأنفسنا «مؤسسة عمالية» طبقا لقرار انشائها أو طبقا لى قانون أو قرار فلقد تغير أيضا مؤسسة عمالية في مفهوم أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه دون حاجة إلى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك . ويتعين عليها طبقا لما قضت به المادة الثالثة من القانون أن تصطلح لوضعها وفقا لأحكامه كمثل سعة بن توزيع الضل به .

ومن حيث أنه لا يحتاج في هذا الصدد بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كان يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية لا اعتبار الشخصين المعنوي من قبيل المؤسسات العمالية طالما لم يكن يفضل في عداد المؤسسات العمالية ذات الطابع الاقتصادي التي حددت بمقتضى قرار جمهوري ، وأنه لما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد حل محله فإن الأمر يقتضى أيضا ضرورة صدور مثل هذا القرار ، لا حاجة بهذا القول لأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نص صراحة على إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تكون أحكام هذا القانون الأخير قد سقطت جميعا في مجال التطبيق القانوني بحيث لم يعد ثمة محل للنسك بحكم المادة ٣ منه ، وإنما يتعين أعمال حكم المادة الأولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي جاء من العموم والشمول بحيث يسرى على كافة المؤسسات العمالية القائمة وقت صدور هذا القانون دون حاجة إلى استصدار قرار من رئيس الجمهورية بانضمام صفة المؤسسة العمالية عليها والا ما كان هناك جدوى من إلغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادام الوضع لن يتغير في ظل أحكام القانون الجديد رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن ثم فلا محل لتقييد حكم المادة الأولى المشار إليها أو تخصيصه دون موجب أو مقتضى إذ الهدف من هذا القانون هو توحيد الوضع للقانوني للمؤسسات العمالية والشركات التابعة لها . وبغير ذلك يصبح الوضع غير مستقر ويكون هناك ازدواج لا مبرر له في النظم والأوضاع التي تتبعها هذا المؤسسات والشركات .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه نصت على أن « يحدد رئيس

الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة علمية بالنسبة الى الهيئات العابة القائمة وقت العمل بهذا القانون « وفي ذلك يختلف القانون المذكور اختلافا جوهريا عن القانون السابق عليه رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي كان يقضى في المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة علمية بالنسبة الى الهيئات العابة او المؤسسات العلمية القائمة حسبما سبق البيان . وهذا الاختلاف يعنى انصراف نية المشرع في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الى اخضاع كافة الاشخاص الاعتبارية العابة التي تضمنت قرارات انشائها النص على اعتبارها من المؤسسات العابة لاحكامه دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك ، اذ ان مثل هذا القرار لا حاجة اليه الا اذا اريد اضافة وصف المؤسسة العلمية على احدى الهيئات العابة القائمة .

(ملغى رقم ١٠٣٤ — في ١٤/١١/١٩٦٦) .

الفرع الرابع

النظام القانونى للمؤسسات العامة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بصدار قانون المؤسسات العامة -
النظام القانونى للمؤسسة وفقا لاحكامه - التعارض بين النظام القانونى
لمؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية المين فى قانون انشائها وبين
النظام القانونى للمؤسسات العامة - وجوب تعديل نظام مؤسسة النقل
العام لمنطقة الاسكندرية على نحو يتفق واحكام القانون رقم ٢٢ لسنة

١٩٥٧

ملخص الفتوى :

بين من مقارنة النظام القانونى لمؤسسة النقل العام لمنطقة
الاسكندرية بالنظام القانونى العام للمؤسسات الذى تضمنه قانون
المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ أن ثبت تعارضا بين النظامين ،
ذلك أن ادارة مؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتولاها مجلس الادارة
والعضو المنتدب والمدير العام ، ويتولى مجلس الادارة اختيار أحد العضوين
الذين يعينهما وزير الشؤون البلدية والقروية عضوا منتدبا لادارة
المؤسسة وهو الذى يختص بتعيين المدير ويحدد اختصاصاته ، بينما يقضى
قانون المؤسسات العامة بأن يتولى ادارة المؤسسة مجلس الادارة والمدير
ويتم تعيينه بمعرفة الجهة الادارية المشرفة على المؤسسة طبقا لقرار
انشائها ويكون مسئولوا امام مجلس الادارة من تنفيذ السياسة التى
يقررها المجلس لتحقيق افراض المؤسسة ، كما أن قانون المؤسسات
العامية يجيز لمجلس الادارة أن يعهد الى لجنة من بين أعضائه بتولى
بعض اختصاصاته ، والمفهوم بداهة أن اللجنة تؤلف من أكثر من شخص

واحد ، في حين أن قانون إنشاء مؤسسة النقل العام بمنطقة الاسكندرية.
بخطول الاشراف على الادارة لعضو واحد هو عضو مجلس الادارة المنتخب .

وقد اقتضى اختلاف الهيئات المشرفة على ادارة المؤسسة في كلا
التشريعين على النحو السابق ان اختصاصات مدير المؤسسة المخولة له
تطبقا لقانون المؤسسات العامة مؤمنة في ادارة النقل المشترك لمنطقة
الاسكندرية بين العضو المنتخب وبين المدير .

ويخلص من ذلك أن ثبت تعارضا بين النظام القانوني لمؤسسة النقل
العام لمنطقة الاسكندرية المبين في قانون انشائها وبين النظام القانوني
للبلديات العامة على النحو الوارد بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧
المشار اليه ، وإعمالا لحكم المادة الثانية من هذا القانون التي نصت
على أن « يميل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بإنشاء
مؤسسات عامة وتطبيقها فيها لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق » .
فيطبق تطبيقا تاما على نص من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء
ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية فيما يتعارض من نصوصها .

وعلى ذلك فان تعيين عضو مجلس ادارة منتخب ومدير عام المؤسسة
ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتعارض وأحكام قانون المؤسسات
العامة الواجب التطبيق في هذه الحالة وتفسير البنية العمومية للتسم
الاستثنائي بمجلس الدولة بتعديل نظام هذه المؤسسة على نص
يقضى وأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات
العامة .

(ملوى رقم ٣١٣ - ق ١٩٥٩/٥/٧)

الفرع الخامس

اختصاص المؤسسة العامة

المادة رقم (٢١٢)

المبدأ :

إذا كان المشرع لدى المؤسسات العامة بالثلاثون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أنه أبقى على بعضها لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني - الأمر ذلك - أن المؤسسة خلال فترة الإبقاء أن تمارس اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها - تطبيق - صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتبليغ والتمثيل بزيادة رأس مال شركة مصر للتبليغ التابعة للمؤسسة لا تزيد عليه - مذكورة في حدود الاختصاص -

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام الممول به اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١٨ ينص في المادة السابعة على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطها بذاتها في ترويج العمل بهذا القانون » وتنتظر هذه المؤسسات في البداية - هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها - وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها إلى شركة عامة أو إفراج نشاطها في شركة قائمة ، ما لم ينتظر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بالتشاور هيئة عامة تطل عليها أو بأبولة اختصاصها إلى جهة أخرى »

ومفاد ذلك انه لئن كان المشرع قد ألغى المؤسسات العامة بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى ١٨/٩/١٩٧٥ - تاريخ العمل بهذا القانون - وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانونى ويكون لها أثناء تلك الفترة الحق فى ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها الى أن تحول الى شركة أو يدج نشاطها فى شركة أو تحول الى هيئة أو تمنح اختصاصاتها الى جهة أخرى بالادوات التى حددها النص .

وإذا فضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسياسة والفنادق من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها وكان وزير السياسة قد أصدر فى ١٤/٣/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسياسة والفنادق فإن مجلس إدارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذى صدر قبل انتهاء مدة السعة شهور التى نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الإدارة سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق التابعة للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره فى حدود الاختصاص المخول لمجلس إدارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذي يخول مجلس الإدارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الاقتصادية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياسة والفنادق الصادر بمجلسه ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع قصر الاختصاص فى تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وان ملكية اسهم تلك الزيادة يؤول الى الشركة التى تحولت اليها تلك المؤسسة ،

(ملف ٢٢/٦٦ - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١)

الفرع السادس المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي

للمادة رقم (٢١٤)

المادة

المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - يعتبر اعتبارها كذلك طبقا للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ هو ان تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا او ماليا ويصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية - وجوب توافر الشرطين معا - تطبيق ذلك على الهيئة العامة للأوقاف السلطانية والاسكندرية يؤدي الى عدم اعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي - الإحتجاج بذكر هذه الهيئة في نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ - لا محل له من ايراد هذا القرار قد صدر لانشاء مجلس اعلى للمؤسسات المذكورة ولم يشر فيه الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ - ان عدم اعتبار الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي - عدم خضوع موظفيها للخدمة بنظام موظفي وعامل المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وعدم استفادتها من الاعفاء من رسوم التكلفة .

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تسري طبقا لصريح نص المادة الاولى من هذا القرار على موظفي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - وغنى عن القول ان المرجع في تحديد هذه المؤسسات هو الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم هذا النوع من المؤسسات وقد اوضحت المادة الاولى من هذا القانون ان المؤسسات ذات الطابع

الاقتصادي هي تلك التي تمارس نشاطا تجليا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ويصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية . وبذلك يكون القانون المذكور قد "جف" في تصعيد هذه المؤسسات إلى الإخذ بمعيار موضوعي وشكلي في ذات الوقت فأوجب أن تكون المؤسسة العامة تباشر نشاطا اقتصاديا من نوع ما ذكرته المادة الأولى من القانون ، وأن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره هيئة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي . ويتضح من ذلك أن الخضوع لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المذكور وبالقالي اعتبار مؤسسة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي لا يعتد في ثبوته بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة وحده إذ قد يكون نشاطها اقتصاديا ولا تخضع رغم ذلك لأحكام القانون سلف الذكر ، وإنما يلزم لامتناع مؤسسة من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أن تمارس نشاطا من نوع ما ذكرته المادة الأولى من ذلك القانون فإن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره كذلك .

ولئن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة قد نصت على أن "يشأ مجلس أعلى للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الآتي بيتهاء .. الهيئة العامة للهواميات الملكية والإسككية .. هو الإقليم يتعين تمر حكم هذه المادة على ما خصص من أجله في ذلك أن الغرض من هذا الحكم هو إنشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وليس الغرض منه تحديد المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، وإذا كانت المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد أشارت إلى اعتبار المؤسسات العامة التي ذكرتها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي فإنها بذلك تكون قد أجهت إلى الإخذ بمعيار موضوعي في تحديد المؤسسات التي يشملها المجلس الأعلى المختل طبقا لأحكام هذا القرار وهذا أمر بدهي ، إذ طالما أن الغرض من ذلك القرار هو تشكيل مجلس أعلى للمؤسسات ، فليس بلام أن تكون المؤسسات المطة فيه من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بالمعنى الذي قصده المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، وإنما كل ما يهم في هذا

الخصوص أن يكون المجلس الأعلى للمؤسسات شاملاً لجميع المؤسسات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً.

وفضلاً عما تقدم فانه كان من المتمعن - حتى يمكن القول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٦، قد قصد إلى اجتياز المؤسسات العامة الواردة بالمادة الأولى منه من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - ولقد صدر تنفيذاً للنص المنادى الأول من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ - أن يشار في تبليغ ذلك القرار إلى اللجان المذكور وإذا خلقت تلك اللجنة من جهة المسألة إلى اللجان رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥، سلك الفكر ، فلا يتصور - والجنال كذلك - اعتبار قرار رئيس الجمهورية المذكور مسبقاً للطابع الاقتصادي في مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥. على المؤسسات العامة الواردة في هذا القانون - طبقاً لقواعد التفسير السليمة - اجتياز قرار رئيس الجمهورية المشار إليه. قد صدر تنفيذاً - للمادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥، رقم إقفاله المشارة إلى ذلك القانون - بتبليغه - وانما يؤدي هذا الإقفال إلى وجوب التمسك بأن ذلك القرار لم يأخذ بالملحوظ الخاص للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي الذي أخذ به القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥. وانما أعطى هذا التعبير معنى يقوم علم الفكرة الموضوعية المستمدة من طبيعة تشريع المؤسسة ذاته.

ومما يقع بمسحة النظر المتعمق أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٦ بإقضاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة المستلزم الفكر قد أوردت المؤسسة العامة للتعاون الاقتصادي شتى المؤسسات التي يشملها المجلس الأعلى الفكري غير انه قد صدر بمسح ذلك في نون يناير سنة ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية ونص في المادة الأولى منه على أن :
١ - تمير المؤسسات العامة ذات طابع اقتصادي طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
٢ - المؤسسات العامة الصناعية الصغيرة .
ويتضح من ذلك أنه لو كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦٦ قد قصد إلى اعتبار هذه المؤسسة ذات طابع اقتصادي - كما كانت هناك محاولة إلى التمسك على هذا الحكم في تاريخ لاحق - إلا كان هذا الحكم

الأخر لغوا تعين تنزيه الشارع عنه . ولاوجه للاحتجاج بان اسم المؤسسة المذكور كما ورد بالمادة الأولى من القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ مختلف عن الاسم الوارد بالمادة الأولى من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ . مما يحتل معه اختلاف كل من المؤسستين من الأخرى . ذلك ان المادة ١٥ من هذا القرار قد نصت على أن « تطل المؤسسات العلمية الصناعية الواردة فيها بعد محل الهيئات والمؤسسات العلمية الموضحة قرين كل منها فيما لها من اختصاص وحقوق وما عليها من التزامات وينقل موظفوها ويستخدموها وعملها الى المؤسسات المنشأة ... المؤسسة المصرية العلمية للتعاون الانتاجي بالصناعات الصغيرة محل المؤسسة العلمية لتعاون الانتاجي » . ويبين من ذلك ان طول التسمية الجديدة للمؤسسة المذكورة محل تسميتها القديمة لم تكن من شأنه ان يطلع عليها طابعها الاقتصادي ولو كان لها هذا الطابع في الأصل أعمالا لقتضى الطول ومغيبه ومن ثم فلو اكتسبت تلك المؤسسة ذلك الطابع بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ . سلك العكس ، لما كانت هناك حاجة الى تقرير هذا الحكم مرة أخرى في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المذكور وهو ما يقطع بان القرار الأول لم يجاوز في غايته انشاء مجلس أعلى للمؤسسات العلمية .

ومن جهة أخرى فانه لما كان يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه انه انما صدر لانشاء مجلس أعلى للمؤسسات العلمية الوارد ذكرها في المادة الأولى منه وكيفية تشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته ، ولما كان ذات الموضوع الذي نظمه ذلك القرار قد اعيد تنظيمه بعد صدور قوانين يولية الاشتراكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ باتشام المجلس الأعلى للمؤسسات العلمية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات العلمية وقد صدر كلا القرارين في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . وكان من القواعد المسجلة في إلغاء التشريع ، ان الإلغاء كما يكون صراحة بنص في أداة تشريعية من ذات مرتبة الأحكام الملغاة ، فانه يستفاد من تدخل المشرع باعادة تنظيم ذات الموضوع تنظيميا جديدا مغايرا ومختلفا من تنظيمه السابق — لما كان ذلك فانه يكون من المتعين القول بان قرارى

رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ المسلف الاشارة
انيهما قد ألغيا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، باعتبارهما
قد تناولا بالتنظيم الجديد ذات الموضوع الذي كان ينظمه هذا القرار
الأخير ومن ثم فلا يجوز استناد الى هذا القرار لاعتبار هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي .

ويخلص مما تقدم جميعا انه لا يترتب على صدور قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، بإنشاء مجلس أعلى للمؤسسات
العامة ، اعتبار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادي ، في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠
بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ومن ثم فلا تسرى على
موظفي وعمال هذه الهيئة أحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات
العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وإنما
يخضعون لأحكام قرار رئيس الجمهورية برقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام
الموظفين بالهيئة المذكورة ولائحته التنفيذية ، اللذين يظان قائلين لا تلغيهما
إحكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار اليها .

ويؤكد ذلك انه في أول يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة
١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة المذكورة ، ولما كان صدور القرار
الجمهوري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ في تاريخ لاحق على تاريخ صدور القرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات
العامة ومن ثم يزول الاعتقاد باعتبار نظام موظفي الهيئة المذكورة ولائحته
التنفيذية ملغيين بصور لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة .

هذا ومن ناحية أخرى فإن الهيئة المذكورة لا تستفيد من حكم المادة
٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ التي تقضي بإعفاء المؤسسات العامة
ذات الطابع الاقتصادي من رسوم النسخة .

(مئوي رقم ٣٩٠ - في ١٦/٢/١٩٦٣)

قاصدة رقم (٢١٥)

المقدمة :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة - اثرهما على قوانين ونظم المؤسسات والهيئات العامة القائمة وقت صدورهما عند سريانها على المؤسسات والهيئات العامة القائمة الا بعد صدور القرارات الجمهورية الجديدة لطبيعة كل منها باستثناء المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي التي يخفصق للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص التفسير :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ، بما تضمناه من تنظيم قانوني للمؤسسات والهيئات العامة قد تخالفه او تتعارض معه أنظمة القائم من هذا النوع أو ذلك ، مما يقتضى العمل على توفيق أوضاع هذه المؤسسات والهيئات بما يتلاءم من أحكام هذين القانونين .

هذا التوفيق يتطلب الوقوف على طبيعة الهيئات والمؤسسات القائمة وما يعتبر منها مؤسسة عامة ، فان المشرع لم يشأ ان يترك هذا لمحض التفسير والتكيف العارض بل استلزم صدور قرار جمهوري يحدد هذه الطبيعة وهو ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة بقولها « يحدد رئيس الجمهورية بقرار مئة ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة والمؤسسات العامة القائمة » وهو ما يستتبع منه جواز اعتبار أية مؤسسة قائمة هيئة عامة أو العكس ، ومن ثم فان تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة المشار اليه معلق على صدور قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة التى تخضع لاحكامه من بين المؤسسات والهيئات العامة القائمة وقت صدور . وعلى هذا لا يمكن القول بتطبيق هذا القانون مورسا الا

بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي اعتبرها القانون سابق الذكر مؤسسات عامة في تطبيق أحكامه إذ نصت المادة ٢٤ منه على أن « تعتبر المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي العامة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون على أن تشمل اللوائح الحالية للمؤسسات العامة التي حين صدور اللوائح الجديدة ، تفي هذا هذا النوع من المؤسسات العامة العامة لا يمكن إغناء هذه الصفة على أية مؤسسة أو هيئة عامة قديمة . إلا بعد صدور القرار الجمهوري الذي يحدد طبيعة كل منها طبقاً لنص المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر كما أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة قد تضمن نصاً مماثلاً لنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة ، وهو نص المادة ١٨ الذي يقرر « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » ولذلك نطبق أحكامه على الهيئات العامة العامة لا يمكن أن يسبق صدور القرار الجمهوري الذي يحدد طبيعتها ؟ ومن ثم تظل نظم الهيئات العامة القائمة ولوائحها الداخلية سارية المفعول إلى أن تتحدد طبيعتها بالقرار الجمهوري الذي استلزمه المادة سالفة الذكر .

وإن القول بتطبيق أحكام القانونين الجديدين قبل صدور القرارات الجمهورية التي تحدد طبيعة المؤسسات العامة والهيئات العامة طبقاً لنصوصها فوق أنه يخالف نصها المواد ٢٤ ، ٢٥ من قانون المؤسسات العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، فإنه كذلك يؤدي إلى ارتباك ضلوع وأخطال في سير نشاط هذه المؤسسات والهيئات العامة ، لأن ما قد يطبق عليها قانون المؤسسات العامة قد يصدر القرار الجمهوري باعتبارها هيئة عامة ، وهذه نتيجة لا يرضاها المطلق القانوني ولم يقصدها المشرع بإصداره هذين القانونين الذي هدف بهما إلى وضع حد لوضوح الخط بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهو أمر يتطلب دراسة وبحث نشاط كل ما هو قائم منها لتحديد طبيعته تبعاً لنوع النشاط الذي تمارسه .

وبناءً على ما تقدم - وباستثناء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي - لا تسري أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار

تتكون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الهيئات العامة العامة ، إلا بعد صدور القرارات الجمهورية المحددة. الطبيعة كل منها التي تعتبر مناطق سريان أحكام هذا القانون أو ذلك ، بحيثيتا لنص المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون المؤسسات العامة والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة ، ومن ثم تبقى لهذه المؤسسات والهيئات العامة في ظلها الحالية وتظل الهيئات التي تتولى إدارتها على تشكيلها القائم فتمارس اختصاصها إلى أن تصدر القرارات الجمهورية التي تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة وما يعتبر هيئة عامة .

(ملغى رقم ١١٤٤ - في ١٩/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢١٦)

المادة :

تتكون مؤسسة عامة بقها ذات طابع اقتصادي - يتطلب شرطين :
أن تمارس نشاطا ذا طبيعة اقتصادية وأن يصدر قرار جمهوري باعتبارها ذات طابع اقتصادي - مثال : بالنسبة المؤسسة لصاحبة مصر الجديدة .

بخصوص الملغى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظم موظفي وعامل المؤسسات العامة المعدلة بقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفي وعامل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية ... » .

وبناء على هذا النص أن أحكام اللائحة المشار إليها لا تسرى إلا بالنسبة إلى موظفي وعامل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وموظفي وعامل المؤسسات العامة التي يصدر بتحديدها قرار جمهوري .

وبعد تمت المباداة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على أن « تسرى أحكام هذا

«القانون على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو زراعيًا أو ماليًا ، ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية » .

ويستلزم من هذا النص أن المشرع يشترط لاعتبار المؤسسة العامة ذات طابع اقتصادي بتوافر شرطين معا :

الأول : أن تمارس المؤسسة العامة نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو ماليًا .

الثاني : أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة التي تمارس هذا النوع من النشاط مؤسسة ذات طابع اقتصادي .

ومن حيث أنه لم يصدر قرار جمهوري باعتبار مؤسسة مصر الجديدة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ومن ثم فلا تعتبر بصفة بهذا الوصف ويتنحى فيما لذلك خضوعها لأحكام القرار الجمهوري رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ المؤسسة ذات الطابع الاقتصادي .

(ملحق رقم ٥٢١ — في ١٩٦٣/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة —
اعتباره المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القابلة وقت صدوره
للمؤسسات عامة في تطبيق احكامه — ابقاؤه المؤسسات العامة الأخرى
والتي كانت العامة القابلة بوصفها السابق الى أن يصدر قرار جمهوري
بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة في تطبيق احكامه — نص المادة
٢/٢٤ على حكم وقتي يقضى ببقاء اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة

الى حين صدور اللوائح الجديدة - سريان هذا الحكم الوقفي على جميع المؤسسات العلمية ومنها البنك المركزي المصري - اثر ذلك - استتبرار تطبيق البنك لاحكام قانون الوظائف العلمية فيما لم يرد فيه نص في نواتجه طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ - هو اعمال سليم للحكم الوقفي لا يؤثر في صحته الفاء هذا القانون الاخر .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد نص في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العلمية على الفناء احكام القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العلمية ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العلمية التعاونية وكل حكم يخالف احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وإجازا للسيد رئيس الجمهورية ان يصدر قرارات بإنشاء مؤسسات علمية تكون لها الشخصية الاعتبارية وتشارك نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ، وانه اغتبر المؤسسات العلمية ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ مؤسسات علمية في تطبيق احكامه بحيث تخضع لهذه الاحكام ، ورغبة منه في تحديد ما يعتبر مؤسسة علمية في تطبيق احكام هذا القانون فيما يتعلق بالهيئات العلمية والمؤسسات العلمية القائمة وقت صدوره خول السيد رئيس الجمهورية في المادة ٣٥ منه سلطة تحديد ما يعتبر منها مؤسسة في تطبيق لحكامه ، اى انه لبقى على المؤسسات العلمية والهيئات العلمية القائمة وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بوضعها السابق هيئة علمية او مؤسسة علمية الى ان يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة علمية في تطبيق احكام القانون المذكور ونظرا الى ما ورد في المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ من النص على الفناء القوانين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليها فقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ حكما وقضيا . يقضي بأن تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة الى حين صدور اللوائح الجديدة وقد جاء

هذا النص لتحكم حالة المؤسسات العامة بوجه عام سواء المؤسسات العامة المقيدة كذلك في تطبيق أحكام هذا القانون أو المؤسسات العامة القائمة وقت العمل بأحكامه. والتي لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسات عامة خاضعة لتلك الأحكام ولما كان البنك المركزي المصري المنشأ بمقتضى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ لم يحتج قرار جمهوري باعتباره مؤسسة ذات طابع التضامنى كما لم يحتج قرار جمهوري باعتباره مؤسسة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فإنه يظل قائما بوصفه مؤسسة عامة وتبقى لوائحه العملية سارية بحملها إلى حين صدور اللوائح الجديدة. وإذا كفل البنك المذكور يطبق في شأن موظفيه أحكام قانون الوظائف العامة فيخصه لم يرد في شأنه نص خاص في لوائحه وذلك أملا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وكلفت اللوائح التي جرى على تطبيقها — بوصفها مؤسسة عامة — تظلم قائما ومعمولا بها في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ منه إلى أن تصدر اللوائح الجديدة فإن استمران تطبيق البنك لأحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصفة مؤقتة على الرغم من إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يكون أملا لحكم القانون على الوجه الصحيح .

(ملوى رقم ٢٩٦ — في ١٣/٤/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى — أغراضها من الفرية على الأرباح التجارية والصناعية — دخول انصبه الحكومة في رؤوس أموال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصناعية في ذلك الأموال هذه المؤسسات طبقا للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — يترتب عليه إلغاء نتائج تلك الأموال من الفرية — الاحتجاج بأن القرار الجمهوري رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى أو عدل القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ غير سليم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي معجلة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن : « تولى المؤسسات المشار إليها في المادة الأولى (وهي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي) من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المشار إليه) وذلك فيما عدا المؤسسات التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية وزير الخزانة باستمرار خضوعها للضريبة المذكورة » .

وتنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — في شأن المؤسسات العامة الصناعية على أن تتكون أموال المؤسسات العامة الصناعية من :

١ — ائتمنة الحكومة في رؤوس أموال ما يبيع المؤسسة من شركات وجعيت تعاونية ومنشآت .

وبين من هذين النصين أن ائتمنة الحكومة في رؤوس أموال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصناعية تدخل في عداد أموال تلك المؤسسات ، ومن ثم يعنى ناتج تلك الأموال من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا ما لم يكن قد صدر قرار من رئيس الجمهورية باستمرار خضوع احدى هذه المؤسسات للضريبة المذكورة .

ولا يسوغ القول بأن ما ورد بنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ متلف الذكر ليس الا امتدادا للعناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسات العامة الصناعية ومن ثم فلا تنتقل ملكية تلك الأموال الى المؤسسات المشار إليها ، وذلك انه يكفى أن يكون ما ورد بهذا القرار تعدادا لعناصر رأس مال كل من تلك المؤسسات حتى يمكن القول بأنها تدخل في عداد أموالها وتعالى تبعا لذلك من الضريبة المشار إليها .

كذلك لا محل للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة قد تفرس للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بالتعديل أو الإلغاء — إذا قضى في المادة ٣ منه بأن يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية — ذلك أن ثبت مارقا بين بيان الأموال التي تدخل في النية المالية للمؤسسة العامة ، وبين تحديد رأس مال المؤسسة ، ببيان الأموال التي تدخل في النية المالية للمؤسسة العامة ، وهو تصداد للعناصر التي يتكون منها رأس مال المؤسسة ، وهو البيان الذي استلزمته المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أن يشتمل عليه القرار الصادر بقتضاء المؤسسة العامة ، وهو ما تكفل به — بالنسبة إلى المؤسسات العامة الصناعية — القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

أما تحديد رأس مال المؤسسة العامة فالمقصود به تحديد مقدار رأس مال المؤسسة وهو ما عناه المشرع في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بنصه على أن « يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية » ولم يصدر قرار بتحديد رأس مال أي من تلك المؤسسات بعد ، ذلك أن ثبت عناصر تدخل في تكوين هذا الرأس مال لم ينته تكوينها بعد ولا يمكن تحديد مقدارها . تدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٢ من القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه من أن « تقوم الأصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة طبقا للمادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وعلى اللجنة أن تنتهي من مهمتها في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيلها » ومن ثم فإن القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه لم يلغى القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولم يعدله ، بل على العكس أكد ماورد به من حيث تحديد عناصر رأس مال المؤسسات العامة الصناعية وشمولها لانتصبة الحكومة في الشركات التابعة لها نفس في المادة ١ على أن « يتكون رأس مال المؤسسات العامة من (١) أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمنشآت التابعة لها . . . » وهو ترديد لما ورد في المادة ٢ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — ولا محل للقول بأن ملكية أنصبة الحكومة في الشركات تنتقل إلى المؤسسات العامة التي تتبعها

تلك الشركات. لا يعنى صندوق القرار بتحديد مقدار رأس مال المؤسسة ،
ذلك ان ثبت انهما بين ملكية المسال وبين تقدير قيمته .

ولا يحتج في هذا الصدد بما اتجه المشروع بالنسبة الى مؤسسة مصر
الى نص في المادة ٢ من القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ على ان « يكون رأس مال
المؤسسة المذكورة من انصبه بنك مصر في رؤوس أموال الشركات
المساهمة ويتنقل ملكية تلك الانصبه الى المؤسسة من تاريخ العمل بهذا
القرار » ذلك ان بنك مصر يعتبر مؤسسة عامة وفقا للقانون رقم ٢٩ لسنة
١٩٦٠ ، وقد انتهى المشرع مؤسسة عامة أخرى هي مؤسسة مصر
وأراد ان ينقل ملكية انصبه المؤسسة الاولى في الشركات التابعة لها الى
المؤسسة الثانية ، ومن ثم نهر على ذلك صراحة ، وهي حالة تختلف عن
حالة انشاء المؤسسات العامة الصناعية وتعتمد اهلها التي تتكون من
انصبه الحكومة في الشركات التابعة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء ناتج نصيب الحكومة
في أسهم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج من
الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ ، وذلك تطبيقا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٦٠ بتظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي بمقتضى
بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

(معدى رقم ٨٣٩ - في ٨/١٢/١٩٦٢) .

الفرع السابع
التصرف بالمجان في المقارنات المملوكة للمؤسسة العامة
والنزول عن أموالها المنقولة

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

التصرف بالمجان في المقارنات المملوكة للمؤسسات العامة والنزول عن أموالها المنقولة — دخوله في اختصاص مجلس إدارة المؤسسة — استصدار قرار بذلك وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .
ملخص الفتوى :

يستفاد من نصوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة أن مجلس الإدارة هو السلطة العليا في كل مؤسسة فهو المهيمن على شئونها المصرف لأمورها والمختص برسم السياسة العامة التي تدير عليها وبالإشراف على شئونها المالية والإدارية والفنية وبإصدار القرارات المتعلقة بهذه الشؤون .

ولما كان التصرف بالمجان في أموال المؤسسة أو تأجيرها بإيجار أسمي أو بإيجار دون إيجار المثل هو من صميم شئونها المالية فإن مجلس الإدارة يكون هو الجهة المختصة باقتراح التصرف أو التأجير المشير إليه في القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن التصرف بالمجان في المقارنات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة .

ولما كانت هيئة قناة السويس مؤسسة عامة تقوم على برفع الملاحة بالقناة وقد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ على هدي ما تقدم يختص مجلس إدارتها باقتراح التصرف بالمجان في أي مال من أملاكها أو تأجيرها بإيجار أسمي أو بإيجار دون إيجار المثل ويصدر بهذا التصرف قرار من رئيس الجمهورية إذا تجاوزت قيمة المثل المتنازل عنه ١٠٠٠ جنيه ومن مجلس الإدارة إذا لم تجاوز قيمته هذا الحد وذلك بعد موافقة اللجنة المالية في كلتا الحالتين .

(فتوى رقم ٢٤٢ — في ١٩/٢/١٩٦١)

الفرع الثامن

المؤسسة المتبوعة والمؤسسة التابعة

قاعدة رقم (٢٢٠)

المقدمة :

مؤسسات عامة - مدى تأثير طبيعة المؤسسة المتبوعة على المؤسسة التابعة - عدم التلازم بين طبيعة هذه أو تلك - استقلال كل منهما بوصفها وتكيفها طبقا لنظامها - أساس ذلك - مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة وعدم اعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي رغم تبعيتها فترة ما للمؤسسة العامة التعاونية للاسكان .

ملخص الفتوى :

ان مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وقد كانت تتبع المؤسسة العامة التعاونية للاسكان وهي من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٦٥٧ لسنة ١٩٦١ لا يؤدي الى اعتبار مؤسسة مصر الجديدة ذات طابع اقتصادي ذلك لأن القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ جعل مؤسسة ضاحية مصر الجديدة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للتعمير والاسكان وقد حلت هذه المؤسسة الأخيرة محل الأولى ولم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي ومع ذلك فإن صدور قرار جمهوري باعتبار المؤسسة العامة التعاونية للاسكان مؤسسة ذات طابع اقتصادي لا يكفي بذاته للقول بأن المؤسسات التابعة لها ذات طابع اقتصادي أيضا إذ أن لكل من هذه المؤسسة والمؤسسات التابعة لها اختصاصها والمستقل وكيانها القانوني القائم بذاته - فالمؤسسة العامة التعاونية للاسكان انشئت بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦١ وتتولى المؤسسة مباشرة الأغراض والاختصاصات المقررة بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن

المؤسسات العامة التعاونية وهي الاشتراك في رسم السياسة العامة للقطاع التعاوني والاقتصادي القومي وتنمية القطاع التعاوني بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية والإشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستقلال . ومن ثم فاختصاص المؤسسة المذكورة هو رسم سياسة الإسكان التعاوني ووضع تخطيط لها والإشراف على الجمعيات التعاونية القائمة بهذا النشاط وتدعيم تلك الجمعيات مالياً ومالياً . وعلاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات التابعة لها في هذه الحالة هي ذات العلاقة القائمة بين كافة الجهات الإدارية المشرفة على المؤسسات سواء كانت هذه الجهات وزارات أو مؤسسات عامة وهي لا تمنع في مضمونها دور التخطيط ورسم السياسة والإشراف والرقابة على المؤسسات التابعة دون تدخل في مزاولة النشاط الفعلي لتلك المؤسسات . أما المؤسسات التابعة فهي التي تقوم بالنشاط الفعلي في الإسكان في الدائرة المحددة لكل منها . وبمضلا من ذلك فإن لكل من المؤسسة سالفة الذكر والمؤسسات التابعة لها استقلال من الأخرى في شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها الخاصة بها .

(ملوي رقم ٥٢١ - في ١٩٦٣/٥/٨)

الفرع التاسع

الميزانية

قائمة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قانون إنشاء المؤسسة هو المرجع في تحديد وصف ميزانيتها ، وما إذا كانت مستقلة أو ملحقة ، أم أنها ميزانية هيئة عامة أخرى — القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة — تكفيه هذا النظم .

ملخص الفتوى :

ان المرجع في تحديد وصف ميزانية المؤسسة هو قانون انشائها ، فهو الذى يحدد ان كانت ميزانية مستقلة أو ملحقة مما تخضع لأحكام المادة ١٠٥ من الدستور ، أم أنها ميزانية هيئة أخرى مما تخضع لأحكام المادة ١٠٦ من الدستور .

يؤيد هذا النظر ، ان المشرع قد نظم المؤسسات العامة اخرا بتشريع عام هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات وقد جاء بالذكرة الايضاحية لهذا القانون ايضاها للمادة ١٥ التى تنص على استقلال . ميزانيات المؤسسات العامة من ميزانية الدولة ، ان هذا الاستقلال نتيجة طبيعية للنظام اللامركزى لهذه المؤسسات . كما جاء بها ان « ميزانية المؤسسة العامة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، وان كان هذا القرار يجب ان يسبق بموافقة مجلس الامة طبقا لأحكام الدستور » .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

مؤسسات عامة - ميزانياتها - خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة - ليس في نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة ما يؤدي إلى الخروج على هذه الأحكام .

ملخص النقاش :

يبين من استعراض نصوص المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة - إن ميزانيات المؤسسات العامة تعتبر من الميزانيات المستقلة عن ميزانية الدولة ، كما لو أوسعها العامة شخص من أشخاص القانون العام تؤول سلطة صناعية أو تجارية أو زراعية أو مالية أو تجارية ولها ميزانية مستقلة على نمط ميزانيات المبررات التجارية وبنى كلفت ميزانيات المؤسسات العامة ميزانيات مستقلة ، لأنه يجري في شأنها ما يجري في شأن الميزانيات المستقلة ، وقد نص الدستور المؤقت - الفصل ١٤٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المؤبد فيه في ظله - في المادة ٣٤ منه على أن :

« الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة » . وهذا الحكم مردد أيضا بنص المادة ١٤٨ من الدستور الحالي .

ومن مقتضى هذا النص أن الميزانيات المستقلة (وهي ميزانيات المؤسسات العامة) شأنها شأن الميزانية العامة للدولة يجب مراعيتها على السلطة التنفيذية لإقرارها ، كما أن القواعد المتبعة في إعداد وتخضير مقترح ميزانية الدولة تسرى على مقترحات الميزانيات المستقلة وكذا الميزانيات الملحقة ، ومن ثم يتعين مراعيتها على وزارة الخزانة في إعدادها وإقرارها ، ومن ثم لا يمكن من الملاحظات المتعلقة بمطالبة الميزانيات المستقلة لإقرارها .

وبالجملة تسمى في شأن ميزانيات المؤسسات العامة القواعد المقررة بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة - والذي صدر تنفيذا للمادة ٣٤ من الدستور المؤقت ، وقضت المادة الأولى من ذلك القانون بضرورة قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة بإعداد مشروعات ميزانياتها وحصلاتها الختالية وعرضها على وزارة الخزانة التي تتولى تقديمها إلى السلطة التشريعية في المواعيد المقررة دستوريا .

أما المادة الثانية من ذلك القانون فقد قضت بعدم جواز قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة والتي تخرج إليها الحكومة من جزء من مائها بطريق الإعانة - بترحيل أية مبلغ من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

هذا واحكامنا للرقابة المالية على تنفيذ ميزانيات الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وحتى تستخدم الاعتمادات التي تتوج في هذه الميزانيات في أغراضها المخصصة من أجلها على النحو المرجو فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه - على ضرورة موافقة وزارة الخزانة على اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة قبل إصدارها . كما قضت المادة الرابعة بأن يفتح الوزارة المذكورة مرقبو ومديرو الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المذكورة وأن يكون لهم حق التوقيع النهائي على الشيكات والذون الصرف .

وقد أوضحنا المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه أن من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الميزانية مبدأ وحدة الميزانية ، ومتقضاها أن تضمن كافة إيرادات الدولة ومصروفاتها وثيقة واحدة . والفرض من هذه القاعدة هو أن تعرض الميزانية في صورة بسيطة بحيث يتيسر أن يريد الوقوف على المركز الحقيقي للدولة من الوصول إلى غايته دون أن يضلل الطريق في السفسف وراء الحسابات المستورة لو في جنح شفت النفقات والإيرادات المتناثرة في ميزانيات منفصلة وبالتالي تكون رقابة السلطة التشريعية على أعمال المنظمة التنفيذية سهلة ميسورة .

والشملت المذكورة الإصلحية أيضا إلى أن وظفت الدولة لسم تصد
متمهورة على تلك الوظائف التنفيذية التي كتبت تتبيل على الأخص في
توطيد الإبن في الداخل وإقامة العدالة بين الناس والحد من البلاد ضد
العدوان الخارجي . بل تومت هذه الوظائف وتشعبت واتسعت دائرة
الخدمات الدولة وأبدت أثرها الي مختلف النواحي الاقتصادية
والاجتماعية ، وبذلك نتيجة للإجراءات المتزايدة التي يلقيها عليها وأجها
حيال أفراد المجتمع - وكان أن بولى عدد من الأجهزة الحكومية القيام
بمهام ذات صفة تجارية أو صناعية أو مباشرة نشاطا يتسم بطابع
الاستثمار المالي أو الاثراف على أداء خدمات اجتماعية أو ثقافية .
ولكى تؤدي هذه الأجهزة الحكومية مهمتها وفقا للمقتضيات طبيعة
أعمالها وتكون كفرة على بلوغ أهدافها مع تحقيق الرقعة التي تلازم مع
طبيعتها وانظمتها والوقوف على نتائج نشاطها ، فقد جرى العمل
على أن يكون لكل من هذه الأجهزة ميزانية ملحقه بميزانية الدولة أو
تصدر مستقلة عنها .

وبيين ما تقدم أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ أنما صدر في شأن
القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة وهي ميزانيات
المؤسسات والهيئات العامة التي رأى الشارع أن يخضعها بميزانيات
خاصة تحقق بميزانية الدولة أو تصدر مستقلة عنها . وليس في أحكام
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون المؤسسات العامة ما قد
يؤدي إلى الخروج على قواعد وإحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ فيما
يتعلق بالمؤسسات العامة . فلقانون الأخير صدر في ظل أحكام القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون المؤسسات العامة الذي ، وكانت
المؤسسات تنظم نشاطا تجاريا أو زراعيا أو صناعيا أو ثقافيا
أو تشرف على أداء خدمات اجتماعية أو ثقافية - ولما صدر قانون
المؤسسات العامة الحالي (رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣) تغير أيضا بأن يكون
للمؤسسات ميزانية مستقلة . والنشاط الذي تمارسه المؤسسات لم
يتغير ، وطبيعة العمل فيها كما هي ، وفي شؤون الميزانية لا تختلف الأحكام
الواردة في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ عنها في القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٥٧ . الذي حتى يسوغ القول بأن ميزانيات المؤسسات العامة أصبحت

لا تخضع للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، والمعبرة
بكون الميزانية مستقلة أو ملحقة ، بحيث تكون كذلك فهي تخضع لنص
الدستور الذي يقضى بأن يجرى في شأنها ما يجرى في شأن الميزانية
العامة للدولة ، ولما كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ إنما صدر
تنفيذا لحكم الدستور ليعالج القواعد التي يجب اتباعها في شأن الميزانيات
المستقلة أو الملحقة ، ولم يصدر قانون بالغاء صراحة أو ضمنا ولا زالت
دواعيه قائمة ، فإنه يسرى على ميزانيات المؤسسات العامة ويتعين إلزام
أحكامها في شأنها .

وبناء على ذلك فإن كل ميزانية مستقلة أو ملحقة تخضع لأحكام
القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، وطالما أن ميزانيات المؤسسات العامة
ميزانيات مستقلة ، كما هو مقرر بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى
وبنص البند ١٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، فإنها
- والحال كذلك - تخضع لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ الذي صدر
استنادا إلى المادة ٣٤ من الدستور المؤقت والمردد حكمها في المادة
٨ من الدستور الحالي . واعتبار ميزانية المؤسسة العامة بقرار من
رئيس الجمهورية طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ليس إلا خطوة تمهيدية في سبيل عرض الميزانية
الخاصة بالمؤسسة على السلطة التشريعية ليجرى في شأنها ما يجرى
على الميزانية العامة للدولة .

ولذلك فإنه لا محل للقول بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لم يشر
في ديباچته إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ . إذ إن عدم الإشارة ليس
بمعناه عدم تطبيق أحكامها في شأن الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، فهو
تشريع قائم لا يجوز الغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ،
أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد
الموضوع الذي سبق أن قرر قواعد ذلك التشريع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن ميزانية المؤسسة المصرية
للبنترول - باعتبارها ميزانية مستقلة - تخضع لأحكام القانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٥٨ .

للقصر الملكي

مخبرو ادارة مراقبة حسابات المؤسسات العامة ونوابهم

قاعدة رقم (٢٢٢)

أبشدا :

مؤسسات وهيئات عامة وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشآت :
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات
والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها - مخبرو
ادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة ونوابهم ومراقبو
الحسابات المدينون وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ المشار
اليه - لا يجوز لهم الجمع بين وظائفهم وبين أى عمل آخر ، كما
لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بلجر أو بغير أجر -
لتر ذلك : عدم جواز تدبير الاشتراك في لجان تقييم الشركات أو
المصانع التابعة لها لأحداً منها في شركات أخرى أو لشرائها من الغير ،
وعدم جواز اشتراكهم في لجان فحص وتمتيع بعض المخالفات المالية
ما لم يكن ذلك داخلاً في الاختصاص وظائفهم بنص القانون .

بالمعنى الثانوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم
مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات
والمنشآت التابعة لها تنص على أن « تنشأ لكل مؤسسة أو هيئة من
المؤسسات العامة والهيئات العامة القرار اليها في المادة السابقة ادارة
تختص بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئة وما يتبعها من شركات
ومنشآت وجمعيات تعاونية ونحو ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها

الخطابية وإبداء الملاحظات بشأن سلامة نظائرها المحاسبية وصحة دفاترها وسلامة أثبت وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة في تحقيق النتائج المالية.

ولمّا على الأخص ما يأتي :

أولاً — بيان ما إذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل ما تنص القوانين والأنظمة على وجوب اثباته فيها وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة محل المراجعة في ختام الوحدة المالية محل الفحص وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر وحساب التكاليف الإدارية والمجهرية من تلك الوحدة وذلك كله وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

ثانياً — إيفاء التزامات الوحدة بالجرد بالوحدة محل المراجعة والإشراف عليه والتأكد من أن الجرد والتدوين قد تم وفقاً لهذه الإجراءات والمصطلحات المقبولة ، ويجب على هذه الإدارة أن تفسر في تقريرها البركة تفسيرا بطلاً على أسس وطرق التدوين والجرد .

ثالثاً — إبداء الرأي فيما إذا كانت الخصائص التي كونتها الوحدة كافية لتغطية كافة الالتزامات والمجهرية والخسائر المحتملة مع بيان ما إذا كان هناك احتمالات اسم تظهرها الميزانية .

رابعاً — إيفاء ما يكون قد وقع أثناء السينة المالية من مخالفات لأحكام القوانين أو النظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي أو على ارتباطها مع بيان ما يكون قد أضيف في شأن ذلك وما إذا كانت المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية .

كما تقوم الإدارات بالنسبة للجهات التي تراعى صياغتها مباشرة غير ذلك من اختصاصات الجهاز المركزي للمحاسبات التي يعهد بها إليها .

وَضَمَامًا لِمَبَاشَرَةِ هَذِهِ الْإِدَارَةِ اخْتِصَاصَاتِهَا وَمَسْئُولِيَّاتِهَا الْمَوْضُوعَاتِ عَنْهَا بِخِيفَةٍ تَامَّةٍ وَبَعِيدَةٍ عَنْ أَيِّ تَأَثُّرٍ حَرَصَ الْمَشْرِعُ عَلَى أَنْ يَنْفِذَهَا عَنْ كُنْهِنِ الْمَوْثُورَاتِ فَنَصَّ فِي الْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْقَانُونِ رَقْمَ ٤٤ لِسَنَةِ ١٩٦٥ سِتْلَافَ الذِّكْرِ عَلَى أَنَّ « تَطْلِيمَ الْإِدَارَاتِ بِالْعَمَلِ وَفْقَ تَخْطِيطِ وَبِرَاجِ عَمَلٍ مُحددَةٍ يَمْتَدُّهَا الْجِهَازُ الْمَرْكَزِيُّ لِلْمَحَاسِبَاتِ » .

وَنَصَّ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ عَلَى أَنَّ « يَمِينُ مَدِيرِ الْإِدَارَةِ وَنَوَائِبِهِمُ وَرَاقِبُو الْحِسَابَاتِ بِقَرَارَاتٍ جُمْهُورِيَّةٍ بِنَاءً عَلَى اقْتِرَاحِ رَئِيسِ الْجِهَازِ الْمَرْكَزِيِّ لِلْمَحَاسِبَاتِ وَلَا يَجُوزُ تَدْبِيرُهُمُ لِلْعَمَلِ بِإِدَارَاتٍ أُخْرَى بِالْمُؤَسَّسَةِ أَوْ الْهَيْئَةِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْلِيمُهُمُ إِلَيْهَا إِلَّا بِتَوَافُقِهِمْ وَكَذَلِكَ يَحْظَرُ تَمْيِينُهُمْ فِي الشَّرْكَاتِ وَالْجُمُعِيَّاتِ التَّعَاوُنِيَّةِ وَالْمُنْشَأَتِ الَّتِي تُشْرِفُ عَلَيْهَا الْمُنْشَأَةُ أَوْ الْهَيْئَةُ إِلَّا بَعْدَ مَضَى ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ عَلَى تَرْكِهِمُ الْعَمَلَ فِي إِدَارَةِ رَاقِبَةِ الْحِسَابَاتِ بِالْمُؤَسَّسَةِ أَوْ الْهَيْئَةِ » .

وَنَصَّ فِي الْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ عَلَى أَنَّهُ « لَا يَجُوزُ لِمَدِيرِي الْإِدَارَاتِ وَنَوَائِبِهِمْ وَرَاقِبِي الْحِسَابَاتِ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ وُظَائِفِهِمْ وَبَيْنَ أَيِّ عَمَلٍ أُخَرَ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُمْ مَبَاشَرَةُ أَعْمَالٍ أَوْ إِدَاءَ خِدْمَاتٍ لِتَجَرٍ بِأَجَرٍ أَوْ بَعَرٍ أُجْرٍ » .

وَأُورِدَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِبْضَاحِيَّةِ لِلْقَانُونِ رَقْمَ ٤٤ لِسَنَةِ ١٩٦٥ سِتْلَافَ الذِّكْرِ الْغَرَضُ مِنْ إِبْرَازِ النُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِأَنَّهُ « تَوْفِيرًا لِلضَّمَائِنِ وَالْحَمَائِنِ الْإِلَازِمَةِ لِهَوْلَاءِ الْمَوْظُفِينَ » وَ « رَغْبَةً أَبْعَادَ الْمُطْلَنَةِ عَنْ تَنَافُلِ الْوُظَائِفِ الْهَاجَةِ بِالْإِدَارَاتِ » كَمَا جَاءَ بِهَا تَعْلِيلًا عَلَى الْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ سَلَفَةَ الذِّكْرِ الَّتِي حَظَرَتْ عَلَى مَدِيرِي الْإِدَارَاتِ وَنَوَائِبِهِمْ وَرَاقِبِي الْحِسَابَاتِ الْجَمْعَ بَيْنَ وُظَائِفِهِمْ وَبَيْنَ أَيِّ عَمَلٍ أُخَرَ أَنَّ النَّصَّ « أَسْتَعْمِدَ بِمُسَاعَدَةِ رَاقِبِي الْحِسَابَاتِ خَشْيَةً أَنْ يَنْصَرَفَ بِمُفْهَمِ الْمَادَّةِ إِلَى تَحْرِيمِ قِيَابِهِمْ — وَهُمْ يَشْغُلُونَ وَظَائِفَ لَيْسَتْ كَبِيرَةً نَسْبِيًّا — بِأَعْمَالٍ حُكُومِيَّةٍ أُخْرَى تَتَقَضَى الْضَرُورَةُ تَكْلِيمُهُمْ بِالِاشْتِرَاكِ فِيهَا بِمُقَابِلِ مَكَلَّافَةٍ مُحدُودَةٍ لَا أَثَرَ لَهَا عَلَى قِيَابِهِمْ بِأَعْمَالِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ لِبَعْدِهَا مِنْ نَطَاقِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ »

وَمُؤَدَى مَا تَقْدِمُ أَنَّ الْحَظَرَ الْوَارِدَ فِي الْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ بِالنَّسْبَةِ لِنِ عِنْدِهِمْ هُوَ حَظَرٌ مُطْلَقٌ فَلَا يَجُوزُ تَكْلِيمُ هَوْلَاءِ الْعَامِلِينَ بِالِاشْتِرَاكِ فِي لُجَانِ

تقييم بعض الشركات أو المصانع التابعة لاحدى الشركات لادماجها في شركات أخرى أو لشرائها من الغير اذ أن هذه الاعمال تخرج عن نطاق وظائفهم الأصلية وتمس القانون لمباشرتهم وظائفهم .

أما غير ذلك من اختصاصات ناط بها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أو تدخل أصلا في وظائف الجهاز المركزى للمحاسبات كدراسة الأوضاع المالية بالمؤسسة أو الكشف عن المخالفات المالية بها فان قيام مديري هذه الادارة ونوابهم ومراقبي الحسابات بها انما يدخل في وظائفهم الأصلية ولا يتقاضون منها بسبب ذلك أجرا أو مكافأة أصلية أو اضافية أو بدل حضور أو أى ميزة مالية أخرى على ان يكون قيامهم بها وفق تخطيط وبرامج العمل التى يعتمدها الجهاز المركزى للمحاسبات أو بتكليفه من الجهاز طبقا للمادتين الثانية والرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز لمديرى ادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة ونوابهم ومراقبو الحسابات المميزون وفقا لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ان يجمعوا بين وظائفهم وبين أى عمل آخر كما لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو أداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجر .

وعلى ذلك فلا يجوز نديهم للاشتراك في لجان تقييم الشركات أو المصانع التابعة لها لادماجها في شركات أخرى أو لشرائها من الغير ، كما لا يجوز اشتراكهم في لجان محص وتحقيق بعض المخالفات المالية ما لم يكن ذلك داخلا في اختصاص وظائفهم بحكم القانون .

(لتوى رقم ٦٥٥ - في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

الفصل الثاني

الماملون بالمؤسسات المالية

الفرع الأول

التعيين

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

اعتبار المؤسسات المالية من أشخاص القانون العام وموظفون
معميون تربطهم بجهة الإدارة التبعية لها علاقة لائحية وليست تعاقدية -
لا يخل بهذه الصفة اللائحية للعلاقة تحرير عقد استخدام مع الموظفين طالما
كان هذا العقد مستندا الى اوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره - تصرف
المؤسسة بفتحها التقدير على خلاف احكامه خطأ موجبا لتعويض الموظف
من الضرر الذي اصابه بسبب هذا التصرف الخطيء .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كانت علاقة الدمي بالمؤسسة الدمي عليه
علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح اعتبارا بان المؤسسة
المالية تعد من أشخاص القانون العام ويمتد موظفوها معمبون تربطهم
بجهة الإدارة التبعية لها علاقة لائحية وليست تعاقدية ، الا انه لا يخل
بهذه الصفة اللائحية للعلاقة تحرير عقد استخدام بشأنها طالما كان
هذا العقد مستندا الى اوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره : ولما كان
القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام الماملين
بالشركات التابعة للمؤسسات المالية ، والذي كان يسري وقت صدور
القرار بانها : خيبة الدمي على الماملين بهذه المؤسسات عملا باحكام

القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ، قد نص في المادة ٦٦ منه على أنه « يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو مرضية تنفوا من المتمتعين بجنسيتها الجمهورية العربية أو الأجانب - ويضع مجلس إدارة الشركة القواعد التي تسري في هذا الشأن مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الأجانب ، على أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة » ، وكان النابت أن الدفاع عن المؤسسة المدعى عليها لم يحدد العقد المبرم بين المؤسسة وبين المدعى باعتباره النظام القانوني الذي أقرضته المؤسسة لضبط العلاقة اللاتحجية القائمة بين الطرفين وفقا للنص المتقدم ذكره .

وجرى هذا الدفاع في جليغ براطل الدفوى على البنك بهذا العقد بحسبانه أساس هذه العلاقة وسندها فان التطبيق القائم بين العقد المذكور وبين نموذج عقد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ في شأن الموظفين المؤقتين المخاطبين بأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

هذا التطبيق القائم بين العقد وبين النموذج المذكور ، الذي وضع أصلا للموظفين عائلية الدولة لا للمؤسسات العامة - كالعائلة المؤقتين - لا يصح أن يكون سندا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد تطبيق العقد المذكور في مجال العلاقة التي تربط المدعى بالمؤسسة المدعى عليها ، طالما أن هذه المؤسسة قد استعانت بشروط نموذج عقد الاستخدام المشار اليه واراضتها أساسا لتنظيم العلاقة اللاتحجية التي تربطها بالمدعى عملا بسلطانها المقررة في المادة ٦٦ من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

سالف الإشارة اليها .

هذا ومن ناحية أخرى فان المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تنص على أن « يسرى على العاملين بالمؤسسات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقوانين المنظمة لها - لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر استفاداً بالاعتناء لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً من قانون العمل » ، وتنص المادة الثانية على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والتعامل النص على أن تعتبر هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متكاملاً للعقد المبرم

بين الشركة والعامل « ومتى هذين النصين ، أن الطبيعة اللاحقة للعلاقة التي كانت تربط المؤسسة العامة بالعاملين فيها لا تطابق مع تضييق عقود عمل مع هؤلاء العاملين . وأن هذه العقود التي تعتبر جزءاً مهماً للنظام اللاحق الذي يسيطر هذه العلاقة ، وأجبة التطبيق فيها قد يرد بها من شروط تكون أكثر سخاء للعاملين المفسر إليهم . ومن ثم لا يكون صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول باستبعاد الأحكام التي تضمنتها عقد الاستخدام المبرم مع المدعى من مجال العلاقة الوظيفية القائمة بين الطرفين فيما تضمنته من شروط تتعلق بتجديد العقد في حالة عدم الأخطار بالرغبة في إنهائه في خلال المأمدة القانونية التي حددتها شروط العقد المذكور .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن البند « ٨ » من المادة ٥٦ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وأن كانت قد نصت على « انتهاء العقد بمدة » باعتبارها أحد أسباب انتهاء الخدمة بالنسبة للعاملين المفسر إليهم ، إلا أن الثابت في الحالة المطروحة أن مدة العقد المبرم مع المدعى لم تنته في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ على ما ذهبت إليه المؤسسة المدعى عليها وجازها فيه الحكم المطعون فيه . وإنما ثبت أن هذه المدة تجددت لمدة أخرى مساوية تنتهي في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ عملاً بنص البند الأول من العقد المذكور الذي جرى نفيه على أن مدة العقد سنة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهي في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ (ما لم تنتهي قبل ذلك بالكيفية المذكورة بعد ويتجدد لمدة أخرى مساوية لتلك المدة ما لم يعلن أحد الطرفين الآخر قبل نهاية المدة بشهر برغبته في إنهاء هذا العقد ويستمر ، التجديد بعد ذلك بالشروط نفسها) . وما دام العقد قد تجدد وفقاً لهذا البند لعدم قيام المؤسسة بالأخطار عن رغبتها في إنهائه قبل انتهاء مدته بشهر إذ قد تراخى هذا الأخطار على ما هو ثابت في الأوراق حتى ٢٧ من يونيو سنة ١٩٦٦ فانه يكون من حق المدعى أن يستمر في الخدمة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ كما لم يقرر المؤسسة لاستبعاد مبررة تخفيض لرقابة القضاء - فصله بالتطبيق لنص البند الخامس من العقد أو إنهاء العقد أصلاً للرخصة المخولة لها بالبند السابع منه ، وهو ما لم تلجأ إليه المؤسسة بالنسبة إلى المدعى أو تدعيه .

ومن حيث انه لا ينال من النظر المتقدم أن الاذن التنفيذي رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من ادارة شئون العاملين بالمؤسسة المدعى عليها تعيين المدعى لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهي بنهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ذلك أن هذا الاذن التنفيذي الذى لا يمدد فى حقيقته أن يكون اجراءا تنفيذيا لذات العقد المبرم مع المدعى ليس له - فى ضوء ما سلف الاشارة اليه من أحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يعتل من شروط هذا العقد أو يقيد به اذ أن العقد المذكور هو وحده المرجع فى ضبط العلاقة الثابتة بين الطرفين وفى التعرف على نية المؤسسة المدعى عليها دون الاذن التنفيذي المنو منه .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون تصرف المؤسسة المدعى عليها بانتهاء العقد على خلاف أحكامه خطأ موجبا لتعويض المدعى من الضرر الذى أصابه بسبب هذا التصرف الخطي وتقدر المحكمة هذا التعويض ببلغ ١٢٠ جنيهًا للأسباب التى أثبتت عليها المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية تقديرها لهذا التعويض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فمن ثم يعمى الحكم بطلانه والقضاء بأحقية المدعى فى تعويض قدره مائة ومشرون جنيها من الاضرار التى أصابته بسبب انتهاء المؤسسة العقد بغير مراعاة لتجديده مدة سنة أخرى تنقضى فى ٣٠ منه يونيو سنة ١٩٦٧ ، مع إلزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ١١٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

اتراج وظائف ذات ربط ثابت بجزائية احدى المؤسسات - تعيين العامل على احدى هذه الوظائف لا يعنى استحقاقه كمال الربط المقرر لها وانما تترخص فى ذلك الجهة الادارية وفقا للقوانين والوائح المنظمة لشئون العاملين ولا يستحق العامل سوى المرتب الذى يحدده قرار تعيينه اذ أن مجرد تعيينه فى احدى هذه الوظائف لا ينشئ له حق فى تلقى الربط

الدرج لها بالميزانية وانما المرجع في ذلك الى القواعد القانونية المنظمة
للتعيين فيها والقرارات الادارية القوية التي تصدر بالتعيين وفقا لها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن بني على سبب مؤداه ان مفهوم الربط الثابت
في الميزانية وجود درجات تسمح بالتعيين عليها ، ولا يعنى ذلك ان الموظف
الذى يعين على احدى الوظائف ذات الربط الثابت يستحق كامل الربط
المقرر لها ، وانما معناه ان ترخص الجهة الادارية فيها دون ذلك
لمورود وظائف ومرتبات في الميزانية لا ينشئ حقا مباشرا للموظف في
الميزانية بل ان تحديد مرتبه ، بعد تعيينه ، مرهون بجدول المرتبات كحد
اقصى لا يجوز تجاوزه .. ولذلك فلان الحكم محل الطعن يخالف الواقع
والقانون وقضاء المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه يبين من ملف ختمة البدعي انه عين بموجب القرار
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من عضو مجلس الادارة المنتخب للهيئة العامة
للبرق في ١٩٥٧/٦/٢ بمائة اساسية شهرية قدرها تسعة جنيهات
لمدة ستة اشهر تمت الاختيار اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في
١٩٥٧/٥/٢٨ ، على ان يمنح على ما نص عليه في المادتين ٣٢ مكافأة بها
يصصل بمجموع ما يتقاضاه الى خمسة عشر جنيها شهريا شللا اعانة
الفلاء وجميع العلاوات الاضافية الاخرى ، ووضع اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١
في درجة كاتب باول مربوطها وقدره تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من
١٩٥٧/٥/٢٨ ودرج مرتبه بالعلاوات بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة
١٩٥٨ بتسوية حالات موظفي الهيئة على الدرجات الواردة في ميزانياتها
للسنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ بعد تحديد ثنائياتها بداية ونهاية ، بدلا من
الوضع السابق عليها برصد ربط ثابت اجمالي لكل وظيفة - وفي ١٩٥٨/١/١٣
ضمنت للبدعي في الدرجة التي وضع عليها مدة خدمته السابقة على
تعيينه بالهيئة والتي تقاضاها بوزارة العدل من ١٩٥٤/٤/٣٠ حتى تركه
المعمل بها في ١٩٥٧/٥/١٧ قبل تعيينه بالهيئة وذلك طبقا لاحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في تعيين حسين حبيب محمد العنبل
السابق في الدرجة والمرتب واعيد حساب مرتبه ودرجته ، بحيث منح
الدرجة التالية باول ربطها في ١٩٦١/١/٣٠ .

ومن حيث أن المدعى لا يعدو موظفا معين على غير درجة ، في الفترة المشار إليها في وظيفة كاتب ، المدرج لها في ميزانية الهيئة للثبوت اعتماد اجمالي حسب على أساس تقدير ربط ثابت ، يجري الصرف منه على من يعين عليه من الموظفين في حدود العدد المعين في الميزانية على أن يمنح كل منهم ما يستحقه من راتب طبقا للقوانين واللوائح المنظمة للتميين في هذه الوظائف ، والتي ينشأ عنها الحق في تلقى هذا المرتب حسبما تعينه احكامها ، واليها يستند المركز القانوني الذاتي للموظف الذي ينشأ بمقتضى القرار الفردي الذي صدر بتعيينه لها وبه يتحدد تركزه القانوني في الوظيفة بإثارة من مختلف التواخي ومنها تخفيض المرتب الذي يستحقه عند قبليه بأعبائها بمقدار ما تنص عليه تلك القوانين واللوائح من تقدير لهذا المرتب ابتداء وانتهاء أو تدريجا بالصلوات الدورية الى الدرجات الاعلى من درجات جداول الوظائف والدرجات والمرتبات التي تضمنها ، والتي يرصد الاعتماد المالي للإلزام في الميزانية لادائها تمتد تحتل السبب الموجب لاستحقاقها اذ الميزانية بحسب طبيعتها لا تتضمن أية قواعد موضوعية في الخصوص. وهي في تقديرها لمجموع الرواتب أو مفرداتها تبلغ لها تقرر القوانين واللوائح المنظمة لقواعد التوظيف منها ما تملو بتحديد المرتبات . ويقتصر دور الميزانية بمسما يتعلق بجانب المصروفات وكفاءة عملة ، على اجزاة صرف الاعتمادات المقررة في الاغراض المبينة بها فيها رصبت وخصصت من اجله دون تجاوز على أن يجري الصرف ذاته متى تحقق موجه وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لموضوعه والتي ينشأ عنها وتستند اليها العقود والمراكز القانونية التي هي ترتيب عليها الحقوق المستوجبة. لالتزام الجهة الادارية المتفقة في أصلها اذ الأمر في الميزانية لا يعدو مجرد تعيين للتصانيف وتحديد للتصانيف وتصنيف للنفقات التي يجري الصرف منها وعلى هذا فإن اعتمادها في ميزانية جهة ادارية للصرف منها في باب رواتب الموظفين الذين يعينون على وظيفة معينة ، ولا ينشأ عنه بذاته حق هؤلاء في تلقى الرواتب المعتمدة وانما المرجع في ذلك اصلا الى القواعد القانونية المنظمة لشئون التعيين فيها والقرارات الادارية الفردية التي تصدر بالتميين وفقا لها .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق — فما كان مرتب المدعى المعين

على غير درجة قد حدد بها نص عليه في قرار تعيينه فيها يخضع به على الاعتماد المخصص للتعيين في مثل وظيفته والوارد في ميزانية الهيئة في السنة التي عين فيها، يرتبط ثابتي يوم الاثنين لا يستحق أكثر من هذا الراتب ومن ثم فإن دعواه والحالة هذه تكون على غير أساس خالصة بالرفض موضوعا ويكون حكم محكمة القضاء الإداري محل الطعن مخالفا للقانون فيما قضى به من استحقاقه لأكثر من هذا الراتب .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن في محله ويتعين لذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى وإلزام الطعون غرضه المصروفات .

(طعن رقم ٧٧٦ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣٨٨/١٢/١٧) .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المادة :

صدور قرار جمهوري بتعيين الموظف في إحدى المؤسسات العامة أو إحدى الشركات - اعتبره انتهاء طريق التعميل بقرار جمهوري وليس من قبيل الاستقالة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٠٧ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن تنظيم موظفي الدولة تنص على أن « تنهى خدمة الموظف (العين على وظيفة دائمة لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .
- (٢) عدم اللياقة للخدمة صريحة .
- (٣) الاستقالة .
- (٤) المنزل أو الحالة - إلى المعلن بقرار ثانين .

(٥) الفصل بسبب الغاء الوظيفة .

(٦) الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء .

(٧) فقد الجنسية المصرية .

(٨) الحكم عليه في جنسية أو في جريمة مخلة بالشرف .

(٩) الموت .

ومناد هذا النص ان المشرع قد حدد حالات انتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تحديداً وأردا على سبيل الحصر ، ومن ثم يتعين معرفة سبب انتهاء خدمة الموظف الذي يصدر قرار بتعيينه في إحدى المؤسسات العامة والشركات .

ومن حيث ان هذا الموظف الذي يصدر قرار جمهوري بتعيينه عضو مجلس إدارة منتخب ، يعتبر هذا القرار قد تضمن أمرين أولهما : إنهاء خدمته في وزارة الخزانة والتمويل تعيينه عضو إدارة منتخب للشركة المذكورة وبذلك تكون خدمته في الحكومة قد انتهت بقرار جمهوري أي بطرق الفصل طبقاً للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون موظفي الدولة .

ولا وجه للقول بأن خدمة مثل هذا الموظف قد انتهت بالاستقالة استناداً الى أن طلبه تسوية معاشه من مدة خدمته في الحكومة وانتقاله بقرار تعيينه في الشركة المذكورة يعتبر بمثابة تقديم طلب استقالة ، لا وجه لهذا القول .

أولاً : لأن امتثاله لتنفيذ هذا القرار وطلب تسوية معاشه لا يمثل إرادة حرة له في ترك خدمة الحكومة إذ أن ثبت التزام أدنى على عاتقه بتنفيذه حتى لا يتخلف عن القيام بخدمة عامة تستلزمها النظم الحديثة في الدولة وهي نظم تقتضي الاستعانة بخبرات موظفي الدولة في مختلف الهيئات والمؤسسات .

ثانيا : ان قبول الاستقالة قرار ادارى يستلزم توافر سببه أولا وهو تقديم طلب الاستقالة ومن ثم فلا يجوز القول بان امثال الموظف المذكور لقرار تعيينه في الشركة المشار اليها وطلب تسوية معاشه عن مدة خدمته في وزارة الخزانة يعتبر طلبا للاستقالة لان مقتضى هذا القول ان يكون السبب في قرار قبول الاستقالة لاحقا على القرار ذاته .

ثالثا : ان رأى الجمعية قد استقر على ان الموظف الذى يعين في مؤسسة عامة يسرى على موظفيها قوانين المعاشات يظل معاملا بقانون المعاشات الذى كان معاملا به قبل تعيينه في المؤسسة العامة وتعتبر مدة خدمته في كل من الحكومة والمؤسسة العامة مدة متصلة في خصوص تسوية معاشه واساس هذا الرأى هو ان مثل هذا الموظف لا يعتبر مستقبلا من الحكومة ، ومن ثم فان التسوية في المعاملة تقتضى عدم اعتبار الموظف الذى يعين في مؤسسة عامة لا ينتسح موظفوها بقانون المعاشات أو في احدى الشركات مستقبلا من الحكومة .

رابعا : ان تخفيض المعاش في حالة استقالة الموظف مبنى على ان تركه خدمة الحكومة بعد ان استشار برأئته ارادة الحكومة في انتهاء خدمته يخل بالاسس الحصلية للمعاش مما يقتضى تخفيضه في هذه الحالة ، أما بالنسبة الى الموظف الذى يعين دون سعى منه في احدى المؤسسات العامة أو الشركات تطبيقا للنظم الحديثة في الدولة على نحو ما سبق بيانه فلا يكون ثمة اسس لتخفيض معاشه .

(ملوى رقم ٥٤١ — في ١٨/٥/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبحث :

الفقرة الثانية من المادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
المضافة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — اجازت للعامل
بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ان يتقدم لتسجل وظيفة داخل المؤسسة

أو الوحدة الاقتصادية المعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته — هذه الطريقة
تستغل الوظائف بتتالي مع الترقية وتعتبر من قبيل التعمين الجديد .

ملخص التلوي :

أنه بالنسبة للحالة الأولى للخاصة بالسيد ... ، فإن هذا
العامل لا يعتبر مرقى إلى الوظيفة المعين بها وإنما يعتبر معينا تعيينيا
جديدا مما يترتب عليه من آثار في خصوص تحديد المرتب الذي يتقاضاه
وموعد ملاوته الخيرية ، ذلك أن المشرع بعد أن أورد في صدر المادة
١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الأصل العام في الترقية وهو
« إن تكون الوظيفة خالية وفي الفئة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح
للترقية مستوفيا لشروطها » عاد فأورد حكما جديدا تضمنته الفقرة الثانية
من المادة المذكورة لصيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧
بمقتضاه أجاز للعامل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل
وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته
وذلك إذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المعلن عنها ، وهذه الطريقة
لشغل الوظائف تتتالي مع الترقية للأسسبب الآتية :

١ — إن الترقية تكون إلى الفئة الأعلى مباشرة وهو أصبل عام ردم
المؤرخ في صبحر المادة ١٦ سلبية الذكر في حين أن الفقرة الثانية من
هذه المادة تجيز للعامل أن يتقدم لنفسه وظيفة تتجاوز فئة وظيفته دون
تعيد بالفئة التالية لها مباشرة .

٢ — إن المشرع استلزم في شغل الوظيفة أن يتم من طريق مسابقة
عامة يعلن عنها التزاما بذهلة النهج الذي قرره المشرع في التعمين طبقا
للمادة ٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام وسوى في ذلك بين التعمين
من خارج المؤسسة ومن داخلها .

٣ — إن الفقرة الثانية من المادة ١٢ سلبية الذكر لا تهدد مراعاة
ولا ضمان أن العامل المعين بمقتضىها يتقدم مرقى ، بل يروى بها وبرة « أو
يتقدم لشغل وظيفة أعلن عنها » وعبرة « إذا توافرت فيه شروط شغلها »

للوظيفة المعلن عنها « وهما عبارتان بتألفان العبارات التي وردت بخصوص التعيين في المادة ٥ و ٦ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام حيث استعمل المشرع لفظ يشغل بمعنى يعين .

وقد يقال بأن الفقرة الثانية من المادة ١٢ وقد وردت استثناء من الفقرة الأولى الخاصة بالترقية ولذا فإن التعيين بمقتضاها يعتبر ترقية من نوع خاص ولو كان يعتبر تعيينا جديدا لاوردها المشرع ضمن نصوص اللائحة الخاصة بالتعيين ، ولكن هذا القول مردود بأن المشرع لم يلتزم بجميع الاحكام الخاصة بالتعيين في مكان واحد من اللائحة بليل انه اورد في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ نظام العمل بالقطعة او الانتاج او العمولة وهو تعيين من نوع خاص ضمن الفصل الخاص بحوافز الانتاج كذلك لا يجوز الاحتجاج في هذا الشأن بما ورد في المذكرة الايضاحية للتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ من ان التعيين طبقا للمادة ٢/١٢ لا يعتبر تعيينا جديدا ولا نقلا في حكم الملتحقين ٧ و ٢٣ من اللائحة ، لان ما ورد في المذكرة الايضاحية لم يرد له صدى في التفسير التشريعي ذاته الذي لم يتعرض للتكليف القانوني للتعين بل اكتفى بتقرير الحكم بجواز التقدم لشغل وظيفة اعلى ، هذا فضلا عن ان المقصود بالتفسير التشريعي بيان ان التعيين طبقا للمادة ٢/١٢ من اللائحة ليس مقصورا على العاملين داخل المؤسسة او الوحدة الاقتصادية بل يشمل ايضا العاملين في المؤسسة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وبالفحص وانه في الحالتين استثناء من حكم المادة ٧ من اللائحة التي تقضى بعدم جواز التعيين بوظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فئات لا تتجاوز فئاتهم الاصلية وبمميزات لا تتجاوز مرتبتهم الاصلية ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، لما العاملون الذين لم يتركوا الخدمة ويجوز تنظيم وفقا لقواعد النقل المقررة في هذا الشأن .

(ملحق رقم ١٣٦٢ - في ٢٧/١٠/١٩٧٠) .

القرار الثاني

الترقية

المادة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالتركيب الصغيرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة والقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ — جعلت منطقتي الترقية إلى وظائف الطائفة من السادسة إلى الأولى هو الاختيار على أساس الكفاءة على أن تؤخذ التقارير الدورية في الاعتبار — إجراء الترقية دون اعتماد بالتقرير الدورية يجعلها مخالفة للقانون .

ملخص الحكم :

إن مبادئ نصوص المواد ١٦ و ١٧ و ٢٠ من لائحة نظام العاملين بالتركيبات العامة للمؤسسات العامة الصادر بهذا القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة بموجب القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ — يفاد هذه النصوص أن منطقتي الترقية إلى وظائف الطائفة من السادسة إلى الأولى هو الاختيار على أساس الكفاءة وعلى أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مناصب الكتابة بين المرشحين للترقية التقارير الدورية التي يخضع لها جميع العاملين عدا أعضاء مجلس الإدارة والتي أوجبت اللائحة أعدادها على الوجه المبين في مادتها السادسة عشر ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية الطائفة اسم تضع تقارير دورية عن عام ١٩٦٥ عن العاملين من الفئة الثانية ومن بينهم المطعون ضده فإن الترتيبات التي أجرتها في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ من تلك الفئة إلى وظائف الفئة الأولى تكون قد أجريت دون مراعاة لهذا الإجراء الذي أوجبه صراحة نصوص اللائحة المشار إليها وبالتالي دون أن تأخذ بالتقرير

الجمهورية في الامتياز منه بخصر منحصر للكافة بين المرشحين للترقية للأمر
لغذى يجعل هذه الترتيبات مشبوبة بموجب مخرطة القانون .

ومن حيث أنه لا وجه لتسايفيت لاية الجهة الإدارية المخصصة من
لجنة شؤون المائتين حين الترتيبات النظر في ترقية المرشحين للجنة الأولى
انضم اليها وجيرو العموم بالمناطق المختلفة وذلك للاسترشاد بأرائهم في
اختيار الأصلح من المرشحين للترقية وانها بذلك تكون قد قامت مبنى
بتقدير كلية المرشحين ويكون لهذا التقدير قوته القانونية ، لا وجهه
فذلك مادام قد ثبت أن لجنة تكون للمصالحين بتفطن للتوزيع على جميع
الإدارية المماثلة لم تضع - بالاسترشاد أو بغير الاسترشاد من انضم
اليها من محيرى العموم بالمناطق - تقارير دورية عن المصالحين بالمعنى
الخاصة بالمرشحين لوظائف اللجنة الأولى وإن في ذلك المنهال من جانبها
لاجراء جوهرى فطالبه الشارح سرابحة ليكون منحصر باله جوده والاعتبار به
تقرير من جهة الكفاية للاختيار ولا يغير من ذلك مقررته والمماثلة - فيما
عمله من أوراق بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ - من أن بعض المرشحين
للى لجنة الأولى في الحركة المظعون فيها وضعت منهم بتقرير دورية من
عام ١٩٦٤ بأن المجلس منهم تبدى نقل منها الى جهات أخرى وله
بالبعض الآخر لا توجد بملفات بعضهم التقارير المطلوبة ، بل إنه إن ذلك يؤكد
ما سبق أن قررته من انفعالها لوضع تقارير دورية من المصالحين المذكورين .

(ملحق رقم ٢٨٢ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/١٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المادة :

سريان احكام لائحة للمعالمين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
الصنكر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٦٩ على المعالمين
بالمؤسسات العامة اعتبارا من ١٩٦٢/٥/٩ تطبيقا لقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ - نصي الملتين ٦٢ و ٦٤ من اللائحة
المشار اليها من مقتضاه الاخل بنظام توصيف وتقييم الوظائف وإلى انفسه

هذا النظام منوط بصحور قرار مجلس الوزراء باعتماد جداول تعادل وظائف المؤسسة - نتيجة ذلك - تعيين المركز الوظيفي للمعلمين بالمؤسسات التعليمية اعتباراً من ١٩٦٢/٥/٩ وعدم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات جزئية إلى أن يتم التعادل - صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة في ١٩٦٤/٧/١٢ بتسوية حالات المساعدين الفنيين بها قبل اعتماد جداول تقييم وظائف المعلمين في ١٩٦٤/١٢/٢٨ - تضمن هذا القرار ضم مدة خدمة المعلمين الذين تسلمهم على خلاف اللائحة - بطلانه .

ملخص الحكم :

انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة الذمى انه حصل على دبلوم المدارس الصناعية الثانوية سنة ١٩٥١ . وعين في ١٩٥٢/٨/١٥ « معاون حركة لاسلكي » بالدرجة الثامنة بالكادر الفني المتوسط بالهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ورتى إلى الدرجة السابعة « مساعد فنى لاسلكي » في ١٩٥٥/١٠/٢٠ ثم نقل إلى المؤسسة الذمى عليها اعتباراً من ١٩٦٢/٧/١ على وظيفة درجة سابعة بالكادر الفني المتوسط . ورتى للدرجة السادسة من ١٩٦٢/١٠/١٦ ، وفي ١٩٦٥/٦/٢٠ سكن الذمى على وظيفة « مساعد مشرف » فئة سابعة طبقاً لجدول توصيف وتقييم وظائف المؤسسة ورتى للفئة السادسة من ١٩٦٨/١٢/٣٠ . كما عين من مطابقة قرار مجلس إدارة المؤسسة المدمى عليها الصادر في ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ انه نص على « الموافقة على اعتبار المساعدين الفنيين معينين جميعاً بأجور توازى بداية مربوط الدرجة السابعة وذلك من تاريخ بدء التعيين الأول لكل منهم مع عدم صرفه غرورق من الماضي وبحيث لا يترتب على ذلك سوى ان يحاسب لكل بنهم مدة خدمته السابقة على حصوله على الدرجة المتسبغة في اقدمية هذه الدرجة الأخيرة بحيث ينتظم ترتيب اقدمياتهم مع التواريخ الفعلية تعيينهم » . وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية بتسوية حالات المساعدين الفنيين على الأساس المتقدم تنفيذا لقرار مجلس الإدارة السابق الأمر الذى يستفاد منه عن هذا القرار انها تضى بضم مدة خدمة سابعية لكل من المساعدين

«التعيين المباشر اليهم من مدة خبته السابقة على حصوله على الدرجة السابقة في احدى هذه الدرجات» .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة العامة للسبينا والاذاعة والتلفزيون المبول به من ٨ يناير سنة ١٩٦٣ تبين انه ينص في المادة (٢) منه على ان هذه المؤسسة هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولها الشخصية الاعتبارية . حين تم يسرى على العاملين احكام لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين احكام اللائحة المذكورة على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث ان المادة (٦٣) من لائحة نظم العاملين بالشركات العامة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويتضمن الجدول وصفه كسل وظيفية وتحديد واجباتها ومسئوليتها والاشتراطات الواجب توافرها حين يشغلها وتعيينها وتصنيفها في فئات » . كما تنص المادة (٦٤) بان « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه جالدة السابقة ، ويضطر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي . ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية » . مما تقدم ان اللائحة المذكورة اخذت بنظم توصيف وتقييم الوظائف وان شغل الوظيفة منوط بتوافر شروط شغلها المقررة بجدول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة ، وان نفاذ هذا النظام منوط بصور مجلس الوزراء باعتماد جداول تعادل وظائف المؤسسة ، ومن ثم فانه يتعين ترتيبا على ما تقدم تجريد المركز الوظيفي للعاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بعدم جواز ترتيبهم او تسوية حالتهم او منحهم علاوات

مقررة التي بان يتم تعديل الموظفات بترك المؤسسة . . . والله لا يجوز لمجلس إدارة المؤسسة ان يصدر بقرار منه احكاما تقفله الاحكام الانتخابية الصادرة بإداة اعلى مرتبة هي القرار الجمهوري المشار اليه .

ومن حيث ان قرار مجلس ادارة المؤسسة المدعى عليها السابق الصادر في ١٢ من يولييه سنة ١٩٦٤ بضرورة حالات المساعدين الفنيين بهذه المؤسسة والذي يطالب المدعى بتطبيقه على حالته انما صدر بعد صريحان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر اليها على العاملين بهذه المؤسسة . وبذلك احتداد جداول تقييم وظائف العاملين بها الذي صدر بقرار من مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ . ومن ثم بان القرار المذكور يكون قد خالف احكام هذه اللائحة الصادرة في الفترة التي يتبعها تجدد اوضاع العاملين بالمؤسسة خلالها لغير التام التعادل ، واذا صدر القرار التنفيذي رقم ٧٤ في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٥ — وتبطل تسكين العاملين بالمؤسسة في وظائفهم طبقا لجداول التعادل الذي تم في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٦٥ — وقضى هذا القرار بتسوية علاقات المساعدين الفنيين ومنهم بسند خضنة سابقة لهم رغم عدم جواز هذا التسميم بعد سريان لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المتناول اليها على هؤلاء العاملين ، والتي لا تعرف نظام ضم عدد الخفصة السابقة ، فانك القرار التنفيذي المشار اليه يكون قد صدر باطلا لمخالفته للقانون ، وذلك لان هذا النظام انما يطبق على العاملين في الشركة يقتضى القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب عدد المعسل السابقة في تجميع الدرجة والمرتبة والتجديسة الموجهة للمعامل تنفيذها للباقيين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم العاملين من موظفي الدولة ومنها شريعتان لا يطبقان على العاملين بالمؤسسات العامة . . .

(تلغى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٦ في — جلسة ٢٥/٥/١٩٦٦) .

قائمة رقم (٢٢٠) .

الجلسة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ مصادق . قرارات المؤسسات العامة بقرارات العاملين او بعضهم عند موافقة في الحكومة .

١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول وتقييم وثائق المؤسسات العامة -
التزيمات التي تتم بعد اعتماد جداول وتقييم وثائق المؤسسات العامة
لا يلحقها التصحيح»

ملخص الحكم :

لا وجه لما قد يثار من القول قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ مة منسح قرارات المؤسسات العامة بترقيات العاملين فيها المستوفية في فترة التجديد ، ذلك لأنه يبين من الرجوع إلى القرار الجمهوري المذكور أنه نص في المبدأ الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام تراشي رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشر اليهنا تعتبر صحيحة القرارات الإدارية الصادرة بترقيات أو منح علاوات العاملين بالمؤسسات العامة في الفترة من ١٩٦٢/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول جداول وتقييم وثائقهم » ، وذلك لحكمة سبغة كلف عنها المخرج في المذكرة الإيضاحية لهذا القرار مؤداها أن مقتضى أعمال حكم المادة ٦٤ من لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هو تجريد أوضاع العاملين حين انقضاء تقييم وثائقهم ومعالجتها والابتعاد من ترقيتهم أو منحهم علاواتهم ، وأذ صدرت بعض القرارات على خلاف هذه القاعدة فقد رأى استصدار قرار جمهوري باعتبار منسح القرارات التي صدرت في الفترة التي عتدها هذا القرار صحيحة استثناء بخلاف حكمهم الإضرار بمن صدرت لهم القرارات وعدم نزوعه مؤثرهم ، وأذ كسائر الفئات من الأوقاد في اعتماد جداول وتقييم وثائقها المؤسسة العامة المحن عليها قد تم في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بضمها لغير حركة الترقية المطعون فيها بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٥ أي في تاريخ لاحق للفترة المحددة للتصحيح فإزاحة الترقية الصادرة خلالها ، فمن لم يظل القرار المطعون فيه باطلا لا يلحقه التصحيح الذي حده لسه نظرة معينة استثناء من أحكام القانون .

(ملعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٦٥ في ند جلسة ١٩٦٥/٥/١١)

قائمة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادتان ٣٥ ، ٣٧ من نظام المعلمين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نصها على جواز اعارة المعلم بموافقة الجهة المختصة بالتعيين لمدة اقصاها سنتان مع شغل وظيفته بصفة مؤقتة على ان تظلى عند عودته وجواز ايفاد المعلمين في بعثات او منح دراسية — اثر ذلك عدم جواز شغل فئات المعلمين والمعلمين بالترقية لما تنسم به من طابع النوام يتناقى مع التلقيت — لا محل للاستناد الى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لاختلاف صياغة المادة (٣٠) المشار اليها عن صياغة المادة (٤٦) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من نظام المعلمين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس للجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان « تكون اعارة المعلم بموافقة الجهة المختصة بالتعيين لمدة اقصاها سنتان » ويجوز بقرار من مجلس الادارة تجاوز هذه المدة في حالة الاعارة للخارج اذا دعت ضرورة العمل الى ذلك وتتصل الجهة المعار اليها بالالتزامات المالية المطلقة بالمعار وتدخل مسدة الاعارة في حساب المعاش او المكافاة ويجوز شغل وظيفة المعار بصفة مؤقتة على ان تظلى عند عودته .

وتشترط بموافقة المعلم كتابة على الاعارة .

وتنص المادة ٣٧ على انه « يجوز ايفاد المعلمين في بعثات او منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن المعلمين المدنيين بالدولة » .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظم الوحدة واحتياجات العمل
بعد اعتماد مجلس إدارة المؤسسة لهذا النظام » .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع وهو يخصص في شغل وظيفة المعار
بصفة مؤقتة قد أورد النص مطلعا فلم يخصص هذا النص بأن يكون
شغل الوظيفة بطريق التعيين دون الترقية ، إلا أن طبيعة الترقية تقوم
أصلا على الدوام إذ ليست هناك ترقية بصفة مؤقتة ، وبالتالي في حين
يجب النص أن تخلى الوظيفة عند عودة المعار المعار وهذا لا يتأتى
إلا إذا شغلت الوظيفة بطريق التعيين المؤقت أو النذب وهو طبيعته
مؤقتا ولهذا كان نص المادة ٢٩ من لائحة المعارين بالشركات الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المقابلة لهذا النص يقضى
بأنه « ويجوز للشركة عند الضرورة شغل درجة المعار بعقد محدد
المدة » .

ولا محل للاستناد إلى التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لقانون
نظم المعارين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي نص في المادة الثالثة
منه على « أن مقتضى حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند أعارة أحد المعارين يجوز شغل وظيفته بدرجةها
وذلك سواء من طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة
التي تمارس حق التعيين » وذلك لاختلاف صياغة المادة ٣٥ من لائحة
نظم المعارين في القطاع العام الصادر به القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ من صياغة المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي
صدر هذا التفسير التشريعي في صدها إذ أن المادة ٤٦ من القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه تنص على أنه « ... عند عودة
المعابر المعار يشغل وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل أي وظيفة
خالية من درجتها أو يبقى في وظيفته الأصلية إذا كانت خالية أو يشغل
أي وظيفة خالية من درجتها أو يبقى في وظيفته الأصلية بصفة شخصية على
أن تسوى حالته في أول وظيفة تظلو من نفس الدرجة » في حين أن المادة ٣٥
من لائحة نظم المعارين بالقطاع العام سالفة الذكر تنص على أخلاء
وظيفة المعار بالقطاع العام لا يعرف هذا النوع من الدرجات .

وبن حيث انه بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة نظام المعلمين بالشركات المشار إليها من أن يكون أبناء المعلمين في طبقات أو منح دراسية وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن المعلمين الذينين بالخدمة انفسا تصد الاحكام المتعلقة بالترشيح للوظائف والمنح الدراسية وشروط منح الاجازات الدراسية والاجازات التي تنبع في هذه الاحوال وبالخدمة المالية وغيرها مما نص عليه القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ، ولم يتصد المشرع الاضطلاع في شأن وظيفة البعثات التي ما ينص عليه قانون المعلمين الذينين بالنسبة للتسليح وظيفته المبعوث خلال بعثته .

ومع ذلك فقد صدر قرار التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٦ لقانون نظام المعلمين الذينين بالخدمة وينص في مادته الاولى على أن « يكون شغل وظائف امضاء البعثات بصفة مؤقتة طبقا لحكم المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ المسلول اليه بطريق التعميم دون الترقية » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز شغل وظائف الممارين والمبعوثين الى الخارج من المعلمين بالؤسسة المصرية العامة للخدمة بالخدمة بطريق الترقية عليها .

(الحذى رقم ٧٨٢ - بتاريخ ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٩) .

مقتضى رقم (٢٢٢)

المادة :

التفصيل الفراد بالوزنة العامة للخدمة للخدمة العامة ١٩٧٢/٧١
والذى يجب التؤسسة العامة لخدمة تقيم وظائفها بشرط موافقة وزارة
الفرزاة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتقويم والادارة وعدم مجاوزة
الاعتبارات بالدرجة للوفيات بميزانية المؤسسة - تقيم احدى المؤسسات
باعدة تقيم وظائفها او استحداث وظيفة جديدة من المصنوع على

بموافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
— بطلان تلك الاجراء ومن ثم لا تصبح الترقية على الوظيفة العامة
تعيينها ولا يقتضى التوافق الصالح بها من الاعلاء بنوات بمسلك القطر .
بالاخذ لاستخدام المحل الذى ورد عليه .

مقتضى الحكم :

ومن حيث ان القطاع العام كما نظمه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١
باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ورقم ٦٠
لسنة ١٩٧٩ بتصدار نظام العاملين فيه ، كانت المؤسسة العامة
تخضع فيه من الشركات التابعة لها من وجوه يقتضيها اختلاف باهيتها
القانونية من تلك الشركات ، وينص على تلك الوجوه بعضها فى قوانين
القطاع العام وبعضها الاخرى فى سائر القوانين وتتكامل احكام
تلك الوجوه ولا يجرى نسخ بينها . بينما كانت الموازنة التشغيلية
للشركة وهيكلها التشغيلى ، فقد تم ازلتها بعد اغتياها مجلس ادارة المؤسسة
العامة والوزير المختص ، كانت موازنة المؤسسة العامة من الموازنة
العامة للدولة لا تنفذ الا بعد موافقة السلطة التشريعية على اعتباراتها
المختلفة بقانون ربطها ، ولا يجوز ، اذا ما فوضت تلك السلطة فى تعديل
بعض تلك الاعتمادات ، ان يتوسع فى محل هذا التفويض ولا ان يتجاوز
من شئ من شروطه فاذا رخص التأثير الوارد بالموازنة العامة للسنة
المالية ١٩٧٢/١٩٧١ فى اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات العامة ، ولكن
ما يشترطه لذلك موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز
المركزى للتنظيم والإدارة مع مراعاة عدم مجاوزة الاعتمادات للربطيات ،
فذلك شروط ثلاثة تميزه ، ينفع احدهما من ان يزيد تعديل الوظائف
شيئا فى اعتماد مرتبطها الكلى ويبقى التعديل بالتغيير المتبادل فى مفردات
الوظائف المعتمدة بغير زيادة فى اعباء الموازنة العامة ، ويكسب الشرطان
الاخران لقرار التعديل ان يؤخذ فى اعداده بالطريقة التى اتبعته
فى اعداد الاعتماد الذى يتناول مناصره بالتغيير ، من موافقة وزارة
الخزانة عليه بشروع الموازنة العامة ملحقا مع السياسة الاقتصادية
الاجتماعية التى تصدر عنها تلك الموازنة ، ومن الاستئناس برأى
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيها يقتضى حسن تنظيم الوظائف فى

تزيينها وتقييمها بالؤسسة العملية ومدى تحققه فيها اقترحه مجلس ادارتها تمديدا لما ارتاه الجهاز من قبل عند اعداد الموازنة . ويترتب على ذلك ان اعادة تقييم الوظيفة الذى لم يعط بموافقة وزارة الخزانة او الذى لم يؤخذ رأى الجهاز المركزى للتظيم والإدارة فى مناسبته ، يكون قرار الوزير المختص الصادر باعتبارها مجاوزا التفويض ومخالفا للقانون ، وبصدوره باطلا لا توجد الفئة المالية المعدلة للوظيفة التى تصدها ولا تصح ترقية عليها ولا يتحصن القرار الصادر بها من الالغاء بقوات ميماد وذلك لاتعدام المحل الذى وزد عليه . واذا كان هذا فان الفئة ١٨٠٠/٤٠٠ التى صدر بها قرار وزير الاسكان اذ لم تستوف موافقة وزارة الخزانة ورأى الجهاز المركزى للتظيم والإدارة ، تعتبر غير قائمة قانونا وتكون ترقية المدعى عليها غير صحيحة مما يتر القرار الصادر بسحبها سلبا لوجه لما قضى به الحكم المطعون فيه من الغائه ، ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٨) .

الفرع الثالث

تسوية الحالة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قرر رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن سريان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة — يتمين على المؤسسة العامة تنفيذ ما ورد بالمادتين ٦٢ و ٦٤ من اللائحة المشار إليها في شأن توصيف وتماثل الوظائف والتابع القواعد التي وضعتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة عند تسوية حالات العاملين بها — العامل الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة للتوظيف وكان يشغلها فعلا يستمد حقه في أن يتم تسكينه عليها ومنحه الفئة المالية المقررة لها من أحكام اللائحة والقواعد الصادرة لتنفيذها بها مباشرة — القرار الذي تصدره المؤسسة العامة بنقل العاملين بها إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم التي كانوا عليها في ١/٧/١٩٦٤ دون اعتماد بالتوظيف التي التي يشغلها العامل يكون باطلاً ويتمين الحكم بالفئة — على الجهة الإدارية بعد ذلك أن تقوم بتسوية حالة العاملين طبقاً للقواعد السليمة — لا يجوز القضاء الإداري في هذه الحالة أن يتصدى بتسوية حالة المسمى والا جاوز حدود اختصاصه بأن يحل نفسه محل جهة الإدارة في القيام بعمل عليها أن تحريه ويخضع لرقابة القضاء الإداري — مثال — طلب المسمى بالحقية في تسوية حالته بتسكينه في إحدى الفئات المالية استناداً إلى

استبداده هذا الحق من أحكام رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والقواعد الصغرة تنفيذا له - ثبوت مخالفة المؤسسة العامة لهذه القواعد بقرارها المعلق على أساس الاعتماد بالدرجات التي كان عليها العاملون بها في ١٩٦٤/٧/١ - يتعين الحكم بإلغاء هذا القرار دون تصدى المحكمة لإجراء التسوية .

ملخص الحكم :

صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بثلاثة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وقرار سريان هذه اللائحة على العاملين بالمؤسسات العامة بملغى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وقد جاء بالذكر الأيضاحية لهذا القرار أنه « نظرا لأن طبيعة العمل بالشركات والمؤسسات المختلفة التي تختلف طبيعتها متشابهة ، كما أن العاملين في كليهما يعملون نفس التخصص الفني والاقتصادي المتعلق بشؤون الانتاج والتسويق والتمويل وغيرها ، ورفية في ازالة الفوارق بين العاملين في قطاع واحد خاصة وانهم يعملون في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، لذلك رؤى توحيد المعاملة لجميع العاملين في المؤسسات المثبتة والشركات التابعة لها » .

ومن حيث أن لائحة العاملين المشار اليها تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها لمن يشغلها وتبويبها وتصنيفها في فئات ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسات المختصة . » وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل » وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه باللائحة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي ينتج له بالتطبيق لأحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرأسي للوظائف طبقا للتنظيم الإداري في كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار إلا بعد

التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها اقتراح مجلس إدارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار إلا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ، ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بصورة حالاتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية ، ونع ذلك يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها أمانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة ، على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه فيمنصون مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيصة .

ومن حيث أنه تنفيذاً لأحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ سالفتي الذكر يتمين على كل مؤسسة اتباع الخطوات الآتية :

أولاً : توصيف وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاستحقاقات الواجب توافرها لمن يشغلها ، ثم تقييم هذه الوظائف وتصنيفها في فئات في حدود جدول المرتبات المرافق للائحة العاملين المتضمن ذكرها .

ثانياً : مطابقة وظائفها بالوظائف الواردة في جداول التقييم الملتزم بها ، ثم عرض هذه الجداول على مجلس الوزراء للتصديق عليها وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ هذا التصديق .

ثالثاً : تسوية حالات العاملين بها طبقا للجدول المعمدة بتعاقد الوظائف وذلك اعتبارا من السنة المالية التالية ، وتتم التسوية بتطبيق الاشتراطات الواجب توافرها لمقتضى الوظيفة على من يشغلها عملا ، فإذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح مستحقا للمرتب المحدد للفئة المالية المعروفة بالوظيفة .

وقد وضعت اللجنة الوزارية للتخطيط والإدارة بتعليماتها المنفذة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ القواعد التي تتبع منذ تسوية حالات العاملين في المؤسسات العامة والشركات الخادمة لهذا لتحقيق المبادئ التي

استلزمها المشرع من وضع لائحة العاملين ، ونستقرأ هذه القواعد يفرض
إنها تقوم على الأسس الآتية :

(أ) الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها قبل التقييم
والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التي قدرت لها ، وذلك
حتى يمكن وضع الشخص المناسب في العمل المناسب وبالأجر المناسب .

(ب) ضمان وحدة المعاملة والمساواة بين العاملين في الشركة
والمؤسسات .

(ج) الأخذ في الاعتبار بالراكز الفعلية لتساقط الوظائف الحالية وعدم
المساس بالحقوق المكتسبة ، ذلك أن العبرة بشغل الوظيفة بصفة فعلية
وممارسة أعمالها التي بها يكتسب الخبرة التي ينعكس أثرها على الوظيفة
التي تقرر صلاحيتها لها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه إذا توافرت في العامل الشروط
المتطلبية للوظيفة التي ثبت أنه كان يشغلها فعلا ، تلك الشروط التي
يراعى فيها مستوى المؤهل الدراسي ومدة الخبرة العملية التي تقدر
بعدد من السنوات قضيت في مزاولة عمل يتفق مع طبيعة أعمال هذه
الوظيفة ، فإنه من ثم يستحق تسكينه عليها وبالتالي منحه الفئة المالية
المقررة لها وهو في ذلك يستبد حقه مباشرة من لائحة العاملين وكذا القواعد
الصادرة تنفيذا لها .

ومن حيث أن المؤسسة العامة بعد أن قامت بإعداد جداول تقييم
وتعادل وظائفها وصنق عليها مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤
بمقرها عند التطبيق حدثت من الطريق التقييم وطرحت جانبها القواعد
القانونية السليمة التي كان يجب عليها اتباعها عند تسوية حالات العاملين
بها ، ولجأت إلى طريقة النقل انحكى التي تقرر اتباعها بالنسبة
للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
وذلك بنقل العاملين بهذا إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك إلى ما استندت إليه المؤسسة في

إجراء التسوية على أساس النقل الحكيم من أنها كانت تقوم بتنفيذ
 تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ذلك أن هذا الجهاز وإن كان
 مختصاً - طبقاً لتكوينه - بمصليات ترتيب الوظائف بالأجهزة
 المختلفة والتنسيق بينها وإجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة ، إلا أنه
 وهو بصدد مراجعة إجراءات التعادل لا يستطيع أن يأتي بقاعدة جديدة
 تخالف الأحكام الواردة في القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من
 شأنها التفرقة بين العاملين بالمؤسسات العامة من جهة ، ويتم تعادل
 وظائف هؤلاء بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
 بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة
 لدرجاتهم الحالية الصادر طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي
 يعقد بالدرجة الثانية التي يشغلها العامل ، وبين العاملين بشركات
 القطاع العام من جهة أخرى في شأنهم أحكام المادتين ٦٣ و
 ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي يعقد بالوظيفة
 التي يشغلها العامل ، لا يجوز ذلك مادام أن القرار الجمهوري رقم ٨٠٠
 لسنة ١٩٦٢ - وهو أداة تشريعية يطو في التدرج تعليمات الجهاز
 المركزي للتنظيم والإدارة - قد قضى ببيان أحكام لائحة العاملين
 بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة دون تفرقة في هذا الصدد ،
 وذلك ضماناً لوحدة المعاملة والمساواة بين الفريقين .

ومن حيث أن المؤسسة الطاعنة اذ اضرحت الأمر الاداري رقم ٧١٠
 في ١٢/١٠/١٩٦٤ متضمناً نقل العاملين بهذا إلى الدرجات المعادلة
 لدرجاتهم التي كانوا عليها في أول يونيو ١٩٦٤ - أي على أساس النقل
 الحكيم - تؤن ما اعتداه بالوظيفة التي يشغلها العامل ، فلها تكون
 قد خالفت بذلك أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبكون
 قرارها المذكور باطلاً لمعاد الإنسان الذي قام عليه ، ويتم من ثم الحكم
 بإلغاء ما أن تقوم الجهة الإدارية بتسوية حالة العاملين طبقاً للقواعد
 القانونية السليمة التي سنقت للإشارة إليها بمراجعة الوظيفة التي يشغل
 لديها أن العامل كان يشغلها ، وذلك من واقع ما يحتويه ملف خدمته من
 أوراق وقرارات إدارية تكون قد صدرت في شأنه ، وفي ضوء ما قد
 يقدم من مستندات تعين في هذا الصدد مع توافر الشروط المطلوبة من

جوهل دراسي ومدة خبرة ، على ان يؤخذ في الاعتبار المراكز البطولية
لشاغلي الوظائف وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ، وذلك كله حسبما
رأته في بادئ الامر اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة كما سلف
ببيانه .

ومن حيث انه مما قضى به الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المدمى
على النحو الوارد به نكته من المسلم ان القضاء الإداري لا يعطى رقبته
على أعمال الإدارة الا حيث يكون ثمة تصرف قد صدر منها أولا وذلك
حتى يتسنى له بعد ذلك بحث مدى مشروعية هذا التصرف ، اذ كي تعمل
الحكمة رقبته هذه يتعين بادئ ذي بدء ان تصح جهة الإدارة من
أرادتها بإجراء تسوية حالة المدمى وتصكينه على الوظيفة التي يشغ
لها . انه كان يشغلها وأن تتحقق من أن الشروط المطلوبة قد توافرت
في حالته ، فلا يجوز إذن للقضاء الإداري من تلقاء نفسه ان يتصدى بدماء
لذلك ، وان عمل ذلك يكون قد جاوز حدود اختصاصه وأخل بنفسه
بحل جهة الإدارة في القيام بعمل عليها أن تجريه هي أولا ولتحت
مسئوليتها ببراماة تطبيق القواعد القانونية السليمة ، ويكون تصرفها
بعد ذلك خاضعا لرقبة القضاء الإداري للتحقق من مدى مشروعيته
ومطابقته لأحكام القانون ، وإذا خالفت محكمة القضاء الإداري ذلك في
حكمها المطعون فيه بأن أجرت تسوية حالة المدمى فانها تكون قد
عقبت الصواب ، ويكون الحكم في هذا الشق قد خالف القانون ومن ثم
يتعين تعديله والقضاء بالقرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٤ فيها تفنيته
من تكل العاملين بالمؤسسة نقلا حكما الى الدرجات المصنفة لدرجاتهم في
أول يولية ١٩٦٤ على أن تسوى حالاتهم طبقا لجداول تقييم وتمادل
الوظائف بها وفق أحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهوري رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع الزام الجهة الادارية المصروفات

(ضمن ١٧٨ / لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧١/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المراد :

القواعد التي وافقت عليها اللجنة الوزارية والادارة والشاغلون

التشريعية في ١٩٦٥/١١/٥ بتقسيم بند المكلفات الشاملة بالمؤسسات العامة إلى درجات وتسوية حالة العاملين المعينين بمكلفات وذلك بوضعهم على الدرجات المتشابة - قواعد أخرى لا تلك المؤسسات العامة أن تمتنع عن تسوية حالة أحد العاملين بها إذ أنها لا ترفض في ذلك اثر ذلك صحة الحكم الصادر من المحكمة بإلزام جهة الإدارة بتفلاذ ما يلزم من اجراءات تسوية حالة المدمى على وظيفة مناسبة وفقا للقواعد المشار اليها دون أن يكون في ذلك تدخل من المحكمة في اختصاص جهة الإدارة وحلولها عليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن محكمة الغناء الإداري قد جاوزت اختصاصها بما تضمنه الحكم الطعن فيه بتكليف جهة الإدارة بتفلاذ الاجراءات لتقرير وظيفة مناسبة للمدمى في هيكلها التنظيمي ثم تسوية حالته عليها ، إذ أن المحكمة تكون بذلك قد حلت محل جهة الإدارة في اتخاذ هذا الاجراء ، وبغلا من ذلك فإنه لا يمكن وضع العامل على فئة مالية معينة الا اذا وجدت فئة مالية وتوافر في العامل شروط التعيين بها وصح قرار اداري ممن يملكه ، ومن ثم فإنه يمين اعتماد المبلغ اللازم لانشاء هذه الفئة لا يمكن وضع العامل على فئة ولما كان عمل المدمى كمنطوق جدارة العلاقات ، وكان الهيكل التنظيمي للمؤسسة التي عمل بها لا يسمح بوجود وظيفة صحيحة لخدم الحاجة اليها ، كما أنه يستحيل وضعه في وظيفة لا تتوافر فيه شروط شغلها وإن عدم وجود فئة مالية بالميزانية لوظيفة صحيحة ، وعدم جواز استحداث وظيفة جديدة لا يغطيها نظام العمل قيد حال دون وضع المدمى على فئة مالية أو استحداث وظيفة له .

ومن حيث أن قرار ربط الميزانية لاصمال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد وزد به التفسير التالي : يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحويل امتدادات المكلفات والاجور الشاملة إلى درجات او فئات وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشؤون التقنية بشرط ألا يتعارض على هذا التحويل لية تكليف افساسية .

وبجلسة ١٩٦٦/١١/٥ اعتمدت اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والشؤون

التبعية بناء على ما تم الاتفاق عليه من وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتخطيط والإدارة - قواعد تقسيم اعتمادات المكلفات والأجور الشاملة في المؤسسات العامة ونقل العاملين عليها إلى الفئة الجديدة ، وأصدرته وزارة الخزانة الكتاب رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بقواعد تقسيم اعتمادات الأجور الشاملة إلى فئات ونقل العاملين المعينين عليها إلى الفئات الجديدة في المؤسسات العامة ونصت هذه القواعد في البند أولا : الخاص بتقسيم اعتمادات المكلفات الشاملة إلى وظائف دائية على أن :

١ - تحدد الوظائف التي يشغلها عملا العاملون المعينون على بند المكلفات الشاملة وفقا هو ثابت بملف خدمتهم فإذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس إدارة المؤسسة .

٢ - إذا كانت هذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائية للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقسيم الوظائف حددت بها البنات المالية والاعتراضات المحددة لهذه النظائر .

٣ - إذا لم توجد بعضها نظائر ضمن الوظائف الدائية للمؤسسة والمصدق عليها جداول التقسيم - اتبعت الإجراءات الخاصة باستحداث وظائف نظيرها للقرار الجمهوري رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٦ ونصت في البند ثانيا الخاص : بنقل العاملين على أن :

١ - نوضح الخاضعون لهذه القواعد على الفئة المالية التي حددت وظائفهم طبقا للبندين رقم ٤ و ٣ من قواعد تقسيم المكلفات الشاملة إذا كانت منهم المتزايدات شغل هذه الوظائف ، ويشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاملة لوظيفة مماثلة .

٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ - ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠

تعتبر التسمية الجليل في الوظيفة المنقول إليها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١
بأن تاريخ تسميته إليها بالتقريب .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن القواعد المشار إليها قد تضمنت تحويل اعتمادات المكلفات الشاملة إلى فئات ونقل المعينين على هذه

الاعتمادات الى ثلث الوظائف المبالة للوظائف التي كانوا يقومون بعملها في ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ صدور موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والبلتون التنفيذية على تلك القواعد ، فلذا لم يوجد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وظائف مماثلة اتخذت الاجراءات - لاستحداث وظائف جديدة طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والعبارة في تحديد وظيفة العامل التي كان يقوم بعملها في ١٩٦٦/١١/٥ بنا هو ثابت ، بل في خدمته ، فان خلا ملف الخدمة من ذلك حدثت الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الأوراق ان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء قد ارسل الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمر الصحارى الكتاب رقم ١٧٢٨ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ متضمنا نقل المسمى من مؤسسة اخبار اليوم اليها ، وقد اصدر نائب مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمر الصحارى القرار رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ بنقل المسمى من مؤسسة اخبار اليوم الى المؤسسة المذكورة بمكافأة شاملة بمقدارها ٥٠ ج شهريا مع الحاقه بإدارة العلاقات العامة اعتبارا من تاريخ استلامه العمل في ١٩٦٦/٢/٢٦ وفي ١٩٦٧/٥/٢٧ صدر القرار رقم ١٦١ ونص على ان يقوم المسمى بأعمال مدير ادارة العلاقات العامة اثناء غيابه وتكون هذه سلطاته وبناء على ذلك لا يكون المسمى قد قام بعمل وظيفة صحفى منذ تسلمه العمل بالمؤسسة المنقول اليها ، وانما كان يقوم بأعمال وظيفة بمبادرة العلاقات العامة حتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة والبلتون التنفيذية على قواعد تقسيم اعتمادات الأجور المتعلقة بالمؤسسات التي ثباتت ، ولما كان ملف خدمة المسمى قد خلا من بيان نوع هذه الوظيفة او مسؤولياتها ، ومن ثم يعمى تحديد هذه الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة على ان ينقل المسمى الى الوظيفة المبالة لها في هيكل المؤسسة التنظيمي ، او تتخذ الاجراءات لاستحداث هذه الوظيفة وتسوية حالة المسمى عليها اذا لم يكن لها مثل ذلك الهيكل ولا وجه للقول بان من شأن ذلك ان تحل المشكلة نفسها محل جهة الادارة في صميم اختصاصها ، ذلك لان حق المسمى في التسوية يوجب على الوظيفة المناسبة ومنحه منها مستمر في القواعد التي وافقت عليها اللجنة الوزارية في ١٩٦٦/١١/٥ ، وهي قواعد امره توجب على المؤسسات العامة التخليص

لبن اعتمادات الأجور الشاملة، بتقسيمها إلى درجات ونقل العاملين إليها ،
ولا تلك المؤسسات العامة أن ترخص في ذلك فتمنع من اتخاذ الإجراءات
اللائمة في هذا الشأن وتستبقى العاملين المعينين على تلك الاعتمادات دون
تسوية حالاتهم طبقا للقواعد الصادرة في هذا الشأن بناء على تأشير
الميزانية ومراعاة لأوضاعها ، كما أنه لا وجه للقول بأن عدم تسوية
حالة المدعى بوضع على فئة وظيفته دائمة برده إلى عدم وجود الاعتماد
المالى اللازم لذلك ، لأن الثابت أن القواعد المشمل إليها قد نصت على
تقسيم اعتمادات المكلفات الشاملة إلى فئات وظائف دائمة ، ومن ثم لا تكون
تسوية حالة المدعى من شأنها استحداث وظيفة جديدة دون تدبير المصرف
المالى اللازم ، إذ يتم تدبير المصرف المالى لهذه الوظيفة من اعتماد المكلفات
الشاملة بمصد التاشيرات الميزانية المشمل اليه .

(طن زقم ٥٨١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المادة

الكتبان الدوريات لوزارة الخزائن رقمها ٢٢ لسنة ١٩٦٥ و ٩ لسنة
١٩٦٧ بشأن تقسيم اعتمادات المكلفات والأجور الشاملة المدرجة في ميزانية
المؤسسات العامة إلى فئات - القواعد التي تضمنها الكتبان المذكوران في
هذا الشأن تقضى بتقسيم اعتمادات المكلفات الشاملة إلى وظائف دائمة
ثم تحديد الوظائف التي يشغلها فعلا المعينون على هذه الاعتمادات - إذا
كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة حدثت لها
التفات المالية المحددة لهذه النظائر - يوضع الخاضعون لهذه القواعد
على هذه الفئات إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف - تعتبر
التسمية المعامل في الوظيفة المقبول فيها من ١/٧/١٩٦٤ او من تاريخ تعيينه
أيضا أقرب او من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة .

ملخص الحكم :

لن الكتابين الدوريتين الوزارة الخزانة رقمي ٢٣ لسنة ١٩٦٦ و ٩ لسنة ١٩٦٧ قد تضمنتا قواعد تنظيمية غالبة أقرتها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة بجلسته ١٩٦٦/١١/٥ لتقسيم اعتمادات المكلفات والأجور الشاملة المدرجة في ميزانيات المؤسسات العامة إلى فئات وذلك استنادا للتأثيرات الفعلية المرافقة لقرار ربط ميزانية الأعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ التي أجازت لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة تحويل هذه الاعتمادات إلى درجات أو فئات وفقا لقواعد موحدة تعقد من اللجنة الوزارية المذكورة بشرط ألا يترتب على هذا التحويل أية تكاليف إضافية ، وجاء بهذه القواعد :

أولاً : تقسيم اعتمادات المكلفات الشاملة إلى وظائف دائمة :

- ١ - تحدد الوظائف التي يشغلها عمال العاملون المعينون على بند المكلفات الشاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم ، فإذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس إدارة المؤسسة .
- ٢ - إذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائرها ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ثانياً : نقل العاملين :

- ١ - يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقا للبندين رقمي ٢ و ٣ من قواعد تقييم المكلفات الشاملة إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط ألا يوضع العامل في فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة .

- ٦ - تعتبر التسمية العامل في الوظيفة المنقول إليها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، أو تاريخ تعيينه فيها أقربا .

وجاء بالكتاب النوري لوزارة الخزانة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر

في ٢٦ من أبريل ١٩٦٧. إن اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة وافقت على أن تسويت هؤلاء العاملين بنقلهم على الفئات المقررة لوظائفهم يتم بالنظر في الفئات الوظيفية التي يشغلونها وقت صدور قرار اللجنة الوزارية السابق في ١٩٦٦/١١/٥ ، وتتحدد أتعابياتهم فيها بحيث أن العاملين الذين لم تكن علاواتهم في شأنهم في ١٩٦٤/٧/١ شروط شغل الوظيفة التي تمت التسمية عليها وإنما تولفت فيهم هذه الشروط في الفترة التالية لهذا التاريخ حتى ١٩٦٦/١١/٥ هؤلاء يثبتون في الوظائف التي تمت تسميتهم عليها وتتحدد أتعابياتهم فيها من تاريخ تواريخ شروط شغل الوظيفة متى كانوا شاغلين لها في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه يبين من أحكام هذين الكتابين أنها تقضى بتعيينهم اعتمادات المكافآت الشاملة في ميزانيات المؤسسات العامة إلى وظائف دائمة ثم تحديد الوظائف التي يشغلها عمالا العاملون المعينون على هذه الاعتمادات ، وإذا كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية المحددة لهذه النظائر ، ويوضح الخاضعون لهذه القواعد على هذه الفئات إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط ألا يوضع العامل في فئة مالية أعلى من الفئة التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة للضائف الوظيفية ماثلة ، وتعتبر أتعابية العامل في الوظيفة المنقول إليها من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه أيهما أقرب أو من تاريخ تواريخ شروط شغل الوظيفة .

ومن حيث أنه طبقا لهذه الأحكام في القواعد المطقة. يتمين النظر في أربعة أمور « أولاها » تحديد الوظيفة التي يشغلها المدمى في المؤسسة « وثانيها » تعيين ما إذا كانت هذه الوظيفة مقيمة في جدول تقييم الوظائف للمؤسسة أو لها نظير و « ثالثها » التحقق من مدى توافر اشتراطات شغل الوظيفة في المدمى لئلا في مدى احتياجه في أن يمنح للفئة المالية المقررة لها « ورابعها » تحديد أتعابياته في هذه الفئة إذا كان مستحقا لها .

ومن حيث أنه من تحديد الوظيفة التي يشغلها المدمى في المؤسسة فإن الثابت من أوراق الطعن أن المدمى نقل بقرار من مدير المؤسسة بتاريخ

١٩٦٢/٩/١ من وظيفة المراقب العام المساعد للشئون المالية والمحاسبية بمؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمل بالمؤسسة المصرية للتعاونيات القروية بوظيفة محاسب بمكتب محاسبة الشركات بالمؤسسة بكتابة شهرية شاملة إعانة الفلاء قدرها ٨٢٥٠٠ ج على أن يقول رئيسة هذا المكتب « وسفل بالفعل بعد ذلك وظيفة « مدير إدارة محاسبة الشركات » اعتباراً من ١٩٦٤/٦/٣٠ وأصبح مرتبه الشاسل ٨٧٥٠٠ ج ومن ثم تكون للوظيفة المذكورة هي التي يشغلها المدمى عند توافر الاحكام الواردة في القانونين النورين للشاسل اليهما .

ومن حيث أنه من تقييم هذه الوظيفة في جدول تقييم الوظائف للمؤسسة فإن ثابت من الرجوع لجدول التقييم والتعاون الخاصة بالمؤسسة والمصدق عليها من مجلس الوزراء في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤، أن وظيفة « مدير إدارة محاسبة الشركات » وردت في هذه الجدول وتقيمة بالغة للثانية كما جاء ببيانات الخاصة بوزنه الجدول تحت عنوان الوظائف الخلية المخابلة « مدد ١ مكافأة شاملة « دائية » بمرتبه ٩٠٠ جينية سنويا. واسم للوظيفة « مدير إدارة ١.٠ » ومحولة من بند المكافآت الشاملة إلى وظيفة دائية ، وأن هذه الجدول تعدت على أساس ونسج العاملين المعينين على بند المكافآت الشاملة في الفئات التي تعادل مجموع مكافآتهم مع مراعاة الوظيفة التي يقومون بأعمالها طبقا لجدول المبررة النظرية، والفقرة العملية كما ورد في هذه البيانات أنهم لاسم المدمى أن « الوظيفة التي كان يؤدي عملها فعلا في ١٩٦٤/٦/٣٠ « مدير إدارة محاسبة الشركات » « والدرجة في ١٩٦٤/٦/٣٠ « مكافأة شاملة » والوظيفة المقررة في التقسيم « مدير إدارة محاسبة الشركات » والفئة المالية المخابلة « ثانية شخصية بالخصم على بند المكافآت » وهذا كله يطلع في الدلالة على أن الوظيفة التي يشغلها المدمى مقيمة في جداول التقييم الخاصة بالمؤسسة ، والفئة المالية المقررة لها هي الثانية .

ومن حيث أنه من مذي توائر اشتراطات شغل الوظيفة المذكورة في حق المدمى فإن جداول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق لقراره من اللجنة الوزارية للتظيم والإدارة قد حدد شروطا موحدة لشغل بوظائف الفئة الثانية وهي مؤهل عال يتناسب وطبيعة العمل وخبرة ١٤

سنة أو المؤهل "نقوسط" ثلاثين مئحة طيبة: العمل وخبرة ٢١ سنة أو مؤهل أقل أو الملائمة بدون مؤهل وخبرة ٢٩ سنة. فلما بالنسبة لشرط المؤهل فإن الثالث أن المدمى يحصل على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية في عام ١٩٥١. ومن المقرر وفقا لقضاء المحكمة الإدارية العليا بجلسته أول مايو سنة ١٩٧٢ في الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٢ - أن الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية قبل عام ١٩٥٢ يعفىون من حيلة الدبلومات العالية استنادا لقرارى مجلس الوزراء فى ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذين قررا منحهم الدرجة السادسة بخاصية ١٠٥٠ ج وهو ذات التقدير الذى قرره قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ولا يؤثر فى ذلك ما قد يستفاد من حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسته ١٩٠/١٣/١٩٧١ فى الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ١٢ ق من أن المؤهلات المقررة لها الدرجة السادسة المحددة بمرتب شهري ١٠٥٠ ج ليست من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العالية لأن قانون المعادلات يعطى حيلة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدية اعتبارية نسبية مقدارها ٣ سنوات على أصحاب المؤهلات الأقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ذلك أن جدول المعرفة النظرية والخبرة الفعلية المضمون به فى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا يعرف - كما سبق البيان - سوى المؤهلات العالية والمؤهلات المتوسطة والمؤهلات الأقل ، ومن ثم لا مندوحة من ادراج المؤهلات الأعلى من المتوسطة من المؤهلات العالية لعدم إمكان ادراجها فى المؤهلات المتوسطة لأن الجدول لا يعرف - وما وسطا بين - المؤهلات العالية والمتوسطة - هذا فمن شرط المؤهل أيضا من شرط الضخمة اللازم فالثالث أن المدمى عمل فى حسابات الحكومة ثم فى حسابات الشركات المساهمة ثم فى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من سنة ١٩٥٦ مما يجعله مستوفيا لشرط الخبرة أيضا ويكون المدمى مستحقا أن يحصل الفئة المالية الثانية المقررة لوظيفة « مدير مخازن الشركات » التى يشغلها بالفعل ، خصوصا وأن الثالث من الرجوع لجزائية المؤسسة من السنة المالية ١٩٦٨/٦٩ أن بند المكلفات الشاملة قد جرى تخفيضه من ١٩٠٠ ج عن عام ١٩٦٧ الى ١١٧٠ ج عن عام ١٩٦٨ الامر الذى يفيد أن جبيع العاملين المعينين بالمؤسسة على بند المكلفات الشاملة قد تمت تسوية حالانهم بوضعهم على مثل طينقا لقواعد تقسيم المكلفات فيها هذا المدمى ونحوه لأن المبلغ المدرج بالميزانية اسم

البند المذكور يعادل الراتب الشامل للمدعى فقط ، الامر الذي يوسع به
باجل بيان عن مخالفة المؤسسة لهذا المساواة لزم القانون ، اذا ما تطلعت
المرآة القانونية .

ومن حيث انه وقد بان فيها سبق ان المدعى يستند حقه في تسوية
حالته من احكام القانون فانه يسوغ للقضاء الاداري ان يقضى بهذه التسوية
اذا تراخت او امتنعت جهة الادارة عن اجرائها في حقه على النحو السالف
الذكر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق فيما قضى به
من احقية المدعى في الفئة الثانية وتسوية مرتبه على هذا الاساس ، الا
انه بالنسبة لتحديد اقدميته في هذه الفئة ، فان المدعى لا يعتبر مستوفيا
لشروط شغل وظيفة مدير ادارة محاسبة الشركات المقرر لها الفئة الثانية
الا بعد قضاء مدة الخبرة اللازمة لتسفل هذه الوظيفة وهي ١٤ سنة من
تاريخ حصوله على المؤهل في سنة ١٩٥١ ومن ثم يكون الحكم المطعون
فيه قد اخطأ في التاريخ الذي حدده لاستحقاق المدعى لهذه التسوية
ويتعين تعديله فيما انتهى اليه في هذا الشأن بحيث يستحق المدعى
الفئة الثانية بعد انقضاء ١٤ سنة على حصوله على دبلوم الدراسات
التجارية العالية في عام ١٩٥١ .

(طعن رقم ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥)

تكملة رقم (٢٣٦)

المبحث :

تحديد الفئة المالية للمعامل المتقول من امتيازات المكافآت الشاملة
يرجع فيه الى جداول توصيف الوظائف بالمؤسسة وتقييمها لتحديد الوظيفة
التي تماثل عمل المتقول بواجباتها ومسؤولياتها - استحداث وظيفة مماثلة
في حالة غلو جداول المؤسسة من وظيفة نظيره لعمل المتقول - لا يجوز ان
يسبق المعامل المتقول صاحب الوظيفة النظر في ترتيب اقدميته بفلتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة تتحصل كما يبين من الأوراق في أن المطعون ضده ربح الدموى رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق بصحيفة اودعها فلم كتاب محكمة القضاء الإداري يوم ١٩٦٨/٥/٢١ طلب فيها الحكم بقبول الدموى شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار الهيئة الطاعنة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٦٧ فيما تطلبه من وضعه في الفئة السادسة وإحقيقه في الفئة الخامسة من ١/٧/١٩٦٤ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الهيئة بالمصروفات . ولبيد المدعى أنه حصل على بكالوريوس الزراعة سنة ١٩٥٧ وعين في الهيئة وكان أسبها حينئذ المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة في وظيفة أخصائي نحل بمكافأة شاملة مقدارها ٣٠ جنيهًا زينت بعدها إلى ٣٢ جنيهًا ، وقد تمت وظيفة بالفئة الخامسة في جداول تقييم الوظائف المتعددة ، وقد حولت اعتمادات المكافآت الشاملة إلى فئات تطبيقا لكتاب وزارة الخزائنة الجوى رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والمقرر بكتاب الخزائنة الجوى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ ، وأصدرت المؤسسة القرار رقم ٢٩٤ في ١/١٠/١٩٦٧ بوضع المدعى على الفئة الخامسة من ٣٠/٤/١٩٦٦ ، وقدم تظلمًا من هذا القرار طالبا تحديد أتعبيه من ١/٧/١٩٦٤ ومتحه المكالوة التي يشتحقها في ١/١/١٩٦٧ ، ولم تود المؤسسة على التظلم بل أصدرت القرار رقم ٢٨٧ في ٢٧/١٢/١٩٦٧ بإلغاء القرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٧ وبوضع المدعى الفئة السادسة من ١/٧/١٩٦٤ ، ويادر المدعى بالتظلم من هذا القرار ، مستندا إلى أن القرار السابق، فحصر بفوات الستين يوما وأنه لا وجه لمقرنته بالسيد / ... لاختلاف عناصر مركزه القانونى من المدعى ، فهو حاصل على ليسانس الحقوق ويشغل وظيفة بإدارة شئون العاملين ، فلا يتساوى مع المدعى في التأهيل والخبرة وشغل وظيفة مماثلة . وزعت الجهة الإدارية بأن المؤسسة قامت بتحديد وظائف المعينين على مكافآت شاملة بجلسة ٣٠/١/١٩٦٧ . تمهيدا لوضعهم على الفئات المقررة لوظائفهم ، ولم تكن المؤسسة قد سوت جالات العاملين بها الموضوعين أصلا على درجات طبقا لجدول التعادل ، ورات أن تجرى هذه التسوية مع تحويل اعتمادات المكافآت الشاملة إلى فئات ، وحددت للمدعى الفئة الخامسة من ٣٠/٤/١٩٦٦ أسوة بأحد زملائه الذى يشغل

تلك الفئة . ولكن السيد / . . . نظم من وضع خريجي ١٩٥٧ على الفئة الخامسة ، لأنه تخرج سنة ٥٥ وشغل الدرجة السادسة من ١٥/٧/١٩٥٧ وبقى إلى الدرجة الخامسة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٤ ، وقد انتهت المؤسسة إلى اتخاذ أسسها للقياس بالنسبة إلى خريجي سنة ١٩٥٧ وصحح قرار تصوية حالة الأدمى ومنع الصنلوة المستحقة في ١/١/١٩٦٧ ، وطلبت الإدارة رفض الدموى والزام الأدمى المصروفات . وفي جلسة ١/٢/١٩٧١ قضت المحكمة للدعى بالفئة الخامسة من ١/٧/١٩٦٤ وأقبلت قضائها على أن قرار ربط ميزانية الأعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ ضمن تأثيراته لا يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتظيم والإدارة تحويل اعتبارات المكافآت والأجور المشمولة إلى درجات أو فئات وفقاً لقواعد موحدة تعقد من اللجنة الوزارية للتظيم والإدارة والمشتون التنتيحية بشرط ألا يترتب على هذا التحويل أية تكاليف إضافية ، وتعد اعتبرت هذه اللجنة بأن لم الاتفاق عليه بين الوزارة والجهاز من قواعد تقسيم اعتبارات المكافآت والأجور المشمولة في المؤسسات التابعة إلى مكات ونقل العاملين عليها إلى الفئات الجديدة ، وصدر بتلقيها كتاب وزير وزارة الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ، وينص البند (٢) من القسم الأول منها على أنه إذا كانت للوظائف التي يشغلها عملاً الممثلون على بند المكافآت المشمولة ونقلاً لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها في جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئة المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر ، وينص البند (٣) على أنه إذا لم توجد لبعض تلك الوظائف نظائر اتبعت الإجراءات الخاصة باستحداث وظائف طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، ونص البند (١) من القسم الثاني من تلك القواعد على أن « يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقاً للبندين ٢ و ٣ من القسم الأول إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط ألا يوقع التحليل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغل الوظيفة بمثلثة » ، ونص البند (٣) على أن تعتبر أفضلية العامل في الوظيفة المنقول إليها اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه إليها أقرب . وقد توافرت في الأدمى طبقاً لهذه القواعد شروط شغل وظيفة إحصائي لأن من الفئة الخامسة

لأنها تتطلب مؤهلا عاليا ومدة خبرة لا تقل عن خمس سنين ، والمدمى حاصل على بكالوريوس الزراعة وله مدة خدمة سابقة بوزارة الإدارة المحلية بوظيفة أخصائي نحل من سنة ١٩٥٨ ، وقد وضعته المؤسسة على هذه الوظيفة بإدارة التفقيش الفني وأرجعت إقامته فيها الى ١٩٦٦/٤/٣ لأن زميله الذي تيمت عليه حالته في الفئة الخامسة من هذا التاريخ نوضع المدمى حاليا له تطبيقا للقواعد الملغى عنها ، غير أن هذه التسوية قد أعادت وضع المدمى بالفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ بناء على طعن السيد / المتخرج قبل المدمى ، ولكن اذ يخطف مؤهل المدمى الزراعي عن مؤهله في الحقوق ويحمل المدمى أخصائي نحل بينما يحمل صاحبه بإدارة شؤون الماعلين ، فإن الاختلاف في نوع المؤهل وطبيعة العمل بين الاثنين لا يدع وجها للتفاضل بينهما لأن المقصود من هذا الشرط ليس مجرد التساوي في الحصول على مؤهل فني عال وإنما المقصود وخذة المؤهل أيضا والاتفاق في طبيعة العمل الذي تتولد عنه الفقرة للمعامل الوظيفة المبالة ، وإذا حددت الكتب الحوزي لوزارة الزراعة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ إسمية المتكولين من اعتبارات المكافآت المشملة في الوظائف التي ميؤوا فيها من ١٩٦٤/٧/١ من توافرت ليه شروط شغل الوظيفة في هذا التاريخ أو من تاريخ توافرها بعد ذلك وحتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ اعتبار قواعد التحويل الية ، فإن المدمى يستحق الفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ لتوافر شروط شغل وظيفته فيها من قبل ذلك .

ومن حيث أن للظن على ذلك الحكم وجهين أولهما أنه أحد قاعدة ألا يسبق المظنون عنه زميله السيد / المتخرج قبله ومدة خبرته أكبر من المدمى ووظيفتهما متماثلتان في مستوى المسؤولية بالمؤسسة كلها ، ولا يتصور أن يكون مقصودا بالتماثل تطبيق الوظيفتين ، وإلا لتفنى الأثر استحداث الوف من القواعد التنظيمية لتحكم ذوي المؤهلات المتساوية الذين يشغلون وظائف متباينة أو شاغلي الوظائف المبالة لمختلف المؤهلات ، ولاهداف الفكرة التي يقوم عليها نظام التوظيف والتقييم هو ربط الموظف بالوظيفة وتحقيق المساواة بين ذوي المراكز القانونية الواحدة . الوجه الثاني للظن أن في إعادة تسوية حالات الماعلين بالمؤسسة العامة بعد أن استقرت أوضاعهم منذ سنين من الأهمية المالية ما تنوء به الميزانية العامة للدولة في الظروف الراهنة .

٢- ومن حيث أنه يبين من تواتر المؤسسة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩ أنه صدر بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٢٥٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العلم وعلى كتابي وزارة الخزانة الخوريين رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٦٧ المشار إليهما وعلى ميزانية المؤسسة للسنة المالية ٦٨/٦٧ المتضمنة اداوج ١٢٥ مئة لقسوية حالة المعنيين على مقاعدات المكلفات الشاملة (٨ رابطة - ٢١ خليفة) مقابل إلغاء اعتماد النوع ٢ المعنيين بمكلفات شاملة ، وتضمنت المادة الاولى من القرار نقل الدمى (برقم ١٦) الى الفئة الخامسة وتاريخ اقدميته بها من ١٩٦٦/٤/٢٠ وعلى السيد / في الاقدمية . ويبين من القرار رقم ٢٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ أنه صدر بناء على الطعن المقدم من السيد / بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٠ ونص على أن يلغى القرار رقم ٢٤٩ المشار اليه فيما قبله من نقل الدمى وزملائه الى الفئة الخامسة بالادمية المبينة فيه وينقل الى الفئة السادسة باقدميته من ١٩٦٤/٧/١ . وعلى السيدة / كما يبين من قرار المؤسسة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ أنه صدر لتحديد وظائف العاملين بالمؤسسة وقد تم تعيين وضع المدمن « برقم ١١٥ » في الفئة السادسة بوظيفة اخصائي ثالث بإدارة التفتيش ، ووضع السيد / (برقم ٩٩) في الفئة الخامسة بوظيفة رئيس وحدة عمل « ب » بإدارة شئون العاملين ووضع السيدة / « برقم ٧٣ » بالفئة الخامسة بوظيفة اخصائي ثان بإدارة التفتيش ومعاونتها بكالوريوس زراعة سنة ١٩٥٧ ولم يستقر في العلوم الزراعية سنة ١٩٦٥ . وقد جاء بنظام الدمى أنه أتم منها في خلية الحكومة اذ دخلتها في ١٩٥٨/١٠/١٨ وبداءها هو في ١٩٥٨/١/١٤ وقد جددت اقدميتها في الفئة الخامسة من ١٩٦٤/١/١٨ بينما تأخرت اقدميته في تلك الفئة الى ١٩٦٦/٤/٢٠ قبل أن يعاد الى الفئة السادسة . وأما مكتب المؤسسة رقم ٢٥٧٤ في ١٩٦٨/٤/٩ الى ما ورد في كتابي الجهاز المركزي للتتظيم والادارة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٠ من أن معنى الترميل في تطبيق قواعد تسوية حالات العاملين المعنيين على بند المكلفات الشاملة هو التساوي في مستوى المؤهل ونوع العمل فما يتكون المقارنة

بين أفراد العاملين في مجال عمل من نوع واحد كالإعمال الفنية أو الأعمال الإدارية أو الأعمال المكتبية .

ومن حيث أن ما نصت عليه قواعد تقسيم اعتيادات المكافآت الشاملة من تحديد فئة مالية لوظائف العاملين المنقولين مساوية لفئات نظائرها في الواجبات والمسؤوليات من الوظائف الدائمة وأنه إذ لم توجد نظائرها ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة بجداول التقييم استحدثت وظائف لأولئك العاملين ، يجرى من بعده وفي نطاقه ما ورد في البند (١٠٠) من قسم نقل العاملين من أن يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئة الثانية التي حددت لوظائفهم إذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط ألا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة الثانية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشبكات الوظيفية مماثلة . وبذلك يقوم تحديد الفئة المالية للعامل المنقول من الاعتيادات المكافآت الشاملة على جانبين ، أولهما جانب موضوع يرجع فيه إلى جداول توصيف وظائف المؤسسة وتقييمه لتحديد الوظيفة التي يتأهل فيها المنقول بواجباتها ومسئولياتها فان ظلت الجداول من وظائف نظير العمل المنقول تحين امتدادات وظيفية تناسبية ، فلا يجوز أن يقام على مطلق مستوى الوظائف بالمؤسسة ، فلا يقلس عمل منى زراعى على غير وظيفة كلية زراعية ولا تعتبر وظيفة إدارية نظيرة لمثل تلك العمل الذى الزراعى والجانب الآخر شخصى يتعلق بالعامل فى نفسه وفى هيئته إلى آخرته ، فلا يترتب له الفئة المحددة للوظيفة المماثلة لعمله إلا إذا توافرت له شرائط شغلها من مستوى التأهيل وطول الخبرة وفى تنسيق قيمت القواعد لا يوضع المنقول فى فئة مالية أعلى من فئة شاغل الوظيفة المماثلة الذى لا يقل عن المنقول مؤهلا ولا خبرة ، وإذا تطوى التيسير فى ترتيب الاعدية فى نطاق الفئة المالية ذاتها على سبق إلى استحقاق من الفئة الأعلى بالترتبة ، بلع العامل المنقول لا يجوز أن يسبق صاحبها الوظيفة النظيرة فى ترتيب الاعدية بقلتها ، وإذا جسد القرار رقم ٧٤٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر إليه بوضع المدعى فى الفئة الخامسة باعتبار أنه المحددة للوظيفة المماثلة لعمله الفنى الزراعى وجعل اعديته بين ١٩٦٦/٤/٢٠ لى زميلا يسبقه بالوظيفة المماثلة ، وإذا لم يثبت أن المدعى يفضل ذلك الزميل بوجه يمنع القياس بينهما وكلفت السيدة / . . .

التي طلب المستعنى تباينه عليها حاصلة بعد بكالوريوس الزراعة على مؤهل أعلى لا يحله المسمى مما يمنع المقارنة بينها ، لتكون تسوية حالة المسمى التي تضمنها ذلك القرار صحيحة في القانون . ويكون القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٦٧ الصادر إليه إذ حدد فئة المسمى بـ «مهندس» على وظيفة بإدارة شئون العاملين لا تعادل عمله متضمن تسوية تخالف القانون . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في أحقية المسمى في الفئة المسماة الخامسة وتعمينا تعديله فيما قضى به من جعل الاتينية من ١٩٦٤/٧/١ لتكون من ١٩٦٦/٤/٣٠ . وإذ خسر المسمى بذلك بعضا من طلباته ، منظّمه المحكمة المصروفات المناسبة ، وتقدر بثلاث مبررات الدرجتين .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — تقريره سريان أحكام لائحة نظام العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، العاملين بالمؤسسات العامة — معالجة وظائف المؤسسات العامة ، بالوظائف التي ترد في الجدول الذي يوضع طبقا للمادة ٦٢ من هذه اللائحة — بقاء أوضاع العاملين في هذه المؤسسات على ما هي عليه من حيث المرتبات في الفترة السابقة على التعامل ، عدم جواز ترقية العاملين المشار إليهم أو منحهم علاوات ، خلال هذه الفترة — القول بتطبيق الأحكام السارية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ إلى أن يتم التعامل — غير صحيح .

ملخص القضية :

في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بـ «سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها القرار الجمهوري رقم ٣٨٤٦ لسنة ١٩٦٧»

م ٣١ — ج ٢٢٠

على العاملين في المؤسسات العامة ، ونص في المادة الاولى على ان
« تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
انطاع بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . على العاملين
في المؤسسات العامة . . » . ونص في المادة الزابعة على ان « يلحق
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » وكل حكم
يخالف احكام هذا القرار » ، ونص في المادة القليلة على ان « ينشر
هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا
القرار في الجريدة الرسمية في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣

ولما هذه النصوص ان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ، تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، اعتباراً من ٩ من مايو
سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار
اليه ، وذلك طبقاً لصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار .
كما وأنه اعتباراً من التاريخ ستألف الذكر ، يلغى القرار الجمهوري رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بلائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة ،
كما يلغى كل حكم يخالف احكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ،
ومن ثم لا تسرى في شأن العاملين بالمؤسسات العامة — اعتباراً من
التاريخ المذكور — احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة
المشار اليها ، وما يكملها من الاحكام المطبقة في شأن العاملين بالدولة
و موظفي الدولة) ، سواء في ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
في شأن نظام موظفي الدولة ، او القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد في « المنشورة الإيضاحية للقرار
الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه » من ان « الاحكام الحالية
الخاصة بالتعيينات والترقيات والاحكام المالية الاخرى ستظل نافذة
ومعمولا بها حتى يتم تعديل الوطائف . . » للقول بان قرار تطبيق
احكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والمطلة بالقرار الجمهوري رقم
١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — وما يكملها من الاحكام المطبقة في شأن موظفي

البنوة فلذلك ان المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ عسقت بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بكل حكم يخالف أحكام هذا القرار، وجاء في الفكرة الايضاحية له ان المادة الرابعة فسدت بالغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٤ الخاص باصدار لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة ، وانه مطبوعة الحال ينصب الالغاء على القرار المشار اليه وما أدخل عليه من تعديلات ، كما تضمنت هذه المادة النص صراحة على الغاء كل ما يخالف أحكام هذا القرار (٨٠٠ لسنة ١٩٦٣) . واذا كان نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ واضحا وصريحا في الغاء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٤ (وما أدخل عليه من تعديلات) فإنه لا يجوز اللجوء الى المستحكمة الايضاحية للتسول بالانقياد على أحكام لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة الصادرة بهذا القرار ، إذ لا يجوز الاستناد الى ما ورد في الفكرة الايضاحية مع هرجاء النص ، هذا فضلا عن ان الفكرة الايضاحية ذاتها قد اصبحت من الغاء القيود الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٤ وما أدخل عليه من تعديلات وكل حكم يخالف أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ولا وجه للاستناد الى القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ ، نتيجة غلاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة التي كانت تطبق حتى ٣ يونية سنة ١٩٦٤ نظام المزايا الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . بنظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ، وذلك للعول بان القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ مازال موقوف الاثر الى ان يتم تصفيل الموظفين بتلك المؤسسات ، وان أحكام والقواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة هي التي مازالت سارية في شأن العاملين بالمؤسسات العامة . ولا وجه لذلك إذ ان القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد صدر في خصوص منح الغلاوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة - نصيب - كون ان يهدف التفرع به الى الامتناع عن وقف سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل على العكس من ذلك فقد اشار القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ في تذييله الى التفرع الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات سريان لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة ، ولم يشر في الديباجة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام

موظفي الدولة ، في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — باضداد قانون نظام
العاملين المنتمين بالدولة . هذا كما ان المادة الاولى من القرار الجمهوري
رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ قضت بمنح علاوة الاستثنائية الى العاملين في
المؤسسات العامة التي تطبق — حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ — نظام
المرتبات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تقصد بهذه
المادة المؤسسات العامة التي كانت تطبق الاحكام والقواعد الواردة في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وغنى عن البيان ان نظام المرتبات
الواردة في لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والذي كانت تطبقه المؤسسات
العامة حتى صدور القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — مما سلك
نظام المرتبات الواردة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ،
وليس معنى استمرار المؤسسات العامة في تطبيق هذا النظام — بعد
العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، والى ان يتم تعادله
بالتوافق بها — ان تستمر في تطبيق جميع الاحكام والقواعد المقررة في
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم الاحكام والقواعد المقررة في القانون
٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فيما يتعلق بمراتب احكام لائحة نظام العاملين
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وان توقف اعمال احكام القرار الجمهوري رقم
١٥٢٨ الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليه
العاملين بها . ولو ان المشرع هدف الى ذلك ، لما اصدر القرار
الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين
بالمؤسسات العامة ، اكتمال بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين بالدولة الى الدرجات المعادلة
لدرجاتهم الحالية ، الذي تنص في المادة الرابعة منه بمنح العاملين بالدولة
علاوة اضافية من علاوات الدرجة المتولين اليها ، وانما نص المشرع على
عدم تطبيق احكام هذا القرار الاخير على العاملين بالمؤسسات العامة —
تيمنا لعدم تطبيق جميع الاحكام والقواعد الخاصة بالعاملين بالدولة
عليهم — فاصدر في شأن منحهم علاوة اضافية (استثنائية) قرارا خاصا
بهم ، هو القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا يسوغ القول باعمال قواعد موظفي الدولة في شأن العاملين
بالمؤسسات العامة ، فيما لم يرد به نص خاص ، ذلك ان احكام لائحة

نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - والمعلقة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - التي كانت تقضي بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة ، قد ألغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، لم يتضمن نصا يحيل الى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشؤون العاملين بالمؤسسات العامة ، على نحو ما ورد في قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وما كان منصوبا عليه في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ولا وجه للقول بأن عدم تطبيق احكام لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وما يكملها من الاحكام والقواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة ، الى ان يتم تعادل الوظائف بالمؤسسات العامة ، يترتب عليه عدم وجود قواعد تنظم مسائل التوظيف في تلك المؤسسات اذ ان نص المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ صريح في سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

وإذا كان تطبيق الاحكام الخاصة بالتعيينات والترقيات والملاوات والاحكام المالية الأخرى ، طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، على العاملين بالمؤسسات العامة ، مؤتمنا على معادلة وظائف تلك المؤسسات بالوظائف الواردة في الجدول المرفق للائحة العاملين بالشركات ، فإن ذلك يتفق مع هدف المشرع من تجميع الوضع المالي للعاملين في المؤسسات العامة ، كما هو كائن في الشركات التابعة لتلك المؤسسات ، الى ان يتم تعادل الوظائف . ونسوى حالات العاملين طبقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

ولما كانت القواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة) لا تسري في شأن العاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبرنا من تاريخ

العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تبعا لافناء لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة بمقتضى الفكر ، وعدم وجود نص فى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يحيل الى تلك القواعد — ومن ثم غائه لا أساس له لاعتبار أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين بالجدولة الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — والمصدر استنادا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بمقدار قانون نظام العاملين المدنيين بغيره — فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة .

ويرتب على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، طبقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، عريان حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة — التى تنص بان تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى جدول الوظائف والمترسبات الذى يضعه مجلس ادارة كل شركة فى حدود الجدول الموافق لللائحة ، طبقا لنص المادة ٦٣ منها ، وبأن يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية ، بما فيها أمانة غلاء المعيشة ، وذلك بسبب شخصية ، حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للأحكام السابقة — فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة . وبما ينص على ذلك هو ان مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة ، التى كانوا يتقاضونها فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بما فيها أمانة غلاء المعيشة ، تظل على ما هى عليه دون تغيير ، الى أن يتم تعادل الوظائف بظلك المؤسسات ، وتسوى بذلك حالات العاملين بها . ويرتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة على الوجه السابق ، عدم لجواز تزديدهم أو منحهم علاوات دورية أو إجراء أى تغيير فى أمانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى أن يتم التعادل . وكذلك على نحو ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الخاضعين لأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ ، توحيد المعاملة بين العاملين بالمؤسسات العامة

والشركات التابعة لها ، وهو ما جند إليه المشرع من سريان إتاحة
نظام العاملين بالشركات على العاملين في المؤسسات العامة .

ونظرا إلى أنه يترتب على هذه النتيجة تحديد الوضع المسليم
للعاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ، إلى أن يتم تعديل
إوظائف تلك المؤسسات الأخر الذي يغير هؤلاء العاملين ، نتيجة
عدم ترقيتهم أو منحهم علاوات خورية ، لذلك توصي الجمعية العمومية
بمعالجة هذا الوضع بتشريع ، إلى أن يتم التماثل وفقا لما سبق أن
أوصت به بالنسبة إلى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة العلاوة الإضافية
(الاستثنائية) التي قررها لهم القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ .
المشار إليه ، وذلك على أساس أن هذا القرار يتضمن استثناء من الأحكام
السليقة ، بإداة تشريعية مطلة . على أن يطبق هذا القرار في حدود
ما ورد به - وهو منح العلاوة الإضافية - دون التوسع في تفسيره
أو تأويله ، أو الاستناد إليه في غير محله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي :

أولا - أنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠
لسنة ١٩٦٢ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ، تسرى على العاملين بالمؤسسات
العامة أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى في شأنهم - اعتبارا من ذلك
التاريخ - أحكام لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الأحكام
والقواعد المطبقة في شأن العاملين بالدولة (موظفي الدولة) ، سواء في
ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
المشار إليهما .

ثانيا - أنه يضمن طبقا لنص المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين
بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تحديد

الوضع المالي للعاملين بالمؤسسات العامة ، اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، وعدم جواز ترقية أو منحهم علاوات دورية أو التغير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك الى أن يتم تعادل الوظائف بلك المؤسسات وتوضى بمعالجة هذا الوضع بتشريع هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة الملاوة الاضافية (الاستثنائية) التي قررها القرار الجمهوري رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، طبقاً للشروط والاحكام الواردة بهذا القرار .

ثالثاً : لا اساس لأعمال احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المذكور في شأن العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات ، ومن ثم يكون القرار الصادر من هذه المؤسسة — بمعادلة الدرجات المالية الواردة بميزانيتها بالدرجات المسالية في الجدول الملحق بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قراراً غير مشروع ، ويتمين الجدول عنه .

(ملك رقم ١٠٣/٦/٨٦ — في ١٩/١١/١٩٦٤)

الفرع الرابع

قسم مجد الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسات العامة - نصه
على تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بالمؤسسات
العامة - الفقرة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي حل محله القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ فالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - فلو هذه القوانين
من مثل هذا النص - عدم سريان قوانين التوظيف على العاملين
بالمؤسسات العامة - القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عدم سريته عليهم .
ملخص الحكم :

انه ولئن كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٥٧ قد نص في المادة ١٣ على أن « يسرى على موظفي المؤسسات
العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار
الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة كما نصت
لائحة تنظيم موظفي ومعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ في مادتها الأولى على أن يسرى على
موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام القوانين
والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه
اللائحة ، ولئن كان ذلك إلا أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ باسصدار
قانون المؤسسات العامة قد نص في مادته الثانية على أن « يلغى القانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ » كما حدد هذا القانون في مادته السابعة اختصاصات
مجلس إدارة المؤسسة ومنها إصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين

بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم ومصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافاتهم ومعايشاتهم
وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة للمؤسسات « وفي ٢٩
من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٠٠ لسنة ١٩٦٣ :
بسيران احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في
المؤسسة العامة ونص في مادته الاولى على ان « تسرى احكام لائحة
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة »
ونص في المادة الرابعة على ان « يلقى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف احكام هذا القرار » ونص في المادة
الخامسة على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويصل به من
تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ٨ من مايو
سنة ١٩٦٣ . ومما هذه النصوص ان احكام لائحة نظام العاملين
بالشركات الصغرى بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد سرت
على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ٨ من مايو سنة ١٩٦٣. تاريخ
العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك طبقا
لصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار كما رنه اعتبارا من
التاريخ سالف الذكر الذى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة كما لى كل حكم
يخالف احكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا تسرى
في شأن العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من التاريخ المذكور احكام
لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها وما يكملها من
الاحكام المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة سواء في ذلك احكام
القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه من ادعاءات تواجد نظام موظفى الدولة في شأن العاملين بالمؤسسات
العامة فيما لم يرد بشأنه نص جلى ذلك ان احكام لائحة نظام موظفى
وعمال المؤسسات التى كانت تنطبق بسيران تلك القواعد على العاملين
بالمؤسسات العامة قيد الغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار
الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣. حسبها سلف بيانه كما ان لائحة نظام
العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى

رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلت من تصويبي فتنظم ضم مبدد الخسبسية
السابقة كما أن قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - لسم
يتضمن نصا يحول الى القواعد المطبقة في شأن موظفي الدولة لم يرد
فيه نص خاص في القواعد المنظمة لشؤون العاملين بالمؤسسات العامة
على نحو ما ورد في قانون الهيئات العامة الضخيرة بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٦٣ وما كان منصوحا عليه في قانون المؤسسات العامة المعدلة
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملحق .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب
مبدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والتدنية الدرجة انما صدر
استنادا الى نص الملتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
يشان نظام موظفي الدولة فلا يطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام
هذا القانون ولا يسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، ومن ثم فلا
يكون ثمة اساس قانوني لضم مدة خدمة المدمى السابقة على تعيينه
بالمؤسسة التعاونية الاستهلاكية الحاصل في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣
والتي قضاه بوزارات التربية والتعليم والاصلاح الزراعي والزراعة
وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها واذا
ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطأ في تاويل القانون
وتطبيقه ويتمين من ثم الحكم بلفظه ويرفض الدعوى مع الزام المييدي
بالمصروفات .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

التمسك رقم (٢٣٩)

المقدمة :

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل نص المادة ٦٦ من القانون رقم
٢٣٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن قواعد خدمة الضابط الاحتياط بالقسموات
المسلحة - اعتبار مدة الاستعداد الاحتياط السابقة على التمتين - مدة
خبرة تحسب في التمنية الفئة الممن عليها العمل - لا اساس للقول

بمصر سريان احكام هذا القانون على الحالات التى تنشأ بعد العمل به -
أسس ذلك ان الأصل فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة انها تسرى على
فئتين الاولى القائمة وقت نفاذها والثانية الحالات التى تجدد مستقبلا -
القول بغير ذلك فيه تفويت للفرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب
عليه ان يصبح الموظف الاقدم فى وضع اسوأ من الموظف الاحدث .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطامن يستند فى طلبه اعتبار مدة استدمائه بالاحتياط
للسابقة على حصوله على المؤهل العالى مدة خبرة فى وظيفة بالمؤسسة
الى نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا ، وهو نص صريح
وتامع ومطلق فى الفترة الاخيرة منه (والمقصود بذلك ان فترة استدماء
ضباط الاحتياط تعتبر مدة خبرة وتصب فى اقدمية الفئة التى يمين فيها
ضباط الاحتياط فى القطاع العلم) . واذا كانت الفترة الاخيرة المشار
اليها قد اضيفت الى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالقانون رقم
١٨/٣/١٩٧١ الذى نشر بالجريدة الرسمية بعددها الصادر بتاريخ
١٨/٣/١٩٧١ ، فليس من شأن ذلك حرمان الطامن من الامانة من هذا
التعديل بحجة الاثر المباشر للقانون الذى يتصر برميانه على الحالات التى
تنشأ بعد العمل به وذلك انه - فى مجال تطبيق قواعد ضم مدد الخدمة
السابقة - الأصل انها تسرى على فئتين الاولى الحالات القائمة وقت
نفاذها والثانية الحالات التى تجدد مستقبلا ، وهذا كله هو مقتضى الاثر
المباشر للقانون المشار اليه ، وهو ما يتلق بصفة أساسية مع قصد الشارع
الذى يصدر تشريعات ضم مدد الخدمة لمعالجة الحالات القائمة فى المقام
الاول ثم لمعالجة ما يستجد منها مستقبلا ، وفى القول بمعكس ذلك تفويت
للفرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب عليه كذلك ان يصبح الموظف
اللائم فى وضع اسوأ من الموظف الاحدث بحجة انه يخرج من عداد
المخاطبين بتشريع ضم الخدمة السابقة ، واذا كان الطامن قد عين فى
المؤسسة المظمون شذوها فى تاريخ سابق على نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة
١٩٧١ ومن ثم لماته كان من موظفى المؤسسة وقت نفاذه وبذلك يفيد
من الحكم الذى قرره ذلك التصديق .

ومن حيث أنه من المصروفات. فإن الطابع لم يكن له أصل حقيقى
فى ضم مدة خدمته بالاحتياط محل النزاع الى مدة خدمته بالمؤسسة التى
مضى بها ايا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الذى خوله حق اعتبار مدة
خدمته كضابط احتياط مدة خبرة نقد نشر فى الجريدة الرسمية فى
١٨/٣/١٩٧١ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه يتمتع الزام
الطابع بالمصروفات مملا بحكم المادة ١٨٥ من المرسوم .

(طعن رقم ٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١)

الفصل الخامس

الرواتب والأجور الإضافية والإجازات والمكافآت

أولاً - مرتب

قاعدة رقم (٢٤٠)

٢٤٠ -

رئيس مجلس إدارة مؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى - هو موظف بذات المؤسسة التي يرأس مجلس إدارتها وليس موظفاً في المؤسسة المتبوعة - لا يغير من ذلك صرف جبالق له من المؤسسة المتبوعة طالما أن ذلك يتم بوصفه عضواً بمجلس إدارتها وأن المؤسسة التي يعمل بها هي التي تحبل مرتبه كرئيس لمجلس إدارتها - ورود الراتب بميزانية المؤسسة العالمة المتبوعة لا يغير من الأمر متى كان ذلك نتيجة قواعد حسابية بين المؤسستين وتعلق بالمصروفات الإدارية .

ملخص الفتوى :

نص القرار الجمهوري رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ على تعيين السيد / رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ولا يفسر من ذلك ورود مرتبه بميزانية المؤسسة المصاحبة المتبوعة ، إذ تبين أن ذلك نتيجة لقواعد حسابية بين المؤسسة العالمة وتوابعها وتطلق بالمصروفات الإدارية - وقد تولى مكتب الإدارة العامة للمعاملات المؤرخ ١٩٦٧/٣/٤ دراسة الميزانية ، وقد تضمن أنه مدرج بميزانية مؤسسة ضاحية مصر الجديدة في المستتين المائتين ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ ضمن الباب الأول بند (١) للدرجات الدائمة والمؤقتة ببلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه وتأثر على هذا البند بها يلي : يدرج اعتبار هذا البند بصلة إجمالية على أن يوزع خلال السنة بالاتفاق بين

ورئاسة الخزانة وديوان المؤقتين ويتضمن ١٥٠٠ جنيه لرئيس مجلس الإدارة . كما أخرج بها في الستين المشار إليها بالكتاب الثاني قسم من المصروفات التخويلية ببلغ ١٢٧٥ جنيه مرتب بدل تليل وتأمين ومماثل . وقدر مجلس الإدارة مستفيدة من الباب الأول ، يؤيد ذلك ما جاء بكتاب المؤسسة العامة للسكان والتعمير المؤرخ ١٩٦٧/١/٢٧ من أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة كانت تقوم بسداد مرتب سيادته ضمن باب (٤٠) مؤازر أخرى ، وأن مرتبه لم يكن مدرجا ضمن المصروفات ميزانية المؤسسة العامة للسكان والتعمير من السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ وبالرجوع إلى ميزانية هذه المؤسسة عن السنوات المشار إليها وجد أن المبلغ المخرج بها خصص لكافة أعضاء مجلس الإدارة ، ونا صرف للسيد المذكور من هذه البند كان باعتباره عضوا بمجلس إدارة المؤسسة العامة للسكان والتعمير وليس كرئيس لمجلس إدارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ويستفاد من ذلك أن هذه المؤسسة الأخيرة كانت تتحمل مرتبه بمقتضى رئيسا لمجلس إدارتها .

وقد رأت الجمعية العمومية أن تولى اللجنة الثالثة مسألة الذكر . صحيفة مطابقة للقانون للأسباب التي قالت عليها وانتهت إلى تأييدها أما عن اعتراض السيد المهندس / عليها استنادا إلى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٩٦١/١/٢٤ بالنسبة لحالة السيد المهندس / الذي كان يشغل وظيفة مراقب عام مصلحة الأموال المقررة وكان معابلا بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥ ثم عين وكلا مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله والذي أقرت فيها الجمعية العمومية استمرار انتفاعه بهذا القانون فإن هذا الافتراض يزود بأن الجمعية العمومية انتهت إلى هذا الرأي في فتاها . سيكتفى بالذكر تأسيسا على أن القرار الجمهوري رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله لم يتضمن شطبا خلاصا لحالة تعاضد الموظفين ، وإن كانت الداخلية لم تتضمن أى تنظيم خاص في هذا الشأن ، بل أنها اجالت صراحة في هذا الخصوص إلى القواعد الخاصة بعاشات موظفي الدولة ، بما يفيد استمرار معاملتهم بمقتضى هذه المؤسسة بقوانين المعاشات الحكومية في حين أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة التي عين السيد

المهندس / رئيسا لمجلس ادارتها بالقرار الجمهورى رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٤ ذلك ان المادة السادسة من قانون انشاء مؤسسة ضاحية مصر الجديدة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ خول مجلس ادارتها وضع قواعد التوظيف بها وتنظيم المسائل المالية والادارية دون التقيد بالنظم الحكومية ، وقد استعمل مجلس الادارة بعض احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لتطبيقها بصفة مؤقتة الى ان يتم وضع اللائحة الداخلية فاصدر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ قرارا يسريان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى المؤسسة الى ان يتم وضع اللائحة الدائمية لها دون التقيد بجداول المرتبات الواردة به ولا يعدو ذلك الا ان يكون لائحة مؤقتة استعمل لها مجلس الادارة بعض احكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٥١ بصفة مؤقتة مما لا يمكن معه القول بان المؤسسة يسرى عليها احكام قانون الموظفين وينبئ على ذلك ان لا تسرى على موظفيها قوانين المعاشات الحكومية وانما يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة بجلستها المنعقدة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ١١ بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٤١)

المادة :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن عدم جواز تعيين اى شخص فى الهيئات والمؤسسات المالية او الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية او مرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فلكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية — هذا الحظر كما يسرى فى خصوص تحديد المرتبة عند بداية التعيين يسرى كذلك بعده ومن ثم فان كل زيادة وصلت بمكافأة الشخص الى الحد المحظور بغير قرار من رئيس الجمهورية تفقد سند استحقاقها ويتعين اعتبارها حقا خالصا للمؤسسة — مقتضى ذلك انه

يمنع قانونا على الشخص تلقى ما على لصاحبه بالإماتات من هذه
الجملغ - لا يفرض من هذا النظر الاحتجاج بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦
الذى رفع حكم الحظر المخصوص عليه في القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١
بالنسبة الى العاملين الذين تصل مرتباتهم الى ١٥٠٠ جنيه فأكثر متى كان
تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة في القوانين واللوائح المطبقة
عليهم - أساس ذلك ان رفع الحظر وفقا لحكم هذا القانون لا تصرف الى
ما يمنع على خلاف حكم القانون وفي تاريخ سبق على نفاذه .
ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ نص في مادته الاولى على انه
« لا يجوز تعيين أى شخص في الهيئات أو المؤسسات أو شركات المساهمة
التي تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠
جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ويتع باطلا كل تعيين يتم
على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل
عليها الى خزينة الدولة » ويتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦ صدر
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٦ - الذى عيّن
السيد / بالفئة العالية طبقا لاحكامه - ونص في مادته
الثالثة على أن « تحدد مرتبات السادة المشرك اليهم على الوجه الآتى :
المعلمون المعينون بإدارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العالية بمكافأة
شاملة تحدد مرتباتهم بقيمة ما يتفاوضونه من مكافآت شاملة في تاريخ العمل
في تاريخ العمل بهذا القرار منع عدم الاخلال بما يلى :

(أ) من لم تبلغ مكافاتهم الشاملة اول مربوط الفئة المعينين عليها
في تاريخ العمل بهذا القرار يستمر بتفانيهم لها يحصلون عليه من
مكافآت شاملة كمكافآت على أن يمنحوا اول مربوط هذه الفئة اعتبارا
من اول السنة المالية التالية .

(ب) من تجاوز مكافاتهم الشاملة نهاية ربط الفئة المعينون عليها
يحفظ لهم بهذه الزيادة بمئة شخصية على أن تستهلك الزيادة بما
يحصلون عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ نشر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٩ بإسالة مادة جديدة برقم ٢ مكررا إلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ بإسالة الفكر ، مقتضى بأنه « لا تسرى الأحكام السابقة بالنسبة إلى العاملين الذين تصل مرتباتهم إلى ١٥٠٠ جنيه فأكثر أثناء الخدمة وذلك حتى كان تقرير الزيادة مستندا إلى القواعد الواردة في القوانين واللوائح المطبقة عليهم » .

ومن حيث أن السيد / يخضع في تعيينه لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي حظر التعيين بالمؤهلات والمؤهلات العامة أو شركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمرتب قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر إلا بقرار من رئيس الجمهورية ، وهذا الخطر كما يسرى في خصوص تحديد المرتب عند بداية التعيين يسرى كذلك بمدة حرسه على عدم غوات حكمته بطريقة أو بأخرى ، ومن ثم فإن كل زيادة وصلت بمكافأته إلى الحد المحظور بغير قرار من رئيس الجمهورية ، تقتقد سند استحقاقها ويتمين اعتبارها حقا خالصا للتؤسسة ، وعلى مقتضى ذلك فإنه يتنفع قانونا عليه تقاضي ما على لحسابه بالأمثالت من هذه المبلغ كما لا يسوغ الاعتماد بهذه الزيادة بالنسبة لتحديد مرتبه في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه إذ أنها زيادة غير مشروعة يعتبر تقريرها وعينه سواء بسواء في التطبيق الصحيح لحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ الذي رفع حكم الحظر المنصوص عليه في القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى العاملين الذين تصل مرتباتهم إلى ١٥٠٠ جنيه فأكثر متى كان تقرير الزيادة مستندا إلى القواعد الواردة في القوانين واللوائح المطبقة عليهم ، ذلك أن رفع الحظر وبها لحكم هذا القانون بمقتضى على الزيادة المشروعة التي تطرا على المرتب بعد نفاذه في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٦٩ ولا تنصرف إلى ما نتج على خلاف حكم القانون وفي تاريخ سابق كما هو الشأن في الحالة المعروضة على ما يبين من الوقائع السابق تلمسها .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية الجمهورية إلى عدم أحقية السيد / مدير إدارة مراقبة الحسابات بالتؤسسة المصرية

العمامة للمنظمات الكيميائية في صرف الزيادة التي اُضيفت بمكافأته بالمخالفة
لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ ، والإعتماد في تسوية حالته - طبقاً
لأحكام بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ - بما كان يتقاضاه
من مكافأة فوق هذه الزيادة .

٤ ملف رقم ٥٦٨/٤/٨٢ - جلسة ١٩٧٥/٣/٣١

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مؤسسات عامة وشركات مساهمة - جامعات - برقيات - عديم
جواز تعيين أي شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة
بمكافأة أو مرتب يتولى قدره ١٥٠٠ جنية فائداً إلا بقرار من رئيس
الجمهورية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦١ - لتعيين هيئة
الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات عامة .

مقتضى الفتوى :

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه « لا يجوز تعيين أي
شخص في الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات المساهمة التي تتألف
فيها الدولة بمكافأة سنوية أو مرتب سنوي قدره ١٥٠٠ جنيهاً فائداً إلا
بقرار من رئيس الجمهورية » . ويقع بطلان كل تعيين يتم على خلاف ذلك .
ويلزم المخالف بأن يؤدي المكافآت أو المرتبات التي حصل عليها إلى خزينة
الدولة » . وتنص المادة الثانية على أنه « على الجهات المشار إليها في المادة
الأولى أن تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق
أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة أشهر من
تاريخ العمل بهذا القانون » .

وبغداد هذين التعيين إن أي شخص يراد تعيينه بأحد الهيئات
أو المؤسسات الخالية أو شركات المساهمة التي تتألف فيها الدولة بمرتب
أو مكافأة تبلغ ١٥٠٠ جنيهاً فإن كان تعييناً قبل العمل بالقانون المشار إليه
وجب استصدار هذا القرار خلال مدة مبنية بفترة لاستمارة في الضميمة .

وتعتبر الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة مؤسسات علمية تلك
التي كلاً منها تقوم على مرفق علم وهو مرفق التعليم العالي وتتبع بشخصية
معتبرية مستقلة ولها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وتتبع في
حساباتها وإدارة أموالها التي تعتبر أموالاً عامة القواعد المتبعة في حسابات
الحكومة وإدارة أموالها ورئيسها الأعلى هو وزير التعليم العالي بحكم
متمسبه .

لذلك يكون القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه واجب التطبيق
على موظفي الجامعات بما فيهم العمداء وأعضاء هيئة التدريس والموظفين
الأجانب .

لا وجه للقول بأن قانون الجامعات قانون خاص لا يعدله القانون رقم
١٥٣ لسنة ١٩٦١ وهو قانون عام لعدم ورود نص صريح بذلك وأن وظائف
العمداء وأعضاء هيئة التدريس وظائف متميزة ذات طبيعة خاصة لا
يشغلها إلا من توافرت فيهم شروط خاصة. وإجراءات خاصة تنفرد بها
الجامعات ، لا وجه لهذا القول لأن القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ هو
هو واقع الأمر قانون عام بالنسبة إلى كل جهة يصدق عليها وصف الهيئة
أو المؤسسة العامة أو شركة المساهمة التي تساهم فيها الدولة يتضمن
تحكمها بمحلة لنظم التعمين فيها أيما كانت هذه النظم وسواء أكانت في
الحصل متفقة مع النظم العامة للتوظيف أو لم تكن كذلك .

ولا يخفى من هذا النظر عدم الإشارة في القانون رقم ١٥٣ لسنة
١٩٦١ إلى قانون الجامعات ذلك أن العبرة هي بما يستلزم من تصويم
القانون ذاته من أحكام وذلك بغض النظر عن الإشارة في النيباجة إلى
قانون بعينه أو أغفال الإشارة إليه . وإذا كانت ثبت مغايرت تطراً على
مطابق هذا القانون على الجامعات على النحو الذي أوضحته الوزارة فإن
كسبيل إلى إزالة هذه المغايرت هو تعديل القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى سريان أحكام القانون رقم ١٥٣
لسنة ١٩٦١ على الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة .

تكملة - لجر اضافي

قائمة رقم (٢٤٢)

المادة :

احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور
الاضافية - تطبيقها على المؤسسات العامة - منوط بتطبيق احكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - مثال بالنسبة لمؤسسة الطاقة الذرية .
المختص القنوى :

تنص المادة ٥ من قانون نظام موظفي الدولة على انه « يجوز
للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التي يطبقها
عليه تاديبها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس
الوزراء » .

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات
مستثناة اداها. وذلك طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

ولمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد
شروط منحها « - واستنادا الى هذا النص صدرت عدة قرارات من مجلس
الوزراء نظمت قواعد منح المكافآت للموظفين عن الاعمال الاضافية ، وقد
صدر آخر هذه القرارات في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ ونص في مادته
الاولى على ان « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة
٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للقواعد الآتية : ... »
تنص في مادته الثانية على ان « تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة
الثانية من المادة ٤٥ - سالفه - الذكر طبقا للقواعد الآتية » ثم صدر
القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية واشترط
في حينها على المادة ٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالفه الذكر

والى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ونص في مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليه النص الاتي : « وتكون المكلفات المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة طبقا للقواعد الآتية : . . » ، ونص في المادة الثالثة على انه « لا يجوز ان يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنعون مكلفات من الاعمال الاسفلية في كل مصلحة او ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين في المصلحة او الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون » .

ويستناد من هذه التصويبات قرارات مجلس الوزراء والقرار الجمهوري رقم ١٩٥١ بتنظيم موضوع منح المكلفات للموظفين عن الاعمال الاسفلية صدرت كلها استنادا الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ومن ثم فان نطاق تطبيق احكامها يتحدد بنطاق تطبيق قانون نظام موظفي الدولة ، فتسرى على الموظفين الخاصين بهذا القانون وتختصر عن غيرهم من الموظفين الذين تنظم قواعدهم قوانين اخرى ، ويرتبط على ذلك ان القامدية التي تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهوري سالف الفكو ، تبرز عن جبين المصالح والادارات التي يسرى على موظفيها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

واذا كانت المؤسسات العامة طبقا للعقيد القانوني الصحيح هي مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فانها تدخل في مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري ويسرى عليها الخطر المنصوص عليه فيها بشرط ان تكون خاضعة في تنظيمهم بشؤون موظفيها لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

واذا كانت المادة الثالثة مقيدة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥١ ، باصدار قانون المؤسسات العامة تنص على ان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الموظفين العمومية عنها لم يرد بشأنه نص في القرار الصالح بالقياساء المؤسسية او الواقع التي يضمها قانون الادارة » - فان للقرار الجمهوري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥١ الذي ينظم

غير اوقات العمل الرسمية يدخل في ضمن نظم التوظيف التي يختص رئيس الجمهورية ومجلس ادارة المؤسسات العامة بوضعها ، فان لم يعرض لتنظيمها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة لو مجلس الادارة تجرئ اتباع قواعد منح هذه الاجور الواردة بقانون نظام موظفي الدولة والتشريعات المكمل في هذا الخصوص .

وينص قانون نظام موظفي الدولة في المادة ٤٥ على القاعدة الاسلية المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية ونحوها انه يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف بكافة من الاعمال الاضافية التي يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء ، وتنبذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٦ من أكتوبر ١٩٥٥ بقواعد منح المكافآت الاضافية والخدمات الممتازة ثم عدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شان الاجور الاضافية وعمل هذا القرار الاخير بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار الاخير على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بهروعا للمخاطبة لاجور عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية » ويسرى ذلك ايضا على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لرتب الدرجات المشار اليها » .

ويسرى بالنسبة لموظفي الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الاحكام المتصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . ونصت المادة الثانية من القرار على ان « تنفي النصوص والنظم المعمول بها في الجهات المبينة بالمادة الاولى المخالفة لاحكام المادة السابقة » .

وبين من هذين التصيين ان المشرع وهو في هذا الخصوص رئيس الجمهورية الذي يختص اصلا باصدار قرارات بانشاء المؤسسات العامة وبوضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها ، ان المشرع يستهدف اخضاع موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة للاحكام العامة المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية لكافة موظفي الدولة

وهي الأحكام المبينة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يسرى هذا التنظيم على كافة المؤسسات العامة حتى ما كان خاضعا منها لتنظيم خاص للأجور الإضافية ذلك أن القرار المذكور يلغى هذه التنظيمات الخاصة بالمزاية لأحكامه في خصوص موضوع منح الأجور الإضافية .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ إلغاء كافة النظم الخاصة بالأجور الإضافية التي كانت تتبعها المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الصادر بقتضاها قرار من رئيس الجمهورية وسريان أحكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدلا بقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ عليها ، وعدم جواز منح موظفي هذه المؤسسات أو من يعارون اليها أو ينتدبون بها طول الوقت الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات الثلاثة لما يوتها إية أجور عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية زيادة على مرتباتهم الأصلية التي يتقاضونها من المؤسسة وتبصر هذه الأحكام على مؤسسة الإبنية العامة بوصفها مؤسسة عامة .

(ملوى رقم ٨٥١ في ١٩٥٩/١٢/٦)

مادة رقم (٢٤٥)

المبسطة :

القراراتان الجمهوريتان رقمي ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية — مجال تطبيقها — مدى سريتها على موظفي المؤسسات العامة — مثال بالنسبة لموظفي الهيئة العامة لتمهيد الصحارى والموظفين المتعيين أو الممارين للعمل بها طول الوقت .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن الأجور الإضافية ينظم موضوع الأعمال الإضافية التي تعتبر ابتداءا للأعمال

الاضافية وذلك دون الاعمال الاضافية التي تؤدي في غير الصلحة أو الادارة التي ينفذها الموظفون أي أن العمل الاضافي الذي تمنحه نصوص القانون رقم ١٢٥٩ لسنة ١٩٥٩ إنما هو العمل الاضافي المتصل بالعمل الأصلي الذي تنفذه الوظيفة الحكومية اداءه بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وهذا الوصف لا يتوافر اذا باشر الموظف بصفة أصلية عملاً لا يعتبر امتداداً لعمله الأصلي اذ انه في هذه الحالة إنما يقوم بعمل أساسي آخر يعد منفصلاً من عمله الأصلي والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ليس إلا امتداداً للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبذلك يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أي أنه لا ينسرى على الموظفين الذين يؤدون أعمالاً اضافية تعتبر امتداداً للأعمال الأساسية .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الحد الأقصى للمكافأة عن الاعمال الاضافية ٢٥ ٪ من الراتب الشهري أو جنيتهما أيهما أقل ما لم تكن الاعمال التي يقوم بها الموظف لا يمكن تقديرها بعدد الساعات فيمكن منح المكافأة في حدود ٣٠ ٪ من الراتب الشهري كما جعل القرار الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنعون مكافآت من الاعمال الاضافية في كل مصلحة أو ادارة هو ١٠ ٪ من عدد موظفي المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ وحظر منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية أجور من الاعمال الاضافية التي يطلب اليهم تاديتها في غير اولئك العمل الرسمية كما نص صراحة على سريان هذا الحكم على موظفي المؤسسات المالية والبنوك المستقلة ، الذين يتقاضون مرتبات متساوية لمرتبات المخرجة المشكورة اليها مع سريان الحكم القرار الجمهوري رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٥٩ على موظفي هذه الهيئات ايها .

ولما كان الموظفون المحارون أو المتقربون للمحل طويل الوقت بصفة قد أصبح معلم الأصلي هو العمل في الهيئة ، فإن تاديتهم أعمالاً اضافية بها يعتبر اداء عمل اضافي يكمل العمل الأصلي وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين اصحبت اليهم والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة أما الموظفون المنتدبون للمنفذ في الهيئة بتفسير الوصية فمؤلا يوافقون

في الهيئة اعتباراً مؤقتة الصلة بعملهم الأصلي وفي جهة غير الجهة التي يعملون بها أصلاً .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه يجوز منح الموظفين المعارين أو المتجدين للعمل طول الوقت في الهيئة مكانة من الإعمال الإضافية في حدود أحكام القرارين الجمهوريين بمعنى أن المعار أو المتدرب إلى وظيفة في الهيئة يعادل مرتبها مرتب الدرجة الثالثة أو ما فوقها ، لا يمنع أية أجور عن الإعمال الإضافية وكذلك الحال بالنسبة إلى الموظفين الذين أصبحت الجهات والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة ، بما بالنسبة إلى الموظفين المتجدين للعمل في الهيئة بعض الوقت يجوز منحهم مكانة من الإعمال الإضافية دون التقيد بأحكام القرارين المشار إليهما ، ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الذي وضع حداً أقصى لهذه المكافآت وهو ٣٠ ٪ من المرتبة والأجور الإضافية يرد الموظف ما زاد على هذا الحد إلى خزانة الدولة .

(تقريري رقم ٣٦٨ - في ١٩٦٠/٤/١٦)

مادة رقم (٣٦٦)

المادة :

انطبق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية التي يتقاضاها الموظفون العموميون على موظفيهم

الهيئة الوطنية المستقلة

بالحس القوي

أنه، معروض خضوع بعض موظفي الهيئة للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون ومساواة على مرتبتهم الأساسية ، فإن هذا الموضوع يحق للجمعية التسمية أن تبحث رأيها فيه في جلستها المنعقدة في ١٩ من أيلول من سنة ١٩٥٩ ويقرر بتقرير أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه على موظفيهم

اللجنة وذلك تطبيقاً للمادة الخامسة من هذا القانون التي حددت مطلق
لفظ « الموظف » في تطبيق هذا القانون فنصت على أن « يقصد بالموظف
في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو
المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة .. » .

(ملئوى رقم ٩٢٤ في ١٠/١٢/١٩٦١)

قائمة رقم (٢٤٧)

المادة :

المعاملون بالمؤسسات العامة - خضوع هؤلاء المعاملين في شأن
الاجر الإضافي لأحكام القرارين الجمهوريين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم
١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ - مؤدى ذلك عدم حصولهم على اجر إضافي
الا في الحدود والأوضاع الواردة ليهما ومن بينها عدم جواز تقصير
المعاملين من الدرجة الثالثة فما فوقها - لا يفرض من هذا الحكم نص المادة
٢٢ من لائحة المعاملين بالثريكات التي تسرى عليهم - أساس ذلك أن هذا
النص العام يقيد الأحكام الخاصة الواردة بالقرارين المشار اليهما -
لا محل للرجوع الى أحكام قانون العمل التي تنشر فيها المادة ٢٢ من
اللائحة .

ملفص الفتوى :

أن القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية
ينص في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات
الثالثة فما فوقها الذين يعملون في الحكومة بدروعها المختلفة أية أجور من
الإضمال الإضافية التي يطلب تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ، ويسرى
ذلك أيضا على موظفي المؤسسات الخلية والهيئات المستقلة الذين يتقاضون
مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها ، وتسرى بالنسبة لموظفي
الجهات المذكورة في الفقرة السابقة الأحكام المنصوص عليها في القرار
الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ .. » . ومقتضى هذا النص أن الواجب

امعاليه لعدم الغلقه صراحة او ضمنا - هو ان احكام القوانين الجمهوريين
رقم ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشر اليها تسرى على العاملين
بالمؤسسات العامة ، ومن ثم تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة
للحوم - باعتبارها مؤسسة عامة وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣١٠٠ لسنة
١٩٦٤ الصادر بتشكيلها .

ولا يؤثر فى ذلك كون لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة المسافرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - والتي
تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار
للجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ - نص فى
المادة ٣٣ منها على ان « يحدد مجلس ادارة الشركة ايام العمل فى الاسبوع
وساعاته وفقا لمتطلبات العمل . ويمنح العامل اجرا اضافيا عن الساعات
التي يعملها فيما تجاوز ساعات العمل المقررة فتقونا ، وذلك دون الاخلال
بالاحكام الواردة فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٦١ المشر اليها » ذلك ان ما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨
لسنة ١٩٥٩ من نص خاص - لا يزال قائما. ولهذا ، لسريان احكامه واحكام
القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على العاملين فى المؤسسات
العامة - يعتبر قيدا على النص العام الذى تضمنته المادة ٣٣ من اللائحة
سابقة الذكر ، بحيث لا يجوز منح الاجور الإضافية للعاملين بالمؤسسات
العامة ، الا فى الحدود وبالأوضاع والشروط المنصوص عليها فى القوانين
الجمهوريين المذكورين . دون الرجوع فى ذلك الى احكام قانون العمل
الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان احكام القوانين الجمهوريين
رقم ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الإضافية ، تسرى على
العاملين بالمؤسسة العامة للحوم .

(خلف رقم ٤٣٢/٤/٨٦ - جلسة ١١/٣/١٩٦٥)

ثانياً - بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٢٤٨)

المادة :

الاستقرار في صرف بدل طبيعة العمل المخصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وعدم جواز الجمع بين هذا البديل وبندل المخاطر المخصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٢ قضى في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الاصلاح الزراعي بدل طبيعة عمل يحد أقصى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسي لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب اسيوط ويحد أقصى ٤٠ ٪ من المرتب الاساسي لمن يعملون بمناطق الاصلاح بمحافظات الوجه البحري والوجه القبلي حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير وادنى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الاتية والخطر والعدوى والتفتيش والصعراء والاعتراب) ولما كان المستند من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين جددتهم بندلا ينطوي في حقيقته وبموجب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها وهي بدلات الغلبة والخطر والعدوى والتفتيش والصعراء والاعتراب - وكان هذا القرار يمثل احكاما خاصة لا تطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعي في مناطق معينة فان اعمال احكامه لا تتأثر باى نص عام يتناول البدلات التي نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العام الغاؤه صراحة .

وإذا اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالطعام العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الأجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد أقصى لبذل المخاطر ، وأجازت منح بدل اقالة وبدل حرمان من جزالة المهنة وبدلات خالصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج ، مسان حكمها لا يؤثر في تطبيق أحكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يضمن منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الأولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الإجر بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الأجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة ، وتبعا لذلك فانه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فانه لا يجوز الجمع بين مستحق البذل المقرر به وبين بدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البذل بصفة حالية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استصدار تطبيق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المميزين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

بلف ٢١١/٤/٨٦ - جلسة ١٩/٥/١٩٨٢

رابعاً — بديل صرافة

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

موظفو المؤسسات العامة — استفادتهم ، طبقاً للمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى كان يسرى عليهم ، من الاحكام السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيها — سريان القرار الجمهورى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح بديل صرافة على صياغة المؤسسة العامة فيما لذلك — إلغاء القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا يؤثر فى استمرار استحقاقهم هذا البديل — أساس ذلك النص على استمرار تقاضيهم مرتباتهم الحالية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ على أن « يمنح صياغة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدره ثلاثة جنيهات شهريا » ، وتنص المادة الثانية على أن « يمنح صياغة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يتوبون بعمل الصرف بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صياغة مصلحة الاموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا » .

وهذا القرار صدر وعمل به فى ظل سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتحصير الصحارى باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

وبما ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة كتت نص على ان يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام

احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشئاته
نص خاص فى هذه اللائحة » .

ومن حيث ان احكام بدل الصرافة الواردة بقرار من رئيس الجمهورية
رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ لا تعدو ان تكون نظما من النظم السارية على موظفى
الدولة ، ففسرى على موظفى المؤسسة المصرية العلمية لتعمير الصحارى
عملا بنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة
١٩٦١ وعلى ذلك يستحق صيلرفة هذه المؤسسة بدل الصرافة المذكور
من تاريخ تقريره طالما ان اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
لم تتضمن نظما مخالفا لما قرره القرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .

واذا كان القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد ألغى بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى طبق على موظفى المؤسسات
العلمية نظما جديدا هو ذلك المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ ، ولم يتضمن هذا القرار الاخير نصا مشابها لنص المادة
الاولى من القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى أفسر تطبيقه عن سريان
نظم بدل الصرافة على صيلرفة المؤسسة ، ان كان ذلك الا انه ليس من
شأنه ان ينقطع استحقاق صيلرفة المؤسسة لبذل الصرافة المذكور ، ذلك
لان المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص على
ان يستمر الموظفون العاملون بأحكامه فى تلقي مرتباتهم الحالية بما
فيها اعباء الفلاء حتى يتم تطبيق الاحكام الواردة بهذا القرار عليهم -
ومن مقتضى ذلك ان صيلرفة المؤسسة وقد استحقوا بدل الصرافة من
تاريخ تقريره فانهم يستمرون فى تلقيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى ان صيلرفة المؤسسة المصرية العلمية
لتعمير الصحارى يستحقون بدل الصرافة المقرر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ تقريره ويستمرون فى تلقيه بعد العمل
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا لنص المادة ٦٤ من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ .

(انتهى رقم ٢٠٤٧ - فى ١٢/١١/١٩٦٣) .

خاتمة - بدل تمثيل

قاعدة رقم (٢٥)

المادة :

نص المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٢ على جواز منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية بالمؤسسة بمقتضى قرار من مجلس الإدارة بدفع جواز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل طبقا لتسنى هذه المادة الا اذا كان عضو مجلس الادارة مديرا للمؤسسة او نائبا للمدير او مديرا عاما مساعدا او مديرا لادارة بالمؤسسة فانه يجوز حينئذ صرف بدل تمثيل بالثالثات المحددة بهذه المادة حتى تاريخ العمل الممثل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، اما بعد العمل به فلا يمنح اخذ من اعضاء مجلس الادارة بدلا سوى مدير المؤسسة الذى تقابل وتوظيفته في الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

بمقتضى الفتوى :

وزد في مشروع ميزانية المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير في الباب الاول من المصروفات الخاص بالمرتبات والاجور والمكافآت تحت للبلد « ج » رواتب « مبلغ مخصصة كراتب تمثيل للسادة رئيس مجلس الإدارة ومدير عام المؤسسة واهضاء مجلس الادارة ، تصرف في حدود القوانين المقررة « ويجلبية ٦٠٠ من يناير سنة ١٩٦٢ والسق مجلس ادارة المؤسسة على تقرير مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا تصرف بمساهمة كبدل تمثيل مؤقت لكل من السادة اعضاء مجلس الادارة ، فيما عدا السيد مدير عام المؤسسة فيكون البدل بالنسبة اليه ٨٠٠ جنيه ، على ان يصرف البدل من تاريخ صدور القرار بتعيينهم اعضاء في مجلس الادارة ، وذلك الى ان يتم تحديد مرتبات نهائية لهذا البدل .

ولما كانت المادة ١٧ من لائحة نظام موظلي ومعال المؤسسات العامة تنص بأنه يجوز لمجلس الإدارة منح بدل تمثيل لبعض الموظفين الرئيسية ، وكان مجلس إدارة المؤسسة مشكلا من اعضاء متفرعين يشرف كل منهم على قطاع من قطاعات المؤسسة بصفة مستمرة ، لذلك فقد ثار التساؤل عما اذا كان يمكن صرف بدل التمثيل لاجزاء مجلس ادارة المؤسسة بصفة مؤقتة ، على أن يسوى فيها بعد عند اعتماد الميزانية او عند صدور القواعد المتظلة لسرف البدل ، شأنه في ذلك شأن المرتبات التي يتقاضاها اعضاء المجلس ، الى حين صدور القواعد المحددة لسرف مكافآت العضوية .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ بامتناع ميزانية المؤسسة بها في ذلك المبالغ التي قررت في البند « ج » رواتب لمواجهة رواتب تمثيل مجلس الادارة ، كما وردت في مشروع الميزانية ، على أن يكون سرف هذه المبالغ طبقا للنظام الذي يشهه مجلس ادارة المؤسسة .

ويتور التساؤل عن مدى جواز سرف بدل تمثيل لاجزاء مجلس الادارة والخصم به على البند (ج) رواتب المدرج بميزانية المؤسسة .

وقد مرر هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتقوى والتشريع بطبعتها المنعقدة في ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن المؤسسة المذكورة تعتبر طبقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، ومن ثم فإن جميع ما تضمنته لائحة نظام موظلي ومعال المؤسسات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - من أحكام - تسري على موظلي ومعال هذه المؤسسة ، وذلك تطبيقا لنص المادة الأولى من القرار الجمهوري باصدار اللائحة سالفة الذكر .

ومن حيث أن المادة ١٧ من اللائحة المشار إليها تنص على أنه يجوز لمجلس الادارة منح بدل تمثيل لبعض الموظفين الرئيسية في حدود

النفقات الاعية :

مدير المؤسسة ٨٠٠ جنيه سنويا .
نائب المدير أو المدير العام المساعد ٦٠٠ جنيه سنويا .
مدير ادارة ٣٦٠ جنيها سنويا .

ويجوز لمجلس الادارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بقرارات اخرى
كما ورد في الفقرة الاولى .

ومناد هذا النص أن منح بدل التمثيل يكون - وفقا للفترة الاولى -
لوظائف رئيسية معينة ورد ذكرها على سبيل الحصر في صدر المادة
المذكورة ، وهي وظيفة مدير المؤسسة ونائبه والمدير العام المساعد
ومدير الادارة وليس لمجلس الادارة سلطة مطلقة في منح هؤلاء الموظفين
ما يرى تقريره من مبالغ كبذل تمثيل ، بل أن سلطته محدودة بالقائمة
المفتردة في المادة سالفة الذكر وهي على التوالي ٨٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه ،
٣٦٠ جنيها سنويا .

وعلى ذلك فإن سلطة مجلس الادارة في منح بدل التمثيل بالنسبة
الى الوظائف الرئيسية مقيدة بأن يقرر البذل لبعض هذه الوظائف وليس
كلها ، بل وللبعض الذي ورد ذكره على سبيل التحديد دون غيره . كما
أن هذه السلطة مقيدة بفئات البذلات السابق بيئتها ، بحيث لا يجوز
تجاوزها . ومن ثم فانه لما كان أعضاء مجلس الادارة لم يرد ذكرهم
ضمن الوظائف الرئيسية التي يجوز منح تمثيلها بدل تمثيل ، فانه
لا يجوز منحهم هذا البذل . على أنه اذا كان المدير العام داخلا في تشكيل
مجلس الادارة ، أو كان أحد أعضاء مجلس الادارة هو في ذات الوقت
نائب المدير أو مديرا مساعدا أو مديرا لادارة المؤسسة ، فليس ثبوت
ما يمنع في هذه الحالة من منحه بدل التمثيل المقرر بالمادة ١٧ المشار اليها
وفي حدود الفئات المبينة بها ، وهو اذ يتلقى هذا البذل فانما يتلقاه
بصفته الاخيرة ، لا بصفته عضوا لمجلس الادارة .

وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٣ بتعديل
بعض احكام لائحة نظم موظفي وعمال المؤسسات المأهولة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وقضى في المادة الاولى منه بان

يستبدل بفضّ المادة ١٧ من اللائحة المذكورة النصّ الآتي : « يكون منح بدل التمثيل لوظيفة رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية » ويكون لمداها من الوظائف الرئيسية/وفقا للشروط والالوضعا: المقررة بالنسبة لنا يقابلها من الوظائف الحكومية « وقضى في المادة الثانية بكفشاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ المشار اليها .

وبمقتضى ذلك أنه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار يتمسح بقرار بديل بتمثيل بالنسبة الى أعضاء مجلس الإدارة الذين يشغلون وظائف رئيسية بالمؤسسة ان بتوافر بينهم الشروط والالوضعا المقررة قانونا لنظرائهم في الوظائف الحكومية .

وقد تمت المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بأن يستبدل بجدول الدرجات والمرتبات والوظائف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الجدول الآتي :-

الوظائف العليا (التوجيهية) .

رئيس مجلس الإدارة .

مدير المؤسسة مدير عام (رئيس مصلحة) .

نائب المدير أو مدير التنفيذ مدير عام أولى .

ولما كانت وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام هي أنفهم الوظائف الحكومية المقرر لها قانونا بديل تمثيل ، ومن ثم فإنه لا يجوز منح بديل تمثيل الا لمن هو في وظيفة مدير المؤسسة وهي الوظيفة التي يقابلها في الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام ، اما من بدأ مدير المؤسسة من الوظائف الرئيسية فإنه لا يجوز منح شياعليها بديل تمثيل . ومن ثم فإنه لا يجوز منح أعضاء مجلس إدارة المؤسسة — الذين يشرفون في الوقت ذاته على القطاعات المختلفة بالمؤسسة — بديل تمثيل اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر . وذلك بمنح بدل مدير عام المؤسسة الذى يعتبر في ذات الوقت رئيسا لمصلحة عامة هي المؤسسة .

ولا يسوغ الاستناد الى القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة بجلسته ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ بالموافقة على تقرير بدل تمثيل لاعضاء مجلس الإدارة ، ذلك ان هذا القرار انما صدر بالخلفة لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار اليها ، والتي حددت سلطة مجلس الإدارة في منح بدل تمثيل بوظائف رئيسية معينة ودرجت على سبيل الحصر في هذه المادة ، وليس من بين هذه الوظائف اعضاء مجلس ادارة المؤسسة . ومن ثم فان هذا القرار يكون باطلا ، ويتعين عدم التمويل عليه في هذا الشأن ، وقد تأكد هذا البطالان بصور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ونصه في مادته الثانية على الفاء جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالخلفة لاحكام المادة ١٧ المشار اليها .

كما انه لا يغير من هذه النتيجة صدور قرار جمهوري بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتداد ميزانية المؤسسة بها في ذلك المبلغ التزمته في البند « ج » رواتب لمواجهة بدل التمثيل ، ذلك انه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة يتبين انه ورد في البند « ج » رواتب السلفه فكره - مبلغ ٨٨٤٠ جنيها رواتب تمثيل وبدل حضور جلسات مجلس الادارة ، ويكون الصرف طبقا للنظام الذي يضعه مجلس ادارة المؤسسة ، والواضح ان المبلغ المذكور انما يواجه نوعين من الرواتب ، الاول هو بدل التمثيل ، والثاني هو بدل حضور جلسات مجلس الإدارة ، وقد علق صرف كل من هذين النوعين من الرواتب على ان يكون ذلك طبقا للنظام الذي يضعه مجلس ادارة المؤسسة . ولما كلفت سلطة مجلس الادارة في منح بدل التمثيل مخوذة طبقا للمادة ١٧ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، ومن ثم فانه لا يجوز لهذا المجلس منح بدل تمثيل الا في الحدود التي يبينتها المادة المذكورة ، ولا يكون في صدور قرار رئيس الجمهورية باعتداد الميزانية تخويل لمجلس الادارة في منح بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة بالخلفة لاحكام المادة ١٧ من اللائحة سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام

موظفي ومجال المؤسسات العليا . على انه اذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة يشغل إحدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة المحددة بالمادة ١٧ المذكورة فيسأل تعديلها بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ - كان يكون مديراً للمؤسسة أو نائباً للمدير أو مديراً عاماً مساعداً أو مديراً للإدارة بالمؤسسة - فانه يجوز منحه بدل تفييل بالفئات المحددة بهذه المادة ، وذلك الى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الاخير . لها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمنع من أعضاء مجلس الإدارة بدل تمثيل سوى مدير المؤسسة - الذي تتبادل وظيفته في الحكومة وظيفته رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

(ملوى رقم ٥٥٦ - في ١٩٦٢/٨/٢٩)

ملاحظة رقم (٢٥١)

المبدأ :
عدم احقية العامل في الاحتفاظ ببند التحويل الذي كان يتقاضاه
اثناء انتدابه بأحدى المؤسسات العليا بعد انتقالها بالقانون رقم ١٩١
لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث انه طبقاً لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما فان العاملين بالمؤسسات للمعاق
ينتقلون بفتحهم وادبياتهم ، ويحتفظون في الجهات المنتقلين اليها بما كانوا
يتقاضونه من مبالغ أو مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن
ثم يستبعد ما كانوا يتقاضونه بصفة عارضة أو مقبل اعمال اضافية
تخرج من نطاق العمل الاصلى للعامل -

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالنسب الواردة في المادة ٢٧ من قانون
العاملين بالتطبيع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص بأنه يجوز تسحب
المقابل بالقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس مستوى وظيفته

أو في وظيفة تملوها مباشرة في نفس الوجود التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن النذب أو انتهاء خدمته أو غير ذلك ولا يكسبه حقا في استصحاب مزاياء الوظيفة المنتدب إليها ، ويبقى وضع العمال في وظيفته الأصلية هو الأساس الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النقل ، بغض النظر عن الوظيفة التي كان يشغلها بصفة عارضية عن طريق النذب ، يستصحب العامل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي في وظيفته الأصلية من فئة وأقدمية ومرتب وبدلات ولم يخرج المشرع من هذا الأصل بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات المسلحة ، فمن على نظمهم بالتدبيرات والمزايا التي الجهات التي يتقرر نظمهم إليها .

وترتبا على ذلك فإن نذب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى يعتبر منتحيا قانونا بانتفاء تلك الوظيفة بمجرد إلغاء المؤسسة فإنها ، وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لها من تاريخ ذلك الانشاء وتبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه فى الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميلة الشاغل لذات وظيفته فى فئة الأصلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل فى الحالة المثلة فى الاحتفاظ ببذل التعيل الذى كان يتقاضاه بوظيفته التى كان منتحيا اليها بالمؤسسة العامة المنقول منها طبقا للبلدة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعد بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٥٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المسألة :

يستحق العامل المنقول من الفئة بدل التعيل حتى بعد نقله منها على شريطة أن يكون قد شغل قبل منح الوظيفة المقرر لها بدل التعيل .

بالخص الفئوى :

من حيث أن احتفاظ العامل المنقول من إحدى المؤسسات العامة بالخساة ببدل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا وصرف إليه قبل نقله من المؤسسة ، إذ في هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع المتمثل في عدم الإخلال بالمستوى المالى للعاملين بالمؤسسات الملفة ، ولما كان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقرر لها هذا البدل ، فإنه لا يجوز الاحتفاظ ببدل التمثيل للعامل الذى لم يشغل احدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فإن المعروض حاله قد نقل من المؤسسة وهو غير مستحق لبدل التمثيل ولم يصرف له قبل هذا البدل قبل نقله . فانه لا يجوز القول بالاحتفاظ له بهذا البدل . ولا يغير من ذلك صدور قرار بتعيينه باحدى الوظائف المقرر لها بدل التمثيل بالمؤسسة ، لان هذا القرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانقطعت صلته بها وخروجه من مسداد العاملين فيها . كما وان التراخى في تسلم العمل بعد صدور قرار النقل من شأنه التأثير في تاريخ النقل الذى يحدد بتاريخ صدور قراره ، لان قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهي تلتزم صلة العامل بالجهة المنقول منها بأثر فوري لا يحول دونه استمرار العامل بعض الوقت بالجهة المنقول منها حتى اكتمل اجراءات اخلاء طريقه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العامل في الحالة المثلة لبدل التمثيل .

(ملف رقم ٨٠٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٠/٢/١٩)

الفرع السادس

امانة غلاء المعيشة

قائمة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

امانة غلاء المعيشة — سرعان ذات الاحكام المطبقة بشأنها على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في قوانين تنظيم هذه المؤسسات — قواعد التوظيفين التسيى من هذه الاعانة وتشيتها ، وخصم فرق الكادرين قواعد موضوعية دائمة تشكل جزءا من التنظيم العام لهذه الاعانة — سريتها على موظفي عمال هذه المؤسسات الصلبة ذات الطابع الاقتصادي .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نصت على ان « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يجمعها مجلس الادارة » ونصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي على ان « تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون احكام قانون المؤسسات العامة » . ونصت المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة على ان « تسرى احكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على ان « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام

أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ... » ونصت المادة ١٥ من هذه اللائحة على أن « تسرى على موظفي ومستغربي ومعال المؤسسات العميلة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستغربيها ومعالها » .

وبين من النصوص سابقة الذكر ، أنه — طبقاً لأحكام قانون المؤسسات العميلة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي ، ولائحة نظام موظفي ومعال المؤسسات العميلة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — تسرى على موظفي المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص . وإذا جاءت لائحة نظام موظفي ومعال المؤسسات العميلة — المشار إليها — خالية من أي نص يبين القواعد التي تحسب على أساسها غلاء المعيشة لموظفي ومعال المؤسسات العميلة الذين تسرى في شأنهم تلك اللائحة ، فإن مقتضى ذلك هو الرجوع إلى قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستغربيها ومعالها وهو ما تضمنت به المادة ١٥ من تلك اللائحة في عبارات واضحة وصريحة . وبناء على ذلك يطبق في شأن موظفي ومعال المؤسسات العميلة ذات الطابع الاقتصادي — في ظل العمل بأحكام اللائحة سابقة الذكر — كافة القواعد الحكومية المنظمة لامانة غلاء المعيشة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستغربيها ومعالها ، ومن بين هذه القواعد ما تضمنه أحكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتطبيق النسب من امانة غلاء المعيشة وتبينها وتلخيص منها بما يعادل القسرين الذي طرأ على مرتبات موظفي الدولة بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (مرق الكفارين) .

أما فيما يتعلق بالفترة السابقة على العمل باللائحة نظام موظفي ومعال المؤسسات العميلة سابقة الذكر — وطبقاً لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العميلة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — فإنه

القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة ، والمقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعائلاتها - والمشرط اليها - انما تسرى في شأن موظفي وعيال المؤسسات العامة ، التي يرد في القرار الصادر بتشكيلها أو في اللوائح التي يضعها مجلس ادارتها نص خاص يخلول بالتنظيم القواعد التي تحسب على اساسها اعانة غلاء المعيشة فيها . . .

« وليس ثبت ما يدعوا الى النظر في القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة - السابق الإشارة اليها - سعيه الى تحديد ما يلائم منها وضع المؤسسات العامة وما لا يلائم ، ذلك ان سريان احكام قانون الوظائف العامة - او احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة - على موظفي المؤسسات العامة ، انما تقرر بالنظر الى وضع هؤلاء الموظفين باعتبارهم موظفين عموميين وفقا لما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومؤدي ذلك ان الدافع الى تقرير سريان احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة ، على موظفي المؤسسات العامة ، وهو التساوي بينهم في المعاملة ، الامر الذي لا يتأتى الا اذا خضعوا جميعا الى نفس النظم والقواعد ، بغض النظر عن الظروف التي تحكم الجزائية العامة للدولة او ميزانية المؤسسات العامة ، وما اذا كانت الاولى توجب اجراء تعديل في فئات او نسب اعانة غلاء المعيشة ، بما قد لا تصادفه الثانية . . .

كما وانه ليس مقبولا ما يقال من ان الاجالة الواردة في القوانين واللوائح المنظمة لوضع موظفي المؤسسات العامة ، انما تنصرف الى الاحكام والنظم ذاتها المطبقة على موظفي الدولة ، بغض النظر عن تفصيلاتها التطبيقية التي قد تقتضيها ظروف مالية معينة - ذلك ان الصحيح هو ان الاجالة تنصرف الى القواعد والنظم على الوجه وبالفرضية التي يتم بها تطبيقها على موظفي الدولة طالما كان ما استهدفه المشرع هو المساواة بين موظفي المؤسسات العامة وموظفي الحكومة ، باعتبارهم جميعا موظفين عموميين .

ولا يستقيم من ثلجية اخرى القول بان قواعد التخفيض النسبي من اعانة غلاء المعيشة وتشهيتها وتقسيم برل الكادرين ، اجراءات تطبيقها

ظروف ميزانية الدولة ولا تنطبق لذلك على موظفي المؤسسات المالية ،
الذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانيات لم تحط بها تلك الظروف - ذلك
أن مؤدى هذا القول أن القواعد المشار إليها تكون مؤقتة ، ويكون أعمالها
مرهونا باستمرار الظروف التي أوجبتها ومن المبين أن هذه النتيجة لا تطبق
الواقع القانوني أو الواقع المادى التطبيقى فذلك القواعد والنظم اتصفت
بلدائية ، لا بالتوقيت المرتبط بظروف ميزانية التى نقررت فى ظلها ،
وبذلك أضحت تعديلات موضوعية دائمة لقواعد صرف اعانة غلاء المعيشة .
مما يشكل جزءا من التنظيم العام الدائم لهذه الاعانة .

(فتوى ٧٠٨ - فى ١/٨/١٩٦٥) .

الفرع السابع

التأديب

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الأصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة - مؤدى ذلك أنه اذا انقطعت
رابطة التوظيف لم يعد للتأديب مجال - ليس في لائحة نظام العاملين بالشركات
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المطبقة على
المؤسسات العامة نص يجيز تتبع العامل بالمسطرة التأديبية بعد انتهاء
خدمته .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي
سرت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لنص المادة الاولى من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن اصدار لائحة نظام
العاملين بالمؤسسات العامة والتي تحكم الواقعة المطلة ، يبين انها
جاءت خلوا من أى نص يجيز تتبع العامل بالمسطرة التأديبية بعد
انتهاء خدمته .

والاصل في التأديب أنه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطة
التوظيف لم يعد للتأديب مجال ما لم يقضى المشرع استثناء بغير ذلك كما
هو الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

قرار مجلس إدارة المؤسسة بوصفه جمعية عمومية باعتماد ميزانية الشركة وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة لا اثر له على الدعوى التأديبية — اذا تولت النيابة الإدارية التحقيق في المخالفات قبل ان تتخذ النيابة الإدارية قرارا نهائيا في التحقيق الذي بداته والا تسبقها برأى .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس إدارة المؤسسة بوصفه الجمعية العمومية العادية للشركة باعتماد ميزانية الشركة وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة لا اثر له على الدعوى التأديبية وانه وقد تولت النيابة الإدارية التحقيق في المخالفات المنسوبة الى الطاعن بما كان يجوز على أية حال للجهة التي يتبعها ان تتصرف في شأن مسؤوليته عن المخالفات المذكورة . قبل ان تتخذ النيابة الإدارية قرارا نهائيا في التحقيق الذي بداته والا تسبقها برأى والا كان في ذلك مصادرة للنيابة الإدارية في رأيها وتعطيلها لاختصاص أصيل أعضاء عليها القانون .

(طعون أرقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١١٧ لسنة ١١ قى — جلسة ١٩٦٨/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسة العامة — المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم العاملين في الشركات المطبق على العاملين بالوكالات العامة — نصها على ان يرفع مجلس الإدارة نقلا داخليا للتحقيق وللحصة

للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها بمرأعة عدم الإخلال
بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩ لسنة
١٩٥٩ — اعتماد الاختصاص لرئيس مجلس إدارة المؤسسة بتوقيع
الجزاءات التأديبية بصفة مؤقتة حين وضع مجلس الإدارة اللائحة المذكورة
— تفيد سلطته في هذا الشأن بذات القيد الخاص بعدم الإخلال بأحكام
القانونين المذكورين .

ملخص النقوى :

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٢ المشار إليه على أن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسة العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسة العامة .

وتنص المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ :
في شأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على أن
« يضع مجلس إدارة الشركة نظاما داخليا للتحقيق يكفل تهيئة الفرصة
للعمل لأبداء أقواله فيما نسب إليه » .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ويحدد السلطة المختصة
بتوقيعها بالنسبة إلى المستويات المختلفة ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار
إليهما .

وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ومن حيث أنه يؤخذ من هذا النص أن المشرع عهد إلى مجلس الإدارة
بوضع نظام داخلي للتحقيق وللائحة للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة
بتوقيعها بمرأعة عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومقتضى هذه الدعوة من المشروع لمجلس الإدارة أن
يبادر المجلس إلى إجراء (مؤداة) بوضع هذه اللائحة على النحو المتقدم .

والى أن يضع مجلس الإدارة اللائحة المذكورة ويحدد بمبها السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة الى المستويات المخطئة يتمتع الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات بصفة مؤقتة لرئيس مجلس الإدارة طبقا للمادتين ٦ و ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة التى تنص اولاهما على أن يتولى ادارة المؤسسة المالية :

(١) مجلس ادارة المؤسسة .

(٢) رئيس مجلس الادارة .

كما تنص ثابتهما على أن « يقول رئيس مجلس ادارة المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة وتحت اشراف الوزير المختص » .

على أن يرامى فى ممارسة رئيس مجلس الادارة لهذا الاختصاص عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمت التأديبية والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مريان احكام قانون النيابة الادارية والمحكمت التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل وهو القيد الوارد فى المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على حق مجلس الادارة فى وضع لائحة الجزاءات وتحديد السلطة المختصة بتوقيعها والذي يصدق من باب اولى على حق رئيس مجلس الادارة فى توقيع هذه الجزاءات ريثما يتم صدور اللائحة التى أوجب القانون على مجلس الادارة وضعها .

لذلك انتهى الرأى الى ان رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى هو الذى يملك مؤقتا - والى أن يضع مجلس ادارة المؤسسة اللائحة الخاصة بالجزاءات وفقا لما أوجبه قرار رئيس

الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ في المادة ٥٥ منه والتي بتعين المبادرة بوضعها — سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسة المذكورة بمراجعة أحكام القوانين الصادرة في هذا الشأن على الوجه المتقدم .

(ملف رقم ١١٥/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٣/٣) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المادة :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة — اختصاص مجلس الإدارة المختص في المادة الثانية منه يقتصر على تجديد الخفض بتوقيع الجزاءات في الحالات المحددة به ويصدر قراراته بالوقف عن العمل — انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها إذا جاوز مرتب العامل ١٥ جنيها واستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب خمسة عشر يوما — لا يلزم لممارسة المحكمة التأديبية هذا الاختصاص أن تكون النيابة الإدارية هي التي توفقت تحقيق المخالفة — أساس ذلك أنه لا تلازم بين اختصاصات المحكمة التأديبية وبين اختصاص النيابة الإدارية في التحقيق .

ملخص التلوي :

أن المادة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة تنص على أن لا يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من يعول الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المخالفين اليهم في المادة السابقة للذين لا يجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ،

ويُخصّص في المخالفات التي تقع على الموالدين الذين تجاوز مرتبتهم خمسة عشر ألفاً والتي تزداد فيها التبعات الادارية حفظ الأوراق أو من المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء المدين الخضم من المردية عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً ويصدر قرارات الوفاء عن المحلل.

وإن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على أنه « مع مراعاة احكام المواد التالية تنص على موطن المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في المادة (١) احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المتعارف به » . وهذا الباب الثالث هو الخاص بالموظف العامية . وقد تناولت المواد التالية للمادة هذه تشكيل الخضم التابعة للجهات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التي لها توقيعها .

ويؤخذ من نص هذه المواد جميعاً أن الخضم ليس له إدارة المؤسسة ان الهيئة أو الشركة أو من يتولى الإدارة فيها حسب الاحوال مقصور على تحديد المختص بإصدار قرارات الوفاء عن العمل بتوقيع الجزاءات على :

١ - العاملين الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة عشر ألفاً مشمولين بها كان مقدار العقوبة التي تستوجبها المخالفة .

٢ - العاملين الذين تزيد مرتبتهم على خمسة عشر ألفاً إذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء المدين الخضم من المدين من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً وإن مجلس الإدارة أو متولى الإدارة يملك في سبيل تحديد المختص بتوقيع العقوبة المتقدمة تشكيل هيئة تأديب خاصة .

أما حيث تجاوز مرتبة العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر ألفاً مشمولين بها ولا تستوجب المخالفة توقيع جزاء المدين الخضم من المستوفين لهذين العاملين فينبغي ان يختصا بالهيئة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات الادارية المختصة أو هيئة التأديب الخاصة .

وعلى أن البيان أن لأربعة نكاح للمالين بالقرارات الخاصة بالموطنات العامة المعتمدة بقوانين ومقتضى المقتضى رقم ٢٥٩٠ لسنة ١٩٥٩

١٩٦٤ ما كتلت لتبس اختصاص المحاكم التأديبية في شئون هؤلاء العاملين «
بل أنها نيهت في المادة ٥٥ منها الى وجوب « عدم الإخلال بأحكام القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ « الخاص بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية وهو ما لكده نظام العاملين بالقطار العلم الصادر به قرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ولا يبين من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم
١٩ لسنة ١٩٥٩ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن ثمة تلازما بين
الاختصاصات التي تمارسها المحكمة التأديبية وبين اختصاص النيابة
الإدارية في شأن التحقيق أو أن شرط ممارسة المحاكم التأديبية لهذه
الاختصاصات أن تكون النيابة الإدارية هي التي تولت التحقيق في المخالفة «
بل يستوى أن تتولاه النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية المختصة .

لذلك انتهى الرأي الى أنه لا يشترط لممارسة المحاكم التأديبية
اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن تكون
النيابة الإدارية هي التي تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى في ذلك أن
تكون قد تولته النيابة الإدارية أو الجهة الإدارية المختصة .

(ملك ٦٠٨/٦/٨٦ - جلسة ١٩٦٦/٩/٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والمجمعات والهيئات الخاصة - اختصاص السلطات الإدارية
بالتأديبية في فصل للعامل الذي لا يجاوز مرتبه خمسة عشر جنه
شهرًا - مفيد بضرورة إرضى على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم
٩٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر تفهيدا لنص المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١

نفسه سنة ١٩٥٩ - أسس ذلك أن هذا الحكم أكثر سخاها ثم يسرى على
العاملين بالمؤسسة العامة في ظل القرارين الجمهوريين رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩
لسنة ١٩٦٦ ينظم العاملين بالقطاع العام - وبإزاء أن فصل العاملين
بالمؤسسة طبقا للمادة ٦٠ منه يخضع لحكم المادة ٦٤ من ذات النظام
ومن ثم يتعين عرضه على اللجنة المختصة على تشكيلها فيها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان
أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات
والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على أن
" يحدد بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من
يتولى الإدارة فيها حسب الأحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على
الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتبتهم خمسة
عشر رتبة شهرية ، ويقتصر في المخالفات التي تقع من الموظفين الذين
تجاوز مرتبتهم هذا الحد والتي ترى فيها النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو
نأن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من الرتبة من مدة
لا تجاوز خمسة عشر يوما ويصدر قرارات الوقت عن العمل " .

وأن المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على أنه " مع مراعاة أحكام
المواد التالية تصرى على موظفي المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص
عليها في المادة (١) أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
المشار إليه " وهذا الباب الثالث هو الخاص بالمحكم التأديبي للجهات
الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التي يجوز لهذه
توقيعها .

ويؤخذ من استظهار نصوص هذه المواد جميعا أن اختصاص مجلس
إدارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو من يتولى الإدارة فيها حصص
الأحوال مقصور على تحديد المختص بإصدار قرارات الوقت عن العمل
وتوقيع الجزاءات على :

١ - من العاملين الذين لا يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهريا شهريا
كل من مقرر البعثة التي تسيطر عليها المخالفة .
٢ - العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر شهريا شهريا
إذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء الشد من الخصم من المنصب
من مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

أما حيث يتجاوز مرتب العامل المشوبة اليه المخالفة خمسة عشر
شهريا شهريا وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يتجاوز الخصم من المجهريه
خمس عشر يوما ، فينعتد الاختصاص بالحكمة التأديبية وحدها دون
غيرها من السلطات الإدارية المختصة .

وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأي الجمعية العمومية للجمعية
الاستشاري للتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٧ من سبتمبر سنة
١٩٦٦ .

وغنى عن البيان أن اختصاص السلطات الإدارية بالمؤسسات العامة
في فصل العاملين الذين لا يتجاوز مرتباتهم خمسة عشر شهريا شهريا
يتقيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة
١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وتواعدها وإجراءات تأديب المنشآت
المصادر تنفيذا لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إذ
نصت المادة السادسة من هذا القرار مخطئة بقرار وزير العمل رقم ١٠٧
للسنة ١٩٦٣ على أنه « إذا رأت إدارة المنشأة التي تستخدم خمسين عاملا
أو أكثر أن المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله فليمن عليها فصل
أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه
الآتي :

- (أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه رئيسا
- (ب) ممثل العمال يختاره اللجنة النقابية الفرعية
- (ج) ممثل لصاحب العمل

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل .»

وقضى المدة السابقة من القرار المذكور على أن « تتولى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وأبلاغ إدارة المنشأة رأياً فيها وذلك في ميعاد لا يجاوز أسبوعاً من تاريخ أحالة الأوراق إليها . وللجنة في سبيل أداء مهمتها سماع أقوال العايل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التي ترى لزومها ، ويجب عليها أن تحرر محضراً تثبت به ما اتخذته من إجراءات وما ستفعله من أقوال ورأي كل عضو من أعضائها الثلاثة نسبياً ، وتودع صورة من هذا المحضر لدى العايل وتسلم صورة أخرى لكل من منطقة العمل المختصة وعضو اللجنة التنفيذية بالمنشأة أو النقابة القومية أو النقابة العامة حسب الأحوال .

كما نصن المادة من القرار ذاته على أن « كل قرار يصدر بمحضر أحد العايل بخلافه لأحكام المقتضى السابقين يكون باطلاً » .

وبعد ذلك إلى أن هذه الأحكام بتغيرها ما كلفته من ضرائب للعايلين في خصوص تأديتهم تعد أكثر سخام .

ومن ثم تصدق بهذا الوصف على العايلين بالمؤسسات العامة بالتطبيق لحكم المادة الأولى من نظام العايلين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهي التي تنص على أن « يسرى على العايلين بالشركات الخاضعين لأحكام هذا النظام أحكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتطابقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خالص في هذه اللائحة يكون أكثر سخام بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءاً متبها لعقد العمل ، وذلك بصبيان أن هذا النظام الأخير قد سرى على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

أما اعتبار من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، تاريخ العمل بنظام العايلين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن فصل المؤسسة لأحد العايلين بها في الحدود التي تلك

عنها هذا الفصل بالتطبيق للمادة ٦٠ من هذا النظام ، انما يخضع لحكم المادة ٦٤ من النظام ذاته التي تنص على انه « اذا رأى رئيس مجلس الادارة ان المخالفة التي ارتكبها العامل تستوجب فصله تمين عليه قبل ان يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الاتي :

(ا) مدير مديرية العمل المختص او من يندبه رئيسا

(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية اعضاء

(ج) ممثل للمؤسسة او الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال

لذلك انتهى الرأى الى انه حيث تكون الجهة الادارية فى المؤسسة العامة مختصة بفصل العاملين بها على التتميل المتقدم مانها تلتزم فى هذا الشأن بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ آنك الذكر والقرارات المعدلة له ، او باحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بحسب الاحوال على ما سلف بيانه .

(ملك ١٢١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٩/٢١)

المشروع القانون

المقـدـمـة

قائمة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقرير استثناء من لائحة العاملين بالقطاع العام — نصه على أن العامل المقتول من جهة تطبيق نظام العاملين المحدثين بالدولة إلى إحدى المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها يستحق ثلثي العلاوة المقررة له في أول يناير التالي لحصوله على علاوته الدورية في جهة الأصلية — شرط ذلك أن يكون نقل العامل تبعاً لائفاء « الوحدة الإدارية » التي كان يعمل بها أو فيها أو تحويلها إلى مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية تابعة لها — المقصود بتعريف « الوحدات الإدارية » في ضوء الحكمة من إصدار القرار المذكور — اتساع نطاق هذا التعريف ليشمل ، إلى جانب الوزارة أو المصلحة ، الإدارة أو الفرع أو القسم مادام لاى منها كيان محدد ومهام النشاط الذي يقوم عليه قد نقل إلى القطاع العام .

ملخص النقوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقرير استثناء من لائحة العاملين بالقطاع العام ينص في مادته الأولى على أن « تمنح نسبة الثلثين من قيمة العلاوة الدورية المقررة ، للعاملين الذين كانوا يعملون في جهات تطبيق نظام العاملين المحدثين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ثم نقلوا إلى إحدى المؤسسات العامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها التي كان يسرى في شأن العاملين بها

أحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة
نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ورقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ بإصدار نظم العاملين بالمؤسسات العامة أو تطبيق نظم العاملين
بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥٩ لسنة ١٩٦٦
المشار إليه ، تبعا لإلغاء الوحدات الادارية التى كانوا يعملون بها أو ضمها
أو تحويلها الى مؤسسات عامة أو وحدات اقتصادية تابعة لها طبقا
للوائح واللوائح وذلك فى أول يناير التالى مباشرة لحصولهم على ملاوتهم
الدورية فى جهاتهم الأصلية » .

وبناء على هذا انص إلى العامل المتقول من جهة تطبيق نظم العاملين
المتنيين بالدولة إلى أحدى المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية
التابعة إليها يستحق تلقى الثلاثة الفورية المقررة له فى أول يناير التالى
مباشرة لحصوله على ملاوته الدورية فى جهته الأصلية ، وذلك إذا كان
نظرة تبعا لإلغاء الوحدة الادارية التى كان يعمل بها أو ضمها أو تحويلها
الى مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية تابعة لمؤسسة عامة .

ومن حيث ان عبارة «الوحدات الادارية» التى وردت فى النص
المشار إليه قد تضمنت ما قبلها فيضمون على الوزارات والمصالح العامة ،
وقد يتبع ليشمل ضملا من الوزارات والمصالح ، والمؤسسات العامة
والفروع والادارات والاقسام المختلفة للجهات الادارية للدولة متى كان
لكل منها كيان محدد داخل الوزارة أو المصلحة ولتحديد المدلول الذى قصد
إليه المقترح من هذه العبارة فى هذا المجال يتعين الوقوف على الحقيقة من
إصدار القرار المذكور ، وهو كالتالى : من نضمة ومن مذكرته الاستثنائية ،
رفع الغبن الذى يقع على العامل نتيجة تغيير موعد ملاوته الدورية من أول
مايو فى كل عام حسبما يحدده نظم العاملين المتنيين بالدولة ، إلى أول
يناير من كل عام حسبما تحدده لوائح العاملين فى القطاع العام ، وهذه
الحكمة كما تتواءم فى حالة نقل العامل نتيجة إلغاء الوزارة أو المصلحة
التي يعمل بها ، تتواءم أيضا فى حالة نقله نتيجة إلغاء الادارة أو القسم
أو القسم الذى يعمل به ، مادام لهذه الادارة أو الفروع أو القسم كيان
محدد ومادام النشاط الذى يقوم عليه قد نقل إلى القطاع العام ، فلعامل
فى الحالتين نقل بغير إرادته ولذواته تنطبق بالمصلحة العامة وحدها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مشروع تنظيم الانتاج الزراعى بمحافظات البحرة والغربية والمنوفية والقليوبية والمنيا ولسوان ، كان تابعا لوزارة الزراعة وله اعتمادات في ميزانيتها .

وتنفيذا لقانون ربط الميزانية العامة للدولة من السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ الفيت. الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع وكذلك الدرجات المخصصة للعاملين به من ميزانية وزارة الزراعة مقابل اذراجهم بميزانية المؤسسة بما يبين منه أن مشروع تنظيم الانتاج الزراعى في هذه المحافظات ألنسب قد تميز بكيان مستقل من حيث الاعتمادات والدرجات المخصصة للعاملين به ومن ثم مانه يعتبر بهذه المثابة وحدة ادارية في مفهوم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ سلف الذكر ، وبذلك فان العاملين به الذين نقلوا تبعا لاقائه ، الى المؤسسة المذكورة ، يستحقون ثلثي العلاوة الدورية المقررة لهم في اول يناير سنة ١٩٧٠ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين الذين نقلوا من وزارة الزراعة الى المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة في الحالة المعروضة يستحقون ثلثي العلاوة الدورية المقررة لهم في اول يناير سنة ١٩٧٠ .

(ملف ٢٦٩/٢/٨٦ - جلية ١٢/٢٣ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المستند:

النقل من إحدى المؤسسات العامة الملتزمة الى وظيفة بالمحكومة يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، فلذا كان قد صدر على هذا النحو صحيحة فهو لا يجوز المبادرة الى تعديله بقرار من الوزير بما يبين بأن المقصود بالقرار الأخير كان مجرد الإبقاء .

ملخص الحكم :

نقل أحد العاملين بأحدى المؤسسات العامة الملفة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام. والحاقه بوزارة الزراعة وشغله بمنصب وكيل الوزارة بها ثم صدور قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيراً للزراعة وتعديل قرار سلطه يجعل نقل المدمى الى الهيئة العامة لمشروعات التعمية والتنمية الزراعية بدلاً من وزارة الزراعة يعتبر خروجاً على أحكام القانون وتجاوزاً لحدوده واختصاصاته ، اذ ما كان يجوز له قانوناً أن يسحب قراراً صحيحاً ينقل المدمى الى وزارة الزراعة وأن يعد له بعد انقضاء المهلة المنصوص عليها في القانون المذكور ، ويعد أن أصبح من عداد العاملين الشاغلين لأحدى وظائف الإدارة العليا بها مما كان يتطلب وفقاً لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس مجرد قرار من الوزير المختص ويبين من ذلك أن القرار لم يستهدف إلا ايزاء المدمى والتكفيل به ، ويضجى بهذه المثابة جزاءاً متعمداً ومن ثم يستوجب الإلغاء .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

نقل إحدى العائلات من دار التعاون للطبع والنشر الى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني في وظيفة معاملة لوظيفتها التي كانت تشغلها من حيث المستوى - عدم استحقاقها تمويضا عن هذا النقل - لا يغير من ذلك حرمانها من عمولة تسويق الإعلانات لصحف دار التعاون على أساس أن هذه العمولة ليست من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى بأن: جرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المطبقة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين

في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة » وقد عمل بهذا القرار الجمهوري من تاريخ نشره في ١٠/٣/١٩٦٣ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل حكم القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بحيث أصبحت بعد التعديل « تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديد قرار من الوزير المختص وقد نشر هذا القرار في ١٩٦٤/٧/٢٨ . واذا نظمت المدعية من جمعية تعاونية عامة مملوكة للدولة بالكامل إلى المؤسسة المصرية العامة للتأمين الزراعي والتعاوني وكان نقلها بإدارة القرار الوزاري والقرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة - فإن هذا النقل يخضع لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ طبقاً لأحكام القرارين الجمهوريين رقمي ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وتقضى لائحة نظام العاملين العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في المادة ٢٨ بأنه لا يجوز نقل العمل أو ندبه من جهة إلى أخرى - أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك الأدنى من الوظائف بقرار من السلطة المختصة بالتعيين في كل من داخل الشركة أو إلى شركة أخرى . . ويتم ذلك بالنسبة لشاغلي الوظائف الشريكتين . . . ولا يجوز نقل العمل من شركة إلى أخرى إذا كان النقل يفوت عليه دوره في الترقية بالالتحاق بما لم يكن النقل بناء على طلبه . » ولئن كان صحيحاً ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن نائب رئيس الوزراء الزراعة والري ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ووزير الزراعة لا يملك سلطة نقل المدعية من الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر التي يشرف عليها بموجب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢١ إلا أن الثابت أن المدعية نقلت من الجمعية التعاونية المذكورة بقرار مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر الصادر في اليوم التالي مباشرة ليوم صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ وكان ذلك في ١٩٦٥/٤/٢٥ ، هذا فضلاً عن القرار الذي أصدرته المؤسسة العامة - للالتحاق الزراعي والتعاوني بالحق المدعية بخبرتها بلفئة السابعة بمرتبتها السابق ومداره ٢٦ ج شهرياً . ومجلس إدارة الجمعية التعاونية العامة المنقولة منها المدعية هو طبقاً لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٧

سنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية المستقلة العليا في إدارة "مستون
الجمعية. وعلى ذلك يكون القرار الصادر من مجلس إدارة الجمعية
التعاونية العامة للطبع والنشر في ١٩٦٥/٤/٢٢ ينقل المدمية إلى المؤسسة
العامة للائتمان الزراعي والتعاوني قراراً قد صدر من يملك قانوناً سلطة
إصداره والأصل هو جواز نقل العامل نقلاً مكانياً من جهة إلى أخرى أو
داخل الوحدة أو إلى وحدة أخرى بشرط أن يكون ذلك في المستوى ذاته
ويشترط عدم تفويت نون العامل في الترقية بالانتمية — إذا كان النقل
من وحدة إلى وحدة أخرى — ما لم يكن الفصل بداء على طلب الموظف
نفسه ولم يثبت من الأوراق أن نقل المدمية من الجمعية التعاونية العامة
للتطبع والنشر (دار — التعاون) إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني
وقد موت عليها دورها في الترقية بالانتمية في الجمعية التعاونية المذكورة
أي أنه كان إلى مستوى وظيفي أدنى من المستوى الوظيفي الذي كانت
تشغله في الجمعية التعاونية سالمة الذكر ، والثابت أن المدمية احتفظت
بمرتبتها الأساس ومقداره ٢٦ جنيتها شهرياً عند النقل وقد وضعت في
مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني على وظيفة من الدرجة السابعة
بمرتبتها في ١٩٦٥/٤/٢٨ ورقبت إلى الفئة السادسة في ١٩٦٨/١/١ والى
الفئة الخامسة في ١٩٧٠/١/١ بمرتبة شهرى ٣٥ ج شهرياً ولم يثبت من
الأوراق أن نقل المدمية قصد به إبعادها من العمل في مجال الصحافة كما
كأن يشترط القانون أن يبنى النقل على واقعة يستوجب تدخل الإدارة
لإجرائه — كما جاء في أسباب الحكم المطعون فيه لأن أساس هذا التصدير
هو اعتبار النقل جزاء تأديبية بينما هو إجراء مشروع أصلاً مادام النقل
إلى وظيفة من مستوى الوظيفة المنقول منها ولا يفوت على العامل المنقول
دور في الترقية — بالانتمية المطلقة من الجهة المنقول منها ولئن ترتب على
نقل المدمية إلى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني خرافتها من عمولة
تسويق الإعلانات لصحف دار التعاون بمتوسط يزيد على خمسمائة جنيه
سنوياً عن كل من سنتي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ فإن هذه العمولات ليست من
خصائص الوظيفة المنقولة منها المدمية والتي تعوض عنها أن خرفت منها
بسبب النقل المكاني أو النوعي مادام النقل قد راعى مستوى الوظيفة
الذي كانت المدمية تشغله فضلاً عن عدم تفويت دورها في الترقية بالانتمية
المطلقة في الجهة المنقول إليها. ويؤدى ذلك كله أن القرار الصادر
بنقل المدمية قد صدر من يملك قانوناً مستوفياً شروط النقل طبقاً لحكم

المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بـ
 وحدات القطاع العام من حيث أنه — أي قرار النقل كان الى وظيفة
 من المستوى ذاته للوظيفة التي انتقل منها ولم يتزق عليه تعويضات دور المدعية
 في الترقية بالانتماء المطلقة — من جرحان المدعية بن مولات تسويق
 الاعلانات الصحف دار التعاون فلا يجوز فيها لان هذه المولات ليست
 من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية وعلى ذلك يكون قرار نقل
 المدعية من دار التعاون الى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني من
 ١٩٦٥/٤/٢٨ الى ١٩٧٢/٥/١ قد جاء مصادفاً صحيح حكم القانون والاصل
 ان الادارة لا تسال بالتعويض عن — قراراتها الادارية المعروضة تصف
 يكون الخطأ بسبب مشروعية هذه القرارات ومن ثم يكون طلب المدعية
 الحكم لها بالتعويض من الاضرار التي اصابها من جراء القرار المسابر
 بنقلها على غير أساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيه
 القاضي بالزام وزارة الزراعة ودار التعاون بالتطبيع والنشر بأن تنفذ
 بمقتضى ما بين تعويضية مقدار ١٠٠٠٠ جنية (١٠٠٠٠ جنية) للمدعية
 عن الاضرار التي اصابها من جراء نقلها من دار التعاون للطبع والنشر
 الى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني ويكون هذا الحكم في غير محله
 وعلى غير أساس سليم من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول
 الطلبين شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوى
 المدعية والزامها بالمصروفات .

(طعن رقم ٣٤٢ ، ٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .

الفرع التاسع

المزايا التي يحتفظ بها العاللون المتقنون من المؤسسات العلمية الخاصة

قائمة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام على إلغاء المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عملها الى جهات اخرى — تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بإضافة نفرة جديدة لها باحتفاظ هؤلاء العاللين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مالية وعينية — يدخل في ذلك المزايا العلاج الطبي بالنسبة للعاللين المتقنون من المؤسسات التي كانت تتبع نظاما لعلاج العاللين بها — احقيتهم في الاحتفاظ بقيمتها اذا لم يكن بلجهة التقون إليها نظام مماثل للعلاج القلبي .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على انه « تلغى المؤسسات العلمية التي لا تمارس نشاطا بذاته ... »

ويستمر العاللون بهذه المؤسسات في تلقي مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بالقدنيهم وبمكافئهم

كما يحتفظ العاللون المتقنون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تهيئيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا

مادية. او عينية اخرى خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون متكررا. من مزايا مماثلة في الجهة المتقول اليها العايل وفي هذه الحالة يصرف له ايهاا اكبرس ..

ومن حيث ان قصد المشرع قد اتجه وفقا لصريح هذا النص الى الاحتفاظ للعايل بمتوسط المزايا المادية او العينية التي كان يحصل عليها من المؤسسات المماثلة ، فانه يدخل في تلك المزايا العلاج الطبي الذي كان يتمتع به العايل قبل نقله من المؤسسة فيكون له الحق في الاحتفاظ بقيته اذا لم يكن بالجهة المتقول اليها نظام مماثل للعلاج الطبي .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بعدم جواز احتفاظ العايل بمتوسط ميزة العلاج الطبي استنادا الى ان اعادة العايل منها امر غير مستقر وغير دائم لتوقفه على مرض العايل والى تعذر حساب متوسطها لعدم وجود حد أدنى لها مما يؤدي الى اختلاف مقدارها من شخص الى آخر . ذلك لان المشرع قد قرر الاحتفاظ بمتوسط المزايا خلال على ٧٤ ، ١٩٧٥ وهذا يعني انه قصد الاحتفاظ بالمزايا غير الدائمة لذلك لجأ الى حسابها ما يحتفظ به العايل على اساس المتوسط المنصرف له خلال عاين كاملين ومن ثم فانه يكون قد استبعد شرط الدوام والاستمرار .

وايضا فانه لا وجه للحجاج بتعذر حساب ميزة العلاج المجاني ، لان هذه الميزة مقرر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثم فان حسابها يكون على اساس متوسط نصيب الفرد من هذا المبلغ في السنتين المذكورتين بالنص وذلك بقسمة هذا المبلغ على جميع المنتفعين بنظام العلاج الطبي في كل سنة ثم استقراج متوسط نصيب الفرد في السنتين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى ان العلاج الطبي يعتبر ميزة يجب الاحتفاظ بها للعايلين المتقولين من المؤسسات المماثلة الى الهيئة العامة للاستعلامات طالما انه لا يوجد بها نظام مماثل للعلاج الطبي وان حساب هذه الميزة يكون على اساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذي كان مخصصا للعلاج بالمؤسسة المتقول منها .

(ملف ٧٤/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قلمنة رقم (٢٦٢)

المادة :

النص على إلغاء المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها مع نقل
سماتها إلى جهات أخرى — تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦. بالإضافة
مقرة جديدة لها تنص باحتفاظ هؤلاء الماملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا
يحصلون عليه من مزايا مادية وعينية — وجوب النظر إلى كل ميزة على
حدة ومقارنتها بذيلتها في الجهة المتولين إليها — احتفاظ الماملين بالميزة
التي لا يوجد عليها في الجهة المتولين إليها — بالميزة الأكبر في حالة
وجودها معها وجوب أن تكون المزايا المادية والعينية تقبل العمل الأصلي
للمعامل وأن تكون مستندة إلى قواعد صرف لها صفة العمومية — يخرج
من نطاق المزايا التي يجب الاحتفاظ بها للمعامل كل مبلغ لا يقابل عمله
الأصلي ويشمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف الانتقال الفعلية
وبكافآت التدريب والتكريس وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت
التحكم والاجور الانضباطية .

نفس النص :

أن المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — المعدلة
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « تلغى المؤسسات العامة
التي لا تمارس نشاطا بذاتها ... »

كما يحتفظ الماملون المتولين بها كانوا يتقاضونه من بذلات تمثيل
ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا
مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع
عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجملة
المنقول إليها للمعامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث أنه طبقاً لصريح هذا النص فإن المشرع لم ينظر إلى وجوع المكلفات والحوافز والارياح والمزايا المادية والمعنوية التي كان يتقاضاها العامل المنقول من المؤسسات المغاة عند تحديد ما يحتفظ به منها بعد نقله ، وإنما نظر إلى كل منها على حدة مقارنة بميلتها في الجهة المنقول اليها ذلك لأنه قرر ابتداء احتفاظه بتلك المزايا بصفة شخصية ولم يقيد هذا الحكم إلا بقيد عدم الجمع بينها وبين ما يكون مقرراً من مزايا مماثلة في الجهة المنقول اليها - وهذا يعني احتفاظه بالميزة التي لا يوجد ميلها في تلك الجهة على وجه الأفراد - وإذا وجدت ميزة مماثلة استحق العامل أفضلية الأكبر بفض النظر عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى زيادة مرتبه عما كان يحصل عليه في المؤسسة المنقول منها ، ولقد كان في فكرة المشرع من يحد من هذا الأثر بالنقص مراعاة على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل في الجهة المنقول اليها عما كان يتقاضاه في المؤسسة المنقول منها ، وطالما أنه لم يضع هذا القيد لأنه لا يسوغ استنباطه من طريق التفسير وبالخلاصة لصريح النص .

وبين حيث أنه بنسباً على ذلك فإن على الوكالة أن تحسب مرتب العاملين المنقلين اليها من المؤسسات المغاة على أساس النظر إلى كل ميزة كانوا يتقاضونها من تلك المؤسسات على وجه الأفراد ومقارنتها بميلتها في الوكالة فإذا زادت عليها احتفظ له بها وإن قلت عنها استحقها بالصفة المقررة بالوكالة ، وإذا لم يوجد بالوكالة ميزة مماثلة احتفظ بالميزة التي كان كان يتقاضاها بالمؤسسة ، ولو أدى كل ذلك إلى زيادة مرتبه في الوكالة مما كان يتقاضاه في المؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بمتوسط ما كان يحصل عليه من جوائز وارياف وأية مزايا مادية أو معنوية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ولما كان النص قد حدد الحوافز والارياح والمكافآت التي تنتق في أنها تقابل العمل الأصلي الذي يقوم به العامل على صفة العمومية بالنظر إلى قواعد صرفها وأردف عليها المزايا المادية والمعنوية الأخرى فإن ما ذكره المشرع أجلاً من مزايا يجب أن يكون من ذات جنس ما عده على وجه الأفراد بأن تقابل المزايا المادية والمعنوية أيضاً العمل الأصلي للعامل ، كما يجب أن يشك لها ذات الوصف بأن تكون مستندة إلى قواعد صرف لها صفة العمومية .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإنه لا يجوز الاحتياط ببدل الانتقال
الثالث لأنه تعويض اجتماعي عما يتكبده العامل من نفقات تقتضيها
انتقالاته في وقت عمله لاداء أعمال وظيفته فهو يقابل نفقات يتلقاها العامل
في سبيل أدائه لعمله وليس نتاجاً لهذا العمل لذلك لا يجوز القول بأنه كان
يتلقاها في مقابل عمله .

كما لا يسوغ لذلك السبب الاحتياط بمصاريف الانتقال الفعلية لأنها
تعمل نفقات يتحملها العامل في انتقالاته أثناء أدائه لعمله فهي لا تقابل
العمل ذاته . وكذلك لا يجوز الاحتياط للعامل بمكافأة التدريب والتدريب
ويعد حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الإضافية
لأنها لا تستحق في مقابل العمل الأصلي للعامل وإنما في مقابل عمل
إضافي يقوم به ويغادر عمله الأصلي .

ومن حيث أنه بناء على ذلك لا يجوز الاحتياط لكل من السيد /
والسيدة / ببدل الانتقال ومصاريف الانتقال ومكافآت التدريب
والتدريب وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور
الإضافية إذا كانتا قد تقاضيا مثل هذه المبالغ في المؤسسة المتقولين منها .
ومن حيث أن العاملين بالوكالة يحصلون على بدل طبيعة عمل ومنفعة
شهرية دائمة وحواجز غير مستبرة ويتمتعون بنظام علاج طبي من العاملين
المتقولين من المؤسسات الملتزمة إلى الوكالة لا يحق لهم الاحتياط بالزاينة
المطلة التي كانوا يحصلون عليها من تلك المؤسسات إلا إذا كان كل منهما
على حدة يزيد بالمقارنة بهفيله مما هو مقرر بالوكالة .

ومن حيث أن السيد / والسيدة / كانتا يحصلان
من المؤسسة المتقولين منها على مكافآت ويتمتعان بنظام الرعاية الرياضية
والاجتماعية ونظام للعلاج الطبي فإن لهما الحق في الاحتياط بالمكافآت
ويعتوسط قيمة نصيب الفرد من المبلغ المخصص للنشاط الرياضي
والاجتماعي بالمؤسسة لعدم وجود ممثل لهما بالوكالة ، أما العلاج
الطبي فانه لما كتلت الوكالة تتبع نظماً للعلاج الطبي فانهما يتمتعان
به بالوكالة ولا يحفظان بما يقابل ميزة العلاج الطبي بالمؤسسة وأيضاً

فإنهما إذا كلتا قد حصلتا على بدل طبيعة عمل من المؤسسة فإنهما لا يحتفظان به إلا إذا كان متوسطه يزيد على بدل طبيعة العمل المقرر بالوكالة - ولكن لا يجوز لها الجمع بين البديلين .

ومن حيث إن السيجتين / و كلتا تحصلان من المؤسسة المنقولين منها على مكافآت وأجر اضافي ويتبعان بنظام للعلاج الطبي وأن الثانية كانت تحصل على حوافز ، فإنهما يحتفظان بمتوسط المكافآت أما ميزة العلاج الطبي فإنهما لا يحتفظان بمقابل لها طالما أن الوكالة تتبع نظاما للعلاج الطبي ، ولا يحتفظان كذلك بالأجر الإضافي ، إلا الحوافز التي كانت تحصل عليها السيدة / فإنه نظرا لوجود مثل لها بالوكالة فإنها تمنع متوسط ما كانت تتلقاه من المؤسسة إذا كان يزيد على الحوافز التي يتقرر منحها بالوكالة والا منحت الحوافز التي تصرف بالوكالة .

ومن حيث أنه لم يثبت أن السيد / كان يتلقى أية مزايا من المؤسسة المنقول منها فإنه لا يستحق سوى المزايا المقررة بالوكالة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى ما يأتى :

أولا : أنه في تطبيق المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظر إلى كل ميزة على حدة ومعارنتها بمثلتها في الجهة المنقول إليها العامل .

ثانيا : أنه يخرج عن نطاق المزايا التي يجب الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقابل عمله الأصلي ويشمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف الانتقال الفعلية ومكافآت التدريب والتدريس وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الإضافية .

ثالثا : أنه يجب الاحتفاظ للعاملين المعروضة خالتهم بمتوسط ما غذا ذلك من المزايا التي لا يوجد مثل لها بالوكالة أو التي يزيد متوسطها على ما هو مقرر بالوكالة وذلك على النحو السابق ذكره .

(ملف رقم ٧٧٤/٤/٨٦ - جلسة ١٦/١١/١٩٧٧) .

قامعة رقم (٢٦٤)

المادة :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام على إلغاء المؤسسات المالية التي لا تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عملها إلى جهة أخرى - تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ بإضافة فقرة جديدة لها تفضى بالتفصيل هؤلاء العاملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مادية وعينية - منح العامل اجازة خاصة بدون مرتب في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ المتخلين أساسا لحساب متوسط المزايا استحقاقه المزايا التي منحت لزميله وفقا لمعيار موضوعي بأن يحتفظ بما يحتفظ به زميله من مزايا لها صفة الموعودة بالنظر إلى قواعد صرفها وذلك عن الفترة التي تغيب فيها بسبب تلك الاجازة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « تلغى المؤسسات المعنية التي لا تمارس نشاطا بذاتها » .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تلقى مرتباتهم واجورهم وبذلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بالتعديلاتهم وبمقتضىاتهم

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصيغة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة

في الجهة المنقول إليها العمل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث أنه طبقاً لصريح هذا النص فإن المشرع لم ينظر إلى مجموع المكلفات والحوافز والإرباح والمزايا المالية والعينية التي كان يتقاضاها المالك المنقول من المؤسسات المفضاة عند تحديد ما يحتفظ به منها بعد نقله ، وإنما نظر إلى كل منها على حدة بغلظة ببطلانها في الجهة المنقول إليها ذلك لأنه قرر ابتداء احتفاظه بذلك المزايا بصفة شخصية ولم يفيد هذا الحكم إلا بعدم الجع بينها وبين ما يكون مقرراً من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها وهذا احتفاظه بالميزة التي لا يوجد بثليها في الجهة المنقول إليها على وجه الاسرار ماذا وجدت ميزة مماثلة احتفظ العمل المنقول بالميزة الأكبر بغض النظر عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى زيادة مرتبه في الجهة المنقول إليها عما كان يحصل عليه في الجهة المنقول منها - ولقد كان في مكتة المشرع أن يحد من هذا الأمر بالنص صراحة على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل في الجهة المنقول إليها عما كان يتقاضاه في الجهة المنقول منها ، وطالما أنه لم يضع هذا القيد فإنه لا يسوغ استنباطه عن طريق التفسير .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم فإنه يجب حسب مراتب العاملين المنقولين من المؤسسات المفضاة على أساس النظر إلى كل مبلغ على وجه الأفراد ومقارنته بثليته في الجهة المنقول إليها فإذا زاد عليه احتفظ له بما كان يتقاضاه بالمؤسسة وإن قل عنه استغنىه بالفئة المقررة بالجهة المنقول إليها ولو أدى ذلك إلى زيادة مرتبه في مجموعه عما كان يتقاضاه بالمؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بمتوسط ما كان يحصل عليه من حوافز ومكافآت وإرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلاصاً على ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ولما كان النص قد حدد الحوافز والمكافآت والأرباح التي تنقل في أثناء نقل العمل الأصلي الذي يقوم به العامل وفي سنة العمومية بالنظر إلى قواعد صرفها وأردف عليها المزايا المادية والعينية الأخرى فإن ما ذكره المشرع أجبالاً من مزايا يجب أن يكون من ذاء

جنسنا عدة على وجه الأفراد . بأن تقابل المزايا المادية والعينية العمل
الأصلي للعامل كما يجب أن يثبت لها ذات الوصف بأن تكون مستندة الى
قواعد صرف لها صفة العمومية .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العامل في الحالة الاولى المذكورة
بالوقائع لا يحتفظ بالمكافأة الشهرية عن اللجان الدائمة التي كانت تصرف
له بالمؤسسة لانها غير ناتجة عن العمل الأصلي وانما من عمل اضافي ،
انما المكافأة التشجيعية التي كان يحصل عليها بالمؤسسة فانه يحتفظ بها
ان زادت عن المكافأة التشجيعية المقررة بمصلحة الضرائب والا فانه
يستحق المكافأة الاخيرة فقط ، كما أنه يستحق تكاليف العلاج الطبي لعدم
وجود مثل له بالمصلحة ، وعلاوة على ذلك يستحق ما يصرف بالمصلحة
من المكافآت عن الجهود غير العادية وبندل طبيعة العمل وبندل الانتقال
مع ملاحظة أن العامل يستحق هذا البندل المقرر بمصلحة الضرائب بغض
النظر عما اذا كان ممثلا او غير ممثل للمزايا المقررة بالمؤسسة لانه
لا يدخل في نطاق تلك المزايا باعتباره تقديرا اجماليا لمصروفات الانتقال
التي يتكبدها العامل في سبيل اداء عمله وليس نتاجا لهذا العمل .

ومن حيث أن المشرع قصد بنص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ عدم الحاق أى ضرر
للعامل نتيجة لانقضاء المؤسسة التي كان يعمل بها فان وجود العامل
خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بأجازة خالصة بدون مرتب لا يجوز أن يحرمه
من المزايا التي كانت مقررة بطلب المؤسسة ولا يجوز أن يؤدي الى أن يقل
مرتبه عن مرتب زميله المنقول من ذات المؤسسة لذلك فانه يجب تحديد
متوسط المزايا التي يحتفظ له بها على اساس معيار موضوعي بأن يحتفظ
بها يحتفظ به زملاؤه من مزايا لها صفة العمومية بالنظر الى قواعد
صرفها .

وبناء على ذلك فان العملية المعروضة خالفها بالوقائع في المسألة
الثانية والتي حصلت على اجازة خالصة بدون مرتب خلال عامي ١٩٧٤ ،
١٩٧٥ المتخذين اسسما لتحديد متوسط المزايا تحتفظ بالمزايا الأكبر او
غير المائلة التي حصل عليها زميلها الذي كان يشغل بالمؤسسة
وظيفة مماثلة لوظيفتها ومن ذات منتهى .

أما العامل الذي كان بإجازة خاصة بدون مرتب. وعاد خلال عام ١٩٧٥ فإنه يحتفظ بالزاياء الأكبر والغير مماثلة التي منحت لزميله في عام ١٩٧٤ وفي المدد السابقة على تسلمه العمل من عام ١٩٧٥ بملاوة على الزاياء التي حصل عليها بنفسه خلال عام ١٩٧٥ بعد تسلمه العمل .

ومن حيث أن تصمد المشرع قد اتجه وفقا لصريح نص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ إلى الاحتفاظ للعامل بمتوسط الزاياء المالية أو العينية التي كان يحصل عليها من المؤسسات المفسدة فإنه يدخل في تلك الزاياء العلاج الطبي الذي كان يتمتع به العامل قبل نقله من المؤسسة فيكون له الحق في الاحتفاظ بما يقبله إذا لم يكن بالجهة المنقول إليها نظما مماثل للعلاج الطبي .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بعدم جواز الاحتفاظ للعامل بمتوسط ميزة العلاج الطبي استنادا إلى أن إعادة العامل منها أمر غير مستقر وغير دائم إذ يتوقف على مرض العامل وإلى أنه يتعذر حساب متوسطها لعدم وجود حد أدنى لها مما يؤدي إلى اختلاف مضارها من شخص لآخر ، ذلك لأن المشرع قد قرر الاحتفاظ للعامل بالزاياء ولو كانت غير دائمة لذلك لجأ إلى حسابها على أساس متوسط ما صرف منها خلال فترة عامين كاملين ومن ثم فإن المشرع يكون قد استبعد شرط الدوام والاستقرار .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بتعذر حساب ميزة العلاج الطبي لأن هذه الميزة مقرر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثم فإن حسابها يكون على أساس نصيب الفرد من هذا المبلغ في السنتين المذكورتين بالنص .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فإن العامل الذي كان يتمتع بالمؤسسة المنقول منها بتقسام للعلاج الطبي أيا كان حده الأقصى أو الأدنى تحسب له الميزة هذه الميزة على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ المخصص بالمؤسسة للعلاج ، وإذا كان يخصم من مرتبه بالمؤسسة ١٪ مقابل العلاج

فلن قيمة هذه النسبة تستنزل من نصيبه في المبلغ المخصص للعلاج ، وإذا نقل هذا العامل الى جهة لا تقدم خدمة العلاج احتفظ بقيمة هذا الجزء مقدرة على النحو السابق ، أما اذا نقل الى جهة تقدم هذه الخدمة عامه فيجتمع بنظام العلاج بالجهة المنقول اليها ولا يحتفظ به . يتقابل نظام العلاج المائل بالمؤسسة — سواء في ذلك أن يكون من مقتضى نظام العلاج الجديد خصم نسبة معينة من مرتب العامل أو أن يكون تتمتع به بغير خصم من مرتبه ولا مجال في صدد ميزة العلاج الطبي باعتبارها ميزة مادية للمقارنة بين قيمة الميزتين توصلا لتحديد القيمة الأكبر ذلك لأن المائل والعاطل يتحقق في هذا النوع من المزايا المادية بمجرد وجودها بغض النظر عن قيمتها النفسية أو التقديرية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

الى ما يأتى :

أولاً : انه في تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظر الى كل ميزة على حدة ومعارتها بمثلتها في الجهة المنقول اليها العامل وان المزايا التي يجب الاحتفاظ بها هي تلك التي تنتج من العمل الاصلى للعامل مباشرة وبذلك يخرج منها مكافآت حضور التجلبن .

ثانياً : ان العامل الذى منح اجازة خاصة بدون مرتب في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ — المتخفين اساسا لحساب متوسط المزايا يستحق المزايا التي منحت لزميله وفقاً لمعيار موضوعي وذلك عن الفترة التي تغيب فيها بسبب تلك الاجازة .

ثالثاً : ان العلاج الطبي يعتبر ميزة بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات التي كانت تتبع نظاما لعلاج العاملين بها وان حساب مقابل هذه الميزة يجب ان يتم على اساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذى كان مخصصا للعلاج بالمؤسسة وإذا شكلت المؤسسة تخصم من العامل نسبة ١٪ من مرتبه تستنزل هذه النسبة من نصيبه وإذا نقل العامل الى جهة لا يجمع العاملون فيها بنظام للعلاج احتفظ بقيمة هذه الميزة مقدرة .

على هذا النحو ، أما إذا نقل إلى جهة تطبق نظاما للعلاج الطبى أيا كان نحوه فإنه يتمتع بهذا النظام ولا يحتفظ بمقابل ميزة العلاج التى كان يتمتع بها بالمؤسسة المعنية .

(ملف رقم ٥٨/٢/٢٢ - جلسة ١٦/١١/١٩٧٧) ..

قاعدة رقم (٢٦٥)

المادة :

نص المادة (٨) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يعمض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها مع عملها إلى جهات أخرى باقتدياتهم وفئاتهم مع احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مالية أو عينية أخرى على ٧٤ و ١٩٧٥ بصيغة تفصيلية - اقتصر النص على العاملين بالقياسات وفئاتهم - العامل الذى يشارك تعيينه في وظيفة ذات فئة وظيفية أعلى من تلك التى كان يشغلها لا يجوز له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من مكافآت وحوافز ومزايا عينية أو نقدية .

يلخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ يعمض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص في مادته الثانية معدلة بالقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٦ على أن « تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تلقى أجورهم وبدلاتهم إلى

أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن ينقلهم بأقدمياتهم وفئاتهم إلى الشركات العامة أو جهات حكومية أو الجهاز المركزي للمحاسبات أو الإدارة المحلية خلال مدة لا تتجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو مينية أخرى خلال عامي ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة في الجهة المنقول إليها العامل ، وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن بدلات التمثيل والحوافز والمكافآت والأرباح لا يجوز الاحتفاظ بها للعامل المنقول ولا يستصحبها معه عند نقله إلى جهة أخرى ، وإنما يخضع للنظام المعمول به بالجهة التي نقل إليها ، إلا أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ورد على خلاف هذا الأصل واستثناء منه حيث قرر احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات العمالية المفصاة بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما حصلوا عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو مينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك بصفة شخصية ، وبهذه الحالة فإنه لا يجوز توسيع نطاق هذا الاستثناء أو القياس عليه ، خاصة وأنه يترتب أعباء مالية .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر اقتصر توصيه على العاملين المنقولين دون غيرهم وأكد المشرع تصدده هذا بين أنهم المنقولين بأقدمياتهم وفئاتهم ، فمن ثم فإن من عداهم يتمين الرجوع بشأنهم إلى الأصل العام .

ومن حيث أن العامل الذي يعاد تعيينه في وظيفة ذات فئة وظيفية أعلى من تلك التي كان يشغلها لا يجوز اعتباره في حكم المنقول لاختلاف أحكام كل من النقل والتعيين عن الآخر ، وأهمها أن النقل لا يكون إلا إلى وظيفة ذات فئة وظيفية مماثلة لتلك التي كان يشغلها قبل نقله وبذات أفضليته فضلا عن اختلاف إجراءات كل منهما .

ومن حيث انه لما كان الثابت ان قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن تعيين السيدين المذكورين في وظائف ذات فئات وظيفية أعلى من تلك التي كانا يشغلانها بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية قبل الفاتح ، فقد كانا بوظائف من الفئة الأولى وتقرر تعيينهما بوظائف من الفئة العالية ، فمن ثم بان احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى في شأنهما ، وبالتالي فانه لا يجوز لهما الاحتفاظ بها كما يتقاضيه من مكافآت وحوافر ومزايا عينية او نقدية ، بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العامة لسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيدين و في الاحتفاظ بمتوسط ما كانا يتقاضياه من مكافآت وحوافر ومزايا عينية او نقدية .

(ملف رقم ٤٥٩/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ مـحذرا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يستفاد منه ان المشرع نص الى عدم الاضرار بالعمال نتيجة لغاء المؤسسة المتقول منها فقرر الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها قبل نقله دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظه بالميزة الاكبر ولو ادى الى زيادة في مرتبه بالجهة المتقول اليها . عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها بالعمال مما يطرأ على مرتبه من زيادة بالجهة مستقبلا - أساس ذلك - عدم ورود النص على قيد الاستهلاك صراحة - المزايا التي كانت مقررة في المؤسسة الغاء وتلك المقررة في الجهة التي نقل اليها بالعمال - اجراء هذه القارنة يتوقف على طبيعة كل ميزة وسبيل ادائها -

يترتب على ذلك لتقابل بين المزايا المبنية بحسب ما يوجد بواقع نوع منها
يفضل النظر عن محتواه في كلا الجهتين — أثر ذلك — عدم جواز الاحتفاظ
بالمعامل بمقابل ميزة العلاج الطبي الشامل له ولا سرته التي كان يتمتع بها
في المؤسسة السابقة إذا وجد نظام التأمين الصحي بالجهة المنقول إليها
تخوله حق العلاج وحده .

المخس الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « تلغى المؤسسات الصحية التي لا
تتأخر نفساً بذاتها . . ويستمر العاملون بهذه المؤسسات في تقاضي
مرتباتهم وأجورهم وبدلاتهم إلى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق
مع الجهات ذات الشأن بنقلهم بالقياساتهم وبمئاتهم . .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل
ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا
مادية أو عينية أخرى خلال عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع
عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقرراً من مزايا مماثلة في الجهة
المنقول إليها الفهم وفي هذه الحالة يصير له أيها الإكرام .

ومما هذا النص أن المشرع قصد إلى عدم الإضرار بالمعامل نتيجة
لإلغاء المؤسسة المنقول منها ، فقرر الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها
قبل نقله ، دون ما تمديد الإقيد عدم الجمع بين جزئين متباينين ، مع احتفاظه
بالميزة الأكبر وإلا أدى ذلك إلى زيادة في مرتبه بالجهة المنقول إليها .

وتطبيقاً لما تنظمه لا يجوز استهلاك المزايا المحتفظ بها للتأمين
سواءً بغيراً على مرتبه من زيادة مستقبلاً ، لعدم ورود النص على قيد الاستهلاك
صرحاً ، فضلاً عن أن في خضوع تلك المزايا لقاعدة الاستهلاك تصيب
لمرتب العامل ، الأمر الذي يهدد ما قصده إليه المشرع من منح الحق له
بالميزة الأكبر ولو نتج عن ذلك زيادة في مرتبه .

(فتوى رقم ٩٩٤ — في ٢٣/١٠/١٩٧٩) .

مقدمة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

المقصود من نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥
والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ عدم الأصرار بالمعامل نتيجة إلغاء
المؤسسة المنقول منها فقررت الاحتفاظ له بالمزايا التي كان يتقاضاها بصفة
شخصية — يجب النظر الى كل ميزة على حدة مقارنة بمثلتها في الجهة
المنقول اليها مع ما يترتب عليه من بقاء كل منها متبعة بذاتها ومتميزة عن
المرتب فلا تندمج فيه ولا تعد عنصرا من عناصره في مفهوم قوانين المالكين
وبالتالي لا تخضع لاستقطاع احتياطي المعاش عنها — أما بالنسبة
لدى اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاشتراك في التأمين فان أحكام
قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ — فضلا
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هي التي تجدد ذلك في ضوء نص البند (ط)
من المادة الخامسة من ذلك القانون — احتفاظ العامل بهذه المزايا في حالة
نقله الى جهة ثلاثة مع اجراء مقارنة بينها وبين مثيلاتها بالجهة المنقول
اليها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به منها .

الخص القسوى :

ولما كان النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا بصفة شخصية
واستوجب النظر الى كل ميزة على حدة مقارنة بمثلتها في الجهة المنقول
اليها ، فان يؤدي ذلك ان تبقى كل ميزة محتفظة بصفاتها مميزة فترتفع
إلى المرحل وتلك بالتالي متبعة بذاتها ومتميزة عن المرتب فلا تندمج فيه
ولا تعد عنصرا من عناصره .

وبناء على ذلك فان تلك المزايا لا تعتبر جزءا من المرتب في مفهوم
حواقين المالكين ، ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع احتياطي معاش

عنها ، أما مدى اعتبارها منصرا من عنصر اجر الاشتراك في التأمين فانه لما كانت المادة الخامسة بند (ط) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على ان : « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (ا) . . . (ط) بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا . ويدخل في حسابه الاجر الممولات ، الوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لمبدأ يجده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل في حساب الاجر الاجور الاضافية والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه في الارباح » فان التعريف الوارد في هذا النص لاجر الاشتراك هو الذى يحدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءا منه من عنده ، ومن ثم يضمن بحث كل ميزة على حدة في ضوء احكام هذا التعريف .

(ملغى رقم ٩٩٤ — فى ٢٣/١٠/١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

المقصود بالمزايا التى يحتفظ بها للعامل في حالة نقله من المؤسسة المعالة المكفاه هى تلك التى ترتبط بالعمل الاصلى مباشرة وتكون نتاجا له ، ومن ثم تستبعد منها المزايا التى تمنح على سبيل المجاملة او الخدمة التى تقدم رعاية للعامل — مثال تصريح الركوب المجانى ، النشاط الرياضى والاجتماعى — بالنسبة لميزة العلاج الطبى فانه لا يحتفظ للعامل بمقبول ميزة العلاج الطبى الشامل له ولاسرته التى كان يتمتع بها في المؤسسة المكفاه اذا وجد نظام التأمين الصحى بالجهة المتقول اليها يفوله حق العلاج حتى ولو كان ذلك لشخصه فقط دون أسرته .

مفخص الفتوى :

ولما كان يؤدي احتفاظ العامل بالزاييا بصفة شخصية ، وما قصد اليه المشرع من عدم الإصرار به نتيجة لإلغاء المؤسسة ، ألا يتأثر احتفاظه بالزاييا في حالة النقل العالي فيظل محتفظا بها ، غير أنه يتميز نزولا على حكم النص إجراء مقارنة جديدة بين الزاييا المحتفظ له بها وذلك المقسرة بالجهة التي نقل اليها للمرة الثانية للتخفيف مما يحتفظ به منها وخاصة وأن المشرع لم يشترط عدم تكرار النقل لاستمرار الاحتفاظ بالزاييا .

ولما كان النص منبعا مدد الزاييا التي يحتفظ بها العامل أوردت تلك التي ترتبط بالعمل الأصلي مباشرة وتكون نتاجا له ، فمن لم يستفيد من نفعها تلك التي تمنح على سبيل المجاملة أو الخدمة التي تقدم رعاية للعامل . وتطبيقا لذلك يستفيد من الزاييا تصريح الركوب المجاني لأنه يتيح للعامل على سبيل المجاملة ، وكذلك النشاط الرياضي والاجتماعي لأنه يمثل خدمة تقدمها جهة العمل للعامل ، وليس ثمة ارتباط بين أي منهما وبين العمل المنوط بالعامل ولذلك لم يجر اجتهادها من بين المستزايا التي مناهها القانون والتي قرر الاحتفاظ بها للعامل .

أما بالنسبة إلى ميزة العلاج الطبي على النص يقرر المقارنة بنسبة متوسط الزاييا التي كانت متوفرة في المؤسسة المنهية وذلك القسرة في الجهة التي نقل اليها العامل ومن ثم فإن إجراء هذه المقارنة يتوقف على طبيعة كل ميزة وسبيل ادائها ، وعليه فإن التماثل بين الزاييا المعينة يتحقق بمجرد توافر نوع منها بغض النظر عن محتواها في كلا الجهتين .

ومما قد ذلك أن مقارنة ميزة العلاج الطبي وهي ميزة معينة بمثلها في الجهة المنقول اليها العامل إنما يتم بالمقابلة بينهما بتعيين اختبارا لمقارنتهما في كليهما ، ومن ثم فإن العامل الذي يقيم في الجهة التي نقل اليها ينطبقا لكتابين المحكي يخوله حقة العلاج لا يحق له الاحتفاظ بمقابل إمرة العلاج الطبي التي كان يتمتع بها في المؤسسة المنهية وتشمل توفير العلاج له واستمراريته .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
ما ياتى :

أولاً : عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من
المؤسسة الملقاة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ثانياً : ان احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى التى تحيد بها اذا كانت تلك المزايا تعد
جزءاً من اجر الاشتراك فى التأمين ، ومن ثم يمتنع بحث طبيعة كل ميزة
على حدى فى ضوء تلك الاحكام .

ثالثاً : احتفاظ العامل بالمزايا فى حالة نقله تلقياً مع اجراء مقارنة بينها
وبين مميزات الجهة المنقول اليها للمرة الثانية .

رابعاً : ان نصريح الركوب المجانى والرعاية الاجتماعية والنشاط
الرياضى لا تعتبر من المزايا التى يحتفظ بها للعامل ولو لم تقابلها ميزة
مماثلة فى الجهة المنقول اليها .

خامساً : عدم جواز الاحتفاظ للعامل بمقابل لميزة العلاج الطبى
للشغل له ولامرتبه التى كان يتمتع بها فى المؤسسة الملقاة اذا وجد نظام
تأمين الصحى بالجهة المنقول اليها يخوله حق العلاج وجده .

(ملوي رقم ٩٩ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

المزايا التى يحتفظ بها العامل المنقول من المؤسسة الملقاة عند
اعتبارها جزءاً من المرتب - اثر ذلك - الاصل عدم خضوعها لاستقطاع
احتياطي المعاش - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعى
حدد المزايا التى تعد جزءاً من اجر الاشتراك فى التأمين - اثر ذلك - انظر
الى كل ميزة على حده فى ضوء احكام القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

إن المشرع قضى بالإحتفاظ بصفة شخصية للعامل المنقول من المؤسسات المفاة ببدل التثقل ومتوسط ما كان يحصل عليه في خلال عامي ١٩٧٤/١٩٧٥ من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مالية أو مينية أخرى بشرط عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مان وقع التماثل احتفظ له بالميزة الأكبر ، ومن ثم فإن تلك المزايا المحتفظ بها للعامل بصفة شخصية تظل في حالة مغارفة دائمة بمثلتها في الجهة المنقول اليها العامل ، وبما لذلك تظل كل منها محتفظة بذاتيتها وتبزيها فلا تندمج في مرتبه الأساسي المحدد وفقا لأحكام قانون العاملين المطبق عليه ولا تعتبر جزءا منه في مفهوم هذا القانون وبالتالي لا تخضع لاستقطاع احتياطي المصارف وفقا لهذا المفهوم بيد أنه لما كان قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - حدد الحد أجر الاشتراك الذي تحسب عليه أساليبه قيمة الاشتراك في التأمين وادخل فيه بجانب الأجر الأساسي المحدد بالمدة الأجر المحدد بالاتساع الذي اعتبر منه حوافز الإنتاج ومكافآت زيادة الإنتاج أن تتوافر في نظام منحها شروط محددة كما أدخل فيه العيولات والوهبة أن استحدثت طبقا للنظام متكامل والبدلات التي يحددها رئيس مجلس الوزراء واستبعد منه مزايا الأجور الإضافية وأعطت فلاء المقيسة والمخج والمكافآت التشجيعية وتوصيب المؤمن عليه من الأرباح ، فإن مدى اعتبار المزايا المحتفظ بهت للعاملين المنقولين من المؤسسات المفاة جزءا من أجر الاشتراك يخضع لتلك القنوايط وحدها ومن ثم يتعين النظر في هذا الصدد إلى كل مسألة على حدة في ضوء هذا المفهوم التفصيل لأجر الاشتراك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد مقترحها الصادر بجلسته ١٣/١٠/١٩٧٩ التي انتهت إلى أن المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسات المفاة لا تعتبر جزءا من الميسومة في مفهوم قوانين العاملين ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع الاشتراك في المعاش وأن أحكام قانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هي التي تحدد ما إذا كانت تلك المزايا تهد جزءا من أجر الاشتراك في التأمين ومن ثم يتعين النظر إلى كل مسألة على حدة في ضوء تلك الأحكام .

أبطلها ٢٤/٤/١٩٨١ - جلسته ١٨/٢/١٩٨١

الفرع الثالث

مبادئ مقبولة

القاعدة رقم (٢٧٠)

التي هي :

مؤسست عليــــــــــــــــة — موظفوها — القواعد التي يسري عليها — هي
التي تكون نظام الوظائف العامة كالمثل عام إلا إذا كان هناك تنظيم
مميز — هذا التنظيم يكون بقرار رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة
أو باللوائح التي يضعها مجلس إدارتها .

مقتضى الفقرة :

تنص المادة السليمة من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على أن مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا
ويختص بما يلي : ١ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي
المؤسسة ومبائنها وتوقيتهم ونظمهم ومصلحتهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم
ومكافآتهم ومعاشهم وفقاً للاختصاص هذا للقانون وفي حدود قرار رئيس
الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة ، كما تنص المادة الثالثة عشرة من
ذات القانون على أن « يسري على موظفي المؤسسات العامة أحكام
قانون الوظائف العامة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في القرار الصادر
 بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » .

ويستفاد من هذين النصين أن الأمل بالنسبة إلى موظفي المؤسسات
العامة أن يسري في شأنهم التنظيم الوارد بقانون نظام موظفي الدولة إلا
إذا اقتضت طبيعة نشاط المؤسسة تنظيمها مائلاً لهذا التكلم العام ، وقد
 تضمن هذا التنظيم الخاص قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء

«المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس الإدارة في هذا الصدد ، وفي كلتا
«الحالتين الآخرين يتبع التنظيم الخاص دون نظام موظفي الدولة .
(اعتوى رقم ٨٥١ - في ١٢/٦/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٧٧١) :

المبدأ :

مؤسسات عامة - موظفوها مرميون - خصوصتهم لأحكام قانون
الوظائف فيها لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشائها أو في
لوائحها الداخلية تطبق هذه الأحكام بالنسبة لموظفي لجنة القطن الحرة .
ملخص الفتوى :

أن القاعدة المسئلة أن موظفي المؤسسات العامة موظفون مرميون .
ذلك أنهم تتوافر فيهم خصائص الموظف العام وهو أن يعهد إليه بعمل دائم
في خدمة مرفق عام تخيره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ومن ثم
تسرى عليهم أحكام قانون الوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص
في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضمها مجلس إدارتها
وهذا ما أكدته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
إذ نصت على أن « تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون
الوظائف العامة فيها لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء
المؤسسة واللوائح التي يضمها مجلس الإدارة وجاء بالذكر الإيضاحية
لهذا القانون تعليقا على تلك المادة أنه : « ونظرا لما يترتب على اعتبار
المؤسسة شخصا من أشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين
مرميين فقد عني بالنص على أن تسرى عليهم الأحكام العامة في شأن
التوظيف التي تسرى على موظفي الحكومة فيها لم يرد فيه نص خاص
في قرار إنشاء المؤسسة أو لوائحها الداخلية التي قد تقضى طبيعته
العمل في المؤسسة تضمينها أحكاما خاصة » .

ومن حيث أنه لا يجوز الإحتجاج في هذا الصدد بأن القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون المؤسسات العامة لا يسرى على لجنة القطن

المصرية لأنه لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسة عامة لا يجوز
الاحتجاج بذلك لأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لم يورد تعريفاً لمختلفة
للمؤسسات العامة وإنما اكتفى ببيان نظيلها القانوني والمالي ويرت ذلك
المذكرة الإيضاحية بأنه . . ولم يضع المشرع تعريفاً جليداً للمؤسسات العامة
نظراً لما ترتب على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظامها واحكامها من
اتساع نطاق هذه الفكرة فأصبحت تشمل أنواعاً عديدة من المؤسسات
مما يجعل من المستحسن أن يدع تعريف المؤسسة العامة للفقهاء والقضاة
لترك الباب مفتوحاً لما قد ينشأ من أنواع جديدة من المؤسسات العامة
يقضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشأنها . . « ولما كانت
فئة القطن المصرية تتوافر فيها الخصائص المتفق على أنها مميزة
للمؤسسات العامة على الاتصال الذي قمناءه . ومن ثم فإنها تعتبر
مؤسسة عامة وتخضع للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه دون حاجة
إلى صدور قرار جمهوري باعتبارها كذلك .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن موظفي لجنة القطن المصرية وهي
مؤسسة عامة يمتثلون بموظفين عموميين يخضعون لاحكام قانون الوظائف
العامة فيها لم يرد في شأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشائها أو في
لوائحها الداخلية .

(ملوى رقم ٩٣٤ — في ١٠/١٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبات
المقدمة راساً بالغاء القرارات الإدارية المشار إليها فيها قبل التقاضي بها
إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية — سريش
هذا النص على طلبات الالغاء المقدمة من العاملين بالمؤسسات العامة —
أساسي ذلك أنهم موظفون عموميين — أثر ذلك خضوع تطلبتهم لاحكام
قرار رئيس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .. ولا تقبل الطلبات الآتية (١) ... (٢) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين (ثالثا) و (رابعا) عدا ما كمن منها صادرا من مجالس تأديبية وأئبند (خامسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، وانتظار المواعيد المقررة لبث في هذا التظلم ، وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية « وتنفيذا لما قضت به هذه المادة صدر القرار الجمهورى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى مادته الاولى على العمل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإدارى وطريقة الفصل فيه . وقد نصت المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر على أن « يقدم التظلم من القرار الإدارى الى الوزير المخصص وذلك بطلب يقدم اليه مقبل اىصال أو بكتاب موصى عليه يعلم وصول « كما نصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن « يتولى فحص التظلمات بموضوع الدولة بالوزارات والمصالح أو من يتدبهم الوزراء ومخبرو المصالح لهذا الغرض . وتعرض نتيجة الفحص على الوزير فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب » .

ولما كان العاملون بالمؤسسات العامة موظفين عموميين ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون المقدمة منهم فى القرارات الإدارية الصادرة فى شأنهم ، وكان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بنظام العاملين فى المؤسسات العامة ، لم يتضمنا طريقا للفصل فى التظلمات الادارية التى تقدم من هؤلاء العاملين فان أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإدارى وطريقة الفصل فيه - وهو الذى قضى القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بأحكامه - تكون هى الواجبة الامثال فى شأن التظلمات الادارية التى تقدم من العاملين فى المؤسسات العامة .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

تظلم ادارى — الحكمة منه — العاملون بالمؤسسات العامة — سلطة
البت في التظلم الإدارى — هي الجهة التي تملك سحب القرار المتظلم منه
أو المعدول عنه ، سواء كانت هي مصدرة القرار أو الجهة الرئيسية —
تحويل الوزير المختص هذه السلطة طبقا لذلك في تظلمات العاملين في
الوزارات والمصالح العامة — عدم انطباق هذا الوضع على المؤسسات
العامة — اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة ذاته
بمسبب الأحوال بالبت في تظلمات العاملين بالمؤسسة — لا اختصاص
الوزير الذى تتبعه المؤسسة في هذا الشأن .

بعض التقصى :

إن الحكمة من التظلم الإدارى ، هي إعطاء جهة الإدارة فرصة
مراجعة نفسها ، والتثبت من شرعية تصرفها ومدى مطابقتها للقانون ، قبل
مخاصمتها أمام القضاء ، حتى إذا ما رأت أن المتظلم على حق في تظلمه ،
عطلت من القرار المتظلم منه ، مما يقتضى أن يكون لجهة الإدارة مكتة
المعدل من هذا القرار . وتأسيسا على ذلك فإن سلطة البت في التظلم
أنها تكون للجهة التى يدخل في اختصاصها سحب القرار المتظلم منه أو
المعدل عنه ، سواء كانت هي التى أصدرت القرار ، أو كانت هي
الجهة الرئيسية بالنسبة إلى الجهة التى أصدرته ، إذا كانت لها — بحكم
اختصاصها — سلطة سحب القرار المتظلم منه أو المعدول عنه .

وإنه ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من إبريل سنة
١٩٥٥ ، آنف الذكر ، قد ناطق بالوزير المختص سلطة البت في التظلمات
الإدارية التى تقدم من العاملين في الوزارات والمصالح العامة ، باعتباره
مصدر القرار المتظلم منه ، أو السلطة الرئيسية لمصدره ، الذى يملك

سحب هذا القرار أو العدول عنه ، إلا أن هذا الوضع لا يصح بالنسبة إلى المؤسسات العامة ، حيث تقتصر سلطة الوزير المختص — ونقاسا لأحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — على الإشراف والتوجيه واعتماد القرارات الصادرة من مجلس إدارة المؤسسة العامة التابعة له ، ولا يدخل في اختصاصه إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بشئون العاملين في هذه المؤسسات ، ومن ثم لا يدخل في اختصاصه سحب تلك القرارات أو العدول عنها ، وبعبارة أخرى لا تكون له سلطة البت فيها يقدم بشأنها من تطلبت .

ولذلك تكون سلطة البت في التظلمات الإدارية التي تقدم من العاملين في المؤسسات العامة فيها يصدر من قرارات بشأنهم من اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة الذي يتولى إدارتها وتصريف شئونها — طبقا لنص المادة الثامنة من قانون المؤسسات العامة المشار إليه — ويعتمد القرارات الصادرة من لجان شئون الأفراد في خصوص العاملين بالمؤسسات وفقا لنص المادة الرابعة من لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٦٢ والخاصة في شأن العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . كما تدخل سلطة البت في تلك التظلمات أيضا في مجلس إدارة المؤسسة ذاتة ، باعتبارها السلطة العليا المهيمنة على شئون وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، وبوصفه صاحب صفة في إصدار القرارات المتعلقة بشئون العاملين فيها لنص المادة العاشرة من قانون المؤسسات العامة أنه الذكر وذلك تأسيسا على أن كلا من رئيس مجلس إدارة المؤسسة ومجلس إدارة المؤسسة ، يملك سلطة إصدار القرارات الإدارية المتعلقة بشئون لعاملين في المؤسسة ، ومن ثم يملك سلطة سحب هذه القرارات أو العدول عنها .

لهذا انتهى الرأي إلى أن سلطة البت في التظلمات الإدارية التي تقدم من العاملين في المؤسسات العامة ، لا تدخل في اختصاص الوزير الذي يجمعه المؤسسة ، وإنما يملكها كل من مجلس إدارة المؤسسة أو رئيس هذا المجلس ، بحسب الأحوال .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

الاحكام الواجبة التطبيق على موظفي المؤسسات العامة فيما لم يرد به نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة — هي احكام قانون الوظائف العامة طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة — سريان نظم التدرجات وقواعد المرتبات والملاوات المتصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفي المؤسسات التي لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها أو تلك التي صدرت خلوا من تنظيم ما في هذا الصدد .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة على انه : « تسرى على موظفي المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » ويبين من هذا النص انه ما لم يرد حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو في اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة فان القاعدة هي المساواة بين موظفي الحكومة ، وبين موظفي المؤسسة العامة في صدد ما يخضعون له من القواعد القانونية المنظمة للوظيفة العامة ، ومن هذه القواعد ما تضمنت به احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة باعتبار ان هذا القانون يمثل التشريع الاساسي للوظائف العامة لما تضمنه من تنظيم شامل لعلاقة الحكومة بموظفيها ، سواء بالنسبة الى شروط تعيينهم وطريقة اختيارهم ، أو بالنسبة الى بيان حقوقهم وواجباتهم واحوال انقضاء خدمتهم ، وعلى ما تضمنه ذلك فان ما تضمنه هذا القانون من تنظيم لدرجات الموظفين ومرتباتهم وعلاواتهم يسرى على موظفي المؤسسات العامة التي لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها . أو صدرت خلوا من تنظيم في هذا الصدد ، ولا يغير من هذا النظر القول بان قواعد الدرجات والمرتبات التي تضمنتها

القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، هى قواعد خاصة بموظفى الحكومة وحدها ولا تطبق على موظفى المؤسسات العامة ، لانها تفترض لتطبيقها اوضاعا معينة مستمدة من التنظيم المالى والادارى الذى تسير عليه الحكومة وهذه الاوضاع قد لا تتوافر فى المؤسسات العامة - لا يغير القول المذكور من هذا النظر ، ذلك لانه فضلا عن مخالفته لصريح نص المدة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فمن شأنه ان يؤدى الى تحلل تلك المؤسسات من كل قاعدة منضبطة فى شان موظفيها الاير الذى يتعارض مع حسن سير المؤسسة العامة باعتبارها قائمة على ادارة مرفق عام ، وما يقتضيه ذلك من وجوب خضوعها لقواعد تنظيمية فى علاقتها بموظفيها ، بحيث لا يترك الاير لمحض تقدير القائمين على ادارتها .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان نظام الدرجات وقواعد المرتبات والعلاوات التى تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، تسرى على موظفى المؤسسات العامة التى لم تصدر لوائح التوظيف الخاصة بها او اصدرت خلوا من تنظيم - فى هذا الصدد .

(انتهى رقم ٧٥٦ - فى ١٥/١٠/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تكيف المركز القانونى لرئيس مجلس ادارة المؤسسة فى ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ - باعتباره موظفا عاليا - لا يؤثر فى ذلك - خضوع المؤسسة لاحكام القانون المذكور - عدم جواز الجمع بين مرتبة لرئيس مجلس ادارة وبين معالته السابق - عدم تغير هذه النتيجة عند تحويل المؤسسة الى شركة - اساس ذلك ان الحظر يسرى ايضا على رؤساء مجالس ادارة الشركات طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العمالية غذا قضى بان يتولى ادارة المؤسسة العمالية مجلس الادارة ورئيس مجلس الادارة ، واناظر برئيس مجلس الادارة الاختصاصات التى كانت منوطنة بمدير المؤسسة فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، واستبعد ذلك ان اصبح رئيس مجلس الادارة على رأس الوظائف بالمؤسسة وحدد له مرتبة فى جدول الوظائف ، ومن ثم فانه لم يعد متفقا مع هذه الظروف القبول بان رئيس مجلس الادارة لا يعتبر موظفا عليها . ولا يرد على ذلك بان ثبة مؤسسات لم تخضع للتنظيم الجديد ، ومنها مؤسسة مدنية نمر ، وذلك اعتبار رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العمالية موظفين بها ، ومن ثم ينعين ان يكون تكييف المركز القانونى لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العمالية متفقا مع هذا الاتجاه ولو كانت المؤسسة لا تخضع لهذا التنظيم الجديد ، ذلك ان عدم خضوع بعض المؤسسات العمالية للتنظيم الجديد الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ليس فى واقع الامر الا عدم خضوع مؤقت فلما ان تخضع هذه المؤسسات لهذا التنظيم او تخضع للتنظيم الخاص بالهيئات العمالية وهذا ما تنص به المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والتى تنص على ان - يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عمالية بالنسبة الى الهيئات العمالية والمؤسسات العمالية القائمة .

ومن حيث انه متى كان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يعتبر موظفا عليها على رأس الوظائف بالمؤسسة ، واصبح رئيس مجلس المؤسسة يقوم مع مجلس ادارة المؤسسة بإدارتها ، وانيطت به الاختصاصات التى كانت منوطنة لخير المؤسسة فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، وهو تبعا لذلك وتحقيقا له اصبح متفرغا ، فانه ينعين - والحالة هذه - الا يجمع بين مرتبة كرئيس لمجلس ادارة المؤسسة وبين معاشيه ، ويكون القرار الصادر بوقف صرف معاشيه سلبيا ومطابقا للقانون .

هذا ولا يقدح في هذا النص ولا يغير منه أن مؤسسة مدينة نصر قد أصبحت أخيراً شركة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير ، وذلك أن رؤساء مجلس إدارة الشركات العامة يعتبرون عاملين بهذه الشركات وعلى رأس الوظائف بها اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . وهو تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بالأمرة بالملء بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ولا يجوز لهم الجمع بين المرتب والمأثر طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ولهذا انتهى رأي الجمعية العمومية التي أقرته . لا يجوز للسيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة مدينة نصر الجمع بين مرتبه كرئيس مجلس إدارة وبين المأثر .

(ملف ٧٩/٢/٢١ - جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٨)

الفصل الثالث

احكام خاصة ببعض المؤسسات العامة

الفروع الأولى

المؤسسة الاقتصادية

قاعدة رقم (٢٧٦)

٢٧٦ :

المؤسسة الاقتصادية — رئيس مجلس ادارتها وعضاؤها
— لا يعتبرون موظفين عابدين على خلاف موظفيها وعمالها فانهم يعتبرون
كذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المؤسسة الاقتصادية أن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن
« تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الاقتصادية وتكون لها شخصية
اعتبارية مستقلة وتطبق برئاسة الجمهورية » ، وتنص المادة ١٥ على
أن « يشكل مجلس ادارة المؤسسة من عدد من الاعضاء يصدر بتحديد
مدهم ومرتباتهم ويتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ١٦
على أن « لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة المؤسسة »
وتنص المادة ٢٣ على أن « يصدر رئيس الجمهورية لائحة عامة بنظام
المؤسسة تتضمن بوجه عام ما يأتي : ٣ — قواعد تعيين وترقية الموظفين
ومكافآتهم وعلاواتهم وتاديبهم دون التقيد بالقواعد التي تسرى على
موظفي الحكومة » .

١٤. وقد يقرر قرار رئيس الجمهورية باللائحة العامة للمؤسسة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧. وتيسر في مساقته الأولى على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تتبع عليها » ، وقد نصت المادة ١٥ على أن « يكون للمؤسسة لائحة لترتيب الوظائف وتنظيم العمل » ، وجدول المرتبات والأجور ووصف كل وظيفة وصديق عليها من مجلس الإدارة » ، ونصت المادة ١٦ على أن « يكون التعيين في الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس الإدارة بناء على عرض رئيس المجلس » ، وفي غير هذه الوظائف يكون « التعيين بقرار من رئيس المجلس طبقا لإحكام اللائحة الداخلية لشؤون الموظفين بالمؤسسة ويمد أخذ رأى لجنة شؤون الموظفين » .

وتنص المادة الأولى من اللائحة الداخلية للمؤسسة على أن « تسرى أحكام هذه اللائحة وملحقاتها وجميع التعديلات التي تطرأ عليها على جميع موظفي المؤسسة » ، كما تضمنت نصوصها قواعد تعيين الموظفين ونقلهم والوظائف وترتيبها والفلاوات والامتيازات وأمانة عملاء المؤسسة والمرتبات والتقارير السنوية .

وتنص المادة السادسة من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وهو القانون العام المنظم للمؤسسات العامة على أن « يقول إدارة المؤسسات العامة : (١) مجلس إدارة المؤسسة . (٢) مدير المؤسسة » .

وبين قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة تشكيل مجلس الإدارة بطريقة اختيار أعضائه ومزله وطريقة تعيين المدير ومزله وكذلك الأحكام الخاصة بمكافآتهم كما يتخذ المنحة التي يشارون فيها منهم بالمؤسسة » .

وقد أعدت المادة السابعة من هذا القانون اختصاص مجلس الإدارة ، إذ نصت على أن « مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تتبع عليها » ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذي تلبت

من أجله، وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون وفي الحدود التي بينها قرار
رئيس الجمهورية الصادر بشأن إنشاء المؤسسة ويختص بما يأتي :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة
بالمشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وتحديد اختصاصات المدير
مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي المؤسسة ومكافئتهم
وترقياتهم ونظمهم وبصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافئتهم ومكافئاتهم
وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر
بإنشاء المؤسسة .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(٤) النظر في كل ما تراه الجهة الإدارية أو المدير عرضه عليه من
السياسات الخاصة بإدارة المؤسسة وتنظيم العمل بها وكل ما يؤدي إلى
تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ويستفاد مما تقدم أن القانون على المؤسسة الاقتصادية طائفتان ميز
المشروع بينهما وخمس كلا منهما بتنظيم قانوني يختلف في إحداهما عنه في
الأخرى : بالطائفة الأولى - تنظيم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة
الذين يمثلون السلطة العليا المهيمنة على شئونها ورسم السياسة العامة
لإدارتها واستغلالها ، وهؤلاء لا يمينون على سبيل الدوام بل يشغلون
مناصب مجلس الإدارة لأجل موقوف عملاً بالأصل العام المقرر في شئونه
أعضاء مجلس إدارة المؤسسات المالية في المادة السادسة من قانون
المؤسسات المالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضي عليهم التفرغ
والانقطاع له ، كما أنهم لا يخضعون لأي نظام من نظم التوظيف والمؤسسات
أو غيرها من نظم التوظيف العامة . والطائفة الثانية - تنظيم موظفي
المؤسسة وعمالها ، وهؤلاء تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تنفق في كثير
من أحكامها قوانين التوظيف المالية وهم موظفون عموماً بتواتر في
شأنهم شروط التوظيف العام ، نعم يقومون على سبيل الدوام بأعمالهم
في خدمة المرفق بحيث يتقدمون لتعيينها ويترفعون لها ويشغلون وظائفهم
تدخل في التنظيم الإداري للمرفق .

وبغلا صا تقدم بان المشرع الدستوري قد غرق بين الموظفين العموميين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة في صدد تنظيم جابر الجمع بين عضوية مجلس الأمة وبين ممارسة بعض الأعمال ، فقد نصت المادة ٢١٤ من دستور سنة ١٩٥٦ ، وهي مطابقة للمادة ٤٠ من الدستور المؤقت ، على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة . ويحدد القانون أحوال عدم الجمع الأخرى » وقد بين القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة هذه الأحوال ، فنصت المادة ٢١ منه على أنه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية المجالس المطلة للوحدات الإدارية ولجان العهد والميثاق » ونصت المادة ٢٤ منه على أنه « لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يعين فى مجلس إدارة شركة مساهمة أثناء مدة عضويته الا إذا كان أحد المؤسسين لها » ، كما نصت المادة ٧٥ ، على أنه « يعتبر فى حكم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة من يعهد اليه بإدارة شركات التوصية بالأسهم وكذلك مديرو الشركات ذات المسؤولية المحدودة وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا » .

وبين من هذه التصوم أن المشرع نص فى صلب الدستور على مبدأ عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف العامة وذلك أمبالا لبدأ الفصل بين السلطات وهو أمل من الأصول الدستورية فى النظم الديمقراطية ، أما أحوال عدم الجمع الأخرى فقد فوض المشرع العادى فى تحديدها بقانون ، وقد صدر هذا القانون محددا تلك الأحوال ، ومن بينها حالة عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية مجالس إدارة التى تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، وحركة الشركات المساهمة وما فى حكمها من مجالس إدارة المؤسسات العامة عدم الجمع فى هذه الأحوال تخلف من حكمة عدم الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولى الوظائف التى تقدم فكرها - ذلك لانها تقوم على كالة استقلال أعضاء مجلس الأمة فى تادية رسالة النيابة من الأمة وبه يقتضيه من رقابة السلطة التنفيذية ، ثم البعد بهم عن مواطن الشبهات .

وتمتضى ما تقدم أن المشرع يميز بين الموظفين العموميين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة في هذا الصدد ، ويخص كل طائفة بنص خاص جاء أحدهما في ظلب الدستور وهو الخاص بالموظفين العموميين ، والآخر في قانون مادی ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة إلى إحدى الطائفتين عنها بالنسبة إلى الأخرى . ولو كان المشرع يرى أن أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة موظفون عموميون أو في حكم الموظفين العموميين لما كانت ثمة حاجة إلى النص عليهم في نص خاص اكتفاء بنص المادة ١١٤ من الدستور الخاص بالموظفين العموميين .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية تقوم على مرفق اقتصادي خطير هو توجيه الاقتصاد القومي نحو خير البلاد وذلك برسم سياسة استغلال أموال الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء باشتراك في الشركات المساهمة أو بإنشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية ، ومن ثم يسرى في شأنها حكم عدم الجمع المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة .

ويخص ما تقدم أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاؤها وأن كانوا يقومون بخدمة مرفق عام على النحو المتقدم ، إلا أنهم لا يعتبرون موظفين عموميين لاختلاف مركزهم القانوني عن مركز الموظف العام ، أما موظفو المؤسسة وميلها فانهم يعتبرون موظفين عموميين .

(انتهى رقم ٦٣٦ - في ١٩/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — يملؤها في الشركات والمؤسسات العامة —
عدم اعتبارهم موظفين عموميين .

ملخص الفتوى :

نص المادة ٧ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون في مجالس إدارة الشركات التي يكون لها نصيب في رأس مالها » .

ويكون لممثلي المؤسسة في مجالس الإدارة ما لبقائر أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا إلى كل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بإدارة شؤون الشركة » .

كما نصت المادة ١٤ منه على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثل في مجالس إدارة المؤسسات العامة التي تتولى المؤسسة الاقتصادية توجيه نشاطها وفقا لحكم الفترة (ج) من المادة الرابعة » .

ويكون لممثلي المؤسسة الاقتصادية في مجالس الإدارة ما لبقائهم أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يقدموا إلى مجلس الإدارة التوجيهات المتعلقة بإدارة شؤون المؤسسة العامة » .

ويستفاد من هذين النصين أن ممثلي المؤسسة الاقتصادية في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات العامة يعتبرون ثوابا عن المؤسسة الاقتصادية في مجالس إدارة هذه الشركات والمؤسسات العامة ، شأنهم في ذلك شأن أعضاء مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة العامة التي يمثلون المؤسسة الاقتصادية في مجلس إدارتها ، ومن ثم فليس لهم لا يعتبرون موظفين عموميين .

(فتوى رقم ٦٣٦ - في ١٩/١/١٩٥٩) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية - الغرض من تشييدها بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ - إيذولة الصبة الحكومية في رؤوس أموال الشركات المساهمة إلى هذه المؤسسة قاصر على الشركات المساهمة في إقليم مصر .

ملخص القانون :

إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية تنص على أنه « يتكهن رأس مال المؤسسة من :

(أ) انصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة .

(ب) رؤوس أموال المؤسسات العامة التي يكون من أغراضها مباشرة النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو العقاري والتي يضرر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية » .

(أ) تبعية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي .

(ب) وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها في المنشآت الاستثمارية فيها في المدة الثانية .

(ج) التسليم نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي ووضع البرامج الكلية وتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصة في هذا الشأن » .

وتنص المادة ٩ على أنه « إذا كانت حصة المؤسسة في رأس مال إحدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس إدارة المؤسسة حق طلب إعادة النظر في كل قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه به والا اعتبر القرار نافذا .

أما إذا اعترض على القرار فلا ينفذ إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية ثلثي الأصوات على الأقل » .

وتنص المادة ١٣ بأن « يكون تعيين رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير العام في الشركات التي تبذل المؤسسة الاستثمارية ٢٥ ٪ على الأقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثة يرشحهم مجلس إدارة الشركة بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة » .

وجاء في الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ أن « من نتائج الوسائل كوضع الخطط الكلية بتنظيم الاقتصاد القومي أن يعمد إلى هيئة موحدة برسم سياسة استغلال أموال الحكومة في النشاط الاقتصادي سواء بالاشتراك في الشركات المساهمة أو بتأسيس مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية وكافة الوسائل الأخرى المؤدية إلى التنمية الاقتصادية للدولة وهي من أهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة . ولا شك أن أموال الدولة وغيرها من أشخاص القانون العام التي تستغل في النشاط التجاري والصناعي والزراعي والعقاري ووجوه النشاط المشابهة تساهم بدور فعال في تلك التنمية الاقتصادية وهي من أهم الأهداف التي ترمى إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة . ولذلك فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وفئة مالية خاصة تنتقل إليها ملكية نصيب الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة وكذلك رؤوس أموال المؤسسات العامة التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو العقارية حتى يمكن لهذه المؤسسة أن تتولى إدارة تلك الأموال إدارة كلية بالسير بالاقتصاد القومي في الطريق السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادي للدولة بدلا من أن تعتمد الجهات التي تتولاها رسم السياسة الاقتصادية فيمتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات الاقتصادية التي تسيطر على السياسة الاقتصادية لمعالجة الدولة .. الخ » .

ويستلزم من مجموع النصوص المشار إليها في ضوء الفكرة الإيضاحية للقانون :

أولا : أن الهدف الذي تستهدفه المؤسسة الاقتصادية هو توجيه أموال الدولة واستثمارها على نحو يكفل تقدم اقتصادها وأفرادها برفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي .

ثانيا : أن الهيئات الرئاسية العليا على شركات المؤسسة تعين بإدارة إدارتها وهي قرار من رئيس الجمهورية يصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو مدير الشركة بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة على النحو المبين تفصيلا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ثالثا : ان سلطة الاشراف والرقابة على الشركات التي تساهم فيها المؤسسة بحصة لا تقل من ٢٥ ٪ من رأس المال موكولة الى رئيس مجلس إدارة المؤسسة وذلك عن طريق طلب اعادة النظر في قرارات مجلس إدارة هذه الشركات او جمعياتها العمومية خلال موعده محدد . وفضلا من ذلك فان الرقابة في المسائل المالية للشركات المذكورة موكولة الى ديوان المحاسبة .

ومقتضى ما تقدم ان نشاط المؤسسة الاقتصادية في استغلال انصبه الحكومة في رؤوس اموال الشركات المساهمة تحقيقا للأغراض التي انشئت من أجلها لا يجاوز الشركات المساهمة في الاقليم المصرى تلك التي تؤثر مباشرة في تقدم الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة والتي تخضع لسلطان التشريع في الجمهورية العربية المتحدة . ورقابة الهيئات الرئاسية في المؤسسة من الناحية الادارية وسلطتها في تعيين الرؤساء القائمين على هذه الشركات كما تخضع لرقابة ديوان المحاسبة من الناحية المالية على نحو ما سلف بيانه .

(مرقى رقم ٨٩٥ - فى ٢٤/١٢/١٩٥٩) .

قامعة رقم (٢٧٩)

المادة :

ابولة انصبه الحكومة فى رأس مال شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية
انها - يستتب حتما انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها
اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

ملخص القىوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية على ان « يكون رأس مال المؤسسة من : -
١ - انصبه الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة . . . »
وتنفيذا لهذا النص آلت انصبه الحكومة فى رأس مال شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية اعتبارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بهذا القانون ، وقسم البنك الاهلى بتسليم الاسهم التى تبطل هذه الانصبه الى بنك الاسكندرية لحفظها لديه لحساب المؤسسة

وذلك في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٧ حسبما يستلزم من كتاب البنك الاهلى الى المؤسسة رقم ٦٠ م (١٤) المؤرخ ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٧ ، واوردت هذه الاسهم محتلة الاوراق المالية الخاصة بالمؤسسة .

ومن حيث ان الشركات التجارية على اختلاف انواعها (عدا شركات المساهمة) تكسب الشخصية الاعتبارية بمجرد تكوينها ، وذلك يستتبع استقلالها بجهة مالية قائمة بذاتها وتلقى هذه الجهة الحصص التى يقدمها الشركاء على سبيل التملك ، فلا يبقى لهم بعد تقديمها الا مجرد حق لدى الشركة فى الحصول على نصيب من الربح اثناء قيامها ونصيب من موجوداتها عند حلها وتصفيتها .

ومن حيث ان الاسهم التى تصدرها شركات المساهمة تمثل الحصص التى يقدمها الشركاء للشركة سواء اكانت حصصا نقدية ام عينية ، وهذه الاسهم من طبيعة منقولة وتظل محتلفة بهذه الطبيعة الى حين تصفية اموال الشركة وتقسيمها ، وتمثل الاسهم فى صكوك تعطى للمساهمين وهى اداة اثبات حقوقهم واستعمالها لدى الشركة ، تلك الحقوق التى تندرج فى الصك اندراجا تاما بحيث يكون ملك الصك هو صاحب الحق فيها يخوله بن مزايا على اختلاف صورها ، وبحيث يصبح عذا الصك اداة لازمة لاستحقاق هذه المزايا فلا يؤول الى غير مالك الصك ، وعلى مقتضى ذلك فان انتقال حصة الحكومة فى رأس مال شركة آبل الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية يستتبع حبا انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

(ملوى رقم ٥٥ — فى ١٢/٦/١٩٦٠) .

المادة رقم (٢٨٠)

المادة :

ارباح اسهم شركة آبل الزيوت الانجليزية المصرية التى انتقلت ملكيتها من الحكومة اليها تطبيقا للمادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

١٩٥٧/١/١٤ من ١٩٥٧ - هي من حق المؤسسة وتوكلت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

أن من المسلم أن الذمة المالية للشركة تنطق بالأرباح التي تحتتها الشركة وأن حق المساهم في الأرباح انشا ويصبح دائما للشركة بتخصيصه فيها بإجتماع الجمعية العمومية للشركة واصدار قرارها بتوزيع الأرباح ، وقبل اتخاذ هذا الاجراء لا يكون للمساهم قبل الشركة الا حق احتمالي ، ومن ثم فلا يلتزم بتوزيع الأرباح على المساهمين الا من تاريخ صدور قرار الجمعية بتوزيعها أو من التاريخ الذي تحدده لاجراء هذا التوزيع .

ومن حيث ان الحراسة التي آلت اليها سلطة الجمعية العمومية قررت في يولية سنة ١٩٥٧ صرف توزيعات مقدارها عشرة قروش عن السهم الواحد من اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٠ اذ أن حق المساهمين لم يقرر في هذه الأرباح الا من هذا التاريخ ، وهو تاريخ لاحق لايولة ملكية اسهم الحكومة الى المؤسسة ، ومن ثم فإن للمؤسسة الاقتصادية وقد آلت اليها ملكية هذه الاسهم منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ الحق في الأرباح التي قررت الحراسة في يولية سنة ١٩٥٧ توزيعها على المساهمين في هذه الشركة ، ولا يقدر في هذا النظر ما يقال من أن الأرباح الموزعة قد حقتها الشركة في السنة المالية ١٩٥٦ اى قبل انتقال ملكية الاسهم من الحكومة الى المؤسسة ، ذلك لانه لا يعد في هذا الصدد بالسبب المالية التي تحقق الربح خلالها لتصرف الربح الى من كان يملك السهم في هذه السنة وانما يعد بحكمة السهم عند تقرير توزيع الأرباح فلا يستحق الربح الا من يملك السهم في هذا التاريخ دون من كان يملكه خلال السنة التي تحقق فيها الربح والقول بغير ذلك يعنى النحر عن كان يملك السهم في الماضي كما انه يؤدي الى نتائج مستعصية كما لو كان السهم لحامله وكما لو قررت الجمعية العمومية ترحيل ارباح مسنة معينة الى سنة مقبلة كى تضاف الى ارباحها ، ويؤيد هذا النظر ان المادة الرابعة من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ : معلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن «تقوى وزارة التجارة والصناعة وضبط

النموذج للعقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظماها ولا يجوز
مخالفته الا لاسباب ضرورية يقررها وزير التجارة والصناعة .

(٢) ويصدر بهذا النموذج مرسوم بعد موافقة قسم الرأى بمتجها
بمجلس الدولة » .

وقد صدر هذا المرسوم ونشر في الوقائع المصرية في ٢٥ من سبتمبر
سنة ١٩٥٤ ونص في المادة ١٧ منه على أن تلغى حصص الارباح المستحقة
من الاسهم التى لحايلها الى حامل الكوبون وتلغى المبالغ التى تستحق
في حالة قسمة موجودات الشركة الى حامل السهم ومادامت الاسهم اسمية
فاخر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة يكون له وحده الحق في
قبض المبالغ المستحقة من السهم دون اعتماد بالسنة المالية التى تحققت
فيها الارباح الموزعة .

ومن حيث ان العقد الابتدائي لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية
غضلا من أنه لم يتضمن أى نص مخالف للقاعدة المتقدمة لانه ينص في
البند ١٠٢ منه على أنه لن يترتب على نقل ملكية الاسهم انتقال الحق
في أى ربح يعلن عنه قبل قيد هذا التحويل في السجل ويؤدى ذلك ان الحق
في الارباح ينتقل الى آخر مالك للسهم بمجرد قيد اسمه في سجل
الشركة وهو الاجراء الواجب لنقل ملكية السهم .

وعلى هدى ما تقدم فان ارباح اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية
المصرية التى انتقلت ملكيتها من الحكومة الى المؤسسة الاقتصادية
تطبيقاتا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٤ من
يناير سنة ١٩٥٧ تكون من حق المؤسسة ولو كانت من سنوات سابقة على
هذا التاريخ .

(مغوى رقم ٥٠٥ — في ١٢/١/١٩٦٠)

مادة رقم (٢٨١)

المبدأ :

تمثل المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارة الشركات - المبالغ التي يستحقها هؤلاء الممثلون في مجالس ادارة تلك الشركات نظير تمثيلهم فيها - ايلولتها الى المؤسسات المالية وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التي تصرف من خزانةها اليهم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن :

« تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التي تستحق للمندوبين في مجالس ادارة الشركات باية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التي تصرف من خزانةها الى هؤلاء المندوبين » .

وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي على أن « تؤول الى كل مؤسسة المبالغ المستحقة لممثليها في مجالس ادارة الشركات باية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او مكافآت التي تصرف من خزانةها الى هؤلاء الممثلين » .

ويستفاد من هذين النصين المتماثلين اللذين يتضمن احدهما التشريع المنظم للمؤسسة الاقتصادية وتضمن الآخر التشريع المنظم للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ان المشرع قد حرص على قطع اية صلة مالية بين الشركات التي تساهم فيها المؤسسة الاقتصادية او اية مؤسسة ذات طابع اقتصادي وبين ممثلي هذه المؤسسات في تلك الشركات ، فغضى في عبارة صريحة قطعية بان تؤول الى المؤسسة المبالغ التي تستحق لممثليها في مجالس ادارة الشركات باية صورة كانت ، وغول المؤسسة دون الشركات

حق تحديد مرتباتهم ومكافآتهم على أن تصرف إليهم من خزانة الشركة لا من خزانة الشركة ، وحكمة هذا التنظيم حرص المشرع على ألا يدع للشركة سبيلا على مطأ المؤسسة لديها وهم القوامون على تنفيذ القوانين الخابلون على تحقيق الاهداف المسببة التي يستهدفها المشرع من تدخل القطاع العام في ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت مقصورة على القطاع الخاص فتصر من بلوغ هذه الاهداف ، وغنى عن البيان أن قطع هذا السبيل على الشركة يكفل نهوض هؤلاء المظنين برسالتهم الخطيرة على اكمل وجه في استقلال وحصة وحرية تامة .

وعبرة النصين المشار إليهما في خصوص ابلولة المبالغ التي تستحق لمطأ المؤسسات في الشركة الى تلك المؤسسات قد جاءت عبارة شاملة مطلقة بحيث تتناول أى مبلغ يحصل عليه ممثل المؤسسة لدى الشركة بأية صورة كانت وسواء حصل عليه مباشرة من الشركة التي يمثل المؤسسة لديها أم من شركة أخرى يمثل لديها تلك الشركة ، والقول بغير ذلك يهدر الحكمة التي تفياها المشرع من القاعدة الإبرة التي تضمنها النصان سالفا الذكر ويجعل للشركة سبيلا على هؤلاء المظنين بنحهم مكافآت أو مرتبات من طريق تمثيلها لدى شركات أخرى مما يخل باستقلالهم وحريتهم وحصانتهم في القيام بواجباتهم .

واختيار إحدى الشركات ممثل المؤسسة في مجلس ادارتها لتمثيلها في مجلس ادارة شركة أخرى لا يتم بمسبة الشخصية بل يقوم اساسا على تمثيله المؤسسة في مجلس ادارة الشركة الأولى ملولا هذا التمثيل لسم تكن له صفة عضو مجلس ادارة هذه الشركة ولا حق في تمثيلها لدى أية شركة أخرى .

ويخلص من كل ما تقدم أن المبالغ التي يستحقها ممثلو المؤسسة الاقتصادية أو أية مؤسسة ذات طابع اقتصادي لدى أية شركة تنظيم تمثيلهم هذه الشركة في مجلس ادارة شركة أخرى تول الى المؤسسة ، شأنها في ذلك شأن المبالغ التي يستحقونها في الشركة التي يمثلون المؤسسة في مجلس ادارتها .

لهذا انتهى الرأى الى ان تبلغ التى يقتضى لمثل المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات المساهمة نظير تمويل مسنده بالشركات فى شركات اخرى تحول الى المؤسسة الاقتصادية التى تقوم بدورها بتحديد المربى والمكافآت التى تصرف لهؤلاء المثلين من خزائنها .

(فتوى رقم ٥٦٩ — فى ١٠/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — التفرقة بين الوضع القانونى لرئيس واعضاء مجلس ادارتها وبين موظفى المؤسسة وعملها — رئيس واعضاء مجلس الادارة يشغلون مناصبهم لاجل موقت عملا بأصل عام مقرر بالمادة السادسة من قانون المؤسسات المالية رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ له — عدم خضوعهم لى نظم من نظم التوظيف بالمؤسسة او غيرها من نظم التوظيف — اختلاف الوضع بالنسبة لموظفى المؤسسة وعملها الذين يعتبرون موظفين عاملين تنظم قواعدهم توظيفهم لاحقة خاصة — التفرغ الكايل فى نطاق المؤسسات العامة هو الاساس فى اصفاء صفة الموظف العام — التفرغ المقصود هو التفرغ القانونى الذى يتم بقرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الادارة — عدم صدور قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ احد اعضاء مجلس الادارة لوظيفة معينة — لا يمكن اعتباره من الموظفين بالمؤسسة وخاصة ان الاعمال التى اسندت اليه لا يدل اغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة كان يقوم باعمالها — عدم استقالته من نظام التأمين الشيفوخة الخاص بموظفى المؤسسة الاقتصادية .

ملخص الفتوى :

ان القائمين على المؤسسة الاقتصادية قبل التصفية طائفتان ميز

المشرع بينهما وخص كلا منهما بتنظيم قانوني يختلف في إحداها عنه في الأخرى ، فالمطابقة الأولى تنظم رئيس وإعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذين يمثلون السلطة العليا المهيمنة على شؤونها ورسم السياسة العامة لإدارتها واستغلالها وهؤلاء لا يعينون على سبيل الدوام بل يشغلون مناصب مجلس الإدارة لأجل موقت مجالا بالأصل العام المقرر في شأن أعضاء مجلس إدارة المؤسسات العمالية في المصادقة السادسة من قانون المؤسسات العمالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ والانقطاع له كما أنهم لا يخضعون لآى نظام من نظم التوظيف بالمؤسسة أو غيرها من نظم التوظيف العمالية ، والمطابقة الثانية تنظم موظفى المؤسسة ومبائنها وهؤلاء تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تتفق في كثير من أحكامها وقوانين التوظيف العمالية فهم موظفون عموميون تتوافر في شأنهم شروط الموظف العام كالمه ، فهم يقومون على سبيل الدوام بأعمالهم في خدمة المرفق بحيث ينقطعون لثابتتها ويتفرغون لها ويشغلون وظائف تدخل في التنظيم الإدارى للمرفق - كذلك ميز المشرع بين الموظفين العموميين وبين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمالية بصدد تنظيم حظر الجمع بين عضوية مجلس الأمة ومقرسة بعض الأعمال ، وخص كل طائفة بنص خاص جاء أحدهما في صلب الدستور (المادة ١١٤ من دستور ١٩٥٦ والمادة ٤٠ من الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٨) وهو الخاص بالموظفين العموميين والآخر في قانون مدنى هو القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون عضوية مجلس الأمة ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة الى إحدى الطائفتين منها بالنسبة الى الأخرى ، ولو كان المشرع يرى أن أعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمالية موظفون عموميون أو في حكمهم لما كانت ثمة حاجة الى النص عليهم في القانون المشار اليه اكتفاء بنص الدستور الخاص بالموظفين العموميين - ومن ثم فإن رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية لا يعتبرون موظفين عموميين .

ومن حيث أنه سبق للجمعية العمومية أن انتهت الى النتيجة المتقدمة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ، كما سبق لها أن أرادت أيضا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن التفرغ الكامل في نطاق المؤسسات العمالية هو الإنسان في أعضاء صفة الموظف العام على أعضاء مجالس إدارة هذه المؤسسات بحيث اذا لم

يُحقق هذا التفرغ بالنسبة إلى أي من هؤلاء الأعضاء بما يمكن سبباً به تلك الصلة عليه ، وقد انتهت الجمعية العمومية إلى أن عضو مجلس إدارة البنك الأهلي المصري الذي أصدر قرار جمهوري بتعيينه عضواً متفرغاً لشئون العضوية بالبنك مقابل مرتب سنوي علاوة على مكانة العضوية يعتبر موظفاً فلما بهذا البنك وتطبق في شأنه اللوائح والنظم الخاصة بموظفي البنك .

ومن حيث أن التفرغ الكلي الذي اعتبرت به الجمعية العمومية مجلسها المنعقد بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ هو التفرغ القانوني الذي يتم بقرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الإدارة نظراً لما يقرب عليه من ثبوت صفة الموظف العام ، وهو غير متوافر في الحالة المعروضة حيث لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ السيد / ... موظفة معينة ، هذا بالإضافة إلى أن الأعمال التي أسندت إليه لا يدل أغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة الاقتصادية . كان يقوم بأعمالها

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد / ... لا يعتبر موظفاً بالمؤسسة الاقتصادية في الفترة التي عين فيها عضواً بمجلس إدارة المؤسسة المذكورة ومن ثم فلا يطبق عليه بشأنها نظام التأمين الشيخوخة الخاص بموظفي المؤسسة الاقتصادية .

(ملف رقم ٤٥٩/٤/٨٦ - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٠)

الفرع الثاني

مؤسسات زراعية

أولاً — مؤسسة بحرية للتحرير

قامدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

مؤسسة بحرية للتحرير — القواعد التي تنظم شئون موظفيها وتوقع عقوبة الفصل عليهم — هي أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المؤسسة ، وكذلك اللائحة المالية ولائحة التوظيف الخاصين بها الصائرين بقرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٢/٢ — صدر قرار جمهوري في ١٩٥٧/١١/٢ بالماج المؤسسة في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وبإلغاء قانون إنشائها — من أثره إلغاء اللائحة المالية للمؤسسة وتلك الخاصة بالتوظيف من تاريخ صدور هذا القرار ، وسريان كافة الأحكام واللوائح التي تنظم الهيئة — هذه الأحكام هي القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، وقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/٧/١٠ بتعديل بعض أحكامه ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة — مثال : قرار فصل أحمد جهنسي مؤسسة بحرية للتحرير الصادر في ١٩٥٩/١٢/١ من وكيل وزارة الإصلاح الزراعي بصلته بشرفا عليها على الطريقة بمقتضى قرار صادر من مجلس الإدارة — استناده إلى الأحكام واللوائح التي تنظم الهيئة — صدره من مختص .

ملخص الحكم :

في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مؤسسة مديرية التحرير وجاء في مادته الأولى « تنشأ مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة مديرية التحرير) وتقوم تباعا بتهيئة أجزاء من منطقة الصحراء الغربية حسب ما يقرره مجلس الوزراء لتكون مديرية باسم مديرية التحرير ، وتتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع السزراعي والصناعي والعمراني لتحقيق هذا الغرض ويكون لهذه المؤسسة شخصية اعتبارية » ونصت المادة الرابعة منه على أن « يقوم بإدارة المؤسسة مجلس إدارة يشكل من اثني عشر عضوا يمينون بقرار من مجلس الوزراء ، ويقوم مجلس الإدارة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالنظم أو الرقابة المالية والإدارية المتبعة في المصالح الحكومية وذلك في حدود اللائحة المالية ولائحة التوظيف اللتين يسميهما المجلس ويصدر بهما مرسوم » . وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون « ويبين هذا المشروع أن المؤسسة يديرها مجلس إدارة مكون من اثني عشر عضوا ويبين طريق تعيينهم أو اختيارهم وكيفية اجتماعهم ومدى سلطات مجلس الإدارة وسلطات رئيس مجلس الإدارة ويحدد المشروع الوضع المالي من أن المؤسسة تدير أموالها بنفسها دون التقيد بلوائح ونظم الحكومة ، مع خضوعها بالمباشر لمجلس الوزراء من حيث تقديم مشروع الميزانية إليه . . الخ » . وأوضح ما جاء في مواد القانون أنه يهدف إلى البعد بالمشروع عن الإدارة الحكومية قدر المستطاع لأنها يختص باختيارها لمن تعهد إليهم إدارة المشروع . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير وجاء في مادته الأولى « يعمل باللائحة المالية ولائحة التوظيف لمؤسسة مديرية التحرير المرفقتين من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وللمجلس الإدارة إصدار القرارات المنفذة لأحكامها » . واختص الباب السادس من لائحة التوظيف بالتدابير المنصوص في المادة ٣٠ على الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين وهي تبدأ بالإنذار ، ثم بالخصم من المرتبة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام ثم تنتهي في البند السادس بالفصل مع الحرمان من المكافأة . ونصت المادة ٣١ من اللائحة على أن : « للرئيس المجلس

توقيع الجزء المنصوص عليه في البند أولاً من المادة السابقة (الإنذار) كما يجوز له توقيع الجزء المنصوص عليه في البند الثانية (الخصم من الرتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام) بعد موافقة عضو مجلس الإدارة المنتخب . ويصدر بالجزاءات المنصوص عليها في باقي البنود قرار من مجلس تأديب يشكل من ثلاثة أعضاء تعينهم اللجنة المكلفة بمهام تعيين الموظفين وفقاً للنداء الأولي من هذه اللائحة « . وفي المادة ٣٢ : « يصدر قرار مجلس التأديب مسبباً ويبلغ إلى الموظف خلال أسبوعين من تاريخ تنفيذه بكتاب موصى عليه مصحوب بطلب الوصول « . وقالت اللجنة ٣٣ من اللائحة « القرارات الداخلية « ولكن جديدة في « من نوفمبر سنة ١٩٥٧ . إن صدر قرار رئيس الجمهورية بالإنجاز مؤسسية مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي واستبدلت مديرية هذا القرار على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بالتغيير مؤسسة مديرية التحرير ، وعلى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المنحل بالقرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٧ . ونصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/١١/٢٢ على أن « تصبح مؤسسة مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي « . ونصت المادة الثانية منه على أن « يُلغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بالقسم مؤسسة مديرية التحرير ويمكن بدلاً من ذلك أن « ووضّح من ذلك أن المقترح لامتيازات موزعة على القانون رقم ١٩٥٧/١١/٣ « ووضّح من ذلك أن المقترح لامتيازات موزعة على القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ وما لحق به من لائحة المالية « الخاصة بالموظف وذلك ابتداء من ١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ « وبإدراج مؤسسة مديرية التحرير كدعمت من هذا التاريخ في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي لأنه لا جدال في أن شري عليها كلمة الأحكام واللوائح التي تنظم هيئة الاستصلاح هذه مما يتعين معه تضمين أوضاعها « . في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وتشكل من السيد وزير الزراعة رئيساً ومن وزراء المالية والاقتصاد والاشغال وغيرهم أعضاء . وتختص الهيئة بتحقيق الأغراض التي نصت عليها المادة

الثانية من هذا القانون وفي طليعتها حصر الأراضي البور القابلة للأصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاحها وزراعتها وتبويبها ، ونصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من هذا القانون على أنه « لا تخضع الهيئة في إدارة أموالها ولا في حساباتها للقوانين والتطبيقات التي تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة » وجاء بالمادة الرابعة من هذا القانون « يكون للهيئة لائحة داخلية تصدر بقرار منها بعد موافقة مجلس الوزراء » وفي ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أصدرت الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي قرارا باللائحة الداخلية للهيئة استنادا الى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ وبناء على موافقة رأي مجلس الوزراء وجاء في المادة الوحيدة من هذا القرار « يعمل باللجنة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المرافقة لهذا القرار وذلك من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » . ونصت هذه اللائحة الداخلية على انشاء مكتب تنفيذي للهيئة وبيئت اختصاص هذا المكتب ، كما نصت على وظيفة « عضو الهيئة الدائمة » وجاء في المادة الثانية من اللائحة « تنتدب الهيئة الدائمة أحد أعضائها ليكون عضوا منتدبا وتكون له الاختصاصات الآتية : (١) (٢) تعيين الموظفين وفصلهم من الخدمة وترقيتهم ومنحهم العلاوات الدورية ونظمهم وكذلك نبيهم وأعارتهم من الوزارات والجهات الحكومية وغيرها ، وتعيين المرتبات والأجور المستحقة لهم وذلك كله وفقا للنظام الذي تقرره الهيئة الدائمة » . ثم حدث بعد ذلك في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن صدر القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فمنس في المادة الثانية منه بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ على أن « يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتعيين المرتبات والمكافآت التي تمنح له » . ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة الثانية على أن « يعين بقرار من مجلس الوزراء العضو المنتدب للإشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية » . والمادة السادسة من هذا القانون

بوقم ١٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لا تخضع الهيئة في أنظمتها بحساباتها وإدارة أموالها وتواعد تعيين موظفيها وترقيتهم وتأييدهم وسائر شئونهم للقوانين واللوائح والتعليمات التي تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة ... » وتحلت المادة التنسبة من هذا القانون عن اللائحة فقالت « يصدر مجلس الوزراء قراراً باللائحة الداخلية للهيئة وتتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها في جميع شئونها وعلى الأخص في إدارة وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظم موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأييدهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم من يتبعون أو يعاون إليها » وقد عطلت هذه المادة السابعة بقرار من رئيس الجمهورية صدر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ فاصبح نصها يجرى بالآتي : « يعد مجلس الإدارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأييدهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ... » وقد صدرت هذه اللائحة التي استقرت مدورها هذه المادة ، بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (ونشرت بالجريدة الرسمية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ العدد رقم ٣٠٠) وجاء بالمادة الأولى منه « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المرافعة لهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تلغى اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي المؤرخة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ وكل قرار يخالف أحكام اللائحة المرافعة » ولهذا هذا النص أن لائحة ١٩٥٥/١٠/٢٥ ظلت سارية المفعول منذ تاريخ صدورها حتى إلغائها القرار رقم ٢٢٧٠ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور اللائحة الجديدة والتي لا تسري أحكامها بطبيعة الحال على واقع هذه الدعوى التي تحكمها قواعد وينود لائحة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ . فالطعون عليه عيون يهديرية التحرير في أبريل سنة ١٩٥٦ وصدر قرار الاستئناف من

ختمائه وهو القرار الملعون فيه ، في أول ديسمبر سنة ١٩٥٩
ملا بحكم وضعة الا القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٧ من ديسمبر
سنة ١٩٥٥ واللائحة الداخلية الصادرة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد
مسير قرار رئيس الجمهورية في ١١/٣/١٩٥٧ بانجاز مؤسسة
مديرية التحرير في الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والفناء القانون رقم
١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء مؤسسة مديرية التحرير ولائحتها الداخلية
الصادرة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ على النحو السالف تفصيله

طقن رقم ٢٣ لسنة ٨ في - جلسة ١٩٦٣/٢/٩ ..

ثانياً - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي

وهيئة مخيرية التجديد

قاعدة رقم (١٨٤)

المادة :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظفي ومجال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مخيرية التجديد - شرط استحقاق المابل لهذه التسوية هو أن يكون في خدمة المؤسسة أو الهيئة المشار إليهما في أول يولية سنة ١٩٦٣ - لا يحول دون استحقاق التسوية عدم كفاية الدرجات والاعتمادات الواردة في الجدولين المرفقين للقانون المشار اليه لتسوية حالات جميع المابلين بالمؤسسة - على المؤسسة أو الهيئة اتخاذ الاجراءات المتخذة لتغيير المصرف المالي الا لازم في الميزانية السنوية - اسس ذلك - حق المابلين المتكوريين مستند من القانون مباشرة والمقرر الصادر بالتسوية هو اجراء تنفيذي لحكم القانون - تلشر صدور هذا القرار بسبب عدم وجود الاعتمادات المالية لا يترتب عليه تعديل احكام القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تسوية حالات موظفي ومجال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مخيرية التجديد ، ينص في المادة الاولى منه على ان « تسوى حالات موظفي ومجال كل من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي وهيئة مخيرية التجديد الموجودين في الخدمة في ١/٧/١٩٦٣ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وبما للجدولين رقمي ١ و ٢ المرفقين لهذا القانون وبما للأحكام الواردة فيهما » .

ومن حيث أن المادة الأولى سابقة الذكر تضمنت شرطاً وحيداً لاستحقاق العامل لعضوية حالته على مقتضى أحكام القانون ، هو أن يكون في خدمة المؤسسة أو الهيئة المشار اليهما في أول يولية سنة ١٩٦٣ بغض النظر عما إذا كانت الدرجات والاعتمادات الواردة في الجدولين المرفقين للقانون تكفي لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة أو أنها لا تكفي لبعضهم ، ذلك أن الدرجات والاعتمادات المذكورة هي المصروف المالى للمجلس الذى دبره المشرع لمواجهة تكاليف تنفيذ أحكام القانون نور صدوره ، ماذا لم تك هذه الدرجات والاعتمادات لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة وجب على كل منهما اتخاذ الاجراءات المعتادة لتعبير المصروف المالى اللازم فى الميزانية السنوية طبقاً للقواعد المالية المقررة فى هذا الشأن حتى لا يتعطل تنفيذ أحكام القانون .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع حدد تكاليف تنفيذ القانون المشار اليه ولم يشأ تجاوز الدرجات والاعتمادات الواردة فى الجدولين المرفقين به ، ذلك أن المشرع لم يقصد تسوية حالات بعض العاملين دون البعض الآخر وإنما قصد تسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة الموجودين فى خدمتها فى أول يولية سنة ١٩٦٢ حسبما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه حيث ورد بها ما يلى « حين صدرت ميزانية المؤسسة . . للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ أدرج بكل منهما اعتماد اجمالى بالبلب الأولى .أجور مؤشرا امامه بأن يخص لتسوية حالات الموظفين (والعاملين الحاليين ويتم توزيعه بالاتفاق مع ديوان الموظفين وموافقة وزارة الخزانة وصدر قرار جمهورى ... الخ » .

ومن حيث أن حق العاملين المذكورين فى تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مستمد من هذا القانون مباشرة ، أما القرار الذى يصدر بلجراء التسوية فلا يعدو أن يكون اجراء تنفيذية لأحكام القانون ، لا يترتب على تأخر اصداره بسبب نفسا الدرجات والاعتمادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون او لى سبب آخر ، تعطيل

أحكام القانون المذكور أو اصدار حق المالكين في أن تسوى حالاتهم طبقاً
لأحكامه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية جميع المساهلين
بالهيئة الذين كتوا في خذمة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى في اول
يولية سنة ١٩٦٢ في تسوية حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة
١٩٦٢ ، وعلى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديز المصرف المالى لتسوية
حالات المالكين الذين لم تكلمهم الاعتمادات الواردة في الجدول الملحق
بالقانون المذكور .

(ملف رقم ٢٤٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

المقدمة — المؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعى

قائمة رقم (٢٨٥)

المقدمة :

عُيِّنَ بالأمسية المصرية العامة للتعمير الزراعى — قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها — صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى بمنح العاملين بالمؤسسة علاوات دورية في اول يناير سنة ١٩٦٥ وتصدىق وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى على هذا القرار — صدور قرار آخر من مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بمنح العاملين بها مدوات دورية في اول يناير سنة ١٩٦٦ وعرضه على نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى للتصديق عليه — تقريره اجراء مقاصة بين العلاوات التى صرفت للعاملين بالمؤسسة اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٥ والعلاوات التى استحققت لهم اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٦ — قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات دورية في اول يناير سنة ١٩٦٥ — هو قرار مخالف للقانون ويتمن سحبه دون التقييد بهيما وذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه الوزير — لا يتكفى في هذا الخصوص القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى باجراء المقاصة لصدوره من غير مختص —

استحقاق العاملین بالمؤسسة العلوة الدورية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ - أساس ذلك من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليها .

ملخص الفتوى :

في ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي منح العاملين علوة دورية اعتيادية من أول يناير سنة ١٩٦٥ ، وصديق السيد وزير الإصلاح الزراعي وإمتصاص الاراضى على هذا القرار ، وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة المؤسسة منح العاملين العلوة الدورية الثابتة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

ولما عرض القرار على السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الإصلاح الزراعي واستصلاح الاراضى للتصديق عليه قرر أن يخصم من هذه العلوة ما سبق أن صرفه العاملون من نسب من العلوة السابقة ، فظلم العاملون من هذه القلصة .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي تصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين احكامها على العاملين بالمؤسسات العامة هي التي تسرى على الواقعة المعروضة والتي صدر القرار بمنح العلوات المشار اليها في ظلها .

وقد نصت المادة الثانية من القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر على ابقاء لائحة نظام موظفي وعمل الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وبالفناء كل نص يخالف احكام النظام المرافق له وأن لا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة عمال المعيشة على العاملين بأحكامه .

ومن حيث ان المادة ٦٣ من اللائحة سالفة الذكر تنص على أن « يشيع لمجلس إدارة كل شركة جدولاً بالموظفين والمرتبات الخاصة بالشركة في

حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها عين يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ... » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للاحكام السابقة ... » .

ومن حيث أنه ترقيا على ما تقدم فإن مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والتي يحكمها نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة - نظل على ما هي عليه دون تغيير - سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى أن يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالمؤسسة أو بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف المؤسسة أو الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ، ويتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين ، ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه السابق ، منحهم جواز ترقيةهم أو منحهم ملاوات دورية ، أو اجراء أى تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى أن يتم التعادل وتسوى بذلك حالاتهم ، وهذا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ينص في المادة الاولى منه على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد التسمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي منوبت حالتهم عليها بفرض التعادل

اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على ألا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعامل » .

وبذلك يكون قد انفسح المجال بعد صدور هذا القرار الجمهوري بما تضمنه من استثناء على القواعد السابقة عليه لمنح العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاواتهم الدورية بعد التاريخ الذي حددت فيه القرار ائتمنياتهم في الفئات التي سويت جالتهم عليها ، أي بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ مع عدم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا اعتباراً من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بالتعامل .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشتركة منح العلاوات أو عدم منحها وبأنه يتمتع في جميع الأحوال اعتماداً إليها تقضى بأن يقرر مجلس إدارة الشركة في ختام كل سنة مالية ببدا قرار مجلس إدارة الشركة من مجلس إدارة المؤسسة ، وبأن تمنح العلاوة الدورية السنوية في أول يناير من كل عام وفقاً للفئات الواردة بالجدول المرفق .

وتنفي المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأنه في تطبيق النصوص الواردة باللائحة سالفة الذكر يكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة الشركة وبأن الاختصاصات المقررة فيها لمجلس إدارة المؤسسة ينالها المؤسسة الوزير المختص .

ومؤدى هذه النصوص استحقاق العاملين بالمؤسسة المصرية المعتمدة لتعير الأراضى علاواتهم الدورية في أول يناير سنة ١٩٦٦ ، أي بعدم مضي سنة على التاريخ الذي أدرجت فيه ائتمنياتهم في الفئات التي سويت حالتهم وبرأعاة أول يناير .

وينعقد الاختصاص بمنحهم هذه العلاوات لمجلس إدارة المؤسسة على أن يعتمد القرار من الوزير .

ومن حيث أن المحكمة الإدارية العليا سبق أن قضت بأن التصرف بمنح الجائزة الدورية عند حلول يومها لا يتضمن شيئا من مقومات القرار الإداري لأن استحقاق تلك الجائزة يستند من حكم القانون رأسا مادام ظاهر الحال البادى في خصوصها أنه لم يتم مانع من هذا الاستحقاق وأذن فلا يستقيم القول بتحسين استحقاق جزم الجائزة بالتقضاء سبتين يوما دون الرجوع فيها ذلك لأن الإفادة لم تنشأ للموظف بهذا المنح مركزا قانونيا بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة (جلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٦٤ - الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٦ ق و ٧٥٤ لسنة ٧ ق) .

ومن حيث أن مجلس إدارة المؤسسة قد أصدر قرارا بمنح العاملين بالمؤسسة علاواتهم الدورية في أول يناير سنة ١٩٦٥ أى قبل الموعد الذي يستحقون فيه الجائزة الدورية طبقا للمادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركت وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٠٩ المشار إليها ، فإن مجلس الإدارة بهذا القرار لم ينشئ للعاملين بهذا المنح مركزا قانونيا بالمطابقة لأحكام القانون ، ومن ثم لا يتحصن هذا القرار بقوات المواعيد القانونية ويجوز سحبه دون تعبد بأى ميعاد على أن يصدر قرار السحب من مجلس إدارة المؤسسة ويعتمد من الوزير المختص ، ولا يكتفى في هذا الخصوص قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الإصلاح الزراعى بإجراء المقابلة بين الجائزة التى استحققت للعاملين في أول يناير سنة ١٩٦٦ وبين تلك التى صرفت لهم دون حق اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ ، ذلك أن السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح الزراعى وإن كلن يعتبر الوزير المختص الذى يملك اعتماد قرارات مجلس إدارة المؤسسة إلا أن سلطة في هذا الشأن وصائية فهو يعتمد القرار مبتدأ في هذا الشأن . وإذا ما اعتمد قرار مجلس إدارة المؤسسة استثنى الوزير اختصاصه وأصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه إلا بقرار جديد يتبع فيه الإجراءات التى يقضى بها القانون من صدوره من مجلس إدارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير ، ولا يملك الوزير بعد اعتماد القرار تفديله أو سحبه أو الغاؤه إذ القرار الصادر منه بهذا التعديل أو السحب أو الانقضاء يعتبر قرارا جديدا لا يملك إصداره ابتداء ، وهو ما سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية للقيام الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨ .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان العاملين بالمؤسسة المصرية
العالية لتعمير الاراضى يستحقون عدوانهم الثورية اعتباراً من اول يناير
سنة ١٩٦٦ وان قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنحهم الملاوات الثورية
اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٥ هو قرار مخالف للقانون ويتعين سحبه
دون التقيد بميعاد ذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه
الوزير ، ولا يكفى فى ذلك القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء للزراعة
والري ووزير اصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بلجراء المقاصلة
بين الملاوات التى استحققت لهم بقرار المؤسسة مسلك الذكر وذلك التى
استحققت لهم فى اول يناير سنة ١٩٦٦ لصندوره من غير مخصص .

(ملوى رقم ٧١ بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٩) .

رابعاً — مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى

قاعدة رقم (٢٨٦)

٣٠٠٠٠

عدم اقتصار مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى فى أدائها لوظائفها على التخطيط والمتابعة وممارستها نشاطها معيناً بذاته ليس من شأنه أن تسرى على العاملين بهذه المؤسسة الأحكام الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام الواردة بالمادة ٥٩ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — مقتضى اعتبار المؤسسة العامة فى حكم الوحدة الاقتصادية فى صدد تفسير الفقرة الأخيرة من المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لا يعنى أن تسرى عليها الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الأخص المتعلقة بتوزيع الأرباح على العاملين بها — أساس ذلك أنه يترتب على الطبيعة الأساسية كوحدة قبضة تعذر تجزئة اختصاصاتها التصوص عليها فى المادة ٢ من القانون المذكور وتميز الجزء الذى يأخذ حكم الوحدة الاقتصادية الأمر الذى يحول دون انطباق الأحكام المبينة كضوع بذاته من الوحدات الاقتصادية إذا كان التعارض مع الطبيعة المتضمنة بذل الأحكام الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام .

بمخص التوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها بالمحافظات تنص على أن يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة هى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى » ويكون مركزها القاهرة .

وتقوم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزي للكتبان الزراعي والكتبان التعاوني في الجمهورية في حدود النسبة المئوية العامة للدولة وتولي تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة المواد اللازمة للإنتاج الزراعي كما تقوم بما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات تتصل بهذه الاقتراض ، كما تنص المادة (٧) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أن تمارس المؤسسات العامة نشاطها بواسطة ما يضمها من وحدات اقتصادية ومع ذلك يجوز أن يعهد إليها القرار الصادر بإنشائها مباشرة نشاط معين .

وفي هذه الحالة تعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون في حينكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك بالنسبة للنشاط الذي تمارسه بالذات .

ومن حيث أن مقتضى اعتبار المؤسسة العامة في حكم الوحدة الاقتصادية في صدد تفسير هذه الفقرة الأخيرة لا يعني أن تسرى عليها الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الأخص تلك المتعلقة بتوزيع الأرباح على العاملين بها ، ذلك لأن الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة تنهى به المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار إليه متعددة الأنواع لمى تشمل الشركات والجمعيات التعاونية والمشروعات تحت التأسيس والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة ومن ثم فلو قيل بمرئى الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بها فهذا الحكم الوارد بالمادة ٥٩ من القانون هو المنطبق بتوزيع الأرباح على العاملين بالمؤسسات التي يعهد إليها مباشرة نشاط معين لكان ذلك تغليب للأحكام الخاصة بنوع معين من الوحدات التابعة دون الأحكام الخاصة بباقي الوحدات بمعنى سند من القانون الأمر الذي قد يدعو إلى القول بانطباق تلك الأحكام جميعها على ما تنطوي عليه من تناقض وتباين مما يفنى إلى وضع شذوذ يأباه القانون ومن ثم فإن ما يتفق مع قصد المشرع ويقره المطلق القانوني هو انضمامها للأحكام العامة التي تخضع لها كافة الوحدات على اختلاف أنواعها دون تلك المتعلقة بنوع معين بذاته منها ومن ثم فلا يسرى في تفسير المؤسسة التي من هذا القبيل

حكم المادة ٥١ : المنسار اليها والوزراء في الكتيب الثاني من القانون
والخاص بشركات القطاع العام ونظرا من ذلك فانه يرتب على الطبيعة
الاستثنائية المؤسسة كوحدة فائقة تعجز تجزئة اختصاصها المنصوص
عليها في المادة (٢٠) من القانون المفكوك وتمييزه من الجزء الذي ينفذ حكم
الوحدة الاقتصادية كما يستفيل حسبها اجراء هذه التجزئة الأمر الذي
ينجم الا يطبق على المؤسسات التي من هذا القبيل الا ما لا يتوافق
مع طبيعتها من احكام ويحول بالتالي دون انطباق الاحكام المبررة
لنوع بذاته من الوحدات الاقتصادية اذا كان من شأنها التعاون مع
الطبيعة المتعددة وبما ذلك الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على
التعاونين بشركات القطاع العام او تلك المتعلقة بتبثيلهم في مجالس
الإدارة.

ونظرا مما تقدم فان الحكم الوارد بالمادة ٥٩ المشار اليها والذي
يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب التعاون
في الارباح لتوزيعه على العاملين في إحدى الشركات التي لا تصطبغ
أولها أو تعلق أولها فائقة لاستثنائية خالصة عن ايراتها هو حكم
استثنائي فلا يتوزع في تفسيره ولا يفتقر عليه طبقا للقواعد الأصولية ، ومن
ثم فهو خاص على الشركات ولا ينصرف إلى المؤسسات العامة التي تباين
نوعا من التسيار الذي يدخل أصلا في اختصاص تلك الهيئات بغير
نص في القانون .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فانه وان كانت مؤسسة الائتلاف
الزراعي والتعاوني لا تقتصر في ذاتها وظائفها على مجرد التخطيط
والقائمة ولكنها تباين لثباتا معناه بذاته الا ان ذلك ليس من
شأنه توزيع الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات
القطاع العام الواردة بالمادة ٥٩ من الكتاب الثاني من القانون رقم
٦٠ لسنة ١٩٧١ على العاملين بها .

من اجل ذلك انتهى رأي اللجنة الموصية إلى منحهم مزايا
الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بمؤسسة الائتلاف
الزراعي والتعاوني ،

(مقرر رقم ٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨) .

قائمة رقم (٢٨٧)

إيضا :

المؤسسة المصرية العامة لتمير الصحارى - هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتشكيلها - اثر ذلك خضوعها لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ وللقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى شان سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة .

بمخص الفتوى :

ان المؤسسة المصرية العامة لتمير الصحارى هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتشكيلها ومن ثم تخضع لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر به القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بنص المادة ٢٤ منه وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى شان سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العميلة .

(انتهى رقم ٢٠٧ - فى ١٥/٢/١٩٦٦)

ملخصها - المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي

قائمة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

موظفو وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي - تقرير الجمعية العمومية للقسم الاستشاري انعدام قرار الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (سلف المؤسسة) بتطبيق كادر الاصلاح الزراعي على موظفي الهيئة وعملها لعدم صدور قرار جمهوري بذلك - صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ بعد ذلك بقسوية حالاتهم بالتزرجمى طبقاً للاحكام الواردة به - احتفاظه لهم بمرتباتهم واجورهم وقت العمل به اذا كانت تجاوز تلك التى يصلون اليها بالتسوية مع استهلاك الزيادة مستقبلاً - من جوداه وجوب الاعتماد بهذه المرتبات دون المرتبات المستحقة طبقاً للقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ :

ملخص الفتوى :

ان الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي كانت تطبق احكام كادر الاصلاح الزراعي الى ما قبل صدور فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، والتي انتهى فيها الرأى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الارضى بتطبيق كادر الاصلاح الزراعي على موظفي الهيئة الدائمة وعملها لعدم صدور قرار جمهوري بذلك - وعندما صدرت هذه الفتوى توقف العمل باحكام كادر الاصلاح الزراعي ، وظل الموظفون والعمال بالهيئة (سلف المؤسسة) يتقاضون المرتبات التى وصلوا اليها من قبل ، ثم صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تسوية حالات موظفي وعمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير - وهو قانون خاص بهم - وقضى

بشخصية حالانهم بالترجيح طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها
فمن هذه الاحكام ما نصت عليه المادة لا من انه :

« يحتفظ كافة موظفي ومعال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم وأجورهم
الحالية اذا كانت تجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية -
وذلك بصفة شخصية - على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدورية
وعلاوات الترقية وأمانة غلاء المعيشة والبدلات التي تقتدر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفي ومعال
المؤسسة بمرتباتهم وأجورهم الحالية - أي المرتبات والأجور التي كانوا
يحصلون عليها فعلا وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار
اليه ، وليس المرتبات والأجور التي كانوا يستحقونها طبقا لاحكام القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - حسبما ذهب اليه ديوان المحاسبة - ويسند
ذلك ما جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ سابقة
الذكر حيث تقول « وراعت المادة السابقة أن يحتفظ كافة موظفي ومعال
المؤسسة والهيئة (هيئة مخيرية التحرير) بمرتباتهم وأجورهم الحالية
اذا كانت تجاوز المرتبات أو الأجور التي يصلون اليها بالتسوية - وذلك
بقصد احتفاظ كافة الموظفين والمعال بمرتباتهم وأجورهم الحالية . . . »
ويبين من هذا النص أن المشرع قد أخذ في الاعتبار عند اجراء التسوية
الوظيفية التي يشغلها الموظف أو العامل - اذ كان يعلم أن موظفي الهيئة
(سلف المؤسسة) قد رتبوا في وظائف طبقا لاحكام كادر الإصلاح الزراعي
الذي جرت الهيئة على تطبيقه كما سلف للقول ، وأن هذا الكادر قد رتب
بين الوظيفة والدرجة فحدد لكل وظيفة مربوطا بماليا معلوما ، ومن ثم فإن
نص المادة الخامسة سلف الذكر قد جاء وانمسا في الاعتبار الوظيفية
التي يشغلها الموظف أو العامل قبل صدوره .

وفي ضوء ما تقدم وترتبنا عليه فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣
المشار اليه ، يكون هو القانون الواجب التمويل عليه عند اجراء تسوية
حالات موظفي ومعال المؤسسة ، كما أن المرتبات والأجور الواجب الامتثال
بها ، هي المرتبات والأجور الفعلية التي كان يحصل عليها الموظف في
العامل عند صدور القانون المذكور .

ولهذا نقى رأى اللجنة المبنية الى أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تسوية حالات موظفي ومعال المؤسسة المصرية العامة لتخصيص الأراضي وهيئة مديرة التحرير ، هو القانون الواجب التعميم عليه عند إجراء تسوية حالات العاملين في المؤسسة والهيئة ، كما أن التبعات والأجور الواجب الامتداد بها هي المرتبات والأجور المعلية التي كان يحصل عليها الموظف أو العامل عند صدور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(ملف رقم ٩٨/٦/٨٦ - جلسة ١١/٨/١٩٦٥) .

ملخصاً : المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

قاعدة رقم (٢٨٩)

المادة :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة - ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي .

ملخص الفتوى :

ان نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة التعاونية الزراعية العامة لم يعتبر هذه المؤسسة - مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . كما ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات التعاونية لا يجعل من المؤسسات العامة التعاونية مؤسسات ذات طابع اقتصادي . بل يلزم ان يصدر قرار جمهوري لاسباغ هذا الوصف على هذه المؤسسات حتى مع التسليم بانها تمارس نشاطا يدخل في نشاط المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي . فالنشاط في حد ذاته ليس يكافئ لاسباغ هذه الصفة ، بل لا بد من صدور قرار جمهوري باضفاء هذه الصفة مستقلاً . كان أم تضمنه قرار انشاء المؤسسة .

كما ان نص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لا يفيد أكثر من استعارة احكام المؤسسات العامة والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لتطبيقها على المؤسسات العامة التعاونية . وذلك في حالة ما اذا لم يوجد نص خاص في قانون المؤسسات العامة التعاونية آنف الذكر .

وخلصت الجمعية العمومية الى القول بان المؤسسة التعاونية الزراعية

العمالة ليست مؤسسة علي ذات طابع اقتصادي في مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتفطيم المؤسسات العمالة ذات الطابع الاقتصادي .

(فتوى رقم ٤٠١ — في ١٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفيها وعمالها — خضوع منحها للقواعد المقررة بالنسبة لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها — سرد لهذه القواعد ، واساس ذلك في ضوء احكام القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات التعاونية الزراعية العامة ، والقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بالصناديق لنظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — قرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بتقرير منح اعانة غلاء المعيشة على نحو يفاخر ما هو مقرر لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها من حيث التثبيت او الخفض النسبي — صدوره مشوباً بعيب مخالفة القانون ، ومن سلطة غير مختصة باصداره قانوناً — اعتماد هذا القرار فلا يوجب الرأ ولا تلحقه حصانة ، ولا يحتج بحقوق مكتسبة منه ، ويتمتع استرداد ما صرف من مبالغ باعتباره رد غير المستحق — اثر صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العمالية على ذلك .

تلخيص الفتوى :

لا جدال في سريان قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها على موظفي وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العمالية . وذلك ان المبدأ ١٠ من القانون رقم

٢٦٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المؤسسات التعاونية قد نصت على أنه :
« مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تسري على المؤسسات العامة
التعاونية الأحكام الخاصة بالمؤسسات العامة والمؤسسات ذات
الطابع الاقتصادي » .

ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي
وعمال المؤسسات العامة (ذات الطابع الاقتصادي) المعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٤ من أنه :

« تسري على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة قواعد
غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها » .

وطبقا لهذا النص الأخير فإن ما يجب تطبيقه على موظفي وعمال
المؤسسة العامة التعاونية الزراعية فيما يتعلق بأمانة فسلام
المعيشة هو قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها ، ولما دام قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة
بتطبيق قواعد أمانة غلاء المعيشة قد صدر في ظل قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فمن ثم ما كان يجوز له أن يقرر منح أمانة
الغلاء لموظفي وعمال المؤسسة على نحو يخالف قواعد أمانة فسلام
المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها ، سواء
من حيث التثبيت أو خفض النسبى — ذلك أن القرار الجمهوري رقم
١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد عمل به اعتبارا من ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١
وقرار رئيس مجلس الإدارة قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ومن
ثم لما كان يجوز لمصدر هذا القرار أن يخالف أحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات
العامة ، والتي تقرر تطبيقها في شأن موظفي وعمال المؤسسات
التعاونية العامة بنقضى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠
التي سبق ذكرها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن نص المادة ٩ من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء المؤسسة العامة
للتعاونية الزراعية قد نص على أن :

٥- يصدر مجلس الإدارة لوائح لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في أدارتها والتي يجرى عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها وكلفة الشئون المالية والفنية وتعيين موظفيها ومجالها وترتيبهم ونظم وتأديبهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم » .

ويبين من الأوراق أنه بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦١ أصدر مجلس الإدارة لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسة وورد فيها نص المادة ١٥ كالتالي :

« تسرى على موظفي المؤسسة القواعد ومئات أمانة غلاء المعيشة المقررة قانونا لموظفي الحكومة . ويجوز لمجلس الإدارة الا يتتيد بالقواعد الخاصة بتخفيض الاعانة او الخصم منها او تثبيتها وذلك في حدود الاعتمادات المقررة » .

وابتعان للجمعية العمومية - من الأوراق - أنه عقب صدور هذه اللائحة أعد مشروع مذكرة للعرض على مجلس الإدارة بشأن أمانة غلاء المعيشة انتهت الى الموافقة على اقتراح تطبيق مئات أمانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض على جميع موظفي وعمال المؤسسة اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وإن اعتمادات الميزانية تسمح بالصرف ولكن هذه المذكرة لم تعرض على مجلس الإدارة ، الا ان رئيس المجلس أقر عليها بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بما يفيد موافقته عليها وإن يجرى تطبيقها لضرورة ذلك لصالح العمل ثم تعرض على مجلس الإدارة بمور انعقاده حيث ان تشكيله الجديد لم يصدر بعد . وإن من مئات أمانة غلاء المعيشة دون تثبيت أو خفض التي قررت لموظفي المؤسسة لم تصدر من مجلس الإدارة ، وهو صاحب السلطة في وضع النظم الخاصة بكافة الشئون المالية وبالموظفين - طبقا لنص المادة ٩ من قرار انشاء المؤسسات وأنها صدرت بناء على موافقة رئيس مجلس إدارة المؤسسة وهو وحده لا يملك سلطة اصدار هذه القواعد .

ورأت الجمعية العمومية أنه طالما ان الأمر لم يعرض على مجلس إدارة ، فإن القرار الصادر من السيد رئيس مجلس الإدارة بالخالفية

١٩٦١ لسنة ١٥٢٨ رقم ١٥ من قرار رئيس الجمهورية
المبطل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ والواجب تطبيقه
في شأن المؤسسة المذكورة تطبيقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه — هذا القرار يكون مشوباً بعيب مخالفة
القانون فضلاً عن صدور من سلطة غير مختصة بإصداره قانونياً ،
نمّا بجملة قد صدر منعداً ، والقرار المصدوم لا يثبت انرا ولا طبقته
حقيقية ، ومن ثم فلا وجه للقول بأن الموظفين والعمال التابعين للمؤسسة
قد اكتسبوا حقوقاً من هذا القرار المصدوم ، ويكون ما صرف اليهم من مبالغ
على غير أساس سليم من القانون ، ويتمين استرداده باعتباره رد غير
المستحق .

وقالت الجمعية العمومية أن القواعد الصحيحة الواجب تطبيقها
فيها يتعلق بأعانة المعيشة هي القواعد المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة
ومستخفيها ومباليها ، وهذه القواعد الحكومية تسري ككل ، من حيث
التثبيت على مرتبات وأجور ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبالنسبة
المقررة ، ومن حيث التخفيض النسبي الذي أجرى على أعانة الغلاء
بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ويطبق
في شأن هؤلاء قواعد خصم مرقى الكادرين المنصوص عليها في قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ و ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٥٢ ، والقرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ — بشأن
رد نصف ما تقرر خصمه من أعانة غلاء المعيشة بناء على قرار
الوزراء المشار اليها والقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استيراد
خصم مرقى الكادرين من أعانة الغلاء طبقاً لأحكام قرار
مجلس الوزراء المذكورين ولأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ — (المشار
إليه) وما يترتب على ذلك من آثار .

وأشارت الجمعية العمومية الى أن من مقتضى نص المادة ٣٥
من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة —
أن المؤسسة العامة التعاونية الزراعية باعتبارها مؤسسة عامة دائمة ،
في مفهوم المادة ٣٥ المشار اليها تظل بوضعها الحالي ، حتى يصدر
قرار رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة عامة في مفهوم القانون رقم

٦٠ لسنة ١٩٦٣ المذكور . يحتفل هذه المؤسسة بحكومة بنظمتها العضوية التي تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها إلى أن يبيت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المؤسسة العامة التعاونية الزراعية ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وهي لا تعتبر مؤسسة عامة في ظل أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، ما لم يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ، وإلى أن يبيت في أمرها بقرار من رئيس الجمهورية تحتل بحكومة بنظمتها الحالية التي تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها . ومن ثم فتسرى على موظفيها ومباليها كافة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ويستثنى منها ومباليها وما يترتب على ذلك من آثار .

(انتهى رقم ٤٠١ في ١٤/٥/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وبالتالي لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ حين صدور قرار جمهوري بذلك — بقاؤها بحكومة بنظمتها التي تسير وفقا لها حين صدور مثل هذا القرار — سريان الأحكام الخاصة بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي عليها باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية تنفيذيا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ — خضوع موظفيها تبعاً لذلك للجنة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ معجلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ —

سريان قواعد اعادة غلاء المعيشة المقررة في شأن العاملين المدنيين بالدولة عليهم تطبيقا للمادة ١٥ من اللائحة - ضم اعادة الغلاء اعتبارا من اول يولية ١٩٦٤ الى المرتبكات الاصلية مع الغشاء جميع القواعد والقرارات المتعلقة بها اعتبارا من هذا التاريخ - عدم تاثر الاعادة الواجب ضمها بالتغيرات التي تتم في الحالة الاجتماعية خلال شهر يونية ١٩٦٤ .

ملخص النقوى :

سبق ان انتهى راي الجمعية بجلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٤ - الى ان المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي في مفهوم احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وانها من ثم لا تعتبر مؤسسة عامة في تطبيق احكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - طبقا لنص المادة ٣٤ من هذا القانون - ما لم يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية - وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون الاخير . وانه الى ان يبت في امرها بقرار من رئيس الجمهورية ، تظل محكومة بنظمها الحالية التي تسر وفقا لها ، باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها .

ومن حيث ان المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية ، تنص على انه « مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون ، تسرى على المؤسسات العامة التعاونية الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ، والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » . ومن ثم تسرى على المؤسسات المذكورة - باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية - الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وبالتالي تسرى في شأن العاملين بها احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - معطلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان المادة ١٥ من اللائحة سالفة الفكر ، تنص على ان « تسرى على موظفي وتستخدمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء

المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستخدميها وعيالها . . . »
ويقتضى هذا النص هو سريان جميع القواعد والقرارات المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة (والإعانة الاجتماعية) المقررة في شأن العاملين المدنيين بالدولة (موظفي الدولة ومستخدميها وعيالها) على العاملين بالمؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية العامة ، فنظل مطبقة بالنسبة إليهم هذه القواعد والقرارات الخاصة بإعانة غلاء المعيشة (والإعانة الاجتماعية) التي كان معمولاً بها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، وذلك حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن إصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نصت المادة ٩٤ منه على أن « يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية ، وتضم إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى مرتباتهم الأصلية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتطفى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لأحكام هذا القانون » . وعلى ذلك فإنه اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تضم إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى المرتب الأصلي ، أن يقل صافي ما يتقاضيه العامل في المؤسسة وتطفى جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما اعتباراً من هذا التاريخ أيضاً ، بحيث لا يجوز أن يترتب على ضم إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية إلى المرتب الأصلي ، أن يقل صافي ما يتقاضيه العامل في المؤسسة عن صافي ما يتقاضيه من شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، والا تحلت المؤسسة بالتفرق ، حتى يزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية أو بحصوله على ترقية — ذلك وفقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه فيما يتعلق ببدي جواز تغيير إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية ، تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية (زواج — طلاق — ميلاد — وفاة) لبعض العاملين في المؤسسة سائلة الذكر ، اعتباراً من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ فقد صدر التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة الأولى منه على أن « . . . التفسيرات في الحالة الاجتماعية للعامل التي حدثت في خلال شهر يونية سنة ١٩٦٤ (كالتزواج والطلاق وميلاد الأولاد أو وفاتهم) والتي كان من شأنها التأثير في الإعانة التي

يستحقها من أول شهر يوليو ، لا تؤثر في مقدار هذه الامتعة سواء بالزيادة أو النقصان ، ولا يمتد بتلك التغيرات في تحديد مقدار الامتعة التي تفسم الى الرصيد اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، وواضح من صراحة هذا النص انه لا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتماعية لبعض العاملين في المؤسسة المذكورة — اعتبارا من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ — إجراء أى تغيير في أمانة غلام المعيشة والامتعة الاجتماعية — سواء بالزيادة أو النقصان — ولا يمتد بتلك التغيرات في تحديد مقدار الامتعة التي تفسم الى مرتباتهم الأصلية ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

الذي انتهى بأى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تفسم أمانة غلام المعيشة والامتعة الاجتماعية الى المرتبات الأصلية الخاصة بالعاملين في المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العالية ، وتلغى بالنسبة اليهم جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الامتعتين .

ولا يترتب على التغيرات في الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين ، التغير جدلت اعتبارا من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، تغيير مقدار أمانة غلام المعيشة أو الامتعة الاجتماعية التي تفسم الى مرتباتهم الأصلية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ . — سواء بالزيادة أو النقصان .

١٠ ملف ٣٢٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٢/١٠

الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف

قامعة رقم (١٩٢)

١٩٥٧

الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف تعتبر مؤسسة عامة مصرية وتحكمها نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ - خضوع هذه الهيئة لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفروع

يبين من الرجوع إلى نصوص الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ والتي تحت الموافقة عليها بموجب القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ أن الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف هي هيئة الثلاثية الحكومة المصرية - واشتركت الحكومة الأمريكية في إدارتها وتمويلها ، وتهدف إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة من جمهورية مصر عن طريق اصلاح مساحة واسعة من الاراضى الزراعية وانشاء المساكن والمرافق الأخرى اللازمة لهذا المشروع .

ويبين من ذلك أن الهيئة المشار إليها تسعى لاداء خدمة عامة للأفراد وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة من جمهورية مصر عن طريق اصلاح الزراعى والاجتماعى لهذه المنطقة ، وهى بذلك تعتبر مؤسسة عامة مصرية تدار بطريقة خاصة وتحكمها نصوص الاتفاق مالف الذكر ، ولا يغير من هذا التكيف القانونى اشتراك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل المشروع وإدارته إذ أن ذلك لا يزيل عنه صفة المرفق العام ولا يجعله مشروعاً خالصاً ، بل يقتصر اثره على بيان طريقة

إدارة المؤسسة يؤكد ذلك ما تضمنته عليه المادة الخامسة من الاتفاق
من أن الهيئة تعتبر إدارة تابعة للحكومة المصرية.

وإذا كانت الهيئة المشار إليها مؤسسة عامة على النحو المتقدم فمن
ثم مالمها تنضج لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
الذى يقضى في المادة ١٥ منه بأن « يكون للمؤسسات العامة ميزانيات
خاصة بها ، ويبين القرار الصادر بإنشائها نظامها المالى وكيفية تصرف
وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة » . وبهذه المناسبة
تعتبر الهيئة المصرية الأمريكية لأصلاح الريف مؤسسة عامة ذات ميزانية
مستقلة .

(انتهى رقم ١٥٧ — فى ٢٧/٣/١٩٧٤)

الفرع الثالث

مؤسسات صناعية وطاقة

أولاً - المؤسسة المصرية العامة للفزل والتسييج

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

القواعد التي تحكم اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفي المؤسسة المصرية العامة للفزل والتسييج من المقولين والمعارين لهذه المؤسسة من الوزارات والمصالح - نص المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على سريان قواعد غلاء المعيشة الخاصة بموظفي الدولة على موظفي ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة مع تثبيت الاعانة بالنسبة للموجودين من هؤلاء في الخدمة عند العمل بهذه اللائحة اذا كانت تزيد على التسبب المقررة لموظفي الدولة - عدم جواز زيادة اعانة الغلاء التي تمنح للمقولين من الحكومة عما كانوا يتقاضونه وهم بخبرتها مع احتفاظ المستزين في الاعارة باعانة الغلاء التي كانت تمنح لهم وفقا لاحكام اللائحة الداخلية المؤسسة .

ملخص الفتوى :

ان نقل موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للتسييج والفزل والتسييج ، يعتبر تمينا - في التكيف القانوني الصحيح - ذلك ان نظام النقل وفقا لما تنص به المادة ٤٧ من القانون (٢) لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة يتحدد اصلا بتقييم الموظف بعمله في وظيفة اخرى في

ذات المصلحة أو الوزارة أو في مصلحة أو وزارة أخرى وحتى جهات تجمعها وحدة الشخصية القانونية التابعة للحكومة المركزية وبرومها من وزارات ومصالح وهو ما يستفاد منه أن النقل لا يكون إلا في نطاق جهة تجمع بين نزومها المختلفة وحدة الشخصية القانونية ، الأمر الذي على مقتضاه يعتبر نقل الموظف من الحكومة إلى إحدى المؤسسات ، تعييناً في حقيقته وطبيعته القانونية وقد كان مقتضى هذا الأصل واعتبار الموظف المنقول إلى المؤسسة معيناً بها ، في تطبيق قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعانة غلاء المعيشة - والتي تسرى على موظفي المؤسسات العامة طبقاً لما قضت به الفقرة الأولى من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والتي نصت على أن « تسرى على موظفي ومستغدين وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة إلى موظفي الدولة ومستغديها وعمالها » - كان مقتضى ذلك أن تثبت إعانة غلاء المعيشة لمثل هذا الموظف على أساس الماهية المقررة لمثل في تاريخ التثبيت (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠) أي على الماهية المقررة في التاريخ المستنكر للبوصل الحاصل عليه وقت تعيينه بالمؤسسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تعيينه قد تم في أدنى درجات الكادر أو في درجة أعلى ، كل ذلك ما لم ترجع أقدميته بالمؤسسة - نتيجة لضم مدة خدمته الحكومية - إلى تاريخ أعمال قاعدة التثبيت حينئذ تثبت له الإعانة على الماهية المستحقة له مرضاً في هذا التاريخ باعتبار أن الممول عليه في تثبيت الإعانة هو المرتب المستحق قانوناً في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولو كان الاستحقاق نتيجة لتسوية حالته وفقاً لقاعدة قانونية لاحقة في صدورهما أو نفاذها على هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولئن كان ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد العامة إلا أنه وقد نصت لائحة نظام موظفي المؤسسات العامة المشار إليها في بادئها العامة على أنه « يجوز نظام نقل الموظفين من مؤسسة عامة إلى أخرى أو إلى الحكومة أو أيها ٢٠٠ » لها ما تكون قد استوفيت بهذا - النص - وهي في ذلك لا خلاف قاعدة قانونية أعلى منها في مراتب التدرج التشريعي من جهة القواعد الواجبة التطبيق على موظفي المؤسسات

العامة — عدم التزام بواجب التأمين وشروطه وأكثره في خصوص تعيين موظفي الحكومة بالمؤسسات العامة ، والاعتداد في هذا الصدد بكافة الأثر التي يربتها القانون على نطاق النقل ، ومن ذلك استصحاب الموظف المتنقل في وظيفته المتنقل إليها ، وضفه في وظيفته الحكومية المتنقل منها ، سواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتلقاها من إعانة غلاء . وعلى ذلك للحكومة إلى المؤسسة المذكورة — تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية بأنه لا يجوز أن تجاوز إعانة الغلاء التي تمنح للموظفين المتنقلين من رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ما كان يمنح لهم من إعانة وهم في خدمة الحكومة .

ولا حجة في القول بتحديد الإعانة بالنسبة إلى الموظفين المذكورين بها كمن يصرف لهم وقت إمارتهم إلى المؤسسة وفق أحكام لوائحها الداخلية استناداً إلى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي ومجال المؤسسات العامة المشار إليها ، من أن الموظفين والمستفيدين والعمال الموجودين بالمؤسسات عند العمل بهذه اللائحة تثبت بالنسبة إليهم إعانة الغلاء التي يحصلون عليها إذا كانت لا تزيد من النسب المقررة لموظفي الدولة ، وذلك على أساس أن هؤلاء الموظفين كانوا بخدمة المؤسسة وقت صدور هذه اللائحة ، وأن كان ذلك بطريق الإمارة واستمروا بخصمتها إلى أن نقلوا إليها بعد العمل بأحكام اللائحة المذكورة — لا حجة فيها سبق ، لأنه وإن كانت هذه الفقرة تطبق على كافة من وجد بخدمة المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار إليها ، سواء أكان هؤلاء من المعينين أو المعارين إلا أنه لا جدال من ناحية أخرى جليلين ، لأن هذا الوصف يمثل في حقهم المركز القانوني الذي تولد عنه في أن مناط تطبيقها في حق الآخرين أن يستمر لهم وضعهم باعتبارهم من حقهم في المعاملة وفقاً لأحكام هذه الفقرة وغيرها من نظم المؤسسة ، أما لو انتهت لئنه بانتهاها ينتهي المركز القانوني المنشأ للحق السالف الذكر ، ولا يكون ثبت وجه بعدد لاستمرار معيشتهم وفقاً لأحكام هذه الفقرة أو غيرها من القواعد التي حكمت علاقتهم بالمؤسسة بوصفهم من المعارين إليها . ومؤدى كل ذلك أن من انتهت أمارته من هؤلاء الموظفين ينتفى حق في المعاملة وفقاً للنظم التي تسير عليها المؤسسة ، وبموجب أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ السابقة الذكر وتحدد حقوقه بما آل إليه وضعه القانوني بعد إمارته . ولما كان نقل الموظفين المذكورين إلى

المؤسسة اجراء من شأنه ان ينهى حقهم كموظفين معارين ، ومن ثم يجوز ان يتولى على انتهاء اعارتهم الى المؤسسة وتعيينهم بها في ذات الوقت .
والحقيقة الاولى من شأنها ان ترفع هؤلاء الحوزة المعاملة وفقا لاحكام
الفقرة الثانية من المادة ١٥ . المشار اليها ، وذلك طبقا لما سلكنا به .
كما ان الخيفة الثانية - باعتبارهم معينين بالمؤسسة تدبنا يتجسد في
الثرة مع نظام النقل - من شأنها ان تؤدي الى تحيد استحقاقهم في اعادة
الفداء بما كانوا يتقاضونه منها وهم بخفية الحكومة . على الوجه السابق
ايضا . وعلى مقتضى ما تقدم نراه لا يجوز ان تجوز اعادة الفداء التي
تجوز ان نقل الى المؤسسة من هؤلاء الموظفين ، ما كان يتصرف لهم من
هذه الامانة وهم بخفية الحكومة .

وفيما يتعلق بمن استمر معارا من هؤلاء الموظفين بعد صدور قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعدم انتهاء اعارته او لتجديده
ماته يحتفظ لهذه الفئة بما كان يصرف لها من امانة وفق احكام اللائحة
الداخلية للمؤسسة ، تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من اللائحة
الصاندة بالقرار الجمهوري المشار اليه ، والتي قضت بان الموظفين
والمستخدمين والعمال الموجودين في المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة ،
ثبتت بالنسبة اليهم امانة الفداء التي يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن
النسب المقررة لموظفي الدولة . ذلك ان عبارة « الموظفين والمستخدمين
والعمال الموجودين في المؤسسات » تنصرف بحسب مداومتها وصيغتها
الى كافة موظفي المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائحة ، سواء
اكتسبوا من المعينين او المعارين اذ ان الموظف المعار بحسب وضعه يدخل
في مداد موظفي الجهة المستمرة .

هذا وتطرح ان عبارة الفقرة الثانية المشار اليها لا تنصرف
بحسب صيغتها الى الموظفين المعارين ، فان ذلك لا يحول بين هذه الفئة
وبين الادانة من الحكم المنصوص عليه في تلك الفترة ذلك ان المبتدئين هم
نصت عليه المادة ٥١ من قانون نظام موظفي الدولة من ان ترتيب الوظيفته
المعار على جانب الهيئة المستمرة ، ان الأصل هو حضور الموظف المعار
في استحقاقه لاجره للقواعد التي نصرت عليها الجهة المدفعية ، فيستحق
له كل مرتب تقرره هذه الجهة متى فُرض في حقه سبب الاستحقاق .

عقوبة بثينة وبين غيره من الموظفين الاصليين . وقد طبقت مؤسسة القزول والقتنج هذا الاصل ، ونتيجة لذلك استحق الموظفون المذكورون جعدياً اذاعتهم امانة الغلاء وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ومن ثم ، نادا استمرت امارتهم . بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، تعين الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه في هذا الصنف ، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليها ، باعتبار انها لا تعدو ان تكون قاعدة من قواعد تنظيم الاجور التي تسمى المؤسسة على مقتضاها ، وهي بهذه المثابة تسري على كافة موظفي المؤسسة بلا تفرقة بين من كان معينا بلهم ومن كان معارفاً .

ويخلص مما سبق ان من كان معارفاً الى المؤسسة واستمرت امارته . بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتفظ له بامانة الغلاء التي منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفي ومعال المؤسسات العاملة الصادرة بالقرار الجمهوري المذكور ، وفي ذلك مستوى من استمرارية امارته لعدم انتهاء مكتبها او لتجديدها ، اذ ان تجديد الامارة - شأنه في ذلك شأن استمرارها لعدم انتهاء مكتبها لا يترتب عليه نشوء علاقة استخدام جديدة ، فهو لا يعدو ان يكون امتداداً لمدة الامارة ، وليس من عاقره - فيما لذلك - المساس بالقواعد والشروط الموضوعية التي تخضع اليها الامارة فيظل من تجددت امارته خاضعاً لاذات القواعد التي تحكم استحقاقه ، وهي - في خصوص الحالة المعروضة - تقرر له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من امانة غلاء ، وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة . لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ان تجاوز امانة غلاء المعيشة ، التي تمنح ان نقل من موظفي الحكومة الى المؤسسة المصرية انسية للقزول والنسيج ، ما كان يصرف لهم من هذه الامانة من الموظفين المذكورين بالمؤسسة سابقة الذكر - بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي ومعال المؤسسات العاملة - لعدم انتهاء مدة الامارة او لتجديدها ، بامانة الغلاء التي كانت تمنح له وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، قبل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ثانياً - المؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز حساب الأرباح المقررة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن ضمن الأجر الذى تؤدى منه الاشتراكات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - أساسى ذلك ان مجال المؤسسة العامة يعتبرون موظفين مدوميين يخضعون في تجديد أجرهم للمفهوم السائد في ظل النظام اللاحق دون مفهومه في قانون العمل - اختلافاً في ذلك عن العاملين بالشركات - لا يؤثر في ذلك سريان قانون التأمينات على العاملين بالمؤسسات العامة مادام ان ذلك على سبيل الاستثناء - ان ذلك خروجاً من القواعد السنوية وبطل الغذاء وبطل الانتقال المقررة للعاملين بالمؤسسة من حساب الأجر المتخذ أساساً لتحديد الاشتراكات التأمينات الاجتماعية - وجوب الاعتماد بالأجر الاصلى وحدد دون غيره من الميزات العينية أو النقدية .

ملخص الفتوى :

ان المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية أو تعاونية ، وإدارة المرافق العام بطريق المؤسسة العامة . حتى فرع من طريق الادارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك ان تكون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هي قرارات ادارية ، وهى من اختصاص المؤسسة يعتبرون موظفين مدوميين وأموالها تكون ملكاً للدولة . لذلك كان ذلك مسلماً بالنسبة الى المؤسسات الصناعية ، الا ان الامر يختلف بالنسبة الى الشركات التى أُنشئت وأصبحت تابعة لهذه المؤسسات العامة . انتهى رغم تأميمها وانتقالها الى ملكية الدولة ، لازالت شخصاً من أشخاص

القانون الخاص، جتي ولو اتخذت شكل شركة مساهمة تتملك الدولة جميع أسهمها وتكون أموالها أموالاً خاصة ، وتظل روابطها بالمتنمين والغير خاضعة للقانون الخاص منتقل للشركة فانوناً صفة التاجر .

ومن حيث أنه ينبغي على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانوني لكل من العاملين بالمؤسسات العامة والعاملين بالشركات سواء في ذلك شركات القطاع العام التي لا يصدق عليها تعريف المرفق العام أو شركات القطاع الخاص ، ينبغي عليه لاختلاف مفهوم الأجر بالنسبة إلى كل من العامل بالمؤسسة والعامل بالشركة ، تاجر العامل بالمؤسسة شأنه في ذلك شأن الأجر بالنسبة إلى الموظف العام فهو لا يتحدد بمفهومه في قانون العمل ، وإنما يتحدد هذا الأجر وفقاً للمفهوم السائد في ظل النظام الثلاثي فلا تدخل فيه أية ميزة نقدية أو عينية تعطى للعامل علاوة على أجره ، ذلك لأنه لا يكسب أية حق في هذه الميزة معها طال بها الزمن وإنما يجوز جرماته سواء في أي وقت يقتضي التنظيم الاتحادي . هذا يعكس مفهوم الأجر بالنسبة إلى العاملين بالشركات .

هذا وإن قانون التأمينات الاجتماعية يرد وضع أصلاً لكي ييسر على علاقة العمل التي تنشأ في نطاق القانون الخاص وذلك بقصد حماية العامل في مواجهة رب العمل المستغل وتأمينه ضد العجز والشيخوخة وأصابات العمل وتعويضه التعويض الكافي العادل ، وعدم تركه إلى رب العمل لكي يتفرد بتنظيم هذه المسائل بما يبتغى مصلحته الخاص مع إهمال مصالح العامل باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة العقدية ، فمن ثم فهو أولى برعاية الشارع وحمايته ، وعلى ذلك فانون التأمينات الاجتماعية وقوانين أصابات العمل السابقة عليه لا تيسر على الموظف العام إذ تجبر من التطبيق على العلاقات التنظيمية بحسب الأصل حيث تنفصل العلة وهي حماية الموظف العام في مواجهة الدولة التي لا يجوز مطلقاً مبالوتها برب العمل إذ أنها وضعت التشريعات اللازمة لتوفير الضمانات والحياتية للموظف العام .

ولما كان كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل يوجهان بحسب الأصل العلاقة العقدية في نطاق القانون الخاص ، فمن ثم فلا

جاء القانون الاول (اثنى قانون التأمينات الاجتماعية) وقرر عدم سريان احكامه على العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووجدات الادارة العامة الا على سبيل الاستثناء وحيث لا يكونون من المتقاعين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات فمن باب أولى لا تتخذ بالنسبة لهؤلاء اذ يسرى عليهم قانون التأمينات على سبيل الاستثناء - مفهوم الاجر في قانون العمل وتعد به بالنسبة لهم وهم موظفون معينون في مركز تنظيمي لا تخضع تنظيمه القوانين والوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظر الى الاجر بالنسبة لكل على ما سبق بيانه .

ويضاف الى ذلك ما حرمت عليه قوانين المعاشات المتتالية منذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على النص صراحة على ان المعاش يسوى على اساس الاجر او الراتب الاصلى ولا يعتد عند الاستقطاع او شمولية المعاش او مكافأة نهاية الخدمة بالمبالغ التي تعطى علاوة على الراتب الاصلى ايا كانت صفة هذه المبالغ .

وقد ايسر على ما سبق ، واذا كان المعاش والتعويض المستحق للموظف او المستخدم او العامل عند انتهاء خدمته نتيجة اصابة وقعت اثناء العمل وبسببه يحسب على اساس الاجر الاصلى فحسب فيتعين من بانه اولى ان يحسب التعويض المستحق لهؤلاء او المعاش طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية على اساس الاجر الاصلى دون الاعتماد بالاعاقات والبدلات والميزات الاخرى ايا كان نوعها .

هذا ولا يجوز الاستناد في هذا المقام ايضا على ما نصت عليه المادة ٨٢ من القانونين المنفيين من انه « يعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الاجر بحسب فور تحديد الفكر الجائز الحجز عليه : ٢.٠٠٠.٠٠٠ - النسب ، التي تنفع مستخدمى المصالح التجارية : ٣.٠٠٠.٠٠٠ - كن منحة تعطى للعامل ملوثة على الراتب وما يصرف له جزاء ائتمنه او في مقابل زيادة امنيته العائلية . » لا يجوز الالتجاء الى هذا النص عند تقدير الاجر الذي يجب على اساسه التعويض المستحق لموظفى ومستخدمى ومعالى الحكومة والعاملين بالمؤسسات العامة المرتبطين بعلاقة تنظيمية ، لا يجوز ذلك لان هذا النص انما ورد لتحديد الاجر في مجال العقود الرضائية الخافضة

للقانون الخاص ولا ينسحب الى تحديد اجر او مرتب اولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية عامة وقوامها القوانين واللوائح دليل ذلك هو ورود هذا النص في القانون المدني الذي يطبق في علاقات القانون الخاص فقط ، كما ان قوانين العمل ومن ضمنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٦ قد اوردت هذا النص وهي بسبيل تحديد اجر العامل وانما يضمن الرجوع الى القواعد العامة نهى التنظيم اللائحي التي تحدد الاجر بالنسبة الى هؤلاء ، وهذه القواعد تعتمد بالاجر الاصلى فحسب ، لها ما يتقاضاه من امانات وعلاوات ويدلات فليست من صميم الاجر بل هي من اصابته الواقعية أثناء العمل وبسببه مثلاً .

كذلك فانه لا منفع في معارضة هذا الرأي بما يقول به الرأي الاول من انه يضمن التفریق بين تكييف المركز القانوني للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية على اعتبار انها نطاقان قانونيان مختلفان — ذلك لانه من غير المعقول اطلاقا القول باعتبار العاملين بالمؤسسات العامة موظفين عموميين في مركز تنظيمي لائحي ثم تاتي بعد ذلك وتحدد اجورهم طبقا لعلاقات القانون الخاص الخروج ذلك من النظر القانوني السليم .

ويتزعم على ما تقدم ان المنحة السنوية التي تصرف للعاملين بؤسسة اختبار الطعن ويدل الغذاء ويدل الانتقال الذي يصرف لبعضهم دون البعض والميزة العينية التي تتمثل في نقل بعض العاملين الى مقر عملهم وموندتهم منه بصورة منتظمة — كل ذلك لا يدخل في حساب الاجر الذي يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات المستحقة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه في مجال حساب الاشتراكات المستحقة على العاملين بؤسسة اختبار الطعن وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية يضمن الاعتماد بالاجر الاصلى دون غيره من الميزات العينية أو النقدية .

ثالثاً - المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية - أصدر مجلس إدارتها قرارين في ١/١٦ و ١٩٦٢/٤/١٠ في شأن الرعية الطبية للعاملين بالمؤسسة - استناداً إلى السلطة المخولة له في اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمردد حكمها كذلك في اللائحة الجديدة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - عدم تعرض قرارى المؤسسة لحالات علاج العاملين بها خارج الجمهورية - يوجب الرجوع في شأنها إلى أحكام القرار الجمهوري رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن علاج العاملين في الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة على نفقة الدولة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعملها وذلك طبقاً للقواعد التي يضعها » - وتنفيذاً لهذا النص أصدر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية قرارين بجلستيه المنعقدتين في ١٦ من يناير و ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ في شأن الرعاية الطبية لأفراد المؤسسة من موظفين وعمل - كما تنص المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة

للمؤسسات العامة المطبقة على المؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « يضع مجلس الإدارة نظماً للعلاج الطبي للمعالين يراعى فيه أحكام القانون وطبيعة العمل وظروفه ومكلفه » .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية فيما يتعلق بالعلاج والادوية على ان يعتمد ذلك النظم بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » .

ويتبين من استعراض النصوص المتقدمة أن لائحة موظفى وعمل المؤسسات العامة الصنفرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد فجأته بمقتضى المادة ١٩ منها لمجلس ادارة المؤسسة ان يقرر المساهمة في تحمل نفقات الرعاية الطبية للمعالين بها طبقاً للقواعد التى يضعها في هذا الشأن - وقد ردت هذا الحكم ذاته لائحة نظام المعالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمنظمة على المعالين في المؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

وبؤدى ذلك أن تقرير المساهمة في نفقات الرعاية الطبية للمعالين بالمؤسسات العامة هو حق للمجلس الادارة يترخص في تنظيمه طبقاً للقواعد التى يضعها في هذا الشأن والتي تبين مدى هذه المساهمة وحدودها حسبما يراه محققاً لهذا الغرض فلذا ما وضع مجلس الادارة هذه القواعد التزمت المؤسسة العمل بها - وقد استعمل مجلس ادارة المؤسسة العامة للمصالح العربية هذا النطق المقرر له فاصدر قراره في ١٦ من يناير و ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ بتحمل المؤسسة لنفقات علاج المعالين بها على الوجه المبين في هذين القرارين - وقد تضمن الاخير منها في جملة جميع الاحكام التى كان ينظمها القرار الاول - ولم يحدد مجلس ادارة المؤسسة تنظيمها لعلاج الطبي للمعالين بها تنفيذاً للمادة ٤١ من لائحة المعالين بالشركات المشار اليها اختتاماً بالقرارتين سالتي الفكر .

ولما كان القرار الصادر بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ لتسم يقضى بمسئمة عامة ومطلقة بتحمل المؤسسة لنفقات علاج موظفيها ودوائهم

بل ان شرط الانتفاع بالخدمة الطبية المقررة بمرتبها هو ان يتم العلاج في الحدود وبالكيفية المبينة به ولم يتعرض لحالات علاج العاملين بالمؤسسة خارج الجمهورية سواء بالنسبة الى المرض بسبب الوظيفة او المرض الذى لا علاقة له بالوظيفة ومن ثم لا تخضع هذه الحالات لاحكام القرارين السابقين الذكر ويتمين الرجوع في شأنها الى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن علاج العاملين في الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العالية الذين يصابون بامراض اثناء وبسبب الخدمة على نفقة الدولة وهو الذى نظم فيما تناوله في المادة الثانية منه علاج العاملين بالمؤسسات العالية الذين يصابون بمرض لا علاقة له بعمل الوظيفة والذى اجاز هذا العلاج في الخارج بقرار من رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الوزراء حاليا) وبشرط موافقة اللجنة الطبية المختصة واجاز في هذه الحالة منح اعانة مالية للمريض توازى نصف تكاليف السفر والعلاج فقط على ان يتحمل المريض النصف الاخر وما يستجد من تكاليف اخرى ولم يجز للحكومة ان تتحمل نفقات العلاج الا اذا كانت الحالة الاجتماعية للمريض لا تسمح له بتحمل هذه النفقات وهو الحكم الواجب التطبيق في الخصومة المعروضة .

لذلك انتهي رأى الجمعية العمومية الى ان الحالة المعروضة وهى حالة عامل بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية اصيب بمرض لا علاقة له بعمل الوظيفة ويتطلب علاجه السفر الى الخارج تسرى في شأنها الاحكام الواردة في القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ المذكور .

(ملحق ١١٧/٧٨٦ — جلسة ١٢/٢٩/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المادة :

العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران المتفرعون الى وزارة التعليم العالي بمرجعاتهم — مدى مشروعية القرار الصادر من المؤسسة بخصم مكافأة الب ٢٠ ٪ القصوص عليها في

لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للطيران الى مرتبتهم - عدم مشروعية

هذا القرار .

ملخص الفتوى :

خلال العام المالي ١٩٧٠/٦٩ تم نقل بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران الى وزارة التعليم العالي بدرجاتهم اعتبارا من تاريخ اخلاء طرفهم ويفحص ملفات خدمتهم بعمرة الوزارة تبين ان المؤسسة المشار اليها اصدرت قرارا يقضى في مادته الاولى بانه اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ تنضم مكافأة الـ ٢٠ ٪ النصوص عليها في المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة بعد تخفيضها الى المرتبات الأصلية التي يتقاضاها العاملون المنقولون من المؤسسة ولو جاوز المرتب بذلك نهاية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتب من احكام . وقد استفسرت الوزارة من ادارة الفتوى للجهازين المركزيين لتنظيم الادارة والمحاسبات عن مدى صحة هذا القرار وما اذا كانت هذه المكافأة تستند من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية المستقبلية ومدى تأثير موعد العلاوة الدورية بهذا الضم ، فاعلمت الادارة المشار اليها بان نقل العاملين من الهيئة العامة للطيران التي انضمت بالمؤسسة لمصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران يكون برواتبهم الاساسية فقط والمحددة في جدول المرتبات دون اضافة الاعانة التي كانوا يتقاضونها طبقا للمادة ٢٦ من لائحة العاملين بالهيئة ، وان القرار الصالح بضم تلك المكافأة الى مرتباتهم لا يتفق وحكم القانون ، وانهم يخفصون من تاريخ نقلهم لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما يتعلق بمنح العلاوات الدورية . وتعلمت الوزارة باخطار المؤسسة بما انتهى اليه هذا الرأي وطلبت موافقتها بالاساس القانوني الذي استندت اليه في ضم تلك المكافأة الى المرتبات الاساسية فانادتها المؤسسة المذكورة بان هذا الضم قد تم استنادا لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ الذي يخول المؤسسة كلفة الاختصاصات التي كانت للهيئة المنسجة بموجب نظمها وتحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات . وان من بين هذه الاختصاصات سلطة تعديل نظام العاملين بالهيئة الذي كان يقضى بمنح العاملين بالهيئة مكافأة قدرها ٢٠ ٪ من اول مربوط الدرجة لذلك فقد وافق مجلس ادارة المؤسسة على ضم هذه

المكلفة إلى المرتبة السنوية بما سبق أن اتبعته الهيئة منذ منح بدل المصانع وتمت تسوية حالة جميع العاملين بالهيئة المنتجة على هذا الأساس .
وبغرض هذه الوقائع على إدارة الفتوى المذكورة. أضافت بأنها ما زالت منذ رأيها السابق الإثارة إليه . وقد أفاد المستشار القانوني للمؤسسة بصحة قرار الضم تأسيسا على ما لرئيس مجلس الإدارة من سلطة مخولة في هذا الشأن .

ومن حيث أن المادة السادسة من تدور الهيئات العلية الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يتولى إدارة الهيئة العلية مجلس إدارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافآتهم . » وتنص المادة السابعة على أن « مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا للهيئة على شئونها وتصريف أمورها » .

وله على الأخص :

١ — إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية . ٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة » .

وتنص المادة ١٣ على أن « تسرى على موظفي وعمل الهيئات العلية أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العلية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة » .
وأخيرا تنص المادة ١٧ على أن « يكون أجناع الهيئات العلية والغاوة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتنفذا لما تقدم من نصوص صبح قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للطيران — وكلفت قبل ذلك تسمى المؤسسة المصرية العامة

للطيران بحالهم نحن قيم مجلس أدارتها بوضع النظم واللوائح الخاصة بالهيئة والعاملين بها وعلى ضوء ذلك أصدر مجلس إدارة الهيئة في ١٩٦٤/١٢/٣٠ قراراً بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة على العاملين بالهيئة والتي نصت المادة الأولى منه على أن « يعمل بأحكام هذه اللائحة في المسائل المتعلقة بنظام العاملين في الهيئة وتسرى أحكام نظام العاملين المدنيين بالقوة فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذه اللائحة » وهو ما يتفق مع الحكم الوارد في المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة المكنر إليه . كما نصت المادة الثانية على أن يقوم مجلس إدارة الهيئة بوضع جدول الوظائف والمرتبات بالهيئة في حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذه اللائحة . . كما نصت المادة الثالثة على إلغاء قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر في ١٩٦٤/١٢/٣٠ بتطبيق أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالهيئة ، وحددت المادة الرابعة تاريخ العمل بهذه اللائحة وجعلته اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٦٧ .

وبالرجوع إلى أحكام اللائحة المشار إليها تبين أن المادة ١٤ منها تنص على أن : « يمنح العاملون عند تعيين أول مربوط الدرجة المشررة للوظيفة وفقاً للجدول المرافق لهذه اللائحة . . ويستحق العامل ، رتبته من تاريخ تسليه العمل » . وأجماً لا يحكم المادة الثانية من القرار الصادر باللائحة سابقة الذكر صدر الجدول رقم (١) بتحديد الفئات والدرجات والأجر السنوي الاسمي والملاوات الزورية ، كما صدر لجدول رقم (٢) المرافق باللائحة تنفيذا لما نصت عليه المادة ٨٣ منها والتي قضت بنقل العاملين الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذه اللائحة كل إلى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق وبأقدميته فيها . وعلى مقتضى هذا الجدول تمت معادلة الدرجات طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالدرجات المقررة باللائحة . وهي تاليفاً عليها ، وتم تنفيذ هذا التعادل برأية ما قضت به المادة ٨٥ من نفس مكنية المصانع التي تصرف للعاملين بالهيئة وقت العمل بهذه اللائحة إلى مرتباتهم ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . كما نصت المادة ٢٦ من هذه اللائحة على أن « تمنح مكافأة للعاملين بالهيئة بنسبة ٢٠ ٪ من بداية مربوط الدرجة شهرياً ويجوز منح بدل خطر للعاملين بالهيئة

أن يعرضون بحكم طبيعة أعمالهم لأعمال خطيرة طبقاً للقواعد والشروط التي يضعها مجلس الإدارة .

وقد ظل العمل بأحكام هذه اللائحة سارياً إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ في شأن المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران ونص في مادته الأولى على أن « يعزل اسم المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران » . وقضى في المادة الثانية بأن « تمنح الهيئة المصرية العامة للطيران في المؤسسة المذكورة . وتتولى المؤسسة كافة الاختصاصات المخولة للهيئة بموجب نظمتها وتحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات » . ونصت المادة الثالثة على أن « تعتبر جميع الوحدات والهيئات التابعة للهيئة المصرية العامة للطيران تابعة للمؤسسة » . ونصت المادة الرابعة على أن « ينقل إلى المؤسسة العاملون بالهيئة المصرية العامة للطيران بحالتهم إلى أن يتخذ مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة في شأن القواعد التي تطبق عليهم أسوة بالعاملين بالمؤسسة » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن نقل العاملين بالهيئة إلى المؤسسة المشار إليها قد تم بحالتهم إلى أن يتخذ مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة في شأن القواعد التي تطبق عليهم أسوة بالعاملين في هذه المؤسسة .

ومن حيث أنه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن تعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران وقد نصت المادة الثانية منه على أن « يتولى رئيس مجلس الإدارة سلطات واختصاصات المجلس إلى أن يتم تشكيله » .

ومن حيث أن سلطة مجلس إدارة المؤسسة المذكورة والمشار إليها في المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ والتي ألت إلى رئيس مجلس الإدارة بصغة مؤقتة إلى أن يتم تشكيل المجلس هذه السلطة محددة بالأحكام الإجرائية اللازمة في شأن القواعد التي تطبق على العاملين المنقولين من الهيئة إلى المؤسسة أسوة بالعاملين في هذه الأخيرة . ولقد قصد المشرع بهذا النص أن ينظر مجلس الإدارة في وضع

خولاء العاملين الجدد تحقيقا للمسواة بينهم وبين زملائهم من العاملين بالمؤسسة لذلك ناط بالمجلس المذكور تحقيق هذه المساواة وذلك بأن يضع الأنظمة العلية التي تحكم العاملين بصفة علية ومنها تحديد درجاتهم وعلاواتهم ومكافآتهم بوجه العموم وذلك بوضع قواعد علية في هذا الشأن أو تقرير خضوعهم لللائحة المؤسسة وى حدود هذا الهدف لتحدد مشروعية القرار الصادر من رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة بضم المكافآة المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العلية للطيران الى مرتبتهم الانشائية .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٦٩ قد نصت على أن « تلغى مكافآة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها في المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة المصرية العلية للطيران المنبجعة الصادرة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ » . ونصت المادة الثانية على أن « الموظفين المعينون قبل ١/٧/١٩٦٩ الذين يتقاضون مكافآة الـ ٢٠ ٪ المشار اليها تضم هذه المكافآة بعد تخفيضها الى مرتبتهم الاصلية حتى ولو جاوزت نهلية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتبات من احكام » .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة المشار اليه وان كان صادرا ممن يملكه قانونا الا أنه معيب من الناحية الموضوعية فيسأ نضيفه من ضم المكافآة المشار اليها الى المرتبات الاصلية ولو جاوزت بذلك للفهم نهلية مربوط الدرجة . ذلك أنه صدر في حالة معينة هى ضم المكافآة في حين أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ناطت بمجلس إدارة المؤسسة وضع القواعد التنظيمية التي تطبق على المتقولين من الهيئة المصرية العلية للطيران الى المؤسسة المذكورة بصفة علية أى ما يتعلق منها بالتعيين والترقية والنقل والمرتبات والدرجات والعلاوات والمكافآات اسوة بالعاملين الاصليين بالمؤسسة وحتى لا تكون هناك تفرقة بين الطائفتين في هذا الشأن . ومن ثم يكون القرار من رئيس مجلس الإدارة المشار اليه قد صدر مخالفا للقانون وفى غير المهنة الذى قصده المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ كلف الكبير .

ولا يغير من ذلك القول بأن لمجلس ادارة المؤسسة - ممثلا في رئيسه - سلطة تعديل لائحة نظم العاملين لان التعديل المقصود هنا يجب أن يكون تعديلا موضوعيا عليها أى بوضع النظم الغائولى الذى يخضعون له كأن يعدل فى المواد الخاصة بالتعيين أو النقل أو تعديل كل من المرتبات أو المكافآت بأنواعها الا أنه لا يملك ضم المكافأة الى المرتب اذا ترتب على هذا الضم تجاوز المرتب نهلية مبرورة لمخالفة ذلك للقواعد العامة التى تحكم العاملين بالهيئة تطبيقا للاتحتها .

لهذا انتهت رأى الجمعية العمومية الى عيـنم قانونية قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية وصناعات الطيران بضم مكافأة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى لائحة نظم العاملين بالهيئة المصرية العامة للطيران الى مرتبات العاملين الذين نقلوا الى المؤسسة المذكورة ومنها الى وزارة التعليم العالى .

(ملف ٥٢٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

رابعاً - المؤسسة المصرية العامة للبترول

قاعدة رقم (٢٩٧)

المادة :

اعتبار المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات الصناعية ذات الطابع الاقتصادي بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية - سرعان احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على العاملين بالمؤسسة اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بالاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - تحديد فئات اعانة فلاح المعيشة للعاملين بالمؤسسة اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٢ يكون بالتطبيق لاحكام المادة ١٥ من لائحة المشار اليها .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات الصناعية قد نص في المادة (١) على ان تعتبر المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وقد عمل بهذا القرار اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ومن ثم فانه من هذا التاريخ تسرى على هذه المؤسسة لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الاخير التي تنص على ان « يسرى النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » .

ومن حيث ان المادة (١٥) من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على

بان « تسرى على موظفى ومبختفى وعمال المؤسسات العامة قواعدهم .
غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها
لها الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون فى المؤسسات عند العمل
بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم امانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا
كانت تزيد من النسب المقررة لموظفى الدولة » بان مؤدى الفقرة الثانية
من هذا النص ان المشرع اراد عدم المبالاس بامانة غلاء المعيشة التى كتبت
تجنىح للعاملين الموجودين بالمؤسسات العامة منذ العمل بهذه اللائحة
اذا كانت تزيد من امانة الغلاء المقررة لموظفى الدولة ونص لذلك على ان
تطبق لهم فى هذه الحالة امانة غلاء المعيشة الاكبر قيمة التى يحصلون
عليها من المؤسسات العامة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر
فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ فى شأن ثلث امانة غلاء المعيشة المقررة لموظفى
الدولة طائفة الموظفين العزاب الذين يتقاضون مرتبات تتراوح من ٤٠
جنيه الى ٣٠ جنيه ينحون امانة غلاء المعيشة بنسبة ٢١ ٪ ، وتم
خففت علاوة الغلاء الفعلية التى يتقاضاها موظفو الدولة من الطائفة
المذكورة بنسبة ١٥ ٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من
يونية سنة ١٩٥٣ . كما يبين من الجدول الملحق بقرار مجلس إدارة الهيئة
العامة للبرترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ان الموظف الاعزب الذى
يتقاضى مرتبا يتراوح من ٢٠ جنيه الى ٣٠ جنيه يمنح امانة بنسبة ٨٠ ٪
عن العشرة جنيهاً الاولى ، ٤٠ ٪ عن العشرة جنيهاً الثانية ، ٣٠ ٪
عن العشرة جنيهاً الثالثة . وبمقارنة نسبة امانة غلاء معيشة الموظف
الاعزب المطبقة على موظفى الحكومة بترك المطبقة على موظفى المؤسسة
العامة للبرترول منذ سريان لائحة موظفى وعمال المؤسسات العامة عليها
يتضح ان نسبة امانة الغلاء السارية فى المؤسسة المذكورة تزيد من ثلث
المقررة لموظفى الحكومة وقد ثبت من الاوراق ان المدعية سويت حالتها
بالقرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضعها على درجة كيمائى (ج) بمرتبه
اساسى شهرى قدره ٢٥٠ جنيه واعانة غلاء المعيشة المقررة لموظفى
الدولة ، وقد منحت امانة غلاء على هذا الاسس قدرها ٢٥٠ جنيه
شهرىا بعد اكمال قرارات مجلس الوزراء المختلفة فى شأن ثلث امانة
غلاء الحكومية ، بينما منحت اعتبارا من شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ تفرج

المجلس بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المبلر
ليه أمارة غلاء معيشة بثلاثة نصف الموظف الاعزب تنفيذا لهذا القرار
وتدبرها ٧ جنيه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما سبق واذا ثبت ان امارة غلاء المعيشة
المستحقة للجمعية في اول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ سريان لائحة نظامهم
موظفي وعمل المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨
لسنة ١٩٦١ على المؤسسة المصرية العامة للبترول تزيد في مجموعها
على تلك المقررة لثلاثتها من الوظائف بالحكومة على الوجه السابق بيلقه
عن ثم امالا لحكم الفقرة (٢) من المادة (١٥) من اللائحة المذكورة
ثبت للجمعية اعتبارا من التاريخ المذكور اعانة الغلاء التي تستحقها بمقتضى
قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ وقدرها
نصف امارة غلاء المعيشة للموظف الاعزب بالفلت المقررة لموظفي هذه
الهيئة . ولما كانت الجمعية قد نظمت اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ الى الشركة
العامة لنقل البترول بالتأليب « احدى شركات المؤسسة المشار اليها » فانه
من هذا التاريخ تسرى عليها لائحة نظام العاملين بالشركات العامة التابعة
للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
وتستمر في تلقي اعانة غلاء المعيشة بالفئة المشار اليها امالا لحكم
المادة ٦٤ من هذه اللائحة ، ومن ثم تكون مطلوبة الجمعية بصرف اعانة
غلاء المعيشة المقررة للاعزب بالكليل وبالفلت الواردة بقرار مجلس ادارة
الهيئة العامة للبترول رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه غير مستندة اليه
مجلس سليم من القانون واجبه الرغض .

٦ طمن رقم ٣٤٧ لسنة ١٦ في - جلسة ١٩٧٥/١/١٩ .

خامسا - إدارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

إدارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال - لا تعتبر مؤسسة عامة - ورود ميزانيتها ضمن بنود ميزانية المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، لا يعتبر ضمها لها تلك المؤسسة (على فرض وجودها) مادام لم يصدر قرار جمهورى بهذا الضم - انتفاع صيرافة هذه الإدارة بإحكام القرار الجمهورى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصيرافة الخزائن العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح .

ملخص الفتوى :

أن إدارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية المنظم للمصالح العامة بضمها الى المؤسسة المصرية العامة للكهرباء - على فرض وجودها - من الناحية القانونية ولا حجة فى القول أن ورود ميزانية هذه الإدارة من بين بنود ميزانية المؤسسة العامة للكهرباء يعتبر ضمها لها لتلك المؤسسة - لا حجة فى ذلك - ذلك أنه كما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المتعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ فان ثمة خلافا جوهريا بين القرار الجمهورى الذى يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية فى طبيعتها وافراضها ذلك أن قرار ربط الميزانية يلقى عند حد اقرار تقرير إيرادات الدولة فى عام واحد واجازة صرف هذه الإيرادات ، فى حين أن غيره من القرارات قد يتناول أحكاما موضوعية عامة وقواعد محدودة وتنظيمات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ، ومن ثم فانه يتعين عند ربط الميزانية مراعاة التنظيمات القائمة فعلا بمتنضى الاداة التشريعية اللازمة بحيث لا يجوز مخالفتها ومرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية من غير

من القرارات وعلى وجه الخصوص قرار ترتيب المصالح العامة وأن كان يصدر كلاهما من رئيس الجمهورية إلا أن اختصاصه بإصدار احدهما لا يخلط من اختصاصه بإصدار الآخر على الوجه المبين بالدستور ، وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره . ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز احدهما الحدود القانونية الى نطاق اختصاص الآخر ليتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم في ممارسة الاختصاصات المختلفة .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فإن موظفي ادارة القوى الكهربائية لا يعتبرون من بين موظفي المؤسسات العامة وإنما يظلون موظفين حكوميين خاضعين للقواعد التي تحكم موظفي الحكومة وليست القواعد التي تحكم موظفي المؤسسات وبهذا المثابة فإن صيرارة هذه الادارة ينتفعون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن منح بدل صرافة لصيرارة الخزائنة العامة والخزائنت الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح من تاريخ نفاذ هذا القرار في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(ملوى رقم ٥٢٠ - في ١٩٦٤/٦/٩) .

سائلا — المؤسسة المصرية للكهرباء

قاعدة رقم (٢٩٩)

المقدمة :

المؤسسة المصرية للكهرباء — عدم اعتبارها مؤسسة عامة — أساس ذلك — ورود اسمها بالحق المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة باعتبارها مشرفة على جميع محطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ، دون تضمين هذا القرار بيان بالأموال التى رصدت لتحقيق هذا الغرض والتى تكون لتمويل المالية يتفادها عنصرا من عنصر وجود المؤسسة العامة — لا يفرض من ذلك ورود ميزانية خاصة بهذه المؤسسة ضمن ميزانية ١٩٦٢/٦٢ إذ ان هناك مارقا بين رأس مال المؤسسة وميزانيتها .

ملخص الفتوى :

فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ونصت المادة الاولى منه على انه « ينشأ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ويرأسه رئيس الجمهورية ويتكون امضاه من نواب رئيس الجمهورية والوزراء التابعة لهم المؤسسات العامة الميمنة بالحق المرفق » .

وقد جاء بهذا الحق اسم « المؤسسة المصرية العامة للكهرباء » تحت عنوان وزير الاشغال باعتباره الوزير الذى تتبعه هذه المؤسسة ، كما جاء فى بيان تفصيل الهيئات والشركات التى تتبع كل مؤسسة أن المؤسسة المصرية العامة للكهرباء تشرف على جميع محطات القوى الكهربائية الملحقة بالوحدات الانتلجية

وقد وردت ميزانية إدارة القوى الكهربائية المائية عن سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ تحت عنوان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وأن تضمن اسم « المؤسسة المصرية العامة للكهرباء » وحدها غرض هذه المؤسسة وهو الاشراف على جميع محطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ما عدا محطات كهرباء — البلديات والمحطات الكهربائية الملحقة بالوحدات الانتاجية . الا أنه لم يتضمن بياننا بالاموال التي رصدت لتحقيق هذا الغرض والتي تدخل في مكونات الخطة المالية لهذه المؤسسة العامة وهو رأس المال ، وعلى ذلك فان المؤسسة المشار إليها لم تستكمل مقوماتها ويزيد ذلك أنه لم يصدر قرار بتشكيل مجلس لإدارة هذه المؤسسة أو قرار بتعيين رئيس لها ينوب عنها ويمثلها في علاقاتها مع الغير .

ومن حيث أنه لا حجة في القول ان ورود ميزانية خاصة بالمؤسسة العامة للكهرباء من بين أبواب ميزانية ١٩٦٣/٦٢ يكمل اركان هذه المؤسسة ذلك أن هناك تفرقا بين رأس مال المؤسسة وميزانيتها ، فالميزانية عبارة عن مجموع إيرادات الهزارة أو المصلحة أو المؤسسة ومصروماتها وأما رأس المال فهو مجموعة الأموال الثابتة والمتنقلة المملوكة للمؤسسة المشار إليها وقت انشائها ، ولم تتضمن الميزانية ١٩٦٣/٦٢ بياناً بهذه الأموال .

(نقوى رقم ٥٢٠ — في ١٩٦٤/٩) .

سماها — مؤسسة الطاقة الذرية

قاعد رقم (٢٠٠)

المادة :

مؤسسة الطاقة الذرية — خضوع موظفيها من غير المعلمين لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة مكملة بقواعد قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صدور قرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة في ١٤/١٠/١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية — استناد هذا القرار للسلطة المخولة له في القرار الجمهوري سالف الذكر — اثر صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا واخصاه الموظفين في المعلمين لقواعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — زوال اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة في وضع قواعد منح المكافآت المشار اليها اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لا يمس النظام الصادر بقرار منه في ١٤/١٠/١٩٥٩ — استمرار العمل بهذا القرار الى أن يتقرر الفناء بنفس في القانون أو من السلطة التي تنتقل اليها الاختصاص وهي رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٨ من القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية ، على أن « نصري بشأن موظفي المؤسسة من غير المعلمين قواعد التوظيف والاحكام الواردة في تشريع تنظيم الجامعات المصرية ولوائحها بشأن الموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس والمعينين ، بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار » . وتنص المادة ٥٨ على أن

• يقرر رئيس مجلس الإدارة نفقات المؤتمرات والمهمات العلمية ومكافآت التدريب والبحوث واللجان والخبراء والامانات . كما تنص المادة ٦٥ على أنه « الى أن تصدر المؤسسة لوائح خاصة يقرر رئيس مجلس الإدارة قواعد المكافآت واجراءات الصرف والخصم الخاصة بالمسائل الآتية : (١) الوقاية والتأمين والتعويض والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية. الناشئة من اخطار الاشعاعات الذرية بالنسبة الى الموظفين والعمال ... » . ووفقا لنص المادتين ٥٨ ، ٦٥ المشار اليهما ، اصدر السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قرارا بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية .

وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا . ونص في المادة الاولى منه على أن « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ... من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (في شأن تنظيم الجامعات) وجنح المرتبات والمكافآت الملحق به ... ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها في الفترة السابقة .. » ونص في المادة الثالثة على أنه « يشترط فمين يعين مديرا أو وكيلاً لأحدى المؤسسات العامة المشار اليها في المادة الاولى أن تتوافر فيه شروط التعيين في وظائف المؤسسة المعادلة الوظيفية أستاذ ذى كرسى بالجامعات .. » ونص في المادة الثالثة على أنه « يشترط فمين يعين مديرا أو وكيلاً لأحدى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على الوظائف المنصوص عليها في المادتين الاولى والثالثة من هذا القانون ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات . أما باقي الوظائف في المؤسسات المذكورة فتسرى في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة » . ونص في المادة السابعة على أن « يلغى كل نص يرد بالخالف لأحكام هذا القانون في أنظمة المؤسسات العامة المشار اليها في المادة الاولى » . وبناءً على أحكام هذا القانون ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، ونص في ملته الاولى على أن تسرى أحكام

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على مؤسسة الطائفة الخيرية .

وبين من النصوص سلفة الذكر أن النظام القانوني لمؤسسة الطائفة الخيرية قد مر بمرحلتين ، المرحلة الاولى هي قبل صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العالية التي تبارس نشاطها علميا ، وفي هذه المرحلة كان الممول عليه في صدد تحديد قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية لموظفي المؤسسة من غير العلميين ، هو احكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بقشاء هذه المؤسسة ، باعتبار أن هذه الاحكام هي الاصل الواجب التطبيق عند تعارضها مع قواعد قانون التوظيف والاحكام الواردة في تشريع تنظيم الجامعات المصرية ولوائهما ، فلا تسرى هذه القواعد والاحكام في شأن موظفي المؤسسة من غير العلميين ، الا اذا انتهى هذا التعارض ، بحيث يجرى تطبيقها باختيارها قواعد مكملة ومتممة لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ولما كان مقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من هذا القرار أن يعتمد الاختصاص بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية لموظفي المؤسسة من غير العلميين ، لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة ، وذلك خلافا لاحكام قانون التوظيف (المادة ٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي ناطت بمجلس الوزراء (رئيس الجمهورية) تحديد القواعد التي يجرى بمقتضاها منح المكافآت الاضائية على اختلاف انواعها . ومن ثم لانه يقتضي في هذه المرحلة من مراحل التطور التشريعي في نظم هذه المؤسسة ، التزام منح الرواتب الاضائية المشار اليها ، دون غيرها من القواعد الاخرى التي تتعارض معها . وبالتالي يكون القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية - استنادا الى السلطة المخولة له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه - هو الواجب الاعمال في شأن منح المكافآت المذكورة لموظفي المؤسسة من غير العلميين .

اما المرحلة الثانية ، فهي المرحلة التالية لصدور القانون رقم ٧٩

للسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ، وخضوع موظفي مؤسسة الطاقة الذرية لأحكامه ، بقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ ، وفي هذه المرحلة ، أصبح لا وجه لتغليب أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة المذكورة ، على القواعد الواردة في قانون التوظيف ، عند التعارض ، طبقاً لنص المادة ٣٨ من قرار إنشاء المؤسسة سالف الذكر ، وذلك لسقوط أحكام هذه المادة في مجال التطبيق ، كماثر حتى لنص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، التي قضت بأن باقى الوظائف في المؤسسات التي تمارس نشاطاً علمياً (وهي وظائف غير العلمية) تسرى في شأنها جميع القواعد والأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ، ونص المادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التي قضت بإلغاء كل نص يرد بالمخالفة لأحكام هذا القانون في أنظمة المؤسسات العامة المشار إليها — ومن بينها مؤسسة الطاقة الذرية وقد أكدت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور هذا النظر ، حين قررت أنه تحقيقاً للمسئولية بين موظفي الدولة وأقرانهم من موظفي هذه المؤسسات غير الشافلين للوظائف المشار إليها في المادتين الأولى والثالثة من المشروع (أى الموظفين غير العلميين) ، فقد رأى النص على سريان أحكام قانون نظام موظفي الدولة عليهم من جميع الوجوه ، وبذلك يكون ما قد جاء في أنظمة هذه المؤسسات بالمخالفة لأحكام القانون المذكور ملغياً .

وعلى ذلك فإنه اعتباراً من تاريخ خضوع المؤسسة المذكورة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، أصبح الاختصاص بتقدير المزايا الإضافية — ومنها مكافآت التدريب والبحوث والوقاية ... التي تمنح لموظفي المؤسسة من غير العلميين ، لمجلس الوزراء (أو رئيس الجمهورية) ، استناداً إلى أحكام قانون التوظيف ، وطبقاً للقواعد التي ينص عليها في هذا الشأن . وبذلك يكون اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة في وضع قواعد منح المكافآت المشار إليها ، قد زال عنه اعتباراً من تاريخ خضوع هذه المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

وبما ينطبق بقرار رئيس مجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية ، فإنه لنا أن هذا القرار قد صدر في وقت كان رئيس مجلس إدارة المؤسسة يملك سلطة إصداره قانونا ، بناء على الاختصاص المخول له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من قرار انشاء المؤسسة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ ، وهو بهذه المثابة قد صدر صحيحا من جميع الوجوه . ومن ثم فإنه لا يمنع من استمرار العمل به خضوع المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . لعلم سريان هذه الأحكام بأثر رجعي ، ولأن ما صدر صحيحا من إجراءات في ظل نظم قانوني سابق ، يظل صحيحا إلى أن يقرر الفأوه بنص في القانون ، أو من السلطة التي انتقلت إليها الاختصاص . وإذا كان اختصاص رئيس مجلس إدارة المؤسسة بتقرير المكلفات المذكورة قد زال عنه بعد خضوع هذه المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . فإن ذلك لا يعنى المساس بالنظم القانونية التي قررها رئيس مجلس الإدارة في ظل النظم القانوني السابق ، إذ أن إلغاء الاختصاص لا يترتب عليه إلغاء القرارات السابقة صدورها بناء عليه .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه اعتبارا من تاريخ خضوع مؤسسة الطاقة الذرية لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، لا يجوز لرئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة مباشرة اختصاصا في وضع قواعد منح مكلفات التدريب والبحوث والوقاية لموظفي المؤسسة من غير المعلمين ، إذ يصبح هذا الاختصاص وما يصدر بناء عليه من قواعد في هذا الشأن ، محكوما بقواعد قانون التوظيف . هذا على أن يستمر العمل بقرار رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة الصادر في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ المشار إليه .

١ ملف رقم ٢١٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠

القاعدة رقم (٢٠١)

المجلس

للمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا
— قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات
العامة التي تمارس نشاطا علميا — نصه على سريان احكام القانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المركز القومي للبحوث ومؤسسة
الطاقة الذرية — زيادة مرتب مساعد الباحث بالمركز القومي للبحوث
او المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية من ٢٠ جنيها الى ٢٥ جنيها شهريا
بعد مضي سنة من تاريخ تعيينه — تكيف هذه الزيادة — هي في حقيقتها
تكملة للمرتب وليست علاوة دورية — اثر ذلك عدم سريان احكام
القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية
على هذه الزيادة — احكام هذا القانون تسري على اول علاوة دورية
يغلة جنيهن تستحق بعد تاريخ نفاذه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا علميا قضى في مادته الاولى بان تسري في شأن
موظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣
من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات وجندول
المرتبات والمكافآت الملحق به .

ويسدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة
المشار اليها في الفقرة السابقة ويتبادل وظائفها بما يقابلها من
وظائف هيئات التدريس والمعيدن بالجامعات .

وتد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وقضى في مادته الاولى
بسريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المركز
القومي للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية .

كما تضمن الجدول المرافق له معادلة وظيفتي مساعد باحث بالمركز
ومعيد بمؤسسة الطاقة الذرية بوظيفة معيد بالجامعة .

ومن حيث أن جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤
السنة ١٩٥٨ بعد تعديله بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد حدد مرتب
المعيد بمبلغ ٢٤٠ - ٦٠٠ سنويا ونص على أن تزداد إلى ٢٥ جنيها
شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها
سنويا .

ومن حيث أن الزيادة الأولى في راتب المعيد ليست في الحقيقة
إلا تكمة لراتب المعيد بعد قضاء سنة في وظيفته ، وليست علاوة دورية
على لا تمنح بصفة منتظمة أو دورية وإنما تمنح مرة واحدة بعد سنة
من بدء التعمين تحقيقا لحكمة خاصة هي رفع مستوى المعيد ماليا في
بداية عهده بالخبرة ، وهو ما انتهت إليه الجمعية العمومية للقسم
الاستشاري بجلستها المنعقدة في ١٢ من يوليو سنة ١٩٦٧ بالنسبة
لرفع راتب المنحوب المساعد بعد سنة إلى ثلثائة جنية سنويا .

وتأسيسا على ذلك فإن رفع راتب مساعد الباحث بالمركز القومي
للبحوث أو المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية إلى ٢٥ جنيها شهريا بعد
٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل
مواعيد استحقاق العلاوات الدورية لا تسرى عليه أحكام المادة
الثانية منه التي تنص على أنه « استثناء من أحكام جيبسج النظم
والكادرات الخاصة تمنح للمعلمين المدنيين والعسكريين المعلمين بظك
النظم والكادرات أول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو
بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي
كان محدد لاستحقاقها طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات » لأن أحكام
هذه المادة إنما تنصرف إلى العلاوة الدورية وحدها وقد حرمت المادة
على وصف العلاوة المتصودة بأنهما دورية لاستبعاد كل زيادة في الراتب
لا تمنح بصفة دورية .

وإنما تسرى أحكام المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧
على العلاوة الدورية الأولى إذا كان استحقاقها بعد نفاذ القانون سالف

الذكور في ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧ وهي العالوة التي حددتها جدول المرتبات بـ ٢٤ جنيهًا سنويًا والتي تمنح بعد الرغس المشار إليه .

لهذا انتهى زاي راي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري التي إن زيادة راتب مساعد البُلث بالمركز القومي للبحوث أو المعهد بمؤسسة الطاقة الذرية من عشرين جنيهًا إلى خمسة وعشرين جنيهًا شهريًا بعد مضي سنة واحدة من تاريخ تعيينه لا تعتبر عبالوة دورية وإنما هي تكلفة للراتب فلا يسرى عليها أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ وإنما تسرى أحكامه على أول عبالوة دورية بفئة جنبيين تستحق بعد تلك الزيادة .

(انتهى رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٨) .

المصرع الرابع

مؤسسات النقل

أولاً — مؤسسة مصر للطيران

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ يعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران — استثناء تلك المؤسسة من حكم الإفناء الذى تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — الر.ل.ك — أن مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانونى ولا عبده بقرار وزير الطيران الذى بتحويل تلك المؤسسة الى شركة مساهمة — استبعاد تمسح المؤسسة بالإعفاءات والمزايا المقررة بلحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ يعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام الذى نص فى الفقرة الثانية من مادته الأولى على أنه « ومع مراعاة أحكام المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلقى الكلب الأول الخاص بالمؤسسات العامة من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتقتصر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركات عامة أو ادماج نشاطها في شركة قائمة بما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة لحل محلها أو بإيلولة اختصاصاتها الى جهة أخرى .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ . ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران . الذي حرر في مادته الاولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والإدارية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام ، وخوله في المادة الثانية وضع التوجيهات المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وحساباتها وتشكل العاملين بها . وذلك دون التقليد للقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام ، وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلة تصد على نمط الميزانيات التجارية .

ولقد نص هذا القانون في المادة السادسة على انه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران . وفي القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتحتجج بالاملاءات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما يتنازع من مميزات

وفند ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . في الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ وأبقى على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويتعين أن تتحول خلالها الى شركة عامة بقرار

من الوزير المختص إلا إذا صدر في شأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية يحولها إلى هيئة عليا أو ينقل اختصاصاتها إلى جهة أخرى .

وأن أصدر المشرع في أعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وثناول فيه بالتنظيم مؤسسة مصر للطيران فانه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الانقضاء الذي تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ . وعليه لم يكن لوزير الطيران المدني بعد صدور هذا القانون وبعد انقضاء مدة الستة الشهور المحددة لتحويل خلالها المؤسسات العلية إلى شركات أن يصدر في ١٦/٢/١٩٧٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة إلى شركة مساهمة .

ولما لذلك فإن مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانوني .
والآن نلخص المادة السابقة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المنسلة إليه .
جستقرار مباشرة المؤسسة لثغناطها طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ ، الذي قضى في مادته الأولى بتطبيق أحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .
والترخيص المرفق به ، فإن المؤسسة المذكورة تستمر في التمتع بالإعفاءات والمزايا التي تضمنها هذا الترخيص ، الأمر الذي يؤكد إن المشرع أصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ المبطل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى اعتبار مؤسسة مصر للطيران الصادر بها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قليلة استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعها بالمزايا المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٦ .

(ملف رقم ٦٦٤/٢/٢٢ - جلسة ١٩٨١/١/٤) .

المادة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

مدى جواز تطبيق احكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ في ظل العمل باحكام قانون رسوم الطيران المدني رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٦ ويصدر تحويل مؤسسه مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة بقرار وزير الطيران المدني رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام الذي نص في الفقرة الثانية من مادته الاولى على انه « وضع مراعاة لحكام المادتين السابعة والثامنة من هذا القانون يلغى الكتاب الاول الخاص بالمؤسسات العامة من قانون المؤسسات العامة وفرككت القطاع العام الصادر برقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما نص المادة السابعة من هذا القانون على ان « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطها بذاتها في تاريخ العمل بهذا القانون وتستمر هذه المؤسسات في مباشرة هذا النشاط وفي مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تتجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص بإنشاء هيئة عامة تمل مملها او بايلولة اختصاصاتها الى جهة اخرى » .

وبتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ عمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران الذي حرر في مادته الاولى مجلس ادارة المؤسسة من التكم والقواعد المالية والادارية الماحول بها في الحكومة والقطاع العام وخوله في المادة الثانية وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم اعمال المؤسسة وصلايتها وشئون العاملين

بها وذلك دون التعيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام وخصص في المادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلة على نمط الميزانيات التجارية .

كما نص هذا القانون في المادة السادسة على انه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في هذا القانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها في مباشرة نشاطها طبقا للاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ بإعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفي القانون رقم ١١ لسنة ٦٦ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسة العربية العامة للنقل الجوي وتتمتع بالامتيازات والمزايا المقررة في هذه الاحكام عن كل ما تبشره من عمليات » .

ومما تقدم ما تقدم ان المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ وبقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها لمدة لا تتجاوز ستة شهور ويتمين ان تتحول خلالها الى شركة عامة بقرار من الوزير المختص الا اذا صدر فى شأنها تشريع خاص او قرار من رئيس الجمهورية يحولها الى هيئة عامة او ينقل اختصاصاتها الى جهة اخرى .

واذ اصدر المشرع فى اعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وتناول فيه بالنظيم مؤسسة مصر للطيران فلهذا قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الالغاء الذى تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزير الطيران المدنى بعد صدور هذا القانون وبعد انقضاء مدة الستة شهور المحددة لتحويل خلالها المؤسسات العامة الى شركات ان يصدر فى ١٦/٣/١٩٧٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة الى شركة مساهمة .

وتبعاً لذلك فان مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانها القانونى . واذ قضت المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه . باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطها طبقا لاحكام القانون رقم ١١١

السنة ١٩٦٦، الذي قضى بتطبيق أحكام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠
والترخيص المرفق به فإن المؤسسة المذكورة تستمر في التمتع بالإعفاءات
والإزايا التي تضمنها هذا الترخيص الأمر الذي يؤكد أن المشرع أصدر
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . والمعمول به اعتبارا من أول يناير سنة
١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار
مؤسسة مصر للطيران الصادر بها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة
استثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعها
بإلزاميا المقررة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

(ملك رقم ٦٦٤/٢/٣٢ — جلسة ١١/٤/١٩٨١) .

ثانياً - المؤسسة المصرية العامة للتقنيات البحرية

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للتقنيات البحرية - العاملين بهذا المؤسسة - مية خبيرة سابقة - تقصى القواعد المتعلقة بإنشاء المؤسسة والقوانين التي تخضع لها - قانون الوظائف العامة هو القانون العام الواجب التطبيق على العاملين بهذه المؤسسة في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار إنشائها أو اللائحة التي وضعها مجلس إدارتها أو لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ - أساس ذلك من نص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٨٢ من لائحة موظفي ومستشاري وعمال المؤسسة التي وضعها مجلس إدارتها والمادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - عدم ورود هذا الحكم بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوري رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ينظم العاملين بالقطاع العام - سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تحديد حد العمل السابقة في تقدير الدرجة والرتب والتمية الدرجة على العاملين بالمؤسسة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المنشر اليوم .

ملخص النقوى :

أن هذه المؤسسة أنشئت كهيئة عامة بالتقنين رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ثم ألغيت بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ وأعيد إنشاؤها باسم المؤسسة

العامة للنقل البحرى بالقوانين رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦١ الذى نص فى مادته الاولى على اعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى وقد اعيد تنظيمها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى وآلت تبعيتها الى هيئة قناة السويس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٤ لسنة ١٩٦٤ .

وبين من ذلك ان هذه المؤسسة خضعت عند انشائها لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ثم لاحكام قانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ والذى كان ينص فى المادة ٢٢ على ان يسرى فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون. احكام قانون المؤسسات العامة ، وقد نصت المادة ١٢ من القانون الاخير على ان يسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة . وقد وضع مجلس الادارة لائحة لموظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة طبقت اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ اكثرت هذا الحكم حيث نصت فى المادة ٨٢ على ان يسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة الاحكام السارية على الموظفين والمستخدمين والعمال الحكوميين وذلك فيما لم يرد بشأنه نص فى هذه اللائحة . كما رددت الحكم ذاته لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فيما نصت عليه فى المادة الاولى من ان يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة .

ولم يرد هذا الحكم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ على العاملين فى المؤسسات العامة ، والذى عمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ هذا الدكم فى لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها وفى اللائحة التى حلت محلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فقد أصبح قانون الوظائف العامة هو القانون العام الواجب التطبيق على العاملين بهذه المؤسسة في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في قرار انشاء المؤسسة أو اللائحة التي وضعها مجلس إدارتها أو لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ومن حيث أن قرار انشاء المؤسسة أو اللائحتين سلفتي الذكر لم يتضمنا نصا في شأن كيفية حساب مدد الخدمة السابقة بل اقتضت اللائحة التي وضعها مجلس الإدارة على النص في المادة الخاصة على أن يكون من يعين في إحدى الوظائف حائزا للمؤهلات العالية أو لديه الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة ، كما أجازت المادة الثامنة منها لمجلس الإدارة الاعفاء من الحصول على المؤهلات العلمية اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح ، وفيما عدا ذلك فقد وضعت هذه اللائحة نظما للدرجات مما لا تباها لاحكام قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي كان ساريا وقتئذ بل وقسمت الوظائف الى دائمة ومؤقتة وعالية ومتوسطة ومظا عمل القانون الآخر ، ودرجات التعيين في الوظائف العالية أو المتوسطة هي ذاتها درجات التعيين في الوظائف المماثلة لها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والمؤهلات العلمية المطلوبة للتعيين في الوظائف في القانون الآخر هي التي اعتبرت عليها اللائحة للتعيين في وظائفها .

ولم تخرج كذلك لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عن إطار الدرجات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتواءم التعيين فيه وأن إجازات لمجلس الإدارة عند الضرورة التعيين في غير إحدى الدرجات لا يمكن الانادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة والاعفاء من الحصول على المؤهل العلمى اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح للوظيفة ، وفيما عدا ذلك لم تورد هذه اللائحة نصا يبين كيفية حساب مدد الخدمة السابقة لمن يعين في إحدى درجات التعيين في حالة استكمال مجلس الإدارة إحدى الرخصتين سلفتي الذكر . وعلى ذلك تطبق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الحكومية على موظفي هذه المؤسسة .

ومن حيث ان المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، تد احالنا في حساب مجد الخدمة السابقة عند التعيين أو إعادة التعيين الى القواعد التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مجد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتبة واقتدبية الدرجة ، فتكون احكام هذا القرار بالشروط والاضاع الواردة فيه هي الاحكام الواجبة التطبيق في المؤسسة قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه طبقا لاجكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولائحة نظام موظفي ومستخدمى وعمال المؤسسة العامة للنقل البحرى المعمول بها اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، يسرى على موظفى مؤسسة النقل البحرى احكام قانون الوظائف العامة فيها لم يرد فيه نص خاص بقرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة أو احدى اللائحتين سالفتي الذكر كل في النطاق الزمنى لها .

وقد خلا قرار انشاء هذه المؤسسة واللائحتان المذكورتان من نص نظم قواعد ضم مجد الخدمة السابقة فتسرى اجكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، على العاملين بالمؤسسة المذكورة بالشروط والاضاع الواردة فيه وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بمرين لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في المؤسسات العامة .

(غتوى رقم ٢٤٤ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧) .

ثالثا - المؤسسة العامة للنقل البحري

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

المؤسسة العامة للنقل البحري سرد لتشريعات الخطة لها خضوعها أساسا للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ فيها لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ - التزام الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة بالالتزام إلى هذه المؤسسة لتبشر تنفيذ عمليات النقل البحري أقرب إلى تعاقدها مع الخارج - مناط أعمال هذا الالتزام القانوني - هو وجود علاقة مباشرة بين الجهات المذكورة والخارج ويتصل بها أو تنفيذها عمليات نقل بحري - أكثر ذلك أن اشتراط هذه الجهات في عقودها مع الخارج وجوب الاتجاه المؤسسة لتنفيذ عمليات النقل البحري لا يعتبر اشتراطا لمصلحة الغير كما أن نمط هذه الجهات مع شركات أو مصانع محلية على توريد أصناف ومعدات محلية أو مما يدخل في تصنيفها مواد خام تستورد من الخارج لا يخضع لهذا الالتزام ومن ثم لا تستحق المؤسسة عنه أية عهولة أو مصاريف إدارية .

ملخص الفتوى :

أن الهيئة العامة للنقل البحري انشئت بمقتضى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذي وضع نظائرها وحدد في المادة ١٥ منه مبادئها ، ثم صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى في المادة السابعة منه الهيئة المذكورة على أن تتولى المؤسسة العامة للنقل والإواصلات مباشرة الاختصاصات التي كانت للهيئة وفيما لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩

وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري ونص في المادة ١٩ منه على إلغاء أى نص يخالف هذا القانون في القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والإلغاء المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ .

والمستفاد من ذلك أن المؤسسة العامة للنقل البحري تخضع أساسا لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ التي لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ .

وتنص المادة الخامسة من القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على أنه « على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ألا ترتبط أو تتعامل في أية عملية من عمليات النقل البحري الخاصة بها عن غير طريق الهيئة أو بغير إذن منها سواء تعلق الأمر بتصدير أو استيراد أو غيره » .

وقد بينت المادة ١٥ موارد المؤسسة ونصت على أن من هذه الموارد :
١ (٣) تنقاضيها الهيئة من عمولة يدفعها ملك السفن التي تقوم الهيئة بتأجيرها أو تشغيلها . (٤) مصاريف إدارية بواقع ٥ ٪ من أجرة النقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار إليها في المادة الثامنة . نظير قيام الهيئة بالأممال التنفيذية اللازمة للنقل بكامل التخليص والتأجير والشحن وما إلى ذلك » .

وملأ ما تقدم أن ثمة التزامات قانونية على خلق الجهات التي ذكرتها المادة الخامسة المشار إليها بوجوب عليها الالتجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحري لتباشر تنفيذ عمليات النقل البحري المترتبة على جماعتها مع الخارج للتصدير أو استيراد أو سفر أشخاص سواء أكان النقل موضوع عقد مستقل أم كان تابعا لعقد آخر ، وينبغى على ذلك أن الجهة الحكومية اذا اشترطت في عقودها مع الخارج وجوب الالتجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحري فإن ذلك لا يعتبر اشتراطا لمصلحة الغير كما تذهب الى ذلك المؤسسة . وانما هو استجابة لما ألزمت به نص المادة الخامسة فهي لا تستطيع مخالفة كما ان المؤسسة لا تستطيع الامتناع

من تنفيذه وإن كان لها رخصة اختيار هذا التنفيذ لها طبقاً للقانون أن تباشر النقل بواسطة سفنها أو بتفجير سفن الغير كما أن لها أن تباشر النقل من غير طريقها .

والمعول عليه في تطبيق نص المادة الخامسة سابقة الذكر هو أن تكون إحدى الجهات التي ذكرتها في علاقة مباشرة مع الخارج ويتصل بهاء أو تنفيذها بعلاقات نقل بحرى ، وعلى هذا يخرج من نطاق النص الكليل الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة مع شركات أو مصانع محلية على توريد أصناف ومهمات يتم صنعها داخل البلاد إذ ينصب التعامل في هذه الحالة أساساً على مواد تصنع محلياً فلا تعتبر الجهات التي ذكرتها المادة الخامسة طرفاً في علاقة مع الخارج مستلزم لتنفيذها نقلاً بحرياً ، ولا يغير من هذا كون ما تعلقت عليه هذه الجهات بما يدخل في تصنيعه مواد خام تستورد من الخارج لأن هذه المواد عنصر غير مباشر في تمسك الجهة الحكومية مع الشركات أو المصانع المحلية ولا ينصب عليه تعاقدها بصفة مباشرة .

وتطبيقاً لما تقدم ، فإن تعاقدها الهيئة العامة للسكك الحديدية مع شركتي شل وموبيل أويل على توريد الزيوت والشحومات التي تقومان بتصنيعها بنسبة تزيد على ٢٥٪ من تكاليف إنتاجها يعتبر تعاقداً على سلع محلية وليس على سلع تستورد من الخارج ولا يثير مسألة النقل البحري كمالية تابعة أو مستقلة ومن ثم فلا تلزم الهيئة المذكورة بالالتجاء إلى المؤسسة العامة للنقل البحري في شأن هذا التعاقدها بحسب مفهوم المادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا تستحق المؤسسة أية عمولة أو مصاريف إدارية لأن منسلط استحقاق المؤسسة هذه العمولة طبقاً للمادة ١٥ من القانون سابقة الذكر هو قيامها بتأجير أو تشغيل سفن الغير وهذه العمولة تستحق على مالك السفن التي تكل اليهم المؤسسة القيام بإجراء عقد النقل مع الجهات التي لجأت إليها وإن استحقاق المصاريف الإدارية منلطفه قيامها بأعمال التخفيض والتأجير والشحن -- فإذا لم تؤد المؤسسة أية خدمات من هذا النوع أو نكس كما في هذه الحالة فلا تستحق أية عمولة أو مصاريف إدارية .

ولكن هذا لا يمنع الشركتين المذكورتين من أن تلجأ كل منهما إلى المؤسسة لتباشر لها عمليات النقل البحري ، مختارة لا ملزمة بذلك لماذا قبلت المؤسسة أن تقوم بهذه العمليات استجابت المطلب المقرر لما توديه من خدمات .

لهذا انتهى الرأي إلى عدم استحقاق المؤسسة العامة لشئون النقل البحري أية عتولة أو مصاريف إدارية في شأن التماثل المذكور بين الهيئة المالية للسكك الحديدية وشركتي نقل وموويل أويل .

(اعتوى رقم ٩٩٤ في ١٧/٩/١٩٦٤)

رابعة — المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالاقليم

قاعدة رقم (٣٠٦)

مبدأ :

منح العامل المرقى ملاوة من علاوات الفئة المرقى اليها — خضوع
عمال المؤسسة العامة للنقل البري للركاب بالاقليم لاحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة اعتبارا من ١٥/١٠/١٩٦٤ بالتطبيق لاحكام
القرار الجمهوري رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ — منح عليل بالمؤسسة المذكورة
ملاوة بالتطبيق لنص المادة ٢٢ من نظام العاملين المقيمين بالدولة المبان
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — ترقية بعد تطبيق احكام رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المنسل الى على العاملين بالمؤسسة
المذكورة — استحقاقه ملاوة من علاوات الفئة المرقى اليها طبقا لاحكام
اللائحة سابقة الذكر .

نقص القوى :

ان السيد / المتابع بالمؤسسة العامة للنقل البري للركاب
بالاقليم منح ملاوة بالتطبيق لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المقيمين بالدولة . واعتبارا من ٩٥
من اكتوبر سنة ١٩٦٤ خضع عمال المؤسسة لاحكام القرار الجمهوري
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٣١٤٣
لسنة ١٩٦٤ ثم رضى السيد المذكور الى الهيئة الخلية ولم يتجنب
المؤسسة ملاوة الدرجة المرقى اليها .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين المقيمين بالدولة
المصدر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالتقانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة في درجة واحدة من الكادر او (٢٢) ثلاثا وعشرين سنة: درجتين متتاليتين او (٢٧) سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية او (٣٠) ثلاثين سنة في اربع درجات متتالية يمنح اول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من ملاواتها ايهاا اكبر - ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على ان يكون سريته عليهم من تاريخ العمل به الا ان المادة ٢١ من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى ثبت ترقية العامل المذكور في ظل العمل باحكامه تنص على ان « يمنح العامل المرفق الى وظيفة اعلى اول مربوط الفئة المقررة لوظيفته او علاوة واحدة من علاوات الفئة المرفق اليها ايهاا اكبر » وقد ظلت اللائحة من نص مبدل لنص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين .

ومن حيث ان ترقية العامل الذى يعمل في مؤسسة عامة التى تتم في ظل العمل بلائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العمالية المشار اليها توضع في اجراءاتها وتحديد الاثر المالية المترتبة عليها لا يحكم هذه اللائحة دون غيرها اذ في التشريع المعمول به وقت انشاء الحق في هذه الترقية ولا وجه لتطبيق احكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد خضوع العاملين في هذه المؤسسة لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . سلف الذكر .

ومن حيث أن السيد / قد رقى إلى الفئة الخامسة اعتباراً من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بعد تطبيق أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بهما قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٩ لسنة ١٩٦٢ على المؤسسة المذكورة فانه يستحق علاوات الفئة الخامسة المرقى إليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / علاوة من علاوات الفئة المرقى إليها طبقاً للائحة العاملين بشركات القطاع العام وقت صدور قرار الترقية .

(ملف رقم ٢٣٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٨/١١/٦) .

خاتمة - مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة

قائمة رقم (٢٠٧)

المقدمة :

استقلال مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة عن مؤسسة النقل الداخلي - توجيه المطالبة الى احادهاا الوفاء بما قد يكون مستحقا على المؤسسة الاخرى - غير جائز - اساس ذلك - مثال : لا يجوز لحافطة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة بأداء مبالغ مستحقة على شركات الأوتوبيس التي اسقط عنها الالتزام وأنت مراقب النقل التي كانت ملتزمة بها الى مؤسسة النقل الداخلي .

بمخلص الفتوى :

لا ريب في أن مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة مستقلة من مؤسسة النقل الداخلي فكلاهما من أشخاص القانون العام وتبتعدان بالشخصية المعنوية ، وتكون كل منهما بذلك مستقلة عن الاخرى تمام الاستقلال ويبنى على ذلك أنه من غير الجائز توجيه المطالبة الى إحدى هاتين المؤسستين الوفاء بما قد يكون مستحقا على المؤسسة الاخرى ومن ثم فلا يجوز للادارة العمدة للإيرادات بمحافظة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العام لجنينة القاهرة بأداء المبالغ المستحقة على شركات الأوتوبيس التي اسقط عنها الالتزام وأنت مراقب النقل التي كانت ملتزمة بها الى مؤسسة النقل الداخلي وذلك دون ما حجة الى بحث مدى أحقية الادارة المذكورة في المطالبة بهذه المبالغ .

٦ فتوى رقم ٢٨٥ في ١٩٦٤/٥/٦ .

قائمة رقم (٢٠٨)

١- مقدمة :

مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة - موظفوها - معاشاتهم -
مدم خضوعها لاحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٦٢ - لا يغير من هذا الحكم صدور القرار الجمهورى رقم ٨٩١
لسنة ١٩٦٤ باعتبار هذه المؤسسة هيئة عامة تسمى « هيئة النقل
العام بالقاهرة » .

٢- ملخص الفتوى :

من حيث أنه صدر بعد ذلك ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بصلى
قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستغيبها ومعالها المدنيين
نص فى المادة الثانية منه على أنه « يقصد بالتأمين فى تطبيق احكام
هذا القانون الموظفون والمستغيبون والعمال المنصوص عليهم فى المادة ١
من القانون المرافق » . ونصت المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات
لموظفى الدولة ومستغيبها ومعالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠
لسنة ١٩٦٢ المشار اليه - على أنه « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات
للشركات الآتية :

(١) موظفى ومستغيبى وعمال الدولة المدنيين المربوطة برصيدهم
و اجورهم او مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها
او فى ميزانيات الهيئات التى انتقلت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى
الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك
حين عدا المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى
غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليهينما

(٢) موظفى ومستغيبى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى
تطبق نظام موظفى الدولة .

(ج) موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بانتدابهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومن حيث انه باستقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ولائحة نظام موظفى هذه المؤسسة الصادرة بقرار مجلس ادارة المؤسسة فى ٢ من مايو سنة ١٩٦٤ ، يبين ان هذه المؤسسة مؤسسة عامة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، ومن ثم فان موظفى هذه المؤسسة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطة بربطهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها ، كما وان المؤسسة المذكورة لا تدخل ضمن الهيئات التى انتقلت بقانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك فان موظفى المؤسسة المشار اليها يخرجون من عداد موظفى الفئة الاولى من تلك المتضمنين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ ، كذلك فان هذه المؤسسة لا تطبق نظام موظفى الدولة ، بل تقتصر بلاتعة تتناول بالتظيم فتكون موظفيها ، وذلك استنادا الى ما نصت به المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء المؤسسة المذكورة - من تخويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة بما فيها النظم الخاصة بالموظفين والعمال ، كون التنظيم بالقواعد الحكومية . وعلى ذلك فان هذه المؤسسة لا تغتفر من المؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة . وبالنسبة الى موظفيها يخرجون من عداد موظفى الفئة الثانية من ثلثه المتضمنين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ ، كما وانهم يخرجون من عداد موظفى الفئة الثالثة من الهيئات المشار اليها ، وذلك لعدم صدور قرار من وزير الخزانة بانتدابهم بأحكام هذا القانون الاخير .

وبخاصة من ذلك ان موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا ينتسبون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم دخولهم فى احدى فئات الموظفين المتضمنين بأحكام هذا القانون ، والمنصوص عليهم فى المادة الاولى منه المشار اليها .

ومن حيث أنه لا يغير مما سبق صدور القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبار مؤسسة النقل العام لدائرة القاهرة هيئة عامة ، تنسب هيئة النقل العام بالقاهرة ، ذلك أن هذه الهيئة تتمتع بشخصية اعتبارية ، ولها ميزانية مستقلة من ميزانية الدولة — طبقا لنص المادتين الأولى والرابعة من القرار الجمهورى المذكور — ومن ثم فإن موظفى هذه الهيئة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها ، كما وأن الهيئة المذكورة لا تدخل ضمن الهيئات التى انتضمت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كذلك فإن الهيئة سائلة الذكور لا تطبق نظام موظفى الدولة ، إذ أنها مازالت تختص بلاتحة خاصة تتناول بالتنظيم شؤون موظفيها ، وأخيرا فإنه لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتدفاع موظفى تلك الهيئة بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك فإن موظفى هيئة النقل العام بالقاهرة مازالوا غير ملتزمين بأحكام هذا القانون الأخير ، لعدم دخولهم فى إحدى فئات المتضمنين المنصوص عليهم فى المادة الأولى منه .

(فتوى رقم ٨٩٦ — فى ٢٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لدائرة القاهرة — موظفو الوزارات والمصالح الحكومية الذين عينوا بها ، والذين كانوا معالين بأحكام قانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (بما فيهم من كان معاللا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — استمرار معيشتهم بأحكام القوانين التى كانوا معالين بها حتى تاريخ الميل بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — خصوصهم بالنظام المعمول به فى المؤسسة (هيئة النقل العام بالقاهرة حاليا) من هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

لبيان أثر صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات سلف الذكر ، على كيفية معاملة موظفى وزارات الحكومة ومسالحيها الذين عينوا فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، والذين كانوا معالين - قبل تعيينهم فيها بقوانين معاشات موظفى الدولة السابقة على صدور القانون المذكور - يتعين التفرقة بين طائفتين من هؤلاء الموظفين ، الطائفة الاولى هى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - بما فيهم من كان معاللا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، والطائفة الثانية هى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للمعلماء المدرسين والمعلماء الموظفين بالازهر .

ومن حيث انه فيما يختص بالطائفة الاولى ، وهى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - بما فيهم من كان معاللا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، فانه طبقا لنص المادة الثالثة من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يسرى هذا القانون على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك على موظفى الطوائف والهيئات التى تقرر ضمها الى المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية ، ولو كان تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما يسرى هذا القانون على الموظفين الذين يعينون بعد العمل به فى الوظائف الدائمة او المؤقتة او على درجات شخصية او على اعتبارات مقسمة الى درجات فى الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة بها وميزانيات الجبالج الأزهري والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المحليات وإدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية . وعلى ذلك فقد حل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ محل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح جميع المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ينتفعون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك بصرف النظر عن الجهات الادارية التى يتبعونها وقت العمل بهذا القانون الاخير . ثم جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

سابق الذكر ، ونص في المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات المرافق له على ثلاث المتضمنين بأحكامه ، وتضمن في الفقرة (١) من هذه المادة فئة موظفي ومستخدمى ومعال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التى انتضت بقانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، كما نص في المادة ٧٧ على أن تقتصر حقوق والتراكم كل من صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين المنشأ بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة ومعالها الدائمين المنشأ بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون .

ومن ثم فقد حل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ محل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - (والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، فيما يتعلق بموظفى ومستخدمى ومعال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها ، هؤلاء جميعا ينضمون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما فيما يتعلق بموظفى الهيئات العامة الأخرى ذات الميزانيات المستقلة ، فإن هذا القانون يحل محل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الموظفين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في ميزانيات الهيئات التى انتضت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بما في ذلك الهيئات التى انتضت بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، لما صاد ذلك من الهيئات فلا ينتفع موظفوها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ - طبقا للفقرة (١٠) المشار اليها - أن تكون هذه الهيئات قد انتضت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فإذا كانت تلك الهيئات لا تنتفع بأحكام هذا القانون ، فإن موظفيها لا ينضمون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، حتى ولو أن هؤلاء الموظفين انبسم كانوا ينضمون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ مباشرة ، أو لانهم كانوا ينضمون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بأن كانوا في الحكومة أو في هيئة تنتفع بأحكام هذين القانونين

الآخرين عنهم انقلوا — قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ من الذى
أحوى الهيئات التى تنفذ بأحكامها . هذا ما لم تكن تلك الهيئات تطبق
نظام موظفى الدولة ، أو صدور قرار من وزير الخزانة بانتفاع موظفيها
بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٦٣ . كما طبقا لنص الفترتين (ب) ، (ج) من المادة الاولى من هذا
القانون .

ثم ومن حيث انه سبق القول بأن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة
ليست من الهيئات التى انتفعت بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر
بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فإن موظفى الحكومة ومصلحيها
الذين عينوا بهذه المؤسسة . الذين كانوا معالين قبل تعيينهم فيها بقانون
المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — بما فيهم من كان معاليا بقانون رقم
٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ — كذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — شأنهم
فى ذلك شأن موظفى هيئة المؤسسة — لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين
والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، إذ العبارة فى الانتفاع
بأحكام هذا القانون ليست بأشخاص الموظفين المذكورين ، وإنما بـ
أعضاء المؤسسة من الهيئات التى انتفعت بأحكام القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٦٠ . خاصة وإن هذه المؤسسة ليست من المؤسسات أو الهيئات
العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة . كما وأنه لم يصدر قرار من وزير
الخزانة بانتفاع موظفيها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وعلى ذلك فإن هؤلاء الموظفين يطلبون
معالين — بعد تعيينهم فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة (هيئة
النقل العام بالقاهرة) — بأحكام قوانين المعاشات التى كانوا
معالين بها وذلك إلى تاريخ العمل بأحكام قانون المعاشات
الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . أما اعتبارا من تاريخ العمل
بأحكام هذا القانون الأخير ، فإنه طبقا لنص المادة الاولى من هذا القانون
لا ينتفع هؤلاء بأحكامها ، وإنما يخضعون للنظام المعمول به فى المؤسسة
(الهيئة) ، فى هذا الخصوص .

(انتهى رقم ٨٩٦ فى ٢٤/١٠/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة - موظفو وزارات الحكومة ومصلحتها المتقانون اليها ، والذين كانوا معالين بأحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، أو المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ أو لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر ، ثم عينوا بالمؤسسة (هيئة النقل العام بالقاهرة حالياً) - استمرارهم معالين بمقتضى أحكام قوانين المعاشات التي كانوا معالين بها قبل تعيينهم بالهيئة - مراعاة سريان أحكام المواد القصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بصنادق قانون التلبن والمعاشات في شأنهم .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطائفة الثانية ، وهى طائفة الموظفين الذين كانوا معالين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر فان هؤلاء الموظفين يظلون معالين بقوانين المعاشات المشار اليها ، والتي كانوا معالين بها قبل تعيينهم في مؤسسة النقل العام لخدمة القاهرة (الهيئة) بصرف النظر عن صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ "سالف الذكر" ، ذلك ان المادة الثالثة من هذا القانون تنص على "أنه تسرى أحكام المواد من القانون المرافق على جميع الموجودين في الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعالين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين في الأزهر .. " اذ مقتضى هذا النص هو بقاء أحكام القوانين المشار اليها قائمة معبولا بها في ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، دون أن يحل هذا

القانون الاخر مطبعا — فيها هذا احكام المواد المشار اليها في المادة الثالثة من هذا القانون سائلة الذكر . يؤكد ذلك ان المشرع قد اخرج من الفئة الاولى من فئات الموظفين والمستخدمين والعمال المنتمين باحكام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الموظفين والمستخدمين والعمال المعاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات اخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، وهذا القوانين الاخرى هي القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التعاقد للعلماء المحررين الموظفين بالازهر ومتتضى ذلك ان من كان معللا بهذه القوانين الاخرى يظل معللا بها في ظل تطبيق احكام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مع مراعاة سريان احكام المواد المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاصدار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها ، في شأن المعاملين باحكام قوانين المعاشات سائلة الذكر .

(ملك رقم ٢٤٣/٤/٨٦ — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

قائمة رقم (٢١١)

المبحث :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بشأنها — تحديد اختصاص المؤسسة بالنقل داخل حدود مدينة القاهرة لاتتمداها — اختصاص المؤسسة العامة لنقل النقل البرى المشاة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ بالنقل خارج نطاق المدن على شبكة الطرق العامة التى تصلها ببعض — اساس ذلك — مثال : عدم اختصاص مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتسيير خطين بين ميدان التحرير والقناطر الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة ، ينص في مادته الاولى على أن « تنشأ مؤسسة علمية بالاقليم المصرى تسمى مؤسسة النقل العلم لمدينة القاهرة » . ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة ، ويكون مقرها مدينة القاهرة » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أنه « فيها عدا ما يدخل فى اختصاص هيئة علمية أخرى أو ما يكون مدارا بطريق الالتزام ، تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العلم للركاب فى مدينة القاهرة ، ويكون لها فى سبيل تحقيق اغراضها اقامة واستغلال المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتبعية لمرافق النقل العلم للركاب بمدينة القاهرة » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بإنشاء مؤسسة علمية لشئون النقل البرى بالاقليم المصرى ، على أن « تنشأ مؤسسة علمية مقرها مدينة القاهرة ، وتلحق بوزارة المواصلات فى الاقليم المصرى ، تسمى « الهيئة العامة لشئون النقل البرى » ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز إنشاء فروع لها فى الاقليم بقرار من وزير المواصلات » .

وحددت المادة الثانية من هذا القانون الاخير اختصاص هذه المؤسسة بمنصت على أنه « فيها عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن او التى تتولاها هيئات علمية أخرى ، تختص الهيئة بما يأتى :

(١) ادارة واستغلال مرافق نقل الركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط أو مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

(٢) وضع تخطيط شامل لمرافق النقل على الطرق العامة .

(٣) الموافقة على منح التزام نقل الركاب والبضائع فى خطوط او مجموعات الخطوط وذلك طبقا للقوانين السرية

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكر ، أنها قد حددت دائرة الاختصاص المكاني لكل من مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، والهيئة العامة لشئون النقل البرى . فدائرة اختصاص أولاهما تقع داخل حدود مدينة القاهرة لا تتعداها ، ودائرة اختصاص أخراها تقع خارج نطاق المدن جميعها ، وتشمل شبكة الطرق المسجلة التى تصل المدن ببعضها البعض .

ولما كان خطأ الاتوبيس اللذين صدر قرار مجلس إدارة مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بتسييرها يبدآن من ميدان التحرير بمدينة القاهرة وينتهيان فى النقاط الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية ، وهما بهذه المثابة يخرجان عن النطاق المكاني لمدينة القاهرة ، ومن ثم فإن تسييرهما يخرج عن اختصاص المؤسسة المذكورة ، التى تحدد اختصاصها فى حدود نطاق إقليم معين ، هو مدينة القاهرة .

ولما كانت الهيئة المسجلة لشئون النقل البرى هى الجهة صاحبة الاختصاص العام بإدارة مرفق نقل الركاب والبضائع ، على الطرق والخطوط التى لا تدخل فى نطاق المدن أو تتولاها هيئة عامة أخرى ، وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون انشاء الهيئة المذكورة ، ومن ثم فإنه على مقتضى ما تقدم يدخل تسيير هذين الخطين فى اختصاص هذه الهيئة .

سكسما — إدارة النقل العام لقطعة الإسكندرية

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

المؤسسة العامة في حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ — هي المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي لو تمها من المؤسسات التي يصدر بتحديدنا قرار من رئيس الجمهورية — ليست من هذا القبيل إدارة النقل العام لقطعة الإسكندرية — عدم سريان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين بها .

ملفص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون المؤسسات العامة اذ نص في المادة ٢٤ منه على أن « تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون . على أن تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة الى حين صدور اللوائح الجديدة » . ونصت المادة ٢٥ منه على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة » فالأمر فيها يتعلق بالمؤسسات العامة (عدا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، وقد نظمها القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠) متوقف على صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة في حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ وبذلك تستمر لها صلتها أم لا . وطالما أن مثل هذا القرار لم يصدر فلا يكون الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بقرارين أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة ، قد قضى في مادته الأولى بأن : « تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات

العلامة الصادرة بهذا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على
العاملين في المؤسسات العلبة : : . وكان هذا القرار قد صدر في ذات
تاريخ صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ —
حيث أنه يتعين لتطبيق أحكام القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وسريان أحكام
لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلبة على العاملين
بالمؤسسات العلبة ، أن تستقر المؤسسة صفحتها كمؤسسة علبة حسبها
تقضى به أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادامت ليست من المؤسسات
العلبة ذات الطابع الاقتصادي . ولما كانت إدارة النجبل العام لمنطقة
الاسكندرية ، ليست من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي ، فإنه لا تستقر
لها صفة المؤسسة العلبة في أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ أو صفة
الهيئة العلبة في أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات
العلبة ، مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفحتها
ومن ثم فلا تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣
على مستخدمي ومجال إدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية ، طالما
أن قرارا لم يصدر من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة علبة في حكم
القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣

(ملحق رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ في جريدة ١٩٦٥/٥/١٢)

الفصل الخامس

مؤسسات مختلفة

أولاً — المؤسسة المصرية العامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة —
تسرى على العاملين بها أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصانعة
بها القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار
الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ — لا تسرى
بشأنهم اعتباراً من هذا التاريخ أحكام لائحة نظام موظفي وعمال
المؤسسات العامة الصانعة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
ولا ما يكملها من أحكام وردت بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهوري رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة عامة
للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة ، قد نص في المادة الأولى منه على أن
« تنشأ مؤسسة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، تسمى الهيئة العامة
للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة ، وتعتبر من المؤسسات العامة ذات
الطابع الاقتصادي » ، وتطعن بزيانة الجمهورية « . ولما كانت المادة ٣٤
من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص

على أن « تعتبر المؤسسات العلية ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون ، مؤسسات عليا في تطبيق أحكام هذا القانون ... » . فان المؤسسة المصرية العلية للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة — بوصفها مؤسسة عليا ذات طابع اقتصادي وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — تعتبر مؤسسة عليا في تطبيق أحكام هذا القانون ، وتسرى في شأن العاملين بها أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى في شأنهم — اعتبارا من هذا التاريخ — أحكام لائحة نظام موظلي وممالي المؤسسات العلية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الأحكام المطبقة في شأن العاملين بالدولة ، سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يغير من هذا كون المؤسسة المذكورة قد استمرت — بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — سالف الذكر — في تطبيق نظام مماثل لنظام المرتبات الوارد في الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على أساس التقسيم الوارد في ميزانيتها اللاحقة لتلك التاريخ ، اذ ليس معنى هذا أن تستمر في تطبيق الأحكام والقواعد المقررة في ذلك القانون ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، دون أحكام القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، فيما يتعلق بشريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بها ، على خلاف صريح ما يقضى به هذا القرار . ولا حجة في الاستناد الى ما ورد في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — من أن الأحكام الحالية الخاصة بالتعيينات والترقيات والأحكام المالية الأخرى ستظل نافذة ومعمولا بها حتى يتم تعامل الوظائف — ازاء مراجعة نموجين هذا القرار في الفناء القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أنه المنكر ، ووجوب العمل بأحكامه هو اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، التي تم في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، تسرى

على العاملين بالمؤسسة المصرية العلة للأبناء والنشر والتوزيع والطباعة
أحكام لائحة نظام العاملين بالفكركات الصادرة بقرار الجمهورى رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى في شأنهم — اعتبارا من ذلك التاريخ —
أحكام لائحة نظام موظفى ومعمال المؤسسات العلة الصادرة بقرار
الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الأحكام المطبقة
في شأن العاملين بالدولة ، سواء في ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

(ملف رقم ١٦/٦/٨٦ — جلسة ١٠/١٠/١٩٦٥)

ثانيا - المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي

للمسودة رقم (٢١٤)

المادة :

تحدد الوظائف التي يشغلها عمال المعينون بكفالات شاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم لماذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعاون الانتاجي حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ملخص الحكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٦٦ قد اعتبر المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٩ لسنة ١٩٦٩ بنقل بقية وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات التعاونية الى المحافظات واستنادا الى النافس المزمع رقم ٨ من النافس العام الموافقة لقرار ربط موازنات مجالس المحافظات للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ صدر الكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بقواعد تقسيم اعتبارات المكلفات والاجور الشاملة ونقل العاملين المعينين عليها الى الفئات الجديدة بوحدة الحكم المحلى وقد قضت تلك القواعد بان تحدد الوظائف التي يشغلها عمال المعينون بكفالات شاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم لماذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعاون الانتاجي حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر ثم يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم طبقا لقواعد تقسيم المكلفات الشاملة اذا توافر فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف بنفس مرتبتهم الحالية

عازدا كانت تزيد على أول ربط الفئة المالية التالية لوظائفهم يحتفظ بهم بهذه الزيادة بصيغة شجعية. على أن تستهلك الزيادة بها، يحصل عليه المائل في المستقبل من البدلات والملاوات الدورية أو علاوة الترقية. ونحدد اقدمية المائلين الذين لم تكن توافر في شأنهم في ١/٧/١٩٦٤ شروط شغل الوظائف التي تمت التسوية عليها من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة متى كانوا شاغلين لها في هذا التاريخ .

ومن حيث أنه - ترتيبا على كل ما تقدم - لما كان الطامن قد مبين بحفاظته المنيب بوظيفة اخصائي من الفئة السادسة التخصصية باعتبارها الوظيفة المناظرة لوظيفة مدير الجمعية وأرجحت اقدميته فيها الى ١٥/١٠/١٩٦٨ تاريخ توافر شروط شغلها في حقه باعتبار أن تاريخ تعيينه بالجمعية يبدأ من ١٥/١٠/١٩٦٦ فمن لم تكن الجهة الادارية قد طبقت القوافد الواردة بالكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ في جيبه طبيا صحيحا ويكون القرار المطعون فيه قد صدر سلبيا ومطابقا للقانون وغير مشوب بأي عيب من العيوب المبرر لطلب الالغاء لذلك يكون طلب الالغاء هذا القرار في غير محله بمعنى رفضه .

(طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

ثالثاً - المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية

قائمة رقم (٢١٥)

المبدأ :

مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى - سرعان أحكام النظام والقوانين السارية بالنسبة لموظفى الحكومة وعملها على موظفى وعمل هذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ، وذلك بصفة مستمرة دائمة ما لم يصدر تشريع خاص بالإعفاء من تطبيقه هذه القواعد أو من بعضها - تطبيق نظام معين على فئة معينة يوجب تطبيقه ككل - مثال بالنسبة لتطبيق قواعد اعادة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة وعملها على موظفى وعمل المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية : انطبق قواعد خصم نرق الكادريين من اعادة الغلاء مع استمرار الخصم بالنسبة لمن يرقى الى درجة اعلى لم يلحق ربطها بالرقى أى تحسين ، وكذلك انطبق قاعدة التخفيض النسبى المقرر بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٢/٦/٢٠ - اساس ذلك مستند من أحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظم موظفى وعمل المؤسسات العامة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

مقتضى الفتوى :

مضى كانت المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فيتمتعين أن تسرى فى شأن موظفيها وعملها أحكام النظم والقوانين السارية على موظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها ، ومن هذه النظم قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة

الى موظفى الدولة ومستغيبها وعملها - يطبق فى شأن موظفى وعمل
المؤسسة المذكورة قواعد خصم فرق الكثرين من اعانة غلاء المعيشة
ويستمر الخصم بالنسبة الى من يرقى من هؤلاء الموظفين الى درجة اعلى
ثم يلحق ربطها المالى الى تصنيف (الدرجة الخامسة مثلا) ويطبق فى
شأنهم - ومن باب اولى - قاعدة التخفيض النسبى المقررة بموجب قرار
مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، فتخفيض اعانة غلاء
المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه بمقدار ١٠ ٪ بالنسبة الى
من يتناولون ماهية او اجر او معاشا لا يزيد على عشرة جنيهات ، ويقتدر
١٢ر٥ ٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية او اجرا او معاشا اكثر من عشرة
جنيهات الى عشرين جنيها شهريا . واساس ذلك كله ما نصت عليه المادة
١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بالمصادق على
نظام موظفى وعمل المؤسسات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨
لسنة ١٩٦٢ من انه :

« يسرى على موظفى وعمل المؤسسات العامة اعانة غلاء المعيشة
بالنسبة الى موظفى الدولة ومستغيبها وعملها . »

هذا ولم تر الجمعية العمومية مخلا للقول بان هذا التخفيض النفسى
الذى تقرر اجراؤه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو
سنة ١٩٥٣ من مبلغ الامانة - لا يشكل قاعدة من قواعد غلاء المعيشة -
ذلك ان هذا التخفيض النسبى يتمخض قاعدة عامة تسرى على كافة
الموظفين والمستغيبين والعمال ، وهو نظام دائم مستمر ، ليس دون اثنى
شك النسب الاصلية المقررة لاعانة غلاء المعيشة فهو فى حقيقته انقلص
لنسبة اعانة غلاء المعيشة المقررة اصلا بمقدار ١٠ ٪ او ١٢ر٥ ٪ حسب
الاحوال ، وعلى التصيل الموضح بقرار مجلس الوزراء المشار اليه .
وهو فى ضوء الرأى الذى انتهت اليه نقوى الجمعية العمومية بجلستها
المتعنتين فى ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ ، ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٣ فى
شأن تطبيق قواعد خصم فرق الكثرين من اعانة غلاء المعيشة على موظفى
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى - يكون شأنه شأن قواعد
خصم فرق الكثرين ، نظما دائما مستمرا لا يلف عند سنة مالية معينة
او لمواجهة ظرف خاص وانما يستمر التخفيض النسبى استمرارا خصم

الزيادات المرتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من امثلة غلاء المعيشة .

واشارت الجمعية العمومية الى ان كل نظام حكومي متعلق باعانة غلاء المعيشة يسرى في شأن موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وهو يسرى بصفة دائمة مستمرة ، ما لم يصدر تشريع خاص باعفاء موظفي وعمال هذه المؤسسات العامة من هذه القواعد او من بعضها . وبطبيعة الحال — حين يطبق نظام معين على فئة معينة ، يتعين ان يطبق ككل ، فلا يتصور القول بان التخفيض النسبي الذي تقرر اجراؤه من امثلة غلاء المعيشة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ليس جزءا من النظام الحكومي الخاص بقواعد امثلة غلاء المعيشة ، ولا تسوغ التفرقة بين موظفي وعمال الحكومة وموظفي وعمال المؤسسات العامة ما لم يكن ثمة نص خاص يقضي بذلك .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للتسوية والتشريع الى ان قاعدة التخفيض من امثلة غلاء المعيشة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ تسري في شأن موظفي وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .

(ملوى رقم ٤٢٠ في ١٨/٥/١٩٦٤)

رابعاً - المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢١٦)

الهدف :

المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة - تكييفها القانوني - هي
مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة مؤسسة عامة تطبيقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، ذلك أنه بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة وإشار في ديباجته الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ثم نص في مادته الاولى على أن « تنشأ مؤسسة باسم المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة يكون مركزها بمخينة القاهرة ويجوز أن يكون لها فروع بالجهات التي توجد بهه قوات مسلحة مصرية » ، ثم قسم القرار بثلثى مواده الى أربعة أبواب ، نظم الاول منها انقسام المؤسسة واغراضها وعملها وغرومها ، وبين في الباب الثاني النظام القانوني للمؤسسة وتناول الباب الثالث النظام المالي لها ، أما الباب الرابع فقد تضمن بيان طريقة إلغاء المؤسسة وتصفيته أعمالها .

وبمقارنة المواد الواردة في الأبواب الأربعة المشار إليها بمواد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، يبين أن الأحكام في كلا التشريعين قد جاءت على نمط واحد وعالجت ذات المسائل والموضوعات ، ومن ثم تتفق مقومات المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة وعناصرها والتنظيم الذي أورده القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

وقد جاء في المذكرة الايضاحية لقرار انشاء المؤسسة تليدا لهذا النظر :

« .. لذلك رأتى الفاء النظام المشار اليه واحلال نظام آخر يمكن من الاشراف على المؤسسة اشرافا مباشرا باداراتها ادارة حائزة كهيئة بقيامها بالمهمة التى انشئت من اجلها على الوجه الاكمل وفى ذات الوقت يتفق مع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ... » .

(ملوى رقم ٨٤١ - فى ١٢/١٢/١٩٥٩)

خامساً - مؤسسة ضاحية المعادى

قائمة رقم (٢١٧)

المقدمة :

مؤسسة ضاحية المعادى - اعتبارها مؤسسة عامة في ذات طابع اقتصادى - عدم سريان النظام الخاص بموتلى وعمال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عليها .

ملخص الفتوى :

أن مؤسسة ضاحية المعادى هى الجهة التى تولت النشاط الذى كانت تقوم عليه شركة اراضى الدلتا المصرية والانتسبت لبيعت (المعادى) وهى شركة مساهمة تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأسيس بعض الشركات والمنشآت .

وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على ان « تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون » وترتبا على ذلك ظلت الشركة المشار اليها بعد تأسيسها محتفظة بشكلها القانونى كشركة مساهمة .

كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بتشكيل المجلس الاعلى للمؤسسات العامة حين مير من هذه الشركة بمؤسسة ضاحية المعادى انما قصد اضعاف وصف المؤسسة العامة على الشركة ، يؤيد ذلك ما يلى :

اولا : ان نص قرار الجمهورى المذكور فى اضعاف وصف المؤسسة العامة علم الشركة ظاهرا فى انه مير عنها بلفظ « مؤسسة » الى جانب شركات مير عنها بلفظ « شركة » .

ثانيا : اعقب صدور هذا القرار قرار آخر من رئيس الجمهورية مير القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية « مؤسسة ضاحية المعادى »

واستعمال هذا القرار الأخير تعبير « مؤسسة » يكشف عن الإرادة ابتداء
لاضفاء وصف المؤسسة على الشركة ويؤيد القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩
لسنة ١٩٦١ في ذلك .

ثالثا : بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهوري
رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، بتشكيل مجلس ادارة « مؤسسة ضاحية
المعادي » وأشار في ديباجته الى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ مما يؤكد ان القرار المذكور كان بصدد تشكيل مجلس
ادارة مؤسسة عامة .

وتأكيد وصف المؤسسة العامة المؤسسة ضاحية المعادي وأن كان
بقرارات جمهورية متعاقبة ، فان رئيس الجمهورية يملك قانونا بقرار منه
ان ينشئ مؤسسة عامة طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة المشار
اليه ، ومن ثم لا تكون القرارات الجمهورية المذكورة في اضفاء صفة
المؤسسة العامة على مؤسسة ضاحية المعادي - قد خالفت حكم المادة
الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليها ، لانه ليس من شأن
هذا الحكم ان يعطل استعمال رئيس الجمهورية لاختصاصاته كما تحددها
القوانين ومنها قانون المؤسسات العامة المشار اليها .

وترتبا على ما تقدم تكون مؤسسة ضاحية المعادي مؤسسة عامة
لا انه طالما لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها من المؤسسات العامة ذات
الطابع الاقتصادي أو باخضاعها لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة
١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمل المؤسسات العامة فلها لا تخضع
لهذا القرار الأخير مملا باحكام مادته الاولى التي تنص على سريته على
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي والمؤسسات التي يصدر قرار
من رئيس الجمهورية بسريته عليها .

وازاء عدم سريان احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١
المشار اليه على مؤسسة ضاحية المعادي ، فان القرار الجمهوري رقم
١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، بتعديل بعض احكام القرار الاول لا يسري بسببه
على هذه المؤسسة .

(مقوى رقم ٧٩٩ - في ٢٩/١١/١٩٦٢) .

ساحسا — مرفق مياه القاهرة

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

مرفق مياه القاهرة مؤسسة عامة — وجوب افعال
القواعد الواردة في لائحة الاستخدام الخاصة بموظفى وعمال المرفق —
عدم التقيد بالقواعد الخاصة بموظفى الدولة .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لسنة
١٩٥٧ أن مرفق مياه مدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبوع بالشمسية
الامتيرية ، ويشرف على شئون ادارتها مجلس ادارة حددت طريقته
تشكيله في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة ويختص ، فيما يخص به ،
بوضع نظام للموظفين والعمال دون التقيد بالقواعد الخاصة بموظفى
الدولة ، وقد وضع المجلس هذا النظام في لائحة استخدام خاصة بموظفى
وعمال المرفق ، كما وضع قواعد منظمة لمنحهم اقامة عمالة المعيشة وذلك في
حدود سلطته المخولة له بمقتضى البند التاسع من المادة الثالثة من قرار
رئيس الجمهورية بإنشاء ادارة المرفق ، ومن ثم يضمن افعال هذه القواعد
في شأن موظفى ومستخدعى وعمال المرفق .

(انتهى رقم ٥٢ — في ١٩٥٩/١/٢٥)

الفصل الرابع

الشركات التابعة للمؤسسات العامة

الفرع الأول

الجمعية العمومية للمساهمين

قامتدرةقم (٣١٩)

٣١٩ : ٣١٩

نظام الجمعية العمومية للمساهمين المقرر بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — سقوطه بحكم القانون ، وأيلوله اختصاصات هذه الجمعية لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص — أساس ذلك في ضوء أحكام القوانين الرقبة ١٣٩ لسنة ١٩٦١ و ٢٦ لسنة ١٩٦٢ و ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — أثر هذا : لا محل لاتباع إجراءات الدعوة لاتعقد الجمعية العمومية أو الأحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها ، وبين يحضر جلساتها ، عند ممارسة السلطة الجديدة اختصاصات الجمعية العمومية — لا يحق لتدوين من مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير .

مفخص الفتوى :

تنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على أن يكون لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة ، ومن قبل هذا النص كان يقرر حكمه — أو ما يقرب

منه - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ ،
وذلك اثر اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت .

ومن حيث انه وقد أصبح الحكم المذكور مقرا نهائيا بالقانون.
رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان نظام الجمعية العمومية للمساهمين الذي كان
مقرا بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد سقط بحكم القانون ،
وأصبحت اختصاصات هذه الجمعية لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة
الوزير المختص ، والقانون لم ينص على تشكيل جديد للجمعية العمومية
للمساهمين . يمارس نفس اختصاصاتها ، وانما عين سلطة ناط بها تلك
الاختصاصات .

وبما ان ذلك لا يكون ثمة مخاطر لاتباع اجراءات دعوة انعقاد الجمعية
العمومية او الاحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها بين يجوز له او يجب
عليه حضور جلساتها ، عندما تمارس السلطة الجديدة - التي حددتها
الاقترح - اختصاصات الجمعية العمومية ، وذلك كنتيجة لازمة لسقوط
نظام الجمعية العمومية للمساهمين وانتقال اختصاصاتها لسلطة ادارية
جديدة .

ومع القول بعدم جواز الترام اى حكم من الاحكام الخاصة باجراءات
انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين وشروط صحة الانعقاد ومن يحضر
جلساتها ، في اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة العامة التي تقيمها
الشركة برئاسة الوزير المختص عند مباشرتها سلطات الجمعية العمومية ،
فانه لا يحق لمدنوب عن مصلحة الشركات حضور تلك الاجتماعات طبقا
لل المادة ١٠٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا انتهى برأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمدنوب عن مصلحة
الشركات حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير
عند ممارستها اختصاصات الجمعية العمومية لمساهمين الشركة .

(ملف ٦٨/١/٤٧ - جلسة ١١/١١/١٩٦٤)

الفرع الثاني

المفوض بإدارة الشركة

قاعدة رقم (٣٢٠) .

المادة ٥٧

المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — المفوض الذي يعين طبقا لها يعد منتقبا لهذه الوظيفة لا معينا فيها — أسس ذلك أن تعيين عضو مجلس الإدارة أو رئيسه لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٥٢ من هذا القانون — اثر ذلك استغاثته من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت — احتجته في زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الاساسي مقابل ندبه اذا كانت الوظيفة التي انتدب اليها تعطو بدرجة واحدة على الأقل درجة وظيفته الاصلية .

مجلس القوى :

تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قوانين المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص ترقية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصلحة العمل في الشركة وتعيين مفوض أو أكثر لباثرة سلطات مجلس الإدارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة الترقية » .

والمفوض الذي يعين لباثرة سلطات مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام أو رئيس مجلس الإدارة بقرار من رئيس الوزراء استنادا

الى المادة ٥٧ سالفة الذكر يعد منتدبا لهذه الوظيفة طوال الفترة التي نصت عليها المادة المذكورة دون أن يعد معينا فيها ، اذ أن تعيين عضو مجلس الادارة أو ترشيحه لا يكون إلا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لما تنص به المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة المشار اليه .

ولما كانت المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على انه « تكون اعادة العاملين أو تدبيرهم في الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية في الدرجات المالية وفي هذه الحالة يتلقى العامل مرتبا يعادل راتبه في الوظيفة الاصلية .

ومع ذلك يجوز ان تكون الاعارة أو التنب إلى وظيفة تطو بدرجة واحدة درجة وظيفته الاصلية ، وفي هذه الحالة لا يجوز ان يرتب على الاعارة أو التنب زيادة في المرتب الاساسي للعامل تجاوز ما في رتبته .

بانه بناء على ذلك فان العامل المنتخب لا يحق له ان يتلقى زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الاساسي مقابل تخبه الا اذا كانت الوظيفة التي التنب اليها تطو بدرجة واحدة على الاقل درجة وظيفته الاصلية ومن ثم فان المهندس / المنتخب للقيام بعمل رئيس مجلس ادارة شركة مصر للابان والاعذية يستحق زيادة في مرتبه الاساسي لا تتجاوز ١٠ ٪ .
وله اذا كانت الوظيفة التي التنب اليها تطو بدرجة واحدة على الاقل الوظيفة التي كان يشغلها بالهيئة العامة للتصنيع حين اعدائه .

(ملوي رقم ٣٥٢ — بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨)

المقرر الثالث

ممثلو المال الخاص في مجالس الإدارة

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

حق اختيار أعضاء مجلس إدارة شركة القطاع العام الممثلين للمال الخاص — بقصور على ممثلي المال الخاص من أفراد وشركات القطاع العام وشركات خاصة دون غيرهم من الأشخاص الاعتبارية العامة .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بالنسبة للسئلة الرابعة الخاصة بحلول عبثة ٢٥ ٪ (من عدد الأصوات المقررة لاسهم الحاضرين) الواردة بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فإن الواضح من نص الفقرة (٣) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قصر حق التصويت عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمال الخاص على ممثلي رأس المال الخاص وحتهم دون ممثلي رأس المال العام بل قد نسب المشرع حق اختيار هؤلاء الأعضاء الى ممثلي رأس المال الخاص بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل عنده نص في المادة سالفة الذكر على تشكيل مجلس الإدارة من (.....) (٣) أعضاء بنسبة ما يملكه رأس المال الخاص يختارهم مملوهم في الجمعية العمومية) ومن ثم فلا يمتوخ إطلاق الحكم الوارد بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والابتعاد به عن قصد المشرع المادي بجملة من نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بل لابد من الجمع بين حكم المادتين في خصوصية اختيار أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمال الخاص ..

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع
الى ما يأتى :

اولا : ان شركات القطاع العام تتدخل في مخلول الأشخاص الاعتبارية
الخاصة و لاتعد من اشخاص القانون العام ويلتالى فان مساهمتها في
شركة قطاع عام اخرى تعد مساهمة من شخص اعتبارى خاص .

ثانيا : وبناء على ذلك فان رأس المال الذى تصاهم به شركة قطاع
عام في شركة قطاع عام اخرى يعد مالا خاصا ولا يعتبر مالا عاما ومن ثم
لا ينوب عنها ممثلو المال العام في حضور الجمعية العمومية للشركة التى
تساهم فيها وانما يحق لها ان تمثل في هذه الجمعية بواسطة مندوب
خاص بها .

ثالثا : اعمال نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فيها يتعلق بالحد الأقصى لعدد الاصوات التى
يحق للفرد المساهم الادلاء بها بالاصالة وبالنيابة عند حضوره الجمعية
العمومية لشركة القطاع العام وبذلك لا يكون له ان يولى يكثر من ٢٥ ٪ من
عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

رابعا : ان حق اختيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع العام
الممثلين للمال الخاص مقصور على ممثلى المال الخاص من افراد
وشركات خاصة وشركات قطاع عام دون غيرهم من الاشخاص الاعتبارية
الخاصة .

(ملف ٥٠/٣/٤٧ — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

الفرع الرابع الفرع من مال الشركة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - خلوه من أى نص يجيز لشركات القطاع العام التبرع بملوئها - امتناع تطبيق المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - تجديد اختصاصات مجلس إدارة شركة القطاع العام بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقاً لأحكام القانون - لئلا ذلك امتناع قيامه بالتبرعات المحضه دون غيرها من التبرعات التى قد يكون من شأنها تحقيق غرض الشركة المبين فى سند انشائها .

بمقتضى القانون :

أن المادة (٣٢) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « شركة القطاع العام وحده اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقاً لأهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى .

ويشمل المشروع الاقتصادى فى حكم الفقرة السابقة كل نشاط صناعى أو تجارى أو مالى أو زراعى أو عقارى أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى » .

وقد بينت المادة ٥٤ منه اختصاص مجلس الإدارة بمنصت على أن له جميع السلطات اللازمة للإقليم بالأعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقاً

لاحكام القانون ولم يتضمن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر نصا يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مطلقا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تنظم تبرع الشركات المساهمة والذي يمنع سريانا احكامه على شركات القطاع العام بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاصدار .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس إدارة شركة القطاع العام أن يقوم بأي عمل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس غرضا من أغراضها ولا هي أنشئت من أجله . وعلى ذلك فإن شركة القطاع العام لا تبك مباشرة هذا التصرف لتعارضه مع أغراضها . على أن هذا الحظر على التبرع إنما يرد على التبرعات المحضة التي ليس من شأنها تحقيق أغراض الشركة المبينة في سند انشائها وبذلك مجلس إدارة الشركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان من شأنها تحقيق أغراض الشركة التي أنشئت من أجلها وأوضح مثال لذلك تبرع شركات الإسكان والتعمير ببعض ماله لأقابة منشآت تساعد على تصحيح أوضاعها وسرعة تعميرها وتبرع شركات الأدوية بالعينات المجانية للأطباء وما إلى ذلك من التصرفات المجانية التي تساعد على تحقيق غرض الشركة وفقا لسند انشائها فإن هذه التصرفات وأمثالها والتي تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من المتصرف لهم إلا أنها في الواقع ليست كذلك لأن غرض الشركة منها أبعد ما يكون من مجرد نفع المتصرف لهم بغير مقابل وإنما تهدف منها إلى نفع يعود عليها فإن عاجلا أو آجلا في تحقيق الأغراض التي أنشئت الشركة لها وهذه التصرفات بغير مقابل في أموال الشركة والتي تعود عليها بنفع في تحقيق أغراضها هي وحدها التي يجوز لمجلس إدارة شركة القطاع العام للتعليم بها بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٥٤ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

أما التبرعات المحضة والتي لا تهدف فيها شركة القطاع العام إلى نفع يعود عليها في تحقيق أغراضها فإنها تخرج من سلطات مجلس إدارة الشركة ولم يخول القانون مجلس إدارة المؤسسة سلطة في الترخيص لمجلس إدارة شركة القطاع العام في التبرع بمال الشركة تبرعا محضا بغير نفع يعود عليها

في تحقيق أغراضها المبينة في سند إنشائها ومثل هذا التبرع الذي ليس من شأنه تحقيق أغراض الشركة يؤدي الى الانتقال من أرباح الشركة التي تؤول في النهاية الى خزانة الدولة وهو إجراء ليس للشركة اتخاذه ولا للمؤسسة الترخيص فيه بغير سند من القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أنه يخرج عن سلطات مجلس إدارة شركة القطاع العام الاعمال التي لا يقتضيها غرض الشركة وفقا لاحكام القانون .

وعلى ذلك فليس لمجلس الادارة أن يتصرف بغير مقابل في شيء من مال الشركة ما لم يكن من شأن هذا التصرف تحقيق غرض الشركة المبين في سند إنشائها .

(فتوى رقم ١٩٠ — بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

عدم جواز منح امانة مالية لورثة عامل بالمعدى المؤسسات العامة سواء بالتبرع من اموال المؤسسة او من اموال الشركات التابعة لها او من حصيلة الجزاءات بالمؤسسات او الشركات .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، وعلى الاخص نصوص المواد ١٥ و ١٧ و ٢١ منه التي تحدد اختصاصات وسلطات المؤسسة العامة بالنسبة للشركات التابعة لها ، أنه ولئن كان للمؤسسة سلطة الاشراف والرقابة على تلك الشركات — الا أن هذه النصوص لا تتضمن ما يفيد أن من سلطة المؤسسة اتخاذ قرارات بالتبرع من اموال الشركات .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون آتف الفكر تقضى بأن يكون لكل شركة شخصية اعتبارية ، فمن ثم فانه يبنى على ذلك أن يكون للشركة استقلال مالى وقانونى سواء بالنسبة الى المؤسسة او بالنسبة الى غيرها .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فانه لا يجوز للمؤسسة المصرية العلية للتجارة الزام الشركات التابعة لها بتنفيذ قرارها الصادر فى ١٢/٦/١٩٦٨ بمنع ورثة أجدد العاملين بها إعانة مالية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى جواز منح الإعانة المشار إليها من أموال المؤسسة ذاتها فإن هذا الاجراء يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول من أموالها المنقولة ، والذي تنص مادته الاولى على انه « يجوز التصرف بالمجان فى مال من اموال الدولة الثابتة او المنقولة او تاجيره بايجار ، اسسى او بائى من اجر المثل الى اى شخص طبيعى او معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ... » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص انه لا يجوز التبرع من اموال الدولة ، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات العلية ، الا اذا كان القصد من التبرع تحقيق غرض ذى نفع عام .

ومن حيث أن التبرع فى الحالة المعروضة يتصل فى اساسه بمصلحة ذاتية للورثة ، فمن ثم تنتفى بالنسبة اليه شروط انطباق القانون آتف الحكر .

ومن حيث انه بالنسبة لمدى جواز التبرع من حصيلة جزاءات الخصم المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية الموقعة على العاملين ، سواء بالمؤسسة او الشركات التابعة لها ، فإن المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يشكل مجلس الادارة لجنة للتصرف فى الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ، ويكون الصرف من هذه الحصيلة فى الاغراض الاجتماعية او الثقافية او الرياضية للعاملين طبقا للشروط وفى الحدود التى يقررها رئيس الوزراء .

وقد أصدر رئيس الوزراء ، تنفيذاً لهذا النص ، القرار رقم ٢٥٧١ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى فى مادته الثانية بأن « يفرد لحصيلة جزاءات الخصم حساب مستقل يشمل الإيرادات والمصروفات ويورد ثلث الأموال المتحصلة من جزاءات الخصم كل ستة أشهر الى المؤسسة الثقافية العمالية للاتحاد الاشتراكي العربى » ونص فى المادة الثالثة على أن « تحدد اللجنة المشكل اليها فى المادة الاولى نسبة من الأموال المتحصلة لمواجهة حالات سحب قرارات جزاءات الخصم على ألا تتجاوز ١٠ ٪ » وقضى فى المادة الرابعة بأنه « مع مراعاة احكام المادتين السابقتين تخصص حصيلة الأموال المشكل اليها للاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين ولا يجوز الصرف من هذه الأموال بصفة مكافأة ... ويجوز للجنة فى احوال استثنائية تقرير التبرع من هذه الأموال لاغراض قومية بشرط موافقة الوزير المختص » .

وبناد هذه النصوص تخصيص حصيلة الجزاءات للصرف منها فى الاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين . ويقصد بذلك العاملون الموجودون بخدمة الجهة التى يتم الصرف من حصيلة الجزاءات بها ، وبالتالي لا يجوز الصرف من هذه الحصيلة للعاملين فى جهة أخرى ، كما لا يجوز الصرف للعاملين السابقين أو لاسرهم .

وترتباً على ما تقدم ، لا يسوغ التبرع لاسرة العامل المتوفى فى الحالة محل البحث من حصيلة الجزاءات ، سواء من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو بالشركات التابعة لها .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما سبق جيبه فان تقرير مزايأ مالية لورثة العامل بسبب الوفاة أمر تحكمه قوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال ، وينطوى على منح مزايأ أخرى بغير نص يجيزه ، بالمخالفة لاحكام تلك القوانين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح اعانة مالية لورثة المرحوم ... سواء بالتبرع من أموال المؤسسة أو من أموال الشركات التابعة لها ، أو من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو الشركات .

الفرع الخامس

اندماج شركة في أخرى

قامدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

شركات مساهمة — اندماجها — يتم في إحدى صورتين : الاندماج :
تكوين شركة جديدة ، واندماج شركة في شركة أخرى — في الحالة الأولى
تنهى الشخصية القانونية للشركتين — في الحالة الثانية تنقضى الشخصية
القانونية للشركة المنمجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجة —
اندماج شركة تابعة لأحدى المؤسسات العامة في أخرى — يترتب عليه
انتهاء شخصية الشركة المنمجة ومن ثم زوال مجلس إدارتها — لا يترتب
عليه انتهاء خدمة رئيس وأعضاء مجلس إدارتها المتفرغين — ينقل هؤلاء
إلى الشركة الدامجة باعتبارهم من العاملين بالشركة المنمجة — أسس
لك من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ في شأن الاندماج
في الشركات المساهمة والمادة ٥٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والمادة ٨٥ من
قانون العمل .

ملخص الفتوى :

أن الاندماج للشركات المساهمة له إحدى صورتين إما أن تندمج
شركتان معا لتكونا شركة جديدة ، وإما أن تندمج في شركة أخرى ، وفي
الحالة الأولى تنهى الشخصية القانونية للشركتين وتنتشأ شخصية
قانونية لشركة جديدة ، أما في الحالة الثانية تنقضى الشخصية القانونية
للشركة المنمجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجة والاندماج

الذى تم في الحالة المعروضة من النوع الثاني . ومن ثم فإن شركة محلات
أفرينو الكبرى انتضت شخصيتها القانونية وبقيت شخصية الشركة
الدامجة ، ويدهى أن انتهاء شخصية الشركة المندجة يترتب عليه بالتبعية
انتهاء مهمة مجلس إدارتها وزوال كيانه ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء
خانة رئيس وعضوى مجلس الإدارة المتفرغين إذ أنهم ينقلون الى الشركة
الدامجة شأنهم في ذلك شأن بقية العاملين بالشركة المندجة إذ سبق
أن رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في
١٨/١١/١٩٦٤ أن رؤساء وعضءاء مجلس إدارة الشركات المتفرغين
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظم العاملين في الشركات
يعتبرون من عداد العاملين في هذه الشركات وذلك من تاريخ العمل بقرار
القائبة للمؤسست العالية - ومن المقرر طبقا للادة ٤ من القانون رقم
٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن الانسحاب في الشركات المساهمة أن الشركة
المندمج فيها تعتبر خلفا عاما للشركة المندجة وتحل محلها طولا قانونيا
عنها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج ، وعلى ذلك
فطالما أن قرار مجلس إدارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية عمومية
لم يتضمن الإشارة الى المركز القانونى لرئيس وعضوى مجلس إدارة
الشركة المندجة ، فانهم بوصفهم من عداد العاملين بها ينقلون الى الشركة
الدامجة باعتبارها قد حلت طولا قانونيا محل الشركة المندجة وتعتبر
خلفا عنها لها ، سيما وأن زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمتهم
حيث أن اسباب انتهاء الخدمة محددة على سبيل الحصر في المادة ٥٦ من
لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ التى تم الاندماج في ظلها وليس من بين هذه الاسباب اندماج
الشركة في غيرها أو الغاء الوظيفة بل أن هذه اللائحة احدثت في المادة
الاولى والمادة ٥٦ الى قانون العمل وهو ينص بدوره في المادة ٨٥ بنسبه
على الا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل منشأة أو تصفيها أو اغلاقها
أو ائلاسها أو اندماجها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع
أو الزول أو غير ذلك من التصرفات وفيها عدا حالات التصفية والائلاس
والافلاق النهائى المرخص فيه يبقى عقد استخدام محل المنشأة قائما ...
عمقتضى ذلك هو استمرار علاقة السادة المستورين ماداموا متفرغين إذ
الاندماج لا يترتب عليه انتهاء هذه العلاقة ، وأخيرا فلا يسوغ القول بأنهم ،
وقد عينوا بقرار جمهورى ولهم بالتالى مركز خاص يجعلهم غير قابلين للنقل

بدون قرار جمهوري ، اذ انه في الحالة المعروضة تم نقلهم تبعاً لاندماج الشركة في غيرها بصفتهم من العاملين في الشركة وليس بصفتهم اعضاء في مجلس ادارتها .

(فتوى رقم ١٣٠٧ - في ١٢/٧/ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

اندماج شركة في أخرى نقل رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة الدامجة - بموجب اعادة تقييم الوظائف بالشركة الدامجة طبقاً لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ - اذا لم تستحدث وظائف تسند الى هؤلاء العاملين ، فتنتهي خدمتهم بالادارة اللازمة قانوناً - اهتمامهم بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الشركة الدامجة حتى تمام اعادة التقييم فيها عدا بدل التمثيل - منح بدل التمثيل يدور وجوداً وعدمه مع القيام الفعلي بامباء الوظيفة المقرر لها البندل .

ملخص الفتوى :

ان اعضاء ورئيس مجلس ادارة الشركة المندجة المتفرعين وقد نقلوا الى الشركة الدامجة يظلون عاملين بها ولكن وضعهم الوظيفي لا يتجلى الا في ضوء التقييم الذي ينبغي جلى الشركة الدامجة ان تقوم به بالنسبة الى جميع الوظائف سواء التي كانت مدرجة بميزانيتها او تلك التي كانت بالشركة المندجة ثم كالت الى الشركة الدامجة ، وعلة اجراء هذا التقييم انه بمجرد الاندماج اختل التقييم السابق واصبح الوضع - منذ لحظة الاندماج - مجداً بالنسبة الى جميع العاملين الى ان يعاد تقييم مستوى الشركة كما يعاد تقييم وظائفها كلية ، واعدة التقييم هذه تتم وفقاً لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص في مادته الاولى على ان : يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الاثار المترتبة على ذلك وفقاً للاسس التي يعتمدها مجلس الوزراء بناء على مرض نائب رئيس

الوزراء أو الوزير المختص - كما يجوز إعادة تقييم مستويات الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير. وفي هذه الحالة تسرى الآثار المترتبة على إعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس وزراء . وتنص المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر على أنه يجوز إعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية مما فوق من مجلس الوزراء وفي كلتا الحالتين لا يسرى التعديل إلا اعتبارا من أول السنة المالية التالية .

ومن حيث أنه وأن كان القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، بصدار نظام العاملين بالتطوع العام إلا أن المادة الثالثة من نظام العاملين سالف الذكر تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول بوصف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها والاشتراطات اللازم توافرها عين يشملها وترتيبها في أحسن نوات الجدول اللاحق بهذا النظام مع مراعاة أحكام القرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه » .

ولما كانت عملية الدمج قد يترتب عليها زيادة نشاط الشركة الداجة وزيادة عدد وظائفها مما يستدعى إعادة تقييم الشركة وإعادة توصيف وظائفها في ضوء التغيير الذي طرأ عليها نتيجة الدمج . وفي ضوء إعادة التوصيف والتقييم المشار إليه يتحدد المركز الوظيفي لرئيس وعضوي مجلس إدارة الشركة المندمجة فإذا لم تستحدث وظائف تسند لهم بالشركة تنهى خدمتهم بالأداة اللازمة قانونا .

وغنى عن البيان أنهم منذ الدمج حتى تمام إعادة عملية التقييم المشار إليها يستمرون في تقاضي مرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الشركة المندمجة ما عدا بدل التمثيل لأنه كان مقررا لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالظهر الاجتماعي اللائق

بها فهو يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى بأعباء الوظيفة وعسهم القيام بها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يترتب على ادماج شركة افرينو فى شركة بيع المصنوعات انتهاء العلاقة الوظيفية لرئيس واعضاء مجلس ادارة شركة افرينو المتفرغين لانهم من العاملين فى الشركة فلا يترتب على ادماجها فى شركة اخرى انقضاء هذه العلاقة ويعتبرون عاملين فى الشركة الدامجة التى يتعين عليها ان تعيد تقييم وظائفها من جديد . ويستمررون حتى نفاذ التقييم والتعادل فى تقاضى مرتباتهم بصفة شخصية دون بدل التمثيل لان الوضع يعتبر مجدا قاتلونا بالنسبة الى العاملين فى الشركة الدامجة والشركة المندجة حتى يعاد التقييم بالنسبة اليهما معا . بوصف أنهم أصبحوا عاملين فى شركة واحدة .

(فتوى رقم ١٢٠٧ - بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعة لها .
اندماج الشركة التى ندبوا للعمل بها فى شركة اخرى - رفض الشركة الجديدة تسوية حالات هؤلاء العاملين بمقولة أنهم تابعون للمؤسسة -
مخالفة ذلك للقانون - ادماج الشركتين فى شركة اخرى يستتبع اعادة تقييم كافة وظائفها وتسوية حالات جميع العاملين بها بما فيهم من نقلوا اليها .
بسبب الاندماج .

ملخص الفتوى :

ان هؤلاء العاملين ما لبثوا أن نقلوا مرة اخرى الى شركة الدار القومية للطباعة والنشر نتيجة للقرار الذى أصدره مجلس ادارة المؤسسة فى ١٩٦٦/١٢/٢٠ متضمنا ادماج شركة الدار المصرية للتأليف والترجمة

والنشر التي كانوا يعملون فيها وشركة دار القلم في شركة الدار القومية للطباعة والنشر مع تعديل اسمها الى شركة دار الكتب العربي للطباعة والنشر . وقد امتنعت الشركة الاخيرة عن تسوية حالات هؤلاء بمقتولة انهم كانوا في ١٩٦٤/٦/٣٠ يعملون بالمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

وهذا الاجراء بدوره ينطوى على مخالفة للقانون ، واسهم في ايجاد مفارقات بين حالات هؤلاء العاملين وحالات زملائهم في الشركة وكان من المتعين على هذه الشركة ان تقوم بتسوية حالاتهم رغم انهم كانوا في ١٩٦٤/٦/٣٠ يعملون بجهة أخرى . ذلك ان ادماج الشركتين المذكورتين فيها يستتبع ان تقوم باعادة تقييم كافة وظائفها وتسوية حالات جميع العاملين فيها بما فيهم من نقلوا اليها بسبب الادماج وعلو اجراء هذا التقييم انه بمجرد الاندماج يخل التقييم السابق ويتعين اعادة تقييم مستوى الشركة وكافة وظائفها في ضوء الوضع الجديد .

ومن حيث ان العاملين بالمؤسسات العامة قد اقتصرت تسوية حالاتهم على نقلهم نقلا حكيما من الدرجات التي كانوا يشغلونها قبل اخضاعهم لللائحة نظام العاملين بالشركات الى ما يماثلها من الفئات الواردة بالجدول الملحق بهذه اللائحة وذلك استنادا الى كتاب دورى اذاعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بناء على ما قرره اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بهدى مشروعية اجراء التسويات على اساس هذا النقل الحكيمة فقد صدرت محكمة لقضاء الادارى حكما فى الذموى رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ قضائية قضى ببطلان تسويات حسابات العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لهذا الاساس ، وقد طعن فى هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا ، ولم يفصل فى الطعن بعد .

ومن حيث ان المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتباء والنشر قامت بتسوية حالات العاملين بها بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ طبقا للاساس المتقدم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك لا ينفقه يتبقى على المؤسسة المذكورة أن تقوم بتسوية حالات العاملين المعروضة حالتهم وفقا لذات القواعد التي اتبعتها في قرارها سالف الذكر وذلك حتى تفصل المحكمة الإدارية العليا في الطعن المشار اليه او يعالج الامر بالطريق التشريعي .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً : أنه ينبغي على المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانتشاء أن تقوم بتسوية حالات العاملين الذين نقلوا منها الى شركة الدار المصرية للتأليف والترجمة وذلك بأثر رجعى يتردد الى تاريخ العمل بقرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى صدر هذا القرار فى ظلها وفقا لذات القواعد التى اتبعت مع سائر العاملين الذين صدر القرار المذكور فى شأنهم .

ثانياً : أنه كان ينبغي على شركة دار الكتب العربى للطباعة والنشر أن تقوم بتسوية حالة هؤلاء العاملين بعد أن نقلوا اليها نتيجة لادماج شركة الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر فيها اعتباراً من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(ملف ٢٣٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٠/٧/١)

القصر السادس
شركات النقل البحري والسيلحة

قائمة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

شركات النقل البحري والسيلحة — القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢
في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات
والمنشآت وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري — اقتصر مجال
تطبيقه على نشاط هذه الشركات والمنشآت في ميدان النقل البحري دون
نشاطها السيلحي .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة
المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت
وتنظيم الأعمال المرتبطة بالنقل البحري على أنه : « تضاف إلى الجدول
المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت
المبينة في الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل
البحري بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال » .

وتضمن الجدول المرافق للقانون بيانا بعدد من الشركات والمنشآت
مقسمة ثلاثة أقسام تحت العنود التالية :

(أ) مغلولو الشحن والتفريغ .

(ب) التوكيلات البحرية .

(ج) شركات إصلاح السفن .

وقد ثبت أن بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المذكور
تقوم بأعمال سياحية عن طريق أقسام مستقلة فيها لها ميزانية مستقلة
من مائر أعمالها الأخرى ، طبقا لأحكام القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٤ .
بشأن تنظيم شركات ووكالات السفر والسيلحة .

وبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أن الهدف من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في هذه الشركات والمنشآت هو توسيع نطاق القطاع العام فيما يتعلق بالنقل البحري لتدعيم أعمال هذا النقل والنهوض به وبالقوى العاملة في مجاله وأحكام الاشراف على بعض المنشآت والشركات التي يربط عملها بملاك السفن في الدول الأجنبية .

يخلص من ذلك أن اثر القانون المذكور فيما يتعلق بمساهمة المؤسسة المشار اليها في بعض الشركات والمنشآت ينصرف الى نشاطها العامل في ميدان النقل البحري من مقاوله الشحن والتفريغ والتوكيلات البحرية واصلاح السفن ، دون ما قد تباشره هذه الشركات والمنشآت من نشاط سياحي يظل قصيا عن نطاق تطبيق هذا القانون ، على النحو المستفاد من مناسبات اصداره كما كتبت عنها مذكرته الايضاحية ، وطبقا لما بين من العناوين التي صدرت بها اقسام تلك الشركات والمنشآت والتي لم تظهر من قريب أو بعيد الى النشاط السياحي .

ومما يعزز هذا النظر أن النشاط السياحي بطبيعته لا يتصل باغراض المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحسب التقسيم النوعي للتؤسسات العامة في أجهزة القطاع العام ، الامر الذي يرجح أن مساهمتها في الشركات والمنشآت وليس منه النشاط السياحي ومن ناحية أخرى فإن القول بان تلك المساهمة تتسع لكل نشاط الشركات والمنشآت الواردة — بالجدول المرافق للقانون ايا كانت طبيعة هذا النشاط وموضوعه ، هذا القول فضلا من اغفاله اغراض القانون واسباب اصداره كما سبق ، ببسط نشاطا لا صلة له بالنقل البحري أو السياحة ، حيث يلاحظ كان نشاطا لا صلة له بالنقل البحر أو السياحة ، حيث يلاحظ أن الجدول تضمن اسماء منشآت فردية ، وفي القول باطلاق المساهمة في هذا المنشآت ما يصل بها الى المشاركة في كل صور ونواحي نشاط الفرد صاحب المنشأة ، وهذه نتيجة لا يمكن قبولها قانونا .

لهذا انتهى الراى الى : ان النشاط السياحي يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(فتوى رقم ٣٦٧ — في ٢٨/٤/١٩٦٤)

الفرع السابع

شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير

قاعدة رقم (٢٢٨)

المقدمة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر — نصه في مائه التاسعة على استخدام صافي الإيرادات النهائية للمشروع في رد المبالغ التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ، وأولولة ما يفرض من هذه الإيرادات إلى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة — تحويل المؤسسة إلى شركة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ واعتبار هذه الشركة خلفا عاما للمؤسسة — عدم احتية محافظة القاهرة في أقسام فلاف الإيرادات عند تحويل المؤسسة إلى شركة — أساسى ذلك أن المقصود بالإيرادات النهائية هي الإيرادات النهائية بعد تعميم مدينة نصر .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة للمسألة الاولى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص في المدة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشؤون البلدية والقروية . تسمى مؤسسة مدينة نصر بالعباسية ويكون مقرها مدينة القاهرة . . » وفي المادة الثانية على أن « تتولى المؤسسة الاشراف على تعميم منطقة مدينة نصر وفقا للرسم المرافق لهذا القرار ويجوز تعديله بقرار من رئيس الجمهورية » وفي المدة التاسعة على أن « يستخدم صافي الإيرادات النهائية للمشروع في رد المبالغ التي ساهمت بها الحكومة في المشروع ويؤول ما يفرض من هذه الإيرادات إلى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة » ، ثم

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ سنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية ونصت المادة الاولى منه على أن « تحول مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مدينة نصر للسكان والتعمير تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير » ونصت المادة الثانية منه على أن « غرض هذه الشركة هو الحصول على كافة الاراضى والعقارات وبيعها وتأجيرها وكذا القيام بأعمال تقسيم الاراضى .. فى منطقة المباسية ومدينة نصر .. » وأخيرا نص فى المادة الخامسة على أن « تؤول الى هذه الشركة جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات مؤسسة مدينة نصر وتمتد هذه الشركة خلفا عنها للمؤسسة المذكورة » .

وبين من استعراض النصوص المتقدمة أن المقصود بعبارة الإيرادات النهائية الواردة بالمادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ ليس الإيرادات النهائية للمؤسسة بشكلها وقت الإنشاء وإنما الإيرادات النهائية بعد تعمير مدينة نصر وهذا ما حرصت المذكرة الإيضاحية على بيانه وفرق كبير بين الحالتين .

ومن حيث أن مشروع مدينة نصر لم يكن قد انتهى بعد أبان تحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة فى ١٩٦٤/٩/٢٠ ومن ثم تبلا مجال لتطبيق احكام هذه المادة والا كان فى ذلك تصفية نهائية للمشروع وذلك بحصول الحكومة على اموالها التى ساهمت بها فيه واقتسام الباقي بينها وبين محافظة القاهرة ولاضحي قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء شركة مدينة نصر ولا محل له يؤكد ذلك أنه لم ينص على إلغاء مؤسسة مدينة نصر وإنشاء شركة جديدة براسمال جديد وإنما نص على تحويلها الى شركة تؤول اليها جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات تلك المؤسسة وتمتد خلفا عنها لها وهذه الخلافة تأبى توزيع صافي إيرادات المؤسسة المحولة بين الحكومة والمحافظة .

(مقوى رقم ٦٧٨ - فى ١٩٧٦/١٢/٦)

مقاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

مناطق مدينة نصر المخصصة طبقاً للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر — لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبنية — التسييمات الجديدة التي تجريها إدارة الشركة — خضوعها لأحكام القانون المشار اليه .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المدة للبناء تنص على أن « لا يسرى هذا القانون على مدينة نصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملك كله أو بعضه مؤتمنوع نظام خاص يفتر به مرسوم » ، ومن ثم فإن مناطق مدينة نصر المخصصة طبقاً للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة مدينة نصر والمتضمن عليه في المادة الثانية من ذلك القرار لا تخضع لأحكام القانون المشار اليه ، أما ما عدا ذلك من تقسيمات جديدة يجريها إدارة شركة مدينة نصر فإنها تخضع لأحكام ذلك القانون ، ولا يغير من ذلك ملكية الدولة للشركة المذكورة ، إذ أن هذه الملكية لا تعذ بذاتها سبباً كافياً لإخراجها من نطاق انطباق أحكامه وإنما يقتضي أن يصدر بالتقسيم كلك مرسوم أو قرار جمهوري وهو الأمر المتخذ بالنسبة لهذه التقسيمات الجديدة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى انه :

أولاً : بالنسبة للمسألة الأولى — عدم أحقية مخالطة العائزة في اقتسام مناطق إيرادات مدينة نصر عند تحويلها الى شركة من شركات القطاع العام لاستثمار مشروع تغذية مدينة نصر وعمم انتهائه .

ثانياً : وبالنسبة للمسألة الثانية — خضوع الشركة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالنسبة الى ما قد تجريه من تقسيمات جديدة .

(ملف ٤٢٣/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الفرع الثاني

الشركة الزراعية بالقطر المصري

قاعدة رقم (٢٣٠)

« فساد »

الشركة الزراعية بالقطر المصري - رفع الحراسة عن اسم
الشركة المذكورة التي كانت مملوكة لبعض الأفراد وأولادها إلى الدولة
منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص - صدور القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار
قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام - نصه في مادته الرابعة
على أن تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا
القانون التي يساهم فيها شخص عام أو أكثر مع أشخاص خاصة أو يملك
جزءاً من رأس مالها دون حاجة إلى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار
إليه في المادة ٢٢ بند ٢ باعتبارها كذلك - اعتبار الشركة الزراعية
بالقطر المصري من شركات القطاع العام في تطبيق أحكام القانون رقم ٢٢
لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص نص في مادته الأولى على أن « رفع الحراسة
على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى
نوازل جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ » ، ونص في مادته الثانية
على أن « تؤول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة
السابقة ويومض عنها صاحبها » .

ومناد ما تقدم ان اسهم الشركة الزراعية بالقطر المصرى التى كانت مملوكة للسيد / رعت عنها الحراسة التى كانت مفروضة عليها ، وآلت الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . وبذلك حلت الدولة محل المذكورين فى حقوقهما فى تلك الشركة ، واصبحت مساهمة فيها بقيمة الاسم التى آلت اليها منذ ذلك التاريخ .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العلية وشركات القطاع العام نص فى مادته الرابعة على ان « تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يساهم فيها شخص عام او اكثر مع اشخاص خاصة او يملك جزءا من رأس مالها دون حاجة الى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه فى المادة ٢٢ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك » .

وطبقا لهذا النص فانه اذا كان يتعين طبقا لنص المادة ٣٣ بند ٢ من قانون المؤسسات العلية وشركات القطاع العام لى تعتبر الشركة التى يساهم فيها شخص عام او يملك جزءا من رأس مالها من شركات القطاع العام ان يصدر قرار جمهورى باعتبارها كذلك فان نص المادة الرابعة المشار اليها اتى بحكم خاص بالشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون يقتضاه ان هذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام اذا كان يساهم فيها شخص عام او كان يملك جزءا من رأس مالها ، وذلك دون حاجة الى صدور قرار جمهورى باعتبارها كذلك فهذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام بحكم القانون ، بمجرد ان تتوافر فى شأنها الشروط التى استلزمها ، وهى ان تكون قائمة وقت العمل بالقانون المذكور ، وان يكون جزء من رأس مالها او اسهمها مملوكة لشخص عام . .

ومن حيث انه وقت العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ كانت الشركة الزراعية بالقطر المصرى قائمة ، كما كانت الدولة تملك فى ذلك الوقت جزءا من رأس مالها يتمثل فى قيمة الاسهم التى آلت اليها من اموال السيدين ميكور وروبرت جوزيف علاء ، وبذلك توفرت فى شأنها ما يتطلبه هذا القانون من شروط لامتيازها شركة من شركات القطاع العام خاصة ان الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها عند المنسله

ساقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تعتبر بصريح نص المادة الرابعة مسافة
المتر ٩٠ - الطلاء العام وتترددت عبارتها على ولم تفرق بين
القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على إطلاقه طالما لم يتردد
على ذلك صراحة فتعين أن يؤخذ المطلق على إطلاقه طالما لم يتردد
ما يقيدده .

ومن حيث أنه لا يفر من النتيجة المتقدمة كون الشركة المسبكرة
تحت التصفية وذلك لأن الشركة تحت التصفية لاتزال قائمة ولها وجود
ملاى وقانونى وتحفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لأعمال التصفية
اذ تنص المادة ٥٣٣ من القانون المخنى على أن « تنتهى عند حل الشركة
سلطة المديرين ، أما شخصية الشركة فتنتهى بالقدر اللازم للتصفية » ،
والى أن تنتهى هذه التصفية » ، ومن ثم فإن الشركة تحت التصفية هى
شركة قائمة ، تظل كذلك حتى تتم تصفيتها نهائيا ، ومن ناحية أخرى فإن
القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بتعبير الشركات القائمة المنصوص
عليه فى المادة الرابعة استبعاد الشركات تحت التصفية من حكم هذه
المادة ، وإنما كل ما قصده فى هذا الشأن هو إيراد حكم خاص للشركات
القائمة وقت العمل به دون الشركات التى تنشأ بعد ذلك ، فالشركة
القائمة اذن تقابل الشركة التى تجد بعد العمل بالقانون ، وليسست
مقابلة للشركة تحت التصفية .

كذلك لا اعتداد بها قد يقال من أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
ينص فى مادته السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
الاستثناء من أحكام هذا القانون » وأنه تبعاً لذلك قد يصدر قرار من رئيس
الجمهورية باستثناء الاسهم المذكورة من حكم الايلولة الى الدولة متعود
الى ملكية أصحابها ، ونتيجة لذلك فإن اعتبار الشركة من شركات الطلاع
العام قد يؤدى الى ضمها الى إحدى المؤسسات العامة ، ثم يلغى هذا
الضم نتيجة صدور قرار باستثناء الاسهم . مما يضر ببرنابج التنبئة
التي تقوم على تنفيذها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة .
بهذا القول مردود عليه بأن ترتيب الاحكام يتعين أن يكون على أساس

الواقع ٧ على أساس احتمالات المستقبل لاستثناء بعض الاموال من احكام
القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ هو رخصة مكررة لرئيس الجمهورية
مطلق يتناول
هذا النص من راس ملها وفضلا عن ذلك فان العبرة في تطبيق
هذا النص هي بتوافر الشروط المنصوص عليها فيه وقت العمل به ،
ماذا توافرت عدت الشركة من شركات القطاع العام بحكم القانون ،
بكون نظر الى ما يكون قد جد بعد ذلك او الى ما قد يجد مستقبلا من
ظروف ، ماذا ظهر وضع معين ترتب عليه آثرة القانونية ، اما اذا لم
يجد شيء ظلت الشركة من شركات القطاع العام .

لهذا انتهى راي الجبعية العمومية الى ان الشركة الزراعية بالقطر
المصري تعتبر من شركات القطاع العام في تطبيق احكام القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

(ملف ٤/١/١١ - جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

الفرع التاسع

مجلس الإدارة

أولاً — كيفية تشكيل مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات والمؤسسات — سريان إكماله على المؤسسات الخاصة وجدها دون المؤسسات العامة — عدم سريان إكماله على البنك المركزي باعتباره مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ على أنه « يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أي شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان من الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما من الموظفين والآخر من العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السري المباشر تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتكون مدة العضوية لها تبدأ من أول يولية ويصير قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم إجراءات الترشيع والانتخاب والقواعد الخاصة بها » .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بطريقته المنعقدة في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ — مدى سريان إكمال القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المذكور ، على هيئة صندوق توفير البريد ، وهي مؤسسة عامة ، ورأت أنه وإن يفصح المشرع عن نوع المؤسسات التي

تسرى عليها احكام القانون سالف الذكر ، الا ان المفهوم من نص المادة الاولى ان القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هذا النظر :

اولا : ان النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال ، وذلك عن طريق الاقتراع المجرى المباشر ، تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، وهى التى تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا : ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص ، وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، ويمتضى المادة السادسة من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى ، وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ، ومن ثمة لا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد . وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ محددة اعضاء مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة ، بعدد يخالف العدد المنصوص عليه فى القانون الاخير .

ثالثا : ان ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد دخلت من الاشارة الى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، مما يدل على ان القانون الاول لا يتناول المؤسسات العامة .

ولما كان البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس ادارته ، ومن ثم — وتطبيقا لما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المتعقدة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — فان احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ لا تسرى على البنك المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكييفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات على البنك المركزى المصرى بوصفه مؤسسة عامة .

(انتهى رقم ٥٥٢ — فى ٢٩/٨/١٩٦٢) .

ثانياً — اختصاص مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

اختصاص مجلس الإدارة للشركة بزيادة رأسمالها دون الجمعية العمومية للشركة احقية المساهمين القدامى من الاشتغال الخاصة في المطالبة بالاشتراك في الاكتتاب في الزيادة مع تقرير اولى لاصحاب الاسهم القديمة فيه او اضافة علاوة اصدر الى القيمة الاسمية لاسهم الزيادة ، وتحديد الجهة التي تؤول اليها تلك الزيادة .
ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع ولئن كان قد ابقى المؤسسات العامة بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها في ١٨/١/١٩٧٥ تاريخ العمل بهذا القانون وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانوني ويكون لها اثناء تلك الفترة الحق في ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها كما ان لها ان تحول الى شركة او يمجج نشاطها في شركة او تحول الى هيئة او تمنح اختصاصاتها الى جهة اخرى بالادوات التي يحددها النص .

واذ قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسليخة والفنادق من المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا بذاتها وكان وزير السليخة قد اصدر في ١٤/٢/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصرية للسليخة والفنادق فان مجلس ادارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذي صدر قبل انتهاء مدة المدة شهور التي نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الادارة سالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة راس مال شركة مصر للفنادق التابعة

للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره في حدود الاختصاص المخول لمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذي يخول مجلس الادارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة رأس مال الوحدات الاقتصادية .

ولما كانت ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة مقدار الزيادة والطريقة التي تتبع في هذه الزيادة وسعر اصدار الاسهم الجديدة » وكلفت المادة ٤٩ من ذات اللائحة تنص على أن « تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة متعاطلة للقيمة الاسمية للاسهم الانية ويجوز لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اخفاة علاوة اصداره الى القيمة الاسمية للسهم وأن يحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطي القانوني ولو بلغ ما يوازي رأس المال » فان مجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل المنالف الذكر يملك تحديد الطريقة التي تتبع في زيادة رأس المال وأن يضيف الى الانتماء الجديدة علاوة اصدار او أن يطرح تلك الاسهم بغير علاوة اصدار ومن ثم يكون له أن يقرر الاكتساب في الزيادة على المؤسسة دون باقي المساهمين وأن يصدر السهم بغير علاوة اصدار .

ولما كان قرار وزير السليخة رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتطبيق لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بتحويل المؤسسة الى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسياسة والفنادق وايلولة أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة الى الشركة فان ملكية اسهم الزيادة في رأس مال شركة مصر للفنادق يؤول الى الشركة الجديدة ، التي تحولت اليها المؤسسة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى منحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياسة والفنادق المسابر بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع مصر الاكتتاب في تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وإن ملكية اسهم تلك الزيادة تؤول الى الشركة التي تحولت اليها تلك المؤسسة .



قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعضاء مجلس الإدارة ، والمضو
المنتدب — مركزهم القانوني في الفترة السابقة على العمل بلاتعة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقانون
الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — اعتبارهم وكلاء من الجمعية
العامة لمساهمي الشركة — أساس ذلك يستند من المادة ٢٤ من قانون
التجارة — لا يغير من هذا النظر تدخل التولية في تعيين أعضاء مجلس
إدارة شركات المساهمة بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن
المؤسسات الاقتصادية ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتطبيق
المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، والقانون رقم ١٣٧ لسنة
١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة الشركات المساهمة المعدل بالقانون رقم
١٥٤ لسنة ١٩٦١ — بقاء هذا النظر صحيحا في ظل لائحة نظام موظفي
وقبال الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٩٦١ —
أثر هذا : عدم خضوع رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعضاء مجلس
الإدارة والعضو المنتدب لنظم التوظيف المقررة في الشركة أو لأحكام
قوانين العمل بوجه عام .

ملخص الفتوى :

أن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة ، أن أعضاء مجلس إدارة
الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء من الجمعية العامة لمساهمي الشركة ،
وبذلك تقول المادة ٢٤ من القانون المذكور « تناط إدارة هذه الشركة بوكلاء

الى اجل معلوم سواء اكثرا . الشكاى أو غير ذلك . أو حرية ادلا . محسوز
عزلهم ولو . من تعيينهم مصرحا به فى نصهم . أو حرية ادلا . محسوز
« زاء سم » .

وعلى أساس من وصف هؤلاء الاعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم فى
الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين ، وبهذا المثابة لا يخضعون
لنظم التوظيف المقررة فى الشركة ، ولا تسرى فى شأنهم بوجه عام احكام
قوانين العمل ، وتنظيم هذه النتيجة — فى عموميتها — رئيس مجلس الادارة
والعضو المنتدب وسائر اعضاء المجلس ذلك انه ليس لرئيس المجلس
سلطات تزيد عما لبقية الاعضاء ، كما ان العضو المنتدب لا يفوت أن يكون
وكيلا عن مجلس الادارة تحدد اختصاصاته ومكفاته بقرار من المجلس ومن
ثم كان وجه مسؤولية اعضاء مجلس الادارة من اخطائه لانه يقوم نيابة
عنهم وبناء على توكيل منهم .

ولقد ظل هذا النظر صحيحا وقتلها مع بداية تدخل الدولة فى تعيين
اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة ، وفيما بعد ذلك ، اذ يبين من
مطالعة احكام القانونين رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة
الاقتصادية و ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادى ، أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام فى مجلس ادارة
الشركات المساهمة على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له فى رأسمالها ،
وتلجأ برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
فى الشركات التى تبلغ فيها الحصة العامة حدا معيناً من راس المال —
على أن التدخل على النحو المتقدم فى ادارة شركات المساهمة لم يفسر
فى شأن من الكيان القانونى لمجلس ادارة الشركة كما لم يجعل اعضاء
مجلس الادارة — وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب — موظفين
بالشركة ، بل أن المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس
الادارة وبين القيام باعمال التوظيف بها ، فنص فى المادة ٣٢ مكررا المضافة
الى قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ١١٤
١٩٥٨ على انه : « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها
عضو فى مجلس ادارتها » — وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف
سنة ١٩٦١ .

وفي أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) ونص في مادته الأولى على أنه : « تشكيل مجلس إدارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتي :

(١) اثنان ينتخبان من الموظفين والعمال .

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديري الشركة أو مديري الأقسام بها . ويعين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية . »

وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه في تعيين أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، إذ جعل تعيينهم جميعاً من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماماً في الأساس الذي كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس إدارة الشركة المساهمة ، إلا أنه يصعب القول بأن المشرع ، بالقانون المذكور ، قد مزج بين عضوية مجلس إدارة الشركة وبين وظائفها ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الإدارة في وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الإنتاج من رأس المال والعمل والإدارة الفنية ، نزولاً منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يولية الاشتراكية ، وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثلي رأس المال والإدارة الفنية في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، دون أن يتفحص ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرية المشرع إلى أعضاء مجلس الإدارة ، من غير المديرين ، بما يجعلهم من عداد الموظفين فيها ، ولو أنه قصد إلى اعتبارهم كذلك ، منذ هذا القانون ، لنص على هذا ، كما فعل في التشريعات اللاحقة له .

ومن حيث أنه بما يؤكد بقاء أعضاء مجالس الإدارة — غير المديرين — بنفس مركزهم السابق الذي يخرجهم عن زمرة الموظفين ، أن لائحة

تنظيم موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ وتعديله بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعملها وأوردت جدولاً بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الإدارة ، غير المديرين ، ولا أشارت إلى مرتبات لهم في ذلك الجدول ، ولو أن المشرع قصد إلى اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية ، لنص على ذلك أو أشار إليه في اللائحة الصادرة في شأن موظفي وعمال الشركة ، وإذا لم يفعل فإن ذلك يعتبر قراراً للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ، ودلالة على عدم الجدول عنها إلى سواها .

(ملوى رقم ١١٠٩ في ١٤/١٢/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعضاء مجلس الإدارة المتفرغون والعضو المنتدب — مركزهم القانوني منذ العمل باللائحة تنظيم العاملين بالشركات التابعة للتؤسسات العامة ، الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والممول بها اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم من عداد العاملين بالشركة — أساس ذلك يستند من اللائحة سابقة الذكر التي اعتبرت عمل رئيس مجلس الإدارة وظيفته يتقاضى صاحبها أجراً أساسياً وبدل تجميل — المعيار الجديد لا اعتبار رئيس مجلس الإدارة موظفاً بالشركة هم الانقطاع والتفرغ للعمل بها — استصحاب هذا المعيار بالنسبة لعضو مجلس الإدارة المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة المتفرغين من غير المديرين ، إذ وردت اللائحة سابقة الذكر خلوها من أي نص في شأنهم — تضمن القرار الجمهوري بتشكيل مجلس

إدارة الشركة تعيين اأدهم عضواً منتخباً بالشركة براتب سنوى ويدخل
تحتل ، أو تعيين أعضاء بهذا الراتب والبدل أو التمس على ترغهم -
دليل على قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة فيعتبرون من عداد العاللين
بها .

ملخص الفتوى :

أمر رئيس مجلس إدارة الشركة العلية وأعضاء مجلس الإدارة
المطرفين فيعتبرون من عداد العاللين في الشركة منذ العمل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاللين بالشركات
القائمة للمؤسسات العلية ذلك أنه يبين من الاطلاع على النظام المذكور
أنه يحوى عشرة أبواب جمعت تحت الأحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك
الشركات ، وأرفق به جدول بفئات ، وحدد الفئة أجر سنوى بمقداره ١٢٠٠٠
— ٢٠٠٠ ج ويدل تمييزاً بعد أقصى ١٠٠ ٪ من الأجر الإجمالى — كما
نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه « يضع مجلس إدارة كل شركة
جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق
.... ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في
الشركة » .

ومن حيث أنه يستفاد من ذلك أن المشرع إذ جعل مرتب رئيس مجلس
إدارة الشركة في قمة مرتبات العاللين بها ، وضمن جدول هذه المرتبات ،
فإن ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس
إدارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شأغلها مرتباً . ويمكن تبرير
هذا الحكم المستحدث بأن من الواجب انصراف رئيس مجلس إدارة
الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه
في ذلك شأن سائر العاللين في الشركة ، ومن ثم كان وجه النص
على اتخاذ فئة رئيس مجلس إدارة قمة لفئات العاللين بالشركة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن المشرع باللائحة نظام العاللين
بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

والمعمول بهما اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، قد اعتبر عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها أجراً أساسياً وبندل تمثيل ، وبهذه المثلية يكون قد دخل — منذ التاريخ المذكور — في زمرة العاملين بالشركة .

ومن حيث انه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلوا من أى نص في شأن عضو مجلس إدارة المنتخب . وسائر أعضاء مجلس إدارة غير المديرين ، اذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلاً بحكم وظائفهم كمديرين ، إلا انه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى قلم على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة موظفاً بها ، وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، فإذا استبان من الظروف ان قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس إدارة الشركة قد تضمن تعيين أحد الأشخاص عضواً منتدباً في الشركة مع منحه مرتباً سنوياً وبندل تمثيل ، أو تعيين بعض الأشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فان ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها . لان الأصل في بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفة معينة ، كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من الثبات والدوام ، وهذه هي سمات الوظيفة .

ومن حيث انه ترتيباً على ما تقدم يعتبر رئيس مجلس إدارة الشركة والأعضاء المنتدبين من عداد العاملين في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(انتهى ١١٠٩ — في ١٤/١٢/١٩٦٤)

رأبنا - المرتبكات وبدلات التمثيل والمزايا المبنية
لرؤساء مجالس الإدارة

قامدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة -- وليس واعضاء
مجالس ادارة هذه الشركات -- تحيد مكافاتهم وجنبح القرارات المالية
والمزايا المبنية لهم -- سلطة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة في ذلك
في حدود احكام قانون الشركات -- انتقال هذه السلطة الى رئيس الجمهورية
كنتيجة مرتبطة باختصاصه في التميمين -- اعتبار تحيد المكافات بهذه
الادارة تقييما للوظائف التي يشغلها من تعدد مكافاتهم -- انساق ذلك
في ضوء احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم
٥٤ لسنة ١٩٦١ والقسوخة بعض احكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٦٢ -- انقضاء سلطة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وانتقال
اختصاصها الى مجلس ادارة المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة
طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ ومن قبله
القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ --
لا يغير من اختصاص رئيس الجمهورية بتحديد المكافات المنار اليها .

ملخص التبرير :

ان ما كلف الجمعية لمساهمي الشركة من سلطة في تحديد
المكافات وجنبح القرارات المالية والمزايا المبنية لرئيس واعضاء

مجلس الإدارة في حدود احكام قانون الشركات وبما يتفق مع نظام الشركة ، هذه السلطة قد انتقلت بزوال التنظيم القانوني للجمعيات العمومية في الشركات التي تساهم فيها الدولة وانتقال اختصاصاتها لمجلس ادارة — المؤسسات العامة التي تتبعها الشركات طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن قبله القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ومنذ اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت — على ان الاختصاص الذي كان للجمعية العمومية لمساهمي الشركة في تقرير جبيع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الادارة لم ينتقل الى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العمومية ، وهي مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ، ذلك لان هذا المجلس لم يخول سلطة تعيين رئيس وأعضاء المجلس وهي السلطة التي يرتبط بها الحق في تحديد تلك المكافآت وانما ناط المشرع برئيس الجمهورية هذه السلطة بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ والمنسوخة ببعض احكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تحديد المكافآت المذكورة كنتيجة مرتبطة باختصاصه في تعيين رئيس وأعضاء مجلس الادارة ، ويكون تحديد المكافآت بهذه الاداة بمثابة تعيين للتوظائف التي يشغلها من تحدد مكافآتهم .

(لقوى رقم ١١٠٩ — في ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤)

قامعة رقم (٣٣٦).

المادة :

مؤسسات عامة — شركات المساهمة التابعة لها — المرتبات
وبدلات التجهيل المقررة لرئيس وأعضاء مجلس ادارة هذه الشركات —
الحكم المنصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات المنادرة
بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على منط الاقالة لما قرره
هذا الحكم من الاحتفاظ للمالك بصفة شخصية بما يتقاضاه من
مرتبات تزيد على المرتبات التي يقرها التعادل — هو ان تتوافر

للمعامل الظروف والمركز القانوني الذي يفترضه هذا الحكم فيه - لا يفيد من هذا النص من عين رئيسا لمجلس إدارة الشركة أو عضوا بهذا المجلس قبل العمل باللائحة سابقة الذكر ، سواء كان ممينا قسريا ذلك في جهة أو شركة أخرى أو كان يعمل في نفس الشركة في ذات المقصب أو وظيفة عمالية مديرا أو غير مدير - عدم إفادة من كان عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات ثم عين قبل العمل باللائحة سابقة الذكر جديرا عليها لشركة أخرى وعضوا بمجلس إدارتها ، معان لم يحدد له عند تعيينه الجديد مرتب بل كان يتقاضى ما كان يحصل عليه في منصبه السابق بصفة مؤقتة - عدم استحقاق هؤلاء جميعا إلا المرتب الذي حدد بأوظائفهم الجديدة دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما تم استظهاره فيها سبق من اعتبار عمل رئيس مجلس إدارة الشركة العمالية وأعضائه المترفين من غير الجديين ، ووظيفته في الشركة ، واعتبار هؤلاء ، من ثم ، من عداد العاملين فيها يتم تحديدهم أجورهم وجميع مقرراتهم المالية بقرارات من رئيس الجمهورية ، هذه النتائج تشكل مقدمة للبحث في مدى اعتبار المرتبات وبدلات التمييز السابقة لبعض السادة رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها الدولة حقوقا مكتسبة لهم بتمتع الاحتفاظ لهم بها . ذلك لأن المصدر التشريعي الذي يمكن التمسك على أساسه بالاحتفاظ بتلك المرتبات وبدلات التسهيل هو ما جاء بالمادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من أنه : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة ... » .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار إليه ، فيمنعون مرتباتهم التي يتقاضونها بملا بسنة شخصية على أن تستهلك الزيادة ما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

ويجوز أن شرط الإفادة من حكم هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ للعامل بما يتقاضاه من مرتبت تزيد على المرتبت التي يقرر لها التبادل ، أن تتوافر للعامل الظروف والمركز القانوني الذي يفترضه فيه النص

ومن حيث أنه يبين في الحالات المطلوب الرأي فيها ، أنها تشمل بعدد من السادة رؤساء مجالس إدارة شركات عينوا بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤ ، فيما هذا إحداهم ، الذين من بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، أي أنهم جميعا عينوا قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ المصل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما حدثت مرتبات الوظائف التي يشغلونها بين أن مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب وبدل تمثيل يقل من مجموع ما كان يتقاضاه في عمله السابق ، وثار البحث ، لذلك ، حول مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالفرق بين مقرراتهم المالية السابقة على تعيينهم بأعمالهم الجديدة ، وبين ما قرر لهم في هذه الأعمال ، فطلبك على أساس من الحكم الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ آتية الذكر .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى من عين من هؤلاء السادة في شركة وكان يعمل قبل ذلك في أي جهة أخرى ، فانه ليس من محل أصلا في شأن حالته لتطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ التي تقترض ، كما هو ظاهر من سياق نصها ، حالة قابل يعمل في شركة بمرتب معين ثم قرر له منذ تعيينه ومعاذلة وظيفته مرتبا أقل ، وليس هذا شأن هؤلاء السادة من الأصل لأنه ليس لهم في الشركات التي عينوا بها إلا مرتب واحد هو الذي قيمت به أعمالهم ، وبمضلا من ذلك ، فانه في تاريخ العمل بحكم الفقرة المشار إليها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، لم يكونوا طبقا لما سلفه بيانه ، من عداد العاملين في الشركة ، حيث كانوا رؤساء مجالس إدارة شركات لم يثبت لهم وصف العمل إلا بهذه ولم يكونوا كذلك قبله ، فلا ينبغي ، من ثم ، من حكم تلك الفقرة ، وتبعاً لذلك لا يستحقون إلا ما حدد لوظائفهم الجديدة من مرتبت وبدلات تمثيل ، دون حق في الاحتفاظ بما يزيد على ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة في نفس الشركات التي كانوا يشغلون مناصب من قبل ، هؤلاء احد الفريقين :

الاول : فريق كان منصبه السابق هو رئاسة أو عضوية مجلس الإدارة ، هؤلاء لم يكونوا في هذا المنصب عمالا ، لأن العضوية لم تكن تطلع على صاحبها صفة العامل ، ولما عينوا من جديد في نفس الشركات رؤساء لمجالس إدارتها في يناير وأبريل سنة ١٩٦٢ لم يرفع لهم هذا التعيين ، أيضا ، صفة العامل وحل عليهم تاريخ العمل باللائحة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهم غير عمال ، وبذلك لا يفيدون من الحكم الوارد بالمادة ٦٤ المذكورة الذي يفترض كما سبق القول عمالا كان مرتبه قبل ذلك التاريخ. يزيد عما يقرره له التقييم والتعادل وليس هذا هو شأن الفريق المذكور لانهم لم يكونوا أصلا عمالا من أصحاب المرتبات وانما كانوا رؤساء وأعضاء بمجالس إدارة لم تكن تعتبر مقرراتهم المالية آنذاك من قبيل الاجور والمرتبات .

الثاني : فريق كان منصبه السابق منصبا عماليا مديرا أو غير مدير من وظائف الشركة هؤلاء كانوا يعينون عمالا في المنصب السابق وتعتبر مقرراتهم المالية اجورا على انه بتعيينهم رؤساء لمجالس إدارة نفس الشركات قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقدوا صفتهم كعمال حيث لم تكن رئاسة مجلس الإدارة وظيفة آنذاك ، فانتقضت الصلة بهذا من وضعهم السابق على التعيين كعمال ووضعهم اللاحق لذلك كرؤساء لمجالس الإدارة وهم ليسوا عمالا ، حتى حل عليهم التاريخ المذكور دون أن تثبت لاي منهم صفة العامل ، وبالتالي لا يضر في شأنهم حكم المادة ٦٤ المشار اليها ، كما سلك البيان .

ومن حيث انه بالنسبة الى الحالة التي كان يعمل صاحبها عضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات ثم عين في ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢ مديرا عاما لشركة أخرى ولمضوا بمجلس إدارتها ، فإنه بدوره لا يفيد من حكم البقرة الأخيرة من المادة ٦٤ المشار اليها ، نظرا لانه لم يحدد له منذ تعيينه الجديد مرتبا وانما كان يتقاضى ما كان يحصل عليه في منصبه السابق بصفة مؤقتة الى أن يحدد مرتبه في المنصب الجديد بصفة

تهلكية . وعلى ذلك فلا يستحق الا المرتب الذى حدد لوظيفته فى مبله الجديد ، دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم ان السادة المعروضة حالتهم لا يبيدون من الحكم الوارد فى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات ، ومن ثم لا يحق لهم الاحتفاظ بالمرتبات وبدلات التمثيل التى كانوا يتقاضونها من قبل اذا كانت تزيد عما قرر للمناصب التى يشغلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السادة المذكورين لا يستحقون أى منهم الا المرتب وبذل التمثيل الذى قرر لوظيفته ، دون ان يكون له حق مكسب فيما يزيد على ذلك مقارنة بما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

(ملف رقم ٤/٢/٦٢ — جلسة ١٩٦٤/١١/٨) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المادة :

المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — شرط الإفادة مما قرره هذه المادة من الاحتفاظ للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التى يقررها له التعادل — ان تتوافر للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة — رئيس واعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة — لم يعتبروا من العاملين بهذه الشركات الا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المنشار فيها بشرط الانقطاع والتفرغ — ان ذلك : عدم انقضاءهم من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٤ من لائحة نظم العاملين بالشركات المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بان يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاذل المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها امسالة الغلاء وذلك بمسلة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاذل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بمسلة شخصية على ان تستهلك الزيادة ما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات او ملاوات الترقيية .

وشروط الامادة من الحكم الوارد في هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التي يقرها له التعاذل ان تتواءم للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة .

ولما كان رئيس واعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة ما كانوا يعتبرون من العاملين في الشركات وما كانوا يخضعون لنظم الوظائف المقررة فيها وما كانت تسرى في شأنهم بوجه عام احكام قوانين العمل ، ولقد ظل هذا الوضع صحيحا وقتها مع تدخل الدولة في تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارة هذه الشركات ، ولم يتغير وجه الحكم في هذا الخصوص الا منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذ جاء بجدول الوظائف والمرتبات المرافق لها وظيفة رئيس مجلس الادارة باعتبارها في قمة وظائف الشركة واصبح رئيس مجلس ادارة الشركة يمدحها .

ومن حيث انه ولئن كانت اللائحة سائلة الفخر قد وردت خلوا من اى نص في شأن عضو مجلس الادارة المنتخب وسبق اعضاء مجلس الادارة غير المديرين ، اذ ان الاعضاء المديرين من العاملين اصلا بحكم وظائفهم

كبيرين ، الا انه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى قام على مقتضاه اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة عليا فيها ، وهو معيار الانتطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، وعلى ذلك فان رئيس مجلس ادارة الشركة وأعضائه المترغين يدخون فى عداد العاملين فيها منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من اللائحة المرافقة لهذا القرار وهو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الإستثمارى بجلستها المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وعلى ذلك ولما كان يبين من استظهار حالة السادة المعروضة حالاتهم انهم جميعا لم يعتبروا عاملين فى الشركة الا من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى سالف الذكر والتى حل محلها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السادة ... لم يعتبروا عاملين فى الشركات التى عينوا فيها الا من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة فيما قرره من منح العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى تعادل مرتباتهم التى يتقاضونها بصفة شخصية .

١- إتوى رقم ٤ بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٧ .

قاصدة رقم (٣٢٨)

المسألة :

تحديد تاريخ سريان احكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبدل تمثيل رؤساء وأعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث ان تاتون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خول رئيس الجمهورية في المادة ٥٢ منه سلطة تعيين رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة ، كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام خول في المادة ٨ منه رئيس الجمهورية سلطة التعيين في وظائف الفئة الأولى وما يعلوها . كما خوله في المادة ٢٨ سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ، وخول الوزير سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لأعضاء تلك المجالس من شاغلي الفئتين الأولى والعالية . وأن جدول المرتبات الملحق بهذا القرار حدد للفئة الأولى مرتباً قدره ١٥٠٠/٢٤٠٠ جنيه سنوياً - وللجنة العالية مرتباً قدره ١٨٠٠/١٤٠٠ جنيه ، وحدد للفئة الممتازة ربطاً ثابتاً بمستويات ثلاثة بمرتب قدره ١٨٠٠/٢٠٠٠ جنيه على التوالي ، إلا أن أي من القانون أو القرار لم يحدد الفئات التي يعين عليها رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة . وتنفيذاً لحكم المادة ٢٨ أنهذا الذكر أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٢٨٨ لسنة ٦٧ بشأن تحديد نثلت ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس أدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وتسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة ، وحدد نثلت ومرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقاً لما يسدر منه تقييمها . ومن ثم أصبح تحديد مرتب وبدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الإدارة وبعالتالي بدل التمثيل المستحق لأعضاء المجلس الذي يتعين مراعاة التناسب بينه وبين البديل المقرر للرئيس مرتبطاً بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها . وإزاء التراخي في تقييم الشركات عهد وزير التكوين والتجارة الداخلية الى منح رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارةه سلفاً تحت الحساب يتم تسويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تقيها . ولقد استبر هذا الوضع حتى ١٠/١/١٩٧١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حتى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ في ١٢/١/١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات القطاع العام والذي صدر استناداً الى قرار رئيس الجمهورية رقم

٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية ، ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس وأعضاء مجالس إدارة الشركات المذكورة الا في ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم بمقدار معين ، وبذلك كان من المتعين ان تسوى السلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب التسوية من تاريخ تعيينهم وان تصرف لهم الفرق المالية المترتبة على تلك التسوية حتى ١٩٧٦/١/١٢ ، وذلك لان المبالغ التي كانوا يتقاضونها تحت الحساب قبل التاريخ الاخير ظلت محتلفة بصفتها كسلف مؤقتة ، فلم تتم تسويتها وفقا للقواعد السابقة ذكرها وعلى اجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق اعيال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بانصر رجمي ، وانما هو اعيال له بانصر مباشر . ذلك لان التسوية لا تتم استنادا اليه انما تستند الى قواعد سابقة عليه اوجب الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد المستحقات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتقسيم الفتوى والتشريع الى استحقاق رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارة التكوين الذين كانوا يتقاضون سلفا مؤقتة تحت التسوية لمرتباتهم وبدلاتهم ، من تاريخ شغلهم لوظائفهم وليس من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٦٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١/٢١)

خامسا - الحد الأقصى للمرتب وبدل التمثيل لرئيس

مجلس الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ -
لايتغير بعد العمل باللائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة.
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة الى الحد
الأقصى للأجر السنوي وبدل التمثيل المقررين لرئيس مجلس الإدارة .

بالمخص الفئوى :

لايتغير الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٦١ سلك الذكر بعد العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ التى جاء بالجدول المرافق لها أن الأجر السنوى الاساسى
لرئيس مجلس الإدارة ١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه وأن الحد الأقصى لبدل
التمثيل المقرر له ١٠٠ ٪ من الأجر الاسلى . ذلك أن هذه اللائحة
قد وضعت حدا أقصى للمرتب وكذا لبدل التمثيل ولم تتعرض لغير ذلك
من مرتبات وأجور ومزايا مالية أخرى مما شملها الحد الأقصى
المنصوص عليه في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق
بالنسبة لكل ما يتناولوه العاملون من مزايا مالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا : سريان الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٦١ على نصيب العاملين في أرباح الشركات ومنها شركة
النصر للأجهزة الكهربائية الذى يوزع عليهم نقدا دون المبالغ التى تنفقها
الشركة على علاج العاملين ومقالتهم .

نقيا : ان الجد الاتمى المنصوص عليه فى الجدول المرافق للائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مقصور على المرتب وبسند
التبثيل دون المزايا المالية الاخرى والتي يحكمها بالاضافة الى المرتب
وبسند التبثيل الحد الاتمى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٦١ .

(مفعول رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع الثاني

لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

قامعة رقم (٢٤٠)

المادة :

عابرون بالقطاع العام - لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وللائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - احكام هاتين اللائحتين تمد من النظام العام - اثر ذلك - لا يجوز ان يكون تطبيقها وتحديد الحقوق الناشئة عنها محلا لصالح او تحكيم .

ملفص الفتوى :

ومن حيث ان المشرع قد نظم شئون العاملين بالقطاع العام بمقتضى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم بمقتضى احكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنظيما شاملا آمرا حدد فيه حقوق العاملين وواجباتهم تحديدا لا يجوز تعديله او الاضافة اليه او التنازل عنه . بمعنى انه لا يجوز لاي من المؤسسات العامة او شركات القطاع العام ان تحرم العاملين فيها من حق من هذه الحقوق او تقبل تنازلهم عنه . كما انها لا تملك ان تمنح هؤلاء العاملين حقوقا تزيد على ما هو مقرر لهم بمقتضى الاحكام المشار اليها لان ذلك كله يعتبر خروجا على التنظيم الامر الذي سنه المشرع لشئون العاملين بالقطاع العام .

واخذا بهذا النظر فان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وللائحة نظام العاملين بالقطاع العام تعد من النظام

العمام ومن ثم لا يجوز أن يكون تطبيقها وتحديد الحقوق الناشئة عنها محلاً لصالح أو تحكيم والتول بغير ذلك يؤدي إلى تبليين في تفسير وتطبيق أحكام هذا النظام. وهذا من شأنه أن يهجر قصد المشرع من إصداره وهو معاملة العاملين بالقطاع العام بنظام موحد يكفل لهم تحقيق المساواة فضلاً عن أن إباحة الالتجاء إلى التحكيم الاتفاقي للفصل في منازعات العاملين بالقطاع العام قد يضر بالصالح العام إذ إن قانون المرافعات لم تناول أحكامه بما يكفل حسن اختيار المحكمين أو يضمن حيثتهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم جواز الالتجاء إلى التحكيم الاتفاقي للفصل في منازعات العاملين بالقطاع العام .

(ملف رقم ١٦٣/٦/٨٦ — جلسة ١٧/١/١٩٧٠) .

الفرع الحادى عشر

جدول نكالت الوظائف والمرتبات

قاعدة رقم (٢٤١)

مبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — جدول نكالت الوظائف والمرتبات المرفق باللائحة تضمن ادراج وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة كما نصت المادة ٦٤ من اللائحة على ان يضع مجلس ادارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرفق ويكون جوب رئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب فى الشركة — نتيجة ذلك اعتبروا من تاريخ العمل بتلك اللائحة فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ اصيب رئيس مجلس ادارة الشركة من عداد العاملين بها خلافاً لوضمنه القانونى بها قبل هذا التاريخ .

ملخص القضى :

من حيث ان المدعى يستند فى مطالبته بالنكحة الى المنشور الدورى رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال المدنية التى تتبعها الشركة المدعى عليها ، وتبين من الاطلاع على هذا المنشور انه جاء فيه انه تقرر صرف المنكحة عن العام المسالى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ للعاملين بالشركات حتى ١٩٦٢/١٢/٢٨ ، ومن ثم فان استحقاق المدعى لهذه المنكحة رهين باعتباره من عداد العاملين بالشركة فى التاريخ المذكور ولما كان الثابت ان المدعى قد عين رئيساً لمجلس ادارة الشركة بالقرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ الصادر فى ١٩٦٢/٤/١٩ فى ظل العمل باللائحة نظم موظفى وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس

الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقد عرضت هذه اللائحة لبيتان
المقصود بموظفي الشركة ومالها وأوردت جدولاً بمرتبات الوظائف فيها
ولم تدخل في هذا البيان أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين ولا أشارت
إلى مرتبات لهم في ذلك الجدول كما لم تكن على اعتبار هؤلاء الأعضاء
موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية ومنذ
ذلك إقرار القواعد العامة المقررة في هذا الشأن طبقاً لقانون التجارة
ومؤداها أن أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء
من الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وبهذه المثابة لا يخضعون
لنظم الوظائف المقررة في الشركة ولا تسري في شأنهم بوجه عام
أحكام قوانين العمل وتنظيم هذه النتيجة في موميتها رئيس مجلس
الإدارة والعضو المنتدب وسائر أعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس
المجلس سلطات تليد مما لبقية الأعضاء كما أن العضو المنتدب
لا يمدو أن يكون وكيلاً من مجلس الإدارة ، ولقد ظل هذا النظر
صحيحاً وقائماً إلى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للوحدات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم
٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، إذ تبين من الأطلاع على هذا النظام أنه
أُلحق به جدول بثلاث الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس مجلس
الإدارة ضمن هذه الفئة كما نصت المادة ٦٤ من هذا النظام على
أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة
بالشركة في حدود الجدول المرفق ويكون مرتب رئيس مجلس إدارة
الشركة هو أعلى مرتب في الشركة » ومؤدى ذلك أن المشرع قد اعتبر
عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها
أجراً ، وبهذه المثابة يكون قد دخل منذ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ تاريخ العمل
بالنظام المذكور في زمره العاملين بالشركة ، ومتى كان ذلك وكفى
الثابت من الأوراق أن المسمى عين رئيساً وعضواً منتدباً لمجلس إدارة
الشركة المسمى عليها في ١٩ / ٤ / ١٩٦٢ واستمر في عمله إلى أن أصدر
وزير الاستقلال القرار رقم ٢٢٢ في ١٩ / ٢ / ١٩٦٤ باعتفاله من وظيفته

وتعيينه عضواً باللجنة المؤقتة التي شكلت لإدارة الشركة ، ومن ثم لا يكون قد اكتسب صفة العامل بالشركة إلا من ١٩٦٢/١٢/٢١ تاريخ العمل بلانحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المسماة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وبالتالي فلا يكون من العاملين بالشركة في ١٩٦٢/١٢/٢٨ وبهذه المثابة لا يتوافر فيه شروط استحقاق المنحة عن العام المالي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ومقتضى أحكام المنشور الدوري رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وبناء على ذلك يكون دمواء غير قابلة على أساس سليم من القانون خليقه بالرفض .

(ملحق رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .

الفرع الثاني عشر

معاملة الوظائف

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المؤسسات العامة — الشركات التابعة لها — مدى تطبيق لائحة نظام العاملين بهذه الشركات ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — نص المادة ٦٤ منها على معاملة وظائفها بالوظائف الواردة فى الجدول المرافق باللائحة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بها ، ويستمر العاملين فى نقاض مرتباتهم الحالية بما فيها اعادة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا لهذا التعامل — مدى ذلك هو عدم جواز ترقية العاملين بهذه الشركات او منحهم علاوات دورية او اجراء تغيير فى اعادة غلاء المعيشة المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمل بهذه اللائحة لحين اتمام التعامل المشار اليه — استمرار تجميد حالة هؤلاء على الوجه المتقدم لمدة تزيد على السنة شهور المكورة لعدم الانتهاء من التعامل يقتضى معالجته تشريعيا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — على ان « تسرى احكام النظام المرافق على جميع العاملين فى الشركات التى تتبع المؤسسات العامة ... » كما تنص المادة الثانية من القرار المذكور على ان « تلغى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالف

٢. أحكام النظام المرافق لهذا القرار . ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام » ، وتنص المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد نشر في الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ومقتضى هذا النصوص هو أن نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أصبح — اعتباراً من تاريخ العمل به في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — هو الواجب التطبيق في شأن العاملين بهذه الشركات ، ولا يسرى في شأن هؤلاء العاملين أحكام لائحة نظام موظفي وعامل الشركات — الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ التي تعتبر ملغاة منذ تاريخ العمل بنظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما لا يسرى في شأنهم أى نص يخالف أحكام هذا النظام الأخير ، إذ يعتبر ملغياً كذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام ، وذلك طبقاً لمصرح نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من نظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيها يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات .. » ، وتنص المادة ٦٤ من هذا النظام على أن تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويمنح العاملون المرتبات التي يجدها القرار الصادر بمسوية حالتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تلقى مرتباتهم الحالية بما فيها إعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقاً للأحكام السابقة .. » ويتضح من هذين النصين أن مرتبات

العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي كانوا يتقاضونها عند العمل بالنظام المشار اليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هي عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان — وذلك الى ان يضع مجلس ادارة الشركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ، ويتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالشركات على الوجه السابق عدم جواز ترفيعهم أو منحهم علاوات دورية ، أو اجراء أى تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الم أن يتم التعادل ، وتسوى بذلك حالاتهم .

ومن حيث ان تعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة لم يتم حتى الآن ، ومن ثم فان مرتبات العاملين بتلك الشركات — بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل ثابتة دون تغيير ، وبالتالي فلا يجوز ترقية هؤلاء العاملين أو منحهم علاوات دورية أو اجراء تغيير في اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك الى ان يتم تعادل وظائف تلك الشركات ، على النحو المشار اليه ، وطبقاً لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه يترتب على هذه النتيجة تجسيد الوضع القائم للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الخاضعين لاحكام النظام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . الى ان يتم تعادل الوظائف بتلك الشركات ، الامر الذى يضر هؤلاء العاملين ، نتيجة عدم ترفيعهم أو منحهم علاوات دورية ، لذلك فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتقوى والتشريع توصى بمعالجة هذا الوضع بتفريع الى ان يتم التعادل .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه لا يجوز ترقية العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الخاضعين لاحكام النظام

الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - أو منظم علاوات دورية ، أو إجراء تغيير في أكلة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالنظام المشار إليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، إلى أن يتم تعادل الوظائف بلك الشركات ، وتوصى الجمعية بمعالجة هذا الوضع بتشريع " إلى أن يتم التعادل .

(ملف رقم ١٠٠/٦/٨٦ - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة - المادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - المراحل التي يمر عليها تعادل الوظائف مطبقاً للمادتين المذكورتين والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ - وجوب عرض قرار مجلس إدارة المؤسسة الصادر بالتعادل على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم التصديق عليه من مجلس الوزراء - إجراء تعديل في جدول التعادل بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها - يتعين بمروره على المراحل المشار إليها .

ملخص الفتوى :

إن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمربعات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق » ، ويتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها من يشغلها وتقييمها وتصنيفها في ثلاث فئات يعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ... » ، وتنص المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة على أن

تعاقد وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... ويصدر بهذا التعاقد قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ... » .

وتنص المادة الرابعة من قانون الجهاز المركزي للتنظيم والادارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(١)

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

(١)

(٥) اقتراح سياسة الميزانيات والعلاوات والبسولات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

(٦) دراسة مشروعات الميزانيات فيها يتعلق باعتمادات العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع ابداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، على أن « يكون اختصاصات هذه الادارات المركزية على الوجه الآتي :

٣ — الادارة المركزية ترتيب الوظائف :

(١) الاشراف على اعداد نظام ترتيب الوظائف على اساس واجباتها ومسئولياتها ومستوى صحتها والمؤهلات اللازمة لادائها .

(ب) وضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف في الأجهزة المختلفة وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها في سجلات .

(ج) مراجعة عمليات تطبيق ترتيب الوظائف بالأجهزة المختلفة والتنسيق بينها وإجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة .

ويبين من هذه النصوص أن القرارات الصادرة بتمادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، تمر بمراحل معينة ، حتى تصبح نافذة وواجبة التطبيق في شأن العاملين بترك الشركات وتبدأ هذه المراحل بأن يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، ثم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، ولا يصبح قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة الصادر بالتعادل نافذ المفعول وواجبه التطبيق ، إلا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ، وذلك بعد أن يمر القرار بمرحلة وسطى ، وهى المرحلة التى يقوم فيها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بمراجعة إجراءات التعادل ، باعتباره السلطة المختصة في هذا الشأن ، وفقاً لحكم القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

وينبنى على ما تقدم أنه لا يجوز إجراء أى تعديل في القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء — إلا بأعادة جميع المراحل التى سبق أن مر بها هذا القرار ، ومن ثم فإنه لا يكفى لإجراء هذا التعديل موافقة مجلس إدارة الشركة واعتقاد مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، وإنما يتعين عرض التعديل على الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، إذ لمادام المشرع قد ملق صيرورة القرار الصادر بالتعادل واجب النفاذ ، على الرجوع أولاً إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمراجعة إجراءات التعادل ، ثم عرض هذا القرار على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فإنه إذا ما طرأت ظروف معينة اقتضت التعديل في القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه — تعين الرجوع في شأن هذا التعديل

ألقى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وإلى مجلس الوزراء لمراجعته والتصديق عليه والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة قانوناً ومنطقاً ، إذ يكون في وسع الشركة الصادر بشأنها قرار التعادل ، الخروج على أحكام هذا القرار متى شاعت ، دون إشراف أو رقابة من السلطات التي خولها المشرع اختصاص مراجعة التعادل والتصديق عليه ، مما يؤدي إلى سلب اختصاص تلك السلطات دون سند من القانون ، ذلك أن السلطة التي تملك مراجعة التعادل أو التصديق عليه بداءة ، هي التي تختص بالضرورة — بمراجعة أي تعديل يطرا عليه ، والتصديق على هذا التعديل .

لذلك أنهى رأي الجمعية العمومية إلى أن إجراء أي تعديل في جداول تعادل الوظائف بالشركات — بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها — يتعين عرضه على الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، ولا يكفى لإجراء هذا التعديل موافقة مجلس إدارة الشركة واعتماد مجلس إدارة المؤسسة المختصة .

(ملك ١١٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

الفرع الثالث عشر

التعيين

قاعدة رقم (٢٤٤)

نقصد :

صدور قرار جمهورى بتعيين موظف مديرا وعضوا بمجلس إدارة إحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة — اعتبار خدمته بالمحكومة منتهية بطريق الفصل بقرار جمهورى طبقا لقند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون الموظف — القول بأن خدمته قد انتهت بالاستقالة استنادا الى ان قبوله أداء العمل بالشركة التى عين بها يعتبر بمثابة تقديم استقالة — غير مسلم .

ملخص الفتوى :

كان السيد (.....) يشغل وظيفة مدير إدارة المحاسبة والسجلات بوزارة الاوقاف ثم نحب للعمل بوزارة الاصلاح الزراعى فى ٣١ من ديسمبر رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، متفصيلا تعيينه مديرا عليها وعضوا بمجلس إدارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهى من الشركات التى تتبع المؤسسة المصرية العلمية للمطاحن والمخابز ، قرارا بإنهاء خدمته فى وزارة الاوقاف ، التى كان الى ما قبل تاريخ هذا القرار يشغل وظيفة فيها . واذا كان الامر كذلك ، فهل يسوى معاشه على أساس معاملته من يفصل من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية أم على أساس اعتباره مستقبلا من وظائفه الأولى .

وبين من هذه الوقائع ، ان السيد المذكور ظل يشغل منصبا فى وزارة الاوقاف الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ .

بتميينه مديراً عليها ، بهيكل إدارة شركة صناعة الطحن بالإسكندرية ، وهذا القرار إذ صدر بتميينه في الوظيفة الجديدة دون دخل لارادته ينطوي في الوقت نفسه على اتجاه إلى الاستغناء عن خدماته في الجهة التي كان يعمل بها أصلاً وبهذه المثابة ، يكون القرار المشار إليه قد أنهى خدمته بوزارة الاوقاف لتمييينه في وظيفته الجديدة ، وأذ استجاب لهذه الإرادة — فإن انتهاء الخدمة في الوظيفة الأولى على النحو سالف الذكر ، وبالإلزام التي صدر بها سيعتبر من قبيل انتهاء الخدمة للسبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، إذ أن الأسباب الأخرى ، التي نصت هذه المادة على أن خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تنتهي بإحداها ، غير متحققة في هذه الحالة ومن ثم يحل التراجع ، على أنه ، قرار بإنهاء الخدمة بسبب الفصل عنها ، بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو السبب المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكر .

يؤيد هذا النظر أن تعيين السيد المذكور في الوظيفة التي نص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، غير جائز إلا إذا ترك الخدمة في الوظيفة التي كان بها قبل ذلك ، وذلك تطبيقاً للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي يحظر تعيين شخص في أكثر من وظيفة . وتصحيح القرار الأخير لمدام الموظف قد استجاب له — يقضى اعتباره متضمناً في الوقت ذاته إنهاء لخدمته في وظيفته بوزارة الاوقاف ، وفي خصوصه وعلى مقتضى ما سبق ، فإن خدمة السيد المذكور بوزارة الاوقاف تعتبر منتهية بصور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ بتمييينه مديراً عليها وعضواً بهيكل إدارة شركة صناعة الطحن ، ومن ثم يقتضي الأمر تسوية معاملته عن مدة خدمته السابقة على هذا التعيين ، بسبب الاستغناء عن خدماته في الحكومة بقرار من رئيس الجمهورية .

(فتوى رقم ٩٦٠ — في ١٩٦٣/٩/٣)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ - نص المادة ٦ منها على اجازة. تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركات بأجور تجاوز مرتبتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها سريان ذلك على الطبيب المكلف بالعمل فى الحكومة - لا وجه للتحدى فى هذا الشأن بان المادة ٩ من ذات اللائحة تحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال - سند ذلك ان التعمين المقصود بهذه المادة هو التعمين المجتنب دون التعمين الجائز وفقا للمادة ٦ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السادسة من نظام العاملين بالشركات على انه « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتبتهم الاصلية فى الحكومة والمؤسسات العامة او الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتبتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة » ، ويجوز تعيين مسؤولاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية « - وتنص المادة التاسعة على انه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال » .

وبمنطبق ما سبق فان الطبيب الذى رشح للتعيين فى شركة النصر للكيمياويات الجوية (كان مكلما بالقوات المسلحة) ومن ثم ينسحب عليه المركز الحربى الخاص بالوظيفة التى كلف بالقيام بجمعها بجميع التزاماتها.

بمزاياها في الحدود التي تنص عليها القوانين واللوائح ، ويصبح بهذه المثابة شأنه شأن غيره من الموظفين ، فينصرف اليه حكم المادة السادسة المذكورة ويجوز تعيينه في وظيفة بالشركة بأجر يزيد على مرتبه الاسلى بالا بجاو ١٠ ٪ منه اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركه الخدمة ، ولا يغير من ذلك أن يكون حساب الاجر على هذا الوجه لا يطابق الحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال المرافق للنظام المذكور وهو الحد الذى يحدد عنده الاجر طبقا للبادء التاسعة المشار اليها — ليس ذلك لان النص الوارد بالمادة التاسعة يواجه بالضرورة الصورة العادية للتعيين المبتدا والتي يخرج عنها التعيين الجائز طبقا للمادة التاسعة وينتد التعيين عندئذ بحكم هذه المادة دون أن ينسحب اليه حكم المادة التاسعة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١١/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ اجازتها التعيين بوظائف الشركات — قبل تمام تماثل وظائفها بجدول الوظائف المرفق باللائحة — شروط ذلك — خضوع التعيين لاحكام اللائحة المذكورة والقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة دون قواعد نظام الشركات التى تتعارض مع ذلك .

ملخص الفتوى :

انه من مدى جواز التعيين فى وظائف الشركة طبقا لكارها دون تنفيذ بفئات جدول المرتبات المرافق لنظام العاملين بالشركات حتى يتم وضع هذا الجدول للشركة فان المادة الخامسة من النظام وضعت الشروط العامة للتعيين وأوردت المادة السادسة حكم تعيين الموظفين السابتين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات وجاءت المادة السابقة

بحكم التعيين رأسا في وظائف الفئة السادسة فما فوقها ، وفي المادة التسعة نص يحدد الأجر عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ، ويبين من هذه النصوص ويلقى مواد النظام أنه لم يحظر التعيين في وظائف الشركات وإنما وضع أحكامه وضبط قواعده ، ومن ثم فإنه إذا كان التعيين جائزا من تاريخ العمل بالنظام فإنه مقيد بأحكام نصوصه فلا يجوز إجراءه طبقا لقواعد الشركة فيما تعارضه من أحكام النظام ويتعين لذلك التزام هذه الأحكام حتى قبل وضع جدول وظائف الشركة بعد تصنيفها وتقييمها ومعادلتها . فإذا رغبت الشركة في إجراء تعيين بها الحالة من تلك التي واجهتها المادتان ٦ ، ٧ من النظام تعيين التزام أحكامها ، وفيما هذا ذلك يكون للشركة أن تجري التعيين بفئة دون السادسة بشرط التزام أدنى المربوطون — مجاوزة ، على أن يلتزم في ذلك القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — في ١١/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ولا لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — نصها على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة في وظائف الشركات بالجور تجاوز مرتبتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها — المقصود بالمرتب الأصلي في مفهوم هذه المادة هو المقابل الذي يستحقه العامل لقاء عمله كالمرتب والمعاملات دون اعانة الغلاء والإبدلات الأخرى — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

إن المقصود بالأجر الأصلي في تطبيق المادة السادسة من النظام ، هو المقابل المالى الذى يستحقه العامل لقاء عمله دون نظر الى أى اعتبار آخر ، فيخرج عن ذلك اعانة الغلاء المقررة بسبب زيادة نفقات المعيشة

والبدلات على اختلاف أنواعها والتي لا تقرر الا لمواجهة الظروف التي يؤدي فيها العمل — أما العلاوات فانها تلحق بالأجر الأصلي بهجرد استحقاقها لانها تقرر دوريا لقاء العمل لا بسبب عنصر او ظرف خارجي عليه وعلى ذلك فاذا كان فلاء المعيشة والبدلات لا تدخل في محلول المرتب الأصلي فان العلاوات — تدخل في هذا المحلول ، ويتمين التزام هذا المعنى لتحديد الاجر طبقا للবাদة الساندة فلا يجوز التمييز بمقتضى هذه المادة بأجر يزيد على المرتب الأصلي السابق بأكثر من ١٠ ٪ دون أساس بإعانة الفلاء التي كانت تلحق هذا المرتب ليظل المعين مستحقا لها مع مرتبه محسوباً على أساس المادة السادسة . فنى حالة الطبيب السابق لا يجوز تعيينه بأكثر من ١٨ جنيها و ٧٠٠ مليم (مرتبه الأصلي + ١٠ ٪ منه) مضافاً الى ذلك فلاء المعيشة فقط الذي كان يتقاضاه في عمله السابق ، بشرط أن يتم تعيينه خلال سنتين من تاريخ تركه هذا العمل . ومع مراعاة أنه اذا كان مقرراً للوظيفة التي عين بها في الشركة أى بدلات طبقاً للقانون فانها يستحقها في عمله بهذه الوظيفة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — في ١١/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المادة :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — اجازتها في المادة السادسة تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجر يتجاوز مرتبتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ — نص المادة الثانية على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بإعانة فلاء المعيشة على العاملين باللائحة لا يعنى المساس بإعانة الفلاء التي كان يتقاضاها المعينون طبقاً للمادة السادسة في الجهة السابقة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة بأعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام ، وتنص المادة السادسة من النظام المذكور على جواز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة باجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم إذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم جاء الباب العاشر في ذلك النظام بأحكام انتقالية وختامية منها أن يستمر العاملون بأحكامهم في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها أعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا لأحكام النظام ، وأن العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد عما يقرر لهم بمقتضى التعادل المشار اليه في المادة ٦٤ من النظام ينحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

وبين من مجموع أحكام تلك النصوص أن النظام المشار اليه حين الخى أعانة الغلاء لم يقصد الى انقاص أجور العاملين بالشركات في أى صورة من الصور بل حرص على الاحتفاظ لهم بأوضاع مرتباتهم إذا كان تطبيق النظام يحدد لهم مرتبات أقل . وفي نفس الاتجاه يتم تفسير حكم المادة السادسة المشار الى نصها بحيث لا يؤدي تطبيقها الى الانتقاص من حقوق موظفي الحكومة والمؤسسات والشركات عند تعيينهم بأحدى الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، يؤكد ذلك أن ظاهر نص تلك المادة يميز ائادة أولئك الموظفين الى حد لا يخالى فيه فأجر تعيينهم بأجور تزيد على مرتباتهم الأصلية السابقة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من هذه المرتبات ، وعلى ذلك فإن التعيين بهذه الزيادة لا يحرم الموظف من أعانة الغلاء التي كان يتقاضاها في الجهة السابقة ويتمن الاحتفاظ له بها ضمن أجره الذي يعين به في الشركة ، والقول بغير ذلك أى باستبعاد الإعانة من الأجر الذي يعين به يؤدي حتما الى أن يصبح أجر المسمين في الشركة بما يجاوز ١٠ ٪ من مرتبه الأصلية أقل مما كان يتقاضاه في الجهة السابقة من مرتب أصلى وأعانة غلاء وهو ما يبدو أن اتجاه أحكام النظام تخالفه ولا تقصد اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها وذلك بدون مساس بأعمالهم غلاء المعيشة ، إلا اذا كان المرتب السابق شاملا اعلى الغلاء فمعتد ذلك زيادة العشرة في المائة من هذا المرتب الشامل .

(ملوى رقم ١١١٥ — في ١٥/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المادة :

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعمين في وظائف شركات المياحية والمؤسسات العامة — استلزمه أداء امتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف عند التعمين في أية وظيفة لا يقل مرتبها عن ١٥ جنيها شهريا — وجود استثناءين فقط على هذا الأصل — اولهما التعمين بقرار مسبب من مجلس ادارة الشركة وثانيهما التعمين طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بقرار من الوزير المختص — ورود نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مستلزما للتعمين اجتياز الإختبار الذى ترى الشركة اجزائه — ليس معناه ان الشركة تتعرض في اجراء الامتحان اذا كان التعمين بمرتب لا يقل عن ١٥ جنيها — اتباع الامتحان وجوبى في هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعمين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة تنص على انه :

« يكون التعمين في أية وظيفة من وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الاصلى المقرر لها عن ١٥ جنيها شهريا بامتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف » .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الادارة .

ولمجلس الإدارة - بقرار مسبب - أن يعين الموظفين الذين تتوافر
فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعيين في وظائف معينة في الشركة مع
امتناعهم من شرط الإحتضان .

وكانت المادة الثالثة من لائحة نظام موظفي وعيال الشركات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ (المني) تنص على أن « يضع مجلس إدارة الشركة جنولا لترتيب الوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها بمن يشغلها وتلقيها وتصنيعها .. مع وضع الحد الأدنى والأعلى لرتب كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرافق » — وكانت المادة السابعة من اللائحة المذكورة تنص على أنه « يشترط بين تعيينين — موظفا أو عاملا في الشركة ما يأتي ١ — ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٦ — ٧ — ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ — ١٥ — ١٦ — ١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٣٩ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٧ — ٤٨ — ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٤ — ٥٥ — ٥٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٥٩ — ٦٠ — ٦١ — ٦٢ — ٦٣ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧ — ٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٦ — ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ — ٨٠ — ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٨٤ — ٨٥ — ٨٦ — ٨٧ — ٨٨ — ٨٩ — ٩٠ — ٩١ — ٩٢ — ٩٣ — ٩٤ — ٩٥ — ٩٦ — ٩٧ — ٩٨ — ٩٩ — ١٠٠ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٠٤ — ١٠٥ — ١٠٦ — ١٠٧ — ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٢ — ١١٣ — ١١٤ — ١١٥ — ١١٦ — ١١٧ — ١١٨ — ١١٩ — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٢٤ — ١٢٥ — ١٢٦ — ١٢٧ — ١٢٨ — ١٢٩ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٣٣ — ١٣٤ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٧ — ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠ — ١٤١ — ١٤٢ — ١٤٣ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٤٦ — ١٤٧ — ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٤ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٥٧ — ١٥٨ — ١٥٩ — ١٦٠ — ١٦١ — ١٦٢ — ١٦٣ — ١٦٤ — ١٦٥ — ١٦٦ — ١٦٧ — ١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١ — ١٧٢ — ١٧٣ — ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٦ — ١٧٧ — ١٧٨ — ١٧٩ — ١٨٠ — ١٨١ — ١٨٢ — ١٨٣ — ١٨٤ — ١٨٥ — ١٨٦ — ١٨٧ — ١٨٨ — ١٨٩ — ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٢ — ١٩٣ — ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٧ — ١٩٨ — ١٩٩ — ٢٠٠ — ٢٠١ — ٢٠٢ — ٢٠٣ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢٠٩ — ٢١٠ — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٥ — ٢١٦ — ٢١٧ — ٢١٨ — ٢١٩ — ٢٢٠ — ٢٢١ — ٢٢٢ — ٢٢٣ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦ — ٢٢٧ — ٢٢٨ — ٢٢٩ — ٢٣٠ — ٢٣١ — ٢٣٢ — ٢٣٣ — ٢٣٤ — ٢٣٥ — ٢٣٦ — ٢٣٧ — ٢٣٨ — ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٣ — ٢٤٤ — ٢٤٥ — ٢٤٦ — ٢٤٧ — ٢٤٨ — ٢٤٩ — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٤ — ٢٥٥ — ٢٥٦ — ٢٥٧ — ٢٥٨ — ٢٥٩ — ٢٦٠ — ٢٦١ — ٢٦٢ — ٢٦٣ — ٢٦٤ — ٢٦٥ — ٢٦٦ — ٢٦٧ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧١ — ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٢٧٦ — ٢٧٧ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨١ — ٢٨٢ — ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٨٨ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٢٩٦ — ٢٩٧ — ٢٩٨ — ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣٠١ — ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣٠٦ — ٣٠٧ — ٣٠٨ — ٣٠٩ — ٣١٠ — ٣١١ — ٣١٢ — ٣١٣ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣١٦ — ٣١٧ — ٣١٨ — ٣١٩ — ٣٢٠ — ٣٢١ — ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٢٥ — ٣٢٦ — ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٣٤ — ٣٣٥ — ٣٣٦ — ٣٣٧ — ٣٣٨ — ٣٣٩ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٤ — ٣٤٥ — ٣٤٦ — ٣٤٧ — ٣٤٨ — ٣٤٩ — ٣٥٠ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٥٨ — ٣٥٩ — ٣٦٠ — ٣٦١ — ٣٦٢ — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٣٦٥ — ٣٦٦ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٣٧٥ — ٣٧٦ — ٣٧٧ — ٣٧٨ — ٣٧٩ — ٣٨٠ — ٣٨١ — ٣٨٢ — ٣٨٣ — ٣٨٤ — ٣٨٥ — ٣٨٦ — ٣٨٧ — ٣٨٨ — ٣٨٩ — ٣٩٠ — ٣٩١ — ٣٩٢ — ٣٩٣ — ٣٩٤ — ٣٩٥ — ٣٩٦ — ٣٩٧ — ٣٩٨ — ٣٩٩ — ٤٠٠ — ٤٠١ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — ٤٠٤ — ٤٠٥ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤٠٩ — ٤١٠ — ٤١١ — ٤١٢ — ٤١٣ — ٤١٤ — ٤١٥ — ٤١٦ — ٤١٧ — ٤١٨ — ٤١٩ — ٤٢٠ — ٤٢١ — ٤٢٢ — ٤٢٣ — ٤٢٤ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٢٨ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣١ — ٤٣٢ — ٤٣٣ — ٤٣٤ — ٤٣٥ — ٤٣٦ — ٤٣٧ — ٤٣٨ — ٤٣٩ — ٤٤٠ — ٤٤١ — ٤٤٢ — ٤٤٣ — ٤٤٤ — ٤٤٥ — ٤٤٦ — ٤٤٧ — ٤٤٨ — ٤٤٩ — ٤٥٠ — ٤٥١ — ٤٥٢ — ٤٥٣ — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٥٦ — ٤٥٧ — ٤٥٨ — ٤٥٩ — ٤٦٠ — ٤٦١ — ٤٦٢ — ٤٦٣ — ٤٦٤ — ٤٦٥ — ٤٦٦ — ٤٦٧ — ٤٦٨ — ٤٦٩ — ٤٧٠ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٧٣ — ٤٧٤ — ٤٧٥ — ٤٧٦ — ٤٧٧ — ٤٧٨ — ٤٧٩ — ٤٨٠ — ٤٨١ — ٤٨٢ — ٤٨٣ — ٤٨٤ — ٤٨٥ — ٤٨٦ — ٤٨٧ — ٤٨٨ — ٤٨٩ — ٤٩٠ — ٤٩١ — ٤٩٢ — ٤٩٣ — ٤٩٤ — ٤٩٥ — ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٤٩٨ — ٤٩٩ — ٥٠٠ — ٥٠١ — ٥٠٢ — ٥٠٣ — ٥٠٤ — ٥٠٥ — ٥٠٦ — ٥٠٧ — ٥٠٨ — ٥٠٩ — ٥١٠ — ٥١١ — ٥١٢ — ٥١٣ — ٥١٤ — ٥١٥ — ٥١٦ — ٥١٧ — ٥١٨ — ٥١٩ — ٥٢٠ — ٥

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العالية على انه : « يجوز خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجي الجامعات في الوظائف الخلفية او التي تظل في الشركات التابعة للمؤسسات العالية دون التقيد بشرط اجراء المسابقة المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشتمل على :
 الب -

وَيُصدر بالتعيين قرار من الوزير المختص

ويمنح الميعنون ومغا لأحكام هذا القانون ، الرهف وعلاوة غلـام
الميشية بالفئات والاضاع المقررة لن يعين في وظائف الدرجة السادسة
بالكادر العالى للحكومة ... كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن
يعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يستخلص من نصوص المواد المتقدمة الاحكام التالية :

أولاً : ان التعيين في وظائف شركات المساهمة برتب مقداره ١٥ شهريا شهريا فأكثر يجب أن يكون بائتحان مسابقة يعلن عنها في الصحف . ولا يستثنى من ذلك الا في حالتين :

١ - ان يعين مجلس إدارة الشركة موظفا ذا خبرة خاصة لوظيفة معينة دون امتحان .

٢ - ان يعين موظف بشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ويتطلب ذلك ان يتم التعيين بقرار من الوزير المختص وخلال سنة التمل بهذا القانون وهو سنة ١٩٦٢ الميلادية .

وفيما عدا هذين الاستثنائيين يتمتع قانونا تعيين موظف في شركة بمساهمة برتب شهري مقداره ١٥ ج الا عن طريق الامتحان .

وليس في احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يعطل هذا الحكم أو يخالفه مجزأ . التعيين في الشركة برتب مقداره ١٥ ج شهريا فأكثر دون امتحان . واذا كانت المادة السابعة من ذلك القرار تشترط للتعيين اجتياز الاختبار الذي ترى الشركة اجراءه ، الا ان الشركة لا تتعرض في اجراء الامتحان اذا كان التعيين بذلك المرتب ، لأن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يلزمها بذلك وهو في هذا يعيد احكام المادة المذكورة . يؤيد هذا النظر انه عندما رؤى تعيين موظفين بالشركات برتب مقداره ١٥ ج شهريا (مرتب الدرجة السادسة) دون امتحان رخص في ذلك بقانون هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذي نص فيه صراحة على ان هذا التعيين استثناء من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مما يفيد ان الاصل في هذا القرار ان يكون التعيين بذلك المرتب عن طريق الامتحان .

(انتهى رقم ١٢١ - في ١٩٦٥/٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة لمؤسسات العمل طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ - استنراجه صدور قرار بالتعيين من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل به - عدم تضمينه حكما بنفسوية حالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات الذين عينوا ببرقيات تقل عن ١٥ جنيها شهريا بدون امتحان - رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا غير جائز - استمرارهم ببرقياتهم دون أن يكون قسريان القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أي اثر ما لم يصدر الجدول (القرار) اليه به أو تشييم وظائفهم طبقا لقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

أن مخاط المعاملة ماليا بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أن يتم تعيين الموظف في الشركة طبقا لذلك القانون ، مما يستلزم صدور قرار التعيين من الوزير المختص استنادا لاحكامه وخلال مدة سريته من أول يناير حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ أن هذا القانون لا يتضمن تسوية لحالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات ، وإنما هو - بصريح أحكامه - ترخيص بتعيين خريجي الجامعات في الشركات على أساس المعاملة المالية التي تضمنها . وفيما عدا حكم التعيين الذي تضمنه القانون ، لا يجوز استعماله لغرض آخر .

وترتبا على ما تقدم فإن الموظفين الذين عينوا في شركات المؤسسة سواء بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ بدء سريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢) أو قبل هذا التاريخ وفي ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ببرقيات تقل عن ١٥ ج شهريا بدون امتحان ، ما

كان يجوز رفع مرتبتهم الى ٢٠ ج شهريا تطبيقا لاحكام هذا القرار ، وذلك
كما يلي :

(١) ان تعيينهم كان في الحدود التي يجيز القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٥٨ التعيين فيها بدون امتحان ، اي بمردب يقل عن ١٥ ج شهريا ، فلا
يجوز تعديل حالاتهم تعديلا يخلطهم في الحدود التي يتطلب القانون تيممة
اجتياز امتحان مسابقة . لان ذلك يتضمن مخالفة صريحة لهذا القانون .

٢ - انه ليس من شأن المسمى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨
لسنة ١٩٦١ استحقاق هؤلاء الموظفين راتبا شهريا مقداره ٢٠ جنيها ،
لان مناط استحقاق هذا الراتب ان تكون الوظيفة التي يشغلها الموظف
من وظائف الكادر العالي ، وهذه لا يمكن تحديدها الا طبقا لجدول ترتيب
الوظائف الاتف ذكره . وينون وجود هذا الجدول لا يمكن اعتباره وظيفة
مع الكادر العالي ايا كان مؤهل شاغلها - لان العبرة طبقا للمادة الثالثة
من هذا القرار ، بالوظيفة لا بالمؤهل وبعبارة اخرى فانه ليس من شأن
العمل بالقرار المذكور مباشرة استحقاق هؤلاء الموظفين اول راتب وظيفته
الكادر العالي وهو ٢٠ جنيها شهريا ، وانما ذلك شأن ما يتضمنه جدول
ترتيب الوظائف من اعتبار الوظائف التي يشغلونها وظائف عليية .

ومن ناحية اخرى لا وجه لمعاملة الموظفين المذكورين باحكام القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ ، لانهم لم يعينوا طبقا له واستنادا اليه ، وبالاجراء
المطلوب فيه وهو قرار من الوزير المختص . ولا يجوز الا استصدار مثل
هذا القرار لانذاتهم من احكام ذلك القانون بعد ان انتهت مدة سريته
بنهاية آخبر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويخلص من جميع ما تقدم انه كان يتعين استمرار الموظفين المشار
اليهم بالمرتبات التي عينوا بها ابتداء دون أي زيادة الا عن طريق منحهم
علاوات دورية طبقا للقواعد المقررة ، او عن طريق اعتبار الوظائف التي
يشغلونها وظائف تستحق مرتبا اعلى طبقا لجدول ترتيب الوظائف المشار
اليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ او قواعد تعيينهم
ومعاملة وظائف الشركة المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم

٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى القى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وحل محله .
إما زيادة — مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا من غير هذه الطرق بقوله أن
ذلك تطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فان هذا
اجراء مخالف للقانون يتعين المبادرة بلفائه والفساء ما سبق أن رتبته
من آثار ، عن طريق استرداد ما تناهض هؤلاء الموظفون زيادة من المرتبات
الى عينوا بها ابتداء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان موظفى شركات المؤسسة
الذين عينوا قبل او بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ بمرتب شهرى اقل من ١٥ ج
ويبدون امتحان مسابقة ، يظلون بالمرتب الذى عينوا به دون زيادة الا من
طريق منحهم المملوات المقررة ، وذلك الى حين تقييم ومعالجة وظائفهم
اذ منعت يستحقون المرتبات التى تقرر لهذه الوظائف .

ويتعين استرداد ما قبضوه زائدا من المرتبات التى عينوا بها من تاريخ
تعيينهم .

(ملف رقم ٧٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) .

قاعدة رقم (٣٥١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالصنادير لائحة نظام هؤلاء
المعاملين بالشركات التابعة للؤسسات المالية المادة ٦ منه
على جـواز تعيين موظفى الحكومة والؤسسات العامة والشركات
التابعة لها فى وظائف الشركة بانجر تجاوز مرتباتهم الاساسية بما لا يزيد
على ١٠ ٪ اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة — وزود
هذا الحكم استثناء من الاصل المصم المقرر فى المادة ٩ من هذه اللائحة
الخاصة بتحديد أجر العمال عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب
الاموال — مؤدى ذلك انخفاض تعيين المكورين فى المادة ٦ وتحديد مرتباتهم
نظام خاص متميز لا محل معه التطبيق حكم المادة ٩ — القول بغير ذلك

يؤدى الى عدم تطبيق حكم المادة ٦ ويجعل نصها لغوا - تخير
هذا الوضع تبعاً لانشاء اللائحة المشار اليها وضور القرار
الجمهورى رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
متضمناً حكماً مغايراً فى المادة ٧ منه .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نص
فى المادة السادسة منه على أنه « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات
العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجر تجاوز مرتبتهم
الاصلية فى الحكومة او المؤسسات العامة او الشركات التابعة لها بما
لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتبتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ
الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس
الجمهورية » .

كما نص فى مادته التاسعة على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد
بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاموال ويستحق العامل أجره من تاريخ
تسلمه العمل . ويجوز : . . »

وتؤخذ من هذا النص أن الحكم الوارد فى المادة السادسة الذى أجاز
تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف
الشركة بأجر تجاوز مرتبتهم الاصلية فى الحكومة او المؤسسات العامة
او الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتبتهم اذا تم
التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، قد جاء استثناء من الامتثل
العام المقرر فى المادة التاسعة من اللائحة أممة الدكتور ، وهو الذى يقضى
بتحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .
ويرد هذا الاستثناء الى رغبة الشارع فى الإفادة من خبرة هؤلاء الموظفين
السابقين وكنيتهم ، الأمر الذى اقتضى إخضاع تعيينهم وتحديد مرتبتهم
تنظام خاص متميز يخرج بهم من القواعد العادية للتعيين وتحديد المرتبات
التيمة بالنسبة الى من يعينون ابتداءً فى الشركات .

ولا حجة في التحدى يكون المادة السادسة المشار إليها وقد وردت في الباب الثاني من اللائحة تحت عنوان « تعيين العاملين » في حين وردت المادة التاسعة من الباب الثالث فيها تحت عنوان « المرتبات والمكافآت » للقول بأن أعمال المادة السادسة يتخذ بالحكم العام الوارد في المادة التاسعة التي توجب تحديد أجر العامل عند تعيينه بالأخذ الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال لا حجة في ذلك لان الاستناد الى مجرد التوبيخ الوارد في اللائحة للأبواب المخطئة غير مجد في هذه الحالة ، اذ اقتضت الملامة تفسير المادة السادسة المذكورة - ولو انها وردت في الباب الثاني من اللائحة الخاص بالتعيين مقرر استثناء في هذا الفصوص بالنسبة الى الموظفين السابقين - تنظيما للضوابط التي تحكم حدود المرتبات الجائز منحهم ايها البراءة ماضى اوضاعهم الوظيفية في الحكومة او المؤسسات العاملة او الشركات التابعة لها ، مع تقرير حشد أقصى لما يمكن ان يملحوه من زيادة على مرتباتهم الاصلية دون نظر الى بداية ربط الخدمة التي سيمولونها فيها نولما كان من الطبيعي ان ينتج المعين في فئة ما بداية مربوطها بها دون ذلك ، وان القول بعدم اعمال حكم المادة السادسة من اللائحة على التفسير المتقدم يؤدي الى تعطيل اثرها وجعلها نصها لغوا .

وما هو جدير بالذكر ان الاحكام المتقدمة التي تضمنتها لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد الفيت ببقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك اعتبارا من ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٦٦ تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية والعميل ، وقد نصت المذمة السابقة من هذا النظام على انه « مع مراعاة احكام المادتين السابقتين لا يجوز التعيين وظائف المؤسسات العاملة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة في الحكومة او المؤسسات العاملة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا في وظائف ذات فقلت لا تتجاوز مثاليهم الاصلية وبمرتبات لا تتجاوز مرتباتهم الاصلية . ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

لذلك انتهى الرأى الى أنه في ظل العمل بنص المادة المتقدمة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قبل الخاتمة كان

من الجائز تعيين موظفي الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الأصلية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم — ولو تجاوز ذلك بداية ربط الفئة المعينين فيها — إذا تبين التعمين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

(ملف رقم ١٢٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٩/٧) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بـسريان احكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ونصه على سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص — عدم صدور قرار من الوزير المختص بسريان احكام هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ انتهاء خدمة احد العاملين بهذه الجمعية والحاقه بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية — اعتباره معينا تعيينا جديدا ، وعدم مستحق للموالة التي كان يتقاضاها بالجمعية قبل تعيينه بالشركة .

لخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة

١٩٦٢ تتحن على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين في الشركات التي تتبع المؤسسة كما تسرى أحكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر باخضاعها لأحكامه قرار من رئيس الجمهورية » .

وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وينص القرار الأول في مادته الأولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات التابعة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة » وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وينص القرار الثاني في مادته الأولى على أن « يستبدل بنص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه النص الآتي : مادة ١ - « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات التابعة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بتعديدها قرار من الوزير المختص » وقد صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ في ١٣ يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومؤدى هذا القرار الأخير أن خضوع العاملين بالجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة للائحة العاملين بالشركات أصبح منذ صدور القرار الجمهوري الأخير رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ منوطا بصدر قرار من الوزير المختص بذلك ولم يصدر قرار من الوزير المختص بسريان هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ انتهاء خجة السيد / بهذه الجمعية والحاكمة بالشركة العليا للأبحاث والمياه الجوفية ومن ثم لا تنطبق أحكام المادة ٢٨ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العاملة المشار إليها على الخاق المذكور بهذه الشركة والتي تنص على أنه « يجوز نقل العمال أو نديه من جهة إلى أخرى أو من عمل إلى آخر في المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو إلى شركة أخرى ... » لان النقل في هذه

الحالة يفترض خضوع الجهة المنتقل منها لأحكام اللائحة ولم تخضع الجمعية التعاونية للطباعة والنشر لأحكام هذه اللائحة ويكون الحاق المذكور بالشركة المشار إليها في تكييفه القانوني الصحيح تعيينا يخضع لما تنص عليه اللائحة سالفة الذكر من أحكام خاصة بتحديد المرتب عند التعيين وما تضمن عليه المادة التاسعة من أنه « مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة إلى أجر محدد من كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة » .

وبماذا هذا النص استحقاق العامل عند تعيينه بالشركة الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله أي أول مربوط الفئة بالإضافة إلى ما يستحقه من عيول إذا كان تعيينه في وظيفة مقرر لها عيولات من كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة ووفقا للنظام الذي يضعه مجلس الادارة في هذا الخصوص دون العيولات التي كان يستحقها قبل تعيينه في وظيفته الجديدة بالشركة إذ لا شأن لهذه الوظيفة بعيولات غريبة عنها وبنظام للانتاج أو العيولات لم يوضع لها أصلا ولا يستطيع العامل أن يستصحب معه هذه العيولات أو هذا النظام كلما عين في وظيفة جديدة لم يعرف هذا النظام أو هذا النوع من العيولات .

ومن حيث أنه وأن كانت لم تتبع في الحاق المذكور بالشركة العامة للأبحاث والمياه التعاونية أحكام المادة السابعة من لائحة العاملين بالشركات المشار إليها تنص عليه من أن يكون التعيين في وظيفة من الفئة السادسة فما فوقها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب مجلس ادارة الشركة وموافقة مجلس ادارة المؤسسة ، إلا أنه وقد استمر المذكور في العمل بالشركة بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام فيعين

التزام ما نص عليه أحكام هذا النظام من حيث السلطة المختصة بالتعيين اذ تقضى المادة الثامنة بأن يكون التعيين في الوظائف حتى الفئة الثالثة بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو رئيس مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية بحسب الأحوال .

ويكون التعيين في وظائف الفئة الثانية بقرار من الوزير المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة .

أما التعيين في وظائف الفئة الاولى وما يعلوها فيكون بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن السيد / بتعيينه في وظيفته الجديدة في الشركة العاملة للأبحاث والمياه الجوفية لا يستحق العمولات التي كان يتقاضاها في الجمعية التعاونية للطباعة والنشر فلا تضاف الى مرتبه ومن ثم فانه ليس ثمة ما يدمو لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه فيها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ او المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها وانما يتعين التصحيح وضعه استصدار قرار من رئيس مجلس الادارة طبقا للمادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحاق السيد / بالشركة العاملة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) يعتبر تعيينا جديدا فلا يستحق العمولة التي كان يتقاضاها بالجمعية التعاونية التي كان يعمل بها قبل تعيينه بالشركة .

(فتوى رقم ٦٥٤ في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

نص المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العاملة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على

جواز تعيين عاملين لأممال مؤقتة أو عرضية وتسرى في شأنهم القواعد الخاصة التي يضعها مجلس الإدارة — تعيين أحد العاملين بالشركة العربية المتحدة للنقل البحري لمدة ستة أشهر لحين اتخاذ الإجراءات لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه — عدم صدور هذا القرار الى ان الحق بالعمل في شركة اخرى مقتضاه القول بان العلاقة المؤقتة التي كانت تربط هذا العامل بالشركة العربية المتحدة للنقل البحري قد انتهت بالعلاقة بالعمل لدى شركة اخرى — لا محل للقول بان العلاقة بالعمل لدى الشركة الاخرى كان على سبيل التنبؤ المؤقت بحيث يعود الى وظيفته في الشركة الاصلية عندما ينتهى هذا التنبؤ — عدم جواز الاحتجاج في هذا الخصوص بنص المادة ٧١ من قانون العمل .

بالمخص القنوى :

يبين من تقصى المراحل التشريعية لانظمة العاملين بالقطاع العام ان المشرع وضع نظاما للتعيين في شركات القطاع العام شبيها بنظام التعيين في الوظائف العامة فيتم التعيين بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصة وفقا للفئة التي يعين بها العامل ، وتظل الخدمة قائمة بغير مدة محددة الى ان تنتهى باحد الاسباب الموجبة لانتهائها وفقا لاحكام القانون . وبمع ذلك فقد اجاز المشرع تعيين العاملين بصفة مؤقتة في بعض الاحوال الخاصة لمواجهة احتياجات طارئة تستدعى الاستعانة ببعض العاملين للقيام بأعمال مؤقتة أو عرضية ، فنصت المادة (٦٦) من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — وهى اللائحة واجبة التطبيق في الحالة المعروضة — على انه « يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية سواء من المتقنين بخنسية الجمهورية العربية المتحدة أو الاجانب ، ويضع مجلس ادارة الشركة القواعد التي تسرى في هذا الشأن مع مراعاة الاحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ، على أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » — ويبين من هذا النص أن العامل المعين بصفة مؤقتة في مركز قانوني مختلف

عن مركز العمل المعين بصفة دائمة ، فهو لا تسرى في شأنه الاحكام المتعلقة بالمعينين الدائمين ، وانما تسرى في شأنه القواعد الخاصة التي يضعها مجلس الادارة .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، واذا بين من وقائع الحالة المروضة ان تعيين السيد في الشركة العربية المتحدة للنقل البحري الذي تم في ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ لم يكن تعيينا دائما ، وانما كان تعيينا مؤقتا ، ذلك ان التعيين في وظيفة من وظائف الشركة من الدرجة السادسة أو ما فوقها كان يقتضى — وفقا لحكم المادة (٧) من اللائحة المشار اليها — استصدار قرار من رئيس الجمهورية. ولهذا نص قرار تعيينه الصادر من مجلس ادارة الشركة في ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ انه لمدة ستة اشهر لحين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار جمهوري بتعيينه في الفئة الثالثة ، كما تؤكد هذا الوضع بقرار مجلس الادارة الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٤ الذي حدد له مكافأة مقدارها ٦٠ جنيها شهريا ، واعاد النص على ان تعيينه بصفة مؤقتة لمدة ستة اشهر لا تتجدد ، وتتخذ اجراءات استصدار القرار الجمهوري اللازم لتعيينه وهو القرار الذي لم يصدر الى ان الحق بالعمل في شركة أخرى هي شركة الشحن والتفريغ .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فان العلاقة المؤقتة التي تربط السيد بالشركة العربية المتحدة لعمال النقل البحري تكون قد انتهت بالحق بالعمل لدى شركة أخرى ، ولا وجه للقول بان حالته بالعمل لدى الشركة الاخيرة كان على سبيل النذب المؤقت بحيث يمسود الى وظيفته في الشركة الاصلية عندما ينتهى هذا النذب ، ذلك ان تعيينه بالشركة الاولى لم يكن بصفة دائمة ، وانما كان بصفة مؤقتة ، ولا يتصور نذب العامل المعين بمسلة مؤقتة للعمل غير العمل المعين له ، لان التعيين المؤقت اسلسه الحاجة المؤقتة للشركة او الضرورة ، ومن ثم لا تنطبق احكام النقل والنذب على العمال المؤقتين ، فاذا ترك العمل المؤقت بالشركة المعين بها ، والتحق بالعمل لدى شركة أخرى انقطعت صلته بالشركة الاولى. باعتبار ان انفصاله بالشركة الجديدة انهاء من جانب لمعقد عمله بحدود المدة ، كما يجوز للشركة الاولى ان تقوم

«بهذا الانتهاء من جانبها وتنسك به فلا يجوز للعامل بعد ذلك أن يدمى استمرار علاقته بالشركة الأولى .

ومن حيث أنه لاوجه للاحتجاج في هذا الخصوص بنص المادة (٧١) من قانون العمل التي تنص بأنه « إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر مجددا لمدة غير محدودة . . » ذلك أنه فضلا من أن هذا الحكم لا انطباق له على التعيين في شركات القطاع العام الذي وضع له المشرع نظاما مختلفا من نظام التعيين في القطاع الخاص ، فإن مسلك كل من الممثل والشركة في الحالة موضع النظر يدل على العلاقة الوظيفية المؤقتة التي كانت تربطهما قد انتهت قبل مضي المدة المحدد لها ، فبعد انتهاء الشركة بالمعمل لدى شركة أخرى ، كما تقدم الممثل إلى مسابقة في الشركة الثانية ويظل يعمل بها ينتظرا لصدور القرار الجمهوري بتعيينه فيها وهذا يقطع بأن الطرفين لم يستمرا في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، بل لم يستمرا في تنفيذه حتى انقضاء مدته .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه لا يحق للسيد أن يطلب تسوية حالته في شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية على أساس استمرار خدمته بها منذ تعيينه بها تعيينا مؤقتا .

(ملف رقم ٥٤/١/٨٦ - جلسة ١٩٧٣/٥/٢٠) .

الفرع الرابع عشر

المسؤوليات

المادة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

سنوية حالات العاملين بها وفقا للقواعد المنصوص عليها في لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - المنح - شروط ضبها الى الاجر الاصلى عند اجراء التعامل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة - اعتبار ان العرف قد جرى بنحها اذا درجت الشركة على صرفها مدة ثلاث سنوات سابقة على العمل باللائحة - وجوب ضم متوسط المدة الى صرفتها الشركة في هذه المدة الى اجر كل عمل بها كان في خدمة الشركة وقت العمل باللائحة سواء كان قد اتم هذه المدة في خدمة الشركة ام لم يتمها .

ملخص الفسوى :

يستفاد من نص المادة ٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ان كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه يعتبر اجرا . وفيما يتعلق بالمنح ، فهو مبلغ يعطى للمعامل حلاوة على الاجر والمقصود هنا هو الاجر الاصلى ، بخلاف الاجر الاضافى او المنح او مكافآت الانتاج او البولس او المكافآت السنوية ، ايا كانت مسمياتها ، فهو جميعا تعتبر اجرا بالمعنى الكليل للاجر . والمنح يتمين لحسابها كجزء من الاجر ، فتدخل فيه ، ان يكون منصوصا عليها في عقود العمل الفردية او المشتركة للعمال او ان يجرى العرف بنحها بحيث يستقر في ذهن العمال انها قد اصبحت جزءا من اجرهم وليست تبرعا . فتمت كانت

الشركة قد درجت على صرف المنحة أو المكافأة مدة تبين من المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — انها حددت بعد أدنى ثلاث سنوات ، ليعتبر أن العرف قد جرى بذلك ، مما يتعين معه حساب هذه المنحة كجزء من الأجر يتعين ضمه الى مرتب العامل أو أجره عند إجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ولا يشترط أن يكون العامل ذاته قد تلقى هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات كاملة ، بل يشترط فقط أن يكون قد حقق بخدمة الشركة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك لأن عبارة المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية المذكور واضحة في أن الذي يضم الى المرتبات هو متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية ، وليست العبرة بمتوسط المنحة التي صرفها العاملون بهذه الشركات في المدة المشار اليها ، فالأمر منسوب الى الشركة وليس منسوباً الى العاملين بها ، فبقيت كانت الشركة قد درجت على صرف منح أو مكافآت في الثلاث سنوات الماضية على ١٩٦٢/١٢/٢٩ وجب أن يضم متوسط المنحة الى صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية الى مرتب كل عامل بها تسوي حالته طبقاً للتعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها أي أن المعيار الموضوعي وليس معياراً شخصياً ، ولذا أساسه وحكمته — بالتسوية التي نصت المادة ٦٤ من اللائحة على إجرائها طبقاً للتعادل ، تحدد مرتب العامل بمسقة انتهائية وكل ما كان يحصل عليه العامل من مبالغ لقاء عمله يدخل في أجره ، ويستقر وضع الأجر ، فلا يكون ثمة مجال لمنح إنتاج أو مكافآت سنوية بعد ذلك ، فمن التيق بخدمة شركة من الشركات وكانت هذه الشركة تجرى على صرف منح أو مكافآت ، يصبح هذا العامل وقد اعتبر هذه المنحة أو المكافأة جزءاً من أجره ، تقوم الشركة بصرفه ويستطيع أن يطالبها بهذا الصرف قضاء إذا هي امتنعت عن الصرف ، مادام أصبح جزءاً من الأجر لا مجال للنزاع في عدم استحقاقه له ، ولولا صدور لائحة نظام العاملين بالشركات لاستمر العامل في تقاضيه ، لماذا صدرت اللائحة ونصت على إجراء تعادل وعلى تسوية المرتبات طبقاً لهذا التعادل ، فمن حق كل عامل كان في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة أن يضم الى مرتبه متوسط المنحة التي تلقت الشركة التي يعمل بها بصرفها للعاملين بها في الثلاث سنوات الماضية على إجراء التعادل ،

سواء كان قد أتم الثلاث سنوات في خدمة الشركة أو لم يتمها ، تحققه يقوم في هذا الضم ، طالما أنه في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وطالما أن هذه الشركة كانت تقوم بصرف مكافآت انتاج أو منح أو مكافآت سنوية لمدة الثلاث سنوات الماضية ودون اعتداد بدة خدمته بالشركة ، ودون حاجة الى تطلب أن تكون هذه المدة قد بلغت ثلاث سنوات على الأقل . ولهذا النظر ما يبرره ، فمثلا لو أن عميلا كان يعمل بشركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ثم نقل الى شركة ثانية ظل بها حتى صارت اللائحة وكانت مدة خدمته بالشركة الاولى طويلة ، ولكن مدة خدمته بالشركة الثانية لم تبلغ ثلاث سنوات ، فهل يحرم من المنحة مع أنه كان يتقاضاها من الشركة الاولى لمدة قد تزيد على ثلاث سنوات ، وليس قبل بضم مدة الشركة الاولى الى مدة الشركة الثانية لاصبح المعيار شخصيا ، ولحدثت مفارقات بين العاملين في شركة واحدة ، من حيث مقدار المنحة التي تحصل ، مع أن المعيار موضوعي ينسب الى الشركة القائمة بإجراء التعامل والتي يكون العامل ملحقا بها .

هذا وإن عبارة المذكورة الإيضاحية متفقة مع أهداف التشريع ، والتي تتحصل في ألا يحرم العامل بما كان يقدره من أنه سيتقاضى خلاف أجره الاصلى المنحة أو المكافأة السنوية التي درجت الشركة على صرفها ، بحيث أصبحت حقا مقررأ له وليست تبرعا كما هو مريض نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . وهو كان سيتقاضاها لراستمرت الامور على ما هي عليه ، ولم يقصد المشرع بتنظيمه حرمانه منها ، وبطبيعة الحال تسرى هذه القواعد على كل من كان بخدمة الشركة وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(نفاذ ارقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ - في ١/٨/١٩٦٥) .

قائمة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نسوية حالات العاملين طبقا لللائحة نظام العاملين بالشركات الصغيرة

(م ٥٠ - ج ٢٠)

بها القوار الجمهوري فيما العلاوات الدورية او الاستثنائية التي منحت
صد ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

بالمس التسوي :

سبق للجمعية العمومية ان التت بجلسها المنعقدة في ٢٠ من
اكتوبر سنة ١٩٦٢ بانه يترتب على نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات
التي تترتب الموظفون على ما كانت عليه في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
توزيع العمل باللائحة ، وذلك الى حين تمام التعادل وفقا لجدول الوظائف
المرفق باللائحة ، وتكون النتيجة الحتمية لذلك عدم جواز منح علاوات
خاصية او استثنائية للعاملين بالشركات حتى يتم التعادل ومن ثم فلا يجوز
للاعداد بها منح من تلك العلاوات من ٢٩/١٢/١٩٦٢ عند تقدير المنحة
او عند تقدير الجزء الواجب ضمه منها الى المرتب عند اجراء التعادل .

ولهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

اولا - يضم الى مرتبات جميع العاملين بالشركة الذين يكونون في
خدمتها وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١٦ لسنة ١٩٦٢ -
بتوسط المنحة التي صرفتها الشركة في السنوات الثلاثة الماضية وذلك
عند اجراء التعادل والتسوية ايا كانت مدة خدمتهم بالشركة مادام التحاقهم
بخدمتها كان سابقا على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثانيا - لا حق لمن عين في ظل اللائحة في تقاضي مكافأة الانتاج او
البونص بل يتقاضي المرتب المقرر لوظيفته في الجدول المرفق باللائحة .

ثالثا - تأييد لقوى الجمعية العمومية بجلستها المعتودة في ٢٨
من اكتوبر سنة ١٩٦٢ والتي انتهت الى ان حكم القساقون رقم ٥٩ لسنة
١٩٦٢ يسوى على جميع مكافآت الانتاج او البونص ، في اية صورة
كانت ، ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر ودون حاجة بمسرة
الحق المكتسب .

رابعا - يجوز الجمع بين مكافآت الانتاج او البونص المشار اليها
بالقساقون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ المذكور وبين المكافآت التشجيعية

المصوص عليها في المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة للاختلاف العملة في كل .

(تباوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — في ١/٨/١٩٦٥) .

مادة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

لتسوية حالة العاملين طبقاً للائحة نظام العاملين بالشركات المصانير
بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٩ لسنة ١٩٦٢ — ضم بواسطة اللجنة إلى
الاجر الاصلي — يتم دون حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

ملخص الفتوى :

لا يمتد في تقدير المنح أو تقدير الجزء الواجب ضمه بنوعها الى
المرتب بما قد تكون الشركة قد قامت بمنحه من مزاياات عينية
بعد ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، إذ الواجب حسبما انتهت اليه بقوى
الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢
هو تجييد مرتب العاملين بالشركات الخاضعين لنظام العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ، وذلك حتى تمام التعادل المصوص عليه
في المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة .

سادساً — للعامل حق في اقتضاء المنحة أو ضم متوسطها الى مرتبه
عند اجراء التعادل والتسوية ، انما تستمد من القانون وطبقاً للبدا المقرر
في البند (أولاً) ، دون حاجة الى الحصول على حكم قضائي .

(ملف رقم ٢٢٤/٤/٨٦ — جلسة ١/٨/١٩٦٥) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — زيادة مرتبات العاملين والشركات التابعة للمؤسسات العامة نتيجة تسوية حالاتهم طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — كيفية حساب الاجور الإضافية المستحقة لعمال العاملين — الاعتماد في حساب الاجور الإضافية بالاجور الأصلية المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في تاريخ اداء الاعمال الإضافية .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة (١) من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على احكام هاتين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيها لم يرد . يشكك من خاص في هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا منها لفقد العمل .

وتنص المادة ٩ من هذا النظام على انه : مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالمعولة على أساس حصول العامل على الحد الأدنى للاجر المقرر لسنة عملة بالإضافة الى اجر محدد من كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن المختلفة .

ومن حيث أن المادة (١٢١) من قانون العمل الصادر به قرار رئيسته
الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على
أنه يجب على صاحب العمل أن يمنع العمل في الحالات المذكورة في المادة
السابقة اجرا اضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه من الفترة
الاضافية مضاعفا اليه ٢٥٪ على الأقل من ساعات العمل النهارية
و ٥٠٪ على الأقل من ساعات العمل الليلية .

فإذا وقع العمل في يوم الراحة وكان العامل يتقاضى أجرا في
أيام راحته حسب الأجر الإضافي في هذه الحالة مضاعفا .

ومن حيث أنه يترتب على ما تقدم أنه في حالة تكليف العامل ساعاته
عمل اضافية فانه يمنح الأجر الإضافي المقرر لذلك محسوباً على أسس
أجره الأصلي المستحق له قانوناً في التاريخ الذي أدى فيه العمل
الإضافي . فإذا سويت حالته اعمالا لحكم القانون تسوية تراتبه
عليها تعديل مرتبه بزيادة أو بالنقص بأثر رجعي يمتد الى فترة عمله
فيها العامل ساعات عمل اضافية واستحق عنها اجرا اضافيا على
الأجر الذي ينشأ عن هذه التسوية هو الأجر المستحق له قانوناً والذي
يعتبر اساسا لحساب الاجور الإضافية المستحقة للعامل وينبئ على ذلك
أن عمال شركة الزيوت المستخلصة الذين ربتت مرتبتهم اعتباراً من أول
يوليو سنة ١٩٦٥ نتيجة للتسويات التي أجريت لهم تطبيقاً لاحكام
القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وما استحق لهم من علاوة
دورية يستحقون الاجور الإضافية عن أعمالهم منسوبة الى مرتبتهم
المستحقة لهم قانوناً بعد التسوية طبقاً للقرار الجمهوري ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ وفي تاريخ اداء هذه الأعمال الإضافية بما فيها من زيادة
نتيجة للتسوية أو علاوة دورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يعد في حساب الاجور
الإضافية للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات
الغذائية بالاجور الأصلية المستحقة لهم قانوناً بعد التسوية طبقاً للقرار
الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ في تاريخ اداء الأعمال الإضافية .

المعوى رقم ٨٥٦ - بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

قاعدة رقم (٣٥٨)

نصها :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعة لها
— صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة بتسوية حالة العاملين بها وفقا
لاحكام لائحة الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ — عدم شمول قرار التسوية للعاملين المنتسبين الى الشركة — مخالفة
نظام للتعاون — اثر ذلك — وجوب سحب قرار التسوية فيها نظيره من
الغفل هؤلاء العاملين وتسوية حالاتهم بالمر رجعي يترد الى تاريخ
صدور قرار التسوية .

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظام العاملين بالشركة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات
العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ كانت
تنص في المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا
بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن
الجدول وصف كل وظيفة وتضديد واجباتها ومسئولياتها والامتيازات
الواجب توافرها لمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها في فئات ، ويمتد
هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ... » .

كما كانت المادة ٦٤ من هذه اللائحة تنص على ان « تعادل وظائف
الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه في المادة السابقة خلال
مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويصدر بهذا »
التمتع قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس
ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس
التنفيذي ، وينح العاملون المرتبات التي يحددها القرار المسالك
بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة
المالية التالية ... » .

ومن حيث أن المستند من وقائع الموضوع أن العاملين المعروضة حالتهم ظلوا طوال الفترة ما بين ١٩٦٤/٧/١٨ ولول يوليو سنة ١٩٦٥ يعملون بشركة الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بطريق النسب. من المؤسسة المصرية العامة للتأليف والإنباء والنشر عملا بقرار هذه المؤسسة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ولم يتم نقلهم من المؤسسة الى الشركة الا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بعد أن نقلت الاعتمادات الخاصة بوظائفهم الى هذه الشركة . ومن ثم فلتهم ظلوا حتى تاريخ النقل في مداد العاملين بالمؤسسة لان ندبهم خلال الفترة المشار اليها للعمل بالشركة لا يؤدي الى انفصلهم علاقتهم الوظيفية بالمؤسسة ولا يقطع عنهم صفتهم كمعاملين بها .

ومن حيث أن البتات أن مجلس الوزراء اعتمد جداول تعيينات وظائف المؤسسة المشار اليها بالوظائف التي تضمنها الجدول الملحوق بلائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة عملا بأحكام المادة ٦٤ من هذه اللائحة . وقد اصدرت المؤسسة في ١٩٦٥/٩/١٦ القرار رقم ٩٥ بتسوية حالات العاملين فيها بالتطبيق لأحكام اللائحة المذكورة دون أن يتضمن هذا القرار تسوية حالات العاملين الذين نددوا للعمل بالشركة آنفة الذكر .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فإن قرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ يكون قيد صدر مبيدا فيها تضمنه من اغفال تسوية حالات هؤلاء العاملين لانهم كانوا حتى تاريخ صدورهم يتدرجون في مداد العاملين بالمؤسسة وبالتالي كان لهم حق مستند من أحكام اللائحة في تسوية حالتهم شأنهم في ذلك شأن زملائهم من العاملين بالمؤسسة .

وتأسيسا على ذلك يتمين على المؤسسة المشار اليها أن تسوية قرارها آنف الذكر فيها تضمنه من اغفال تسوية حالات العاملين المذكورين وان تسوى حالاتهم بأثر رجعي يمتد الى تاريخ صدور هذا القرار مع مراعاة كافة أحكام لائحة نظم العاملين بالشركات التي صدر القرار في ظلها .

الفرع الخامس عشر

الدرجة والاقدمية

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاوة استثنائية من —————
الدرجة الموضوعين فيها ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، او
بداية مربوطها اليها اكبر — المقصود بالدرجة في مفهوم هذا القرار
— هي الدرجة التي تسوى حالة العاملين عليها طبقا للمعادل
المقصور عليه في لائحة العاملين بالشركات الصادرة بها قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — اساس ذلك : هذه الدرجة هي التي
قد تكون بدايتها اكبر من مرتب العامل مضافا اليه العلاوة الاستثنائية —
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ حسم كل خلاف في
هذا الشأن بما نص عليه من تحديد اقدمية هؤلاء العاملين ، في الطلقات
التي سويت عليها بعد التعادل ، اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ —
عدم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا من اول السنة المالية
التالية لتصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة
المختصة بهذا التعادل .

ملخص الفتوى :

ان المدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤
بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة تقضى بمنح العاملين
في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها التي كانت تطبق حتى

تاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٠ بنظام موظفي الدولة أو نظام المرتبات والاجور الوارد في كادر عمال الحكومة أو كادر عمال المصانع الحربية ، بمنحهم في أول يوليو سنة ١٩٦٤ علاوة من علاوات الدرجة الموضوعين فيها بعد ائني قدره ١٢ جنيها مسنويا ولو جاوز المرتب نهائية مربوط تلك الدرجة ، أو يمنحون بداية مربوط الدرجة ايها اكبر .

وبمفهوم الدرجة في هذا النص ، التي يمنحون علاوتها أو بدايتها من الدرجة التي تسوى حالة العاملين عليها طبقا للتعاقد المتخصص عليه في لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذ هي الدرجة التي تد تكون بدايتها اكبر من مرتب العامل قبل التعاقد مضافا اليه العلاوة الاستثنائية ، اما الدرجة التي كان العامل موضوعا عليها قبل التعاقد فلا يمكن ان يقل راتبه فيها من بدايتها .

وقد حسم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تسويات العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها كل خلاف في شأن اقدمية العاملين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعاقد المتخصص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك في المادة الاولى من القرار ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ سلف الفكر والتي تقضى به مقررتها الاولى بأنه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين في الشركات تحدد اقدمية العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في الفئات التي سويت حالاتهم عليها بعد التعاقد اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ على الا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهذا التعاقد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان يؤدى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة اضافية للعاملين في المؤسسات المتخصص عليها فيه ولو تجاوز المرتب نهائية مربوط الدرجة أو منحهم بداية مربوطها ايها

أكبر، هو أن تكون ملاوة من علاوات الدرجة التي تسوى جالاتهم عليها
بالتطبيق للاتجة العائلين في الشركات الصابر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وإن إندمية المائلين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها في
الملك التي سويت حالاتهم عليها بعد التعاقل تكون اعتبارا من أول
يوليو سنة ١٩٦٤ على أن لا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك إلا
اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على
قرار مجلس إدارة المؤسسة المختصة بهذا التعاقل .

(يتوى رقم ٢٤٨ — بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع السادس عشر

ضم مدد الخدمة

قائمة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

شركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة تعتبر من أشخاص القانون الخاص ورغم تبعيةها الى مؤسسات عامة - لا تدخل في مدلول الأشخاص الإدارية العامة - مدد العمل التي تقضى بها يضم ثلاثة ارباعها بالشروط المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة ، على الرغم من تبعيةها هذه ، لازالت من أشخاص القانون الخاص ، ولا تخرج عن كونها من قبيل الشركات المساهمة المصرية الوارد ذكرها في الفقرة (٨) من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فانها لا تدخل في مدلول الأشخاص الإدارية العامة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة ، والفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور وبالتالي فان مدد العمل التي تقضى فيها تضم ثلاثة ارباعها ، بالشروط المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مدد العمل السابقة التي تقضى في المؤسسات العامة - باعتبارها من الأشخاص الإدارية.

الحماية المصلحة - تضم كلها (او بعضها) وفقا للشروط والافضاح
المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهوري
رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . اما حدد العمل التي تقضى في الشركات المساهمة
التابعة للمؤسسات العامة ، فتضم ثلاثة ارباعها فقط ، وفقا للشروط
الواردة في الفقرة (٤) من المادة المذكورة .

هذا ولا خير من تعديل التشريع لعلاج حالة العاملين بالشركات
التابعة للمؤسسات العامة ، اذا ما روى ذلك .

(ملف رقم ١٧٦/١/٨٦ - جلسة ١٩٦٥/٩/٤) .

الفرع السابع عشر

المرب

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
المالية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ - نص المادة ٦٤ منها على حق العاملين في الشركات في تقاضي
مرتباتهم الحالية بما فيها امانة الغلاء بصفة شخصية حتى تتم تسوية
حالتهم وفقا لاحكام اللائحة - مفادها وجوب تجديد مرتبات العاملين
بالشركات ابتداء من تاريخ العمل باللائحة المذكورة في ١٩٦٢/١٢/٢٩
حتى تتم تسوية حالتهم - عليم جواز تعديل هذه المرتبات ابان مدة
التسوية ولو تم ذلك في حدود نظام الشركة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات على ان يمنح العاملون
بالشركة المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا
للتعامل المنصوص عليه في الفترة الاولى اعتبارا من اول السنة المالية
التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها
امانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للاحكام
السابقة .

ومفاد هذا النص ان تجديد اجور العاملين بالشركة خلال المدة التي
يتم فيها تصنيف وتقييم ومعالجة وظائف الشركة الامر الذي لا يجوز معه
تعديل هذه الاجور ابان تلك المدة حتى ولو تم ذلك في حدود نظام

الشركة ، لأن هذا النظام قد تعطل تطبيقه فيها يعارض احكام لائحة العاملين بالشركات من تاريخ العمل بها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ويبدو أن احكام نظم الشركة التي تجيز اى تعديل في أجر العامل بها تعارض حكم المادة ٢٤ المشار اليها فيسرى هذا الأخير دون غيره في شأن تلك الأجور .

(انتهى رقم ٢٠٢١ — في ١١/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٦٢)

التي هي :

حكم المادة ٦٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هو حكم وقلي بطبيعته لا ينطبق سوى مرة واحدة — يؤدي هذا الحكم وجوب تقييم وظيفة رئيس مجلس إدارة الشركة بأعلى المستويات بها — ومقصود هذا النص لا يمنع من أكتان تجاوز مرتبة بعض العاملين في الشركة مرتبة رئيس مجلس الإدارة فيها — تحقق ذلك في حالتين : اولهما احتفاظ العامل بمرتبه الذي يتقدمه فتلا بصفة شخصية طبقاً لنص المادة ٦٤ فقرة الأخيرة ، وثانيهما تدرج مرتبة العاملين من الفئتين الأولى والثانية بالمعاملات الدورية اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الإدارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين — حمل المادة ٦٣ على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الإدارة أعلى المرتبات بصفة مستمرة بما يحول دون زيادة مرتب اى عامل في الشركة عن مرتبه — غير مسلم .

بالحس القنوي :

أن المادة ٦٣ من لائحة نظم العاملين بالشركات الصادرة بالمراسمات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على

أن « يضع مجلس إدارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاضعة بالفترة في حدود الجدول الموافق ... ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة » وقد ورد هذا النص في التباين الفاسر من اللائحة المذكورة الخاص بالاحكام الانتقالية والخابية ، ومن ثم انه يتضمن حكما وقتيا بنطبعته ، لا ينطبق سوى مرة واحدة فتجسد الانتقال من الاحكام القديمة الى الاحكام الجديدة المنصوص عليها في هذه اللائحة . ونعتقد ان هذا النص انه يضمن ان يراعى عند وضع جدول الوظائف والمرتبات الخاص بالشركة ، ان يكون لمرتب رئيس مجلس الإدارة هو أعلى مرتب في الشركة ، اذ ان رئيس مجلس الإدارة ... خصبها ورد في المذكرة الايضاحية لللائحة سالفة الذكر بـ « ينقل الرئيس الهوى لقواعد تسلسل الوظائف بها ، مما يفرض معه تعيينهم وظيفته بأعلى المستويات في الشركة .

الا ان النص المشار اليه لا يحول دون امكان زيادة مرتبات بعض العاملين في الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة فيها ، اذ يمكن تحقق هذه الزيادة - وفقا لاحكام اللائحة آتية الذكر - في حالتين : أولاها - حين يحتفظ العامل بمرتبه الذي كان يتقاضاه فعلا بصفة شخصية ، اذا كان يزيد على المرتب المقرر له يتقاضى التفاضل ، وذلك طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من تلك اللائحة ، اذ يستمر العامل في تقاضي هذا المرتب - بصفة شخصية - حتى ولو كان يزيد على المرتب المقرر لرئيس مجلس الإدارة - والحالة الثانية - من حالة تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الاولى والثانية بالعلوات الدورية ، اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الإدارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين - طبقا لجدول الوظائف والمرتبات - ذلك انه في هذه الحالة ولو ان بداية مربوط الفئتين المذكورتين تكون اقل من المرتب المقرر لرئيس مجلس الإدارة ، الا ان مرتبات العاملين الدورية التي تتدرج بها من بداية مربوط كل فئة حتى نهايته وقد تصور المشرع امكان حدوث هذه الزيادة ، واقترعها حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات على انه « لا يترتب على حصول العامل على الاجر الذي يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاضلال بالترتيب الريسي للوظائف طبقا للتنظيم الاداري في كل شركة » وعلى

ذلك فإنه يتعين أن يحصل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من اللائحة
سابقة الذكر — الذى يقضى بأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس
إدارة الشركة هو أعلى مرتب فيها — على أنه تأكيد لكون وظيفة رئيس
مجلس الإدارة هو أعلى الوظائف فى الشركة ، وإنها يجب أن تقسم
بأعلى المستويات فيها ، بما يترتب على ذلك من أن يكون المرتب الذى
يقرر لهذه الوظيفة هو أعلى مرتب فى الشركة ولا يسوغ أن يحصل هذا
النص على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الإدارة — بصلة
مستهرة — أعلى المرتبات فى الشركة ، كما يحول دون زيادة مرتب أى
عامل فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة ، إذ أن هذا يتعارض
مع جدول الوظائف والمرتبات وأحكام العلاوات فى لائحة نظام العاملين
بالشركات ، التى تقتضى تدرج مرتبات جميع العاملين — حتى الفئة
الاولى — بالعلاوات الدورية من بداية المربوط المقرر لكل فئة حتى نهاية
هذا المربوط .

لذلك انتهى الراى الى أن النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من
لائحة نظام العاملين بالشركات آفة الذكر ، على أن يكون مرتب رئيس
مجلس الإدارة هو أعلى مرتب فى الشركة ، لا يحول دون زيادة مرتبات
بعض العاملين فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الإدارة فيها ،
سواء كان ذلك نتيجة احتفاظهم بمرتباتهم بصلة شخصية — ونما
لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة — أو كان مرفقة
على تدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية .

(ملف رقم ٦٢/٦٢ — جلسة ١٨/٥/١٩٦٦) .

الفروع الثامن عشر

الأجر الشهري لعمال اليومية

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

كيفية حساب الأجر الشهري لعمال اليومية بشركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية - حسبها على أساس حاصل أجر ٢٦ يوما في الشهر قياسا على نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات لوظفئ الدولة ومستخدميها وعمالها الحرة ، وإن كان يحسن علاج الموضوع تشريعا .

ملخص الفتوى :

لا يوجد نص قانوني قاطع يواجه كيفية حساب الأجر الشهري لعمال اليومية في شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية بحكم مباشرة يكن طها على مقتضاه . ومن ثم لا منس من الاجتهاد لتجصيل هذا الحكم بما يتفق مع الاعتبارات التي تصاحب تلك الحالة . ومن حيث انه في معرض تجصيل ذلك الحكم واستخلاصه يتعين ملاحظة اعتبارين .

الاول : أن يكون محلا للاعتداد في حساب الأجر الشهري أيام العمل الفعلية للحصول على مدثر الشهر ، حفاظا على حقوقه ، ومنعاً للانقاص منها .

والثاني : أن تقضى حالة كل عامل على حدة لمعرفة أيام عمله الفعلية شهريا ، هو حل لتجميعه العمومات الفعلية في تنفيذه ، ومن ثم لا مندوحة

— لتفادي ذلك — من وجوب وضع قاعدة عامة تسرى على كل العمال ،
ذلك أولا لحل مشكلة التنفيذ خلا غير مرهق ، وثانيا لائتسا في مجال
استخلاص قاعدة قانونية واستنتاجها يجرى على اساسها
حساب الاجر الشهري لعمال اليومية ومثل هذه القاعدة — لتكون
كذلك — يتعين ان تتسم بالعموم والتجريد بحيث لا تتبع كل حالة على
حدة .

واذا كانت مثل هذه القاعدة العامة ، ستكون بالضرورة قاعدة
تحكية ، من المقصود في ظلها الا يعبر تطبيقها عن الحساب الحقيقي
الانعام العمل البطيئة شهريا وما تنتجه من اجور حقيقية ، الا انه
لا سبيل الى غير ذلك ، ولا وجه لتطبيق الخلاف بين اثر تطبيق القاعدة
وبين الاجور الحقيقية الا عن طريق استخلاص القاعدة من الواقع
الاجم للعمل اللطى .

واذا ما اطلق لفظ « الشهر » ، يعبر في الاصطلاح الدارج ، عن فترة
زمنية توامها ثلاثون يوما ، توحيدا لمعنى الاصطلاح في هذا الشأن ،
وحتى لا يخلط بالمعنى التقويى للشهر حيث يكون قارة ٣٠ يوما وثارة
٣١ يوما واحيانا ٢٨ او ٢٩ يوما ، وهو معنى لو استعمل للاصطلاح لجمال
دلالته تتردد مع هذه الارقام ، على ما يتعين توفيره للاصطلاح من توحيد
في المعنى تسقيم معه دلالته في كل الصور ويختلف الفروض .

ومن حيث انه باعتبار الشهر ثلاثين يوما على هذا الوجه ، وبالنظر
الى ان الغالب الاعم ان تتضمن هذه الفترة الزمنية اربعة ايام عطلة
اسبوعية لا يعمل خلالها عمال اليومية ولا يتقاضون عنها اجرا ، ومن
ثم يمكن ترجيح ان العمال اليومى يعمل عادة ٢٦ يوما في الشهر ولانه وان
كان يصادف في العسل ان يشتغل العامل اكثر من ذلك او اقل ، الا ان
ذلك يتم في النادر الذي لا يحكم به ولا يتخذ اساسا في الصور الغالبة ،
حيث الشهر ثلاثون يوما في الاصطلاح تصاحبه اربعة ايام عطلة في اغلب
البروض واكثرها الكثير في العمل .

وتوصلا لذلك يكون حساب الاجر الشهري لعمال اليومية هو حاصل
اجره عن ٢٦ يوما على سبيل القاعدة العامة التي تطبق في كل الصور
استنادا الى ما تقدم .

ويعتبر هذا الحل لعمال الشركات ممثلاً للحل الذي اختاره المشرع لعمال الحكومة في بيان كيفية حساب أجورهم الشهرية عند تسوية المعاشات حيث تنص المادة / ١٥ من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستحقيها وعمالها المنحيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه : « يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للمرتبات أو الأجور ويستخرج متوسط الأجر بالنسبة لعمال اليومية ... باعتبار أن الشهر ستة وعشرون يوماً ... » — وإذا كان هذا النص مقصوراً على عمال الحكومة ولا ينطبق بذاته على عمال الشركات ، إلا أنه يكفي لإيضاح أن الحل الذي انتهى الرأى إليه فيما سبق بالنسبة إلى هؤلاء — الآخرين بالتعلقه مع الحل المقترح لعمال الحكومة يشكل وجهاً للمساواة بين الفريقين في المسألة ذاتها ، بهما يحقق الاتجاه إلى توحيد المعاملة بين العاملين في الدولة ككل .

وبنوع ذلك فإن الأمر يتطلب علاجاً بنص تشريعي يحسبه ، ويمكن اتخاذ الحل الذي أوردناه فيما سبق محلاً لذلك النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن حساب الأجر الشهري لعمال اليومية بشركات المؤسسة يكون على أساس حاصل أجر ٢٦ يوماً ، وتوصى الجمعية بعلاج الموضوع تشريعياً .

(ملقوى رقم ٦٠٩ — في ١٩٦٤/٧/٤)

الفصل الخامس عشر المنحة التي تضم الى اجر العامل

قاعدة رقم (٣٦٤)

المادة :

عاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — ما يجب
شمه من رواتب واجور تبعية مما كان يصرف للعامل قبل التلاحة الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هو متوسط المنحة التي
صرفتها الشركات في السنوات الثلاث الماضية — المبالغ التي كانت
تصرفها هذه الشركات من قبيل المساعدة أو الإعانة في المناصب
الاجتماعية — لا تدخل ضمن هذه المنح التي يضم متوسطها الى اجر
العامل عند اجراء التعامل — اسيس تلك تخلف شروط العمومية والتورية
والانتظام — مثال بالنسبة للمبالغ التي كانت تصرف ان يلزج او ينجب
وكذا او يتولى له قريب من الدرجة الاولى .

بالمخص القنوى :

ان ما يجب شمه من الرواتب والاجور التبعية خلاف الاجر
الاساسى — التي كانت الشركات التابعة للمؤسسات العامة بصرفها
الى العاملين بها قبل العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — هو
متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية . ذلك
أخذا بما جاء بالذكر الايضاحية لللائحة نظام العاملين بالشركات ،
وهذا الامر لازال معروضا على الجمعية العمومية لابداء الراى
فى مقدار ما يضم وكيفية اجراء ذلك . الا انه ايا كان الراى فى هذه
المسألة ، فان ما كانت الشركات تقوم بصرفه من مبالغ من قبيل المساعدة

أو الامانة في المناسبات — لا يدخل ضمن المنح التي استوجبت اللاتحة ضم متوسطها الى مرتبات العاملين . وهي وأن كانت تمنح للعامل بمناسبة عمله ، الا انه ليس كل ما يمنح للعامل بمناسبة عمله يجب ان يضم الى مرتبه عند اجراء التعادل المنصوص عليه في المادة ٦٤ من اللائحة الملحق اليها . وانما الذي يمكن ضمه — وحسبنا ينتهي راي الجمعية العمومية — هو متوسط المنح التي قبلت الشركات بصرفها في الثلاث سنوات الماضية . وهذه هي التي تصرف الى جميع العاملين بصفة دورية منتظمة انما ان تقوم الشركة بصرف مبلغ لكل من يتزوج او ينجب ولدا او يتوفى له قريب من الدرجة الاولى ، فهذه المبالغ لا يمكن ان توصف بانها منحة ، مما يجوز ضمه الى المرتب وانما هي مبالغ تصرف في المناسبات الاجتماعية ، لمن يقع له الحادث الاجتماعي وهي تصرف ليس لفناء الفيل وانما بمناسبة العمل ، فليس كل عامل من العاملين بالشركة يحصل على هذه المبالغ ، فالعامل الذي لا يتزوج او الذي يلتحق بضجة الشركة وهو متزوج لا يصرف المبلغ الذي يصرف عند الزواج ، وكذلك بالنسبة الى الانجاب او وفاة احد الاقارب والذي قد يصرف المبلغ مرة لا يصرف مرة ثانية ، فلا عمومية ولا دورية ولا انتظام ، مما هو ضروري ولزم بالنسبة الى المنح التي تصرف لكل العاملين بالشركة ، على السواء ، وبصفة دورية منتظمة . وهذه المنح ، بالوصف السابق ، هي التي قضت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالاستمرار في صرفها الى ان تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . لما في هذه المبالغ المشار اليها في المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . سالف الذكر ، فليس ثبت وجه او محيل لضمه ، حتى ولو كان يعتبر من قبيل الاجر المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون العمل ، ممثلا بدل الانتقال والاجر من العمل الاضافي وبدل التمثيل ، كل اولئك انما يصرف للعامل لقاء عمله ، ومع ذلك فلا تضم الى مرتبه العامل عند اجراء التعادل واتسوية ، وذلك لان لائحة نظام العاملين بالشركات قد قررت انما ونظمت احكامها ، وسيستمر صرفها ، المادة ١٠ من اللائحة تجيز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة ، المادة ١١ تجيز تقرير بدل تمثيل والمادة ١٢ تقرر منح العاملين رواتب اضافية والرواتب الاضافية سيستمر صرفها للعاملين وطبقا لاحكام اللائحة

المادة ٣٣ تنظم الأجور الإضافية .. الخ . واذن فهذه البدلات لا مظهر
لصحتها إلى مرتبات العاملين عند إجراء التعادل والتسوية ، ماداموا
سيظلون يحملون عليها . أما ضم المنح إلى المرتب فهو أمر رأى المشرع
شروطه لأنه لن يكون مجال بعد العمل باللائحة لهذه المنح ، إذ سيتوقف
صرفها لعدم وجود الأساس القانوني لهذا الصرف ، فكان أن تقرر
ضمها إلى المرتب عند إجراء التعادل والتسوية .

وفي ضوء ما تقدم فإن المبالغ التي درجت شركة الشرق للتأمين على
صرفها إلى العاملين ، بنسبة الزواج أو الانتجاب أو وفاة أحد الأقارب
لا تعد من المنح الواجب ضمها إلى المرتب عند إجراء التعادل المنصوص
عليه في المادة ٦٤ من اللائحة .

(ملغى رقم ٦٢٠ - في ١٩٦٥/٦/٢٧)

الفرع العشرين

الملاوات

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الملاوات التي كتلت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها عند حصولهم على مؤهل دراسي عام او على مؤهل خاص في الدراسات التأمينية - لا يجوز تقريرها بعد العمل باللائحة ان يحصل على مؤهل جديد - اساس ذلك ان الملاوات الدورية السنوية والملاوات الاستثنائية الواحدة هي كل ما يمكن ان يمنح للمقابل على سبيل الملاوة في ظل اللائحة الحالية .

ملخص التنوي :

بالنسبة للملاوات التي كتلت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها حين يحصلون على مؤهل دراسي عام او مؤهل خاص في الدراسات التأمينية ، ومما اذا كان يجوز صرفها - بعد العمل باللائحة - الى من يحصل على مؤهل ، فان الجدول المرفق باللائحة قد حدد المراتب الخاص بكل وظيفة تحديدا شاملا ، ولم يبق مجال بعد هذا المراتب الشامل ، للحصول على رواتب أخرى ، الا بالرجوع والاستناد الى احكام اللائحة او احكام فترات العمل ايهما اكثر سخاء . ولما كتلت اللائحة وقانون العمل لا ينصان على منح ملاوات بسبب الحصول على مؤهل دراسي عام او خاص ، فلا يصبح استمرار الشركات في منح هذه الملاوات حين الحصول على مؤهل ، وانما يبقى للعامل الحصول فقط على الملاوة الدورية السنوية بالشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من اللائحة ، وعلى الملاوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة المالية الواحدة ، وذلك اذا بسبب جهدا خاصا يحقق

للشركة ربحاً أو اقتصاداً في النفقات أو زيادة في الانتاج ، ودون ان
يغير منح العلاوة الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية —
وهذا ما نصت عليه المادة ١٤ من اللائحة . كما منح مكافآت
تشجيعية للعامل الذى يؤدي خدمات ممتازة واعمالاً او بحوثاً تساعد
على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او
ابتكار انواع جديدة منه .

هذه العلاوات الدورية السنوية (العادية) والعلوة الاستثنائية
الواحدة خلال السنة الواحدة ، هى ما يمكن ان يمنح للعامل اذا توافرت
الشروط المنصوص عليها في المقتنين ١٤ و ٩٤ من اللائحة . أما
ما عدا ذلك من علاوات كملاوات المؤهل — محل المسألة — فهذه لم
يصحح هناك سند أو اساس قانونى لمنحها بعد العمل باللائحة . اذ ان
اللائحة وقانون العمل اصبحا اعتباراً من تاريخ العمل باللائحة هما
المرجع والامسار لكل طرف أو استحقاق . وتصرى احكام اللائحة
نظراً للعمود الجبرية بين الشركة والعامل بهما حتى ولو كانت سابقة
على صدور اللائحة .

وترتباً على ما تقدم يبين انه منذ العمل باللائحة نظم العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة أصبح لا يجوز منح علاوة لمن يحصل
على مؤهل دراسى عام أو خالص فى الدراسات التايمية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولاً — المبلغ الذى كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين
لها بتأمينية الزواج أو الانتجاب أو وفاة أحد الاقارب — لا تعد من قبيل
المكافآت التى تضاف الى المرتبة عند اجراء التعادل والتسوية المنصوص عليها
في المادة ٩٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة .

ثانياً — انه منذ العمل باللائحة المذكورة لا يجوز منح علاوة لمن يحصل
على مؤهل دراسى عام أو مؤهل خاص فى الدراسات التايمية ، مادام
يقتضى الى الامسار القانونى .

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

النص في لائحة الاستخدام التي كانت مطبقة بشركة الطيران العربية المتحدة منذ اول يناير سنة ١٩٦١ على منح المهندسين الارضيين بالشركة ملاوة طراز - اعتبارا من تاريخ العمل باحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يجوز منح المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة ملاوة الطراز - اساس ذلك ان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد تضمنت تنظيما شاملا لامور العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وبذلك سقطت جميع الاوضاع التي كانت سارية في الشركات المذكورة قبل العمل بالقرار الجمهوري سالف الذكر - توصية الجمعية العمومية باستصدار قرار جمهوري باستمرار العمل بنظام ملاوات الطرازات الذي كان معمولا به في اللائحة السابقة لشركة الطيران العربية ان رأت الشركة في ذلك مصلحة المرفق .

ملخص الفتوى :

منذ اول يناير سنة ١٩٦١ كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة لائحة استخدام تنص مفود عليهم على اعتبارها جزءا لا يتجزأ منها وينص البند الرابع من هذه اللائحة تحت عنوان - اصابات الطرازات - على ما يأتى :

(١) على المهندسين الارضى المعين على اى من الدرجتين الخامسة او الرابعة ان يضيف الى اجازته في السنة الاولى من تعيينه طرازات واحدا على الاقل من الطائرات او المحركات او الاجهزة التي يعمل عليها

ويترتب على عدم الحصول على هذه الإضافات خلال السنة الحرمان من
العلاوة كما أن عدم الإضافات خلال السنتين الأوليين يحول للشركة
الحق في مسح العقد باعتبار المهندس الأرضي مخلا بركن من أركانه .

(٢) على المهندس الأرضي من الدرجتين الخامسة والرابعة أن
يستمر في إضافة الطرازات المختلفة من الطائرات أو المحركات أو الأجهزة
التي يعمل عليها إلى أن يتم إضافتها جميعا على أجازته .

(٣) ١ — يمنح المهندس الأرضي من الدرجات الخامسة والرابعة
والثالثة علاوة تشجيعية متساوية إضافة كل طراز من الطائرات طبقا
للفئات المدرجة في الجدول رقم ٢ وتبلغ هذه العلاوة اعتبارا من أول الشهر
التالي لتاريخ الإضافة ولا يؤثر منحها على ميعاد منح العلاوة
العادية .

ب —

ج —

(٤) يمنح المهندس الأرضي ملاوتين من ملاوات درجته عند حصوله
على فئة إضافية من فئات أجازته الهندسة الأرضية وذلك اعتبارا من
أول الشهر التالي من تاريخ الإضافة ولا يؤثر هذه العلاوة على موعد
الملاوة العادية

(٥) ١ — إذا استجد نوع من الطائرات أو المحركات أو الأجهزة
في قسم من الأقسام فعلى كل مهندس أرضي من الدرجة الثالثة فما فوق
في هذا القسم إضافة هذا النوع الجديد إلى أجازته في بحر نسنتين
من تاريخ ادخاله في سجلات الجمهورية العربية المتحدة ويترتب على عدم
الحصول على هذه الإضافات خلال السنتين الحرمان من العلاوة العادية
كما أن عدم الإضافات خلال ثلاث سنوات من تاريخ ادخال النوع الجديد
في السجلات يحول للشركة حق مسح العقد باعتبار المهندس الأرضي
مخلا بركن من أركانه .

ب — الخ .

وعند تسوية حالة العالين بالشركة وفقا لاحكام لائحة نظام العالين بالشركات الصادرة بالقرار ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قسامت الشركة باستهلاك ما صرف لهم من هذه العلاوات بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ من العلاوة الدورية التي استحققت لهم في أول يناير سنة ١٩٦٥ ، وأول يناير سنة ١٩٦٦ . فتتالم من هذا الخصم كل من السيد / المعين بالشركة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ والسيد / المقدم المعين بالشركة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العالين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذي كان نافذا منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ . نص في المادة الأولى منه على أن « تسرى احكام النظام المرافق على جميع العالين في الشركات التي تتبع المؤسسات العامة كما تسرى احكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التي تساهم فيها الدولة والتي يصدر بإفضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية » .

ونص في المادة الثانية على أن « تلتى لائحة نظام موظفي ومعال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما تلتى كل نص يخالف احكام النظام المرافق لهذا القرار » .

وقد الحق بلائحة نظام العالين بالشركات المرافقة للقرار الجمهورى سالف الذكر جدولا بالبنات المالية التي يجوز أن يشغلها الخاضعون لاحكامها .

ونظم الباب الثالث من هذه اللائحة المربعات والمكلفات . .

ونصت المادة التاسعة منها على أنه « مع عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العمل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجول تريب الاممال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على

استلش حصول العمال على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالاضافة الى اجر محدد من كل انتاج يزيد على المعدل الذى تقرره الشركة فى المهن الخطئة » .

كما نصت المادة ١٣ على انه « يجوز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعمال الذى يؤدى خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة منه .

على أن يعتمد قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة التى تتبعها الشركة اذا زادت المكافاة للعمال على ١٠٠ جنيه فى السنة » .

خاصا يحقق للشركة ربحا او اقتصادا فى النفقات او زيادة فى الانتاج ولا يفر منح المزاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق المزاوة العادية » .

ومن حيث انه يبين من استعراض نصوص لائحة العاملين بالشركات على الوجه المتقدم يبين انها قد ألغت كل نص يخالف احكامها كما تضمنت تنظيما كاملا لجميع حقوق وواجبات العاملين الخاضعين لاحكامها فلا يجوز الخروج عليها او تعديلها او وضع قواعد بديلة منها كما لا يجوز لمجلس ادارة أى شركة أن يقرر حرمان العامل من حق كلكه له هذه اللائحة .

وعلى ذلك نلته اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر من احكام لائحة استخدام المهندسين الارضيين الصادرة فى اول يناير سنة ١٩٦١ والتي كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة والتي تتعارض مع احكام القرار الجمهورى سالف الذكر أصبحت ملغاة واذ كان ما تضمنته لائحة استخدام المهندسين الارضيين المشار اليها من احكام خاصة « بالاضافات الطراوات » يخالف

أحكام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لذلك فإن هذه الأحكام تكون قد ألغيت اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري سالف الذكر في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن السيد قد عين في خدمة شركة الطيران العربية المتحدة في ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ كما أن السيد / قد عين في خدمتها في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فإن كليهما يكون قد تم تعيينه بعد العمل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم يتعين الرجوع إليها وتطبيق أحكامها دون لائحة استخدام المهندسين الأرضيين السابقة على القرار الجمهوري .

ومن حيث أن شركة الطيران العربية المتحدة قد منحتها بعض العلاوات نتيجة اضطلاع بعض الطائرات إلى أجازتها إعمالاً لأحكام لائحة استخدام المهندسين المذكورة بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه فإن هذه العلاوات تكون قد بنحت بغير حق ويتعين استردادها ما لم يكن حقها في الاسترداد قد سقط بالتقادم .

ولا يغير من هذا الرأي ما ورد في المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المذكورة من أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها عملاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية - وذلك لأن هذا النص يخلط العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة - أما بالنسبة لمن يعين بعد العمل بأحكامها فإنه يخضع لها ولا يجوز منحه أية ميزة إلا وفقاً لما تقتضيه به - ولما كان السيدان المذكوران معينين في الشركة بعد العمل بأحكام هذه اللائحة فإن منحهما علاوة اضافية للطائرات يكون على غير أسس سليم من .
العائون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان لائحة نظام العالين بالشركات اصدر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد تضمنت تنظيمها شاملا لامور العالين بالشركات التى تتبضع المؤسسات العامة وبذلك سقطت جميع اللوائح التى كانت سارية فى الشركات المذكورة قبل صدور القرار الجمهورى سالف الذكر .

وعلى ذلك فان السيدى اللذين عينا بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يستحقان علاوة الطراز التى كانت منصوصا عليها فى اللائحة السابقة للشركة .

ونظرا لما لرفق الطيران من أهمية بالغة بالغة الخطورة وحساسية خاصة فان الجمعية العمومية توصى باستصدار قرار جمهورى باستقرار العمل بنظام علاوات الطرازات الذى كان معمولاً به فى اللائحة السابقة للشركة ان رأت الشركة فى ذلك مصلحة المرفق .

(ملف رقم ٢٤٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/١/٢٢) .

الفرع الحادى والعشرين

المبدلات

أولاً - المبدلات المقررة لمواجهة مصروفات فعلية

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للهيئات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - نصها على أن العامل الذى يتقاضى مرتباً يزيد على المرتب المقرر له بمقتضى التماثل يمنح مرتبه الذى يتقاضاه فعلاً بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من المبدلات أو علاوات التقديرات - تحديد المبدلات التى تستهلك الزيادة فى المرتب منها - هى المبدلات التى لها صفة الدورية والاستمرار والتى لا تقابل مصروفات فعلية يقتضيها نظام العمل - عدم جواز استهلاك الزيادة فى المرتب من المبدلات المقررة لمواجهة مصروفات فعلية كبذل الانتقال وبذل السكن .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٤ من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن لا تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار
ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية

حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية .

ومع ذلك يستمر العاملون في تلقي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الفلاء . وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها عملا بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية .

ومن حيث ان الزيادة في مرتب العامل الذي يتقاضاه بصفة شخصية عن المرتب المقرر له بمقتضى التعادل تستهلك مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات لها صفة الدورية والاستمرار والتي لا تقابل بمزروعات فعلية يقتضيها نظام العمل .

ومن حيث ان هناك من البدلات الفلانة ما يقرر لمواجهة مصاريف سلعية كمثل الانتقال الثابت الذي يمنح للعامل الذي تقتضى طبيعة عمله كثرة الانتقال فيقتصر له هذا البديل لمواجهة مصاريف الانتقال بدلا من المحاسبة عليها في كل مرة او بدل الملابس الذي يقرر للسعاة ومن على شاكلتهم الذين يلزمون بارتداء زي خاص اثناء العمل لمواجهة تكاليف هذا الزي الخاص فان هذا النوع من البدلات فأن غيره من انواع البدلات الأخرى هو الذى لا تستهلك من الزيادة في مرتب العامل عن المرتب المقرر لوظيفته بمقتضى التعادل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الزيادة في المرتب الذي يتقاضاه العامل بصفة شخصية عن المرتب المقرر له بمقتضى التعادل تستهلك مما يحصل عليه في المستقبل من لها صفة الدورية والاستمرار والتي لا تقابل بمزروعات فعلية يقتضيها نظام العمل .

وعلى ذلك فان بدل الانتقال وبدل الملابس التي يلزم العامل بارتدائها أثناء العمل لا تستهلك الزيادة في المرتب منها .

انقيا - بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٣١٨)

البيدا :

جواز تقرير بدل طبيعة عمل العاملين بالشركات طبقا للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بقرار من مجلس ادارة الشركة -
الغاء هذه اللائحة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢.
الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة
ونقل الاختصاص بتقرير هذا البديل الى رئيس الجمهورية - لا اثر لذلك
على قرارات مجالس ادارة الشركات الصادرة بتقرير بدل طبيعة عمل
في ظل اللائحة المانحة - بقاء هذه القرارات قلبية في ظل اللائحة
الجديدة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١ من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تنص على انه « يجوز
لمجلس الادارة ان يمنح الموظفين والعمال الذين يعملون في ظروف
خاصة ، بدل طبيعة عمل . بحد أقصى قدره ٥٠ ٪ من المرتبات
المقرر للوظائف التي يشغلونها ... » .

ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بصدار لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ونص في المادة
الثانية منه على ان « تلغى لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالفه .

(م ٥٢ - ج ٢٠)

أحكام النظام المرافق لهذا القرار ... » . ونصت المادة ١٠ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار إليها على أنه « يجوز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص » .

ولما كانت العبرة في صحة القرار هي بالقوانين التي صدر القرار في ظلها ، بصرف النظر عما يصدر بعد ذلك من قوانين أو ما يستجد من ظروف ، يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار ، لذلك فإن القرار الصادر ممن يملك سلطة إصداره قانوناً ، يظل نافذاً ولو زال بعد ذلك السند القانوني لسلطة مصدره ، مادام أنه لم يقرر الفساده بنص صريح .

وهن حيث أنه ولئن كانت المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بإلغاء لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦١ وكذلك كل نص يخالف أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة الأخيرة بجواز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين في الشركة بقرار من رئيس الجمهورية — وكان مقتضى ذلك زوال السند التشريعي لاختصاص مجلس إدارة الشركة في منح العاملين بها بدل طبيعة عمل وانتقال هذا الاختصاص إلى رئيس الجمهورية ، إلا أنه لا يترتب على ذلك — بالتبعية — إلغاء القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات ، في ظل العمل بأحكام لائحة نظام موظفي وعامل الشركات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، واستناداً إلى الاختصاص المحول لها بمقتضى نص المادة ١١ من هذه اللائحة ، إذ المقصود بالإلغاء في حكم تطبيق نص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي أحكام اللائحة القديمة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وكذلك كل قاعدة تنظيمية تتضمن أحكاماً

بمخالفة للأحكام التنظيمية الواردة في لائحة نظام العاملين بالشركات المصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما كانت القرارات المصادرة من مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات ، ليست قرارات تنظيمية بالمعنى المتصور في مجال الإلغاء طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإن حكم هذه المادة لا يشملها بالإلغاء ، وبالتالي تظل هذه القرارات قائمة وتنفذ — بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولائحة نظام العاملين بالشركات المصادرة بها — مادام أنه لم ينص صراحة على إلغائها . يؤكد ذلك أن لائحة نظام موظفي ومجالس المؤسسات العامة المصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ أجازت في المادة ١٦ منها لمجلس إدارة المؤسسة أن بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل ، ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واستبدل بنص المادة ١٦ من اللائحة المذكورة ، نصا جديدا نقض الاختصاص بمنح بدل طبيعة العمل من مجلس إدارة المؤسسة إلى رئيس الجمهورية ، نص في المادة الثانية منه — صراحة — على إلغاء جميع القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بمخالفة لأحكام المادة ١٦ المشار إليها . فلو أن القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قصد إلى إلغاء القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمل للعاملين في تلك الشركات لنص على ذلك صراحة ، على نحو ما قضى به القرار الجمهوري رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة إلى القرارات التي أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بمنح البديل المذكور لموظفي ومستخدمي ومجالس تلك المؤسسات .

لذلك انتهى الرأي إلى أنه لا يترتب على إلغاء لائحة نظام موظفي وعمال الشركات المصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

— ويقتل اختصاص مجالس ادارة الشركات في منح بدل طبعة العمل الى
رئيس الجمهورية — طبقا للنص المادة ١٠ من هذه اللائحة الاخيرة —
لا يترتب على ذلك الغاء القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة الشركات
يمنح بدل طبعة عمل للعاملين في تلك الشركات ، في ظل العمل.
يتكامل لائحة نظام موظفي وعيال الشركات الصادرة بالقرار
الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم تبقى هذه القرارات
منفذة ، بمد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥١٦ لسنة ١٩٦٢ المشار
اليه .

(ملف ٢٨٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠) .

ثالثا - بدل التمثيل

قاعدة رقم (٣١٩)

إلحاق :

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧١٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن اسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام - استحقاق هذا البدل لأعضاء مجلس الإدارة رهين بأن يكونوا متفرغين للعمل بالشركة .

ملخص الفتوى :

لما كان قانون المؤسسات المالية وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ينص بالمادة ٥٢ منه على أن (يتولى إدارة الشركة مجلس يكون من عدد تردى من الأعضاء لا يزيد عددهم على تسعة ويشكل على الوجه الآتى :

(أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضاء يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخبهم النصف الآخر من بين المصلحين في الشركة .

ويحدد القرار الصالح بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم .. وتنص المادة ٢٨ من نظام المصلحين بالقطاع العام ، على أنه (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ، كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لمساعلي وظائف المنتين الأولى والمالية للمعينين من أعضاء مجلس الإدارة ..

ويكون صرف هذا البدل وللا للأسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الإكديفات وبالحق من أصحاب في ختم كل سنة مالية ..) .

وقد صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن تأسيس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلي وظائف الفئات الممتازة والعالية والاولى وللمعينين من اعضاء مجلس الادارة .

وينص في مادته الاولى على ان « يقرر الوزير المختص في ختام كل سنة مالية مبدأ منح بدل التمثيل من عده بالنسبة للعاملين الجائز منهم . هذا البديل » .

وتنص المادة الثانية من القرار على انه « للوزير المختص منح بدل تمثيل للعاملين من شاغلي وظائف الفئات الآتية » : —

١ — الفئة الممتازة .

٢ — الفئة العالية .

٣ — الفئة الاولى .

٤ — الفئة الثانية من بين المعينين من اعضاء مجلس الادارة .

ومؤدى هذه النصوص ان بدل التمثيل لا يمنح الا لرؤساء مجالس الادارات وامضائها المعينين من شاغلي وظائف الفئات التى حددتها النصوص المنظمة لمنح هذا البديل أى ان استحقاق هذا البديل لامضاء مجلس الادارة رهين بان يكونوا شاغلي لوظائف بهذه الشركات اى متفرغين للعمل بالشركة اما اعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين لاعمال الشركة فانهم لا يستحقون بدل تمثيل ويكون منحهم بدل تمثيل هو فى حقيقته تقرير لكفاءة من عضوية مجلس الادارة المحظور منحها طبقا للبادء الاولى من القرار التنظيمى العام رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ فضلا عن ان تقرير بدل تمثيل فى مثل هذه الاحوال يتجافى مع طبيعة هذا البديل وانه يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها عن نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعى اللائق بها فهو بدل يتقرر للوظيفة وليست عضوية مجلس ادارة الشركة وظيفية ما لم يكن عضو مجلس الادارة متفرغا للعمل بالشركة .

ولما كان السيد / والسيد / هيا أعضاء فخريين
مقتربين بمجلس إدارة شركة أسطوانات صوت القاهرة. ويشغل الأول
وظيفة مستشار مساعد بإدارة قضايا الحكومة. وينتدب مستشاراً لوزارة
الإرشاد القومي أما الثاني فهو نقيب الموسيقيين ويحتل بالأسفلية
المصرية الغاية لفنون المسرح والموسيقى بكفاءة شاملة بالأغنية إلى
مهامه فانها لا يستحقان بدل تميز .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
إلى استحقاق السيدين لكلاهما عضوية مجلس الإدارة
بشركة أسطوانات صوت القاهرة التي تقررت لها بقرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ مباشرتها العمل حتى ١٤
سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١
لسنة ١٩٦٧ ولا يستحقان عن عضويتها بمجلس إدارة هذه الشركة بدل.
تتمثل ..

(ملف ٢٣/٢/٧٩ — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

المرتبة الذي كان يتقاضاه من كان يشغل وظيفة رئيس مجلس إدارة
شركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة حين تعيينه مستوى الشركة
كان بمثابة سلفة .

ملخص الحكم :

القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد نئات ومرتبات وبدلات
التبديل لرؤساء مجلس إدارات المؤسسات والشركات التابعة لها — منه
الشركات إلى مستويات أربعة . وقد تبين مرتبة وبدل تمثيل رؤساء مجالس
إدارات الشركات تبعاً لتبين المستوى على نحو ما توضح .

على أن رئيس إدارة الشركة الذي كان يتقاضى مرتبة وبدل تمثيله

بصفة سلفة لحين تقييم مستوى شركته لا يستحق الاحتفاظ بهذا المردب والجدل بعد أن عين مستشارا بالمؤسسة بالفترة ١٨٠٠/١٤٠٠ وقبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ سنة ١٩٧٧ بتحديد مرتبات ويدلات رؤساء الشركات تبعاً لمستوياتها . وأساس ذلك هو انقطاع صلته برئاسة مجلس الادارة وتحديد مركزه القانونى فى الفئة المسالمة او المرتب عند تعيينه مستشارا بالمؤسسة ، أما ما كان يتقاضاه قبل ذلك فيعتبر بمثابة السلفة المؤقتة تحت الترسية .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ فى — جلسة ١٩٨١/٦/٢١)

رابعاً : بدلات متفرقة

تفصيلة رقم (٣٧١)

المبدأ :

عاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — مرتب — بدلات —
تسوية مرتبات العاملين بشركة القصر القوسفات طبقاً للمادة ٦٤ من لائحة
نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — العاملون المقيمون بالشركة
المذكورة يعقود عمل سابق على نفاذ اللائحة المشار إليها — عدم جواز
تجنب أي نسبة من مرتباتهم باعتبارها تمثل بدل إقامة في الصحراء أو بدل
تخصص للأطباء والصيادلة والمهندسين ما دامت عقودهم لم تتضمن نصاً
يشترط بأن أجورهم تشمل هذه البدلات وفي حدود ما نصت عليه عقودهم
في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

إن المادة ٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص
على أن « يفتح مجلس إدارة كل شركة جدول بالوظائف والمرتبات
الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرفق ، ويتضمن الجدول وصف كل
وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها عين
يشغلها وتقييمها وتصنيفها في مثلث ... » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعامل وظائف الشركة
بالوظائف الواردة في الجدول المشار إليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز
سنة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... ويمنح العاملون المرتبات

التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعاقد المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية .

ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للأحكام السابقة .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعاقد المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العمال في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فان مرتبات العاملين بالشركات التي يحكمها نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ٢٩٦٢ بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هي عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى أن يضع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق للنظام المذكور . وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه ويصدر قرار تسوية حالات العاملين طبقا لهذا التعادل .

ومن حيث انه في تحديد مرتبات العاملين بما فيها اعانة غلاء المعيشة قبل تطبيق نظام العاملين بالشركات المشار اليه يتعين ان يراعى ان هذه المرتبات تحددت في علاقات عمل وليدة عقود عمل خاصة يخلط كل منها من الاخرى بحسب ما ارتضاه المتعاقدان من شروط وذلك قبل ان تنظم شئون العاملين بالمجتمع العام تنظيما لاتحيا . وعلى هذا فان العبرة بما نصت عليه هذه العقود وبالمرتبات التي حددتها والكيفية التي حددتها بها .

ومن حيث انه من المقرر طبقا للمادة ١٥٠ من القانون المدني انه اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

وقرئنا: على ذلك ولما كانت عقود العمل للعاملين بشركة القصير للفوسفات الواردة رفق كتاب المؤسسة المصرية العامة للتأمين البحري ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٩ قد حددت مرتبات العاملين بهذه الشركة تحديدا واضحا لا ليس فيه ولا غموض ولم تتضمن تحديد نسبة معينة من هذه المرتبات كبذل صحراء لمن يعملون بالصحراء أو كبذل تخصص للأطباء والصيادلة والمهندسين بل أنها ظلت من أى إشارة يمكن أن يستفاد منها أن المرتبات التى تقررت بموجبها تتضمن فى ثنائياها بدل اقلية فى الصحراء ، بل أن هذه المرتبات تقررت لبعض من العاملين الذين لم يعملوا بالصحراء فإنه لا يجوز الاعتراف من المعنى الظاهر لعبارة هذه العقود لان فى ذلك مسخ لها وهو لا يجوز .

ولئن كانت هذه العقود قد تضمنت اعانة غلاء معيشة تزيد نسبتها عما هو مقرر بمقتضى الامر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وما سبقه من اوامر عسكرية خاصة بتحديد قيمة هذه الاعانة فان ذلك ليس مخالفا لاحكام هذه الاوامر العسكرية التى تقرر حدا ادنى لامانة غلاء المعيشة بحيث يجوز الاتفاق على زيادته ، وليس فى زيادة هذه الاعانة ما يستغل من هذه الزيادة تبذل بدل اقلية فى الصحراء لان هذه العقود لم تتضمن ما يخول الشركة الحق فى تخفيضها فى حالة نقل العامل من الصحراء كما انها لم تميز فى مجال تحديد نسبة هذه الاعانة بين من عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالقاهرة كما لم تميز بين المعينين من اهالى الصحراء وبين المعينين من غيرهم .

وعلى ذلك فإنه لا يجوز تجنيب أى نسبة من هذه المرتبات باعتبارها: تبذل بدل اقلية فى الصحراء أو بمل تخصص الاطباء والصيادلة والمهندسين فى مقام تسوية مرتبات العاملين طبقا للبلاد ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات سالف الذكر طالما ان عقود العمل السابقة على صدور هذه اللائحة لم تتضمن هذا التجنيب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز تجنيب نسبة محددة من مرتبات العاملين بالصحراء بشركة القصير للفوسفات باعتبار

أن هذه النسبة التي يراد تجنيبها تمثل بدل اقامة في الصحراء أضيفت الى مرتباتهم ، كما لا يجوز تجنيب مبلغ عشرة جنيهات من مرتبات الاطباء والصيادلة والمهندسين باعتبار أن هذا المبلغ يمثل بدل تخصص وذلك بالنسبة للعاملين الممينين بها بمقود قبل نفاذ لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام اذا كانت مقودهم لم تتضمن نصا يقضى بأن أجورهم تشمل هذه البدلات وفي حدود ما نصت عليه عقودهم في هذا الشأن .

(مؤدى رقم ٦٥٣ - في ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩)

الفرع الثاني والعشرين مصرفات الانتقال

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

عاملون بالشركات التابعة للؤسسات العامة — مصرفات انتقال —
القواعد المنظمة لها — صندوقها بقرار من مجلس إدارة الشركة في ظل
العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقرار من المجلس
التنفيذي في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — عدم
وجود قواعد منظمة لمصرفات الانتقال صادرة من السلطة المختصة —
لا ينفي حق العمل في استرداد ما أنفق من مصرفات بسبب خدمات
أداها للشركة التي يتبعها — أساس ذلك هو قاعدة عدم جواز الإثراء بلا
سبب .

ملخص الفتوى :

أن من حق العمل استرداد مصرفات الانتقال التي يكون قد دفعها
من ماله الخاص بسبب خدمات أداها للشركة التي يتبعها وتلزم الإدارة برد
هذه المصروفات وفقا للقواعد التي تنظمها وتحدد مقدارها وكيفية
استردادها ، سواء كان أداة ذلك هو قرار من مجلس الإدارة في ظل
العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أو قرار من
المجلس التنفيذي في ظل العمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة
للؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ ، وإذا لم يكن هناك قواعد مقرررة من السلطة التي تملك ذلك فهذا
لا ينفي حق العمل في استرداد ما أنفق من مصرفات تكدها بسبب
خدمات أداها للشركة وذلك استنادا إلى قاعدة عدم جواز الإثراء بلا
سبب .

(ملوئى رقم ١٢١٣ — في ١١/١٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ بسريان احكام لائحة بدل السفر ومصاريق الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — لا يسرى على الوقائع التى تمت فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التوجيهية فى ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه — نحن هذه التوصية على تقدير مصروفات الانتقال التى ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات اذا استغنوا عن السيارات المخصصة لهم — تنفيذ الشركات لهذه التوصية خلال الفترة السابقة على قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ — صحيح — اثر ذلك : صحة ما تم صرفه استنادا الى هذه التوصية .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ الذى نص فى مادته الاولى بسريان احكام لائحة بدل السفر ومصاريق الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، انما يسرى على الوقائع التى تتم بعد نفاذه دون تلك السابقة عليه . ومن ثم فانه فى الفترة السابقة على العمل بهذا القرار بالنسبة للشركات التى لم تصدر مجالس ادارتها بيانا محددا لتبديل السفر ومصاريق الانتقال فى ظل العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان صدور توصية من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التوجيهية — ونقلا لاختصاصها فى معاونه الوزير فى دراسة المسائل التنظيمية — بتقدير مصروفات الانتقال التى ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارات الشركات اذا ما استغنوا عن السيارات المخصصة لهم ، ان مثل هذه التوصية وقد نفذتها الشركات بعد اختصار رؤسبها

واعضاء هذه المجالس لاستعمال سياراتهم الخصوصية والحصول على محروقات الانتقال سابقة الذكر ، تكون بمثابة مقدار ما ينفقه هؤلاء في فيما يؤدونه للشركة بن مصاريف الانتقال. وقد قبل رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات هذا القدر وصرف لهم خلال الفترة السابقة على الغيل بقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ فيكون ما تم صرفه استنادا الى هذه التومية صحيحا لا يجوز استرداده .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد المبالغ التى دلت كمحروقات انتقال لرؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة في حالة عدم استمالتهم سيارات الشركات المخصصة لهم قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ وذلك استنادا الى التومية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التوبونية تاسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب .

(لتوى رقم ١٣١٣ - فى ١٢/١٢/ ١٩٦٦)

الفرع الثالث والعشرين
الاجور الإضافية والمكلفات التشجيعية

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

المكلفات التشجيعية التي يجوز منحها للمعاملين طبقا لحكم المادة ١٢ من
لائحة نظام المعاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦
لسنة ١٩٦٢ — جواز الجمع بينها وبين مكلفات الانتاج او البونس
المقصود عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه
قد نسخ احكام المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ والتي تجيز لمجلس ادارة الشركة منح مكلفات تشجيعية للمعاملين
الذي يؤدي خدمات مبتكرة او اموالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتاج
او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة منه ،
اذ ان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ انما ياتي بحكم وقته هو ان يتم
صرف مكلفات الانتاج او البونس حتى تتم معادلة الوظائف طبقا لاحكام
اللائحة ، فاذا تمت المعادلة لم يصبح لحكم القانون المذكور من اثر . كذلك
لان علة منح المكلفات التشجيعية المشار اليها في المادة ١٣ من اللائحة
تغيرت علة صرف مكلفات الانتاج او البونس المشار اليها في القانون رقم
٥٩ لسنة ١٩٦٢ ، فبمقتضى الصرف في الحالة الاخيرة ، كما يجوز المنح في الحالة
الاولى ، بل ويجوز الجمع بين النوعين لاختلاف العلة في كل .

(غنوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — في ١/٨/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

الاجور الإضافية والمكافآت التشجيعية التي كانت تمنح للعاملين في بعض الشركات — لا تعتبر جزءا من الراتب الذي يتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للمعامل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — لا تدخل كذلك في تحديد المرتبات طبقا للمادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ — تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والأوضاع المتخصص عليها في هذين القرارين .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنها استحدثت تنظيها: جديدا لحقوق العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فحددت المادة التاسعة أجر العامل بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال وخولت المادة ١٣ مجلس الادارة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذي يؤدي خدمات ممتازة وقررت المادة ٣٣ من الفقرة الثانية منها للعامل اجرا اضافيا: من الساعات التي يعملها فيها يتجاوز ساعات العمل المقررة قانونا ومؤدي ذلك ان المكافآت التشجيعية والاجور الإضافية تمنح في ظل اللائحة الجديدة ونفا لاحكام التي قررتها فليس من وجه لضم ما كان يمنح من قبل من مكافآت تشجيعية او اجور اضافية الى رواتب العاملين بهذه الشركات عند تسوية حالاتهم طبقا للمعامل المتخصص عليه في المادة ٦٤ من هذه اللائحة وقد صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة ٩٠ من هذا النظام على ان يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث السنوات

السابعة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة وبأنه لا يدخل في حساب المنحة المشار إليها المكافآت التشجيعية أو المنح العامة التي صدرت بقرار من رئيس الجمهورية.

لهذا انتهى رأى اللجنة العمومية للقسم الاستشارى الى ان الاجور الامكنية والمكافآت التشجيعية التي كانت تمنح للعاملين في بعض الشركات لا تعتبر جزءا من المزايا التي يتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للمبادئ المنصوص عليه في المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا تدخل في تحديد المرتبات طبقا للمادة ١٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والافعال المنصوص عليها هذين القرارين .

القرار رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦)

الفرع الرابع والعشرين

مكافآت الإنتاج أو البؤنص

مادة رقم (٢٧٦)

المادة :

مكافآت الإنتاج أو البؤنص المقررة للعاملين طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٢ - قصر الاستفادة منها على العاملين الوجوديين بالخدمة عند نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون من يعين منهم بعد ذلك - قصر المنح ، بصفة مؤقتة ، الى ان يتم التعادل المتخصص عليه في اللائحة - لا محل للاحتجاج بفكرة الحق المكتسب في لائحة التنازل .

ملخص الفتوى :

١١٥

ان من عين بالشركة في ظل القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة نظام العاملين بالشركات يتقاضى المرتب المقرر لوظيفته في اللائحة ، وهذا المرتب روعي فيه ان يشمل كل ما يستحق للتنازل بالشركة ، ولا يكون ثمة مجال لان يضم الى هذا المرتب المقرر اى مبلغ جديد كمحطة انتاج او كمائة سنوية ، اذ ان هذه المنحة بتسميتها الخفلة لم يعد مجال لجبرها في ظل لائحة نظام العاملين بالشركات ، والذي يضم هو متوسط المنحة التي صرفتها الشركات في الثلاث سنوات الماضية بما يعرف بعد جدول اللائحة فهو جدول يتجزأ بالتعادل ، والى ان يتم التعادل فقد نصبت المادة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٢ على انه :

« الى ان يتم معالجة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. يكون صرف مكافآت الإنتاج

والبونص على أساس تطبيق أسس وتواعد الصرف المقررة للمعامل في الشركة على الموظفين بها ، ويحد ١٠٠ جنيه في السنة ، منعا للمبالاة في التقدير ، وحدا من الإسراف في زيادة الدخول لاستقرار الصرف هناك .
فما يكون مقصودا به العاملون في الشركات الذين التحقوا بخدمة الشركة وظلوا في خدمتها حتى صدرت اللائحة التي قضت بإجراء التعادل والتسوية ، وقضت باستقرار الموظفين والعمال في تلقى مرتباتهم الحالية الى أن تتم المعادلة والتسوية . ومن بين هذه المرتبات — كما سلف تبين — منع الانتاج والبونص والمكافآت السنوية ، فالشركة التي كانت تصرفها تستمر في صرفها الى أن يتحقق المانع من الصرف (وهو تمام معادلة الموظفين) ، غاية ما هنالك أن المشرع قد حدد الحد الأقصى الذي يجوز صرفه اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣) .

وأنتهى رأى الجمعية العمومية في هذا الشأن الى أن صرف مكافآت الانتاج أو البونص المنصوص عليه في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشتر عليه أنها هو مقصور على العاملين الذين كانوا في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وبصفة مؤقتة وإلى أن يتم إجراء التعادل المنصوص عليه في لائحة نظام العاملين بالشركات وحتى لا يكون عدم اتمام التعادل سببا في حرمان أولئك العاملين بالشركة من مكافآت الانتاج أو البونص التي كانت تصرف لهم قبل صدور اللائحة . وأذن فلا يفيد من أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ العاملين الذين عينوا في الشركة في ظل أحكام اللائحة ، وبالمرتبات المقررة لوظائفهم بها .

أما بالنسبة الى أثر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على الحق المكتسبة في منح الانتاج والبونص ، فإن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بمجلسها المنعقد في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ وانتهى رأيها الى أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الانتاج أو البونص في أية صورة كانت ودون تفرقة بين ما كان منها مستقرا وما كان غير مستقر . وذكرت الجمعية العمومية في نقاها تلك أنه لا يسوغ الاحتجاج بأن استقرار وثبات مكافآت الانتاج أو البونص يكسب من تصرف له حقة

٦ يجوز المساس به ، ذلك أنه لا يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تصحيح مداها بقانون . ويضاف إلى ما تقدم أنه منذ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين في الشركات (١٩٦٢/١٢/٢٩) لم يعد ثمة مجال لصرف مكافآت الانتاج أو البونص وكان المفروض أن تتم معاملة الوظائف في مدة تساهل ستة شهور من ذلك التاريخ وحلت محل هذا النظام (نظام منح الانتاج أو البونص) الذي كان يسرى بين جميع العاملين المنتج وغير المنتج - نظمة أخرى كنظام المكافآت التشجيعية ونظام الملاوات الاستثنائية المنصوص عليها في المادتين ١٣ ، ١٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات .

(فتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ - في ١/٨/١٩٦٥)

الفرع الخامس والعشرين

اعانة غلاء المعيشة

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — الغاؤها للنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة ونصها على استمرار العاملين في تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها هذه الاعانة بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا لاحكامها — اثره عدم جواز زيادة قيمة اعانة الغلاء المستحقة للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل باللائحة نتيجة لتغير حالتهم الاجتماعية بعد هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

اعتبرا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل باحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ونصبت المادة (٢) من قرار اصدار هذه اللائحة النص على انه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين باحكام هذا القرار » واولجت المادة ٦٣ من اللائحة ذاتها ، على كل شركة ان تنسج جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بها في حدود الجدول المرفق باللائحة على ان يعتد ، بعد موافقة مجلس ادارة الشركة عليه ، من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ونصت المادة ٦٤ على ان : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار . . ويصدر بهذا التعامل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا

بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي وينح العاملون المرتبسات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتمديد المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء ، وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة . على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بجنسيتهم المتصلين المشار اليه ، فيستحقون مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية ، على ان يستحقوا الزيادة مما يحصل عليه العامل في المستقبل من بدلات او علاوات ترقية .

وازاء ذلك ، ثار التساؤل عما اذا كان من مقتضى الاجرام المتخذة ان تجد اعانة الغلاء التي تمنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركات في تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بحيث لا تتغير بالزيادة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية لكل منهم ، ام لا ؟ .

وقد استبان الجمعية العمومية للقسمة الاستشاري ان لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ، قد اخذت بنصوصها المتقدم بها ، جيدا اعبر بالاجر المقرر لكل وظيفة ، مما ينظمها جدول الوظائف والمرتبات ، الخصائص بكل شركة والواجب وضعه واعتماده طبقا للمادة ٦٣ منها . فاما لائحة غلاء المعيشة ، فيؤكد لا يضاف اليه اي علاوة بسخيا غلاء المعيشة ، ومن ثم جاء الجدول الخاص بالمرتبات ، والتي تمنح للعاملين في كل فئة من الفئات التي يتضمنها ، والرفق باللائحة ، بمقتضى ما على تصنيفها الاول وبداية المربوط المقرر لكل فئة وفئة العلاوة الدورية المقررة ، وعلى التفرقة الى بدل التمثيل الذي يجوز منحه ، طبقا لما نص عليه في المادة ١١ من اللائحة ، دون اضافة اي علاوات او مرتبات اخرى مما تضاف الى المرتبة وتمتع جزءا منه طبقا للباقيين ١٨٤ من القانون المكنى و ٣ من قانون العمل . كما العلاوات التي تصرف بسبب غلاء المعيشة واعانة الغلاء والمج ، واكدوا لذلك ، جاسم المادة (١٣) من قرار اصدار هذه اللائحة ونصت على انه « ولا تصرف العلاوة والعظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين واجامكم بهذا للنظام » .

ويؤخذ من ذلك أن الأحكام المنظمة لقواعد منح إعانة غلاء المعيشة ،
وبحسب إحوال استحقاقها وفئاتها ، أصبحت من تاريخ العمل بأحكام
اللائحة المشار إليها غير سارية بالنسبة إلى العاملين في الشركات ومن
يعملون بأحكام هذه اللائحة .

ولما كانت المادتان ٦٢ ، ٦٤ من هذه اللائحة ، بعد أن أوجبتا تسوية
مخالفات العاملين في الشركات ، طبقا للتعادل الذي يجب إقراره بين الوظائف
الواردة في جدول الوظائف والمرتبات الذي يوضع طبقا للمادة ٦٣ منها وبين
الوظائف الواردة في جدول وظائف الشركة ، المعمول به من قبل ، قد
احتفظت لهؤلاء العاملين بمرتباتهم التي يتقاضونها عملا ، وذلك بصفة
شخصية ، وكانت المادة (٦٤) قد نصت إلى جانب ذلك على أنه قبل
إجراء هذه التسوية يستمر العاملون في تقاضي مرتباتهم الحالية بها فيها
إعانة الغلاء لما كان ذلك ، فإن مؤداه أن اللائحة قد احتفظت للعاملين
الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل بها بإعانة غلاء المعيشة
التي كانوا يتقاضونها في هذا التاريخ عملا . والمقصود بذلك هو قيمة هذه
الإعانة ، في التاريخ المذكور ، محسوبة على أساس القواعد المقررة والمنظمة
لها ، ووفقا لحالة العمل في هذا التاريخ . ومن ثم يكون ما يحتفظ للعاملين
به مبنيا ، هو هذه القيمة التي تعتبر جزءا من أجره ، على أن تبقى بحالها
دون زيادة ، مما كانت تقتضيه أحكام القواعد المنظمة لها ، فيما لو كانت
سارية . لأن الواضح أنه بعد تقرير عدم سريان القواعد في حق العاملين
المشار إليهم لا يكون ثمة أساس لإجراء أي زيادة في قيمتها المستحقة في
التاريخ المشار إليه لأن إجراء مثل هذه الزيادة ، يفترض بقاء هذه القواعد
سارية بالنسبة إليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يحتفظ للعاملين الموجودين في خدمة الشركات
اللتابعة لمؤسسات الدولة في تاريخ العمل باللائحة نظام العاملين بالشركات
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإعانة غلاء
المعيشة التي كانوا يتقاضونها عملا في هذا التاريخ . ولا يرد على تيممة
هذه الاعانة محسوبة ولما للقواعد المنظمة لها والتي أوقف سريانها بالنسبة
إليهم من هذا التاريخ — أي زيادة مما تقتضيه أعمال هذه القواعد . وغنى

عن البيان ، انه بعد تحديد المرتب المستحق لكل عامل من هؤلاء ومقاسا
للتسوية التي تجرى لها طبقا لاحكام اللائحة المشار اليها ، وهو المرتب الذي
يعتبر على ما سلف الايضاح مرتبا شاملا — يجرى استهلاك الفرق بين
المرتب الذي يتقاضاه كل منهم فعلا بما في ذلك اعانة الغلاء وبين المرتب
الذي يحدد له مما يتقرر له في المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية .
لهذا انتهى الراى الى عدم جواز تغيير قيمة اعانة الغلاء المستحقة

للعاملين الموجودين في خدمة الشركات في تاريخ العمل باحكام لائحة نظام
العاملين في الشركات التابعة للمؤسسات العامة بالزيادة لتغير حالاتهم
بعد هذا التاريخ .

(مثنوى رقم ٢٠٧٥ — في ١٧/١١/١٩٦٣)

الفرع السادس والمئتين
المادة الأولى : إلغاء المائل

قائمة رقم (٣٧٨)

بمضى سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على العاملين بشركات

القطاع العام

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل عن خمسة الاف جنيه ، ينظم فيما يسرى عليه من جميع الشركات وقد وردت في النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فانه يدخل فيها شركات القطاع العام . وقد اجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي تأسيس شركات مساهمة ، فضلا عن ان تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ وهو اول اغسطس ١٩٦١ لاحق لسريان قوانين القطاع العام ذوات الارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المعمول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا معمولا به لم يبلغ وفقا للمادة الثلثية من القانون المدني ، بل لحقه تعديل جزئي اخرج من نطاقه بعض انواع من الشركات . كذلك الخاضعة لنظام استثمار المال العربي والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك المادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث انه استصحابا لما سلف ، فانه لا يجوز وفقا للمادة

الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، أن يزيد مجموع ما يتقاضاه —
وبإى صورة رئيس مجلس إدارة الشركة أو أى عامل آخر فيها ، على
ببلغ خمسة الاف جنيه فى السنة ، واذ اعد القانون بما يتقاضاه الشخص
وليس بما يستحقه من مبالغ ، فإنه يستنزل حصة من حساب الضرائب
على الدخل ، أى ان العبرة بما يقبضه العامل مع مراعاة استبعاد ما يخصم
منه طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الاتى :

اولا : سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على الجهات
الواردة به ومنها شركات القطاع العام .

ثانيا : تطبيقه على ما يقبضه العامل بعد استبعاد ما يخصم منه
طبقا للقانون .

(تلف ١٩٨٦/٤/٩٠ — جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٠) :

الفرع السابع والعشرين الجمع بين المرتب والمعاش

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

مندوب مفوض بأحدى شركات القطاع العام — يعمل بتكليف من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة ويحصل على راتبه من المؤسسة —
أثر ذلك : لا تسرى بشأنه احكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة لحظر الجمع بين مرتب الوظيفة بالشركة والمعاش المستحق من الحكومة —
خضوعه للحظر والقيود الواردة باحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعمين فيها .

ملخص الفتوى :

أن المندوب المفوض الذى يعهد اليه بإدارة إحدى شركات القطاع العام ، إنما يتولى هذا العمل بتكليف من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة ، ولحساب هذه المؤسسة ، التي تقوم العلاقة بينه وبينها ، يؤكد ذلك أن المندوب المفوض لا يتقاضى عن عمله مقابلا من الشركة وإنما يحصل عليه من المؤسسة العامة ، بل ويحظر عليه تقاضى أى مبلغ من الشركة طوال مدة إدارته لها ، وذلك طبقا لأحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٢٨ لسنة ١٩٦٢ ، ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أنه يبدو من ذلك أن المندوب المفوض في إدارته لأحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة إنما يؤدي عملا للمؤسسة العميلة التي تتبعها الشركة ويتناول من ذلك مقبلا من هذه المؤسسة .

ومن حيث أنه بهذه المثابة لا تسري على المندوب المفوض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الذي يحظر في مادته الأولى الجمع بين مرتب الوظيفة في الشركات التي تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسة العامة قبل التعيين في هذه الشركات ، وإنما يسرى عليه حظر الجمع بين المعاش والمرتب الذي يتقاضى من المؤسسات العامة وهو الحظر المستفاد من أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، فضلاً عن قوانين المعاشات المتعاقبة فلا يجوز له الجمع بين المعاش وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذي يؤديه لجنتها في الشركة إلا في الحدود والقيود المنصوص عليها في القانون المذكور .

لهذا أفتى رأى الجمعية العمومية الى أن المندوب المفوض لا يجوز له الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذي يؤديه بصلته هذه لحسابها في إحدى الشركات التي تساهم فيها الدولة وأنه يخضع في ذلك لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٨٦/٢/٢١ — جلسة ١٠/١/١٩٦٥)

مهرش تفصيلي

الجزء العشرين

الصفحة	الموضوع
١	مترج ترتيب المؤسسة
٥	مقدمة التأسيس
٧	الفصل الأول — شركة قناة السويس
٢٢	الفصل الثاني — عيال متاولى شركة قاعدة قناة السويس
٢٥	الفصل الثالث — هيئة قناة السويس
٢٥	الفرع الأول — موظفو هيئة قناة السويس
٣٢	الفرع الثاني — عيال هيئة قناة السويس
٤١	الفصل الرابع — مسائل متنوعة
٤٩	قوات مسلحة
٥١	الفصل الأول — الرواتب والبدلات
٧٣	الفصل الثاني — الاجازة
٧٥	الفصل الثالث — النقل لوظيفة مدنية
١١٥	الفصل الرابع — التطوع
١٢٤	الفصل الخامس — الاستقداع والاستقفاء من الخدمة
١٣٤	الفصل السادس — المفقود والغائب أثناء العمليات العسكرية
١٣٧	الفصل السابع — المعاشات والكفالات والتأمين والتعويض
١٣٧	الفرع الأول — سريان قوانين المعاشات العسكرية
١٥٥	الفرع الثاني — الضمان والمدد الاضفافية
١٧٩	الفرع الثالث — معاش الاصابة

الصفحة	الموضوع
١٨٢	الفرع الرابع - معاشن المستشهد والمفقود
١٩٢	الفرع الخامس - معاشات الضحايا الأحرار
١٩٥	الفرع السادس - مكافأة أو منحة
٢٠٤	الفرع السابع - زيادة المعاشات
٢١٢	الفرع الثامن - الجمع بين معاشين أو بين مكافئة ومعاش
٢١٧	الفرع التاسع - الجرحان من المعاشين
٢٢٤	الفرع العاشر - مسائل متنوعة
٢٢٧	الفصل الثامن - أحكام عسكرية
٢٣٢	الفصل التاسع - كليات عسكرية
٢٤٥	الفصل العاشر - مسائل متنوعة
٢٥٩	نوميسيون طبيين مهمين
٢٦٢	كبار
٢٧٦	كبار عمال اليوميات
٢٩٠	كسب غير مشروع
٢٩٧	كثيرة
٣٠٠	لائحة المخالقات والمخالفات
٣٠٢	لجنة ادارية
٣٠٨	لجنة استشارية
٣٠٩	لجنة الفنون الحرة
٣٢٥	لجنة شؤون الاحزاب السياسية
٣٢٩	لجنة شؤون الموظفين
٣٣٧	لجنة قضائية
٣٣٩	المصل الاول - اختصاص اللجان القضائية وأجرائها

الصفحة	الموضوع
٢٤٧	الفصل الثاني — قرارات اللجان القضائية
٢٥٢	الفصل الثالث — الطعن في قرارات اللجان القضائية
٣٦٦	لغة عربية
٣٧٥	مألوف
٣٩٠	مؤسسات خاصة ذات نفع عام
٣٩٥	مؤسسات عامة
٤٠٠	الفصل الأول — الأحكام العامة للمؤسسات العامة
	الفرع الأول — التطور التشريعي لنظام المؤسسات
٤٠٠	العامة
	الفرع الثاني — التكيف القانوني للمؤسسة العامة قبل
٤٠٢	العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧
٤٠٤	الفرع الثالث — ماهية المؤسسة وتكوينها القانوني
٤٠٩	الفرع الرابع — النظام القانوني للمؤسسة العامة
٤١١	الفرع الخامس — اختصاص المؤسسة العامة
	الفرع السادس — المؤسسات العامة ذات الطابع
٤١٢	الاقتصادي
	الفرع السابع — التصرف بالمجان في العقارات المملوكة
	للمؤسسة العامة والنزول عن أموالها
٤٢٧	المنقولة
٤٢٨	الفرع الثامن — المؤسسة المتبوعة والمؤسسة التابعة
٤٣٠	الفرع التاسع — الميزانية
	الفرع العاشر — مديرو إدارة مراقبة حسابات المؤسسات
٤٣٥	العامة ونوابهم
٤٣٩	الفصل الثاني — العاملون بالمؤسسات العامة

الصفحة	الموضوع
٤٣٩	الفرع الأول — التعيين
٤٥٠	الفرع الثاني — الترقية
٤٦١	الفرع الثالث — تسوية الحالة
٤٨٩	الفرع الرابع — ضم مدد الختمة السليمة
٤٩٤	الفرع الخامس — الرواتب والاجور الاشهادية والبدلات والمكافآت
٤٩٤	أولا — مرتب
٥٠١	ثانيا — أجر إضافي
٥١٠	ثالثا — بدل طبيعة العمل
٥١٢	رابعا — بدل مرافق
٥١٤	خامسا — بدل تنقل
٥٢٢	الفرع السادس — امانة غلاء المعيشة
٥٢٦	الفرع السابع — التأمين
٥٣٧	الفرع الثامن — النقل
	الفرع التاسع — المزايا التي يحتفظ بها المابلون المنقولون من المؤسسات العميلة
٥٤٤	المنفعة
٥٦٤	الفرع العاشر — مسائل متنوعة
٥٧٤	الفصل الثالث — احكام خاصة ببعض المؤسسات العميلة
٥٧٤	الفرع الأول — المؤسسة الاقتصادية
٥٩١	الفرع الثاني — مؤسسة زراعية
٥٩١	أولا — مؤسسة بحيرية التحرير
٥٩٧	ثانيا — مؤسسة المصرية العميلة لتحرير الاراضي وهيئة بحيرية التحرير

الصفحة	الموضوع
٦٠٠	ثالثا — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الزراعى
٦٠٦	رابعا — مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى
٦١٠	خامسا — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى
٦١٣	سادسا — المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية
٦١٣	الصناعة
٦٢٢	سابعاً — الهيئة الامريكية لاصلاح الريف
٦٢٤	الفرع الثالث — مؤسسات صناعية وطاقة
٦٢٤	اولاً — المؤسسة المصرية العامة للخزل والنسيج
٦٢٩	ثانياً — المؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن
٦٣٣	ثالثاً — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الحربية
٦٤٢	رابعا — المؤسسة المصرية العامة للبتروىل
٦٤٥	خامسا — ادارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاستغلال
٦٤٧	سادسا — المؤسسة المصرية للكهرباء
٦٤٤	سابعاً — مؤسسة الطاقة المصرية
٦٥٧	الفرع الرابع — مؤسسات النقل
٦٥٧	اولاً — مؤسسة مصر للطيران
٦٦٣	ثانياً — المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى
٦٦٧	ثالثاً — المؤسسة العامة للنقل البحرى
٦٧١	رابعا — المؤسسة العامة للنقل البحرى للركاب بالتأجير
٦٧٤	خامسا — مؤسسة النقل العام لحدينة القاهرة
٦٨٥	سادسا — ادارة النقل العلم لمنطقة الاسكندرية
٦٨٧	الفرع الخامس — مؤسسات مخططة .

الصلحة

الموضوع

- أولا — المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر
٦٨٧ والفوزيع والطباعة
- ثانيا — المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي
٦٩٠
- ثالثا — المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية
٦٩٢
- رابعا — المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة
٦٩٥
- خامسا — مؤسسة ضاحية المعادى
٦٩٧
- سادسا — مرفق مياه القاهرة
٦٩٩
- الفصل الرابع — الشركات التابعة للمؤسسات العامة
٧٠٠
- الفرع الأول — الجمعية العمومية للمساهمين
٧٠٠
- الفرع الثاني — المفوض بإدارة الشركة
٧٠٢
- الفرع الثالث — ممثلو المال الخاص في مجلس الإدارة
٧٠٤
- الفرع الرابع — التبرع من مال الشركة
٧٠٦
- الفرع الخامس — اندماج شركة في أخرى
٧١١
- الفرع السادس — شركات النقل البحري والسيلحة
٧١٨
- الفرع السابع — شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير
٧٢٠
- الفرع الثامن — الشركة الزراعية بالقطر المصري
٧٢٣
- الفرع التاسع — مجلس الإدارة
٧٢٧
- أولا — كيفية تشكيل مجلس الإدارة
٧٢٧
- ثانيا — اختصاص مجلس الإدارة
٧٢٩
- ثالثا — رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
٧٣١
- رابعا — المديرة وديلات التمثيل والمزايا المعينة
٧٣٧
- رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة
٧٣٧
- خامسا — الحد الأقصى للمرتب ويدل التمثيل لرئيس
٧٤٧
- مجلس الإدارة

الصفحة	الموضوع
	الفرع العاشر — لائحة العاملين بالشركات التابعة
٧٤٩	للمؤسسات المسجلة
٧٥١	الفرع الحادي عشر — جدول فئات الوظائف والمرتبات
٧٥٤	الفرع الثاني عشر — معاملة الوظائف
٧٦١	الفرع الثالث عشر — التقييم
٧٨٢	الفرع الرابع عشر — التسويات
٧٩٢	الفرع الخامس عشر — الدرجة والأكاديمية
٧٩٥	الفرع السادس عشر — ضم مدد الخدمة
٧٩٧	الفرع السابع عشر — المرتب
٨٠١	الفرع الثامن عشر — الاجر الشهري لعمال اليومية
٨٠٤	الفرع التاسع عشر — المنحة التي تضاف إلى اجر العامل
٨٠٧	الفرع العشرين — العلاوات
٨١٥	الفرع الحادي والعشرين — البدلات
٨١٥	اولا — البدلات المقررة لمواجهة مصروفات
٨١٧	ثانياً — بدل طبيعة العمل
٨٢١	ثالثاً — بدل التنقل
٨٢٥	رابعاً — بدلات متنوعة
٨٢٩	الفرع الثاني والعشرين — مصروفات الانتقال
	الفرع الثالث والعشرين — الاجور الإضافية والمكافآت
٨٣٢	التشجيعية
٨٣٥	الفرع الرابع والعشرين — مكافأة الانتاج أو البونص
٨٣٨	الفرع الخامس والعشرين — اعانة غلاء المعيشة
	الفرع السادس والعشرين — الحد الأقصى لما يتقاضاه
٨٤٢	العامل
٨٤٤	الفرع السابع والعشرين — التجميع بين المرتب والمعاش

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة المالية في قوانين إصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وملى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٢٨ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة نطخت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن مرضا حديثا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نطخت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) (نطخت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحنا وإمينا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السبعاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا إيجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مترونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحواضر : (أربعة أجزاء - ٤ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواضر وتناضيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتنظيم الأداء ونظام الإدارة ، الأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (جزآن) .
ويتضمن شرحا وإمينا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالأفضلية إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .
ويتضمن شرحا وإمينا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربية بالأضلة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة
النقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى أقرتها محكمة
النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا
أبجديا ولبنيا (٢٥ جزء مع الفهرس) .

١٦ — الموسوعة الإعلامية الحديثة لحينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة
بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

٢٠/٤

